كِتَابُ الْمَخَارِجِ

فاعلم أن قطب العلم: معرفة مخارج الحروف وصفاتها التي بها ينفصل بعضها من بعض، وإن اشترك في المخرج، ولله در القائل فريال: حيث قال: "لمعرفة مخارج الحروف وصفاتها أهمية قصوى، بالنسبة لكل من أراد أن يقرأ القرآن. بل لا أكاد أكون مبالغة، إذا قلت أنها تعد من أهم المعارف وأشدها ضرورة لكل متعلم وطالب لعلم التجويد، ولكل متحدث أو قارئ للغة العربية.

فالحروف هي مفردات الكلمة، والكلمات هي مفردات اللغة أو الكلام. وبغير اللغة العربية لا يمكننا قراءة كتاب الله ومطالعته، ناهيك عن فهم معانيه دون الاستعانة بمساعدة مترجم أو من يحل محله. ولا تكون قراءتنا صحيحة، إلا إذا كانت على الوجه التي قرئ به القرآن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولكي نجاهد من أجل الوصول بأنفسنا إلى تلك الدرجة العالية من صحة التلاوة، لابدّ أن نتوخى تدريب ألسنتنا مرارا وتكرارا، على تصحيح ما طرأ على مخارج حروفنا وصفات تلك الحروف، من تحريف، خلال الأربعة عشر قرنا التي تفصل بين زماننا وزمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث كان القرآن يقرأ غضا نديا من أفواه أسلافنا العرب. ولسنا بسبيل مناقشة الأسباب والعوامل التي أدت بنا إلى تلك التغيرات، ولكني أردت بتلك المقدمة أن ألفت نظر الدارسين لعلم التجويد إلى أن الركن الركين لتحقيق قراءة نموذجية سليمة خالية من العيوب اللفظية يبدأ بالدرجة الأولي بتعلم مفردات الحروف حرفا حرفا، حتى نتبين من أين يخرج ذلك الحرف الذي تعودنا أن نخرجه بالفطرة والسليقة من المكان الذي نظن أو نعتقد أنه المخرج الصحيح له، وقد لا يكون كذلك. وقد لا يقتصر الأمر على عدم درايتنا بمكان خروج ذلك الحرف، بل يتعداه إلى عدم درايتنا كذلك بالكيفية التي يجب أن نخرجه بها من مخرجه الحقيقي، لكي يصل إلى السامع سليما معافيا خاليا من العيوب.

وإذا كانت سلامة النطق ووضوح الكلام ضرورة اجتماعية لكل إنسان ناجح في مجتمعه، فهي بالدرجة الأولي واجب ديني على كل مسلم، وعلي كل قارئ للقرآن متّعه الله بجهاز نطق سليم مستكمل الأعضاء ليس به عيب خلقي خارج عن إرادته. فعلى كل مسلم قارئ لكتاب الله تعالي أن

يجاهد لتحقيق غاية ما يستطيع من أجل إخراج كل حرف من حروفه من مخرجه السليم الصحيح متلبسا بكل صفاته اللازمة له. فإن لم يكن قادرا على ذلك، فأضعف الإيمان أن يحاول من أجل الوصول إلى ذلك بكثرة المحاولات مع الرغبة الصادقة، والتدريب المستمر، والإرادة القوية، ولابدّ بمشيئة الله تعالى أن ينجح في النهاية في الوصول إلى بغيته أو الاقتراب منها على الأقل، وليعلم أنه فى كل تلك المحاولات مأجور مثاب على ذلك". انتهى.

قال الشاطبي:-

ولا بد في تعيينهن من الألى + عنوا بالمعاني عاملين وقولا.

قالوا في المزهر: لابد في تعيين مخارج الحروف والصفات على النحو المأخوذ من الأئمة المتقدمين المعنيين ببيان معاني هذه المخارج والصفات، المهتمين بهذا العلم تعلما وتعليما.

وقال شعلة: يعني لابد لنا في تعيين ما يتميز به المخارج والصفات من الإستعانة بأقوال العلماء الذين اعتنوا بها، حال كونهم عاملين عليها قائلين بها، وإن كان الحس يشهد بذلك أيضا.

فالنفس الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان: إن كان مسموعا فهو صوت وإلا فلا. والصوت ان اعتمد على مخرج محقق او مقدر في الغالب: فهو حرف، وإلا فلا. فالمخرج موضع ظهور الحرف وتمييزه عن غيره، وإذا اردت ان تعرف مخرج حرف فسكنه او شدده وهو الأظهر، وادخل عليه همزة الوصل بأي حركة كانت، وآثر بعضهم الكسرة، وهو حسن، وإصغ اليه السمع، أو ارجع إلى وجدانك، ما هو أحسن، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر، وذلك بالنسبة لجميع الحروف الهجائية ما عدا حروف المد واللين، وأما الذي بالنسبة لحروف المد واللين، فهو إدخال حرف مفتوح على الألف ومكسور على الياء ومضموم على الواو، ولا أعني بهذا التحديد إجتهادك فيه حسبما يهديك إليه النطق، بل المراد أن تختبر المخارج بتطبيق ما قالوا في المخارج، فإن طابق النطق كلامهم، وإلا؛ فلتأخذ نفسك بالرياضة حتى تستقيم المخارج.

فصل: قال ابن جني في سره: وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف، أن تأتي به ساكنا لا متحركا، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول اك اق اج، وكذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصرا للصوت من بعضها، ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام: اد اط ال، فلا تجد للصوت منفذا هناك، ثم تقول: اس اص از اذ اث اف، فتجد الصوت يتبع الحرف، وإنما يعرض هذا الصويت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليها، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها، فيتمكن الصويت، فيظهر.

فأما إذا وصلت هذه الحروف ونحوها مما سنبينه في أماكنه إن شاء الله: فإنك لا تحس معها شيئا من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها، وذلك نحو يصبر ويسلم ويزلق ويثرد ويفتح، وإنما كان ذلك كذلك من قبل أن أخذك في حرف آخر، وتأهبك له قد حالا بينك وبين التلبث والاستراحة التي يوجد معها ذلك الصويت ...... فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتدا حتى ينفد فيفضي حسيرا إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها، إذ لم يجد منقطعا فيما فوقها، والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو، والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال، مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته وتفاج الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعدا هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليتخرج فيه النفس ويتصل الصوت، فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر، وذلك وقولك في الألف أا وفي الياء إي وفي الواو أو. انتهى.

وسبب انقطاع الصوت في المخرج المحقق، انضـــغاط الصوت فيه، فلجميع الحروف مخرج محقق إلا حروف المد، إذ لا تنضغط اصواتها في موضع انضغاط ينقطع به الصوت، بل؛ تمتد بلا تكلف الى ان تَنقطعه أنتَ بإرادتِكَ، ولذا قبلت الزيادة في الإمتداد على مقدار يحصل به ذوات هذه الحروف، وهو المد قدر الألف ما الحركتان، ويمكن لك قطع اصواتها عند حصول ذواتـها، وذلك عند تمام مرور اصواتها على جوف الحلق والفم، فمخارجها المقدرة جوف الحلق والفم والخيشوم، ولعل معنى انقطاع الصوت في الجملة انقطاعه بإرادة اللافظ في مرتبة من مراتب امتداده من غير ان يقتضي الطبع انقطاعه في مرتبة، ولعل وجه التدبر هذا.

ثم إن كل حرف مساو لمخرجه، اي لمقدار مخرجه، لا بتـجاوزه ولا يتقاصر عنه، إلا حروف المد، فإنها دون مخارجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المد الى انقطاع الصوت. وقولنا (دون مخارجها) بمعنى متقاصرة عن مخارجها، لما قاله الجعبري: إن حروف المد اوسع منها. وليس المراد من تقاصـرها عن مخارجها انها لا يتم جريان اصواتها الى نهايات مخارجها في قدر يحصل به ذواتها، بدليل ما قال: إن مبدأ امتداد حروف المد مبدأ الحلق وتمتد وتمر على كل جوف الفم، بل؛ المراد من تقاصرها عن مخارجها أن مخارجها تقبل المد الزائد على قدر يحصل به ذواتها فهذا مجاز.

ثم ولكون كل حرف مساويا لمقدار مـخرجه: طال صوت الضاد المعجمة لطول مخرجها الى جهة جريان الصوت. والمراد من انقطاع الصوت في المــخرج وامتداده فيه: هو ما كان بمقتضى السليقة المستقيمة السليمة الخالية من التكلف، وإلا؛ فالحروف الرخــوة ما عدا حروف المد يمكن تمديدها كحروف المد، لكن بتكليف، بخلاف حروف المد فإن مدها بمقتضى السليقة المستقيمة بلا تكلف.

فصل: فلو قال قائل: نقل عن سيبويه أن كلا من الواو والياء المديين ينضغط صوته في موضع هو مخرجه غير مدي، فلم لم ينقطع صوته فيه؟ نقول: هو انضغاط قليل لا يوجب انقطاع الصوت، وبالجملة إن حروف المد لما لم تنقطع اصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق، فإن المخرج المحقق هو

الذي انقطع الصوت فيه، بل؛ قدروا لها جوف الحلق والفم مخرجا، لأنه يمكن لك قطع اصواتها حين تم مرورها على هواء الحلق والفم.

فالمخرج المقدر: هو الذي لا ينضغط فيه الصوت انضغاطا ينقطع به الصوت، بل؛ يمكن لك قطعه فيه. وسميت حروف المد واللين: لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لإتساع مخرجها. فإن المخرج إذا اتسع إتسع فيه الصوت وامتد، ولانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب.

واعتماد الصوت على الـمخرج: تضييق المخرج، وضغط الصوت فيه، معنى قوة الإعتماد عليه شدة تضييقه، وقد يذكرون الإعتماد على الحرف، ومرادهم الإعتماد على مخرجه، والحروف كلها ما عدا الألف المدية متشاركة في اصل الإعتماد على الـمخرج ومتفاوتة في قوة الإعتماد.

فالحروف الشديدة أقواى اعتمادا من الحروف الرخوة، وكلـما كان الإعتماد اقوى كان صوت الحرف اقوى، فالألف لا إعتماد له على شيء من اجزاء الفم، ولذا يقبل الزيادة. وفي الواو والياء المديين: اعتماد كما عرفت، لكن لا يوجب انقطاع الصوت لقلته، ولذا يقبلان الزيادة كالألف، فما ذكره البعض أن الحرف صوت معتمد على مخرج محقق او مقدر فيه نظر، فتأمل، إذ بذلك يخرج الألف عن كونه حرفا، وهو أم الأحرف. والخيشوم مخرج محقق، من جهة أنه مخرج لحروفه، أو مقدر: من وجهة أن ما يخرج منه لا يعلم هل من وسطه أو من أوله أو من آخره؟ بل انقطع الصوت فيه.

فصل: ثم واعلم: أنهم اختلفوا في المخارج عددا وتحديدا، فالخليل والهذلي وشريح وأبو علي بن سينا والإمام: ذهبواْ الى أنها سبعة عشر مخرجا، وسيبويه والداني والشاطبي ومكي وابن جني: إلى انها ستة عشر مخرجا، وقطرب والفراء والجرمي وابن دريد وابن كيسان وقطرب ومكي في احتمال: الى انها أربعة عشر مخرجا.

فالأول جعل في الجوف مخرجا وفي الحلق ثلاثة مخارج وفي اللسان عشرة وفي الشفتين اثنين وفي الخيشوم واحدا. والثاني أسقط الجوف وفرق حروفه، فجعل الألف من أقصى الحلق والياء من وسط اللسان والواو من الشفتين. والثالث أسقط ما أسقط الثاني، وأسقط مخرجين من عشرة اللسان، فصار ثمانية بجعل مخرج اللام والنون والراء مخرجا واحدا، أي كليا، منقسما الى ثلاثة مخارج جزئية. والأوسط الأقسط: أنها سبعة عشر مخرجا، الذي ذهب إليه الخليل.

قال ابن جني في ذكره الحروف على مراتبها في الاطراد: وهي الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو، فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعدها وهو الصحيح، فأما ترتيبها في كتاب العين: ففيه خطل واضطراب ومخالفة لما قدمناه آنفا مما رتبه سيبويه وتلاه أصحابه عليه وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته. انتهى.

ولما كانت مادة الحرف لصوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعدا إلى الفم، رتب العلماء مخارج الحروف باعتبار الصوت، فيقدمون في الذكر ما هو أقرب الى ما يلي الصدر، ثم الذي يليه، وهكذا حتى ينتهي الى مقدم الفم، لذلك جعلوا أولها أول الحلق وآخرها أول الشفتين، ولم ينظروا إلى قامة الإنسان، وإلا لجعلوا أولها أول الشفتين وآخرها أول الحلق، وعلى القول بالنظر إلى القامة، لا يترتب على ذلك أي فرق في الوصف وإنما هو مجرد اصطلاح، إذ (كل مقدار له نهايتان أيتهما فرضت أوله كان الآخر مقابلها).

والحروف الهجائية إلى أصلية وفرعية، فالأصلية: تسعة وعشرون حرفا، (ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و هـ ء ي) ولها تساكين.

فصل: اختلفوا في الحروف الأصلية منها عددا وتحديدا، على عدة مذاهب: فذهب الجمهور إلى أنها تسعة وعشرون حرفا، ومن على رأسهم إمام النحو سيبويه، وسائر البصريين غير المبرد عند محتمل ذلك للمبرد، أو وحتى المبرد، عند محتمل ذلك آخر، للمبرد وهي هذي: همزة، باء، تاء، ثاء، جيم، حاء، خاء، دال، ذال، راء، زاي، سين، شين، صاد، ضاد، طاء، ظاء، عين، غين، فاء،

قاف، كاف، لام، ميم، نون، هاء، واو، ألف، ياء، وخالف المبرد ومن في معناه عند القائل، إلى أنها ثمانية وعشرون حرفا، فلا يعتبرون الهمز حرفا، وذلك أنهم يرون أن الهمز هو الألف نفسه، وذلك أنْ: أنّ الألف إذا تحركت كانت تسمى همزا، وإذا لم تقبل الحركة تسمى ألفا. [قلت: والأصل في الحروف السكون]. فاستعيرت الواو رمزًا لمد الواو، واستعيرت الياء رمزًا لمد الياء، واستعيرت الهمزة رمزًا لمد الألف، فلمّا خُشِي اللبس بين الألف المد والهمزة في وسط الكلمة ونهايتها جُعِل فوق الألف القطعة (ء)، فصار لدينا رمزان كتابيان هما (أ / ا) قلت: وهذه القطعة رأس حرف العين الذي هو هذا:- (ع)، قطعه الخليل فصار هكذا: (ء)، ووضعه على الألف فظهر هكذا (أ).

وأنّ كل حروف الهجاء يدل أول حرف في أسمائها على الصوت الذي تحمله مثل (الياء = ي) ، (الباء = ب) ، وبناء على ذلك تكون الألف مثلها ، فأول حرف فيها (أ) وهو صوت الهمزة.

ومن في المذهب عدا: ولكن ذهب إلى أن الهمز هو الأصل، ولم يعتبر الألف حرفا، أنْ انّ الألف يكون مع ترك الهمز همزته.

ومن يقول: بأن الألف على نوعين: اللينة وهي التي تسمى ألفًا، ومتحركة وهي التي تسمى همزة.

قلت: ويمكن أن نجيب: عن قول من في معنى المبرد عند القائل المحتمل: بأنّ الألف والهمز حرفان متغاران، وذلك بدليل تقوم به الحجة، وهو إبدال أحدهما من الآخر، والشيء الواحد لا يبدل من نفسه. فالألف غير الهمز اصطلاحا، لأنها لا تكون إلا بحسب اللغة، فهي أعم لأنها تعم اللينة وغيرها، ولا همز في لغة العجم إلا في الإبتداء، والألف تختلف عن الهمزة في الصفات والمخارج والاسم، لأن الألف حرف رخو ، والهمزة حرف شديد ، وأما عن الاسم؛ فالهمزة اسمها معروف (همزة)، وقد يطلق عليه أحيانًا اسم الألف مجازًا؛ والسبب في ذلك أن الهمزة ترسم في أول الكلمة على ألف . أما الألف فإنهم لما أرادوا تسميتها مثل بقية الحروف، وجدوا أن الألف ساكنة ولا يصح البدء بالساكن ابتداءً، فتعذر عليهم أن يجعلوا الألف أول اسمها، فأدخلوا (اللام) عليها كي يتمكنوا

من نطقها فصار اسمها (لا) كما كان ابن جني يسميها، والهمزة قابلة للحركة والبدء بها بخلاف الألف التي لا تقبل الحركة ولا يبتدأ بها.

وذهب آخر إلى أنها ثلاثون حرفا: وذلك باعتبار الغنة حرفا، أنْ "أننا إذا عرَّفنا الغنة نقول : هي صوت لذيذ من الخيشوم، ولا صوت إلا للحرف. وشيء آخر: فالغنة لها مخرج خاص بها وتنسب إليه، ولا مخرج إلا للحرف وبالتالي فالغنة حرف، وما دامت الغنة حرفًا يكون عدد الحروف ثلاثين حرفًا.

فصل: وذهب قوم آخرون: إلى أن الغنة صفة وليست بحرف، ومن قال: إنها حرف في الإدغام بغنة والإخفاء، وصفة في غيرهما.

قلت: فالمذهبان أحسن في الدراية، وأقربهما إلى الصواب مذهب أن: (الغنة صفة، وليست بحرف)، وذلك أن المذهب بـ(أنها حرف في الإدغام بغنة والإخفاء، وصفة في غيرهما)، مردود، ما موضع النزاع: (أنها حرف في الإدغام بغنة، والإخفاء، ...)، بـ: "أن النون، في جميع أحوالها، سوى القلب، إما أن تبقى موصوفا مع صفتها أصلا، وهو الإظهار، فهي عندهم بذلك صفة، أو إما أن تعدم موصوفا مع صفتها، وذلك واضح أي الإدغام المحض، فهي أيضا عندهم بذلك صفة، أو إما أن تعدم موصوفا مع بقاء صفتها وذلك واضح أيضا وهو الإدغام الناقص، فهنا تكون عندهم بذلك حرفا!، أو إما أن تستر موصوفا، وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء، وهنا هي أيضا تكون عندهم بذلك حرفا!،" والميم تقاس على ذلك: غير أنها لا تقلب، إذ لا تدغم في غيرها، وإدغامها في مثلها قد يكون إدغاما محضا وقد يكون إدغاما ناقصا، وذلك حسب الإعتبار والإعتداد، وأما إخفاءها فقد يعتبره قوم إدغاما ناقصا، وقوم آخرون يعتبرونه إخفاء، فنقول للقوم: إذا كان بقاء الغنة يجعلها حرفا! فهلا بقاء الإطباق والإستعلاء في قوله تعالى {أحطت}، لم يجعلهما حرفين في الحالة؟ وعلى الأخص بقاء التفخيم يجعله في الحالة حرفا، والصفات الثلاث: صفات جوهرية (ذاتية)، لازمة، والإطباق والإستعلاء أصليان، فيكون جعل البقاء في الصفتين على طريق

الأولى، والتفخيم فرعية، ويكون جعل البقاء في الصفة على طريق الأخص؟، فلم يجعل ذلك، ولم يسمع به ألبتة.

فصل: وكان مكي بن أبي طالب القيسي: ممن ذهب إلى أن الغنة حرف، قال الرعاية: "والغنة حرف شديد مجهور، لا عمل للسان فيها"، وقد تصدى له الجعبري في العقود، بقوله:-

والغنة أبطل قول مكي بها + في أنها حرف وأُمَّ بياني

في أنها لا تستقل بنفسها + وتحل حرفا ربَّةَ استعلان.

قلت: وذهاب مكي إلى حرفية الغنة، لا يبدو منه أنه على مذهب من إلى أن الحروف الأصلية ثلاثون حرفا، وذلك لما أقول بعد عن قريب ما، من أن: (قلت: فالصواب مذهب الجمهور، وعليه: سيبويه والخفاجي وابن جني ومكي والداني والطيبي ... .).

قال مكي في الرعاية: في باب معرفة الحروف التي يؤلف منها الكلام وعللها: "الحروف التي يؤلف منها الكلام: تسعة وعشرون حرفا، وهي حروف ا ب ت ث، وشهرتها تغني عن ذكرها، وقد أضيف إلى ذلك أحرف مستعملة، وأحرف أخرى قليلة الإستعمال ...". وقال بعد ذلك: "وإنما سمي كل واحد من هذه التسعة والعشرين على اختلاف ألفاظها حرفا ......". وقال بعد ذلك أيضا: "فهذه التسعة والعشرون الحروف المذكورة ...".

قلت: فلم يرد بحرفية الغنة إلا الحرفية على التفريع، ويكون التفريع على وجه خاص، وقال: "واعلم: أنه يكون كل حرف منها ساكنا ومتحركا إلا الألف فإنها لا تكون إلا ساكنة أبدا ....".

قلت: فالغنة لا توصف بحركة ما، ولا بسكون، وقال: "وكل الحروف المذكورة له صورة في الخط يعرف الحرف بها اصطلاحا متفقا عليه، لا تتغير تلك الصورة، إلا الهمزة فإنها صورة لها تعرف بها ...".

قلت: والغنة لا صورة لها في الخط حتى تعرف بها اصطلاحا، ولو الصورة متغيرة، ولا يستعار لها صورة غيرها من الحروف، وقال في باب بيان ما زادت العرب في كلامها على التسعة والعشرين الحروف المشهورة وعلل ذلك: "اعلم أن العرب (قد استعملت) مع التسعة والعشرين حرفا المشهورة ستة أحرف زائدة عليها: اتسعت بها في كلامها وتفصحت بها في لغاتها، من ذلك: (النون الخفيفة نحو التنوين: والنون التي تخفى عند الكاف والجيم وشبه ذلك ..... لأن مخرجها من غير مخرج المتحركة، والنون الصحيحة السكون". وقال في ما بعد: "فهذه الخمسة الأحرف مستعملة في الكلام والقرآن كثيرا، وهي زائدة على التسعة والعشرين الحروف المشسهورة ..." وقال في باب بيان اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها من بعض: "اعلم أن الحروف التسعة والعشرين المشهورة ...".

قلت: ومما يوضح على أن مراد مكي بحرفية الغنة، ما قلته: قوله: "وقد أضيف إلى ذلك أحرف مستعملة"، وذكر الغنة في الصفات في باب صفات الحروف وألقابها وعللها، فقال: حرفا غنة: وهما النون والميم الساكنتان، سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير، فالغنة من علامات قوة الحرف ومثلهما التنوين".

قلت: ولو كانت الغنة عنده حرفا أصليا، لما كاد أن يذكرها هناك، وقوله: "لأن فيهما غنة" من أصدق شاهد للقول، وأجدر من ذلك قوله: "فهي زائدة فيهما"، وأكفى منه قوله: "كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير" فالحرف لا يكون في حرف، ولا زائدا فيه، والتمثيل بصفتي الإطباق والصفير أبلغ وأقطع، وقوله: "من علامات قوة الحرف"، أوضح من شمس الظهيرة، فليس للحرف علامة لقوة أو ضعفا إلا ما يوصف به!.

فصل: وقال في خاتمة الباب: "قال أبو محمد: وإذ قد ذكرنا صفات الحروف وطباعها وألقابها، فلنذكر الآن مخارج الحروف حرفا بعد حرف، ونذكر مع كل حرف ما يليق به ....".

هذا: ثم وقوله: "فلنذكر الآن مخارج الحروف حرفا بعد حرف، ونذكر مع كل حرف ما يليق به من ألفاظ كتاب الله تعالى مما في اللفظ به إشكال أو فيه بعض صعوبة على اللسان ....."، فذكر

الحروف التسعة والعشرين، ثم ذكر الغنة!، أفرد لها بابا، فليس فيه أيضا من أدنى إشكال، بل فيه أسنى احتمال.

قال في باب الغنة: "الغنة نون ساكنة خفيفة، تخرج من الخياشيم، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة – وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة – و(للتنوين)، – لأنه نون ساكنة – وللميم الساكنة. ومخرجه هو المخرج الثالث عشر من مخارج الفم".

فقوله: "الغنة نون ساكنة خفيفة"، فيه إقامة الصفة مقام الموصوف!، فاعتبر النون المخفاة غنة، وقوله: "وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة" فيه إشارة إلى أن الغنة هناك أيضا صفة لموصوفها، إذ التابع أحق أن يكون صفة، والمتبوع موصوفا، – وقوله: "وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة"، أي النون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة، – وقوله: "و(للتنوين)، عطف على النون الساكنة الخالصة السكون الغير المخفاة – لأنه نون ساكنة – وقاله: "وللميم الساكنة" أي الغنة تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون الغير المخفاة، وللتنوين، وللميم الساكنة. وكذلك أيضا لا من أقل إلتباس في قوله بعد في الباب: حيث قال: "قال أبو محمد: قد آتينا على الحروف كلها على رتبة مخارجها، الحرف بعد الحرف ... ".

فصل: وقال في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: "... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون ...."، وقال في ما بعد: (وذهبت الغنة في الإدغام .... ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني ...)، فقال: (بكليته)، وقال في بعد أيضا: (.... مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول .... لبقاء بعض الحرف غير مدغم، وهو الغنة ...)، فقال: (بعض الحرف)، ثم قال: (وهو الغنة)، وقال: (فالغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول)، وقال في الباب أيضا: "... والغنة ظاهرة في هذا أيضا، لأنها هي النون الخفية، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، (لا غير)، فإذا أخفيتها عندما بعدها، صار مخرجها من الخياشيم لا غير، فتذهب النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم

ظاهرة"، ومن أعدل شاهد للقول: قوله في ما بعد في الباب: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة).

فصل: وذهب المرعشي إلى ما في معنى واحد ثلاثين حرفا وذلك بقوله: أن "لو جعلوا الواو والياء المديين غير الواو والياء الخاليين من المد، كما هو مقتضى قياس الألف المدية غير الهمزة، تصير الحروف واحدا وثلاثين".

وذهب المسعدي إلى أنها ثلاثة وثلاثون حرفا، وذلك على مذهب المرعشي لكن بزيادة تعديد كل من النون والميم على أنه حرفان، فقال: "فمجموع ذلك سبعة عشر مخرجا لثلاثة وثلاثين حرفا، وإنما كانت ثلاثة وثلاثين حرفا، لأن كلا من الواو والياء والميم والنون تكرر بتكرر مخرجه لاختلاف أحواله".

قلت: فالصواب مذهب الجمهور، وعليه: سيبويه والخفاجي وابن جني والداني والطيبي، وقد حاول بعض في الإستدلال لمذاهبهم بما لا يوجد بينه وبين محل النزاع جامع، فقال بعض: "انا اقول تسع وعشرون حرف، والدليل في كتاب الله تعالى في آخر آيه في سورة الفتح التي تشمل جميع الحروف رقمها تسع وعشرون" وقال آخر: "وقال تعالى (قرأنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون) سورة الزمر آيه 28 . وعدد حروفها 28 . وأمة لا اله الا الله محمد رسول الله عدد حروفها 28 . وهذا هو اكتشافي".

ثم والغنة صوت، ولكن ليس كل صوت حرفا، بل الحرف الصوت المعبر، والغنة صوت غير معبر، والغنة صفة وليست بحرف، ولابد لها من حرف موصوف، لا تخالفه.

فصل: ومنهم من أحسن في قوله: أن "وحقيقة الأمر في ذلك: أن الحروف الهجائية (أي المنطوقة) تسعة وعشرون حرفا، والحروف الأبجدية، أي (المكتوبة أو المرسومة) ثمانية وعشرون حرفا، والحرف الذي تزيد به الحروف الهجائية عن الأبجدية، هو حرف الهمزة، ولم يكن لدى العرب حرف تكتبه ليعبر بذاته عن الهمزة، فكانت تستعير الواو مثلا للهمزة المضمومة، فإذا أرادت أن تكتب

(سؤال) كتبته (سوال)، وتستعير الياء للهمزة المكسورة فكتب (سيل) حين تقصد (سئل)، وتستعير الألف للهمزة المفتوحة (ان) حين تقصد (أن)، حتى استحدث الخليل بن أحمد حرفا يدل على الهمزة بذاته، وقد وجد أن العين شديدة القرب من مخرج الهمزة، فرمز للهمزة برأس العين فقط، دون باقي جسمها هكذا (ع) (ء).

فصل: قال بعض: وهذا الذي ذهب إليه المبرد أبو العباس غير مرضي منه عندنا، وذلك أن الجدل يرجع إلى ما في (سر صناعة الإعراب)، لابن جني حيث قال: "اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا، فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أن أبا العباس المبرد، فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفا، ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها، ويقول هي همزة، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة" فيظهر من النظر في كلام المبرد في (المقتضب) كتابه، عدم دقة ما نسب إليه في هذه المسألة، إذ قد قال: "اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا، منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة جارية على الألسن، مستعر عليها في الخط بالعلامات، فأما في المشافهة فموجودة. فمنها للحلق ثلاثة مخارج، فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك ..... وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا الهمزة بين بين: فالألف الممالة، وألف التفخيم، والحرف المعترض بين الشين والجيم، والحرف المعترض بين الزاي والصاد، والنون الخفيفة، فهي خمسة وثلاثون حرفا".

فيتبين من قول المبرد هذا أنه لا يسقط الهمزة من الحروف العربية المنطوقة، ولكنه أسقطها من الحروف المرسومة التي لها صور، فالهمزة لها علامة كتابية هي رأس العين (ء)، وليس لها حرف مستقل، وإنما توضع علامتها على أحد الحروف الثلاثة: الألف والواو والياء، أو توضع على السطر.

فيستخلص من قوله السابق أن حروف العربية الأصول عنده: تسعة وعشرون حرفا، وأن الحروف الفرعية عنده ستة، ويصير المجموع خمسة وثلاثين حرفا. انتهى.

قلت: ولعل المبرد له مذهبان، مذهب قديم ومذهب أخير، وذلك إن صح القول الأول، وممكن صحته، إذ لا مانع.

فصل: واختلفوا في مخارج الحروف الأصلية منها: بين أن يكون لكل حرف مخرج منفرد، وبين أن قد يكون لحرف مخرج منفرد، ولحروف مخرج مشترك فيه، فذهب إلى الأول ابن الحاجب، أن "وإلا كان إياه"، ووافقه بسة المصري، أن "والحقيقة كما أرى أن الاختلاف السابق فى عدد مخارج الحروف مبنى على التقريب لا على التحديد، إذ أن المخارج لابد أن تتعدد بتعدد الحروف الهجائية، التى لابد لكل منها مخرج خاص به، يميزه عن غيره من الحروف، فالأقوال السابقة المبنية على خروج حرفين أو ثلاثة من مخرج واحد، إنما هى على سبيل المجاز والتقريب، لا على سبيل الحقيقة والتحديد"، وإلى الثاني الجمهور: أن "قد يختلفا أو يختلفن، مع الإتحاد، باختلاف وضع الآلة من شدة الإعتماد وسهولته وما في المعنى.

قلت: فكم من إخوين، أو من إخوة من رحم واحد، واختلفا أو اختلفوا صفة وذاتا، وكم منهما أو منهم من رحم واحد، ورضاع واحد، وكم منهما أو منهم من ذلك، وصلب واحد، أو من توأمين، إختلفا أو اختلفوا ذلك.

وقال علي القاري: "قلت: هذا التعليل بعيد من التحقيق، فإن الجمهور من أرباب التدقيق، جعلوا لحروف متعددة مخرجا واحدا، بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات".

وقال غيره: "إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الإعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج".

فصل: والحروف الفرعية: ما تخرج من مخرجين أو بينهما، أو ما تتردد بين حرفين أو ما في المعنى، وقد سبق التعريف المختار، وإلى فصيح وغير فصيح، ولم يرد في القرآن من غير الفصيح شيء، ولا من الفصيح إلا ثمانية أحرف، وهو (الهمزة المسهلة والألف الممال والصاد المشمة للزاي رائحة

والياء المشم للواو صوتا والألف المفخمة التابعة لحرف مفخم واللام المفخم والنون المخفاة والميم الساكنة).

فالهمز المسهل: وهو الذي لا يكـون همزا محضا من غير تليين ولا تليينا محضا من غير همز، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد نظراً إلى مطلق التسهيل، وقيل على ثلاثة أقسام لأنه يكون بين الهمز والألـف: نحو {أأنذرتهم} وبين الهمز والياء نحو {أئنك} وبين الهمز والواو نحو {أؤنزل}.

فالأول تولد من الهمز الخالص والألف، والثاني من الهمز الخالص والياء، والثالث منه ومن الواو. والألف الممال: وهو ألف بين الألف والياء وإلى الياء أقرب نحو {مجربها}، وإمالة بين بين لم يعتدها سيبويه، وإنما اعتد الإمالة المحضة، وقال: التي تمال إمالة شديدة كأنها حرف آخر قرب من الياء.

والصاد المشم رئحة الزاي: نحو {قصد الصراط}، وذلك للقرب أي لقرب الزاي من الصاد، إذ هما من مخرج واحد ومن حروف الصفير، والصاد أصلها السين، وهو حرف مهموس منفتح فيه صفير، والطاء حرف مطبق مجهور لا صفير فيه، والمهموس ضد المجهور، وهو في النطق أضعف منه وفي المخرج، والمنطبق ضد المنفتح، وهو في النطق أقوى منه وفي المخرج، فلما اجتمعت الأضداد أبدلواْ من السين الذي بمصابة الصاد هنا حرفا، يؤاخيها في النطق وفي المخرج والصفير، ويؤاخي أيضا الطاء في الجهر، وذلك في {الصراط} لفظه، الآ وهو الزاي، وخلطواْ بلفظ الزاي الصاد لمؤاخاتها أيضا، أعني الصاد للطاء في الإطباق، لئلا يخلواْ بزوال السين في صفيره، فقرب لفظه من لفظ الطاء عند ذلك، فصار عمل اللسان من موضع واحد، ولم يخلواْ بالسين الذي هو الأصل، إذ عوّضواْ منها حرفا من مخرجه فيه من الصفير ما فيه.

وكذلك الدال الـمهمل حرف مجهور لا صفير فيه، والصاد حرف مهموس فيه صفير، ففعلواْ به ما فعلواْ بالسين قبل الطاء ليعمل اللسان عملا واحدا.

قال ابن جني: "...... وأما الصاد التي كالزاي فهي التي يقل همسها قليلا ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي ......" .

والياء المشم صوت الواو: في مثل {قيل}{وغيض}. والألف المفخم التابع لحرف مفخم. واللام المفخم. والنون المخفى. وقال واحد: "والصحيح عدم كونهما من الفرعية، إذ ليس فيهما شائبة حرف آخر، ولم يقعا بين مخرجين". والميم الساكن، وهو كالنون المخفى. ويلحق به النون الساكن الذي في الياء وفي الواو يدغم.

هذا: وكان سيبويه قد ذكر مخرج النون الخفيفة بقوله: "ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة"، وهو يريد النون الخفيفة أي المخفاة، وهي أحد الحروف الفرعية التي ذكرها سيبويه نفسه.

فصل: ومخارج الأصلية: سبعة عشر مخرجا: الأول الجوف لحروف المد الثلاثة، وهي الألف والواو الساكن المضموم ما قبله، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وهن بالصوت أشبه، ويتميزن بتعصد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو.

فللواو والياء مخرجان، كما هو عند الجمهور، مخرج محقق إذا كانتا حرفي مد، ومخرج محقق في حالاتهما الأخرى، والخليل أدرج معهن الهمزة المسهلة، أن قال: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رفه عنها لانت، فصارت اليا والواو والألف، على غير طريقة الحروف الصحاح" ما يوضح قصده من إدراجه الهمزة في بعض المواضع معهن.

هذا: والصواب اختصاص الثلاثة بالجوف دون الهمزة، إذ هن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء، خلاف الهمزة. وسيبويه الذي جعل المخارج ستة عشر مخرجا، أدرج الألف في مخرج أقصى الحلق مع الهمزة والهاء، اعتبر بأن مبدأه مبدأ الحلق، ويمتد ويمر على جميع هواء الفم.

هذا: ثم واعلم أنا قدمنا المد حروفه على الحروف سائرها، لعموم مخرج المدية، وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جنب الجزء، فيستدعي التقديم من هذه الحيثية، وإن كان المناسب تأخيرها عنها، باعتبار أن حيزها مقدرها، وما حيزه مقدر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق.

هذا: قال سويد في الفرائد: وتخرج هذه الحروف الثلاثة من مبدأ النفس ثم تمتد وتمر على خلاء الفم الداخل فيه من غير تحيز، وتنتهي بانتهاء الهواء، ولا ترتيب بينها ولا انقسام في مخارجها، لأن ذلك إنما يكون في المخرج المحقق دون المقدر، لعدم وجود حيز ينتهي إليه، بل بانتهاء الصوت.

وقال أبو شادي ملاحظا حول الحروف: "ينبغي على القارئ إخراج الحروف الجوفية خالصة من جوف الفم بدون أي شائبة من الأنف كما يفعله كثيرون، ولهذا كان ابن الجزري رحمه الله دقيقا عندما قال عنها: ((للهواء تنتهي))، أي لهواء جوف الفم فما يفعله بعض الناس من إخراجها من الأنف خطأ محض. وقال: كما ينبغي ملاحظة ترقيق الواو والياء في جميع الأحوال، فهما لا يفخمان بحال، وخاصة الواو إذا جاء بعدها مفخم، مثل: غفور، والصدور، في حالة الوقف أو جاء قبلها مفخم، مثل و{الطور} أو وقعت بين مفخمين مثل: {مرصوص}، وكذلك الأمر بالنسبة للياء.....". انتهى.

فصل: وحروف المد واللين الثلاثة: تميزت بأن أصواتها تخرج من مخرج مقدر متباعد الطرفين، وهو الجوف، ولأنه لايمكن اعتماد الصوت على مخرج متباعد الطرفين من بداية النطق، فلا يمكن أبداً الابتداء بهذه الحروف، ولابد للنطق بها من أن يأتي قبلها حرف محقق متحرك بحركة مجانسة لصوت حرف المد، ليتخذه القارئ معتمداً لجذب هواء الزفير ناحية الحبلين الصوتيين، ليوظف ما بقي منه بعد التصادم في مخرج الحرف المحقق ابتداءً للنطق بالحركة المجانسة، ثم الامتداد بصوتها فى مخرج الجوف زمناً أقله حركتان، ولهذا وُصفت رخاوتها بأنها ممدودة. ولكون مخرج الجوف متباعد الطرفين، فكذلك الحبلان الصوتيان يتخذان وضع التباعد عند النطق بحروف المد، ولأن حروف المد تستمد قوتها من تباعد طرفي المخرج المحقق السابق لها بقوة، فيهتز كذلك الحبلان الصوتيان بقوة، ويتكيف كل الهواء المار من بينهما بصوت حرف المد، ليمر قوياً مجهوراً من بين الحبلين الصوتيين، متخذاً طريقه إلى خارج الفم عبر الجوف المتباعد الطرفين، فلا يتعرض أثناء جريانه لأي إعاقة نهائياً، ولهذا وصفت بأنها حروف رخوة ومجهورة، وبحسب وضع اللسان داخل الفم وآلية النطق بكل حرف من حروف المد الثلاثة، يتخذ الصوت اتجاهه تصعداً أو تسفُّلاً أو اعتراضاً بين التسفل والتصعد، ليتشكل هواء

الجوف بصوت حرف المد الذي امتد جريانه فى المخرج المقدر زمناً أقله حركتان، والهواء الموظف للنطق بحروف المد قليل.

فصل: والثاني إلى السابع أقصى الحلق ووسطه وأدناه، ويخرج من الكل اثنتين من: الهمز والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، وما بين اقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى: القاف، ومن الأسفل: الكاف، وما بين وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى: الجيم والشين والياء.

والثامن الى السابع عشر: ما بين احدى حافتي اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا للضاد، وما بين حافتيه معا وما يحاذيهما من اللثة، اي لحمة الأسنان العليا: اللام، ويمكن أن يقال: من احدى حافتيه اليمنى واليسرى من أدناها إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية، وقال ابن الناظم: من أول حافة اللسان وطرفه وما يحاذيها من الحنك الأعلى من اللثة في سمت الضاحك لا الثنية، خلافا لسيبويه.

قال سيبويه: "ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، و[ما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام".

وقال الإمام في النشر: "المخرج التاسع: اللام، من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية".

فصل: واعتراض ابن الناظم على عبارة سيبويه في التحديد، ما تابعه كثير من شراح أبيه، يبدو أن الإبن لم يتضح له قصد سيبويه، وذلك من ناحيتين، الأولى: الجزء المشارك من الحافة، والثانية: الأسنان التي تسامت المخرج، فقوله: (من أول حافة اللسان وطرفه)، غير دقيق، لأن أول الحافة هي الجزء المقابل لأقصى اللسان وما يتصل به، وهي مخرج الضاد، وعبر سيبويه بكلمة أدنى الحافة عن الجزء المتصل بطرفه المستدير، والتي تشترك بتشكيل مخرج اللام، وقوله: (في سمت الضاحك لا الثنية خلافا لسيبويه) فقد يكون مقبولا، لو أن سيبويه قصد ذكر مجرى صوت اللام عند ذكر الضاحك، والناب والرباعية والثنية، لكنه أراد أن يحدد موضع إعتراض النفس، فالجزء المستدير من طرف اللسان

المتصل بأدنى الحاقة، يتصل باللثة المقابلة للأسنان المذكورة فينسد مجرى النفس، فيخرج صوت اللام من جانبي الفم أو الشدق، لكن من أمام مخرج حرف الضاد.

هذا: وظاهر كلام سيبويه أن اللام يخرج من كلتي حافتي اللسان، ولكن بعض القوم أشار إلى إمكانية خروجها من إحدى الحافتين، ونقل أبو حيان الأندلسي عن شيخه أبي علي ابن أبي الأحوص الأندلسي أنه قال: "يتأتى إخراجها من كلتا حافتي اللسان: اليمنى واليسرى، إلا أن إخراجها من الحافة اليمنى أمكن بخلاف الضاد، فإنها من اليسرى أمكن".

هذا: ثم وما بين رأسه وما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين: النون، قال سيبويه: "[ومن طرف اللسان بينه وبين] ما فويق الثنايا مخرج النون"، وقال الإمام: "المخرج العاشر للنون: من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، أسفل من اللام قليلا".

فصل: ثم اشتغل بعض القوم عند التحديد بتحقيق مسألتين، أولاهما: موضع طرف اللسان، والأخرى: موقع مخرج النون من مخرج اللام، أما موضع طرف اللسان فهو فويق الثنايا، واستخدم بعض القوم الموضع (اللثة)، ونسبوه إلى الشيخ زكريا الأنصاري بأنه جعل مخرج النون من طرف اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وعبارته تحتمل ذلك، ولكنهم ردوا عليه ذلك، لأن اللثة ليست من الحنك الأعلى، واختلفوا في تحديد موقع مخرج النون من مخرج اللام، وعبارة الإمام في المقدمة صريحة في أنه (تحت مخرج اللام).

فصل: واختلفوا في الإمام مقدمته في فهم كلمة (تحت)، هل تعني أسفل منه أو فوقه، لكن تأخير مخرج النون عن مخرج اللام في ترتيب المخارج دليل على أن المقصود بكلمة (تحت)، ما هو خارج باتجاه طرف اللسان، وأصول الأسنان، وقد عبر الشيخ خالد الأزهري بقوله: "وهو أخرج من مخرج اللام"، وقال القسطلاني "أسفل اللام قليلا"، وتعني كلمة (أسفل)، في ترتيب المخارج موضعا متقدما باتجاه خارج الفم، فمخرج الكاف أسفل من موضع القاف، أي هو أدنى منه باتجاه طرف اللسان، لأن ترتيب المخارج يبدأ بأقصى موضع من آلة النطق، ومن ثم فإنه لا مجال للاختلاف في موقع مخرج النون من اللام، فهو بعده باتجاه الخارج، سوى أنه أضيق من مخرج اللام، أي أن المساحة

التي يأخذها من اللسان واللثة أضيق من المساحة التي يشغلها مخرج اللام، ولا ينافي ذلك القرب الشديد بين المخرجين، ولعل ذلك القرب هو الذي حمل عددا من القوم على عدهما مع الراء من مخرج واحد.

هذا: ثم: وما بين رأسه مع ظهره مما يلي الرأس وما يحاذيهما من لثة الثنيتين العليين أيضا: الراء، قال سيبويه: "ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء، وقال الإمام في النشر: "المخرج الحادي عشر للراء، وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا".

قلت: ويتحصل مما قاله علماء العربية والتجويد أن مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما يحاذيه من اللثة، وجعلوه في الترتيب بعد مخرج النون باتجاه خارج الفم، قال ابن الحاجب: "ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء في ما هو بعد مخرج النون، وهذا هو الذي يجده المستقيم الطبع، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج النون، ومن مخرجها، ولكن بتكلف، لا على حسب إجراء ذلك على الطبع المستقيم، والكلام في المخارج إنما هو على حساب استقامة الطبع لا على التكلف".

وفسر المرعشي كون مخرج الراء أدخل في ظهر اللسان من مخرج النون، ووضع مخرج الراء مع ذلك بعد مخرج النون، في ترتيب المخارج، بقوله: "ظهر اللسان أدخل من رأسه، وما يلابسه رأسه من اللثة بعد مخرج النون، فمن نظر إلى الأول يظهر له جعل مخرج الراء قبل مخرج النون، ومن نظر إلى الثاني أخر الراء عن النون، والله أعلم".

هذا: ثم وبين ظهر الرأس وأصل الثنيتين العيين مصعدا إلى جهة الحنك الأعلى الطاء والدال والتاء، قال سيبويه: "ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء"، وقال الإمام: "المخرج الثاني عشر: للطاء والدال والتاء، من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، مصعدا إلى جهة الحنك"، ونقل شراح المقدمة عبارة الإمام في النشر: "متصعدا إلى الحنك الأعلى"، ولعله يريد أن طرف اللسان ينحو نحو الحنك الأعلى، وليس نحو الثنايا ذاتها، ويشير بعض إلى نزول طرف اللسان

نحو الأسنان، وليس مصعدا نحو الحنك الأعلى، وما بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العليين، أعني صفحتيهما الداخلتين الصاد والسين والزاي، ولا يتصل رأس اللسان بالصفحتين، بل يسامتهما.

هذا: ومن وصف الثنايا بالسفلى، ما ليس لها دور مباشر في نطق الحروف، ويقال في الزاي زاء بالمد وزي بالكسر والتشديد، قال سيبويه: "ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد"، ولم يصف سيبويه (الثنايا) في هذا الموضع بالعليا أو السفلى، وقال الإمام في النشر: "من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى"، ووصفها بالسفلى في المقدمة أيضا.

قال المرعشي: "وفي بعض الرسائل: أن هذه الثلاثة تخرج من بين رأس اللسان وبين فويق الثنيتين السفليين، وفيه إشكال: لأن المخرج ما ينقطع الصوت فيه، ولا يجيء صوت هذه الثلاثة بين رأس اللسان وبين فويق الثنيتين السفليين حتى يتصور انقطاعه فيه، بل يجري بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العليين، وينقطع فيه كما يشهد به الإمتحان الصادق، نعم؛ رأس اللسان يسامت رأس الثنيتين السفليين، لكن المسامتة لا يتحقق بها المخرج ما لم ينقطع الصوت بين المسامتين"، وما بين ظهر اللسان مما يلي رأسه وبين رأسي الثنيتين العليين: الظاء والذال والثاء، قال سيبويه: "ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء"، وقال الإمام في النشر: "المخرج الرابع عشر: للظاء والذال والثاء، من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ويقال لها اللثوية، نسبة إلى اللثة، وهو اللحم المركب فيه الأسنان"، وكان الخليل لقبهن باللقب، وقال: "لأن مبدأها من اللثة"، وقال مكي: "لأنهن يخرجن منها"، وقال التادفي: "لمجاورت مخرجها إياها، وقيل: لخروجها منها، وهو خروج عن حد الصواب"، والراجح أنه لا علاقة للثة بنطق هذه الحروف، ويشكل وصف الخليل لها بأنها لثوية، ولا يكفي في تعليله القول: لمجاورت مخرجها اللثة، وقال المرعشي: "وفيه مسامحة، وإنما ينسبن إلى اللثة لأن النفس المصاحب لهذه الحروف ينتشر ويتصل باللثة".

هذا: وحذروا من المبالغة في خروج طرف اللسان في النطق بالثلاثة، ثم وما بين باطن الشفة السفلى والرأسين الفاء، وما بين الشفتين معا للباء والميم والواو، والخيشوم لحروف الغنة.

فصل: فالخيشوم هو أقصى الأنف: يخرج منه حروف الغنة، وهي: (النون الساكنة والتنوين، حالة ادغامهما بغنة او إخفائهما، والنون والميم المشددتان، والميم إذا أدغمت في مثلها او أخفيت عند الباء، فإنهما: اي النون والميم، يتحولان في تلك الأحوال عن مخرجهما الأصلي، الذي هو رأس اللسان في الأول وما بين الشفتين في الثاني إلى الخيشوم، كما يتحول بعض حروف المد عن مخرجه الأصلي الى الجوف، والحروف؛ هي الحروف نفسها، ولا ينافي ذلك ما مر من أن النون من طرف اللسان والميم من الشفتين، لأن المراد بهما ثَم المتحركتان او الساكنتان حالة الإظهار، والمراد بهما هنا الساكنتان حالة الإخفاء والإدغام بغنة.

قال الإمام في النشر: "المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حرف المد من مخرجهما إلى الجوف على الصواب، وقول سيبويه: "إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة"، إنما يريد به النون الساكنة المظهرة".

وقال البدوي: السابع عشر: الخيشوم، وهو أقصى الأنف، ويخرج منه حرفا الغنة، وهما النون والميم في حالة إخفائهما أو إدغامهما بغنة، فيتحولان عن مخرجهما الأصلي إلى الخيشوم، في هاتين الحالتين، ويخرجان منه فقط، أما في حالة تشديدهما مثل: إن، وثم، فيخرجان من مخرجهما الأصلي السابق، الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون، والشفتان بالنسبة للميم مع خروجهما من الخيشوم. وأما في حالة تحريكهما، أو إسكانهما مظهرتين، فإنهما يخرجان من مخرجهما الأصلي فقط، فلهما ثلاث حالات.

قال جمال: الخيشوم أعلى الأنف وأقصاه من الداخل، وهو مخرج لصفة الغنة لا لحروفها على الصحيح من أقوال العلماء.

قال شارح النجار: (أن المؤلف ذكر أن الخيشوم مخرج أحرف الغنة – وهما الميم والنون – ومثلها التنوين – فمخرجهما طرف اللسان – بالنسبة للنون – والشفتان بالنسبة للميم، وأما الغنة

فهي صفة لازمة لهما في كل حالاتهما كأن صوتهما مكون من جزءين: جزء خيشومي وهو الغنة، وجزء فموي أعني طرف اللسان بالنسبة للنون، والشفتين بالنسبة للميم، وهذه الصفة هي الصفة الوحيدة التي لها مخرج محقق كغالب الحروف، ولذا يصح أن نقول: إنها جزء من النون والميم، ولا يمكن لك النطق بهما مجردين من أصل الغنة مطلقا، وتفهم كلامي جيدا إذا أمسكت أنفك، ثم حاولت أن تنطق بالنون أو بالميم.

قال ابن جني: ومن الخياشيم مخرج النون الخفية ويقال الخفيفة، أي الساكنة، فذلك ستة عشر مخرجا، ويدلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم، أنك لو أمسكت بأنفك ثم نطقت بها لوجدتها مختلة، وأما النون المتحركة فمن حروف الفم كما قدمنا إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف.

فصل: لو قال قائل: من اين هذا التخصيص مع ان النون والميم لا بد للسان عمل، وكذا للخيشوم عمل فيهما مطلقا، حتى في حالة الإخفاء والإدغام بغنة، وحتى في حالة التحريك والإظهار.

قلت: لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرج، فلما كان الأغلب في حالة إخفائهما او إدغامهما بغنة عمل الخيشوم، جعلوه مخرجهما حينئذ، وإن عمل اللسان والشفتان أيضا في إخراجهما، لكن عملهما قليل بالنسبة لعمل الخيشوم، ولما كان الأغلب في حالة التحريك والإظهار عمل اللسان والشفتين جعلوهما المخرج، وإن عمل الخيشوم حينئذ ايضا، في إخراجهما، إذ العمل بالنسبة لعمل اللسان والشفتين قليل.

وهذا القول أحسن من القول بأن الخيشوم مخرج الغنة: لأن الغنة صوت من الخيشوم، وهو صفة من صفات النون ولو تنويناً، والميم الساكنتين حالة الإخفاء او ما في حكمه من القلب والإدغام بغنة، واللائق بالصفات ذكرها في محلها لا في المخارج، ولكن الذكر في المخارج ليس ببعيد، حتى يكون منكرا، إذ الصفة لها مخرج، وليس من الصفات صفة لها مخرج غيرُ الغنة، وأيضا؛ باب المخارج مقدم على باب الصفات، فاعتبر القائل بالباب ولم يعتبر المبوَّبَ، فذكر.

ثم إن الغنة صفة من الصفات، لأنها صوت أغنٌّ مجهور شديد لا عمل للسان فيه. والقائل بهذا القول الإمام: حيث قال (وغنة مخرجها الخيشوم)، ولكن أحتمل عبارته – والله اعلم، على أن فيها حذفًا، والتقدير: وغنة مخرج محلها الخيشوم، وبعضهم على أنه جرى على أن الغنة هي النون المخفاة فلم تخرج إذن عن الحرفية:

قلت للبعض: إذا إحتملت الإمام عبارته، على أنه جرى على ان الغنة هي النون المخفاة فلم تخرج إذن عن الحرفية، فأين النون المدغمة بغنة والنون والميم المشددتان والميم المدغمة في مثلها والمخفاة عند الباء؟ فالأقرب الى الصواب: ما أثبتناه واشرنا اليه.

فصل: وليس الخليل وحده ولا سيبويه، ولا من في معناهما، ممن قدمنا ذكره في السابق، من أخرج الألف من الجوف، ومن أخرجه من أقصى الحلق، ونص في ذلك ما نص، قال الخليل في العين: "وأربعة أحرف جُوف، وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفا لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف".

وقال الرئيس ابن سينا في أسبابه: أن "وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظنّ أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم، وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظنّ أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميلٍ به سلس إلى فوق، وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظنّ أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج، وميل به سلس إلى أسفل، ثم أمر هذه الثلاثة عليَّ مشكل، ولكن أعلم يقينا أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف.

هذا: والرئيس لم يستخدم الجوف مصطلحه، واستعمل الهوائية مصطلحه محله.

وقال الإمام في النشر ما في معنى ما في المقدمة والطيبة: أن "المخرج الأول الجوف، وهو للألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وهذه الحروف تسمي حروف المد واللين، وتسمي بالهوائية والجوفية".

وقال الصفاقسي في تنبيهه: ومخرجها من الجوف، وهو حرف مجهور ممدود هاو ويقال هوائي.

وقال سيبويه في الكتاب: فللحق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف.

وقال أبو العباس المبرد في المقتضب: أن "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة وهي أبعد الحروف، تليها في البُعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك.

وقال إبن دريد الأزدي: في الجمهرة: أن: للحلق منها ثلاثة، فأقصاها الهاء، وهي أخت الهمزة والألف.

وقال إبن جني في سره: أن "ثلاثة منها في الحلق، فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء.

وقال الداني في التحديد: فللحلق منها ثلاثة مخارج وسبعة أحرف، فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق، ثم الألف تليها وهي صوت لا يعتمد اللسان فيها على شئ من أجزاء الفم، ثم الهاء فوق الألف، وهو آخر المخرج الأول.

وقال: وهو حرف هاو مجهور لا معتمد له في شئ من أجزاء الفم كالنفس، وإنما هو صوت في الهواء، ولذلك نسب إلى الجوف. قلت: فأثبت الداني الجوف.

وقال القرطبي في الموضح: فمن الحلق ثلاثة منها أقصاها مخرجا: الهمزة والألف والهاء إلا أن الألف لا معتمد لها.

وقال ابن سنان الخفاجي في سره: ثلاثة في الحلق، أوله من أقصاه الهمزة والألف والهاء.

وقال جار الله الزمخشري: ومخارجها ستة عشر: فالهمزة والألف والهاء أقصى الحلق.

وقال الشيرازي في الموضح: وحروف التهجي إذن تسعة وعشرون حرفا، ولها ستة عشر مخرجا، وهي: في مخارجها على هذا الترتيب الهمزة والألف والهاء.

وقال السيوطي في شرحه على الشاطبية: ثلاث منها بأقصى الحلق: وهي الهمزة والهاء والألف.

وليس أيضا وحدهما ولا من في معناهما ممن في السابق ذكره قدمنا، من أخرج الواو والياء المديتين من الجوف، ومن أخرج الواو من بين الشفتين، والياء من اللسان وسطه وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ونص في ذلك ما نص.

فصل: وحروف المد تسمى: الحروف الذائبة، وفي معناها الحركات الثلاث، الفتحة والضمة والكسرة، وما عداها الجامدة، وذلك أن علماء الأصوات اللغوية لاحظوا أنه يمكن أن يقسم أصوات اللغة على مجموعتين كبيرتين، استنادا إلى درجة انفتاح آلة النطق عند إنتاج تلك الأصوات، فقد لاحظوا أن مجموعة من الأصوات لا يحدث في أثناء إنتاجها إلا اعتراض محدود لمجرى النفس، ولا يصاحبها إلا أدنى تضييق، مع اهتزاز الوترين الصوتيين، فيمر الهواء خلال تجاويف الحلق والفم من غير أن يؤدي ذلك إلى حدوث احتكاك مسموع في مخرج الصوت، ويعتمد الصوت في قوة إسماعه حينئذ على النغمة الحنجرية الصادرة عن اهتزاز الوترين.

وتعددت المصطلحات التي عبَّر بها علماء الأصوات المحدثون عن هذين الصنفين من الأصوات، وأشهرها: مصطلح: الصائتة أو المصوتة للنوع الأول، والصامتة للنوع الثاني، ولكن الجامدة والذائبة، أو الجوامد والذوائب، لأنهما من المصطلحات التي ابتكرهما بعض علماء التجويد، واستخدمهما عدد منهم، ودلالتهما اللغوية أقرب من غيرهما إلى المعنى الاصطلاحي، ولا يتسع المقام لتتبع كل النصوص التي ورد فيها هذان المصطلحان وأكتفي بذكر أهمها.

قال أحمد بن أبي عمر الأندرابي: "والحروف الذائبة ثلاث: الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف، ولا يجيء إلا مفتوحا ما قبله، وهذه الحروف حروف المد واللين، سميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد، وما عداها جامد، لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد" ولم يكن الأندرابي أول من استعمل هذين المصطلحين من علماء العلم، فقد سبقه إلى ذلك عدد من العلما، ولكن الأندرابي، هو أول من ذكر تعريفا أو تفسيرا لهذين المصطلحين.

فصل: واعلم: أنهم اختلفواْ في المخارج تقديما وتأخيرا: ففي العين والحاء من يقدم الحاء على العين وهو قول مرجوح، ومن فيهما وفي الهمز والهاء من يرتب المرتبة واحدة القول الذي لا يعتبر به، بل؛ في جميع الباب، ومن يقدم الخاء على الغين القول الذي غير المعتمد، وفي الجيم والشين والياء من يقدم الشين على الجيم وهو غير مقبول، ومن يقدم الجيم على الشين ثم الياء، وهو الذي عليه الجمهور من القراء والنحاة، وما نسب بعض المصادر من تقديم الشين على الجيم ثم الياء إلى المهدوي ومكي القيسي، فلا يكون إلا في غير شرح الهداية للمهدوي، والرعاية للقيسي، إذ ما في الكتابين لا يدل على ذلك، وقال واحد: "وقد يساعد في تحقيق مسألة ترتيب حروف هذا المخرج النظر في سلوكها عند مجاورة غيرها، والمعروف أن لام التعريف تدغم في ما قرب منها من الأصوات دون ما بعد عنها، ويتفق أهل الأداء على إدغام الشين في اللام، وإظهارها عند الجيم والياء، وهذا يدل على قرب الشين من اللام، وبعدها عن الكاف، وإذا أخذنا بنظر الإعتبار ما يغلب على ألسنة كثير من الناس إدغام اللام في الجيم – خطأ – دون الياء، أمكننا ترتيب حروف هذا المخرج على هذا النحو: (الياء ثم الجيم ثم الشين)، فتكون الياء مما يلي الكاف، تليها الجيم، ثم الشين، ...".

قلت: وهذا: من أحسن التحقيق، وأبين التدقيق. وحروف المخرج قد تحتمل الترتيب أكثر من حروف المخارج السابقة الذكر، مثل (ع ح) و(غ خ).

هذا: ثم ومن يقدم النون على اللام ما ليس له من شاهد، وليس فيما دون ذلك من خلاف.

وأصحاب الخلاف في الترتيب بين الحروف تقديما وتأخيرا من الأولى الى الأدنى، على الترتيب، هم:–

سيبويه ومكي والشاطبي والإمام خالفهم المهدوي وشريح وابو حيان.

وسيبويه والشاطبي والإمام وشريح خالفهم مكي والقيرواني.

والشاطبي والإمام خالفهم مكي والمهدوي.

فإذا نظرتم ترون أن سيبويه والشاطبي والإمام لم يخالفوا، وأن مكي وافق في موضع وخالف في موضعين، وأن المهدوي خالف في موضعين، وأن شريح وافق موضعا وخالف موضعا، وأن ابا حيان وافق موضعا، وأن القيرواني خالف موضعا. فهم على هذا: سيبويه. والشاطبي. والإمام. ومكي. والمهدوي. وشريح. وابو حيان. والقيرواني.

وليس في الحروف حرفا أعسر مخرجا ولا أصعب نطقا، ولا أشق على القارئ المبتدئ في القراءة من الضاد، أو من في معناه، لا المقرئ المتمرس، أو من في معناه، ولا أوسع من اللام، ولا في المخارج مخرجا أقرب الى خارج الفم من مخرج الظاء والذال والثاء، باعتبار رأس اللسان لأن رأس اللسان فيه أقرب الى خارج الفم منه في المخرج السابق، ولا من حروفه أقرب الى الخارج من الثاء ولا ادخل منها الى الداخل من الظاء.

فصل: واعلم أن الأمة: ذهب جمهورها العلماء إلى أن الحروف القرآنية التي جاءت متواترة مسندة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم، خلفا عن سلف، جيلا بعد جيل، إلى أن وصلتنا اليوم، لا تحريف فيها ولا تبديل، وأن الضاد ضاد خالصة لا شبيهة ولا مشتبهة بالظاء في السمع، فيما تلقوه من القرآن عن المشايخ الأثبات الثقات، الذين تلقوها هكذا ضادا خالصة.

وذهب من على رأسهم في المذهب: نور الدين المقدسي، وساجقلى زادة المرعشي: إلى أن الضاد تشبه الظاء في السمع، فلا فرق بين الحرفين إلا في الشكل، والإسم، وذلك: أنهم وجدواْ أن ظاهر ما صرح به أئمة اللغة في كتبهم يدل على أن الظاء أقرب الحروف إلى الضاد، وأن الضاد تشبه الظاء.

قلت: فالضاد أقوى من الظاء في الصفات، حيث الظاء أضعف من الضاد في ذلك، ولكل منهما مخرج يخصه، وما من حرف سوى حروف المد، إلا ومساو لمخرجه، لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه. فالضاد: إمتازت من الظاء بالمخرج وبالإستطالة، والضاد الظائية غير مستطيلة، إذ المستطيل لا يقبل الزيادة بعد اتصاله باللام مخرجها، خلاف الظائية، أنْ لو رمت بها أن تطيل صوتها بأي قدر شئت لتثنى لك ذلك، فحينئذ ضاعت الإستطالة.

فلا يقبل حرف من القرآن ولا نُطْقَ فيه، إلا ما تواتر واستفاض ونقلته مِآت الألسنة، وسمعته مئات الآذان. قال بعضهم: "فلم نجد مَنْ نَطَق الضاد شبيهة بالظاء في السمع فيما تلقينا من القرآن على المشايخ الثقات الأثبات".

فصل: والحروف التسعة والعشرون: ما مضى ذكرها. ثم تصير خمسة وثلاثين حرفا: على ما نذهب اليه هنا بحروف هي فروع واصلها التسعة والعشرون، وهي كثيرة مستحسنة ويؤخذ بها في قراءة القرآن وقد سبقناها.

وتصير ثلاثة وأربعين حرفا: بحروف ثمانية غير مسموعة في لغة من ترضى عربيته، ولا تحسن في قراءة القرآن، ولا انشاد شعر، وسنجيء بها لأن معرفة البعض تتوقف على معرفة الجميع، ألآ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف. والجيم التي بين كالكاف. والجيم التي كالشين. والطاء التي كالتاء. والضاد الضعيفة. والصاد التي كالسين. والظاء كالثاء. والباء التي كالفاء. إلا ان الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهي اخف، لأنها من حافة اللسان، وإنما تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حتى تخالط حروف اللسان فسهل تحويلها الى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر الى مثل ما كانت في الأيمن. وإنما كانت الأخف، لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، واخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة، اصعب من اخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة.

واما الكاف التي بين الجيم والكاف: فهي لغة في اليمن يقولون: في جمل كمل وهي كثيرة. وقد يسمع من العوام من يقول: كمل، وركل في جمل، ورجل، وهي عند اهل المعرفة معيبة مرذولة.

والجيم التي كالكاف: مثل هذه وهما جميعا شيء واحد، إلا أن أصل احداهما الجيم واصل الأخرى الكاف. والجيم التي كالشين تكثر في الجيم إذا سكنت وبعدها دال او تاء كقولنا: اجتمعوا والأجدر يقال فيهما: اشتمعوا والأشدر فيقربون الجيم من الشين لأنهما من مخرج واحد والشين اسلس وألين وأفشى. فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها ولا سيما إذا كانت ساكنة صعب إخراجها لشدة الجيم ومال الطبع بالنطق الى الأسهل. وذكر سيبويه الشين التي كالجيم في تتمة الحروف الخمسة والثلاثين وذلك عنده من الكثير المستحسن، وذكر الجيم التي كالشين في تتمة الثلاثة والأربعين، وذلك عنده مما لا يستحسن.

والفرق بينهما ان الشين التي كالـجيم في الأشدق ونحوه، إنما قربت من الجيم بسبب الدال لما بين الجيم والدال من الموافقة في الشدة والجهر وكراهة اجتماع الشين والدال لما بينهما من التباين. وإذا كانت الجيم قبل الدال من (الأجدر) وقبل التاء (اجتمعوا)، فليس بين الجيم والدال وبين الجيم والتاء من التنافر والتباعد ما بين الـشين والدال، فلذلك حسن الشين التي كالجيم وضعف الجيم التي كالشين.

واما الضاد الضعيفة: فإنـــها من لغـــة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا الى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم، فربما اخــرجوها ظاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان واطراف الثنايا، وربما تكلفوا اخراجها من مخرج الضاد، فلم يتأت لهم فتخرج بين الضاد والظاء. والصاد التي كالسين: كأنها كانت في الأصل صادا، فقربها بعض من تكلم بها من السين لأن الصاد والسين من مخرج واحد. والظاء التي كالثاء: مثل الطاء التي كالتاء. والباء التي كالفاء كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم وهي على ضربين: احدهما لفظ الباء اغلب عليه من لفظ الفاء. والآخر لفظ الفاء اغلب عليه من لفظ الباء.

وتجيء الحروف على قياس ما عده سيبويه: اكثر من ثلاثة وأربعين حرفا، لأنه ذكر في بابٍ قبيل آخر الكتاب السين التي كالزاي والجيم التي كالزاي، ونرى اليوم من يتكلم بالقاف بين القاف

والكاف فيتأتى بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف، فتصير الحروف على هذا وبمقتضى ما ذكرناه آنفا: اثنين وخمسين حرفا.

فصل: ولا يتم المضموم إلا بضم الشفتين، ولا المخفوض إلا بإنخفاض الفمّ، ولا المفتوح إلا بانفتاحه، ومهما كان الحرف متحركا، فلا بد ان يشركه مخرج اصل الحركة. والمخارج معتبرة الموازين، بها تميز الحروف بعضها عن بعض، فيعرف بها مقدار كل حرف من حيث الكمال والنقصان والزيادة، كما تفعل في الأشياء المحسوسة، وكل حرف من هذه الحروف متعين بمخرجه وصفته تعيينا يميزه عن غيره، فلا يمكن في اي حرف الزيادة ولا النقص عنه، والنطق بالحرف يظهر ما فيه من نطق صحيح او فيه خلل او به اعوجاج.

فصل: سبق أن قلت في تعريف المصطلحات: "هذا: وإني لم أقف على القوم في الكتب تعريفاتهم، بتعريف للحروف الأصلية، ولكن القاعدة: (تعريف الضد بمقابلة تعريف المضدود) فممكن في استطاعتنا أن نقول بمقابلة تعريفهم للفرعية: (الحروف الأصلية هي: التي تخرج من مخرج واحد، ولا تتردد أو تتولد بين حرفين أو صفتين).

أو أقول: (الحروف الأصلية هي: التي لم تغاير غيرها من الحروف، ولم تنشأ عنها). أو أقول: (الحروف الأصلية هي: التي لم تنشأ عن غيرها بكيفية مختصة بها)".

وأن قلت: "هذا: والتغاير على قسمين: تغاير أصلي، وتغاير فرعي، فالتغاير الأصلي هو الذي ما بين الحروف الأصلية نفسها: وذلك نحو: (الهمزة فإنها تغاير الألف إذ هو أصلها، وهي فرع منه ونشأة عنها، والهاء: فإنها تغاير الهمزة، إذ الهمزة أصل الهاء، والعين: تغاير الحاء، إذ العين أصل الحاء، والغين: تغاير الخاء، إذ الخاء أصل الغين، والقاف: تغاير الكاف، إذ الكاف أصل القاف ....)".

فلنجيء عليها: على الترتيب حسب المخارج: فالهمزة تغاير الألف وهو أصلها، وهي فرع منه ونشأةٌ عنه، والهاء: تغاير الهمز وهو أصلها، والعين تغاير الحاء، والحاء أصل العين، والغين تغاير الخاء

والخاء أصل الغين، والقاف تغاير الكاف، وهو أصلها، والجيم تغاير الياء، وهو أصل الجيم، والشين تغاير الجيم وهو أصل الشين، والضاد تغاير اللام وهو أصل الضاد، والنون تغاير اللام أيضا، وهو أصل النون، والراء تغاير اللام أيضا آخر وهو أصل الراء، والطاء تغاير الدال وهو أصل الطاء، والدال تغاير التاء وهو أصل الدال، والصاد تغاير السين وهو أصل الصاد، والزاي تغاير الصاد وهو أصل الزاي، والظاء تغاير الذال وهو أصل الظاء، والذال تغاير الثاء وهو أصل الذال، والباء تغاير الفاء وهو أصل الباء، والميم تغاير الباء وهو أصل الميم، والواو أصل ولا فرع له، فالأصلية هي: الألف والهمز والحاء والخاء والكاف والياء واللام والتاء والسين والثاء والفاء والواو، فهي إثنا عشر حرفا، وما وراءها فرعية من هذه. وأما التغاير الفرعي: فهو الذي نحن عليه القول قضينا.

فصل: الحروف والحركات: إعلم أنما سـمي كل واحد من التسعة والعشرين – حرفا على إختلاف ألفاظها لأنه طرفا للكلمة في أولها وفي آخـرها، وطرف كل شيء حرفه أولا وآخرا، وقد اختلف الناس في الحرف والحركة أيهما قبل الآخر، أو لم يسبق أحدهما الآخر، فمنهم من على أن الحروف قبل الحركات، واستدلواْ على ذلك بعلل منها: أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرك بعد ذلك، فالحركة ثانية والأول قبل الثاني بلا خلاف.

وأن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر إلى حركة، والحركة لا تقوم بنفسها، ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير مضطر إلى الحركة، فالحرف أول. ومنها أن من الحـروف ما لا تدخله حركة وهو الألف، وليس ثَمّ حركة تنفرد بغير حرف، فدل ذلك عندهم على أن الحروف مقدمة على الحركات.

ومن ذهبواْ على أن الحروف بعد الحركات والحركات قبل الحروف واستدلواْ على ذلك: بأن الحركات إذا شبعت تولدت الحروف منها نحو الضمة يتولد منها الواو، والكسر يتولد منها الياء، والفتح يتولد منه الألف، فدل ذلك على أن الحركات أصل الحروف.

ومن قالواْ الـحركات والحروف لم يسبق أحدهما الآخر في الإستعمال، بل؛ استعملا معا كالجسم والعرض الذين لم يسبق احدهما الآخر، وهذا القول قد طعن فيه، بان السكون في الجسم

عرض، وليس السكون في الحرف حركة، فزوال الحركة من الحرف لا يؤديه إلى حركة، وزوال العرض من الجسم يؤديه إلى عرض آخرى يخلفه، لأن حركة الـجسم وسكونه كل واحد منهما عرض يتعاقبان عليه، وليس سكون الحرف حركة. وأيضا: فإن الجسم الذي هو نظير الحرف من حركة ألبتة، وبذلك علمنا أن الأجسام كلها محدثة، إذ لا يفارقها المحدث وهو العرض، وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه، ولا يقال لسكونه حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين: أحدهما: أن هذا الإعتراض إنما يلـزم منه أن لا يشبه الحرف (بالجسم والحركة بالعرض وليس ينفي قول من قال إن الحرف) والحركة لم يسبق أحدهما الآخر في الإستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام جيء به للإفهام مبني من حروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبتدأ به ولا يمكن أن يـتصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما، فلا بد من كون حركة مع الحرف لا يتقدم أحدهما الآخر إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف.

والثاني: أن الكلام جيء به لتفهم المعاني التي في نفس المتكلم وبالحركات واختلافها تفهم المعاني فهي منوطة بالكلام ومرتبطة إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام. وهذا الجواب أولى من غيره.

فصل: واختلفوا أيضا في الحركات وحروف المد واللين، هل الضم والكسر والفتح مأخوذة من حروف المد واللين التي هي الواو والألف والياء، أو الحروف هي المأخوذة من الحركات ؟. فعلى الأول أكثر النحاة، واستدلوا على ذلك بما قدمنا من أن الحروف قبل الحركات.

والثاني: أبدأ مأخوذ من الأول، والأول أصل له، ولا يؤخذ الأول من الثاني لأنه يصير مأخوذا من المعدوم. واستدلوا أيضا: على أن الـعرب لما لم تقرب أشياء من الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب، أعربته بالحروف التي أخذت الحركات منها، وذلك نحو التـثنية والجمع السالم ونحو الأسماء الستة، قالوا ألا ترى أنهم لما لم يعربوا هذا بالحركات اعربوه بالحروف التي أخذت الحركات منها.

وعلى الثاني آخرون: على أن الحركات إذا شبعت حدثت منها هذه الحروف الثلاثة. وعلى أن العرب قد استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضم وعن الياء بالكسر وعن الألف بالفتح، فيكتفون بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه.

قلت: والذي أختاره وما عليه الشمس الإمام: أنه ليست الحروف مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذ لم يسبق أحد الصنفين الآخر على ما قدمت.

فصل: واختلفوا في توقيت خروج الحركة هل تخرج مع الحرف، أم قبله أم بعده: وذلك أن الحركات المصاحبة للحروف لا تخلو من أن تكون قبل الحرف المتحرك والحرف مترتب بعدها، أو تكون الحركة مقارنة وحادثة معه، أو تكون تالية له موجودة بعده.

فذهب الإمام إلى أنه: "لا يجوز أن تكون متقدمة عليه، لأن الحرف كالمحل لها وهي محتاجة إلى قيامه به، فلا يجوز وجودها قبل وجوده، ولأنهما لو كانت قبل الحرف لإمتنع الإدغام في الكلام أصلا، ألا ترى أنك تقول: كسّر، فتدغم السين الأولى في الثانية ولو كانت حركة السين الثانية في الرتبة قبلها لحجزت بين السين فامتنع الإدغام، لأن الحركة متى حجزت بين حرفين منعت الإدغام، فجواز الإدغام في الكلام دليل على أن الحركة لا تتقدم على الحرف المتحرك، ويبقى أن تكون معه، أو بعده، وفي الفرق بينهما أشكال ما، والذي يدل على أن الحركة بعد في الرتبة، انك تجدها فاصلة بين المثلين والقربين إذا كان الأول منهما متحركا، ومانعة من الإدغام نحو قصص وعدد ولو لا أنها بعده لما فصلت ولو لم تفصل لوجب الإدغام ثبت بهذا أن حركة الحرف بعده، وهذا المذهب هو عليه سيبويه.

قال ابن جني: "فما يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو: الملل، والضفف من معاينه كثرة العيال —كما تفصل الألف بينهما نحو: الملال، الضفاف، وهذا مفهوم، وكذلك شددت ومددت، فلن تخلو حركة الأول من أن تكون قبله أو بعده أو معه، فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت من الإدغام ألا ترى أن الحرف المحرك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزا بينهما وبين ما بعده من الحرف الآخر".

والمذهب وما الذي أختار: أن الحركة تحدث مع الحرف، ألا ترى أن النون الساكن تزول عن الخياشيم متى حركت، والألف تنقلب همزة إذا تحركت ولولا حدوثها معها لما زالت النون عن الخياشيم إلى الفم ولما انقلبت الألف همزة، وان الحركات الثلاث إنما تعلم بالفم، فإذا ضم حدث الضم وان كسر حدث الكسر ومتى فتح حدث الفتح. وفي حال تحريك الحرف بالضم يكون اللافظ به قاطعا للصوت على مخرج الحرف وضاما شفتيه معا في حالة واحدة من غير ان يتخلل بينهما زمان محسوس، وكذلك في حال كسر الحرف يكون كاسرا بفمه مع قطع الصوت على قطع الحرف المكسور، وكذلك في حال الفتح يكون قاطعا للصوت على مخرج الحرف مع فتح فمه من غير فصل بينهما.

وأما قول النحاة: إن الحركة تحل الحرف، فمجاز، لا على وجه الحقيقة، لأن الحرف عرض والحركة عرض، والنظر الصحيح يأبى أن يحل العرض العرض، إلا أن الحرف أقوى من الحركة بأن يوجد الحرف ولا حركة معه، ولا يمكن وجود حركة ولا حرف، صارت كأنها قد حلته وصار هو كأنه قد تضمنهما مجازا لا حقيقة.

قال أبو على الفارسي: "يقوي قول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة ا لحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي ألا تغني عنها شيئا، لسبقها هي لحركتها".

فصل: الحركات والسكون: فالحركة أكثر من السكون في كلام العرب كما كان الحرف المتحرك أكثر من الساكن فيه، وذلك لا يبتدأ إلا بمتحرك وقد يتصل به حرف آخر متحرك وآخر متحرك وآخر متحرك وآخر بعد ذلك متحرك، ولا يجوز أن تبتدئ بساكن ولا أن تصل ساكنا بساكن إلا اَن يكون الأول حرف مد ولين أو الثاني سكن للوقف.

فالألفاظ بأسرها تتركب من حروف وحركات وسكون. والسكون ما أمكن أن يتعقب على محله الحركات الثلاث كقولك: في عمْر عمَر عمُر عمِر، ولو كان محله متحركا لم يتعقب على محله أكثر من حركتين.

فصل: والحركات أصلية وفرعية: فالأصلية ثلاثة أقسام: حركات طويلة: وهي الحركات المصاحبة لحروف المد الثلاث أو الثلاثة، وحركات قصيرة: وهي الفتحة والضمة والكسرة، والحركات التي هي أبعاض الحركات القصيرة، وهي حركات الإختلاس والروم والقلقلة، فهي تسع حركات على الجملة هذه، وأربع عشرة حركة، على أن الإختلاس يدخل على الحركات الثلاث، الفتحة والضمة والكسرة، والروم على الضمة والكسرة، والقلقلة: على القول بأن كيفيتها تمال إلى الحركة التي قبل أو بعدها، تدخل على الحركات الثلاث، الفتحة والضمة والكسرة.

والفرعية: هي الحركات التي تتردد بين حركتين، وهي الحركة التي بين الفتحة والضمة ما قبل الألف المفخمة في رواية ورش، والحركة التي بين الفتحة والكسرة، ما قبل الألف الممالة، والحركة التي بين الكسرة والضمة، وهي حركة الإشمام، في نحو قوله تعالى: {قيل، وغيض}، فالفرعية هذي: ثلاث، وباجتماعها بالأصلية الأربع العشرة الحركة، يصير الجملة: سبع عشرة حركة، والفرعية مقدرة، والأصلية محققة طويلها وقصيرها، إلا الأبعاض، فمحققة في معنى المقدرة، والفتحة: ألف مبطوحة صغرى وممدودة من اليمين إلى اليسار، أن لا تلتبس بالألف أصلها، وجعلت صغيرة لتظهر مزية الأصل على الفرع، وتوضع فوق الحرف، وقد وضعت أمامه، والضمة واو صغيرة وقد أسقط رأسها، وهي فوق الحرف، وجعلت أمامه، وفي نفسه، والكسرة ياء صغيرة تسقط رأسها بالكلية وتسقط نقطتيها، فيبقى جرها.

فصل: قال ابن جني: (واعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضا بين الحركات، حتى إنك تجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة أو الضمة، منحوا بها إليهما، وتجد الكسرة أيضا مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بطرف من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة، وسنذكر لم كان ذلك كذلك عقيب هذا الفصل إن شاء الله.

أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبلها الإمالة، نحو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من

تجانس الصوت، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، وهذا هو القياس، لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة فكذلك الألف اللاحقة لها، وقد أمالوا أيضا هذه الفتحة وإن لم تكن بعدها ألف، فقالوا من عمرو، ورأيت خبط رياح، وقرأ بعضهم (فإنهم لا يكذبونك)، وقرىء أيضا: (وإنا إليه راجعون)، و(رأى القمر).

وأما الفتحة الممالة نحو الضمة، فالتي تكون قبل ألف التفخيم، وذلك نحو الصلاة والزكاة ودعا وغزا وقام وصاغ، وكما أن الحركة أيضا هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها، وأما الكسرة المشوبة بالضمة، فنحو قيل وبيع وغيض وسيق، وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو على ما تقدم في الألف.

وأما الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة مررت بمذعور، وهذا ابن بور نحوت بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتها شيئا من الكسرة، وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضا بعدها هي مشوبة بروائح الياء، وهذا مذهب سيبويه وهو الصواب، لأن هذه الحروف تتبع الحركات قبلها، فكما أن الحركة مشوبة غير مخلصة، فالحرف اللاحق بها أيضا في حكمه، وأما أبو الحسن فكان يقول مررت بمذعور وهذا ابن بور، فيشم الضمة قبل الواو رائحة الكسرة، ويخلص الواو واوا محضة البتة، وهذا تكلف فيه شدة في النطق وهو مع ذلك ضعيف في القياس، فهذا ونحوه مما لا بد في أدائه وتصحيحه للسمع من مشافهة توضحه وتكشف عن خاص سره.

فإن قيل فلم جاز في الفتحة أن ينحى بها نحو الكسرة والضمة وفي الكسرة أن ينحى بها نحو الضمة وفي الضمة أن ينحى بها نحو الكسرة على ما قدمت ومثلت ولم يجز في واحدة من الكسرة ولا الضمة أن ينحى بها نحو الفتحة.

فالجواب في ذلك أن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تشمها شيئا من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما، ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت، بتراجعه إلى ورائه وتركه التقدم إلى صدر الفم والنفوذ بين الشفتين، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض، ترك ذلك فلم يتكلف البتة.

فإن قيل: فقد نراهم نحوا بالضمة نحو الكسرة في مذعور ومنقور ونحوهما، والضمة كما تعلم فوق الكسرة، فكما جاز لهم التراجع في هذا فهلا جاز أيضا في الكسرة والضمة، أن ينحى بهما نحو الفتحة.

فالجواب أن بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة، فجاز أن يتكلف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس فيما تقدم ذكره في صدر هذا الكتاب، وفيما سنذكره أيضا في أماكنه إن شاء الله، وهو مع ذلك قليل مستكره، ألا ترى إلى كثرة قيل وبيع وغيض، وقلة نحو مذعور وابن بور، ولعل أبا الحسن أيضا إلى هذا نظر في امتناعه من إعلال الواو في مذعور وتركها واوا محضة، لأن له أن يقول إن الحركة التي قبل الواو لم تتمكن في الإعلال والإشمام تمكن الفتحة في الإشمام، نحو عالم وقام، ولا تمكن الكسرة في قيل وبيع، فلما كان الإشمام في مذعور ونحوه عنده والعمل، خلسا خفيا لم يقو على إعلال الواو بعده، كما أعلت الألف في نحو عالم وقام، والكسرة في نحو قيل وغيض، فلذلك لم تعتل عنده الواو في مذعور وابن بور وأخلصها واوا محضة، فهذا قول من القوة على ما تراه، وإن شئت فقل: إن الضمة وإن نحي بها نحو الكسرة فلقربها منها وبعدت الفتحة منها، فلم يجز فيها ما جاز في الكسرة القريبة، فلما بطل ذلك في الضمة حملت الكسرة عليها لأنها أختها وداخلة في أكثر أحكامها، ويشهد لهذا القول أنهم أدغموا النون في الميم لاشتراكهما في الغنة والهوي في الفم، ثم إنهم حملوا الواو في هذا على الميم فأدغموا فيها النون، لأن الواو ضارعت الميم بأنهما من الشفة، ثم إنهم أيضا حملوا الياء على الواو في هذا، لأنها ضارعتها في

المد وإن لم تكن معها من الشفة، فأجازوا إدغام النون في الياء، فالميم نحو قولهم من معك والواو نحو قولهم من وعدت، والياء نحو قوله عز اسمه: (ومن الناس من يقول)، فكما جاز حمل الواو على الميم ثم حمل الياء على الواو فيما ذكرنا، كذلك أيضا جاز أن تحمل الكسرة على الضمة في امتناع إشمامها شيئا من الفتحة، ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم أتركها خوف الإطالة) اهـ.

فصل: قال بعضٌ ما في معنى: أن: أزمنة النطق بالحركات والحروف الساكنة: تعرف الحركة بأنها الزمن اللازم للنطق بحرف متحرك بأي حركة من حركاته الثلاث، مثل: (يَ)، (يُ)، (يِ)، لأن زمن النطق بفتحة الياء يساوي زمن النطق بضمتها ويساوي زمن النطق بكسرتها. وينطبق ذلك على الحروف المتحركة أيضاً، فأزمنة النطق بها متساوية مهما اختلفت صفاتها بين الشدة والرخاوة والبينية، فمثلاً: في كلمة (خَرَجَ): فإنّ زمن (خَ) يساوي زمن (رَ) ويساوي زمن (جَ)، مع أن الخاء رخوة والراء بينية والجيم شديدة، وفي كلمة (كُشِطَت): فإنّ زمن (كُ) الشديدة يساوي زمن (شِ) الرخوة ويساوي زمن (طَ) الشديدة، وفي كلمة (جُعِلَ): فإنّ زمن (جُ) الشديدة يساوي زمن (عِ)و (لَ) البينيتينة، وفي الكلمة (أُذِنَ): فإنّ زمن (أُ) الشديدة يساوي زمن (ذِ) الرخوة ويساوي زمن (نَ) البينية.

وزمن إنتاج الحركة يعتمد على سرعة القراءة، ففي قراءة التحقيق فإن أزمان النطق بالحروف المتحركة متساوية وثابتة ولكنها أطول منها في قراءة الحدر، وهي بين بين في قراءة التدوير.

وأما الحروف الساكنة فإنها تتفاوت في أزمنة النطق بها حسب جريان الصوت: ففي الحروف الشديدة فإن الصوت ينحبس ولا يجري عند انتاجها، فيكون زمن النطق بها قصيراً، وذلك: نحو الباء في (أبْواباً)، والهمزة في (مَأْوَاهُ)، والجيم والتاء في (اجْتُثَّتْ). وتتساوى أزمنة النطق بالحروف الساكنة الشديدة مع مراعاة سرعة القراءة.

وفي الحروف البينية فإن الصوت يجري بها جرياناً ناقصاً، أعني بين بين، فليس ينحبس انحباس كليا، ولا هو يجري جريانا كاملا، فيكون زمن النطق بها أطول من زمن النطق بالحروف الشديدة، وأقصر من زمن النطق بالحروف الرخوة، وذلك نحو: النون والعين في (أَنْعَمْتَ)، والراء في (مِرْصَاداً)،

والعين والميم في (أَعْمَالَكُمْ). وتتساوى أزمنة النطق بالحروف الساكنة البينية مع مراعاة سرعة القراءة، ويستثنى من الساكنة البينية: النون والميم حال إخفائهما، فإن زمن انتاجهما يكون أطول من غيرهما من البينية الساكنة.

وفي الحروف الرخوة، فإنّ الصوت يجري بها جرياناً واضحاً كاملا، فيكون زمن النطق بها أطول من زمن النطق بالبينية والشديدة، وذلك نحو: الصاد في (أَصْحَب)، والحاء في (الرَّحْمن)، والشين في (اشْتَرَى)، وتتساوى أزمنة النطق بالحروف الساكنة الرخوة مع مراعاة سرعة القراءة.

وأما بالنسبة لحروف المدّ واللين فإنّ الزمن اللازم لإنتاج أي منها يساوي زمن انتاج حركتين، أي أن زمن انتاج الألف يساوي زمن انتاج فتحتين، وزمن انتاج الواو يساوي زمن انتاج ضمتين، وزمن انتاج الياء يساوي زمن انتاج كسرتين.

وحيث أن الحركات الثلاثة زمن انتاجها متساوٍ، فيكون زمن انتاج الألف يساوي زمن انتاج الواو ويساوي زمن انتاج الياء، أي أن زمن انتاج حروف المد واللين متساوٍ.

وقد اتخذت الألف معياراً للمد، فيقال يمد بمقدار ألف (أي حركتين)، أو ألف ونصف (أي ثلاث حركات)، أو ألفين (أي أربع حركات)، أو ألفين ونصف (أي خمس حركات)، أو ثلاث ألفات (أي ست حركات).

وأما بالنسبة للحرف المشدد فهو عبارة عن حرفين، أولهما ساكن والثاني متحرك، نحو: القاف في (الحقَّ) و(يَحِقُّ) و(من الحقِّ)، فتختلف سرعة النطق بالمشددات حسب طبيعة الصوت المشدد، كالتالي: أسرعها المشدد الشديد، نحو: أبّا، وأبطؤها المشدد الرخو، نحو: الصالحات، وبينهما المشدد البينيّ إذا كان عيناً أو راءً أو لاماً، نحو: دعّا ، خَرَّ ، الّذين، أما إذا كان البينيُّ المشدد نوناً أو ميماً فإنه يأخذ وقتاً أطول من غيره من المشددات بسبب الغنة.

والواقع أن الحاكم في سرعة المشدد هو الحرف الساكن، الذي يختلف زمن النطق به حسب جريان الصوت، أما الحرف المتحرك فسرعة النطق به واحدة، وفي جميع أحوال المشدد يراعى التناسب في سرعة النطق، مع سرعة القراءة: حدراً أو تدويراً أو تحقيقاً. إهـ.

فصل: وأقول: قوله: في ما في معنى: (إن مدار تفاوت أزمنة النطق بالحروف الساكنة، على جريان الصوت وانحباسه)، لأن جريان الصوت وانحباسه، هو مدار صفات الشدة والرخوة والبينية، وإنما كان المدار بالجريان والإنحباس في الصوت، لأن الصوت هو الحرف في الأصل، بخلاف النفس إذ هو أصل الصوت، والصوت أقرب إلى الحرف من قرب النفس إليه، ولم يكن المدار أيضا، على جريان النفس وانحباسه، لأن احتباس الصوت يستلزم احتباس النفس معه، وجريانه يستلزم جري النفس معه، ولم يكن المدار أيضا على ما في سائر الصفات، لأنها ليست متعلقة بالصوت، فالإستعلاء: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى، والإستفال: انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك الى قاع الفم. والإطباق: اطباق أي تلاصق ما يحاذي اللسان من طائفتيه من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف، أو استعلاء اقصى اللسان ووسطه الى جهة الحنك الأعلى وانطباق الحنك على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوت بينهما، والإنفتاح: تجافي كل من الطائفتين، اي طائفتي اللسان والحنك عن الآخرى، حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف، والذلاقة: سرعة النطق بالحرف عند الخروج من المخرج، وهو ذلق اللسان اي طرفه وذلق الشفة، أو ما في المعنى، والتفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بحرفه حتى يتصل بمخرج غيره، أو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف. واللين: اخراج الحرف بعدم كلفة على اللسان. والإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه الى طرف اللسان، والتكرير: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وأما الصفير: ما صوت زائذ يخرج من بين الشفتين، والقلقلة ما صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط، والإستطالة: ما امتداد الصوت من اول حافة اللسان الى آخرها، فالصفير: وإن كان فيه ذكر الصوت، ولكن ليس بالجريان ولا بالإنحباس في

الصوت، بل: لخروج حروفه من بين الثنايا وطرف اللسان، وأيضا ليس هو صفة متضادة، وذلك خلاف الصفات الثلاث، وكذلك الإستطالة: ليس بالجريان ولا بالإنحباس في الصوت، وإن ذكر فيه الصوت، بل: بامتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها، وأيضا ليس هو صفة متضادة، وأما القلقلة: وإن كان فيها شائبة الشدة، وفيه من ذكر الصوت فليس صفة متضادة، حتى يعتبر الحروف بالإنحباس من جهتها، وبالجريان من وجهة ضدها الأخرى!، فاعتبار تفاوت أزمنة النطق بالحروف الساكنة، بالصوت، واعتبار الصوت في ذلك بالجريان والإنحباس، فليس من الصفات صفة مدارها على الجريان والإنحباس في الصوت إلا الصفات الثلاث.

فصل: وقوله: "تعرف الحركة بأنها الزمن اللازم للنطق بحرف متحرك بأي حركة من حركاته الثلاث، مثل: (يَ)، (يُ)، (يِ)، لأن زمن النطق بفتحة الياء يساوي زمن النطق بضمتها ويساوي زمن النطق بكسرتها. وينطبق ذلك على الحروف المتحركة أيضاً، فأزمنة النطق بها متساوية، مهما اختلفت صفاتها بين الشدة والرخاوة والبينية، فمثلاً: في كلمة (خَرَجَ) فإنّ زمن (خَ) يساوي زمن (رَ) ويساوي زمن (جَ) مع أن الخاء رخوة والراء بينية والجيم شديدة، وفي كلمة (كُشِطَت) فإنّ زمن (كُ) الشديدة يساوي زمن (شِ) الرخوة ويساوي زمن (طَ) الشديدة، وفي كلمة (جُعِلَ) فإنّ زمن (جُ) الشديدة يساوي زمن (عِ)و (لَ) البينيتينة، وفي الكلمة (أُذِنَ) فإنّ زمن (أُ) الشديدة يساوي زمن (ذِ) الرخوة ويساوي زمن (نَ) البينية".

ف(معرفة الحركة بأنها الزمن اللازم للنطق بحرف متحرك، بأي حركة من حركاته الثلاث) عين الصواب على التحقيق!، ويشهد له الإختبار السليم، والوجدان الصادق، وتمثيله بـ(يَ و يُ و يِ): ليس فيه من جدال، إذا قصد به القول، ولكن أناطه بـ(لأن زمن النطق بفتحة الياء يساوي زمن النطق بضمتها، ويساوي زمن النطق بكسرتها!)، وقال: (وينطبق ذلك على الحروف المتحركة أيضا، فأزمنة النطق بها متساوية مهما اختلفت صفاتها بين الشدة والرخاوة والبينية)، ومثل بـ(خَرَجَ)، وبـ(كُشِطَت)، وبـ(جُعِلَ)، وبـ(أُذِنَ)، فهذا كله مسلم على التقدير، وأما إن كان على التحقيق والتأمل في التدقيق، فأناقش المسألة من جهتين: أولا من جهة الحركات، وأخرى من وجهة الحروف المتحركة.

فأقول: أن الحركة وإن كانت بأنها الزمن اللازم للنطق بحرف متحرك بأي حركة كان الحرف من حركاته الثلاث، إلا أن الحركات الثلاث ليست متساوية في النطق بها في حد اجتماعها، إلا الحركة الواحدة في نفسها، تعددت على حرف واحد، وذلك مثل: (حَحَحَحَ، جُجُجُجُ، شِشِشِشِ)، فزمن النطق بالفتحة غير زمن النطق بالضمة وغير زمن النطق بالكسرة، وزمن النطق بالضمة غير زمن النطق بالكسرة، فلا من تسوية بين زمن النطق بحركة من الحركات الثلاث، وبين زمن النطق بحركة أخرى من الحركات، وذلك أن الفتحة غير الضمة وغير الكسرة، والضمة غير الكسرة، والضمة أثقل الحركات، والفتحة أخفها، والكسرة أوسطها!، فثقل الحركة يثقل الحرف في نفسه، وخفة الحركة يخفف الحرف في نفسه، وتوسط الحركة يوسط الحرف في نفسه، فالأثقل أطول، والأخف أقصر، وبينهما الأوسط، وأيضا مخرج الواو المدية غير مخرج الياء المدية، وغير مخرج الألف اللينة، ومخرج الياء المدية غير مخرج الألف اللينة، وإن كانت الحروف من مخرج واحد، ما هو الجوف على المذهب، فهو مخرج مقدر وليس بمحقق، إذ لا يعلم ترتيبها، ما لابد لها من ذلك على التدقيق!، وأيضا آخر: فليست الحروف والحركات متساوية في الصفات، على الرغم من أن تكون متحدة فيها.

وأما الحروف المتحركة: فعلى التسليم بأن الحركات الثلاث متساوية في زمن النطق بها في حال اجتماعها، إذا كانت الحروف مختلفة لا متحدة مخرجا وصفة، فليست هي في نفسها متساوية في النطق بها في حال اجتماعها، وذلك من حيث المخرج والصفات، فزمن النطق بحرف من مخرج، غير زمن النطق بحرف آخر من مخرج آخر أيضا، وغير زمن النطق بحرف آخر أيضا من مخرج آخر أيضا، فلا من تسوية بين زمن النطق بحرف من الحروف المتحركة، وبين زمن النطق بحرف آخر من الحروف!، إذ الحروف ليست على مرتبة في قوتها وضعفها، وذلك أن الحرف القوي غير الحرف الأقوى وغير الحرف الضعيف، وغير الحرف الأضعف أيضا، والحرف الضعيف غير الحرف الأقوى وغير الحرف الأضعف، والحرف الأضعف غير الحرف الأقوى، والأقوى أثقل الحروف وأطول، ثم القوي، ثم الضعيف ثم الأضعف، ما الأخف وأقصر.

فالحروف من الأقوى إلى الأضعف على الترتيب هذا:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	ه	

فصل: قال الإمام: "فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موف حقه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب".

وقال غير الإمام: "تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقا طبيعيا لا تكلف فيه، نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة، قد يؤثر بعضها في البعض الآخر، كما نلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضا لهذا التأثير، على أن نسبة التأثير تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثير يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات، ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتصل، هي السر في ما قد يصيب بعض الأصوات من تأثر".

فصل: ولنكيف لك كيفية أداء ذلك والتلفظ به: فالذي يعتمده القارئ من ذلك: أن يحفظ مقادير الحركات والسكنات، فلا يشبع الفتحة بحيث تصير ألفا، ولا الضمة بحيث تخرج واوا، ولا الكسر بحيث يتحول ياء، فيكون واضعا للحرف موضع الحركة، ولا يوهنها ويختلسها ويبالغ فيضعف الصوت عن تأديتها، ويتلاشى النطق بها وتتحول سكونا. وكذلك السكون ينبغي ألا تستوفيه إشباعا، فيخرج إلى التشديد أو السكوت ومساواة حال قطع الكلام بوصله، ولا يزعجه

وينفره فيصير حركة أو بعضها، بل؛ يجعل الحركات والسكنات وزنا واحدا وقدرا معلوما وكيلا سواء.

فإذا سمعت حضهم على اختلاس الحركة في موضعٍ ما، فإنما ذلك، لأن الحركة تظهر على ذلك الحرف، وفي ذلك المكان، وينطاع بها اللسان أكثر من انطياعه بها على حرف آخر وفي موضع آخر، فيكون الإشباع إليها اسرع، والدليل على ما ذكرناه، ان الحركات المختلسات كحركة همزة بين بين وغيرها، صرح أئمة العربية بأنها بزنة الحركة الوافية غير المختلسة، واستدلواْ على ذلك بأنها جرت مجرى غيرها من الحركات في باب العروض، الذي هو ميزان الساكن والمتحرك، إلا انها بالتوهين والتضعيف تقرب من الساكن، وكذلك لا يبدأ بها كما لا يبدأ به.

فحق المختلس حركته: ان يسرع اللفظ به اسراعا يظن السامع معه، أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي تامة في الوزن كاملة في اللفظ، إلا انها لم تمطط ولم ترسل فخفى اشباعها ولم يتبين تحقيقها. وإذا وقفت على أمرهم بإشباعها في موضعٍ ما وعلى حرف ما، فلأنها تخفى فيه وتعسر على آلة النطق بها أكثر مما تخفى وتعسر عليها في غيره. وكذلك السكون يظهر في حال ويتلاشى في أخرى ويسهل النطق به على حرف، ويستعصي على آخر فحقق ذلك أتم تحقيق ليعتدل ميزانك فيه. ولا يدخل على ما أصلناه إشباع من أشبع الحركات والسكنات من ائمة القراءة زيادة على غيره في الإشباع، لأن من أشبع الحركة منهم أشبع الحروف التي أخذت منها أيضا، فتصير نسبة الحركة المشبعة كنسبة الحركات الى الحروف بغير إشباع عند غيره.

ومما يستكره في هذا الفصل أيضا: أن ينحو بحركة ما نحو الأخرى، إلا ما وردت به العربية لمن كان لغته أو طريقته وروايته، فاحسن تخليصك لبعضها – حسب ما وجب – من شوائب بعض.

واعلم: أن أواخر الكلم إذا كانت متحركة وجب أن تكون حركاتها مطففة، لأن اللسان عند انقضائها يكاد يطغي بحركاتها، لأن النفس لما تستشعره من فراغ الكلمة تجد راحة من اللفظ فتلقي بعض ما عندها من الصوت المعد العتيد ويخرج النفس معه فتتوفر الحركة فنبه على اجتناب

طغيان اللسان بها بترك التمكث فيها لذلك، كقولك {الحمد لله}{غير المغضوب} هذا هو الأصل إلا أن يمنع من ذلك مانع.

والمانع ثلاث: أحدها: أن يكون آخر الكلمة حرفا خفيا، والحروف الخفية أربعة، الألف والواو والياء والهاء، غير أن الألف لا يتحرك، فمـــتى كان حرف من هذه الحروف في آخر كلمة أو في أي موضع كان منها تعين إشباع حركته وسكونه، لأن الحركة والسكون يخفيان بخفائه فتعين إظهارهما.

والثاني: ان يكون آخر الكلمة حرفا من حروف الحلق، فإن الحركات والسكنات تثقل بثقلها فلا تظهر، فحض أئمة القراء على إظهارها لذلك، وسواء جائت هذه الحروف أعني الخفية والحلقية وسطا أو طرفا، فإن إشباع حركاتها وسكونها يتعين، كقوله تعالى {فأتبع سببا} وما أشبه ذلك.

والثالث: اجتماع حرفين مثلين في آخر كلمة وأول أخرى كقوله تعالى {الرحيم ملك}، وسواءٌ وقع المثلان وسطا أو طرفين تتعين توفية حركتهما كقوله تعالى: {فاقصص القصص} وما أشبه ذلك، لأن تكرار الحرف الواحد ثقيل في اللفظ لما فيه من الشبه بمشي المقيد الذي يرفع رجله ويردها إلى الموضع الذي منه رفعها وهذا دليل الثقل، ولأجله استخف الإدغام، ومتى لم توف الحركة حقها سبق السكون والإدغام، لأن اللسان يفر إلى الأخف ويطلبه، سيما إذا كان الحرفان خفيين- كقوله تعالى: {والبغي يعظكم}، أو حرفي حلق كقوله تعالى: {فزع عن قلوبكم}، وقد يكونان حرفي حلق ومن الحروف الخفية، كقوله تعالى: {فيه هدي} وذلك أولى أن تكون حركته وافية. وجميع ما ذكرنا إحتياجه إلى إظهار الحركة عليه من الحروف هو محتاج إلى اظهار السكون عليه ايضا، فإن الحروف الخفية وحروف الحلق، يتعين اظهار السكون عليهما كما تعين اظهار الحركة، فأما سوى ذلك من المواضع التي تختلس فيها الحركات أو تشبع فنذكرها مضافة إلى زيادة أمثلة توضح مجمل ما تقدم.

فمن هذا فتحة الكاف من {إياك} ينبغي أن تسرع اللفظ بها بعد الألف، ولا تتلوم وتتوقف فتصير وافية ممطة، وبين فتحة الواو بعد الدال المضمومة من {نعبد} لأن الواو حرف خفي فما لم يتعمد بيان الفتحة عليها لا تتبين. والياء إذا انفتحت وقبلها كسرة في مثل قوله تعالى

{لا شية فيها} ينبغي أن تختلس الكسرة التي قبل هذه الياء إختلاسا خفيفا ولا تشبع فتصير في اللفظ يائين.

ويفرق بين المشبع والمختلس في اللفظ ككسرة ما قبل الياء في {إني أخاف} وما أشبهه فإن هذا الكسر يشبع ما دامت الياء ساكنة فإذا تحركت بالفتح عادت الحركة التي قبلها الى الإختلاس لأنك لو أشبعت كسرة ما قبلها مع الفتح فيها صارت في تقدير يائـين وفيما قدمناه من {لا شية} وما شابهه ينبغي ان يتوقى الافراط في اشباع فتحة الياء وان كانت الياء حرفا خفيا سيما في الوقف فإن الوقف موضع استراحة واستفاد للصوت وقطع له.

وكثيرا ما ترى القراء في هذا الزمان إذا وقفواْ على مثل هذا اشبعواْ الفتحة ومططواْ حتى تصير ألفًا فيقولون: ما هياه نار حامياه، وعلى هذا فقسس.

والواو إذا انفتحت وانـضم ما قبلها وذلك مثل قوله تعالى: {هو الذي} يجـب ان تكون الضمة قبلها مختلسة غير مشبعة لأنها إن زيد على لـفظها زالت عن حد الإختلاس إلى الإشباع وإذا أشبعت صارت في اللفظ واوين: الأولى ساكنة والثانية متحركة حسب صيرورتها في الياء. وذا كانت مشددة وقبلها ضمة وجب أن تختلس الضمة ولا تزاد على لفظها مثل {ذو القوة} لأنها إن أزيلت عن حد الإختلاس ضعف تشديد الواو بعدها وآل إلى التليين. فوجب أن يكون مقدار هذه الضمة بمقدار ضمة القاف من قد. وكذلك الياء إذا كانت مشددة وقبلها كسرة وجب أن تختلس الكسرة حسب ما وجب فيما تقدم، كقوله تعالى: {إياك}.

والحركة تشبع في الواو والياء إذا كانتا خفيفتين في أول الكلام كانتا أو في وسطه أو في آخره مثل قوله تعالى: {يأيها الذين} و {باللغو في أيـمانكـم} و {تـشـاور} و {معايش}، وما في المعنى فأشبعها في جميع ذلك. ولا تتهيب الضمة في الواو سواءٌ كانت لالتقاء الساكنين أو لغيره في مثل قوله تعالى: {فتمنوا الموت}. واشبع بيان حركة الواوين بتكليف وتثبيت في مثل قوله تعالى: {ووضع الكتاب}. واذا انضم ما قبل الواو الساكنة منهما فأشبع ضمة الأولى لتخلص الى سكون الثانية كقوله تعالى: {داوودَ}. وكذلك اشبع الحركة من غير تشديد في اليائين والواوين في مثل قوله تعالى:

{ومن خزي يومئذ} و{خذ العفو وأمر بالعرف} وإذا كان بعدها حرف مشدد في مثل قوله تعالى: {يصحبيي السجن} بعد تخليص تخفيف الياء وكسرها من تشديد السين. ومتى كانت الواو والياء مشددتين وبعدهما مثلهما فدونك الإشباع فيهما من أجل حراسة الادغام كقوله تعالى: {بالغدوّ والاصال} وقوله تعالى: {والعشي يريدون وجهه}.

والواو والياء إذا سكنتا وقبلهما فتحة، فأشبع سكونهما ثم إلفظ بما بعدهما معطيا له حقه، كقوله تعالى: {إلى ميسرة} و{قولا ميسورا} و{أو هو أقرب} لأن هذين الحرفين ليسا في الظهور كغيرهما من الحروف لما فيهما من الخفاء فالسكون يخفي بخفائهما، فأشبع سكونهما ليظهر بظهورهما ويبين. وينبغي أن تختلس هذه الضمة التي قبل الواو والياء لئلا تتحول مدة، وكثيرا ما ترى من لا ضبط له ولا أداء، يمد مثل هذا.

والسكون في الحرف الذي بعده ياءان متحركتان ك{فلنحيينه} وما شابهه، ينبغي أن يكون بيانا ظاهرا قبل الحركة، لأنه إن تحرك ذهبت بحركته إحدى اليائين، وكذلك السكون الذي تعقبه واو ك{يلوون ألسنتهم} ينبغي ان يشبع ويبين لئلا تذهب بذهابه إحدى الواوين. فهذه الحروف الخفية ما أشبع منها في حال السكون والحركة فللخفاء، وما سوى ذلك فقد نبهنا على وجهه.

فصل: حروف الحلق: تشبع حركاتها وسكناتها متجاورة كانت أو منفردة، وتشبع الحروف التي لها خاصية كاللام سكونها، لما فيها من الثقل بالإنحراف، وكذلك الشين والراء لحفظ التكرار سيما إذا وليتها الضاد، بإحسان السكون وتلخيص الضاد حركته لإتساع مخرجهما وإلا فيعسر بالكرّ والتفشي والطول وكذلك الطاء ببيان شاف وإنعام وبسط اللسان بالإطباق، لأن الإطباق مزية، ومتى لم يظهر السكون سلب هذه المزية وصار دالاً أو كاد. وكذلك حكم سائر حروف الإطباق. وكذلك الغين عنه راءٌ للإستعلاء والاستطال، فما لم يراع في السكون يصير الى التحريك، وعنه قاف للتأمن من الإدغام. والسكون في كل حرف ساكن إذا وليته الهمزة وجب إسكانه بتؤدة وبيان طلبا لظهور الهمزة، وتحصينا لها بإظهار حركتها، وما لم يراع ذلك سقطت حركتها على الساكن وذهبت بغير قصد.

والسكون إذا كان على حرف وجب فيه الإظهار وتعين، كالنون عند حروف الحلق وغير ذلك مما هو ذكره، أو حرف وجب تلخيصه من دخول شائبة عليه وقد تقضت مثالاته حسبا، وجب ان يؤتى به في رفق وبيان من غير تنفير ولا إزعاج، إذ بذلك يتحقق القطع في الإظهار والتخلص من الشائبة.وإذا توالت الحركات في مثل {أحد عشر كوكبًا} فينبغي التسوية بينهن.

فصل: الحرف المشدد: إعلم: ان الحرف المشدد هو في الحقيقة حرفان اولها ساكن، وثانيهما متحرك بالفتح اذا كانت شدة بفتحة او متحرك بالضم اذا كانت شدة بضمة او متحرك بالكسر اذا كانت شدة بكسرة، فيجب عليك ان تبينه حيث وقع وتعطيه حقه لأنه ان فرط في تشديد، حذف حرف من تلاوته، ويتأكد الإعتناء ببيان ذلك اذا لقي المشدد حرفا يماثله، نحو {حق قدره} فــإن البيان في ذلك آكد لزيادة الثقل باجتماع ثلاثة أمثال، فينبغي ان يخلص بيانه من غير قطع الأول. فإن كان الحرف الـمماثل مـشـددا نحـو {وقل للذين} فيكون اولى بالبيان لما فيه من اجتماع اربعة امثال. وقد يــجتمع ثلاث مشددات متواليات وهو قليل في القرآن وفي الكلام، وانما ياتي في الوصل من كلمتين او اكثر نـحو {وعلى امم ممن معك}، فهذه ثلاثة احرف مشددات متواليات قائمة مقام ستة احرف، وقُبل ميمان خفيفان في امم فيجـتمع في لفظ ذلك اذا وصل ثمان ميمات متواليات اجتمعن من اصل ومن ادغام، فيجب على القارئ ان يتحفظ في ذلك غاية التحفظ.

فالمشددات على ثلاثة اضرب: ضرب فيه ما يزيد تشديده وهو الراء المشددة، لأن اخفاء تكريرها يزيد في تشديدها فوق تشديد سائر الحروف. فإذا كان الحرف المشدد راء وجب على القارئ ان يشددها تشديدا بالغا ويخفي تكريرها، فإخفاء التكرير كأنه زيادة في التشديد، لأن إخفاء التكرير يحتاج الى شدة لصق اللسان على اعلى الحنك كما هو. وينبغي ان يزاد في هذا الضرب اللام المفخمة في اسم الجلالة لإظهار تفخيمها.

وضرب ليس فيه ما يزيد تشديده ولا ما ينقصه، وهو كل ما أدغم ليس فيه تكرير ولا إظهار غنة الحرف الأول ولا إطباقه ولا إستعلائه، نحو {من ذرية} والجيم من {لجي}، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الراء المشددة قليلا.

وضرب فيه ما ينقص تشديد: وهو كل ما أدغم مع بقاء الغنة او الإطباق او الإستعلاء، نحو {من يؤمن، ووالله من ورائهم، وأحطت، وألم نخلقكم} وهذا الضرب تشديده دون تشديد الضرب الثاني.

واجتمع في قوله تعالى {درّيّ يوقد} ثلاث مشددات مرتبة، فتشديد الراء امكن قليلا من تشديد الياء الأولى، وتشديد الياء الأولى امكن من تشديد الياء الثانية. فما ليس فيه غنة يشدد بسرعة وما فيه غنة يشدد بتراخ. فالغنة يتوقف اداؤها على التراخي. وتشديد ادغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء يشدد بتراخ التراخي. وتشديد الحرف المشدد عند الوقف عليه ابلغ من تشديده في الوصل، لأن الوقف عليه فيه صعوبة على اللسان، فيجب بيان تشديده اذا لم يرم، نحو {مستمر}. واما اذا رمت: فإظهار التشديد اسهل، لأن الروم في حكم الوصل، لكن الواو والياء يصعب تشديدهما في الوصل ايضا، بخلاف سائر الحروف نحو وإيّاك وأوّاب، وان كان دون صعوبة الوقف.

والمختار عندي ما عليه الإمام: من ان التشديد على كل حرف مشدد بحسب ما فيه من الصفات القوية والضعيفة.

التشديد ينقسم على اقسام: منها ما هو مشدد ليس اصله حرفين منفصلين في الوزن، وانما هو حرف مشدد في الوزن، فشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو (زين) و (بين) و (علم) واكثر ما يقع هذا في عين الفعل. ومنها ما اصله حرفان منفصلان في الوزن وانما شدد ذلك للادغام نحو {عتيا}، ومن ذلك ما يكون من كلمتين نحو {قل رب}، فينبغي للمجود ان يشدد الحرف من غير لكز ولا ابتهار ولا تشدق ولا لوك خصوصا الياء والواو نحو {ليّا} و {واوّاب}، فكثير من يشددها بتراخ ولوك ولا يؤخذ بمثل ذلك.

فإن اجتمع حرفان مشددان في كلمة او كلمتين، نحو {اطّيّرنا} و {قل للذين}، فينبغي ان يبين ذلك في اللفظ ويعطي كل حرف حقه من التشديد البالغ والمتوسط ونحو ذلك. وان اجتمع ثلاث تشديدات متواليات، ولا يكون ذلك إلا من كلمتين او اكثر، وقد سبق فيكون آكد.

واعلم: ان الوقف على المشدد فيه صعوبة على اللسان فلا بد من اظهار التشديد في الوقف في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يسمع نحو {من وليّ}.

ويجوز الوقف على اواخر الكلم بالإسكان الأصل. وان كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن صحيح او عليل، فلك الجمع بين الساكنين إلا ما فيه عليل وهتوف، ولك الوقف بالإشارة فيما يرام او يشم كل جائز مروي.

فصل: وألقاب الحروف: اعلم: ان الإمام الخليل بن أحمد، هو الذي أقام بتلقيب الحروف، فلقبها عشرة القابا، وهي الحلقية من الحلق واللهويتان وهما القاف والكاف، والشجرية الجيم والياء والشين، والأسلية الصاد والسين والزاي، والنطعية الطاء والدال المهملتان والتاء الفوقية، واللثوية الظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة، والذلقية بفتح اللام وسكونها اللام والنون والراء، والشفهية الفاء والواو والباء الموحدة والميم، والجوفية الألف والياء والواو المديتان، والهوائية الحروف الجوفية بالإعتبار.

فصل: إختلفوا في الحروف الشجرية: فقيل: الجيم والشين والياء، وقيل: الجيم والشين والضاد، وقيل: الجيم والشين والياء والضاد. فالأول: أخرج الضاد، والثاني أخرج الياء، والثالث: أوعب، وهو أقرب إلى الصواب، لا للإستيعاب، ولا لأن إخراج الضاد من حروف اللقب يجعله الحرف الوحيد الذي لا لقب له، إذ لم يذكره أحد مع الألقاب الأخرى، بل؛ لإنطباق تعريف شجر الفم على مخرج الضاد، والخلاف ذكره محمد عصام في الواضح.

قال أبو شادي ملحظا: لا يشترط في ألقاب الحروف أن تخرج الحروف من نفس المكان الذي لقبت به، فقد تخرج من نفس المكان، مثل الحروف الحلقية، وقد لا تخرج من نفس المكان، بل قريبا منه، مثل الحروف اللهوية تخرج بالقرب من لحمة اللهاة، لذلك حرف الضاد على أرجح الأقوال، هو من الحروف الشجرية، ومن لم يجعله من الحروف الشجرية، وقع في حرج، لأنه لن يجد لقبا يلقب به حرف الضاد، والله أعلم.

فصل: اعلم أن اللسان يسهل بالحروف إذا جاورت نفسها حسب الترتيب خروجها.

وإنما قلنا اللسان: للأخذ في الفهم، وإلا فالمسهل الهواء الذي هو الخارج من داخل الرئة متصعداً الى الفم الخارج لا متنزلا الى الفم الداخل، إذا فالتسهل على التصعد والتعسر على التنزل، وكل على مرتبة، فالأصعد الأسهل ثم الأمثل فالأمثل، أو الأسهل الأصعد ثم الأمثل فالأمثل، والأعسر الأنزل ثم الأنزل فالأنزل، أو الأنزل الأعسر ثم الأمثل فالأمثل.

أترى ذلك في الحروف الأصولية والفرعية؟ والمخارج المحققة والمقدرة؟ كلا ثم كلا، كلا إنه في الأصولية وفي المحققة، دون الفرعية والمقدرة! أم ترى ذلك في الكلية من المخارج والجزئية؟ نعم؛ إن الأمر لهكذا، وحيث ذلك فلنبدأ لك بالكلية ثم نعقب بالجزئية وفي كل نبدأ بالأصعد الأسهل ثم الأمثل فالأمثل، وحيث ذلك فلا نحتاج الى ذكر الأنزل الأعسر إذا قلبت شرقه غربه وجعلت عاليه سافله وصيرت نهاره ليله، واليك ذلك:-

فصل: الكلية:-

الهمز	الهاء	الفاء	الباء	الميم	الواو
✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓		الصاد	السين	الزاي
✓	✓		الطاء	الدال	التاء
✓	✓	الضاد	اللام	النون	الراء
✓	✓		الياء	الجيم	الشين
✓	✓			القاف	الكاف
✓	✓			الغين	الخاء

✓	✓					العين	الحاء

وإذا مارست الجودل ودرسته وأكملت: فإنما تجعل العين والحاء مكان الهمز والهاء وتصير على ذلك حتى تكمل، ثم الغين والخاء المكان حيث تجعل الهمز والهاء الأسفل والعين والحاء فوقهما، وهكذا:-

فقد أكملت بذلك الكلية، ولكمل لك إياها، ثم نكمل لكم الجزئية فيما بعد إن شاء الله تعالى، وهاكم التكميل:-

فصل: العين والحاء. ثم الغين والخاء، ثم القاف والكاف.

العين	الحاء				
		الفاء	الباء	الميم	الواو
✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓		الصاد	السين	الزاي
✓	✓		الطاء	الدال	التاء
✓	✓	الضاد	اللام	النون	الراء
✓	✓		الياء	الجيم	الشين
✓	✓			القاف	الكاف
✓	✓			الغين	الخاء
✓	✓			الهمز	الهاء
الغين	الخاء	الفاء	الباء	الميم	الواو

✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓		الصاد	السين	الزاي
✓	✓		الطاء	الدال	التاء
✓	✓	الضاد	اللام	النون	الراء
✓	✓		الياء	الجيم	الشين
✓	✓			القاف	الكاف
✓	✓			العين	الحاء
✓	✓			الهمز	الهاء
القاف	الكاف	الفاء	الباء	الميم	الواو
✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓		الصاد	السين	الزاي
✓	✓		الطاء	الدال	التاء
✓	✓	الضاد	اللام	النون	الراء
✓	✓		الياء	الجيم	الشين
✓	✓			الغين	الخاء
✓	✓			العين	الحاء
✓	✓			الهمز	الهاء

فصل: الياء والجيم والشين.

الياء	الجيم	الشين	الفاء	الباء	الميم	الواو
✓	✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓	✓		الصاد	السين	الزاي
✓	✓	✓		الطاء	الدال	التاء
✓	✓	✓	الضاد	اللام	النون	الراء
✓	✓	✓			القاف	الكاف
✓	✓	✓			الغين	الخاء
✓	✓	✓			العين	الحاء
✓	✓	✓			الهمز	الهاء

فصل: الضاد واللام والنون والراء.

الضاد	اللام	النون	الراء	الفاء	الباء	الميم	الواو
✓	✓	✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓	✓	✓		الصاد	السين	الزاي
✓	✓	✓	✓		الطاء	الدال	التاء
✓	✓	✓	✓		الياء	الجيم	الشين
✓	✓	✓	✓			القاف	الكاف

✓	✓	✓	✓			الغين	الخاء
✓	✓	✓	✓			العين	الحاء
✓	✓	✓	✓			الهمز	الهاء

فصل: الطاء والدال والتاء.

الطاء	الدال	التاء	الفاء	الباء	الميم	الواو
✓	✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓	✓		الصاد	السين	الزاي
✓	✓	✓	الضاد	اللام	النون	الراء
✓	✓	✓		الياء	الجيم	الشين
✓	✓	✓			القاف	الكاف
✓	✓	✓			الغين	الخاء
✓	✓	✓			العين	الحاء
✓	✓	✓			الهمز	الهاء

فصل: الصاد والسين والزاي.

الصاد	السين	الزاي	الفاء	الباء	الميم	الواو
✓	✓	✓		الظاء	الذال	الثاء
✓	✓	✓		الطاء	الدال	التاء

✓	✓	✓	الضاد اللام النون الراء
✓	✓	✓	الياء الجيم الشين
✓	✓	✓	القاف الكاف
✓	✓	✓	الغين الخاء
✓	✓	✓	العين الحاء
✓	✓	✓	الهمز الهاء

فصل: الظاء والذال والثاء.

الظاء	الذال	الثاء	الفاء الباء الميم الواو
✓	✓	✓	الصاد السين الزاي
✓	✓	✓	الطاء الدال التاء
✓	✓	✓	الضاد اللام النون الراء
✓	✓	✓	الياء الجيم الشين
✓	✓	✓	القاف الكاف
✓	✓	✓	الغين الخاء
✓	✓	✓	العين الحاء
✓	✓	✓	الهمز الهاء

فصل: الفاء والباء والميم والواو.

الفاء	الباء	الميم	الواو	الظاء الذال الثاء
✓	✓	✓	✓	الصاد السين الزاي
✓	✓	✓	✓	الطاء الدال التاء
✓	✓	✓	✓	الضاد اللام النون الراء
✓	✓	✓	✓	الياء الجيم الشين
✓	✓	✓	✓	القاف الكاف
✓	✓	✓	✓	الغين الخاء
✓	✓	✓	✓	العين الحاء
✓	✓	✓	✓	الهمز الهاء

فصل: وهاك الجزئية مطوية بيمينك:-

ولا تنس بالتقليب والتصيير والأمر يسير وليس بعسير

الهمزة	الواء
✓	الميم
✓	الباء
✓	الفاء
✓	الثاء

- ✓ الذال
- ✓ الظاء
- ✓ الزاي
- ✓ السين
- ✓ الصاد
- ✓ التاء
- ✓ الدال
- ✓ الطاء
- ✓ الراء
- ✓ النون
- ✓ اللام
- ✓ الضاد
- ✓ الشين
- ✓ الجيم
- ✓ الياء
- ✓ الكاف
- ✓ القاف

✓ الخاء

✓ الغين

✓ الحاء

✓ العين

✓ الهاء

وإذا مارست الجودل ودرسته وأكملت: فإنما تجعل الهاء مكان الهمزة وتصير على ذلك حتى تكمل، ثم العين المكان حيث تجعل الهمزة الأسفل والعين فوقها وهكذا:–

فصل: وهاك المثال للهاء تجعله:–

الهاء	الواو
✓	الميم
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢

✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	الهمزة

فصل: وهاك المثال للعين تجعله:-

العين	الواو
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢

✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	➢
✓	الهاء

وإذا عرفت ذلك فلتعرف أن الكلية والجزئية ما هي إلا أمر واحد وليس بمشكل.

فمن كان نفسا سامية إلى التبحر في هذا الفن، والإتسام بهذا العلم، فليرض نفسه في قصر كل حرف من الحروف الأصول على مخرجه وحده، وقطعه عن مزاجه وضده، وليحط بمعرفة الحروف المتفرعة عنها ليؤدي المستحسن منها إن دعته حاجة إليه، ويجتنب المستقبح منها، فقد نبهناك عليه.

فصل: سبق أن قلت في السابق: "والثامن .... : ما بين احدى حافتي اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا للضاد". وفي ما بعد: – أن: "والضاد الضعيفة .... إلا ان الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهي اخف، لأنها من حافة اللسان، وإنما تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حتى تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها الى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر الى مثل ما كانت في الأيمن. وإنما كانت الأخف لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، واخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة، اصعب من اخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة".

وأن: "واما الضاد الضعيفة: فإنها من لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا الى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم، فربما اخرجوها ظاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان واطراف الثنايا، وربما تكلفوا اخراجها من مخرج الضاد، فلم يتأت لهم، فتخرج بين الضاد والظاء.

قال الإمام في النشر: في الضاد الصحيحة الفصيحة "المخرج الثامن: للضاد المعجمة، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين".

قلت: وهل المراد بقول الإمام "الأكثر" الحذاق ومن في معناهم، و"الأقل" ما وراءهم الناس، أم الأكثر غير المهرة من الناس، والأقل الحذاق، قال بعضهم: "ومن اليسرى أيسر وأكثر استعمالا، ومن اليمنى أصعب وأقل استعمالا". ولا من شك في أن المهرة ومن في معناهم هم الأقل في الناس من غيرهم، حيث الغير الأكثر، فالناس مشتركون في ما هو أيسر وأكثر استعمالا، ومتفاضلون في ما هو أصعب وأقل استعمالا، فكل ما سهل على غير الحذاق، كان على الحذاق أسهل على طريق الأولى، وما سهل على الحذاق ومن في معناهم قد يصعب على غيرهم.

وقالوا "من أول حافة اللسان" قلت: فالضاد بعد الشين والجيم والياء، وقبل اللام، فيعنى بذلك من وسط الحافة إلى أدناها حيث اللام، فالضاد مع ما يحاذي من الأضراس، والجيم والشين والياء مع ما يحاذي من الحنك الأعلى، وكذا اللام مع ما يحاذي من الحنك الأعلى، ولكن الضاد عن الجيم والشين والياء، وقبل اللام.

قال الحلبي التاذفي: "فالضاد تخرج من أقصى حافته مستطيلة إلى قريب من رأسه وآخر مخرج اللام، وللسان حافتان من أصله إلى أرسه كحافتي الوادي، وهما جانباه، وموضعها من الأسنان الأضراس العليا، فيكون مخرجها باعتبار اللسان والأسنان بين الأضراس وأقصى حافة اللسان إلى قريب من رأسه، وليس المراد بأقصى حافته ما هو في مقابلة أقصاه وما يليه، لأنهم ذكروا الضاد متأخرة عن القاف والكاف، لكون مخرجها متأخرا عن مخرجهما تمام تأخر، وعن الجيم والشين والياء أيضا، لكون مخرجها متأخرا عن مخرجهن تأخرا ما، إذ هو من حافة اللسان مقابل لمخرج الثلاثة، ولكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل".

فالضاد ضادان، ضاد فصيحة صحيحة وضاد ضعيفة: فكلاهما مستطيلة ومن الأيسر أخف، حيث الصحيحة إعتادها الأيمن، وكلاهما أصعب من الأيمن، حيث الضعيفة أبلغ في الصعوبة من الصحيحة في الجانب، فالصحيحة: هي التي نزل بها القرآن، وتسمى الضاد القرآنية، ومخرجها من حافتي اللسان أو من إحداهما مع ما يحاذي ذلك من أضراس النواجذ والطواحن والضواحك، يصاحب ذلك جريان اللسان وجريان الصوت في وقت واحد، فجريان اللسان يسمى: (الاستطالة)، وأما جريان الصوت وامتداده فيسمى: (الرخاوة).

وتحقيق ذلك أنه عند النطق بالضاد تنطبق حافتا اللسان أو إحداهما على غار الحنك الأعلى فينحبس الهواء خلفهما، فيؤدي ذلك إلى ضغط هواء الصوت خلف الحافتين، فيندفع اللسان إلى الأمام قليلاً، إلى أن يقرع منتهى اللسان موضع التقاء اللحم بالأسنان (أي اللثة العليا)، وهذا ما سماه علماء التجويد واللغة بـ(الاستطالة) أي الامتداد، ووصفها آخرون بـ(التفشي) أي الانتشار، والمعنيان مترادفان.

والضاد الضعيفة: تخرج من إحدى الحافتين فحسب، إما اليمنى أو إما اليسرى فحسب، وسيبويه الذي أول من رصد الأمر: قد جاء وصفه للضاد الضعيفة في سياق كلامه عن تعداد الحروف العربية، وعدها تسعة عشرين حرفا، وذكر الضاد الضعيفة بين الحروف الغير المستحسنة، قال الإمام: "وهذه الحروف التي تممتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها، أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة، إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه، وإنما جاز هذا فيها، لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين، وهي أخف، لأنها من حافة اللسان وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حيث تخلط حروف اللسان فسهل تحويلها إلى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كانت كذلك في الأيمن".

فصل: ويرى بعض: أن: ويبدو أو كاد أن يبدو: أن الوصف للضاد خروجها قد صار أو أن يصير وصفا للضاد الأصلية، عند بعضهم، أن قال المبرد: "فبعض الناس تجري له في الأيمن وبعضهم تجري له في الأيسر". وأن قال ابن جني: "ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر"، قلت: وهذا الرأي ما أحسنه.

والتصور الذي وضعته للوصف من عبارة سيبويه، قد أدى العلماء في مأزق لا سبيل للخروج منه إلا بالرجوع إلى الأمهات من الكتب، أن هل هناك غير سيبويه من وصف الضاد بالضعف، وما هو تعريف الضاد الضعيفة لتجتنب، ولما كانت العبارة على غير وضوح، ترتب اختلاف كثير منهم فيه مقصوده، وتعددت أقوالهم حول ذلك، فهم بين من يرى: أن الضاد الضعيفة هي التي ضعف إطباقها، وهو من في معنى أبي علي الفارسي، أن: "إذا قلت: ضرب، ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف وتختلس فيضعف إطباقها" ومن يرى: أن الضاد الضعيفة مستقبحة، وزعم أن ذلك مرض من أمراض التلفظ بصوت الضاد وهو اللثغة ومن العجز عن إخراج الحرف على حقه،

وهو من في شاكلة أبي الحسن الرماني، قال في شرحه على الكتاب: "..... إلا أنها لما كانت في جماعة كثيرة من العرب، بيناها ليعرف المذهب فيها ويفصلها من الحروف المستحسنة ويبين أنها لا تجوز في القراءة".

ومن يرى: أن "النطق إلى قوم ليس في لغتهم ضاد". ما يعنى أنهم من غير العرب، وهو من في رأي القرطبي وأبي سعيد السيرافي، قال: "الضاد الضعيفة: .... إنما لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم، فربما أخرجوها ظاء لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم، فخرجت بين الضاد والظاء.

ومن يرى المقارنة بين القولين الأخيرين ويجمع: أن: "وللتوفيق بين ما ذهب إليه الرماني وما ذهب إليه السيرافي، فإننا يمكننا القول بأن هذا النطق للضاد الضعيفة وغيره من الحروف المسترذلة، كان لغة عند بعض العرب، نتجت عن لكنة أعجمية لمن نشأ من العرب مع العجم ....". وكثير وكثير.

فصل: قال قائل: "ويبدو أن مصطلح (الضاد الضعيفة)، لم يعد يطلق على صوت محدد، فإذا كان سيبويه قد أطلقه على صوت محدد، فإننا نجد العلماء بعده يستخدمونه للإشارة إلى أكثر من صوت، وذلك حسب ما تؤول إليه الضاد، سواء كان ذلك الصوت ظاء أو بين الضاد والظاء، أو بين الضاد والثاء، [أو ما في المعنى]، وخلاصة القول في موضوع الضاد الضعيفة، هي أن الضاد العربية القديمة التي وصفها سبيويه بأنها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس رخوة مجهورة مطبقة مستطيلة، لم يعد ينطق بها في عصرنا إلا بعض القراء المتقنين، وأنها تغيرت منذ أمد بعيد إلى عدة أشكال، وصوتية كل شكل يستخدم في جهة من جهات البلدان التي تتكلم العربية، وأن اشهر تلك الأشكال نطق الضاد ظاء، كما في العراق ومناطق الخليج العربي، ونطقها دالا مفخمة كما في مصر، وقد كان علماء التجويد مدركين بشكل عام، منذ أمد بعيد لهذا التغيير، ولهذا نبهوا وقعَّدوا بدقة للضاد التي نزل بها القرآن.

فصل: وقول سيبويه: "وإنما تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حتى تخالط حروف اللسان". وهذي المخالطة لا تكون إلا بعد خروج الضاد من مخرجها، وبعد استطالتها، ثم تخالط الحروف، وإنما تخالط من حروف اللسان مخرجه، من كان بينهما ترابط من حيث أن بينهما قاسم مشترك لخروجهما من الحافتين، أو من حيث أن بينهما قاسم مشترك لاتحادهما في بعض الصفات، وتخالط من الحروف مخرجه من كان تحتها مما يلي خارج الفم، وذلك أن الصوت باعتبار الخروج من الداخل، لا باعتبار الدخول من الخارج، والإستطالة هو العامل الوحيد الذي أدى للضاد هذي المخالطة، وحروف اللسان ثمانية عشر حرفا وهي: القاف والكاف والياء والجيم والشين والضاد نفسها واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء، والسين والزاي والصاد، والذال والظاء والثاء، فالحروف أكثر الحروف الهجائية، والخمسة الأولى قبل الضاد، فلا سبيل للضاد من مخالتها، والباقي هو الذي يمكن لها أن تخالط، ولكن النون والتاء والسين والصاد، لم يجئ منهم أنها خالطت أحدا منها.

فصل: وهناك ترابط بين الضاد واللام: وذلك من حيث أن بينهما قاسم مشترك لخروجهما من الحافتين، فإن مخرج صوت اللام على ترتيب سيبويه والإمام يأتي تاليا لمخرج الضاد، كما يشتركان في أنهما من حروف حافة اللسان.

قال سيبويه "ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام". وتشارك الضاد اللام في الجهر . أما من ناحية الشدة والرخاوة فإن سيبويه عد الضاد التي نزل بها القرآن من الحروف الرخوة في حين عد اللام من الحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة، ووصفها بصفة الانحراف يقول سيبويه: (ومن الحروف الشديد .... وهي الهمزة والقاف والكاف والجيم والباء والطاء والتاء والدال والباء ..... ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والذال والفاء .... أما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لتشبها بالحاء، ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت

لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديد وهو اللام، وإن شئت مددت فيها الصوت وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه) اهـ.

فصل: وقد أدى اجتماع خروجهما من الحافتين واشتراكهما في التفخيم، إلى الخلط بينهما والاشتباه في القراءة بين الضاد واللام المغلظة، ومقاربة اللام المغلظة الضاد في اللفظ عند بعض من حاولوا نطق الضاد العربية القديمة الفصحى بصفاتها القوية، وإخراجها من مخرجها الصحيح في القرنين السادس والسابع الهجري، فنطقوا الضاد شبيهة باللام المفخمة.

أما في القرن السابع والثامن الهجري: فأشار الإمام إلى بعض مظاهر التغير والتحول في نطق الضاد في عصره، والخلط بين الضاد والظاء والذال والزاي واللام المغلظة دون تحديد للمكان أو الأقوام الذين يقع منهم هذا الخلط، أن: "واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به .فمنهم من يجعله ظاء مطلقاً، لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاء، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل المشرق. وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى، لمخالفة المعنى الذي أراد الله تعالى، إذ لو قلنا: الضَّالِّينَ بالظاء كان معناه الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى، وهو مبطل للصلاة، لأن (الضلال) هو ضد (الهدى)، كقوله: {ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاه}، {وَلا الضَّالِّينَ} ونحوه، وبالظاء هو الدوام كقوله: {ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً}، وشبهه، فمثال الذي يجعل الضاد ظاء في هذا وشبهه، كالذي يبدل السين صاداً في نحو قوله: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى}، و{وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا}، فالأول من السر، والثاني من الإصرار. وقد حكى ابن جني في كتاب التنبيه وغيره: أنّ من العرب من يجعل الضاد ظاء مطلقاً في جميع كلامهم. وهذا غريب، وفيه توسع للعامة. ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة، لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب. ومنهم من يخرجها لاماً مفخمة، وهم الزيالع ومن ضاهاهم. واعلم أن هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم.

ثم وانتشر اليوم بين بعض من العرب المعاصرين سيما المصريين، إصابة التطوير ضادهم، حيث صارت الضاد عندهم حرفا شديدا، بعد كونه حرفا رخوا.

فصل: تمييز الظاء من الضاد حسبما وقع في القرآن الكريم: اعلمواْ: أن هذا الباب يحتاج القارئ إليه ولابد له من معرفته، وقد عمل المتقدمون فيه كتبا نثرا ونظما، ومن أحسن ما نظم ما في التلخيص:-

1. وَتَمْيِيزُهَا وَالضَّـــــــــادَ أَظْفَرَ حَظَّهُ — شِوَاظُ ظَلُومِ الْكَظْمِ وَالْــغَيْظِ أَمْثَلَا
2. عَظِيمٌ وَظَنَّ ظَعْنَكُـــــــمْ حَيْثُ أَنْظُرُ — إِلَى ظُلَّةٍ لَوْ ظَـــــلَّ حَيْثُ مُظَلَّلَا
3. اِلَى انْتَظِرُواْ بِالْحِفْظِ ظَمْـــــــئِيَ يَظْلَمُ — لَظَى عَظَــمِي التَّغْلِيظَ وَعْظِي يُبَلْبَلَا
4. وَانْظَرْتُ أَيْقَاظًا مِنَ الْفَظِّ لَـــــــفْظُهُ — عَلَى حَـــظَرِي ظُهْرُ الظِّهَارِ تَقَوَّلَا
5. ظَهِـــــــيرَةُ ظَهْرٍ مِنْ ظَهِيرٍ وَصَالِحٍ — وَجِبْرِيلَ بَيْنَ الْمُومِنِينَ وَمَـــــنْ وَلَا

ومن أحسن ما نظم أيضا: ما في الجزرية ونصه:-

1. وَالضَّادَ بِـــــــــاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ — مَيِّزْ مِنَ الـــــــظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي
2. فِي الظَّعْنِ ظِلَّ الـــــظُّهْرِ عُظْمِ الْحِفْظِ — أَيْقِظْ وَأَنْظُرْ عَظْمِ ظَهْرِ الــــلَّفْظِ
3. ظَـــــــاهِرْ لَظَى شُوَاظُ كَظْمٍ ظَلَمَا — أُغْلُظْ ظَلامَ ظُفُرٍ انْـــــتَظِرْ ظَمَا
4. أَظْفَرَ ظَـــــــنًّا كَيْفَ جَا وَعَظْ سِوَى — عِضِينَ ظل الــــنحل زخرف سوا
5. فظـــــــــلت ظَلْتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا — كَــــــالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ
6. يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ الــــــــمُحْتَظِرِ — وَكُنْتَ فَظًّـــــا وَجَمِيْعِ الــــنظر
7. إلا بــــــــــويل وهل وَأُولَى نَاضِرَهْ — وَالْغَيْظِ لاَ الــــرَّعْدِ وَهُودٍ قَاصِرَهْ
8. وَالْحَظُّ لاَ الْـــــــحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ — وَفِي ضَنِيْنِ الــــــخلاف سامي

ومنه أيضا: ما الإمام في التمهيد حيث يقول:-

أخبرني به الشيخ عبد الكريم السنوسي قراءة مني عليه قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن بزال الأنصاري قال: أخبرنا ابن الغماز قال: أخبرنا ابن سلمون قال: أخبرنا ابن هزيل قال: أخبرنا أبو داود قال: أملى علينا الشيخ أبو عمرو الداني من نظمه:-

1. ظفرت شـــواظ بحـظها من ظـــلمنا + فكظمت غيظ عظيم ما ظنت بنا
2. وظعنت أنظر فـي الظـــهيرة ظــلة + وظلـــــلت أنتظر الظلال لحفظنا
3. وظمئت في الظما ففي عظمي لــظى + ظهر الـظهار لأجل غلظة وعظنا
4. أنظـرت لــفظي كـي تيقظ فـــظه + وحـظرت ظهر ظهيرها من ظفرنا

فذكر في هذه الأبيات الأربع جميع ما في القرآن من لفظ الظاء وميزه مما ضارعه لفظا، اثنتان وثلاثون كلمة وقيل جميع ما في القرآن من ذلك ثمان مائة وأحد عشر موضعا.

ولنتكلم الآن على هذه الأبيات كلمة كلمة، ونذكر وقوع كل في القرآن ومعناه بالإيجاز والإختصار فمن أراد الإحاطة بالظاءات فعليه بـ(رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب) الذي ألفه أبو جعفر نزيل حلب.

1. ظفرت: أي فازت يقال ظفر الرجل بحاجته يظفر ظفرا إذا فاز بها والظافر الغالب والذي وقع في القرآن من هذا اللفظ موضع واحد في الفتح – من بعد ان اظفركم عليهم –.
2. الشواظ: اللهب الذي لا دخان معه وقيل الذي معه دخان وفيه لغتان: ضم الشين وكسرها وقرئ بهما ووقع في القرآن في موضع واحد في الرحمن – يرسل عليكما شواظ من نار – .
3. الحـــــــــظ: النصيب وهو بالظاء وضارعه في اللفظ الحض الذي معناه التحريض يقال حضضت فلانا على الشيء أحضه أي أحرضه عليه.

قال خليل: الفرق بين الحث والحض، أن الحث يكون في السير والسوق وكل شيء، والحض لا يكون في سير ولا في سوق.

فأما الأول ففي القرآن منه ستة مواضع والثاني ثلاثة مواضع في الحاقة والماعون – ولا يحض على طعام المسكين – وفي الفجر – ولا تحاضون – هذه الثلاثة بالضاد.

4. الظلم: وضع الشيء في غير موضعه ووقع في القرآن في مائتي موضع واثنين وثمانين موضعا متنوعا.

5. الكظم: مخرج النفس والكظيم مجترع الغيظ ووقع منه في القرآن ستة ألفاظ.

6. الغيظ: الإمتلاء والحنق وهو شدة الغضب فهو بالظاء ووقع في القرآن في أحد عشر موضعا وضارعه في اللفظ الغيض الذي معناه التفرقة ووقع في موضعين – وغيض الماء وقضي – في هود – وما تغيض الأرحام – في الرعد.

7. العظيم: الجليل أي الكبير وأعظم الأمر أكبره ووقع في القرآن في مائة موضع وثلاثة مواضع.

8. الظن: فهو تجويز أمرين أحدهما أقرب من الآخر يقال ظن يظن ظنا ويكون شكا ويقينا، فالشك: نحو – وظننتم ظن السوء – وتظنون بالله الظنوناْ – واليقين: نحو – الذين يظنون أنهم ملاقواْ ربهم – فظنواْ أنهم مواقعوها – ووقع منه في القرآن سبعة وستون لفظا وضارعه في اللفظ قوله تعالى: - وما هو على الغيب بضنين – وفيه خلاف فقرأ بالظاء وبالضاد.

9. الظعن: السفر والشخوص يقال ظعن يظعن ظعنا إذا شخص أو سافر ووقع منه في القرآن لفظ واحد في النحل – يوم ظعنكم -.

10. النظر: من نظرت الشيء أنظره فأنا ناظر.

11. النظير: المثيل الذي إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواء ووقع في القرآن منه ستة وثمانون موضعا وضارعه في اللفظ النضر الذي معناه الحسن ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: - نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها – ووقع في القرآن منه ثلاثة مواضع في القيامة – وجوه يومئذ ناضرة – وفي الإنسان – ولقاهم نضرة وسرورا – وفي المطففين – تعرف في وجوههم نضرة النعيم -.

12. الظهيرة: فنأتي الكلام عليه عند قوله ظهر ظهيرها.

13. الظلة: كل ما أظلك ووقع في القرآن منها موضعان – كأنه ظلة – في الأعراف – يوم الظلة – في الشعراء.

14. ظللت: من قولك ظل فلان يــفعل كذا إذا دام على فعله نهارا، وهو من ظل يظل وهي أخت كانو ووقع في القرآن منه تسعة ألفاظ – فظلواْ فيه يعرجون – بالحجر – ظل وجهه مسودا – في النحل والزخرف – ظلت عليه – في طه – فظلت أعناقهم – في طه – فنظل لها – كلاهما بالشعراء – لظلواْ من بعده – في الروم – فيظللن رواكد – بالشورى – فظلتم تفكهون – في الواقعة، وظلت وفظلتم أصله بلامين لكن خفف مثل مست ومسست وضارع هذا اللفظ في اللفظ الضلال الذي هو ضد الهدى نحو – وضل عنهم ما كانوا يفترون – بالأنعام – وكذا ما معناه البطانة والتغيب نحو – أءذا ضللنا في الأرض – الــــسجدة، أي غــبنا وبطننا فيها فكذلك عيناه في مواضعه ليمتاز من هذا فاعلمه.

15. الإنتظار: التوقع تقول: انتظرت كذا أي توقعته وأتى في أربعة عشر موضعا.

16. الظلال بكسر الظاء: جمع ظل، وهو معروف كظل الشجرة وغيرها ويقال له ظل في أول النهار فإذا رجع فهو فيء والظل الظليل الدائم فهو وما اشتق منه بالظاء نحو – مد الظل – وظللنا عليهم – يتفيؤا ظلاله – في ظلل – من فوقهم ظلل - . وتقدم ذكر الظلة وجمعها ظلل أو ظلال كخلة وخلل وبرمة وبرام ووقع منه في القرآن إثنان وعشرون موضعا.

17. الحفظ: ضد النسان وهو بالظاء كيف تصرف نحو – على كل شيء حفيظ – حافظات – حفظة – محفوظ – يحفظونه – وقع في اثنين وأربعين موضعا.

18. الظمأ بالهمز: العطش ووقع في ثلاثة مواضع في براءة –
لا يصيبهم ظمأ – وفي طه – تظمؤاْ – وفي النور – الظمئان – .

19. الظلماء: من الظلمة وجمعها ظلمات ووقعت في ستة وعشرين موضعا.

20. العظم: جمعه عظام ووقع في أربعة عشر موضعا جمعا وفردا.

21. لظى: أصله اللزوم والإلحاج تقول ألظ بكذا أي ألزمه ولج به، ووقع في القرآن منه موضعان – إنها لظى – فأنذرتكم نارا تلظى – وأما الظهار فيأتي الكلام عليه عند قوله ظهر ظهيرها.

22. الغلظ: معروف، وفي القرآن منه ثلاثة عشر موضعا.

23. الوعظ: التخويف من عذاب الله والترغيب في العمل القائد إلى الجنة.

قال الخليل: هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب انتهى، فهو بالظاء كيف تصرف وجمع الموعظة مواعظ وجمع العظة عظات وضارعه في اللفظ قوله تعالى: - جعلوا القرآن عضين – وهو بالضاد ومعناه أنهم فرقوه وقالوا: هو سحر وشعر وكهانة ونحو ذلك.

24. الإنظار: التأخير والمهلة تقول: أنظرته أي أهملته، وهو اثنان وعشرون موضعا.

25. اللفظ: الكلام وهو مصدر من لفظ يلفظ، وهو موضع واحد – ما يلفظ من قول –

.

26. الإيقاظ: اليقظة وهو ضد الغفلة أو النوم وهو موضع واحد – وتحسبهم أيقاظا – .

27. الفظ: الرجل الكريه الخلق مشتق من فظ الكرش، وهو ماؤه وهو موضع واحد – ولو كنت فظا – وضارعه في اللفظ الغض الذي معناه الفك والتفرقة تقول فضضت الطابع أي فككته وانفض الجماعة أي تفرقوا، قال تعالى – لانفضواْ من حولك – انفضوا إليها –.

28. الحظر: المنع والحيازة لأن كل حائز لشيء مانع غيره منه وهو موضعان: –

وما كان عطاء ربك محظورا – كهشيم المحتضر – والمحتضر الذي يعمل الحظيرة وضارعه في اللفظ الحضر الذي هو ضد الغيبة ومعناه الإتيان إلى المكان والمعنى فارق بينهما. وظهر ظهيرها وفي الظهيرة وظهر الظهار:–

29. الظهيرة: شدة الحر ومنه – وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة – .

30. الظهر: خلاف البطن ومنه – إلا ما حملت ظهورهما – .

31. الظهار: هو من ظاهر الرجل من زوجته، وهو أن يقول لها أنت علي كظهر أمي ومنه قوله تعالى: – الذين يظاهرون منكم من نسائهم – .

32. ظهر بضم الظاء: اسم لوقت زوال الشمس، تقول أظهرنا أي صرنا في وقت الظهر، ومنه – وعشيا وحين تظهرون –.

33. الظهير: المعين والتظاهر التعاون ومنه قوله – وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير – فإذا علمتم ذلك ففي كتاب الله تعالى منها وما تصرف منها سبعة وخمسون موضعا.

34. الظفر: الذي بالأيدي والأرجل، وجمع الظفر أظفار وأظافير، وقيل أظافير جمع الجمع كما قيل أقوال وأقاويل، وقيل جمع أظفور والتظفير: أخذك الشيء بأطراف أظافرك وتخديشك إياه بها ووقع في موضع – وعلى الذين هادواْ حرمنا كل ذي ظفر.

كتاب الصفات الذاتية

كان سيبويه أول من رصد الحروف صفاتها، والتزمها من بعده من العلماء في العلم والعربية، ولكن لم يراع كثير منهم منهجا معينا في ترتيب الصفات أو تقسيمها، غير أنهم يبدؤون بالصفات المتقابلة، حيث يتبعون ذلك بما ليس له مقابل، واتبع بعضهم منهجا أكثر تحديدا في ذكر الصفات، وهو تقسيمها إلى ما له ضد وما ليس له ضد، على نحو ما قسمها شريح الرعيني، في نهايته، قال في النهاية: "واعلم أن لهذه الحروف ستة عشر لقبا، لإختلاف صفاتها، فمنها ألقاب لحروف لأضدادها ألقاب مضادة لتلك الألقاب، ومنها ألقاب لم يستعمل لها ضد".

وقسمها آخر إلى صفات ذاتية وعارضية. ومنهم من قسم الذاتية على قسمين، صفات مميزة، وهي التي تميز الحروف المشتركة في المخرج، وهي الصفات التي لها ضد، وصفات محسنة، وهي التي تحسن لفظ الحروف المختلفة، وهي الصفات التي لا ضد لها.

قلت: وإذا ما الصفات التي لا ضد لها تحسن لفظ الحرف عن مختلفه من الحروف، فقد ميزته من المختلف بالتحسين، في حال التحسين.

وقيل: "وعدم وجود ضد لهذه الصفات، متأت من عدم تحقق الصوت إذا فقدت الصفة، مثل الصفير فإننا إذا سلبنا هذه الصفة من الحروف المتصفة بها لا يؤدي ذلك إلى وجود صوت لغوي يحمل صفات تلك الحروف عدا صفة الصفير، وهذا معنى وصف هذه المجموعة من الصفات بأنها محسنة وليست مميزة، أي أنها تحسن لفظ الصوت، لكنها ليس لها القدرة على التمييز بين الأصوات".

قال القاضي ابن الحاجب: "وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد، إنما هي باعتبار تقسيمات متعددة، فالمجهورة والمهموسة تقسيم، ومعنى التقسيم المستقل، أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها، فإذا علمت أن المجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها، والمهموسة هي التي يجري النفس معها عند ذلك، علمت انحصار التقسيم بالنفي والإثبات، وكذلك الشديدة والرخوة تقسيم، والمطبقة والمنفتحة تقسيم، والمستعلية

والمنخفضة تقسيم. وما بعد ذلك لم يقصد فيه إلا ذكر القسيم مع قسيمه، إذ لم يسم قسيمه باسم باعتبار مخالفته، فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر منفيا عنه ذلك الوصف، كما تقول: ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر، وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار.

واستعمل بعضهم كلمة (عادمة) لنفي الصفات التي لا ضد لها عن غير الحروف المتصفة بها، فقال: "وعادمة الصفير غيرها، وهي خمسة وعشرون حرفا"، و"عادمة القلقلة غيرها، وهي ثلاثة وعشرون حرفا" وهكذا قال مع سائر الصفات التي لا ضد لها، لكن لم يشتهر لأضداد هذه الصفات اسم لعدم الحاجة إليه، ولعدم وجود صفة صوتية تحتاج إلى كلمة تعبر عنها، وعندي أن الخلاف لفظي لا معنوي.

وقسمت أيضا إلى صفات قوة وصفات ضعف، قال مكي: " فعلى قدر ما في الحروف من الصفات القوية كذلك قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه...".

فصل: وإختلفوا في عدد الصفات وفي تحديدها في بعض العدد.

فذهب مكي إلى أنها أربع وأربعين صفة: وحدّها: الهمس والجهر والشدة والرخاوة والزائدة والذبذبة والأصلية والإبدال والإطباق والإنفتاح والإستعلاء والإستفال والصفير والقلقلة وحروف المد واللين والهوائية واللين والخفاء والعلة والتفخيم والإمالة والمشربة والتكرير والغنة والإنحراف والجرس والإستطالة والتفشي والإصمات والإذلاق والصم والهتوف والرجوع والإتصال، وهنا قال: فهذه أربعة وثلاثون لقبا للحروف قد بيناها وشرحناها، ولكل واحد من هذه الألقاب يدل على معنى وفائدة في الحرف، ليسا في غيره مما ليس له ذلك اللقب، وبقيت عشرة ألقاب تمام أربعة وأربعين لقبا، لقبها بذلك الخليل بن أحمد في أول كتاب العين، جعلها عشرة مشتقة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف. وذكر: الحلقية واللهوية والشجرية والأسلية والنطعية واللثوية والذلقية والشفهية والجوفية والهوائية، قلت: وكثير من صفات مكي، ليس ذا دلالة صوتية.

وأشهرَ أبو محمد الواسطي اثنتين وعشرين صفة: وهي: الهمس، والجهر، والشدّة، والرّخاوة وما بين الشدة والرخاوة، والانطباق، والانفتاح، والاستعلاء، والتّسفّل، والصّفير، والقلقلة، والغنّة، والاعتلال، والمدّ، واللّين، والزيادة، والخفاء، والانحراف، والتّكرير، والاستطالة، والتّفشّي، والهويّ.

وذهب الإمام إلى أنها ثماني عشرة صفة: وحدّها: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والإذلاق والإنصمات والصفير والقلقلة واللين والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة.

وذهب الشاطبي إلى العدد وحدّها: الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والتكرير والتفشي والاستطالة والانحراف والبينية والهمس والرخاوة والتسفل والانفتاح والمد والاعتلال والهوى.

وذهب سيبويه وهو أول من درّسها: إلى أنها سبع عشرة صفة. وحدّها: الجهر والهمس والشدة والرخاوة والبينية والإنحراف والتكرير والغنة واللين والهاوي والإطباق والإنفتاح والصفير والقلقل والإستعلاء والإستطال والتفشي.

ومن ذهب إلى العدد وحدّها: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإستعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والإذلاق والصفير والقلقلة واللين والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة.

وذهب الداني: إلى أنها ستة عشر صنفاً، أو عشرون صفة: أو أحد وعشرون صنفا: المهموسة، والمجهورة، والشديدة، والرخوة، والمطبقة، والمنفتحة، والمستعلية، والمستفلة، وحروف المد واللين، وحروف الصفير، والمتفشي، والمستطيل، والمتكرر، والمنحرف، والهاوي، وحرفا الغنة، وجعل البينية نوعا من الشديدة. وذكر بعد: القلقلة والزوائد والإعتلال والممنوعة من الإدغام في مقاربها لزيادة صوتها، تمام العشرين، أو أحد وعشرين صنفا.

ومن ذهب إلى أنها ست عشرة صفة: ومنهم الشيخ محمود خليل الحصري: وحدها: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والصفير والقلقلة واللين والتفشي والإنحراف والتكرير والإستطالة.

قال بسّة المصري في العميد: وأنقصها بعضهم إلى خمس عشرة صفة، حيث عدوا هذه الصفات كلها عدا الإصمات، والإذلاق، واللين. قلت: والصفات التي أنقصوا الثلاث منها هي: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والإذلاق والإنصمات والصفير والقلقلة واللين والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة.

وقال المرصفي: وبعضهم إلى أربع وثلاثين صفة وبعضهم إلى أربع عشرة صفة وبعضهم زاد على ما ذكر وبعضهم نقص.

فصل: وممن ذهب إلى أربع وثلاثين: الإمام في التمهيد، وكذلك: ممن ذهب إلى أنها أربع عشرة صفة: البركوي: وحدّها: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والصفير والقلقلة والتكرير والتفشي والإستطالة والغنة، وذلك: بعدم إعتبار البينية صفة.

فالمذاهب في العدد تسعة، إختلفوا عليها: وهي: مذهب: أربع وأربعين صفة، ومذهب اثنتين وعشرين صفة، ومذهب ثماني عشرة صفة، ومذهب سبع عشرة صفة، ومذهب ست عشرة صفة، أو عشرين صفة، أو أحد وعشرين صنفا، ومذهب خمس عشرة صفة، ومذهب أربع وثلاثين صفة، ومذهب أربع عشرة صفة، ومذهب من نقص.

فصل: واختلفوا في التحديد في مذهب ثماني عشرة صفة: على مذهبين، وفي مذهب سبع عشرة صفة، على مذهبين أيضا، وفي مذهب ست عشرة صفة على مذهبين، من حيث أحد المذهبين على ست عشرة صفة. فتلك إثنا عشر مذهبا عددا وتحيدا: ويمكن أن يوجد مذاهب أخرى إذ المجال واسع.

قلت: فمكي عد الصفات أربع وأربعين صفة، وحد منها: الزائدة والأصلية والإبدال والعلة والإمالة وما في المعنى مما ليس له علاقة بالعلم، وحد منها الذاتية والعارضية، والواسطي: الإعتلال والمد والزيادة، والشاطبي: المد والإعتلال، والداني: الزوائد والإعتلال والممنوعة من الإدغام في مقاربها لزيادة صوتها تمام العشرين، فأكثر الناس على تحديد الذاتية من الصفات، لا العارضية من غير حد التفخيم والترقيق سوى مكي، فإنه حد التفخيم من غير حده الترقيق، وأرى أن لو حد الترقيق منها بدلا من غيره، من ما لا ينبغي حده من الصفات لكان أحسن، وأن لو حد الصفتين الواسطي منها بدلا من غيرهما، من ما لا ينبغي حده من الصفات لكان أولى، وكذلك من في معناهما، وأرى ما أرى في ذلك، أنه قد ساعد في الأمر ما في معنى ما سبقنا بك في السابق أول الكتاب كتاب الصفات الذاتية، أن: ولكن لم يراع كثير منهم منهجا معينا في ترتيب الصفات أو تقسيمها.... إلخ. وإلا وحتى الإدغام نفسه والإقلاب والإخفاء والمد وما فيه من الإشباع والتوسط والوقف الإشمام والروم، لكان حدهما من الصفات، من أحق الباب، إذ كلها صفة.

فصل: الصفات: سبع عشرة صفة، على الجمهور، الأولى إلى العاشرة: الجهر التي ما سوى الثانية الهمس، فحثه شخص سكت، والثالثة الشدة أجد قط بكت ما سوى الرابعة الرخو، غير المتوسطة منها لن عمر، والخامسة الإستعلاء قظ خص ضغط، وما سوى السادسة الإستفال، والسابعة الاطباق الطاء والظاء والضاد والصاد، وما سوى الثامنة الإنفتاح، والتاسعة الذلاقة فر من لب، وما سوى الإصمات العاشرة. والحادية عشر الصفير الصاد والزاي والسين، والثانية عشر القلقل قطب جد، والثالثة عشر اللين الواو والياء سكنا وانفتح ما قبلهما، والرابعة عشر الإنحراف اللام والراء، والخامسة عشر التكرير الراء، والسادسة عشر التفشي الشين، والسابعة عشر الإستطالة الضاد. وهذه التي مشى بعضهم بميزانه عليها، وأزيد لك.

والمجهور بعضه أقوى من بعض، في الجهر وذلك على قدر ما في الحرف من الصفات القوية، ويقتضي ذلك ((القاعدة الحـرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا بقدر ما فيه من الحركات)) ويسقط القول في الجهر جانب القاعدة الآخر، لأن الجهر وإن كان أول الصفات واولاها ومنشأها

لا يغني الحروف عن غيره، فيكون حسب النفس وحسب الحركات، بل؛ ويكون على ذلك سائر الصفات اللازمة الذاتية، والنفس الميزان، والحرك على نفسه وهو واضح.

ثم وحيث ذلك فهذا الحرك غير مستبعد أن يكون حسب الحلول بالإكراط، ولا يفوتكم أن السكون تابع للحركات ولما في معناه في الجميع، إلا في ما يمكن أن يكون ليس تابعا لها أو لما في المعنى فيه إن كان ممكنا ذلك، والله أعلم، ولا نشير إلى ذلك ولا ندل عليه، وان الموقوف عليه أدناها.

والهمس بعضه أقوى من بعض في الهمس، وذلك على قدر ما في الحرف من الصفات القوية، بل؛ الحروف بعضها أقوى من بعض في جميع الصفات، قويها وضعيفها، والغرض من جميع ذلك إعتناء البيان وما في المعنى في الحرف أكثر من ما في من هو أقوى منه. ولتقس الحروف سائرها، واللين على ما هو عليه لأن أحرفه الواو والياء التحتية لا يختلف كل منهما على السكون وما قبله عن كونه مفتوحا.

فصل: الجهر.

النفس				الحركات										الإنكراط					
ط	ا	–	◌ُ	◌ْ	◌ِ	طا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ض	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–	طَ	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ظ	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–	–	–	–	طُ	–	–	–	–	–	–	–
ق	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	طْ	–	–	–	–
ج	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	طِ	–
د	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غ	✓	✓	✓	✓	✓	–	مِ												

ر	✓	✓	✓	✓	✓
ز	✓	✓	✓	✓	✓
ب	✓	✓	✓	✓	✓
ء	✓	✓	✓	✓	✓
ذ	✓	✓	✓	✓	✓
ل	✓	✓	✓	✓	✓
و	✓	✓	✓	✓	✓
و	✓	✓	✓	✓	✓
ي	✓	✓	✓	✓	✓
ن	✓	✓	✓	✓	✓
م	✓	✓	✓	✓	✓

فصل: الهمس:

النفس			الحركات					الإنكراط			
ص	ا	◌َ	◌ُ	◌ْ	◌ِ	صا	✓	✓	✓	✓	✓
ت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	صَ	✓
خ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ك	✓	✓	✓	✓	✓	✓	صُ	✓	✓	✓	✓

س	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	صْ
ش	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓
ث	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	صِ	✓	✓
ح	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓
ف	✓	✓	✓	✓	✓	هِ						
هـ	✓	✓	✓	✓	✓							

قال ابن الناظم: وأقوى المهموس الصاد والخاء لما فيهما من الإستعلاء وهو من صفات القوة.

وقال جمال: أعلاها الصاد ثم الخاء ثم الكاف والتاء لشدتهما، وأضعفها الهاء والفاء والحاء والثاء إذ ليس فيهما صفة قوة مطلقا.

فصل: الشديد:

النفس			الحركات						الإنكراط		
ط	ْ	ِ	ُ	َ	ا	طْ	✓	✓	✓	✓	✓
ق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	طِ	✓	✓	✓
ج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	طُ	✓
د	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ب	✓	✓	✓	✓	✓	طَ	✓	✓	✓	✓	✓
ء	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	طا	✓	✓	✓

ت ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ كا

ك ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

فصل: الرخو:

النفس الحركات الإنكراط

ض ا َ ُ ْ ِ ضا – – – – ❖ – – – –

ظ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ – – – – – – ضَ – – –

ص ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ – ❖ – – – – – – – –

غ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ – – ضُ – – – – ❖ – –

ز ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ – – – – – – – – ضْ –

ا ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ – – – ❖ – – – – – –

خ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ – – – – ضِ – – – – ❖

ذ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ – – – – – – – – – هِ

س ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

ش ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

و ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

ي ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

ث ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

ح	✓	✓	✓	✓	✓
ف	✓	✓	✓	✓	✓
ه	✓	✓	✓	✓	✓

فصل: البيني:

النفس			الحركات						الإنكراط		
ر	ا	◌َ	◌ُ	◌ْ	◌ِ	را	✓	✓	✓	✓	رَ
ع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	رُ	✓
ل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	رْ	✓	✓
ن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	رِ	✓	✓	✓
م	✓	✓	✓	✓	✓	مِ					

فصل: العلو:

النفس			الحركات										الإنكراط						
ط	ا	◌َ	◌ُ	◌ْ	◌ِ	طا	–	–	–	–	–	–	طَ	–	–	–	–	–	–
ض	–	–	–	–	–	طُ	–	–	–	–	–	–	طْ	–	–	–	–	–	–
ظ	–	–	–	–	–	طِ	–	–	–	–	–	خِ	–	–	–	–	–	–	–
ق	–	–	–	–	–														
ص	–	–	–	–	–														

غ – – – – –

خ – – – – –

قال جمال: أقواها الطاء فالضاد قالظاء للإطباق فالقاف فالغين.

فصل: السفل:

النفس الحركات الإنكراط

ج ا ـَ ـُ ـْ ـِ جا – – – – – ❖ – – – – – – –

د – – – – – – – – – – – – – جَ – – – – –

ر – – – – – ❖ – – – – – – – – – – – –

ز – – – – – – جُ – – – – – ❖ – – – – –

ب – – – – – – – – – – – – – – – جْ – – –

ء – – – – – – – ❖ – – – – – – – – – – –

ا – – – جِ – – – – – ❖ – – –

ت – – – – – – – – – – – – – – – – هِ

ذ – – – – –

ع – – – – –

ك – – – – –

س – – – – –

ش – – – – – –

ل – – – – – –

و – – – – – –

ي – – – – – –

ن – – – – – –

م – – – – – –

ث – – – – – –

ح – – – – – –

ف – – – – –

هـ – – – – – –

فصل: الطبق:

النفس الحركات الإنكراط

ط ا ◌َ ◌ُ ◌ْ ◌ِ طا – – – طَ – – – طُ

ض – – – – – – – – – طْ – – – – طِ –

ظ – – – – – – صِ

ص – – – – – – –

قال جمال: تتفاوت هذه الحروف قوة وضعفا فأقواها الطاء لأن كل صفاتها قوية ثم الضاد لاستطالتها ثم الصاد للصفير ثم الظاء لجهرها.

فصل: الفتح:

النفس الحركات الإنكراط

ق ا ◌َ ◌ُ ◌ْ ◌ِ قا ❖

ج قَ

د قُ

غ قْ

ر

ز قِ

ب هِ

ء

ا

ت

خ

ذ

ع

ك

س

ش

ل

و

ي

ن

م

ث

ح

ف

هـ

فصل: الذلق:

النفس		الحركات					الإنكراط				
ر	ا	َ	ُ	ْ	ِ	را	✓	✓	✓	✓	✓
ب	✓	✓	✓	✓	✓	رَ	✓	✓	✓	✓	✓
ل	✓	✓	✓	✓	✓	رُ	✓	✓	✓	✓	✓

ن ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ رْ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

م ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ رِ ✓ ✓ ✓ ✓ فِ

ف ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

فصل: الصفير:

النفس الحركات الإنكراط

ص ا ◌َ ◌ُ ◌ْ ◌ِ صا – – صَ – – صُ –

ز – – – – – – صْ – – صِ – – سِ

س – – – – –

فصل: القلقل:

النفس الحركات الإنكراط

ط ا ◌َ ◌ُ ◌ْ ◌ِ طا ✓ ✓ ✓ ✓ طَ ✓

ق ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ طُ ✓ ✓ ✓

ج ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ طْ ✓ ✓ ✓ ✓ طِ

د ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ بِ

ب ✓ ✓ ✓ ✓ ✓

فصل: اللين:

واللين على ما هو عليه لأن أحرفه الواو والياء التحتية لا يختلف كل منهما على السكون وما قبله عن كونه مفتوحا.

فصل: الإنحراف:

النفس   الحركات   الإنكراط

ر   ا   ◌َ   ◌ُ   ◌ْ   ◌ِ   را   لا   رَ   لَ   رُ

ل   ✓   ✓   ✓   ✓   ✓   لُ   رْ   لْ   رِ   لِ

فصل: الكرّ:

النفس   الحركات الإنكراط

ر   ا   ◌َ   ◌ُ   ◌ْ   ◌ِ

فصل: الفش:

النفس   الحركات الإنكراط

ش   ا   ◌َ   ◌ُ   ◌ْ   ◌ِ

فصل: الطول:

النفس   الحركات الإنكراط

ض   ا   ◌َ   ◌ُ   ◌ْ   ◌ِ

ويلحظ: أن الصفات السبعة عشر، هي اللازمة، وما وراء العارضة، وقد سبقت بك في السابق ما في المسألة، وأنه إذا اتصف الحرف بصفة من ذوات الاضداد فلا يتصف بضدها الآخر أبدا، ولا ينفك عن الموصوف به، وان العشرة ذات اضداد، وان لا بد للحرف من اتصافه بخمس منها، وانه يتصف بصفة أو صفتين غاية من السبعة، وتارة لا يتصف بشيء. ويلحظ: ان بين السبعة والعشرة خصوص وعموم، والجميع معموم بعموم، والكل مخصوص بخصوص.

فصل: واعلم: ان الحروف إنما تختلف احكامها من حيث إن بعضها يجري معه الصوت وبعضها يمتنع جريه معه، ومن حيث إن بعضها اشد حصرا للصوت من بعض، ومن حيث أن بعضها يتغير بتغير الحركات قبله ويتسع مخرجه حتى لا يقتطع الصوت عن استمراره وامتداده، فينفد حتى يفضي حسيرا الى مخرج الهمزة فينقطع بالضرورة عندها حيث لم يجد منقطعا، ومن حيث جريان النفس مع بعضها وامتناعه مع البعض، واشباع الإعتماد مع بعضها وضعفه مع البعض الى غـير ذلك من الأسباب، فانقسمت انقسمات من الهمس والجهر والشدة والرخو والبينية والإشراب والقلقلة والصحة والإعتلال والشدة والرخاوة والإطباق والإنفتاح وغير ذلك وسنستوفي لكم ذلك جميعا إن شاء الله تعالى.

فصل: اما انقسامها الى الهمس والجهر فهي فيه على ضربين مهموس ومجهور فالمهموس قد سبق في ما سبق وكذلك المجهور. ومعنى المجهور أنه حرف اشبع الإعتماد عليه في موضع ومنع النفس، ان يجري معه حتى ينقضى الإعتماد ويجري الصوت. غير ان الميم والنون من جملة الحروف المجهورة، وقد يعتمد بها في الفم والخياشيم فيصير فيها غنة حتى لو امسكت بأنفك ثم لفظت بهما تبين لك الخلل فيهما، فهذه صفة المجهور.

واما المهموس فحرف ضـعف الإعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس، وانت تعتبر ذلك بأن تردد كل واحد من المهموس والمجهور، ولا يتأتى ذلك مع سكونه فتأتى به متحركا او تتبعه احد حروف المد واللين، نحو سسس ككك سا سا سا كا كا كا قق قق قق قا قا قا، فتجد

الصوت في المهموس يضعف لأجل جريان النفس معه، وفي المجهور يقوي لإمتناع جريان النفس معه، ولهذا قيل إن المهموس ما خفي والمجهور ما اعلن به.

وللحروف انقسام آخر الى الشدة والرخاوة وبينهما، فالشديدة ثمانية احرف وقد سبقت فيما سبق، والحروف التي بين الشديدة والرخاوة قد سبقنا بها في ما هو سابق، وكذلك الرخاوة. ومعنى الشديدة انه حرف لزم موضعه فمنع الصوت أن يجري فيه الآ ترى أنك تقول: المس والرش والسح ونحوه، فتجد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء ولو قلت: الحج والشط والحق ثم مددت صوتك لم يتأت لك ذلك. ومعنى بين الشديدة والرخاوة أن يكون الحرف شديدا او يجري الصوت فيه ويمتد به، وإنما يكون ذلك لإستطالة الحرف وتجافيه او لشبهٍ بغيره كالعين التي هي شبيهة بالحاء وكاللام التي استطال موضعها فجرى فيه الصوت لا من موضعها، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك، وكالنون للغنة التي فيها وكالراء لإنحراف موضعها والتكرار الذي فيها ولو لم تكرر لم يجر الصوت فيها، وفي الميم ايضا غنة. والإخفاء باستطالة حروف المد واللين الواو والياء والألف.

وللحروف انقسام آخر الى الإطباق والإنفتاح. فالإطباق أن ترفع ظهر لسانك الى الحنك الأعلى مطبقا له، فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك الى مواضعهن. والإنفتاح أن لا تطبق ظهر لسانك برفعه الى الحنك فلا ينحصر الصوت.

وللحروف انقسام آخر الى الإستعلاء والإنخفاض. ومعنى الإستعلاء: أن يتصعد الصوت بالحروف في الحنك الأعلى، ولذلك منعت الإمالة، وهي على ضربين: ضرب: يعلو فيه اللسان وينطبق وذلك حروف الإطباق. وضرب: يعلو فيه اللسان ولا ينطبق وهو الغين والقاف والخاء. ومعنى الإنخفاض أن لا يتصعد الصوت بالحروف.

وللحروف قسمة أخرى الى الصحة والإعتلال: فجميع الحروف صحيح، إلا الألف والياء والواو اللواتي هن حروف المد واللين.

وقد ذكـــرنا هن قبل، إلا أن الألف اشد امتدادا وأوسع مخرجا من الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع لسانك في الياء قبل الحنك.

وللحروف قسمة أخرى الى الزيادة والأصل فحروف الزيادة عشرة هي: (سألتمونيها)، وهذه المزية التي لهذه الحروف اعني بالمزية اختصاصها بالإبدال والزيادة لا تعلق لها باللفظ، فمن حقها أن لا تذكر ههنا، إلا انا اوردناها لتكون القسمة شاملة حاصرة.

ومن الحروف المنحرف: وهو اللام والراء. ومنها المكرر: وهو الراء. وذلك انـك إذا وقفت عليه: رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرار ويرتعد لما هناك منه، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين، قال الجعبري: "وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء".

فصل: ولقد اشتهر في الكتب المتأخرة: أن التكرير في الحرف لحن يجب تجنبه، ما أحد مذهبين في المتقدمة، قال الإمام: "والحرف المكرر هو الراء، قال سيبويه وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام، فصار كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت، وقال المحققون: هو بين الشدة والرخاوة، وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء، وإلى ذلك ذهب المحققون، فتكريرها ربوها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها، خصوصا إذا شددت، ويعدون ذلك أيضا في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه، وبه نأخذ".

وقال الرعيني: "وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به، ولا نعلم وجهه، غير أنا لا نقول بالإسراف في ذلك، فلا تسرف فيه، وأما إذهاب التكرير جملة، فلم نعلم أحدا من المحققين بالعربية، ذكر أن تكريرها يسقط عنها جملة في حال، فاعلم ذلك".

وأن في الحروف حروفا مشربة تحفز في الوقف وتضغط من مواضعها، وهي حروف القلقلة. لأنك لا تستطيع الوقف عليها إلا بصوت ينبو معه اللسان عن موضعه، وذلك لشدة الحفز والضغط، نحو الحق واذهب واخلط واخرج واشدد.

فصل: وحروف القلقلة ويقال اللقلقة: أضاف بعضهم إليها الهمزة، لأنها مجهورة شديدة، وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال، وذكر سيبويه معها التاء مع أنها مهموسة، وذكر لها نفخاً، وهو قوى في الاختبار، وذكر المبرد منها الكاف إلا أنه جعلها دون القاف.

قال: وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض، وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن. فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن. وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه.

ويشترط عند الجمهور في اطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت الزائد كونه قويا جهريا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعة بعد لصقه لصقا محكما، ولذا خصوا القلقلة بحروف اجتمع فيها الشدة والجهر، فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج فيلتصق المخرج إلتصاقا محكما، فيقوي الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة، وإنما سميت بذلك لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم تخرج الى شبه المتحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه وإنما حصل لها ذلك لإتفاق كونها شديدة مجهورة.

فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تخرج الى شبه تحريكها لقصد بيانها إذ لولا ذلك لما تبينت، لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور.

فصل: وكيفية حدوث القلقلة: أن الحروف تخرج بالتباعد بين طرفي عضو النطق بها حال سكونها بعد إلتصاقهما إلتصاقا محكما مخالفة بذلك القاعدة الأم التي تقول: إن الحروف الساكنة تخرج بالتصادم، لأنه لم يصاحبها انفتاح للفم وتصعد الصوت أو انضمام للشفتين واعتراض الصوت، أو انخفاض للفك السفلى وتسفل الصوت، فهي مقلقلة أي في حالة بين الحالتين.

ولم يعد الكاف والتاء المثناة الفوقية من حروف القلقلة، مع ان فيهما صوتا زائدا حدث عند انفتاح مخرجيهما، لأن ذلك الصوت فيهما يلابس جري نفس، اي بسبب ضعف الإعتماد على المخرج، فهو صوت همس ضعـيف، ولذا عدتا شديدتين مهموستين، فلو لم يلابس ذلك الصوت فيهما بـجري نفس، لكان قلقلة ولكان التاء دالا.

واعلم: أن إنتفاء القلقلة، إما بإنتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية، وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونا بنفس جارٍ كما في الكاف والتاء.

فصل: واختلفوا في القلقلة أن في أي حال من حالي الحرف سكونا وتحريكا تلزمه، فذهب قوم إلى أنها لازمة لحروفها في حال سكونها لا تنفك عنها سواء كان السكون وقفا أو وصلا، وسواء كان السكون عارضا أي وقفا دون الوصل مثل (الطارق) أو كان السكون أصليا أي وقفا ووصلا مثل (ولا تشطط) و(يدخلون)، وآخرون إلى أنها لازمة لحروفها في أي حال من الحالين، حالة السكون وحالة التحريك، فهي مقلقلة وإن لم تظهر القلقلة، كغنة الميم والنون فهما وإن تحركتا فهي أصل الغنة لأنك إن أغلقت أنفك وقرأت القرآن تجد أثر الميم والنون في الأنف وإن كانا متحركين فأصل الغنة موجود لا الغنة.

فاستدل الأولون بالإمام بيته: وبيّنن مقلقلاً إن سكنا + وأن يكن في الوقف كان أبينا.

فقالوا إن قوله: "إن سكنا"، يدل على أن المقلقل لا يكون إلاّ في الساكن، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ ظاهره يدلّ على أن القلقلة مرتبتان وهما الساكن لغير الوقف والساكن للوقف الذي يكون أبين.

وأجيب عن القول ما (وبيّنا مقلقلا إن سكنا): بأن: "لا يدلّ على منع أصل القلقلة في المتحرّك بل مراده بيّنها وأشبعها في الساكن، وهو كقوله: (وأظهر الغنّة من نون ومن + ميم إذا ما شدِّدا ....): أي مكّن الغنّه وأشبعها عند تشديد الميم والنون، ولا شكّ أنّ ما قاله رحمه الله، لا يدلّ على امتناع الغنّة في النون والميم المتحرّكتين أو الساكنتين المظهرتين كما هو معلوم".

وأجيب عنه ثانيا: بأنّ "القلقلة ناتجة عن صفتين لازمتين وهما الشدّة والجهر، فالشدّة منعت الصوت من الجريان والجهر منع النفس من الجريان، فاحبس الصوت والنفس جميعاً، فاحتاج الحرف إلى نبرة، وهي التي تسمّى بالقلقلة حتّى يتمكّن الصوت من الخروج ليكون مسموعاً، فكيف تنشأ صفة عارضة عن صفتين لازمتين؟ فإن كان الحرف شديداً ومجهوراً حال تحرّكه فما الذي يمنع من وجود أصل القلقلة في المتحرك إذ انّ القلقلة نائشة عن الشدّة والجهر".

قال القيسي مكي: والقلقلة صويت حادث عند خروج حرفها لضغطه فى موضعه، ولا يكون إلا عند الوقف ولا يستطاع أن يوقف عليه دونها مع إظهار ذاته وهى مع الروم أشد.

قال الجريسي مكي في نهايته: "والحاصل أنّ القلقلة صفة لازمة لهذه الأحرف الخمسة، لكنّها في الموقوف عليه أقوى منها في الساكن الذي لم يوقف عليه، وفي المتحرّك قلقلة أيضاً، لكنّها أقلّ فيه من الساكن الذي لم يوقف عليه، لأنّ تعريف القلقلة باجتماع الشدّة والجهر".

وأجيب عنه ثالثا: بأن "في جميع الكتب القديمة والحديثة، نجد أنّ القلقلة منصوصة ضمن الصفات اللازمة، كالاستعلاء والرخاوة والجهر وغيرها، إذ لو كانت صفة عارضة لوجدناها منصوصة ضمن الصفات العارضة، كالتفخيم والترقيق والإدغام والإظهار وغيرها، وهي الصفات التي اختلف القراء فيها بخلاف الصفات اللازمة، ومن بينها صفة القلقلة لا خلاف فيها بين القراء، بل؛ ولا عند أهل اللغة".

واستدل الآخرون بأن: شبهة عدم وجودها في حالة إدغام {نخلقكم}، دليل على أنها صفة عارضة، إذ كيف تلغي وهي لازمة.

وأجيب عنه بأن: "الطاء تلغى جميع صفاتها في حالة إدغامها الناقص، في {أحطت} ماعدا صفة الإطباق، وليست الصفات عارضة.

فصل: وإختلفوا في القلقلة محلها، فذهب متأخرو الأئمة إلى تخصيص القلقلة بالوقف، تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين: من أن القلقة تظهر في هذه الحروف بالوقف، أن أخذك في صوت آخر عند الوصل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً. فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل. وذهب بعضهم إلى أن ليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقوى الشبهة في ذلك كون القلقة في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح. واللقلقة شدة الصوت.

والمذهب هو مذهب الجمهور من المتقدمين، والجم الغفير من المتأخرين، قال مكي في الرعاية: "حروف القلقلة: ويقال اللقلقة: وهي خمسة أحرف يجمعها هجاء قولك: جد بطق، وإنما سميت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن، وإرادة إتمام النطق بهن، ذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن.

وقال الإمام في النشر: "وحروف القلقلة ويقال اللقلقة خمس يجمعها قولك: قطب جد ...، وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهنّ في الوقف وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهنّ".

وقال شريح: هي متوسطة: كباء الأبواب وجيم النجدين ودال مددنا وقاف خلقنا وطاء أطوار، ومتطرفة: كباء لم يتب وجيم لم يخرج ودال لقد وقاف من يشاقق وطاء لا تشطط، فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة. وهو عين ما قاله المبرد ونص فيما قلناه.

ومن عبارات المتقدمين: قول سيبويه في الكتاب أن "اعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضغطت في مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة ..... وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء، والدليل على ذلك أنك تقول:

الحذق، لا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً"، وقول ابن جني في سره أن: "واعلم أن في الحروف حروفاً مشربة تحفز في الوقف وتضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي القاف والجيم والطاء والدال والباء، لأنك لا تستطيع الوقف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو: الحق واذهب واخلط واخرج، وبعض العرب أشد تصويتاً".

وهنا يقول واحد: أن: "وقد يكون الخلاف بين القولين محدودا، إذا تصورنا أن من ينفي وجود القلقلة في الوصل، فإنه يبني رأيه على ضعف صوت القلقلة حينئذ، والقائلين بوجودها في الوقف والوصل، يقولون: إنها في الوصل أضعف منها في الوقف". قلت: فقد أحسن القول، وأجمل الفصل في القوم خلافهم.

فصل: وإختلفوا في المراتب، فقيل: المراتب: مرتبتان، مرتبة كبرى وهي عند ما يكون الحرف موقوفا عليه، ومرتبة صغرى وهي عند ما يكون الحرف الساكن في وسط الكلمة أو الكلام. واعلموا أن كون المرتبة الكبرى لا واضحة، والصغرى خفية، بل الكبرى أوضح والصغرى واضحة. وقيل: المراتب ثلاث مراتب، مرتبة أكبر وهي المقلقل المشدد الموقوف عليه، ومرتبة كبرى وصغراها، وهما المرتبتان السابقتان الذكر. وقيل: المراتب ثلاث مراتب، المرتبة الأولى والثانية: هما المرتبتان في القول الأول، والثالثة: في الحرف المتحرك.

فالقول الأول حسن، والثالث أحسن، وفي الثاني: أن المشدد أوله حرف مدغم، ما لا يقلقل، والثاني المقلقل ما لا يختلف عن المخفف في القلقلة، فهو في المرتبة الكبرى، ويمكن أن يوجد نظيره في الصغرى، بأن يقال بمرتبية المشدد غير الموقوف عليه، أو المشدد الموقوف عليه نفسه إذا وصل ولم يوقف، فلا يحسن القول به. وأن يوجد القول: بمرتبية المتحرك ما في القول الثالث، فتكون المراتب خمس، وأرى على القول بالوجود، لو كانت الثالثة المضموم ثم المكسور ثم المفتوح، لكان الأولى، لثقل الضمة وخفة الفتحة.

فصل: فصوت القلقلة ضعفه وقوته على مراتب مقلقله، إذ مثلا حرف القلقلة الساكن الذي وقع بين متحركين، فوقوعه ذلك بينهما، يؤدي إلى تقوية الحرف، فيكون الجهد المبذول لبيان القلقلة فيه جهدا قليلا، أما في حالة الوقف على حرف القلقلة، فيكون الحرف ضعيفا، وذلك لعدم وقوع حرف متحرك بعده، فيكون الجهد المبذول لبيان القلقلة فيه جهدا كثيرا، وهكذا وهكذا.

ويجب مراعاة التفخيم في الحروف المفخمة والترقيق في الحروف المرققة، ويجب مراعاة الزمن في الحرف الساكن المقلقل غير المصحوب بالتشديد، والحرف الساكن المقلقل المصحوب بالتشديد، لأن الحرف المشدد مكون من حرفين أولهما ساكن، يخرج بالتصادم كبقية الحروف الساكنة، والثاني متحرك يخرج بالتباعد، وهو الذي يحدث فيه القلقلة لسكونه وقفا، فبالرغم من أن القلقلة تحدث في الحالتين في الحرف الساكن الموقوف عليه، إلا أنه تكون في المشدد أقوى كما هو، وتمنع القلقلة في الحرف المدغم، نحو: {قد تبين}، و{بسطت}، فلا قلقلة مع إدغام، والحرف المشدد للتضعيف في حالة الوصل، {وتب ما أغنى}، لأن الحرف في هذه الحالة لا يحتاج إلى القلقلة، فهو عبارة عن حرفين الأول ساكن والثاني متحرك، فالساكن الأول يعتمد في لفظه على الحرف الثاني المتحرك، وأحيانا تكون القلقلة في بعض الكلمات أصعب من غيرها بسبب اجتماع الساكنين وقفا، نحو: {فسق، والقدر، وعهد}، أو لاجتماع حرفي قلقلة في كلمة واحدة وقفا، نحو: {بالعبد، ولا رطب،} فيقلقل كل حرف منهما على حدته.

فصل: واختلفوا في كيفية القلقلة، بالنسبة إلى الساكن المقلقل من الحروف، فقيل: أن يمال إلى حركة ما فوقه من الحروف، فيناسبها، ويستوي في ذلك ماكان سكونه موصولا او موقوفا عليه مخففا كان او مشددا، فان كان ماقبله مفتوحا نحو (ليَقطع) (الحَج) فقلقلته للفتح اقرب، وان كان ماقبله مكسورا نحو (قِبلة) فقلقلته للكسر اقرب، وان كان ماقبله مضموما نحو (مُقتدر) فقلقلته للضم اقرب، وإذا كان ما قبلها ساكن فتتبع ما قبل الساكن والساكن ليس بحاجز، وقيل: أن يمال إلى حركة ما تحته من الحروف، فيجانسها، وذلك في حال الوصل، إن كان الساكن في آخر الكلمة، ووقف عليها،

وقيل: إلى الفتح مطلقا سواء أكان قبله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما، من دون إلتفات إلى ما فوق الحرف أو ما تحته.

قلت: القولان الأوليان حسنة، لأن في القول الأول: الحرفَ كثيرا ما يتأثر بما فوقه من الحروف، لا سيما إن سكن، لأنه يخفّ، إلا الهمز. وهذا قد سكن، فيحسن القول، وفي الثاني: يتأثر الحرف بما تحته: لا سيما التحت أقوى، إذ يجذب القوي الضعيف، وهذا المقلقل وإن كان قويا فقد ضعف بالإسكان، والتحت ولو جاء ضعيفا، فقد يقوي بالحركة ولو الكسرة، فيحسن من هذا الوجه، وأما القول الأخير ما بالفتح مطلقا فهو المختار، إذ الميل إلى التحريك تخفيف، والفتحة أخف الحركات الثلاث، ويمكن أن يوجد قولا رابعا، بالميل إلى الكسر مطلقا، وذلك نظرا إلى كون الكسرة أقرب الحركات إلى السكون، فيمال بما هو أقرب إلى السكون من الحركات، ولم أجد نصا على ذلك، من القوم، ووجدت أداءً من بعض القراء عليه، وهو في غاية البعد، ووجود قول بأن تمال الطاء والقاف، إلى الفتح أو الضم، والباء والجيم والدال إلى الكسر، بل وقد وجد القول، وذلك أن التفخيم والترقيق صفتان استغرقتا الحروف كلها حتى الألف نفسه إذ يتابع، فالطاء والقاف من حروف الإستعلاء وزادت الطاء بالإطباق، فتمال قلقلتهما إلى الضم أو الفتح، لمناسبة الضم الواو المدية ما يشرب بها حروف التفخيم، ومناسبة الفتح الألف، ما تابع لغيره، والحرف حرف تفخيم، ولذ يخشى عليهما من الترقيق ما اذا اميل اهتزازهما الى الكسر ولو كان ما قبلهما كسرا في مثل {إقْرأ، وإطْعام}، والجيم والدال والباء، من حروف الإستفال، فتمال قلقلتهما إلى الكسر، وذلك لمناسبة الكسر الياء المدية ما يشرب بها حروف الترقيق.

فصل: وقول بأن القلقلة: لا تمال إلى حركة ما فوق المقلقل أو تحته من ضم أو فتح أو كسر، بل بانفتاح المخرج نتيجة الإضطراب!.

هذا: فالحق والحق، ثم والحق أقول: أن القلقلة تمال إلى الحركة من غير النظر إلى أي حركة، إذ لا صوت حركة يجمع جميع الحركات.

وقول بأن: "والصواب أن القلقلة اهتزاز حرف القلقلة في مخرجه ساكنا، بحيث يسمع له نبرة مميزة، ولا ينبغي للقارئ أن ينحو بها إلى الفتح ولا إلى الكسر ولا إلى غير ذلك، بل يخرجها سهلة رقيقة في المرقق مثل: {قبلكم}، مفخمة مثل {يطبع}.

وأجيب عن القول بأن: الأقدمين من القوم، كلامهم يدل على أن القلقلة تمال قريبة من الحركة، فمن ذلك: ما في أبي شامة إبرازه: " أن قال الشيخ أبو عمرو: سميت بذلك، إما لأن صوتها صوت أشد الحروف، أخذ من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحريك، يشبه أمرها من قولهم قلقلة إذا حركه، وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجرى معها والشدة تمنع أن يجرى صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان، وهو امتناع جرى النفس معها وامتناع جرى صوتها، احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة، حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصر بيانها، إذ لولا ذلك لم يتبين، لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعدر بيانها ما لم يتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور".

وفي الإبراز نفسه: أن: "وقال أبو مريم الشيرازي، وهى حروف مشربة من مخارجها، إلا أنها لا تضغط ضغط الحروف المطبقة غير أنها قريبة منها، فإن فيها أصواتا كالحركات تتقلقل عند خروجها، أى تضطرب".

وأجيب عن القول الذي بأن الإمالة قريبة إلى الحركة، ما هو في الحقيقة، إلا روم أو اختلاس" أجيب بأن: "الحروف لا يمكن النطق بها ساكنة، فيأتون بصوت زائد ليتمكنوا بالنطق بالأحرف".

قال الإمام في التمهيد: "وقيل أصل هذه الصفة القاف، لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكنا لشدة استعلائه، وأشبهه فى ذلك أخواته"، وقال النويرى المالكى"..... وأصلها القاف، فلهذا كانت القلقلة فيها أبين، وكانت لا يمكن أن يؤتى به ساكنا إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه، وقال ابن الناظم فى شرح الطيبة: "...... سميت بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت، فاشتبهت بغيرها فتحتاج إلى

إظهار صوت شبه النبرة حال سكونها، وإلى إتمام النطق بها، فذلك الصوت فى سكونها أبين منه من حركتها ....".

فصل: قال أبو شادي ملاحظا: بعض الناس يخرج في نهاية القلقلة همزة فينطقونها هكذا: {أحد}، [أحدْءْ]، وهذا خطأ بين. وبعضهم يخرج في نهاية نطقه بحرف القلقلة همسا، وذلك خطأ.

وإذا وقعت على كلمة آخرها حرف قلقلة وقبله مضموم، فلا بد من إعادة الشفتين عند النطق بالحرف المقلقل إلى انفراجهما، كما تنطق حرف القلقلة مفردا ساكنا، لا أن تترك الشفتين مضمومتين كهيئة الحرف المضموم وذلك، مثل: {مشهود، والبروج}، هناك نكتة دقيقة قد لا ينتبه لها البعض، وهي أن القلقلة فيها تباعد لعضوي النطق دون تباعد الفكين، فإذا باعدنا بين الفكين خرجنا من القلقلة إلى الحركة، وهذا محذور ينبغي الإنتباه له.

وبإمكاننا أن تتدرب بنفسك على القلقلة الصحيحة، بأن تمسك فكيك بيدك ثم تنطق بحروف القلقلة كل حرف بمفرده، فإذا رأيت الفكين تباعدا فهو خطأ، والصحيح أنهما يكونان ثابتين، والصوت إنما يحدث من تباعد عضوي النطق عن بعضهما، والله أعلم. انتهى.

فصل: ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ، إلا أنها لم تضغط ضغط الأول، وهي الزاي والظاء والذال والضاد، وبعض العرب أشد تصويتا.

ومن الحروف ما لا يسمع بعده شيء مما ذكرناه، لأنه لم يضغط ولم يجد منفذا، وذلك الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم.

وجميع هذه الحروف التي يسمع معها في الوقف صوتا إنما يعرض ذلك فيها ما وقفت عليها، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها فيتمكن الصوت حينئذ ويظهر. فأما إذا وصلتها وأدرجتها فإنك لا تحس شيئا من ذلك لأن أخذك في صوت آخر وتأهبك لحرف سوى الأول قد حال بينك وبين التلبث والإستراحة وشغلك عن اتباع الحرف الأول صوتا وذلك، نحو خذها وجره واحفظه إلا أنك لا تحصر الصوت عندها حصرك إياه مع الهمزة والعين والغين واللام والنون.

ومن الحروف المشربة النون المحركة لأن مخرجها من مخرج اللام وهي مشربة غنة من الخياشيم.

فأما الـخفيفة: فإنها خاصة من الخياشيم، وإنـما سميتا باسم واحد لإشتباه الصورتين، وإلا فهما مختلفتان.

ومن الحروف الـمهتوت: وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء، وقد اختير بأن الهمزة مهتوت لخروجه من الصدر كالتهوع، فتحتاج الى ظهور قوي شديد. والهتف الصوت: يقال هتف به إذا صوت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي، لأن الجرس الصوت الشديد، والهتف الصوت الشديد.

ومنها الذلاقــة لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان وهو منتهى صدره وطرفه، على ما قاله ابن جني، وقال القاضي زكريا: "سميت حروفه مذلقة لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة، أي طرفهما" ولا من شك في أن ذلق كل شيء حده وطرفه، والقول بخروج اللام والراء والنون من طرف اللسان صحيح، بخلاف القول بخروج الفاء والباء والميم من طرف الشفة فإنه غير دقيق، إذ أنها من داخل الشفة تخرج!، وفي حروف الذلاقة سر ينتفع به في اللغة، وهو أنك متى رأيت اسما رباعيا او خماسيا غير ذي زوائد، فلا بد فيه من حرف من الذلاقة او حرفين، وربما كان ثلاثة نحو جـعفر فيه الفاء والراء ومتى لم يجد فيه بعض هذه الحروف، فاقض بأنه دخيل في كلام العرب. وما عدا الحروف المذلقــة تسمى المصمتة لأنها صمت عنها أن تبنى كلمة رباعية او خماسية معراة من حروف الذلاقة، وذلك على قول.

فصل: قال واحد: "ولا يخفى على الدارس أن صفتي الذلاقة والإصمات ليستا من الصفات الذاتية التي لها دلالة صوتية، وإنما هما من الصفات الإضافية التي تتعلق بنسبة الحروف إلى مخرجها أو وظيفتها الصرفية، فمن ثم لم يذكرهما بعض علماء التجويد المتقدمين وكثير من دارسي الأصوات المحدثين، فالداني لم يذكرهما مع صفات الحروف في كتابه (التحديد)، متابعا في ذلك سيبويه، ويبدوا أن المتأخرين من علماء التجويد ذكروهما متأثرين بمكي الذي أوردهما في كتابه (الرعاية)، لكن من

المتأخرين من لم يذكرهما، كما فعل المرعشي، في كتابه (جهد المقل)، وقال في شرحه: "ومجموع ما ذكرته ثماني عشرة صفة، وتركت مما ذكره ابن الجري في نظمه الذلاقة".

وقال: "ولا يخفى على دارس التجويد أيضا أن الذلاقة والإصمات ليستا مثل بقية الصفات المتضادة التي مرت في قدرتها على التمييز بين الأصوات، مثل الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والإنفتاح، ومن ثم فإن من أهملهما من علماء التجويد ودارسي الأصوات لم يكون بعيدين عن نهج الصواب، على الرغم من حرص كثير من المؤلفين في علم التجويد من المحدثين على ذكرهما".

وقال الشيخ: "واعلم أن هاتين الصفتين لا دخل لهما في تجويد الحروف، فكان الأولى عدم عدهما من الصفات، لأن الكلام في الصفات إنما يعني الصفات التي يطلب من القاري مراعاتها عند النطق بالحروف، لما يترتب على مراعاتها من تحقيق التلاوة وجودة الأداء، وموراعاة هاتين الصفتين لا يترتب عليه شيء من ذلك، ومن أجل هذا أهمل ذكرهما كثير من المحققين، منهم الإمام الولي الشاطبي رضي الله عنه.

قلت: وتفسير الذلاقة بما في معنى قول ابن جني أو القاضي: أحد التفسيرين لصفة الإذلاق، وهو تكرار لما في الألقاب فصلها، إذ لقبت بالذلقية، لخروجها من ذلق اللسان أو الشفة، فأين الفرق حينئذ بين الصفة واللقب؟!.

فصل: وقال غير واحد من التأخرين في الصفتين ممن في معنى العميد صاحبه بسة العلامة، والعلامة فتح محمد في تسهيله القواعد، ما في معنى، وما هذا نص العميد: "والإذلاق من الذلق، وهو لغة: الطرف. واصطلاحا: خفة الحرف عند النطق به لخروجه من طرف اللسان، أو من إحدى الشفتين، أو منهما معا، وحروفه ستة مجموعة فى" فر من لب" وتسمى مذلقة: أى متطرفة لخروج بعضها من طرف اللسان، وبعضها من بطن الشفة السفلى، وبعضها من الشفتين معا. وفي الإصمات: "والإصمات لغة: المنع. واصطلاحا: ثقل الحرف عند النطق به لخروجه بعيدا عن طرف اللسان والشفتين، ويلاحظ أن هذا التعريف لا ينطبق على الواو التى تخرج من الشفتين، ومع ذلك فإنها توصف بالإصمات إلا أن تحمل هذه الواو على مثيلتها الجوفية، أو يعلل إصماتها بخروجها من

الشفتين مع انفتاح أو انضمام دون غيرها من الحروف الشفوية، وفى ذلك بعض الثقل الذى من أجله وصفت بالإصمات، وحروف الإصمات ثلاثة وعشرون، وهى الباقية من أحرف الهجاء بعد حروف الإذلاق، وتسمى مصمتة لثقل النطق بها بسبب خروجها من غير طرف اللسان والشفتين.

فالفرق بين الإذلاق والإصمات قائم على خفة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان أو الشفتين، وثقل النطق به لخروجه بعيدا عن ذلك، فما خف نطقه مذلق، وما ثقل مصمت.

وقال عطية: في هما، ففي الذلاقة "واصطلاحًا: خفَّة الحرف وسرعة النطق به؛ لخروجه من ذَلَقِ اللسان أي طرفه أو من طرف إحدى الشَّفتين أو منهما معًا.

وحروفُهُ: ستة جمعها ابن الجزري في قوله: فِرَّمِنْ لُبٍّ، وهي: الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء، وسمِّيت مذلقة؛ لخروج بعضها من ذلق اللسان وهي: الراء، والنون، واللام، وبعضها من ذلق الشَّفَة وهي: الباء، والفاء، والميم. وفي الإصمات: "واصطلاحًا: ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به؛ لخروجه بعيدًا عن ذَلَقَ اللسان والشَّفَة، وهذا التعريف يتعارض مع الواو؛ لخروجها من الشفتين ولكنها وصفت بالإصمات؛ لأن فيها بعض الثقل حيث تخرج من الشفتين مع انفراج بينهما بعكس الفاء والباء والميم فهي أخف الحروف وأسهلها. وحروفُ الإصماتِ: خمسة وعشرون حرفًا الباقية من حروف الهجاء بعد حروف الإذلاق وهي: الهمزة، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والخاء، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والقاف، والكاف، والهاء، والواو، والياء، والألف، والواو المدية، والياء المدية.

وقيل: سميت هذه الحروف مُصْمَتة؛ لأنها ممنوعة من الانفراد أصولا في الكلمات الرباعية والخماسية بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصولا لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة، ولذلك قالوا: إن "عسجد" – اسم للذهب – أعجمي لكونه رباعيًّا وليس فيه حرف من الحروف المذلقة.

وقال فريال في الذلاقة: "واصطلاحا: خفة الحرف عند النطق لخروجه من طرف اللسان أو الشفتين بخفة وسهولة. وحروفه: ستة مجموعة في قولك (فرمن لب). وفي الإصمات: "واصطلاحا: خروج الحرف بكلفة وصعوبة. وقيل أيضا: منع انفراد حروف الإصمات ببناء أصول الكلمات العربية الرباعية أو الخماسية لثقلها على اللسان وإلا كانت غير عربية ككلمتي (مسجد) و (أستاذ). [و]حروفه: باقي حروف الهجاء المتبقية بعد استبعاد حروف الاذلاق الستة".

وقال في البرهان في الذلاقة: "واصطلاحا: سرعة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان كاللام والراء والنون، وبعضها من الشفتين، كالفاء والباء والميم، ويجمع هذه الحروف قوله (فر من لب، والباقي لضده وهو الإصمات.

فصل: قال مكي: "والألف خارجة من المذلقة والمصمتة، لأنها هواء لا مستقر لها في المخرج".

قلتوكثير من القوم أغفل عن الألف عدها من المصمتة، ولعله أقصر عن الرعاية اطلاعها، وعن ما في معنى الرعاية.

واما المتصل فالواو؛ وذلك أن الواو تهوي في الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف، وكذلك تكتب بعدها الألف.

واما المتفشية او المخالطة: لأنها تخالط ما يتصل بها في طرف اللسان فالشين والضاد، وذلك أن الشين تتفشى في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام، وفي الفاء ايضا تفش لأن مخرجها يستطيل عائدا حتى تتصل بمخرج الثاء، وفي الثاء ايضا تفش، وقيل إن في الياء تفشيا والواو كذلك وفي الميم والراء والصاد والسين، فتفشي الميم بالغنة والشين والثاء بالإنتشار والفاء بالتأفف والراء بالتكرار والصاد والسين والزاي بالصفير، والضاد بالإستطالة، ومن جعل الميم حرف تفش بالغنة يلزمه النون لأنه حرف أغن.

قلت: والخلاف عندي أنه لفظي، وليس بمعنوي.

واما الخفية فالهاء والألف والياء والواو وذلك لإتساع مخرجهن وأوسعهن مخرجا الألف، لأنه لا علاج على اللسان فيها كالنفس، ثم الهاء ثم الياء ثم الواو. ومما يشرك هذه الحروف في الخفاء النون إذا سكنت في غير اظهار ولا ادغام ولا قلب.

واما الصفير فلشبه اجراسها بالصفير، وهي حروف تنسل إنسلالا. واما المستعينة فالعين يستعين المتكلم عند لفظه به صوت الحاء والميم والنون المتحركة، يستعان عليهما بصوت الخياشيم. واما الراجع: فالميم وذلك لأنها ترجع الى الخياشيم بما فيها من الغنة.

واما حروف الغنة: فالنون الساكنة والمتحركة والـميم الساكنة والمتحركة، إلا أن الميم أقوى من النون عند القرطبي، وذلك لأن لفظها لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون [بخلاف العكس].

فصل: اختلفوا في الغنة هل هي صفة ذاتية فتلازم حرفيها في أي حال من الأحوال يحاولانه، سكونا وتحريكا، ولا تنفك عنهما ألبتة!، أو عارضية فتلازمهما في حال دون حال؟!، فذهب قوم إلى الثاني، من أن الغنة شرط وجودها في الحرفين أن يكونا ساكنين غير مظهرين، فإن تحركا صار العمل للسان والشفتين دون الأنف وعبر عن ذلك الشاطبي، مَن مِن القوم: ومنهم أبو شامة، وابن يعيش، وإذا لم يعتبروا الغنة في الساكن المظهر، فعلى طريق الأولى أن لا يعتبروها في المتحرك!، وليس ثَمَّ من اعتبرها في المتحرك ولم يعتبرها في الساكن المظهر، وممكن وجود من اعتبرها في الساكن وحتى المظهر، ولا يعتبرها في المتحرك، وجودا ولو احتمالا، فيكون المذاهب ثلاثة.

مذهب من قد يعتبرها في الساكن وحتى المظهر، ولا يعتبرها في المتحرك: ما ولو احتمالا، ومن ذلك قول المالقي: أن "وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف".

وقول مكي في الرعاية: في باب صفات الحروف وألقابها وعللها: أن "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان .... لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما ...".

وقوله في باب الغنة: أن (الغنة: ... وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة –)، فدخل بذلك في الحكم – النون الساكنة المظهرة – وأما قوله: (وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة)، من أن ذكر التحريك في النون!، فمدفوع بقوله بعد: ما (وللميم الساكنة)، إذ لو أراد التحريك للنون، لذكره هنا للميم!، فاقتصر على النون، والإقتصار في مقام البيان يفيد الحصرَ، وقال في باب الميم: " الميم: ... غير أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم ..."، وأعدل شاهد للقول، ما قال مكي نفسه في الرعاية في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: حيث قال: " ... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون بعد مخرجهما من مخرج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت، وجب الإظهار الذي هو الأصل، ولم يحسن غيره".

وأما قوله في الباب بعد القول: من أن: "فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه"، فغير مشكل، ولم يرد به النون والميم متحركين، وذلك بقوله: (أنهما يقلبان ميما ...)، فالضمير يعود إلى النون الساكنة والتنوين، وهما غير متحركين!، وقوله: (لأنك أبدلت من حرف فيه غنة...)، فالضمير عائد إلى النون الساكنة أو التنوين، وقوله: (حرفا آخر فيه غنة)، فعائد هنا إلى الميم الساكنة، وقال بنفسه: (وهو الميم الساكنة).

وأقطع دليل تقوم به الحجة: قوله: (وإذا قلت: – منه – و – عنه – فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، .... والغنة ظاهرة).

وأقطع آخر تقوم حجة أخرى: قوله من قبل بقليل: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها!.

مذهب من اعتبرها في الساكن غير المظهر، ومن قلت فعلى طريق الأولى أن لا يعتبرها في المتحرك: فمنهم الشاطبي وأبو شامة وابن يعيش.

قال الشاطبي: وغنة تنوين ونون وميم إن + سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى

قال أبو شامة في شرحه على البيت: "وقوله (إن سكن ولا إظهار)، بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأنه هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات .... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة".

وقال ابن يعيش: "فإذا لم يكن بعدها حرف ألبتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: من وعن ونحوهما مما يوقف عليه".

هذا: وقول أبي شامة: ".... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة"، يحقق ما احتملته من أن: (وإذا لم يعتبروا الغنة في الساكن المظهر، فعلى طريق الأولى أن لا يعتبروها في المتحرك!).

والمذهب هو ظاهر عبارة الإمام في النشر قوله: "المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة ....."، وهو أيضا ظاهر عبارة سيبويه، بما فهمه الإمام منه، بل وليس الإمام نفسه وحدا، وحتى صاحب الكتاب نفسه!، قال الإمام في القول: "وقول سيبويه: "إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة"، إنما يريد به النون الساكنة المظهرة".

قلت: وقول الإمام في قول سيبويه: (إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة)، ما: "إنما يريد به النون الساكنة المظهرة"، قاله الإمام بقول سيبويه: ما (وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم)، ويحقق القول قول سيبويه بعده، (والخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحركة).

فصل: مذهب من اعتبرها ذاتية تلازم حرفيها في أي حال ما يحاولانه إياه سكونا وتحريكا: ومنهم القرطبي، والجعبري وابن جني، قال بعض: "ولا تنفك النون والميم عن الغنة، لأنهما يعتمد لهما في الفم باعتراض النفس، فيجري الصوت في تجويف الأنف، ولولا الغنة ما كان لهما صوت مسموع"، وقال في موضع آخر "وإذا كانت الغنة هي الصوت الذي يجري في الخياشيم، أو يخرج من الأنف، فإن النون والميم في هذه الحالة لا تنفك عنها في جميع أحوالهما، إلا في حالة واحدة، هي

إدغامها إدغاما كاملا في غيرهما بحيث لا يبقى للغنة أثر، ويتحولان إلى مثل الحرف الذي يدغمان فيه"، وكان عدد من علماء السلف قد أشاروا إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي: "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم".

وقال ابن جني: ..... وأما النون المتحركة فمن حروف الفم كما قدمنا إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف.

وقال الجعبري: "والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين، لا تختص بمخرج، بل كل راجع إلى مخرجه ..... وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، والمدغم أوفى من المخفي".

هذا: وإذ ذكر الجعبري (التحرك)، فعلى طريق الأولى والأقرب، الساكن المظهر!، وهذا يحقق احتمالي من قبل من أن: (وليس ثَمَّ من اعتبرها في المتحرك ولم يعتبرها في الساكن المظهر)، فالحرفان فيهما الغنة لكن أصلها، لأنك إن أغلقت أنفك وقرأت القرآن تجد أثر الميم والنون في الأنف، وإن كانا متحركين، فأصل الغنة موجود لا الغنة.

فالغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا او سكنتا ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين، وهي في الساكن اكمل من المتحرك وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي، والنون أغن من الميم، وهاك التطبيق: النون الساكنة المدغمة. ثم الميم الساكنة المدغمة. ثم النون الساكنة المخفاة. ثم الميم الساكنة المخفاة. ثم النون الساكنة المظهرة. ثم الميم الساكنة المظهرة. ثم النون المتحركة. ثم الميم المتحركة.

فصل: ولا تنس أن الجميع على قدر الحروف حروفه: فالنون الساكنة المدغمة: على مراتب حروفها الأربعة يومن، ويومن هذه على. والميم الساكنة المدغمة: على المثل الميم الواحد. والنون الساكنة المخفاة: على مراتب حروفها الخمسة عشر وهي (القاف والكاف والجيم والشين والضاد

والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء). والميم الساكنة المخفاة: على المرتبة الحرف الباء.

والنون الساكنة المظهرة: على مراتب حروفها الستة التي هي حروف الحلق. والميم الساكنة المظهرة: على مراتب حروفها الستة عشر وهي (ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل ن و هـ ء ي). والنون المتحركة: على المرتبة الواحدة نفسها. والميم المتحركة: على المرتبة الواحدة نفسها. وأما الميم الساكنة المقلوبة: ففي معنى الميم الساكنة المخفاة عند الباء.

قال الإمام: فلا فرق حينئذ في اللفظ بين أن بورك وبين يعتصم بالله، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، ولا في اظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة.

وبالجملة: أن الـ 26 + الـ6 + الـ15 + الـ4 + الـ4 الباقية من التطبيق = 55 مرتبة للغنة. فلو قال قائل: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلت: هما متحدان ذاتا، مختلفان اعتبارًا، لأن كلا منهما وإن كان صوتا خارجا من الخيشوم، لكن ذلك الصوت صفة في الأصل للنون والميم على ما سبق، ما عدا النون الساكنة المخفاة، كما في عن ولم، ويسمى حينئذ غنة. وأما النون الساكنة المخفاة: بأن تعدم ذاتها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في ((عنك))، وسميت الغنة الباقية من النون نوناً مخفاة.

وبالجملة إن الغنة تطلق لغة على الصوت الخارج من الخيشوم، سواء اقام بالحرفين المذكورين او قام بنفسه، وفي اصطلاح اهل الأداء تختص بما قام بالحرفين. وإنما يقوم بنفسه: مع انه صفة لا ذات، لأن لها مخرج غير مخرج موصوفها، ولذا امكن التلفظ بها وحدها بخلاف سائر الصفات. والنون المخفاة: من الحروف المتفرعة وإنما تذكر مع حروف الغنة التي من الحروف الأصلية، لأن مخرجها زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصلية، بخلاف سائر الحروف المتفرعة، فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصلية.

وقد جرى كثير من القوم على ذكر مخرج النون الخفيفة، ثم ذكر الغنة مع الصفات، سوى من كالإمام، فإن الإمام ذكر في المقدمة مخرج الغنة، ولم يذكرها في الصفات، ولما كانت النون الخفية من الحروف الفرعية: فإن بعض علماء العلم أسقط مخرجها، فلم يعتبره مخرجا من المخارج، كما فعل ذلك المهدوي حيث أسقطها من المخارج، وذكرها في الصفات، وكما فعل ابن الطحان وذكرها مع الصفات والحروف الفرعية، واعترض محمد بن القاسم البقري على إسقاط مخرجها حيث قال: "وبعضهم أنكر هذا المخرج الأخير وجعله صفة من الصفات، والجمهور يعدونه من المخارج".

فصل: وكون الحروف على مراتب: لا يرتب الغنة عندنا الجمهور، خلاف المرعشي، لأن ميزانها في النطق بها كميزان المد الطبيعي في النطق به، والغنة واحدة حيثما وقعت، فلا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، أو عليه، وفي (التمهيد): أن الغنة التي في النون والتنوين [بل؛ في حروف الغنة جميعا]، أشبهت المد في الواو والياء، لكن ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي.

وأما المرعشي: فوهم المراد فيما نقله عن الإمام من: "ان حروف الإخفاء على ثلاث مراتب، أقربها مخرجا الى النون ثلاثة احرف، الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية، وابعدها القاف والكاف، والأحرف الباقية متوسطة في القرب والبعد. وأن الإخفاء على ثلاث مراتب أيضا: فكل حرف هو اقرب الى النون يكون الإخفاء عنده أزيد، وما قرب الى البعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وما كان بعيدا يكون الإخفاء عنده أقل مما قبله. فإخفائهما عند الأحرف الثلاثة الأول إخفاء أعلى. يعني أن المخفي منهما عند هذه الأحرف أكثر من الباقي وغنتهما الباقية قليلة، يعني أن زمان إمتداد الغنة قصير وإخفاؤهما عند القاف والكاف إخفاء أدنى يعني أن يكون المخفي منهما أقل من الباقي وغنتهما الباقية كثيرة، بمعنى أن زمان امتدادها طويل وإخفائهما عند الأحرف الباقية إخفاء أوسط، وزمان غنتهما متوسطة، ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب".

وقال في هاشيته على رسالته عند قوله – "ولم أر في مؤلف .... لو قلنا إن أعلاها قدر الألف، وأدناها قدر ثلث ألف، وأوسطها قدر ثلثي ألف، لأصبنا الحق أو قربنا منه، والله اعلم".

فالمرعشي لم ير في مؤلف – ما قاله قبل – وأنا لم أر في مؤلف بعده، ولم أعلم بأحد تبعه في ذلك إلا ما، ومع ذلك يعلل المرعشي إصابته الحق او مقاربته منه.

والذي حمل المرعشي على ذلك: أن الإمام ومن في معناه كالداني والقرطبي: ثلث حروف الإخفاء، فثلث الغنة التثليث الذي لم يثلثه الإمام الذي ثلث الحروف، مع ان الحروف حقها المراتب نفس الحروف، وإلا فمن اين يعطى كل حرف مستحقه. والإمام قد نقل عنه في التمهيد ما يدل دلالة إشارية، على ان الغنة تقديرها المد الطبيعي كما سبق. وأيضا: المقام مقام الغنة: وليس حروف الإخـــفاء وحدها عند النون الساكنة حروف الغنة، فإذا رتب الحروف مرتبة، فأين ترتب سائر الحروف، فحروف الغنة كلها لها حق في الترتيب.

فصل: وقد حاول واحد يدافع عن المرعشي، ما في قوله: "ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب" بأن: "لا يعني أن الأمر كان إجتهاديا وغير منضبطا، فعلماء القراءة والتجويد يعتمدون في ضبط كثير من وجوه الأداء على المشافهة والتلقين، لا سيما الظواهر النطقية التي لا تضبطها الكتابة ولا يحيط بها الوصف.

ورأيت الواحد بعد مدة طويلة تبلغ من نحو عشرين سنة: كأنه يقتصر عن المدافعة عن الإمام، ويتراجع عنها، وأورد من نصوص الأئمة ما يناقض المرعشي رأيه، ولكن الواحد نفسه: أشكل الأمر عليه في المراتب الخمس، وليس الأمر بمشكل عندنا، فقد عقب بما يحل بمشاكله، من استقراء رأي جمهور المعاصرين من أهل الأداء: على أن مقدار الغنة الكاملة: (حركتان كالمد الطبيعي)، من غير تفاوت في المراتب الثلاث الأول، التي هي المشدد والمدغم بالغنة والمخفي، أما مقدارها في المرتبتين الأخيرتين اللتين هما الساكن المظهر، والمتحرك المخفف، فالثابت فيهما من الغنة أصلها الذي لا بد منه لتحقيق صفتها.

فالمرعشي يثلث الغنة في حروف الإخفاء لا غير، ولم يشكل قول الجمهور في المراتب الخمس، أو الست، أو الثلاث، على الخلاف، حيث المدافع أشكل، وأورد بما يحل مشاكله، وحاول أن يقدر الغنة المراتب الخمس.

قلت: ألم يعلم الواحد المدافع عن ساجقلى زادة المرعشي، ولم يعلم المرعشي نفسه: أنّ أحكاما من العلم أحكامه، ما لا تزيد ولا تنقص على مقدارها أو عنها، سواء أسرع القارئ أم تمهل! غير أنها تطوى وتبسط، وفي الحقيقة أن المقدار هو هو، والغنة منها كالمد الطبيعي والمد اللازم، أم اكتفى المرعشي بعقله، والمدافع بوسائله عن القوم نقلهم.

والمرعشي: لو قدّر الغنة المراتب الثلاث أو الخمس أو الست، لكان أقرب أن يجعل له مخرجا!، والمدافع لو اقتصر على المراتب التقدير: لكان أولى، إذ الغنة في حروف الإخفاء كلها بمرتبة واحدة من المراتب، فكل غنة في حروف الإخفاء: مرتبة من المراتب، وليس كل مرتبة من المراتب: غنة في حروف الإخفاء، فيكون بينهما عموم وخصوص، فغنة حروف الإخفاء أخص، حيث غنة المراتب أعم، فالأعم أولى بالإهتمام وأحرى من الأخص.

قالت الدكتورة سعاد: "المقصود بالكمال والنقصان هنا في المراتب الثلاث الأول، هو قوة الغنة وكمال اعتمادها على الخيشوم ونقصه، أما من اعتبر كمالها ونقصانها من حيث الزمن في هذه المراتب الثلاث، فالفروق الزمنية تكون ضئيلة جدا يصعب على المبتدئ تمييزها ولا يتقنها إلا الماهر بالقراءة".

فصل: واما حروف طرف اللسان فالنون والـراء واللام والدال والتاء والصاد والسين والزاي والطاء والظاء والذال والثاء. واما المصوتة فالألف والواو والياء وذلك لأن النطق بهن يصوت اكثر من تصويته بغيرهن لإتساع مخارجهن وامتداد الصوت بهن.

فصل: وإختلفوا في البينية فقيل: ثمانية في (لم يرو عنا)، وقيل: سبعة في (نولي عمر)، وقيل: خمسة في (لن عمر)، وقائل بأربعة في (لم نر)، وأرى فيما أرى والله أعلم في ما أرى وفي ما لا أعلم: أن الخلاف منشأه الإختبار، ولا أقول فيهم القصور، ولا لكن الإقتصار من البينية أو الرخوة، ومما يؤيد ما قلت أنهم لم يختلفوا بين الصفة والشدة، وإنما اختلافهم بينها وبين الرخوة، إذ كل من زاد أو نقص، فإنما من الرخوة أو إليها لا من الشدة، والبينية أقرب إلى الرخوة من الشدة، فيكون إختلافهم

في البينية حسب ما اختلفوا في الرخوة، زيادة أو نقصانا، فمن اقتصر في البينية زاد من الرخوة، ومن اقتصر في الرخوة، زاد من الرخوة.

أو يكون إعتبارا: فقائل (لم نر) إعتبر بما اعتبر فأخرج ما أخرج، ومن بـ(لن عمر) فأخرج وأدخل ما أخرج وما أدخل، وهكذ من بـ(نولي عمر) ومن بـ(لم يرو عنا). والإخراج والإدخال في البينية وفي الرخوة.

وإذا كانت البينية: أكثر الصفات إختلافا في تحديد حروفها، وإن كان التفشي مختلفا فيه، حتى عدوا له أحد عشر حرفا، فالخلاف فيه لفظي لا معنوي، والتفشي صفة منفردة، والبينية في معنى المتضادة، فاختلفوا في البينية إلى أربعة مذاهب، حول تحديد حروفها، والبينية أقرب إلى الرخوة من الشدة، بل في معناها، والرخوة أصل البينية، فهل من الضروري إسقاط البينية وردها إلى أصلها الرخوة، وصرف الجهد فيها؟ ما قد يمكن بأن يوجد القول به، وعلى القول بالوجود، فيكون الأرخى: (لم نر) ثم الزائد في (لن عمر) ثم ما زاد في (نولي عمر) ثم الذي أوفى في (لم يرو عنا)، والله أعلم.

فصل: وإختلفوا في حروف اللين: فقيل: حروفه إثنان وهما الواو والياء الساكنتان عن فتح، وقيل: ثلاثة وهي: الواو والياء الساكن كل منهما المفتوح ما قبله، والألف، إذ الألف لا يكون إلا ساكنا ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا، وقيل: إنما لم يذكر هنا لطغيان صفة المد فيه على صفة اللين.

فصل: وإختلفوا في الإنحراف حروفه، حيث الجمهور إلى أنها اللام والراء ما الصحيح، وذهب البصريون إلى أنها اللام فقط، ومن يرجح المذهب.

فصل: فمبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري، ولو كان الحرف مهموسا، وإن صوت الحرف وإن كان مجهورا، فهو لا يتحقق بدون النفس، لأن حقيقة الصوت هو النفس المسموع كما سبق.

والحروف تتقوى بعضها من بعض وتتضعف كذلك بقدر ما فيها من الصفات، وبعض الصفات له ضد وبعض منفرد، فعدد الضد عدد المضدود، فلا بد للحرف ان يتصف بنصف

المضدود، وإذا اتصف بضد فلا يتصف بضده ابدا، وذلك إذا كانت الصفة صفة ذاتية لا عارضة، واما المنفرد فلا يزيد اتصافه عن صفتين وقد لا يتصف منها بشيء.

ولا ينافي اجتماع حروف صفة كونها مجموعة في صفة اخرى او هي نفس صفة وعين صفة اخرى، قال مكي: "وربما اجتمع للحروف صفتان وثلاث وأكثر، فالحروف تشترك في بعض الصفات وتفترق في بعض والمخرج واحد، وتتفق في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفا اتفقت في الصفات والمخرج واحد، لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع، فتصير بلفظ واحد فلا يفهم الخطاب منها". اهـ.

وتزيد حروف عن غيرها وتنقص منها قوة او ضعفا بزيادة صفة او نقصها. والحرف قد يكون حرف صفة ويكون حرف صفة ضدها، واشتراك الحرف بحرف آخر في المخرج لا يجعل اشتراكه به في الصفات، ولا اشتراكه في الصفات اشتراكه في المخرج، بل؛ ومتى اشتركه في هذه فلا يشركه في غيرها ابدا، ويزيد الحرف او ينقص قوة او ضعفا بقدر حركته وبقدر ما جانس الحركة، ويعطى للحرف في باب من الأبواب حكم حرف كان ما قبله جانس حركة ذلك الحرف حكما أدنى اليه وأقرب، وذلك إذا يؤدي ضعف حكمه الى حكم آخر.

ويشترك الحرف بغيره في الوصف وينفرد بأحوال ليست في غيره، ومن الحروف من يقع زائدا إذا لم ينقلب عن حرف آخر، فإن انقلب كان اصليا، ويكون عوضا عن غيره في حال من الحالات وتابعا للذي قلبه، ولا يمنع الحكم عدم وجود التصريح او الإشارة لإعياء الطلب، وكل حرف سكن خفف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت، ومن الحروف من إذا سكن خفف ومن إذا سكن ثقل لا سيما إذا عن حكم وقد تكون حروف من مخرج واحد وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف، ولا يجوز توسع اللأمة او الأئمة للعامة في كلام الخالق بما جاء من اللغة على خلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فصل: وإختلفوا في ترتيب الصفات الذاتية على مراتب القوة، ما ينشأ من ذلك إختلافهم في ترتيبها على مراتب الضعف، وإختلافهم في ترتيب الحروف على مراتب القوة والضعف: فمنهم من

اعتبر الجهر أقوى الصفات ثم الشدة، وهو أكثرهم، ومن اعتبر الشدة ثم الجهر، ومن اعتبر الإستعلاء أقوى من الإطباق، ومن ذهب إلى أن الإطباق أقوى من الإستعلاء، ومن يرى أن القلقلة أقوى من الإنحراف والتكرير، ومن ذهب إلى أن الإنحراف والتكرير أقوى من القلقلة، فلأبي الحسن ملوا يوسف المسعود فوفورى جلّواْ: في ذلك ميزان وبرهان، وكل منهما سلطان وعوان، وذكر هناك أدلةً ذات حججٍ، قامت بها وبحكمةٍ ومنهج.

فصل: لا تأصل بين اللازمة في الحروف: إعلم: أن لا تأصل بين الصفات اللازمة في الحروف غير ما سبق، وذلك أن كلها مستصطلحة من الطبع، وليس في الصفات صفة حوت جميع الحروف، ولو يكون ما يحوي ذلك لكان الجهر، لأن مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري ولو كان الحرف مهموسا، وصوت الحرف وإن كان مجهورا لا يتحقق بدون النفس، لأن حقيقة الصوت هو النفس المسموع كما سبق، فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النفس معه وجريه يستلزم جري النفس معه، وأن نفس الحرف وإن كان مهموسا لا ينفك عن الصوت لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرج عند القائل بذلك، وقد سبقنا بكم ما في المسألة في السابق، وإن نفس الحرف المجهور قليل ونفس الحرف المهموس كثير، فما ذكر من أنه قد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف، معناه يجري النفس الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدإ الحرف، وليس المراد نفي جريان الصوت بالكلية.

ألا ترى من أنه ذكر أن صوت الشين في الطش جار تمده إن شئت مع أن الشين مهموس كالكاف والتاء، وما ذكر من أنه قد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتان معناه يجري الصوت القوي ولا يجري معه نفس كثير كما يجري مع المهموس، وليس المراد نفي جريان النفس بالكلية.

ألا ترى من أن الرخاوة جريان الصوت والنفس، وإذا علمت هذا فاعلم من أن صوت الحرف ونفسه إما أن يحتبسا بالكلية فيحصل صوت شديد وهو في الحروف الشديدة أو لا يحتبسا أصلا بل؛ يجريان جريانا كاملا وهو في الحروف الرخوة أو يتوسط بين كمال الإحتباس وكمال الجري

وهو في الحروف البينية، فهذه ثلاثة أنواع: فالنوع الأول: إن جرى بعد ذلك الإحتباس نفس كثير فالحرف شديد مهموس، وإن لم يجر فالحرف شديد مجهور.

والنوع الثاني: إن كان صوت الحرف جاريا كله مع نفس قليل فالحرف رخو مجهور، وإن كان جاريا كله مع نفس كثير فالحرف رخو مهموس، وقد علمت أن المهموس في اصطلاحهم ما كان بعض صوته خفيا عند الجهر بالقراءة وهو آخره إذ مبدؤه جهري ألبتة حينئذ ولا تجد حرفا كل صوته خفي عند الجهر بالقراءة، فمن عد الكاف والتاء من المجهورة بناء على أن الشدة تؤكد الجهر فقد وهم، إذ لو كان كذلك لكان جميع الحروف مجهورة. والنوع الثالث: مجهور كله.

فصل: ولا يعتبر المعتبر بأن الهمس جريان النفس وهو يستلزم جريان الصوت، والشدة احتباس الصوت وهو يستلزم احتباس النفس فيستلزم التناقض بينهما ذلك، حتى تكون الكاف والتاء شديدتين مهموستين!!!، بل؛ الشدة في آن والهمس في زمان آخر، فشدتهما باعتبار الإبتداء وهمسهما باعتبار الإنتهاء، فإن الصوت يجري معهما آخرا، والتناقض شرطه اتحاد الزمن وقد اختلفا هنا، ففي كل منهما صوتان الأول قوي والثاني ضعيف، عكس في القلقلة.

فصل: واعلم: أن جري النفس وعدم جريه عند تحريك الحرف، أبين منهما عند إسكانه، ويمثل للمجهورة بقق وللمهموسة بكك، فإنك تجد النفس في الأول محصورا وفي الثاني جاريا، وإنما مثلوا بهذين المثالين إيذانا بأن تباين القسمين إذا ظهر في الحرفين المتقاربين مخرجا، وهما القاف والكاف، كان ظهوره مع المتباعدين أكثر.

فصل: وقلنا كلها مستصطلحة من الطبع: فالجهر: انحباس حري النفس عند النطق بالحرف لقوته وذلك من قوة الإعتماد على مخرجه. والهمس: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه وذلك من ضعف الإعتماد على مخرجه. والشدة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الإعتماد على المخرج ويكمل هذا الإنحباس عند اسكان الحرف سواء انحبس معه النفس كما في الأحرف الجهرية الشديدة، أم لا كما في التاء والكاف الشديدتين المهموستين، فبذلك علم الفرق بين النفس والصوت.

وإنــما لقبت بالشدة لإشــتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت، ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد اج ات، فلا يجري الصوت في الجيم والتاء وكذلك اخواتها، فلما اشتد في موضعه ومنع الصوت أن يجري معه سمي حرفا شديدا، فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه، فتعطي كل حرف حقه من القوة، وتتحفظ على بيان الضعيف في قراءتك أيضا، بيانا لا يخرجه عن حده. والرخاوة: جريان الصوت مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج. والتوسط: عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه. وإنما كانت مرتبتها بين مرتبتي الشدة والرخاوة: لأن الرخاوة إذا نطقت بها في نحو ألبس وأنعش جرى معها الصوت، والشديدة إذا نطقت بها في نحو اضرب واجلد انحبس الصوت معها ولم يجر، والتي بين الشدة والرخاوة إذا نطقت بها في نحو انعم واعمل لم يجر الصوت معها جريانه مع الرخاوة ولم ينحبس انحباسه مع الشديدة.

والإستعلاء: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى، والمعتبر في ذلك استعلاء اقصى اللسان سواء استعلى معه بقية اللسان أو لا. والإستفال: انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك الى قاع الفم. والإطباق: اطباق أي تلاصق ما يحاذي اللسان من طائفتيه من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف، أو استعلاء اقصى اللسان ووسطه الى جهة الحنك الأعلى وانطباق الحنك على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوت بينهما.

فصل: ثم إن الإطباق أبلغ من الإستعلاء وأخص منه إذ لا يلزم من الإستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الإستعلاء. ألا ترى أنك إذا نطقت بالغين والخاء المعجمتين والقاف وقلت: خخ وغغ وقق استعلى اقصى اللسان الى الحنك من غير اطباق يعني من غير اطباق الحنك على وسط اللسان، وإذا نطقت بالصاد وأخواتها وقلت صص وطط استعلى وسط اللسان أيضا وانطبق الحنك على وسط اللسان فالقاف والخاء والغين مستعلية وليست مطبقة.

والإنفتاح: تجافي كل من الطائفتين اي طائفتي اللسان والحنك عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف. فالإنفتاح اعم من الإســتــفال لأن كل مســتــفل منفــتح وليس كل منــفتح

مســتفل، لأن القاف والخاف والغين المعجمتين منفتحة وليست بمستفلة. والذلاقة: سرعة النطق بالحرف عند الخروج من المخرج، وهو ذلق اللسان اي طرفه وذلق الشفة، أو ما في المعنى، ومقتضى التعليل أن تكون الواو من الحروف المذلقة، وقد سبقت بكم في المسألة ما سبق في قول بعضهم.

والإصمات: امتناع الحروف من انفرادها أصولا في بنات الأربعة والخمسة بمعنى ان كل كلمة على اربعة احرف او خمسة أصولا لا بد من أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة لتعادل خفة المذلق ثقل المصمت. وهذه الصفة عند قوم ليس لها حظ في العلم، واحتسب في ما احتسب والله اعلم: أنهم عدوها لتضاد ضدها الذلاقة، أو لما قدمت، ما هو المذهب، ولا هي والذلاقة عند آخرين.

والصفير: صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصحب حروفه الثلاثة عند خروجها، وذلك إذا قلت اص از اس سمعت لهنّ صوتا يشبه صفير الطائر لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك إذا سكنت ويأتي كالصفير، فالصاد تشبه صوت الأوز والزاي صوت النحل والسين صوت الجراد. والقلقلة: صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت فحصل تحريك مخرج الحرف وتحريك صوته.

أما المخرج: فقد تحرك بسبب انفكاك دفعي بعد إلتصاق محكم. وأما الصوت: فقد تبدل في السمع وذلك ظاهر.

فصل: واللين: اخراج الحرف بعدم كلفة على اللسان. والإنحراف: ميل الحرف بعد خروجه الى طرف اللسان، وهو صفة لحرفين اللام والراء وإنما وصفا بالإنحراف لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، فاللام فيها انحراف اي ميل الى ناحية طرف اللسان، والراء أيضا فيها انحراف الى ظهر اللسان وميل قليل الى جهة اللام، أما اللام فهو من الحروف الرخوة لكنه انحرف به اللسان مع الصوت الى الشدة فلم يعترض في منع خروج الصوت الإعتراض الشديد ولا يخرج معه الصوت كخروجه مع الرخوة فسمي منحرفا عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين الصفتين، وأما

الراء فهو حرف انحرف عن مخرج النون الذي هو اقرب المخرج اليه الى مخرج اللام وهو ابعد عن مخرج النون من مخرجه فسمي منحرفا لذلك.

والتكرير: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف. ومعنى وصفه بالتكرير كونه قابلا له فيجب التحرز عنه لأن الغرض من هذه الصفة تركها، وليس اخفاء تكريره اعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية كما في الطاء المهملة. وذلك خطأ لأن ذلك يؤدي الى ان يكون الراء من الحروف الشديدة مع انه من الحروف البينية بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والإرتعاد في السمع ولا يميز اللافظ ولا السامع بين المكررين، وطريق السلامة منه ان يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة بحيث لا يرتعد لأنه متى ارتعد حدث من كل مرة راء، فهذه الصفة تجتنب لا يؤتى بها.

والتفشي: انتشار الريح في الفم عند النطق بحرفه حتى يتصل بمخرج غيره، أو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف. والإستطالة: امتداد الصوت من اول حافة اللسان الى آخرها، ولما شارك المستطيل الممدود في امتداد الصوت وفي جريانه وإن لم يبلغ المستطيل قدر ألف فرق بين المستطيل والممدود بأن المستطيل جري في مخرجه والممدود جرى في نفسه بسكونه الفاء بمعنى الذات.

فصل: وتوضيح هذا الفرق أن للمستطيل مخرجا له طول في جهة جريان الصوت فجرى في مخرجه، والممدود بقدر طوله ولم يتجاوزه، لما عرفت أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق، وليس للممدود مخرج، فلم يجر إلا في ذاته إذ المخرج المقدر ليس بمخرج حقيقة، فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء.

فظهر أن الجهر والهمس: يعللان بالنفس إما انحباس جريه أو إما جريانه عند النطق بالحرف إما لقوته أو إما لضعفه وذلك من قوة الإعتماد أو ضعفه على المخرج. وأن الشدة والرخاوة والتوسط: يعللن بالصوت إما انحباس جريه عند النطق بالحرف لكمال قوة الإعتماد على المخرج حتى يكمل

هذا الإنحباس عند اسكان الحرف، أو إما جريه مع الحرف لضعف الإعتماد على المخرج، أو إما عدم كمال الإحتباس وعدم كمال الجري. وأن الإستعلاء والإستفال: يعللان باللسان إما بإرتفاعه عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى والذي المعتبر ارتفاع اقصى اللسان، أو إما بإنحطاطه عند خروج الحرف عن الحنك الى قاع الفم. وأن الإطباق والإنفتاح: يعللان باللسان ايضا ولكن، إما بتلاصق ما يحاذي اللسان من طائفتيه من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف، أو إما بتجافي كل من الطائفتين والحنك عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف. وأن الذلاقة وقد قلنا ما قلنا في الإصمات: تعلل باللسان ايضا وبالشفة ولكن بسرعة النطق بالحرف عند الخروج من المخرج. والصفير والقلقلة: يعللان بالصوت الزائد إما ان يخرج من بين الشفتين، او إما أن حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصل الحرف فيه بذلك الضغط. وان اللين: تعلل بإخراج الحرف بعدم كلفة على اللسان. وأن الإنحراف: يعلل باللسان ايضا ولكن بالميل اي ميله، وذلك إما بميل الحرف بعد خروجه الى طرف اللسان أو إما الى ظهر اللسان. والتكرير: يعلل باللسان ايضا ولكن بارتعاد رأسه عند النطق بالحرف. والتفشي: يعلل بكثرة انتشار الريح في الفم عند النطق بالحرف حتى يتصل بمخرج غيره، أو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف. والإستطالة: يعلل بالصوت ايضا ولكن بإمتداده من اول حافة اللسان الى آخرها.

وأن التعليل في الصفات إما بالنفس أو إما بالصوت أو إما باللسان أو إما بالريح. فأما التي بالنفس: فالجهر والهمس. والتي بالصوت: فالشدة والرخاوة والتوسط والصفير والقلقلة والإستطالة. والتي باللسان: فالإستعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والذلاقة واللين والإنحراف والتكرير.

فصل: وقلنا آنفا: ان لا تأصل بين الصفات اللازمة في الحروف غير ما سبق: وإنما التأصل بين الحروف في الصفات، وذلك في كل الصفات، بل؛ لا في بعض منها، الم تر الى أن بعضهم يقول بأن اصل صفة القلقلة للقاف وإذا لَمن يقول بمثل ذلك ويعتبر به، فمن اين يتأصل الصفات حروفها؟ هل من التعليل من هو أعلُّ، ام من الصفة قوة او ضعفا الذي هو رأي المسعود فوفورى، فإن كان من التعليل فربما لا يكون أحد اعل من الآخر، وأما إن كان من الصفة قوة او ضعفا، فذلك

واسع إذ لك الميزان وقد دارسته ومارست، فانظر الصفة أقوى حروفها ان كانت قوية أو اضعف حروفها ان كانت ضعيفة، تعلم ان الأصل الصفة له، وان شئت رتب الذي ما بعده منه.

فصل: واعلم: أن اضعف حروف الصفة القوية: احق بالإعتناء بها من غيره، ثم الذي لم يكن في مرتبته من الضعف ثم الذي لم يكن في ذلك من ذلك ثم الأمثل فالأمثل، إعتناء لا يجاوزه عن حده. وأن اقوى حروف الصفة الضعيفة: احق بالإعتناء بها من غيره، ثم الذي لم يكن في مرتبته من القوة ثم الذي لم يكن في ذلك من ذلك ثم الأمثل فالأمثل.

والصفات القوية على الترتيب من الأقوى إلى الأدنى في القوة: الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء والإنحراف والتكرير والقلقلة والإستطالة والصفير والتفشي، والضعيفة من الضعيفة إلى الأضعف: البيني والهمس والرخو والإنفتاح والإستفال والإذلاق واللين.

والحروف من الأقوى الى الأضعف: الطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء.

فصل: ولكل صفة من صفات الميزان: حروفها على الوزن من الأقوى إلى الأضعف، وقد سبقها بك في التلخيص بعضهم، وهاكم إياها:-

6. فَفِي الْجَهْرِ طَاءٌ حَيْثُ ضَادٌ فَـــظَا فَقَا   فَجِيمٌ فَــدَالٌ غَيْـــــنُهُ رَاءُ فَيْسَلَا

7. فَزَايٌ فَـــــــــبَاءٌ ثُمَّ هَمْزٌ فَذَا فَلَا   فَــوَاوٌ فَيَاءٌ نُونُ مِيمٌ تَـــــــــمَرْقَلَا

8. وَفِي الْهُمْسِ صَـــادٌ حَيْـــثُ تَاءٌ فَخَا وَكَا   فَسِينٌ فَـعُجْمٌ حَيْـــــــثُ ثَاءٌ تَكَلَّلَا

9. فَحَاءٌ فَفَاءٌ ثُمَّ هَاءُ إِشَـــــــــــــارَةٍ   إِلَى هُــــوَ هُمْسُ الْــحَرْفِ يَأْتِي مُجْلَجِلَا

10. وَفِي الشَّـــــــدِّ طَاءٌ حَيْثُ قَافٌ فَجِيمُهُ   فَدَا حَيْثُ بَا هَــــــمْزٌ فَتَا كَا مُحَحْـفِلَا

11. وَفِي الرِّخْوِ ضَادٌ حَيْثُ ظَـــــاءٌ فَصَا فَغَا فَـزَا قُلْ أَلِـــفْ خَاءٌ فَذَا سِينُ خَصْوِلَا

12. فَشِينٌ فَوَاوٌ يَا فَـــــــــثَا حَا فَفَا فَهَا وَبَيِّنْ بِـــرَا وَالْـــــعَيْنِ لَا نُو وَمِي جَلَا

13. وَفِي الْعُـــــلْوِ طَا ضَادٌ فَظَا قَا فَصَا فَغَا فَـخَا آخِراً يَأْتِي بِهَا هُـــــــوَ غِيوَلَا

14. وَفِي السَّفْلِ جِيـــــــمٌ حَيْثُ دَالٌ فَرَا فَزَا فَـبَا هَمْزُ أَلِفٌ تَاءُ ذَا عَيْــــــنُ مَنْهَلَا

15. فَسِينٌ فَعُجْمٌ لَامُ وَا يَـــــــــا فَنُونُهُ فَـمِيمٌ فَثَا حَـــــــــاءٌ فَفَا هَاءُ قَذْوَلَا

16. وَفِي الطَّبْقِ طَا ضَادٌ فَظَا صَادُ سِـــــلْكُهُ فَـقَدْ عُجِـــــمَتْ وَسْطاً وَطَرْفاً تَهَمَّلَا

17. وَفِي الْـــــــفَتْحِ فَا جِيمٌ فَدَا غَيْنُ رَا فَزَا فَـبَا هَمْزُ أَلِفٌ تَاءُ خَاءٌ فَـــــذَا جَلَى

18. فَعَيْنٌ فَكَا سِيــــــــــنٌ فَعُجْمٌ فَلَا فَوَا فَـيَا نُونُ مِيمُ ثَـــــاءُ حَا فَا فَهَا سِلَا

19. وَفِي الذَّلْقِ رَاءٌ حَيْثُ بَـــــــــاءٌ فَلَامُهُ فَـنُونٌ فَمِيــــــــــمٌ فَاءُ قَرْقَرُ هَدْوَلَا

20. وَإِنَّ الصَّفِيرَ النَّفْسُ فَهُـــــــــوَ لَصَادُهُ فَـزَا حَيْـــثُ سِينٌ حَيْثُ حَيْثُ مُشَلْشِلَا

21. وَفِي الْقَلْقَلِ الْمَوْصُوفِ طَا قَا فَـــــجِيمُهُ فَـدَالٌ فَـــــبَاءٌ حَيْثُ اَنْ كَانَ مُكْهَلَا

22. وَمَا الــــــــلِّينُ إِلَّا النَّفْسُ فَهْوَ كَإِسْمِهِ سَــيَأْتِي بِبَابِ الْمَدِّ غَيْرَ إِــــــنُ اهْمِلَا

23. وَفِي الْإِنْحِرَافِ الــــــــرَّاءُ فَالـلَّامُ فَالَّتِي بَـقَتْ أَنْتَ زَاكٍ طَيِّبُ الــنَّفْسِ صَنْدَلَا

فصل: و(الأصل في الحروف الإهمال والعجم يحل) ومنه {لا إله إلا الله، محمد رسول الله} فالحروف المعجمة خمسة عشر حرفا، والمهمل أربعة عشر حـرفا، فزاد الفرع على الأصل خلاف القاعدة ونقط المعجمة اثنتين وعشرون نقطة، منها متحتي وهو الجيم والياء والباء الثلثة، والباقي اثنا عشر حرفا مفوق. هذا: ثم إن منها موحدا ومثنا ومثلثا ولم يجئ في الحروف مربعا.

أما الموحد فـ عشرة الأكـثر وهو الغين والخاء والجيم والضاد والنون والزاي والظاء والذال والفاء والباء، والمثن ثلاثة وهو القاف والياء والتاء، والمثلث حرفان الشين والثاء.

ومن الصافات: صفة حروفها مهملة وصـفة معجمة، وصفة أكثرها الإهمال ومن اكثرها الإعجام، ولا نرتب التعريف أولا إن كنت مرتبا إياه، بل؛ الترجمة الميزان.

والجهر له عشرة معاجم وتسعة مهامل والشدة لها أربعة معاجم وللإطباق معجمان ومهملان، والإستعلاء خمس معجمات ومهملان، والإنحراف مهمل والتكرير مهمل، والقلقل ثلاث معجمات، والإستطال معجم، والصفير معجم واحد، والتفشي معجم، والبيني معجم واحد، والهمس على السواء ، والرخو عشرة معاجم، والإنفتاح ثلاثة عشر معجما، والإستفال عشرة معاجم، والذلق ثلاثة معاجم واللين على السواء.

والمعجم في الصفات 75 منها 26 معجمـا في القوية و49 للضعيفة والمهمل في الصفات 66 منها 23 مهملا في القوية و43 للضعيفة و75 + 66 = 141 حروف الصفات كلها.

فصل: الفرق بين المشتركة: اعلم: ان كل حـرف شارك غيره في مخرجه فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج. فالهمزة والهاء اشتركا مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الهمزة بالجهر والشدة، فلو لا الهمس والرخاوة اللذان في الهاء مع شدة الخفاء لكانت همزة، ولو لا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء. والعين والحاء: اشتركا مخرجا وانفـتاحا واستفالا وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة، فلو لا الجهر وبعض الشدة في العين لكانت حاء، ولو لا الهمس والرخاوة في الحاء لكانت عينا. والغين والخاء المعجمتان: اشتركا مخرجا ورخاوة واستعلاء وانفتاحا وانفردت الغين بالجهر. والجيم والشين والياء: اشـتركـت مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الجيم بالشدة واشتركت مع الياء في الجهر وانفردت الشين بالهمس والتفشي واشتركت مع الياء في الرخاوة. والضاد والظاء المعجمتان، اشتركا جـــهرا ورخاوة واستعلاء واطباقا، وافترقتا مخرجا وانفردت الضاد بالإستطالة، وإن هذين الحرفين متشابهان في السمع ولا تفترق الضاد عن الظاء إلا باختلاف المخرج والإستطالة في الضاد ولو لا هما لكانت إحداهما عين الأخرى.

فالضاد اعـظم كلفة واشق على القارئ من الظاء: ومتى قصر القارئ في الظاء جعلها ضادا لأنها تقرب من الظاء ولا بد ان يلفظ بها مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حالة اللسان لما يليه من الأضراس عند اللفظ بها. والطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية: اشتركت في المخرج والشدة وانفردت الطاء بالإطباق والإستعلاء والتفخيم، فلو لا هذه الثلاثة لكـانت دالا ولو لا اضدادها في التاء لكانت طاء، ولو اعطيت الطاء همسا مع بقاء الإطباق والإستعلاء والتـفخيم لا تصير حرفا معتدا به، بل؛ هو لحن وتنفرد الدال عن التاء بالجهر فقط، فلو لا الجهر لكانت تـاء ولو لا الهمس في التاء لكانت دالا، فالطاء أقرب الى الدال منها الى التاء بدون العكس لأن الدال أقرب الى التاء وبالعكس. والظاء والذال المعجمتان والـثاء الـمثلثة: اشـتركت مخرجا ورخاوة وانفردت الظاء بالإستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر فـلو لا الإطباق والإستعلاء في الظاء لكانت ذالا ولو لا اضدادها في الذال لكانت ظاء وانفردت الثاء بالهـمس واشتركت مع الذال استفالا وانفتاحا، ومتى قصر القارئ في تفخيم الظاء جعلها ذالا ومتى قـصر في ترقيق الذال إذا وقع بعدها قاف نحو ذاق دخلها تفخيم يؤديها الى الإطباق فتصير ظاء لأن القاف مفخم والمفخم يغلب على المرقق فيسبق اللسان الى أن يعطي للمرقق تفخيما. والصاد والسـين والزاي: اشترك‍ت مخرجا ورخاوة وصفيرا، وانفردت الصاد عن السين بالإطباق والإستعلاء والتفخيم، فلو لا هذه الـثلاث لكانت سينا ولو لا اضدادها في السين لكانت صادا وعن الزاي بهذه الثلاث وبالهمس، فلو لا هذه الأربع لكانت زايا ولو لا اضدادها في الزاي لكانت سينا، فالصاد اقرب الى السين منها الى الزاي بدون العكس لأن السين اقرب الى الزاي.

فصل: الميزان:

ا ء ع ح غ خ ق ك ج ش ي ض ل ن ر ط د ت ص س ز ظ ذ ث ف ب م و ه

الجهر	ا	ء	ع		غ		ق		ج		ي	ض	ل	ن	ر	ط	د				ز	ظ	ذ			ب	م	و	
الشدة		ء					ق	ك	ج							ط	د	ت								ب			
الإطباق												ض				ط			ص			ظ							
الإستعلاء					غ	خ	ق					ض				ط			ص			ظ							
الإنحراف													ل		ر														
التكرير															ر														
القلقلة							ق		ج							ط	د									ب			
الإستطالة												ض																	
الصفير																			ص	س	ز								
التفشي										ش																			
البيني			ع										ل	ن	ر												م		
الهمس				ح		خ		ك		ش								ت	ص	س				ث	ف				ه
الرخو	ا			ح	غ	خ				ش	ي	ض							ص	س	ز	ظ	ذ	ث	ف			و	ه
الإنفتاح	ا	ء	ع	ح	غ	خ	ق	ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
الإستفال		ء	ع	ح				ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
الإذلاق													ل	ن	ر										ف	ب	م		
اللين											ي																	و	

فهذه الحروف كلها خلالها في العشر القوية، من تخلل منها ومن لم يتخلل، يكون على 51 وفي السبع الضعيفة ولم يكن فيه من لم يتخلل 85 + 51 = 136.

فصل: قاعدة الميزان: ثم إن قاعدة الميزان: هي أن كل حرف يكون على حسب حلوله في القوية والضعيفة، غير أن القوية في درجة واحدة حيث أن الضعيفة على درجات نفسها.

فإذا أردت الوزن: فاعلم أنك تنظر إلى الحرف كم حل في القوية وفي الضعيفة، وتنظر إلى الآخر بمثل ذلك تماما، فتعلم قوة أحدهما على الآخر، فإن تساويا الحلول فانظر الضعيفة درجاتها تخالفا.

فصل: ثم لتعلم أن الحرف يزيد او ينقص قوة او ضعفا حسب حركته وحسب ما جانس الحركة.

فينشأ لديك ما وزنته على هذا.

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	ه	

الحروف الـ 29 على الجملة بعضها من بعض، كررت في القوية 51 وفي الضعيفة 85 و+ الجميع 136.

ومن المعتبر أن الصفات نفسها القوية أكثر من الضعيفة عددا بثلاث صفات، خلاف الحروف، حيث زادت هناك الضعيفة على القوية بـــ 34 حرفا.

وأن القوية برجت جميع الحروف ما عدا الحاء والثاء والفاء والهاء، كما أن الضعيفة برجته إلا الطاء.

فالأربعة محض الضعف، والواحد محض القوة، فلس فيها شائبة قوة، كما ليس في الواحد شائبة ضعف، وما عدا الخمسة فما من حرف إلا وفيه الشائبتان.

وأن الصفات كلها الحروف ما كوكبته ثلاث مرات وما أربع مرات فصاعدا، ولم يبرج فيها 2 كما لم تكوكبت أكثر من سبع مرات وما برج 7 إلا الراء، ومن الحروف من كوكب في الـ2 ومن في الـ1 منهما دون الآخر، وأكثر ما يكوكب فيه الضعيفة. ومن برج أكثر في 1 دون 1 وأكثر ما يكثر فيه الضعيفة.

فصل: ما برج الصفات من الحروف وكوكب: فالألف كوكبته 3 القوية بـ 1 والهمزة 4 على ÷ والعين 4 برج الضعيفة 3، والحاء لم يبرج إلا الضعيفة 4، والغين على ÷ 4 والخاء 4 كوكب الضعيفة 3 والقاف 5 برجت القوية 4، والكاف كوكبت الضعيفة 3 حيث القوية 1 ، والجيم 5 برجت القوية 3 والشين 5 كوكبت الضعيفة 4 والياء 5 برج الصعيفة 4 والضاد 5 كوكبت القوية 4 ، واللام 6 كوكب الضعيفة 4 والنون درج على الضعف 4 والراء 7 درج على الضعف 4 ولم يدرج الطاء إلا على القوية 5 ، والدال 5 قوي 3 ، والتاء 4 ضعف 3 ، والصاد 5 ضعف 2 ، والسين 5 ضعف 4 ، والزاي 5 ضعف 3 والظاء 4 قوي 3 ، والذال 4 ضعف 3 ، ولم ينزل الثاء إلا على الضعف 4 كما لم ينزل الفاء إلا عليه 5 حيث الباء 6 على ÷ والميم 5 على ضعف 4 كما كانت الواو ، وبرج الهاء ضعفه 4 .

فصل: ما طلع مرة واحدة: فالألف 1 في القوية والعين 1 فيها والخاء 1 فيها والقاف 1 في الضعف والكاف 1 في القوة والشين 1 في القوة وكذالك الياء والضاد 1 في الضعف والنون 1 في القوة وكذالك التاء، وكذا أيضا السين والظاء 1 في الضعف والذال 1 في القوة.

وما طلع مرتين: الألف 2 في الضعف والهمزة 2 في القوة و2 في الضعف، وكذلك الغين، والجيم 2 في الضعف واللام 2 في القوة والدال 2 في الضعف وكذلك الصاد والزاي 2 في القوة.

وما طلع ثلاث مرات: العين 3 في الضعف وكذلك الخاء والكاف وفي القوة 3 الجيم كالراء والدال وفي الضعف 3 التاء وفي القوة 3 الصاد والزاي 3 في ضعفه والظاء 3 في قوته، والذال 3 في ضعفه والباء 3 في القوة و3 في الضعف.

وما طلع أربع مرات: الحاء 4 في ضعـفه والقاف 4 في قوته والشين 4 في ضعفه كالياء والضاد 4 في القوة واللام 4 والنون 4 والراء 4 والسين 4 والثاء 4 والميم 4 والواو 4 والهاء 4 في الضعف.

وما طلع خمس مرات: الطاء 5 في القوة ولم يجئ في ضعف والفاء 5 في الضعف ولم يجئ في قوة، وأنه لم يطلع ست مرات شيء منها ولا ما فوقها.

ومن الصفات منت كوكبت حرفا واحدا ومنت 2 ومنت ثلاثة أحرف ومنت خمسة أحرف ومنت ستة ومنت سبعة ومنت ثمنية، ولم تبـرج منها 9 ومنها منت أنزلت 10 ولم تبرج منها بعد ذلك إلا من منت 16 ومن منت 19 ومن منت 21 ومن منت الأخير 25.

فصل: الصفات وما كوكبت: التكرير برجت الراء والإستطالة كـوكبت الـضاد والتفشي أنزلت الشين والإنحراف 2 اللام والراء، واللين درجت الـ2 الياء والواو، والصفير طلع 3 الصاد والزاي والسين، والإطباق 4 الصاد والضاد والطاء والظاء والـبيني 5 لن عمر والقلقلة أظهرت 5 قطب جد والإذلاق فرمن لب، والإستعلاء خص ضغط قظ، والشدة 8 أجد قط بكت والهمس 10 فحثه شخص سكت والرخو 16 خشوْ حيض غوث ذا وظا فيه صفيره، والجهر 19 عظم وزن قارئ ذي غض جد طلب والإستفال 21 وهـم عمر حنث جئت شكل فـسر بذي والإنفتاح 25 الأخير ءهاع حشا غاو خلا قارء كما جيش في سن بدت زاي ثائه بذا.

ثم إن الصفات على كلتـيهما، من ذواتها من كوكبته مرتين من غير فصل يحجز بينهما، ومن برجته أكثر من ذلك من غير ذلك الفصل الحاجز البيني، ومن الذوات من كان الحاجز واحدا ومن كان أكثر من ذلك.

فصل: ما كوكبته الألف برجته 2 في الضـعف والهمزة 2 في الفلكين والحاء 4 في الضعف والغين 2 فيه والخاء 3 فيه والقاف 2 في القوة والكاف 2 في الضعف والجيم 2 فيهما والشين 4 في الضعف والياء 3 في الضعف والضاد 2 في القوة واللام 3 في الضعف كالنون والراء وفي القوة 2

والطاء 4 في القوة، والدال 2 فيهما والتاء في الضعف 2 والصاد 2 فيهما، والسين 4 في الضعف وفيه الزاي 3 وفي القوة الظاء 2 والذال 3 في الضعف والثاء فيه 4 وفيه أيضا 5 الفاء والباء 3 و2 القوة والضعف الميم 3 ووالواو والهاء 4 .

فصل: ما فصل بالحاجز الألف بـ 11 حاجزا وكذلك الهمزة وبـ 9 و2 العين ولم يفصل بين الحاء شيء، والغين 2 و 8 والخاء 7 والقاف 1 و2 و6 والكاف 9 و1 والجيم 4 و6 والشين 1 والياء 11 و1 والضاد 1 و3 و4، واللام 3 و5 و2 والنون 9 و2 والراء 3 و4 و2 والطاء 2 والدال 4 والتاء 9 و1 والصاد 4 و2 والسين 2 والزاي 7 و3 والظاء 1 و 8 والذال 11 ولم يحجز الثاء والفاء والباء 4 و 6 والميم 9 و2 والواو 11 ولم يحجز الهاء شيء.

فصل والميزان

	ا	ء	ع	ح	غ	خ	ق	ك	ج	ش	ي	ض	ل	ن	ر	ط	د	ت	ص	س	ز	ظ	ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
ج	ا	ء	ع		غ		ق		ج		ي	ض	ل	ن	ر	ط	د				ز	ظ	ذ			ب	م	و	
شر	1	ء	1		1		ق	ك	ج		1	1	1	1	1	ط	د	ت			1	1	1			ب	1	1	
ط	2	1	2		2		1	1	1		2	ض	2	2	2	ط	1	1	ص		2	ظ	2			1	2	2	
ع	3	2	3		غ	خ	ق	2	2		3	ض	3	3	3	ط	2	2	ص		3	ظ	3			2	3	3	
ح	4	3	4		1	1	1	3	3		4	1	ل	4	ر	1	3	3	1		4	1	4			3	4	4	
ك	5	4	5		2	2	2	4	4		5	2	1	5	ر	2	4	4	2		5	2	5			4	5	5	
ق	6	5	6		3	3	ق	5	ج		6	3	2	6	1	ط	د	5	3		6	3	6			ب	6	6	
ط	7	6	7		4	4	1	6	1		7	ض	3	7	2	1	1	6	4		7	4	7			1	7	7	
ص	8	7	8		5	5	2	7	2		8	1	4	8	3	2	2	7	ص	س	ز	5	8			2	8	8	
ف	9	8	9		6	6	3	8	3	ش	9	2	5	9	4	3	3	8	1	1	1	6	9			3	9	9	
ب	10	9	ء .		7	7	4	9	4	1	10	3	ل	ن	ر		4	9	2	2	2	7	10			4	م	10	
ه	11	ا1 ا0	1	ح	8	خ	5	ك	5	ش	11	4	1	1	1		5	ت	ص	س	3	8	11	ث	ف	5	1	11	ه
ر	ا	ا1 ا1	2	ح	غ	خ	6	1	6	ش	ي	ض	2	2	2		6	1	ص	س	ز	ظ	ذ	ث	ف	6	2	و	ه
ف	ا	ء	ع	ح	غ	خ	ق	ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
ل		ء	ع	ح				ك	ج	ش	ي		ل	ن			د	ت			ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه

ذ 1 ل ن ر ف بـ م 1

ن ي و

فصل: ثم إن الصـفات: منها منت وكرت أفراخها ومنها منت بثت ومن الواكرة والباثية منت وكرت أو بثت الكل أو البعض دون البعض من الذوات، وسنجيء بها إن شاء الله على الميزان الترجمة لا على التعريف.

فالصـفة الأولى وكرت 3 وبثت 3 على بحاجز واحد واحد ووكرت 7 أرباب وفصلت بـ 3 وبرجت 3 ذوات وفصلت 2 وكوكبت 3 . والصفة الـ 2 بـثت 1 عن حـاجز ثم 4 حواجز ودرجت 3 ثم 6 حواجز ودرجت 3 و7 حواجز. والـ 3 برجت 1 عـن 11 حاجزا و3 حواجز عنه وكوكبت 1 عنه حاجزان و1 كذلك. والـ 4 حلت 3 عن 4 مراحل و1 عن 4 مثل ذلك و1 عنه 3 مراحل و1 عنه 2 ومـثل ذلك. والـ 5 حلت 1 عن 14 و 1 عن 1 . والـ 6 برجها 1 عن 14 . والـ 7 برجها 1 عن 6 و 1 عن 1 و 2 عن 6 . والـ 8 درج عليها 1 عن 11 منزلا. والـ 9 طلع عليها الرمز عن 18 والرمز وكر . والـ 10 ظهر لها صاحبها عن 9 . والـ 11 ذات عن 2 و 9 حواجز على 3 ذوات و1 تحت 11 حاجز . والـ 12 درجت 4 عـلى واحد واحد والكل على 3 فواصل ثم وكرت 3 عن 7 ثم 2 عن 3 ثم 1 عن 3 . والـ 13 نزلت 1 عنه 2 و 3 عنه 3 و3 عنها 6 و7 عنه 2 و 2 . والـ 14 كوكبـت 11 عنه 1 و 3 عنها 1 و 2 عنه 1 ومثل ذلك و7 ، وإنما كان ما كان ما فيها لكونها أكثر. والـ 15 حلت كنسها 3 عن 1 و4 عن 3 و3 عن 1 و2 عن 1 و 2 عن 1 ثم 7 كواكب. والـ 16 آوت 3 عن 12 و3 عن 9 . الصفة الـ 17 آوت 1 عن 10 و 1 عن 16 . وهو هذا:-

ا ء ع ح غ خ ق ك ج ش ي ض ل ن ر ط د ت ص س ز ظ ذ ث ف ب م و ه

ج ا ء ع 1 غ 1 ق 1 ج 1 ي ض ل ن ر ط د 1 2 3 ز ظ ذ 1 2 ب م و

ش 1 ء 1 2 3 4 ق ك ج 1 2 3 4 5 6 ط د ت 1 2 3 4 5 6 7 ب

ط 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 ض 1 2 3 ط 1 2 ص 1 2 ظ

ع 1 2 3 4 غ خ ق 1 2 3 4 ض 1 2 3 ط 1 2 ص 1 2 ظ

ح 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 ل 13 ر

ك 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 ر

ق 1 2 3 4 5 6 ق 1 ج 1 2 3 4 5 6 ط د 1 2 3 4 5 6 7 8 ب

ظ 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 ض

ص 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 ص س ز

ف 1 2 3 4 5 6 7 8 9 ش

ب 1 2 ء 1 2 3 4 5 6 7 8 9 ل ن ر 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 م

ه 1 2 3 ح 1 خ 1 ك 1 ش 1 2 3 4 5 6 7 ت ص س 1 2 3 ث ف 1 2 3 ه

ر ا 1 2 ح غ خ 1 2 3 ش ي ض 1 2 3 4 5 6 ص س ز ظ ذ ث ف 1 2 و ه

ف ا ء ع ح غ خ ق ك ج ش ي 1 ل ن ر 1 د ت 1 س ز 1 ذ ث ف ب م و ه

ل 1 ء ع ح 1 2 3 ك ج ش ي 1 ل ن ر 1 د ت 1 س ز 1 ذ ث ف ب م و ه

ذ 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 ل ن ر 1 2 3 4 5 6 7 8 9 ف ب م

ن 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 ي 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 و

فصل: ما إتفق وما إختلف: فالحروف التسعة والعشرون في جو الصفات السبع عشرة، منها ما اتفق ببعضها في جميع ما حلَّ ولم يختلفا، وذلك مثل الجيم والدال، فكل صفة فيها جيم ففيها دال، ومنها ما اختلفا في الصفات ولم يتفقا البتة، وذلك مثل الهمز والصاد فلم حلت الهمز وارتحلته الصاد. فالأصل في الحروف: الإختلاف، والإتفاق يحل.

ثم إن الإتفاق منها ما اتفقا مرة أو مرتين أو أكثر، واختلفا مرة أو مرتين أو أكثر على الحسب.

وفي الإدغام بابه ما فيه رائحة من ذلك مشمم. ولست هنا بمرتب التعريف أولا إن كنت مرتبا، بل؛ الترجمة الميزان.

الألف: فالألف والهمز إتفقا 2 و اختلفا 3 ، ومع العين 2 و 3 و مع الحاء اتفقا 2 واختلفا 3 ومع الغين 3 و 1 ومع الخاء 2 و 3 ومع القاف 2 و 3 ومع الكاف 1 و 4 ومع الجيم 2 و 4 ومع الشين 2 و 4 ومع الياء 3 و 2 ومع الضاد 2 و 4 مع اللام 2 و 5 ومع النون 2 و 4 ومع الراء 2 و 6 والطاء 1 و 6 ومع الدال 2 و 6 ومع التاء 1 و 4 ومع الصاد 1 و 6 ومع السين 2 و 4 ومع الزاي 3 و 2 ومع الظاء 2 و 3 والذال 3 و 1 ومع الثاء 2 و 3 ومع الفاء 2 و 4 ومع الباء 2 و 5 ومع الميم 2 و 4 ومع الواو 3 و 2 ومع الهاء 2 و3 .

والهمزة مع العين 3 و 2 ومع الحاء 2 و 3 ومع الغين 3 و 1 والخاء 2 و 3 والقاف 2 و 4 والكاف 3 و 2 والجيم 4 و 1 ومع الشين 2 و 5 ومع الياء 3 و 3 ومع الصاد 1 و 7 ومع اللام 3 و 4 ومع النون 3 و 3 والراء 3 و5 والطاء 2 و 5 والدال 4 و 1 ومع التاء 3 و 2 ومع الصاد لم يتفقا و7 ووالسين 2 و 5 ومع الزاي 3 و 3 ومع الظاء 1 و 5 ومع الذال 3 و 2 ومع

الثاء 2 و 4 ومع الفاء 2 و 5 ومع الباء 4 و 2 ومع الميم 3 و 3 ومع الواو 3 و 3 ومع الهاء 2 و 4 .

والعين مع الحاء 2 و 4 ومع الغين 2 و 4 والخاء 1 و 6 والقاف 2 و 5 والكاف 2 و 3 والجيم 3 و 3 والشين 2 و 5 والياء 3 و 3 والضاد 1 و 7 واللام 4 و 2 والنون 4 و 1 والراء 4 و 3 والطاء 1 و 7 والدال 3 و 3 والتاء 2 و 3 والصاد لم يتفقا و9 والسين 2 و 5 والزاي 3 و 3 والظاء 1 و 6 والذال 3 و 2 والثاء 2 و 4 والفاء 2 و 5 والباء 3 و 4 والميم 4 و 1 والواو 3 و 3 والهاء 2 و 4 .

والحاء مع الغين 2 و 4 ومع الخاء 3 و 2 والقاف 1 و 7 والكاف 3 و 2 والجيم 2 و 5 والشين 4 و 1 والياء 3 و 3 والضاد 1 و 7 واللام 2 و 6 والنون 2 و 5 والراء 2 و 6 والطاء لم يتفقا و 9 والدال مثل الجيم والتاء 3 و 2 والصاد 2 و 5 والسين 4 و 1 والزاي 3 و 3 والظاء 1 و 6 والذال 3 و 2 والثاء لم يختلفا والفاء 4 و 1 والباء 2 و 6 والميم 2 و 5 والواو 3 و 3 والهاء لم يختلفا.

والغين مع الخاء 3 و 2 ومع القاف 3 و 3 والكاف 1 و 6 والجيم 3 و 6 والشين 2 و 5 والوالياء 3 و 3 والضاد 3 و 3 واللام 2 و 6 والنون 2 و 4 والراء 2 و 7 والطاء 2 و 5 والدال 2 و 5 والتاء 1 و 5 والصاد 2 و 5 والسين 2 و 5 والزاي 3 و 3 والظاء 3 و 2 والذال 3 و 2 والثاء 2 و 3 والفاء 2 و 5 والباء 2 و 6 والميم 2 و 4 والواو 3 و 3 والهاء 2 و 4 .

والخاء مع القاف 2 و 5 ومع الكاف 2 و 4 والجيم 1 و 7 والشين 3 و 3 والياء 2 و 5 والضاد 2 و 5 واللام 1 و 8 والنون 1 و 7 والراء 1 و 9 والطاء 1 و 7 والدال 1 و 7 والتاء 2 و 4 والصاد 3 و 3 والشين 3 و 3 والزاي 2 و 4 والظاء 2 و 4 والذال 2 و 4 والثاء 3 و 2 والفاء 3 و 3 والباء 1 و 8 والميم 1 و 7 والواو 2 و 5 والهاء 3 و 2 .

والقاف مع الكاف 2 و 5 ومـع الجيم 4 و 2 والشين 1 و 8 والياء 2 و 5 والضاد 2 و 6 واللام 2 و 7 والنون 2 و 6 والراء 2 و 8 والـطاء 4 و 2 والدال 4 و 2 والتاء 2 و 5 والصاد 1 و 8 والسين 1 و 8 والـزاي 2 و 6 والظاء 2 و 5 والذال 2 و 5 والثاء 1 و 7 والفاء 1 و 8 والباء 4 و 3 والميم 2 و 6 والواو 2 و 6 والهاء 1 و 7 .

والكاف مع الجيم 3 و 3 ومع الشين 3 و 3 والياء 2 و 5 والضاد لم يتفقا و 9 واللام 2 و 6 والنون 2 و 5 والراء 2 و 7 والطاء 1 و 7 والـدال 3 و 3 والتاء لم يتختلفا والصاد 1 و 7 والسين 3 و 3 والزاي 2 و 5 والظاء لم يتفقا و 8 والـذال 2 و 4 والثاء 3 و 2 والفاء 3 و 3 والباء 3 و 4 والميم 2 و 5 والواو 2 و 5 والهاء 3 و 2 .

والجيم مع الشين 2 و 6 ومع الياء 3 و 2 والضاد 1 و 8 واللام 3 و 5 والنون 3 و 4 والراء 3 و 6 والطاء 3 و 4 والدال لم يختـلفا والتاء 3 و 3 والصاد لم يتفقا و 10 والسين 2 و 6 والزاي 3 و 4 والظاء 1 و 7 والذال 3 و 2 والثاء 2 و5 والفاء 2 و 6 والباء 5 و 1 والميم 3 و 4 والواو 3 و 4 والهاء 2 و 5 .

والشين مع الياء 3 و 4 ومع الـضاد 1 و 8 واللام 2 و 7 والنون 2 و 6 والراء 2 و 8 والطاء لم يتفقا و10 والدال 2 و 6 والتاء 3 و 3 والصاد 2 و 6 والسين 4 و 2 والزاي 3 و 4 والظاء 1 و 7 والذال 3 و 3 والثاء 3 و 1 والـفاء 4 و 2 والباء 2 و 6 والميم 2 و 5 والواو 3 و 4 والهاء 4 و 1 .

والياء مع الضاد 2 و 6 ومع اللام 3 و 5 والنـون 3 و 4 والراء 3 و 6 والطاء 1 و 8 والدال 3 و 4 والتاء 2 و 5 والصاد 1 و 8 والسـين 3 و 4 والزاي 4 و 2 والظاء 2 و 5 والذال 4 و 1 والثاء 3 و 3 والفاء 3 و 4 والباء 3 و 4 والميم 3 و 3 والواو لم يختلفا والهاء 3 و3 .

والضاد مع اللام 1 و 9 ومع النون 1 و 8 والراء 1 و 10 والطاء 3 و 4 والدال 1 و 8 والتاء لم يتفقا و 9 والصاد 3 و 4 والـسين 1 و 8 والزاي 2 و 6 والظاء 4 و 1 والذال 2 و 5 والثاء 1 و 7 والفاء 1 و 8 والباء 1 و 9 والميم 1 و 8 والواو 2 و 6 والهاء 1 و 7 .

واللام مع النون 5 و 1 ومع الراء 6 و 1 والطاء 1 و 9 والدال 3 و 5 والتاء 2 و 6 والصاد لم يتفقا و 11 والسين 2 و 7 والزاي 3 و 5 والظاء 1 و 7 والذال 3 و 4 والثاء 2 و 6 والفاء 3 و 5 والباء 4 و 4 والميم 5 و 1 والواو 3 و 4 والهاء 2 و 6 .

والنون مع الراء 5 و 2 ومع الطاء 1 و 8 والدال 3 و 4 والتاء 2 و 4 والصاد لم يتفقا و 10 والسين 2 و 6 والزاي 3 و 4 والظاء 1 و 7 والـذال 3 و 3 والثاء 2 و 5 والفاء 3 و 4 والباء 4 و 3 والميم لم يختلفا والواو 3 و 2 والهاء 2 و 5 .

والراء مع الطاء 1 و 10 ومع الدال 3 و 6 والتاء 2 و 6 والصاد لم يتفقا و 12 والسين 2 و 8 والزاي 3 و 6 والظاء 1 و 8 والذال 3 و 5 والثاء 2 و 7 والفاء 3 و 6 والباء 4 و 5 والميم 5 و 4 والواو 3 و 6 والهاء 2 و 7 .

والطاء مع الدال 3 و 4 ومع التاء 1 و 7 والصاد 2 و 5 والسين لم يتفقا و 10 والزاي 1 و 8 والظاء 3 و 3 والذال 1 و 7 والثاء لم يتفقا و 9 والفاء لم يتفقا و 10 والباء 3 و 5 والميم 1 و 8 والواو 1 و 8 والهاء لم يتفقا و 9 .

والدال مع التاء 3 و 3 ومع الصاد لم يتفقا و 10 والسين 2 و 6 والزاي 3 و 4 والظاء 1 و 7 والذال 3 و 3 و الثاء 2 و 5 والـفاء 2 و 6 والباء 5 و 1 والميم 3 و 4 والواو 3 و 5 والهاء 2 و 5 .

والتاء مع الصاد 1 و 7 ومع الســين 3 و 3 والزاي 2 و 4 والظاء لم يتفقا و 7 والذال 2 و 3 والثاء 3 و 2 والفاء 3 و 3 والباء 2 و 4 والميم 2 و 5 والواو 2 و 4 والهاء 3 و 2 .

والصاد مع السين 3 و 4 ومع الزاي 2 و 6 والظاء 3 و 3 والذال 1 و 7 والثاء 2 و 5 والفاء 2 و 6 والباء لم يتفقا و 11 والميم لم يتفقا و 10 والواو 1 و 7 والهاء 2 و 5 .

والسين مع الزاي 4 و 2 ومع الظاء 1 و 7 والذال 3 و 3 والثاء 4 و 1 والفاء 4 و 2 والباء 2 و 7 والميم 2 و 6 والواو 3 و 4 والهاء 4 و 1 .

والزاي مع الظاء 2 و 5 ومع الذال 4 و 1 والثاء 3 و 3 والفاء 3 و 4 والباء 3 و 5 والميم 3 و 4 والواو 4 و 2 والهاء 3 و 3 .

والظاء مع الذال 2 و 4 ومع الثاء 1 و 6 والفاء 1 و 6 والباء 1 و 7 والميم 1 و 7 والواو 4 و 2 والهاء 3 و 3 .

والذال مع الثاء 3 و 2 ومع الفاء 3 و 3 والباء 3 و 4 والميم 3 و 3 والواو 4 و 1 والهاء 3 و 2 .

والثاء مع الفاء 4 و 1 ومع الباء 2 و 6 والميم 2 و 5 والواو 3 و 3 والهاء لم يختلفا. والفاء مع الباء 3 و 5 ومع الميم 3 و 4 والواو 3 و 4 والهاء 4 و 1 . والباء مع الميم 4 و 3 ومع الواو 3 و 4 والهاء 2 و 6 . والميم مع الواو 3 و 3 ومع الهاء 2 و 5 .والواو مع الهاء 3 و 3 .

هذا: ثم كما قلنا (الأصل في الحروف صفاتها: الإختلاف) والإتفاق يحل . وقد سبق أن قلنا فيما هو سابق اَنْ ثم ان الإتفاق منها ما اتفقا مرة أو مرتين أو أكثر ، واختلفا مرة أو مرتين أو أكثر على الحسب .... أن : بمرتب التعريف أولا إن كان مرتبا.

وفيما هو سابقه أن منها ما اتفق ببعضها في جميع ما حلّ – إلى – وارتحلته الصاد.

فها هو الآن أخيرا يكون مرتب التعريف إن شاء الله تعالى غير مبدأ بـ ما اختلفا يعني ما لم يتفقا الأصل.

فما لم يتفقا: الهمزة والصاد لم يتفقا والــعين والصاد لم يتفقا والحاء والطاء لم يتفقا والكاف والضاد لم يتفقا والكاف والظاء لم يتفقا والجيم والصاد لم يتفقا والشين والطاء لم يتفقا والضاد والتاء لم يتفقا واللام والصاد لم يتفقا والنون والصاد لم يتـفقا والراء والصاد لم يتفقا والطاء والسين لم يتفقا والطاء والثاء لم يتفقا والطاء والفاء لم يتفقا والطاء والهاء لم يتــفقا والدال والصاد لم يتفقا والتاء والظاء لم يتفقا والصاد والباء لم يتفقا والصاد والميم لم يتفقا، فجملة ما لم يتفقا (19).

وما لم يختلفا: الحاء والثاء لم يختلفا ووالهاء والكاف والتـاء لم يختلفا، والجيم والدال لم يختلفا والياء والواو لم يختلفا والنون والميم لم يختلفا، وجملة ما لم يختلفا ستة (6).

فصل: ما اتفقا مرة إلى ما في المعنى

مرة		مرتين		3		4		5	
الألف	والكاف	الألف	والهمزة	الألف	والغين	الهمز	والجيم	الجيم	الباء
–	والطاء	–	والغين	–	والزاي	–	الدال	اللام	النون
–	والتاء	–	والحاء	–	الذال	–	الباء	(اللام والراء-6)	
–	والصاد			–	الواو	الحاء	والشين		
الهمزة	والضاد	–	والخاء	–	الياء	–	السين	النون	الراء
–	والظاء	–	والقاف	الهمز	والعين	–	الفاء	الراء	الميم
الحاء	والقاف	–	والجيم	–	الغين	القاف	والجيم	الدال	الباء
–	والضاد	–	والشين	–	الكاف	–	الطاء		
–	والظاء			–	الياء	–	الدال		
الغين	والكاف	–	والظاء	–	واللام	–	الباء		
		–	والثاء	–	والنون	الشين	السين		
–	والتاء	–	الفاء	–	الراء				

الخاء والجيم – والباء – التاء – الهاء

– الدال – والميم – الزاي الياء الزاي

– الباء – الهاء – الذال – الذال

– الميم – والضاد – الميم الضاد الظاء

القاف والشين – واللام – الواو

– والنون الحاء والخاء اللام الباء

– الصاد – والراء – الكاف النون الباء

– السين – والدال

– الثاء – والسين – الياء الراء الباء

– الفاء الهمز والحاء – التاء

– الزاي السين الزاي

– الهاء

الكاف والطاء – والخاء – الذال – الثاء

– والقاف – الواو – الفاء

– الصاد – والشين الغين والخاء – الهاء

الجيم والضاد – والطاء – القاف الزاي الذال

– الظاء – والسين – الجيم – الواو

الشين الضاد – والثاء – الياء الثاء الفاء

– الظاء – والفاء – الضاد

الياء والطاء – والهاء – الزاي الفاء الهاء

الحاء والغين – الظاء الباء الميم

– الصاد

الضاد واللام – والجيم – الذال

– واللام – الواو

– النون – والنون الخاء والشين

– الراء – والراء – الصاد

– الدال – والدال – السين

– السين – والصاد – الثاء

– الثاء – والباء – الفاء

– الفاء – والميم – الهاء

– الباء الغين والشين الكاف الجيم

– الميم

– اللام – الشين

– الهاء

– النون – الدال

اللام والطاء

– الراء – السين

– الظاء – الطاء – الثاء

النون والطاء – الدال – الفاء

– الصاد – الباء

– الظاء

– السين – الهاء

الراء والطاء

– الثاء الجيم والياء

– الظاء

– الفاء

– اللام

الطاء والتاء

– الباء

– النون

– الزاي – الميم

– الراء

– الهاء

– الطاء

– الذال

الخاء والقاف

– التاء

– الميم

– الكاف – الزاء

– والواو – الياء – الذال

– الضاد – الميم

الدال والظاء

التاء والصاد

الصاد والذال

– والواو

السين الظاء

الظاء الثاء

– الفاء

– الباء

– الميم

– الهاء

– اللام

– النون

– الراء

– التاء

– الزاي

– الظاء

– الذال

– الواو

القاف والكاف

– الياء

– الضاد

– اللام

– النون

– الراء

– التاء

– الزاي

– الظاء

– الذال

– الميم

– الواو

الكاف والياء

– اللام

– الواو

الشين الياء

– التاء

– الزاي

– الذال

– الثاء

– الفاء

– الواو

الياء واللام

– النون

– الراء

– الدال

– السين

– الثاء

– الفاء

– الباء

– الميم

– الهاء

الضاد والطاء

– الصاد

اللام والدال

– الزاي

– النون – الذال

– الراء – الفاء

– الزاي – الواو

– الذال النون والدال

– الميم

– الزاي

– الواو

– الذال

الجيم والشين

– الفاء

– السين – الواو

– الثاء الراء والدال

– الفاء

– الزاي

– الهاء

– الذال

الشين اللام

– الفاء

– النون – الواو

– الراء الطاء الدال

– الدال

– الظاء

– الصاد

– الباء

– الباء

الدال والتاء

– الميم

– الزاي

الياء والضاد

– الذال

– التاء

– الميم

– الظاء

– الواو

– الزاي

– الذال التاء والسين

– الواو

– الثاء

اللام والتاء

– الفاء

– السين – الهاء

– الثاء الصاد السين

– الهاء

– الظاء

النون والتاء

السين الذال

– السين

– الواو

– الثاء

الزاي الثاء

– الهاء

– الفاء

الراء والتاء

– الباء

– السين

– الميم

– الثاء

– الهاء

– الهاء

الذال الثاء

الطاء والصاد

– الفاء

الدال السين

– الباء

– الثاء – الميم

– الفاء الثاء والواو

– الهاء

الفاء الباء

التاء الزاي

– الميم

– الذال

–	الباء	–	الواو
–	الميم	الباء	الواو
–	الواو	الميم	الواو
الصاد	الزاي		
		الواو	الهاء
–	الثاء		
–	الفاء		
–	الهاء		
السين	الباء		
–	الميم		
الزاي	الظاء		
الظاء	الذال		
–	الواو		
الثاء	الفاء		
–	الميم		
الباء	الهاء		
الميم	الهاء		

فهذا ما اتفقا من الحروف في الصفات جملته 341 انكرطناه في خمسة أسلاك وجيء في السادس بواحد، وما قلناه إلا تخفيفا لكم وبإسقاط المجيء في السادس = 340 و- 5 للخامس = 335 و- 27 للرابع = 308 و- 60 للأول = 248 و- 123 للثالث = 125 فهو ما للثاني.

فصل: ما كان وما سيكون: فقد كان في السابق أن المرحلة الإتفاقيه لم تجاوز خمسة أسلاك الا ما هو سابق، حيث سيكون طروء المرحلة الإختلافية لم يجاوز 11 مرحلة أو ما في المعنى، وذلك لأن الأصل الإختلاف والفرع الإتفاق.

وما اختلفا مرة وما في المعنى:

مرة	مرتين	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
ا غ	ا ي	ا ء	ا ج	ا ل	ا ر	ء ض	غ ب	ع	ج	ل ص	ر ص
ـذ	ـز	ا ع	ـش	ـب	ـط	ـص	خ ل	ص	ص		
ء غ	ـو	ـح	ـض	ء ش	ـد	ع	ـب	ح ط	ش ط		
ـج	ء ع	ـخ	ـن	ـر	ـص	ض	ق ش	خ ر	ض ر		
ـد	ـك	ـق	ـت	ـط	ع خ	ـط	ـر	ك ض	ن ص		
ع ن	ـت	ـك	ـس	ـس	ـظ	ح ق	ـص	ض ل	ر ط		
ـم	ـذ	ـظ	ـف	ـظ	ح ل	ـض	ـس	ـت	ط س		
ح ش	ـب	ـث	ـم	ـف	ـظ	ـر	ـف	ـب	ـف		
ـس	ع ل	ـه	ء ق	ع ق	ـب	غ ر	ك ظ	ل ط	د ص		
ـف	ـذ	ء ح	ـل	ـش	غ ك	خ ج	ج	ط ث	صـ		
ج ب	ح خ	ـخ	ـث	ـس	ـج	ـن	ض	ـه	ب		
ش	ـك	ـي	ـه	ـف	ـل	ـط	شـ		ـم		
ث					ق	ـد	ض				

ـه ـت ـن ع ح ح ج ض ـم ـر

ي ذ ـذ ـز ـغ ـن ق ن ق ل ي ط

ض غ خ ـم ـد ـد ـم ـث ضـ ن

ظ

غ ظ ـو ـت ـص ـو ـه ـد

ل ن

ـث ع ك ـث ـم ك ل ك ر ـس

ـر

خ ث ـج ـب غ ش ج ش ـط ـف

ـم

ـو ـي ـه ـط ـر ـص ـم

د ب

ـه ـر ح غ ـد ـس ـظ ن ط

س

ق ج ـز غ ن ـت ـف ش ل ر س

ث

ـط ـو غ م ـص ش ن ـظ ـظ

ـه

ـد ح ي ـه ـس ـد يـص ط ز

ز ذ

ـز ـز خ ك خ ق ـص ضـ ـم

ذ و

ك ث ـو ـت ـي ـب ث ـو

ذ ف

ـه غ ق ـز ـض ي ـه ت ظ

فـ ه

ج ي ـي ـظ ق ك ضـ ل س

ـذ ـض ـذ ق ي ـر ـظ

ش س غ ز ك ذ ـت ض ز ن ظ

ف- ف- ب- ظ- و- ر ث

ي ز و- ج ن ذ- ل ت ه-

ن ر خ ش ط- ك ي ث- ط ت

ن و ص- ز- ن- ل ه ذ-

ت ث ش- م- ز- ن س ذ ظ

س ز ف- و- م- ر د ت ص

ف- ق ب ش ي و- ت- ص ذ

ز و ك ج ز- ج ل ز- و-

ذ ث ش- و- ث- ف- س ظ

ه- د- ي ن ه- و- ب-

س- د- ش م د س ظ ب

ف- س- ي ل ف- م-

ج ت ف- ت- ص ز

ش ب- ظ- ف-

ت ض ل د س م

ذ- ط ز- ظ ث

ي ث ص- ف- ف-

–م   ل ذ   ن ث   –هـ

–هـ   ل ب   ن ب   ثـ بـ

ن ذ   ل و   –هـ   ب هـ

ط ظ   ن د   ر ذ

د ت   –ت   –ب

–د   –ز   ط

ت   –ف   ص

س   –ب

ر م

–ذ   د ث

ط د

–ف   –و

د ز

–هـ   –هـ

–م

ص   ت م

ت ز

ظ

صـ

–ب

س ذ   ثـ

–و

ز ث   –هـ

صـ س

–هـ   ز ظ

س و

ذ ف   –ب

ز ف

-م　　　-م　　　ظ و

ث و　　ظ ذ　　ث م

ب م　　ذ ب　　ف ب

م و　　ف م　　م هـ

و هـ　　-و

ب و

وهذا ما اختلفا من الحروف في الصفات جملته 397 إنكرطناه في أحد عشر سلكا، وجيء في الثاني عشر والحادي عشر بواحد واحـد، وما ذلك إلا تخفيفا لكم وبـ - 1 المجيء به في الثاني عشر = 396 و- 1 المجيء بـه في الـ11 = 395 و- 10 للعاشر = 385 و- 10 للتاسع = 375 و- 25 للثامن = 350 و- 40 للـسابع = 310 و- 48 للسادس = 262 و- 65 للخامس = 197 و- 68 للرابع = 129 و- 65 للثالث = 64 و- 39 للثاني = 25 فهو ما للأول.

فكان الإتفاق يدور حول 341 حـيث الإختلاف يدور حول 397 والجملة + = 738 وبـ - الأقل من الأكثر = 56 فهو الفضول.

فصل: المعجم والمهمل: (الأصل في الحروف الإهمال والعجم يحل) ومنه {لا إله إلا الله، محمد رسول الله} فالحروف المعجمة 15 حرفا، والمهمل 14 حـرفا، فزاد الفرع على الأصل خلاف القاعدة ونقط المعجمة 22 نقطة، منها متحتي وهو الجيم والياء والباء الثلثة، والباقي 12 حرفا مفوق، هذا: ثم إن منها موحدا ومثنا ومثلثا ولم يجئ في الحروف مربعا.

أما الموحد فـ عشرة الأكـثر وهو الغين والخاء والجيم والضاد والنون والزاي والظاء والذال والفاء والباء، والمثن 3 وهو القاف والياء والتاء، والمثلث 2 الشين والثاء.

ومن الصافات صفة حروفها مهملة وصـفة معجمة وصفة أكثرها الإهمال ومن اكثرها الإعجام، ولا نرتب التعريف أولا إن كنا مرتبا إياه، بل؛ الترجمة الميزان.

الجهر له 10 معاجم و9 مهامل والشدة لها 4 معاجم وللإطباق معجمان ومهملان، والإستعلاء 5 معجمات ومهملان، والإنحراف مهمل والتكرير مهمل، والقلقل 3 معجمات، والإستطال معجم، والصفير معجم1، والتفشي معجم، والبيني معجم 1 ، والهمس على ÷ ، والرخو 10 معاجم، والإنفتاح 13 معجما، والإستفال 10 معاجم، والذلق 3 معاجم واللين على ÷.

والمعجم في الصفات 75 منها 26 معجمـا في القوية و49 للضعيفة والمهمل في الصفات 66 منها 23 مهملا في القوية و43 للضعيفة و75 + 66 = 141 حروف الصفات كلها.

وترتيب التعريف:

الهمل	العجم	الهمل الأكثر	العجم الأكثر	المستوي
الحرف	الطول	الصفير	الجهر	الشد
الكـرّ	التفشي	البيني	العلاء	الطبق
		السفل	القلقل	الهمس
			الرخو	الذلق
			الفتح	اللين

قال ابن جني في السر: في متابعة قول على معنى قولهم حروف المعجم ... فإن قيل إن جميع هذه الحروف ليس معجما إنما المعجم بعضها ألا ترى أن الألف والحاء والدال ونحوها ليس معجما فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم قيل إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته فأعجمت بعضها وتركت بعضها فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام هو غير

ذلك الذي من عادته أن يعجم فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنهما جميعا ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه أو بما يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل والخاء بواحدة من فوق وتركت الحاء غفلا فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدا من الحرفين الآخرين أعني الجيم والخاء وكذلك الدال والذال والصاد والضاد وسائر الحروف نحوها فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميته بحروف المعجم وهذا كله رأي أبي علي وعنه أخذته وقد أتيت في هذا الفصل من الاشتقاق وغيره بما هو معاني قوله وإن خالفت لفظه وهو الصواب الذي لا يذهب عنه إلى غيره .

فصل: ثم الحروف: منها ما يبتدأ به على اليمين وهي حروف العرب، ومنها ما يبتدأ به على الشمال وهي حروف الإنجليز والقبط واليونان والروم، فهذه منفصلة، وهتيك المتصلة.

والألف: أول الحروف وشكله العربي كشكله الهندي والباء عربيه ب وهنديه الرقم الثاني العربي وإنجليزيه B والتاء ت والثاء ث يقرب التاء لذا يبدل به في أكثر اللغات والجيم ج والحاء ح والخاء خ والدال د والذال ذ والراء ر والزاي ز والشين ش والسين س والصاد ص والضاد ض والظاء ظ والطاء ط والعين ع والغين غ والفاء ف والقاف ق واللام ل والميم م والنون والهاء ه والواو و والياء ي.

والألف أصل الأشكال وأولها، وأصله نقطة سالت وإمتدت بقدرة الملك العلام، وهو أصل الحروف وأولها وأصل الحركات وأولها، والألف لا يأتي متحركا ولذا يوقف عليه، لأنه دائم السكون، ومع كونه الأول لا يأتي أولا حتى يستعان له بالهمزة لضرورة الإبتداء بالساكن، ولا يأتي مستقلا بنفسه إلا تابعا لغيره ولذلك لا يوصف بترقيق ولا بتفخيم، ومتبوعه لا بد أن تكون حركته من جنس الألف، وهي الفتحة، وهو أيضا قطب دائرة الحروف، وليس في الحروف حرف شكله قائم إلا إياه.

والألف طبيعة الحروف: وكونه تابعها لتطابعه، ولا يتبع حرف حرفا إلا الألف، ولا يتبعه منها حرف، ويزيدها حقها إذا تابعها، بل؛ ومستحقها.

والحروف كلها في معنى من الألف، والألف هو المعنى، ولذا لا ينطق بالألف إلا في حرف، والحروف كلها تتولد من الألف، أو من ما تولد منه شكلها شكل الألف.

والحروف شكلها كله من الألف شكله، أو ما شكله من الألف، ولا نأتي عليها بتسكين من التساكين، بل؛ بالترجمة الأقرب فالأقرب ليكون من ذلك تسكينا ناشئا يسمى تسكين الأشكال، وإن شئتم أن تسموه تسكين الأشكال فحسن، والتساكين كثيرة، وكلها هامة جدًّا، وطالما أذكرها لك في ما سبق، فمنها تسكين أيقغ وتسكين أبجد وتسكين أبدح وتسكين بزدح وتسكين الأعضاء وتسكين الطبيعة وتسكين المخارج وتسكين الصفات وتسكين الميزان وتسكين الكواكب وتسكين العناصر وتسكين الطبيعة للكواكب وتسكين المزاج وتسكين الدائرة وتسكين السكنى وتسكين الأضداد وتسكين البروج وتسكين الأوقات وتسكين الأزمان وتسكين الجهات وتسكين الألوان.

فصل: وإعلمواْ: أن الله تبارك وتعالى لما خلق القلم، خلقه ملكا من نور، واللوح ملكا من نور، وهما من أوائل الخلق، ثم نادا الله سبحانه وتعالى القلم، أن (يا قلم)! ففر القلم إلى النداء، فقال الله له (إكتب) ولم يدر القلم ما يكتب فخر ساجدا، هيبة من الملك العلام، فانشقت شفته جلالة من الذات الساذجة، أن يسألها ما يكتب، فقال الله جل وعلا علوا كبيرا: (إكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة) فوضع رأسه على اللوح، فساح منه نقطة من نور، فنظر إليها العزيز الجبار، فسالت بقدرته وامتدت الألف، فالنقطة شكلها (.) والألف شكله (ا) والألف يشير إلى وحدة الذات وقيام الصفات، واتفاع الحضرات، ومن الألف شكلها الحروف أشكالها تولدت.

فالألف أول ما تولد شكله من شكله: الراء ثم الزاي ثم اللام ثم الباء ثم الفاء ثم القاف ثم الميم ثم الهاء ثم الواو ثم الياء ثم النون ثم التاء ثم الثاء ثم الدال ثم الذال ثم الطاء ثم الظاء ثم الصاد ثم الضاد ثم السين ثم الشين ثم الكاف ثم الحاء ثم الجيم ثم الخاء ثم العين ثم الغين ثم الهمزة، والتسكين :-

ا ر ز ل بـ ف ق م هـ و ي ن ت ث د ذ ط ظ ص ض س ش ك ح ج خ ع غ ء.

التسكين انشأناه من ذلك، ولقد تصور نفسه فصوروه ويكفي ذلك دليلا على شهوده، فالفطن بصير، والبليد ضرير، وإلا فالنقط الـ3 من النـقطتين والنقطتان من النقطة والفوقية من التحتية، وإنما إنتها التسكين بالهمزة لأنه الأخير، فما ورائه إلا الألف، والهمز في معنى الألف، فكلها من الألف وإليه، فالألف هو المصدر الحرفي، وهذه الحروف لها قاعدة على طريقة وضعها الإملائي.

فالألف لا يأتي أول الرســـم منفصلا كان أو متصلا، لا على الشكل ولا على الياء، وإنما ينوب عن الهمزة في الوصل على الشكل، وفي الرسم المعرف في البدء، ولا يأتي وسط الرسم وإنما محل إتصاله الآخر، فالقاعدة منه محل إتصاله؛ آخر الخط، ومحل إنفصاله الأول والوسط، ولا يأتي في المقصور إلا على الياء، إلا إذا التقى بألف آخر في أول الكلمة الثانية من الكلمة التي الألف التي على الياء فيها، فيرفع ويستقام أَلِفًا. والراء ألف مال شـيئا وراء فراء، ومن ذلك لا يتصل أولا كان أو وسطا، وإنما آخرا والقاعدة محل إتصاله آخر وما سوى الإنـفصال، والتميل والتريؤ صفتان لذاته في الوضع، والتميل الصفة التي مالته عن الألف والتريؤ الصفة التي رائـته عن اليائيات، وهاتان الصفتان صفتان لازمتان لذاته في الوضع. والزاي كالراء وانه راء، إلا أنه نقـط. واللام الف جوَّف شيئا وهو يأتي كيف، أعني يأتي أولا ووسطا وأخرا متصلا والقاعدة "متصل لا منفصل" غير أنه إذا تطرف أخرا تجوف دليلا على قطع الإتصال. والباء ألف فرش فنقط تحته نقطة، وهو يـأتي كيف غير في الوسط ينبر نبرة دلالة عليه، والنبرة فوق النقطة. والفاء ألف ربط شيئا فنقط نقطة فـوقه، ومن ينقطه نقطة تحته، وهو هذا ف . والقاف كالفاء إلا أنه نقطتان، ومن ينقطه نقطة وهو ق . والميم كالفاء أيضا غير أنه لم ينـقط وهو هذا م . والهاء كالفاء أيضا إلا أنه ربط ربطتين أولا ووسطا وهو هذا ه ، تمييزا عن الميم، وترك له الأخر مـ دلالة على الأصل شكله، حيث الميم هناك إضطر إلى التمييز عن ذلك، فميز بالقطب وهـــو الألف فلم ينصب إذ ذاك له لا لغيره، ولم يفرش أنْ لا يكون دلالة على عدم الإنقطاع، فانحطّ م .

فصل: وهـذه الـ4 تأتي كيف والقاعدة "متــصلة لا منــفصلة" والفاءان يرفعان مركز الخط اوله ويلصقان وسطه ويجوفان أخره هكذا فـ قـ ـــفـ ـــقــــــف ق. والواو ألف لا هي راء ولا هي

ميم بل؛ هي بين بين ولا يتصل أولا ولا وسطا بل؛ أخرا والقاعدة "منفصل اولين متصل اخرا" وهو و إذ بين بين. والياء وهو هذا ي ألف فرش ونقط تحته نقطتين ويأتي اولا ينبر كالوسط يكام اخرا، ثم ينــــحط والنون كالياء نقط نقطة فوق إلا أنه يقوس آخرا ومن لا ينقطه آخرا، والـتاء كالياء ولا يكام ولا ينحط ونقط نقطتين فوق والثاء كالتاء إلا أنه الفوق مثلث حيث التاء مثن والأربعة على هكذا على التثليث يـ نـ تـ ثـ، ــيــ ــنــ ــتــ ــثــ، ي ن ت ث، والقاعدة متصلة. والدال والذال والطاء والظاء والصاد والضاد والسين والشين ألف كلها لينت ونقط فوق نقطة وترابط ونقط الفوق نقطة وصادت الجوف عن التألف ونقطت فوق نقطة ونبرت عن التصود فوقه وأوت النقطة بين النبرتين ونشأ من الشـلثة ثلاث فشانت أعني ان الألف دالت فذالت ثم سالت النقطة تاليفا فطالت وتفرع التنقيط ان ظالت وعادت التربيط جـوفها فصادت وحيث الرجوع فلم يبق إلا التضديد فضادت النقطة فوقها وباهمال الصـود تبق النبرتان فنبر بالنقطة فسانت ومن التسن تشنينها وغير الأوليين القاعدة متصل كـيف والأوليان منفصل اولا، غير ان الـ4 الأخيرة تزيّل ويجوف أخيرا وهو هكذا:- د ذ ط ظ صـ ضـ سـ شـ، ـطـ ـظـ ـصـ ـضـ ـسـ ـشـ ، ص ض س ش . والكاف والحاء والجيم والخاء والعـين والغين ألف كلها اعتلت أولا ک ودالت ففرش الشفر السفلى فحائت ونقط التحت نقطة ثم الفوق فجاء وخاء وعكس المقبل ان عان ونقط الفوق نقطة فغان والقاعدة متصلة غير ان غــير الكاف يجوف أخيرا حيث الكاف هناك همزة في جوف اللام ك والعين والغين لايفتحان وسطا هـكذا:- کـ حـ جـ خـ عـ غـ، ـکـ ـحـ ـجـ ـخـ ـعـ ـغـ، ك ح ج خ ع غ والغين في الوسط لا يمتاز الفاء في هناك إلا بوضع خال. والهمزة ألف ء وقد سبـق ما سبق في السابق وينوب عنه الواو والياء في الضم والكسر ويأتي القاعدة متصل وسطا.

فالراء والزاي واللام والباء الـ4 معنى والفاء والقاف والميم والهاء والواو الـــ5 في معنى والياء والنون والتاء والثاء الـ4 في معنى والدال والـذال والطـاء والظاء والصاد والضاد والسين والشين الـ8 في معنى والكـــاف والحاء والجيم والخاء والعين والغين الـ6 في معنى والـكل في الألف معناه والهمز ممازج للحروف وليس ورائه إلا الألف ولذا وأنه لم تتم العدة حروفها ثلثين ان كل ما كمل لا يزيد إلا نقصا.

فصل: ثم الحروف كلها يتركب اسمها من ثلاثة أحرف، سوى الهمز، فإنه قد يكون مركبا من أربعة أحرف، وذلك بزيادة التاء المربوطة، فهو بين الهمز أو الهمزة، وكلها أوسط الثلاثة حرف مد، أو مد ولين، إلا الهمزة والألف، فإن الألف مقصور لامه، أعني عينه، والهمز حرف صحيح، فما الأوسط حرف مد: الهاء والحاء والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء والواو والباء والميم، وما حرف مد ولين: العين والغين، فالممدود بالألف عشرون حرفا، والممدود بالواو حرف واحد وهو النون، والممدود بالياء أربعة أحرف.

هذا: ثم ويجوز القصر والمد في: الهاء والحاء والخاء والياء والراء والطاء والتاء والظاء والثاء والفاء والباء، وأما الزاء فبالياء أشهر، قال الطيبي:-

وَالْمَدُّ وَالْقَصْرُ جَمِيعاً رُوِيَا + فِي: بَا وَتَا وَثَا وَحَا وَخَا وَيَا

وَرَا وَطَا وَظَا وَفَا وَهَا، فَزِدْ + هَمْزَةً انْ شِئْتَ، وَدَعْ إِنْ لَمْ تُرِدْ

وَلُغَةُ الْقَصْرِ بِهَا الذِّكْرُ وَرَدْ + وَمَنْ يَعُدَّ الزَّايَ مِنْهَا لَمْ يُرَدّ

وَلَكِنِ الزَّايُ بِيَاءٍ أَشْهَرُ + وَجَاءَ زِيٌّ دُونَ زَيْنٍ فَانْظُرُوا.

فصل: إعلموا: أنا أنشأنا الميزان على ترتيب الحروف مخارجها، وذلك على أصل الطبيعة لأن الله خلقها في المخارج هكذا، وإن الحروف لها تساكين كثيرة، وكلها هامة جدا، ولكن ليس في التساكين تسكين أولى من التسكين، فمن ذلك: تسكين الأشكال/ تسكين المسعود، وتسكين أيقغ وتسكين أبجد وتسكين أبدح وتسكين بزدح وتسكين الأعضاء وتسكين الطبيعة وتسكين المخارج التسكين وتسكين الصفات وتسكين الميزان وتسكين الكواكب وتسكين العناصر وتسكين الطبيعة للكواكب وتسكين المزاج وتسكين الدائرة وتسكين السكنى وتسكين الأضداد وتسكين البروج وتسكين الأوقات وتسكين الأزمان وتسكين الجهات وتسكين الألوان.

فصل: ولما كانت مادة الحرف الصوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعدا إلى الفم رتبنا المخارج حروفها باعتبار الصوت، فنقدم في الذكر ما هو أقرب الى ما يلي الصدر ثم الذي يليه وهكذا حتى ينتهي الى مقدم الفم، إلا فيما.

الألف: فجعلنا الألف الأول، لأنه أولها وأصلها وقطبها، ولما وكان لكل من أخويه الواو والياء مخرج آخر، صار لهما مخرجان: مخرج حال كونهما مديين وهو الجوف وذلك بأن يكون الواو ساكنا ومضموما ما قبله والياء ساكنا ومكسورا ما قبله، ومخرج حال كونهما غير ذلك، وهو ما بين وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى للياء، وما بين الشفتين معا للواو.

فالألف لازم السكون وحركة ما قبله لا تكون إلا من جنسه وهي الفتحة، فلم يختلف حاله من كونه دائما هوائيا فيكون مخرجه مقدرا، بخلاف الحرفين، فإنهما إذا فارقاه في الصفة المشابهة صار لهما حيز محقق، والمحقق أولى من المقدر، فعدلنا بهما إلى المقدر، فانظر!.

الهمز: وجعلنا الهمز الثاني، وقد قالوا إنه ألف حرك فتبعه وإنما لم نجعل الهاء تابعه، لما فيه من الضعف والخفاء، فهو أخف الحروف أو من أخفها ولذا قوي بالصلة، ويدل على ذلك أنه لم تأت فيه صفة قوية من الصفات قط، فلم نحلّه الثالث، بل ارتحلناه الأخير، وجعلنا العين الثالث والحاء الرابع والغين الخامس والخاء السادس والقاف السابع والكاف الثامن والجيم التاسع والشين العاشر والياء الحادي عشر والضاد الثاني عشر واللام الثالث عشر والنون الرابع عشر والراء الخامس عشر والطاء السادس عشر والدال السابع عشر والتاء الثامن عشر والصاد التاسع عشر والسين العشرين والزاء الحادي والعشرين والظاء الثاني والعشرين والذال الثالث والعشرين والثاء الرابع والعشرين والفاء الخامس والعشرين والباء السادس والعشرين والميم السابع والعشرين والواو الثامن والعشرين والهاء التاسع والعشرين.

فصل: ثم الصفات جعلناها سبع عشرة صفة، فجعلنا الجهر الأول: لأنه أول الصفات ومبدأ كل حرف يجهر به ولو كان مهموسا، فعم الحروف كلها، وما ذلك التعميم إلا لقوته، وما في الصفات صفة عمت الحروف إلا إياه، فالجهر في حروفه صفة، وفي غيرها شائبة، وجعلنا الشد الثاني:

لكونه يؤاخي الجهر في القلقلة إنشائها والقلقلة صفة قوية ذاتية لازمة، وليست عارضة، والإطباق الثالث لكونه أخص من الإستعلاء وأبلغ، والإستعلاء الرابع لعمومه الإطباق، ولكون حروفه تفخم لأجله أو ولأجل الإطباق في حروفهما، وإن لم يكن التفخيم في الميزان صفاته، وهما: أعني الإطباق والإستعلاء تابعي الجهر والشد لإنشائهما التفخيم في حروفهما، والتفخيم صفة قوية ذاتية في الحروف، وأعني بالتفخيم التفخيم الناشئ من الإطباق والإستعلاء لا من غيرهما فإنه صفة قوية عارضة، وإنما لم يجأ في اللازمة إلا لكونه مشمولا تحت الصفتين، أو لعروضه في بعض الحروف ولزومه في بعض آخر كما أشرنا إلى ذلك في الإبتساط وإن كانت الإشارة بحذف.

ف (ما أنشأ القوي قوي، كما ما أنشأ الضعيف ضعيف)، و(المنشِئ أقوى من غير المنشِئ)، و(المنشِئُ أقوى من الناشئ)، و(غير المنشِئ قد يكون أقوى من الناشئ، وقد يكون الناشئ أقوى من غير المنشِئ).

والإنحراف الخامس: إذ هو الأقدم من التكرير فكأن التكرير ينشأ منه، والتكرير السادس: إذ الإنحراف ميل الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان، والتكرير إرتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، فالإنحراف بذات الحرف، والتكرير بعين المخرج، فما قام بذات الحرف أقوى مما كان بعين المخرج.

والقلقل السابع: لكونه فرع الجهر والشد، إذ تآخا كما تآخا الإطباق والإستعلاء، غير أن فرعهما لم نجئ به، لما سبق وما يأتي، كما ليس بين الإنحراف والتكرير منشأ فنجيء به، ولا نرى بين الإستطالة والتفشي من تآخ، فلذا فصلنا بينهما، والقلقل: صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت فحصل تحريك مخرج الحرف وتحريك صوته.

والإستطال الثامن: لكونه على حرف واحد، كما كان التفشي العاشر، لكن التفشي اختلف في حروفه، ولذا لم يجئ تحت الإستطال مباشرة، ولو لم يختلف في حروفه، لما جاء تحت الإستطال المباشرة إلا إذا كان حرفه ظاءً، لأنه تحت حرف الإستطال مباشرة، كما لو كان طاءً لجاء فوقه

مباشرة، وهذا الحرف الواحد: هو الضاد ثاني الحروف قوةً. والصفير التاسع: لمؤاخاته القلقل تعليلا. والتفشي العاشر: لكونه تحت الإستطال غير مباشرة، وليس غيره أولى به.

فصل: ثم إن هذه العشر كلها قوية، ذات أضداد منها وغير ذات أضداد، فإن كانت ذات أضداد فلا بد من أن تكون الأضداد ضعيفة، وإلا فمن أين تتضادا، وإن كانت غير ذات أضداد فقد سبق بك ما سبق، والسبع الباقية كلها ضعيفة، المتضادة منها وغير المتضادة، فجعلنا البيني الحادي العشر: لأنه بين الرخو والشد، وليس ضد الشد ولا ضد الرخو، فالبيني أقرب إلى الشدة من قربه إلى الرخو، فاستحق أن يكون أول الضعيفة، ولو كان بين الجهر والهمس بيني لقدمناه على بيني الرخو والشد، لتقدم الجهر على الشد، وحيث لم يكن قدمناه.

والهمس الثاني عشر: لأنه ضد الجهر، والرخو الثالث عشر لأنه ضد الشد، والإنفتاح الرابع عشر لأنه ضد الإطباق، والإستفال الخامس عشر لأنه ضد الإستعلاء، والإذلاق السادس عشر لأنه ضد الإصمات ما ليس لها حظ في العلم عند من يرى ذلك، واللين السابع عشر الأخير، وذلك ظاهر. فـ(ضد الأقوى أقوى من ضد القوي)، و(ضد الضعيف أقوى من ضد الأضعف).

فصل: ثم الجهر بالنفس وهو أصل الصوت الذي هو الحرف أصله، وبانحباس جريه، وعند النطق بالحرف، والشدة بالصوت وهو أصل الحرف، وبانحباس جريه، وعند النطق بالحرف، والإطباق بالتلاصق تلاصق ما يحاذي اللسان من طائفتيه من الحنك الأعلى على اللسان وعند التلفظ بالحرف، أو باستعلاء اقصى اللسان ووسطه الى جهة الحنك الأعلى وانطباق الحنك على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوت بينهما، والإستعلاء باللسان ارتفاعه وعند النطق بالحرف، والإنحراف بالميل، والإتصال، والتكرير بالإرتعاد وعند النطق بالحرف، والقلقل بالصوت لكن بالزيادة، والإستطالة بالصوت لكن بالإمتداد، والصفير بالصوت لكن بالزيادة، ومن بين الشفتين، والتفشي بالريح وبانتشاره في الفم وعند النطق بالحرف.

والبيني بالتوسط، والهمس بالنفس وعند النطق بالحرف وبالجريان، والرخو بالصوت وبالجريان، والإنفتاح بالتجافي تجافي كل من الطائفتين أي طائفتي اللسان والحنك عن الآخر حتى يخرج الريح،

وعند النطق بالحرف، والإستفال بالإنحطاط أي انحطاط اللسان عن الحنك الى قاع الفم وعند خروج الحرف، والإذلاق بالسرعة وعند الخروج من المخرج، واللين بالحرف عدم كلفته على اللسان.

فصل: فالنفس أقوى من الصوت، والإنحباس أقوى من الجري، والصوت أقوى من الحرف إلا إذا كان الصوت زائدا، والحرف أقوى من الآلة، والتلاصق أقوى من الإستعلاء، والحرف مع الآلة أقوى من الحرف مع التجاوز، والحرف مع التجاوز أقوى من الآلة، والآلة أقوى من الصوت بالزيادة، والصوت بالزيادة من ضغط المخرج أقوى من الصوت بالإمتداد، ومن الصوت بالزيادة من غير الضغط، والصوت بالإمتداد أقوى من الصوت بالزيادة من غير الضغط، والصوت بالزيادة من الضغط أو من الريح وبالإنتشار في المخرج، والإنحباس يقابل الجري، والتلاصق يقابل التجافي، والإستعلاء يقابل الإستفال أو الإنحطاط، والإصمات يقابل الإذلاق.

فصل: وقد سبق في التعرض لذكر الصفات مراتبها غير واحد من الناس، ولكن لم يكن على أحسن وجه من الدراية، كما فصلنا القول فيها.

- قال في الميزان: (أقسام الصفات من حيث القوة والضعف.

تنقسم الصفات من حيث القوة والضعف إلى ثلاثة أقسام:

1 – صفات قوية وهي: (الجهر– الشدة– الاستعلاء– الإطباق– الصفير– القلقلة– التكرار– الانحراف– التفشي– الاستطالة– الغنة).

2 – صفات ضعيفة وهى: (الهمس– الرخاوة– الاستفال– الانفتاح– اللين– الخفاء).

3 – صفات لا قوة فيها ولا ضعف وهى: (الإصمات، والإذلاق، والتوسط).

- وقال الشيخ: (تنقسم الصفات من حيث القوة والضعف إلى قسمين: قوية وضعيفة. فالقوية إحدى عشرة صفة، وهي: الجهر الشدة الإستعلاء الإطباق الصفير القلقلة الإنحراف التكرير

التفشي الإستطالة الغنة. والضعيفة: ست، الهمس الرخاوة الإستفال الإنفتاح اللين الخفاء. وأما الإصمات والذلاقة والبينية، فلا دخل لها في القوة ولا في الضعف.

- وقال السمنودي:-

ضَعِيفُهَا هَمْسٌ وَرِخْوٌ وَخَفَا + لِينُ انْفِتَاحٌ وَاسْتِفَالٌ عُرِفَا

وَمَا سِوَاهَا وَصْفُهُ بِالقُوَّةِ + لا الذَّلْقِ وَالإصْمَاتِ وَالبَيْنِيَّةِ

- وقال في الواضح: (تنقسم الصفات المذكورة في هذا المبحث إلى صفات قوية، وصفات ضعيفة، وصفات متوسطة. فالصفات القوية هي الجهر والشدة والإستعلاء والإطباق – من الصفات ذوات الأضداد – والقلقلة والصفير والإنحراف والتفشي والإستطالة والتكرير والغنة.

والصفات الضعيفة هي: الهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح – من الصفات ذوات الأضداد – واللين والخفاء.

والصفات المتوسطة هي: التوسط أو البينية أي التي بين الشدة والرخاوة والإصمات والذلاقة ومنهم من يعد الإصمات صفة قوية والذلاقة والتوسط صفتين ضعيفتين.

وبنا على ذلك تنقسم الحروف الهجائية إلى قوية وضعيفة ومتوسطة حسب صفاتها ....).

- وقال في البرهان: (الصفات تنقسم إلى قسمين: قوية وضعيفة. فالصفات القوية اثنتا عشرة صفة وهي: الجهر والإستعلاء والإطباق والإصمات والصفير والقلقلة والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة والغنة، وأقواها القلقلة فالشدة فالجهر فالإطباق فالإستعلاء فالباقي، والصفات الضعيفة هي: الهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح والذلاقة واللين والخفاء، وأما صفة التوسط: فلا توصف بضعف ولا قوة).

- وقالت سعاد: (تنقسم الصفات إلى قوية وضعيفة: فالصفات القوية إحدى عشرة صفة هي: الجهر الشدة الإستعلاء الإطباق الصفير القلقلة الإنحراف التكرير التفشي الإستطالة الغنة.

والصفات الضعيفة ست صفات هي: الهمس الرخاوة الإستفال الإنفتاح اللين الخفاء، والصفات التي لا توصف بقوة ولا بضعف ثلاثة هي: الإذلاق الإصمات التوسط.)

- وقال المرصفي: (تنقسم الصفات التي سبق ذكرها إلى ثلاثة أقسام: قوية وضعيفة ومتوسطة.

فالصفات القوية إحدى عشرة صفة وهي: الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة والغنة.

والصفات الضعيفة ست وهي: الهمس والرخاوة والاستفال والانتفاح واللين والخفاء.

والصفات المتوسطة ثلاث وهي: الإصمات والذلاقة والبينية – أي التي بين الرخاوة والشدة – وقد نظمها صاحب لآلىء البيان فقال:

ضعيفها همسٌ ورخو وخَفَا + لينٌ انفتاحٌ واستفال عُرِفا

*وما سِوَاها وصْفُهُ بالقُوَّةِ + لا الذَّلْق والإصْماتِ والبينِيَّةِ. أهـ.

- وقال في الغاية: (تنقسم الصفات إلى قسمين: صفات قوية، وصفات ضعيفة.

الصفاتُ القويةُ: إحدى عشرة صفة وهي:-

1- الجهر، 2- الشدة، 3- الاستعلاء، 4- الإطباق، 5- الصفير، 6- القلقلة، 7- الانحرف، 8- التكرير، 9- التفشي، 10- الاستطالة، 11- الغنة.

والصفات الضعيفة: ست صفات وهي:-

1- الهمس، 2- الرِّخاوة، 3- الاستفال، 4- الانفتاح، 5- اللِّين، 6- الخفاء.

وهناك صفات لا توصف بقوة ولا بضعف وهي ثلاثة:

1- الإذلاق، 2- الإصمات، 30- التوسط "البينِيَّة").

- وقال شارح النجار: تنقسم الصفات إلى قوية وضعيفة، فالقوية إحدى عشرة صفة، وهي الجهر والشدة والإستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة والغنة. والصفات الضعيفة: ست صفات، وهي الهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح واللين والخفاء، وهناك صفات لا توصف بقوة ولا بضعف وهي ثلاثة الإذلاق والإصمات والتوسط.

فصل: وقال مكي: في باب صفات الحروف وألقابها وعللها من الرعاية: "ومعنى الحرف المهموس ... فهو أضعف من المجهور ... لأن في الصاد إطباقا واستعلاء وصفيرا، وكل هذه الصفات من صفات القوة"، وقال: "الحروف المجهورة: وهي أقوى من المهموسة"، وقال: "والشدة من علامات قوة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر واطباق واستعلاء فذلك غاية القوة في الحرف، لأن كل واحدة من هذه الصفات، تدل على القوة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر، فهي غاية القوة، كالطاء"، وقال: "فالجهر والشدة والصفير والإطباق والإستعلاء، من علاماتقوة الحرلاف، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعف الحرف، فاعرف هذه المقدمة"، وقال: "الحروف الرخوة: .... وهذه الصفة من علامات الضعف، كالهمس والخفاء، فاعرف الصفات الضعيفة والصفات القوية، تقو بذلك على تجويد لفظك، بكتاب الله جل جلاله، فإذا كان أحد الصفات الضعيفة في حرف، كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك أضعف له، كـ(الهاء)، التي هي مهموسة رخوة منفتحة خفية، وكل واحدة من هذه الصفات، من صفات الضعف في الحرف"، كذلك الصفات القوية، إذا كان أحدها في حرف قوي بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان ذلك أقوى له كـ(الطاء)، الذي اجتمع فيه الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء، ونحو الصاد الذي اجتمع فيه الصفير والإطباق والإستعلاء، فهو دون الطاء في القوة، إذ عدمت الجهر والشدة، والضاد أقوى من الصاد، لأن الضاد حرف مجهور، مع أنه مطبق مستعل مستطيل، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصاد، فاعرف هذا"، وقال: "حروف الإطباق .... وبعضها أقوى في الإطباق من بعض، فـ(الطاء) أقواها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها، إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والصاد والضاد متوسطان في الإطباق"، وقال: "فالصفير من علامات قوة الحرف، والصاد أقواها للإطباق والإستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها في

القوة للجهر الذي فيها، والسين أضعفها للهمس الذي فيها"، وقال: "الحرف المستطيل: وهو الضاد ... وذلك لما اجتمع فيها من القوة بالجهر والإطباق والإستعلاء فقويت بذلك"، وقال: "وقد ذكرنا أن الهاء حرف خفي ضعيف، وأنها من الحروف المهموسة ومن الحروف الرخوة"، وقال: "العين ... وقد ذكرنا أنها من الحروف المجهورة الرخوة ويقال إن فيها بعض الشدة، فهي حرف قوي"، وقال: "الخاء ... وهي حرف مهموس رخو ليس بحرف قوي غير أنها من حرف الإستعلاء"، وقال: "والغين حرف مجهور، فهو أقوى من الخاء وكلاهما من حروف الإستعلاء ومن الحروف الرخوة"، وقال: "والقاف حرف متمكن قوي لأنه من الحروف المجهورة الشديدة المستعلية، ومن حروف القلقلة"، وقال: "الشين ... وهي مهموسة رخوة فيها تفش ... فبذلك قويت بعض القوة"، وقال: "وإذا وقع بعد الشينِ جيمٌ ... لكن الجيم أقوى منها، لأنها مجهورة شديدة"، وقال: "الجيم ... وهي حرف قوي للجهر الذي فيها والشدة"، وقال: "والزاي حرف مجهور –كالجيم – فيها صفير فقويت به"، وقال: "لأن الشين حرف مهموس، فهو أضعف من الجيم"، وقال: "وذلك أن الجيم حرف شديد مجهور فقوي بذلك، والتاء حرف مهموس فيه ضعف"، وقال: "الضاد ... وهو حرف قوي، لأنه مجهور مطبق من حروف الإستعلاء وفيه استطالة"، وقال: "وكذلك إذا تكررت ظاهرة يجب بيانها لثقل التكرير في حرف قوي مطبق مستعل مستطيل مجهور"، وقال: "واللام حرف متوسط في القوة لأن فيها جهرا، وفيها رخاوة، وفيها انحرافا"، وقال: "النون ... وهي متوسطة القوة ... ولأنهما مجهورتان رخوتان"، وقال: "والراء حرف قوي للتكرير الذي فيه، ولأنه حرف مجهور، ولأنه مؤاخ للنون واللام ... فهو من الحروف المنحرفة، ولأنه انحرف عن الرخاوة إلى الشدة"، وقال: "والطاء من أقوى الحروف، لأنه حرف مجهور شديد منطبق مستعل، وهذه الصفات كلها من علامات قوة الحرف مع انفرادها، فإذا اجتمعت في حرف كملت قوته"، وقال: "والدال حرف قوي، لأنه مجهور شديد"، وقال: "فلما وقعت التاء، وهي حرف مهموس ضعيف، بين حرفين مجهورين قويين، وهما الجيم والزاي"، وقال: "التاء: ... وهي حرف متوسط في القوة والضعف، لأنه مهموس شديد، فالهمس ضعفه والشدة قوته فهو بين ذينك"، وقال: "لكن الطاء حرف قوي متمكن لجهره ولشدته وإطباقه واستعلائه، والتاء حرف مهموس فيه ضعف"، وقال: "... التاء ... والدال أقوى منها لأنها مجهورة

شديدة"، وقال: "وقد ذكرنا أن الزاي من الحروف المجهورة، ومن حروف الصفير، فهو حرف قوي لذلك"، وقال: "لكن السين أضعف من الزاي، لأن الزاي حرف مجهور، والسين حرف مهموس"، وقال: "لأن الحرف المطبق قوي لا يرده قوة حرف حائل"، وقال: "والصاد حرف قوي، لأنه حرف مطبق، مستعل فيه صفير وهو مهموس"، وقال: "والظاء حرف مطبق مستعل مجهور قوي فيها رخاوة"، وقال: "الثاء ... وهو حرف ضعيف، لأنه مهموس وفيه بعض الشدة"، وقال: "الذال ... وهي أقوى من الثاء لأنه مجهور والثاء مهموس، لكن الثاء فيها شدة تقويها، والذال فيها رخاوة تضعفها، وهي على كل حال أقوى من الثاء للجهر الذي فيها، والجهر من الصفات القوية"، وقال: "والفاء حرف ضعيف لأنه مهموس رخو، لكن فيه تفش كالشين"، وقال: "الباء ... وهو حرف قوي لأنه مهموس شديد".

فصل: فجعل الصفات في الميزان والواضح والسمنودي، والمرصفي إلى ثلاثة أقسام: قوية وضعيفة وبين بين، وجعلها الشيخ وسعاد وفي الغاية والبرهان والعناية والبدوي إلى قسمين: قوية وضعيفة، إلا أن سعاد والغاية والشارح والبدوي بعد إيراد القسمين ذكروا قسما ثالثا، وهو بين بين، فالحاصل أن القوم تقسيمهم إلى ثلاثة أقسام لا غير.

فالقوية في الميزان والشيخ والسمنودي والواضح وسعاد والمرصفي والغاية والعناية والبدوي: إحدى عشرة صفة: وفي البرهان اثنتا عشرة صفة.

والضعيفة: ست صفات في الميزان والشيخ والسمنودي والواضح وسعاد والمرصفي والغاية والعناية والبدوي، وسبع في البرهان.

والمتوسطة ثلاث: في الميزان والشيخ والسمنودي والواضح وسعاد والمرصفي والغاية والعناية والبدوي، وواحدة في البرهان.

فأكثر القوم عد القوية إحدى عشرة صفة، والضعيفة ست صفات، والمتوسطة ثلاث صفات، إلا البرهان فإنه عد القوية اثنتي عشرة صفة، والضعيفة سبع، والمتوسطة صفة واحدة.

فصل: وحدّ الميزان القوية: (الجهر– الشدة– الاستعلاء– الإطباق– الصفير– القلقلة– التكرار– الانحراف– التفشي– الاستطالة– الغنة)، والشيخ: الجهر الشدة الإستعلاء الإطباق الصفير القلقلة الإنحراف التكرير التفشي الإستطالة الغنة، والغاية: الجهر الشدة الإستعلاء الإطباق الصفير القلقلة الإنحراف التكرير التفشي الإستطالة الغنة، والمرصفي: الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة والغنة، والواضح: الجهر والشدة والإستعلاء والإطباق والقلقلة والصفير والإنحراف والتفشي والإستطالة والتكرير والغنة، وسعاد: الجهر الشدة الإستعلاء الإطباق الصفير القلقلة الإنحراف التكرير التفشي الإستطالة الغنة، والعناية الجهر والشدة والإستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة والغنة، والبدوي: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والغنة، والبرهان: الجهر والإستعلاء والإطباق والإصمات والصفير والقلقلة والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة والغنة.

فحدوا: الجهر والشدة والإستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والتكرير والإنحراف والتفشي والإستطالة والغنة، وزاد البرهان الإصمات، ولكن اختلفوا ترتيبها، وكأنهم لا يريدون بسردها ترتيبا، إذ لم يصرحوا بذلك، اللهم إلا البرهان: فإنه حاول أن يصرح بالترتيب، فأصرح في بعض، وألوح في آخر، وذلك حيث قال: "وأقواها القلقلة فالشدة فالجهر فالإطباق فالإستعلاء فالباقي" قلت: وهل الباقي على مرتبة أو على مراتب، تلويح!.

وحد الميزان الضعيفة والشيخ والسمنودي والواضح وسعاد والمرصفي والغاية والعناية والبدوي: (الهمس– الرخاوة– الاستفال– الانفتاح– اللين– الخفاء) وزاد البرهان الذلاقة، والكل على الترتيب إلا البرهان فإنه الذلاقة فوق اللين، ومع كون اتفاقهم في سرد الصفات لا قاطع في الدلالة على أنهم يريدون بذلك ترتيبا، وذلك من حيث لم يصرحوا بذلك.

وحد الميزان والشيخ والسمنودي والواضح وسعاد والمرصفي والغاية والبدوي المتوسطة: الإصمات والإذلاق والتوسط، والبرهان التوسط وحدها.

فصل: وهذه الصفات: هي صفات الميزان الصحيح، وطريقة الوزن: أنا ننظر إلى الحرف كم حل في القوية وفي الضعيفة، وننظر إلى الآخر بمثل ذلك، فنعلم قوة أحدهما على الآخر، فإن تساويا الحلول فننظر الضعيفة درجاتها تخالفا، فانظر:-

الجهر	ا	ء	ع		غ		ق		ج		ي	ض	ل	ن	ر	ط	د				ز	ظ	ذ			ب	م	و	
الشدة		ء					ق	ك	ج							ط	د	ت								ب			
الإطباق												ض				ط			ص			ظ							
الإستعلاء					غ	خ	ق					ض				ط			ص			ظ							
الإنحراف													ل		ر														
التكرير															ر														
القلقلة							ق		ج							ط	د									ب			
الإستطالة												ض																	
الصفير																			ص	س	ز								
التفشي										ش																			
البيني			ع										ل	ن	ر												م		
الهمس				ح		خ		ك		ش								ت	ص	س				ث	ف				ه
الرخو	ا			ح	غ	خ				ش	ي	ض							ص	س	ز	ظ	ذ	ث	ف			و	ه
الإنفتاح	ا	ء	ع	ح	غ	خ	ق	ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
الإستفال		ء	ع	ح				ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
الإذلاق													ل	ن	ر										ف	ب	م		
اللين											ي																	و	

حيث أنشأ الحروف على هذا الترتيب:–

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

ولنكون على بصيرة نحن ومنون اتبعونا: نجعل الحروف التسعة وعشرين على سبعة أقسام، كل قسم له أربعة أحرف إلا الرابع فإنه خمسة أحرف، فالقسم الأول يضاهي القسم الأخير، والثاني يضاهي ثاني الأخير، والثالث يضاهي ثالث الأخير، وأول الأول يضاهي آخر الآخر وثاني الأول يضاهي ثاني آخر الآخر وثالث الأول يضاهي ثالث آخر الآخر، ورابع الأول يضاهي رابع آخر الآخر، وهكذا حروف القسم الثاني تضاهي حروف قسم ثاني الآخير، وحروف القسم الثالث تضاهي حروف قسم ثالث الأخير، تماما. والقسم الرابع: لا يضاهي قسما من الأقسام، ولكن حروفه الأول منها يضاهي الآخر منها، والثاني منها يضاهي ثاني الآخر منها، حيث الثالث لا يضاهي ولا يضاهى، وكل ذلك الإضاهة قوة وضعفا:–

القسم:					القسم				
الأول	ط	ض	ظ	ق	الثاني	ص	ج	د	غ
الأخير	هـ	ف	ح	ث	ثاني الأخير	م	ن	ي	و
الثالث	ر	ز	ب	ء	الرابع	ا	ت	خ	
ثالث الأخر	ل	ش	س	ك	المضاهي	ع	ذ		

ير

فصل: ما لم يجئ في الميزان من الصفات: إعلم: أنه لم يجئ في الميزان من الصفات صفات الحروف، كثير، منها: التفخيم وضده الترقيق، والغنة والمشوبة والملخصة والمستعينة والمصوتة والخفية، والمد والصحة والإعتلال والزيادة والأصل والمتصل وما في المعنى، لأنه إما في معنى الصفات أو إما ما في المعنى، وذلك أن التفخيم: صفة لازمة لبعض حروفه وهو حروف الإستعلاء والإطباق (قظ خص ضغط) وعارضة لبعضها الآخر، وهو اللام والراء على التقدير. والترقيق: لعدم مجيء التفخيم مؤاخيه، وأما المذلق: فمؤاخيه الإصمات ليس له حظ في العلم على القول بذلك.

والغنة في معنى التفشي حيث الخلاف. وكذلك المشوبة أو المشربة، والملخصة، وأما المستعينة فليست صفة مغايرة حتى تعتبر بها أي إعتبار، والمصوتة والخفية والمد والمتصل في معنى اللين. والصحة والإعتلال ليس لهما حظ في العلم، وإنما حظهما في الصرف، وكذلك الزيادة والأصل. والمهتوتة في معنى الخفاء، والراجع في معنى الغنة.

فصل: ثم ولو جعلناه ثلاث وعشرين صفة، بجعل الغنة تحت التفشي والمشوبة تحت الغنة مباشرة، تمام القوية 12 صفة، وبجعل الملخصة والمستعينة والمصوتة والخفية على الترتيب تحت اللين، تمام الضعيفة 11 صفة، وهو هذا:-

الجهر	ا	ء	ع	غ		ق		ج	ي	ض	ل	ن	ر	ط	د			ز	ظ	ذ	ب	م	و
الشدة		ء				ق	ك	ج						ط	د	ت					ب		
الإطباق										ض				ط			ص		ظ				
الإستعلاء				غ	خ	ق				ض				ط			ص		ظ				
الإنحراف											ل		ر										
التكرير													ر										
القلقلة						ق		ج						ط	د						ب		
الإستطالة										ض													

الصفير																			ص	س	ز								
التفشي										ش																			
الغنة														ن													م		
المشوبة							ق		ج			ض			ر	ط	د				ز	ظ	ذ			ب			
البيني			ع										ل	ن	ر												م		
الهمس				ح		خ		ك		ش								ت	ص	س				ث	ف				هـ
الرخو	ا			ح	غ	خ				ش	ي	ض							ص	س	ز	ظ	ذ	ث	ف			و	هـ
الإنفتاح	ا	ء	ع	ح	غ	خ	ق	ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	هـ
الإستفال		ء	ع	ح				ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	هـ
الإذلاق													ل	ن	ر										ف	ب	م		
اللين											ي																	و	
الملخصة		ء	ع		غ								ل	ن													م		
المستعينة			ع											ن													م		
المصوتة	ا										ي																	و	
الخفية	ا										ي																	و	هـ

لخرجت الحروف على هذا الترتيب:-

ن ر م ل ي و ب ع ض ز

ق ج د ط ش ا غ ص س ظ

ذ ف هـ ء ح خ ك ت ث

وذلك: ننظر إلى الحرف كم حل في القوية وفي الضعيفة، ونجمع الحلول، وننظرنا إلى الآخر بمثل ذلك، فنعرف قوة أحدهما على الآخر، فإن تساويا الحلول فننظر إلى الضعيفة درجاتها تخالفا،

وإن تساويا أيضا فننظر إلى ترتيب المخارج مخارجها، فلا بد من التخالف بهناك، وكفى بك شاهدا وقاضيا، وهاك النظر إلى الحرف:-

الحرف	قوته	ضعفه	الحلول	النشوء
ا	1	4	5	ن
ء	2	3	5	ر
ع	1	5	6	م
ح	0	4	4	ل
غ	2	3	5	ي
خ	1	3	4	و
ق	5	1	6	ب
ك	1	3	4	ع
ج	4	2	6	ض
ش	1	4	5	ز
ي	1	6	7	ق
ض	5	1	6	ج
ل	2	5	7	د
ن	2	6	8	ط

ش	8	4	4	ر
ا	6	0	6	ط
غ	6	2	4	د
ص	4	3	1	ت
س	5	2	3	ص
ظ	5	4	1	س
ذ	6	3	3	ز
ف	5	1	4	ظ
هـ	5	3	2	ذ
ء	4	4	0	ث
ح	5	5	0	ف
خ	7	3	4	ب
ك	8	6	2	م
ت	7	6	1	و
ث	5	5	0	هـ

ولم يجئ في الميزان حرف منفرد الحلول، بل كل حرف له مساو له الحلول، فمنها: خمسة أحرف ساوت في 4 حلول، وعشرة أحرف في 5 حلول، وسبعة أحرف في 6 حلول، وأربعة أحرف في 7 حلول، وثلاثة أحرف في 8 حلول، وإليك إياها:-

4	5	6	7	8
ح	ا	ع	ي	ن
خ	ء	ق	ل	ر
ك	غ	ج	ب	م
ت	ش	ض	و	
ث	ص	ط		
	س	د		
	ظ	ز		
	ذ			
	ف			
	هـ			

فصل: ولو جعلنا التفشي بما اختلف فيه: وهو هذا:–

	ا	ء	ع	ح	غ	خ	ق	ك	ج	ش	ي	ض	ل	ن	ر	ط	د	ت	ص	س	ز	ظ	ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
الجهر	ا	ء	ع		غ		ق		ج		ي	ض	ل	ن	ر	ط	د				ز	ظ	ذ			ب	م	و	
الشدة		ء					ق	ك	ج							ط	د	ت								ب			
الإطباق												ض				ط			ص			ظ							
الإستعلاء					غ	خ	ق					ض				ط			ص			ظ							
الإنحراف													ل		ر														
التكرير															ر														
القلقلة							ق		ج							ط	د									ب			
الإستطالة												ض																	
الصفير																			ص	س	ز								
التفشي										ش	ي	ض		ن	ر				ص	س	ز			ث	ف		م	و	
الغنة														ن													م		
المشوبة							ق		ج			ض			ر	ط	د				ز	ظ	ذ			ب			
البيني			ع										ل	ن	ر												م		
الهمس				ح		خ		ك		ش								ت	ص	س				ث	ف				ه
الرخو	ا			ح	غ	خ				ش	ي	ض							ص	س	ز	ظ	ذ	ث	ف			و	ه
الإنفتاح	ا	ء	ع	ح	غ	خ	ق	ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
الإستفال		ء	ع	ح				ك	ج	ش	ي		ل	ن	ر		د	ت		س	ز		ذ	ث	ف	ب	م	و	ه
الإذلاق													ل	ن	ر										ف	ب	م		
اللين											ي																	و	
الملخصة		ء	ع		غ								ل	ن													م		
المستعينة			ع											ن													م		
المصوتة	ا										ي																	و	

الخفية ا يـ و هـ

لخرجت الحروف على هذا الترتيب:-

ن ر م ي و ل ض ز ب ع

ش ص س ف ق ج د ط ث هـ

ا غ ظ ذ ء ح خ ك ت

وذلك: على ما تعلم مما سبق، وهاك:-

الحرف	قوته	ضعفه	الحلول	النشوء
ا	1	4	5	✓
ء	2	3	5	✓
ع	1	5	6	✓
ح	0	4	4	✓
غ	2	3	5	✓
خ	1	3	4	✓
ق	5	1	6	✓
ك	1	3	4	✓
ج	4	2	6	✓
ش	2	4	6	✓

✓	8	6	2	ي
✓	7	1	6	ض
✓	7	5	2	ل
✓	9	6	3	ن
✓	9	4	5	ر
✓	6	0	6	ط
✓	6	2	4	د
✓	4	3	1	ت
✓	6	2	4	ص
✓	6	4	2	س
✓	7	3	4	ز
✓	5	1	4	ظ
✓	5	3	2	ذ
✓	5	4	1	ث
✓	6	5	1	ف
✓	7	3	4	ب
✓	9	6	3	م

و	2	6	8	✓
هـ	0	5	5	✓

فصل: ولو قلنا لك: تزيد المتفشية 1 في قوتها وتسير على سيرك، لكان في المعنى.

ولم يجئ في الميزان حرف منفرد الحلول، بل كل حرف له مساو له الحلول، فمنها: أربعة أحرف ساوت في 4 حلول، وسبعة أحرف في 5 حلول، تسعة أحرف في 6 حلول، وأربعة أحرف في 7 حلول، وحرفان في 8 حلول، وثلاثة أحرف في 9، وإليك إياها:-

4	5	6	7	8	9
ح	ا	ع	ض	ي	ن
خ	ء	ق	ل	و	ر
ك	غ	ج	ز		م
ت	ظ	ش	ب		
	ذ	ط			
	ث	د			
	هـ	ص			
		س			
		ف			

فصل: ولو قلنا في النظر المخرج الترتيب هذا:-

ن	ر	م	ل	ي	و	ب	ع	ض	ز
ق	ج	د	ط	ش	ا	غ	ص	س	ظ
ذ	ف	هـ	ء	ح	خ	ك	ت	ث	

أن نطرح الأقل من الأكثر بين القوة والضعف، لخرج:-

ر	ط	ز	ف	هـ	ي	و	ع	ن	م
ح	ث	ض	ق	ل	ش	س	ا	ظ	خ
ك	ت	ج	د	ص	غ	ذ	ء	ب	

وهاك النظر إلى الحرف:-

الحرف	قوته	ضعفه	الحلول	النشوء
ا	1	4	3	✓
ء	2	3	1	✓
ع	1	5	4	✓
ح	0	4	4	✓
غ	2	3	1	✓
خ	1	3	2	✓
ق	5	1	4	✓

ك	1	3	2	✓
ج	4	2	2	✓
ش	1	4	3	✓
ي	1	6	5	✓
ض	5	1	4	✓
ل	2	5	3	✓
ن	2	6	4	✓
ر	4	4	8	✓
ط	6	0	6	✓
د	4	2	2	✓
ت	1	3	2	✓
ص	3	2	1	✓
س	1	4	3	✓
ز	3	3	6	✓
ظ	4	1	3	✓
ذ	2	3	1	✓
ث	0	4	4	✓

ف	0	5	5	✓
ب	4	3	1	✓
م	2	6	4	✓
و	1	6	5	✓
هـ	0	5	5	✓

ولم يجئ في الميزان حرف منفرد الحلول سوى الراء، فمنها حرفان ساويا في 6 حلول، وأربعة أحرف في 5 حلول، وسبعة أحرف في 4 حلول، وخمسة أحرف في 3 حلول، وخمسة أخرى في 2 حلول، وأخرى في 1 ، وإليك إياها:-

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
ء	خ	ا	ع	ي	ط		ر		
غ	ك	ش	ح	ف	ز				
ص	ج	ل	ق	و					
ذ	د	س	ض	هـ					
ب	ت	ظ	ن						
			ث						
			م						

فصل: ولو قلنا أيضا: في النظر المخرج الترتيب هذا:-

ن	ر	م	ي	و	ل	ض	ز	ب	ع
ش	ص	س	ف	ق	ج	د	ط	ث	ه
ا	غ	ظ	ذ	ء	ح	خ	ك	ت	

أن نطرح الأقل من الأكثر بين القوة والضعف وعلى القاعدة، لخرج:-

ط	ه	ض	ع	ح	ف	ي	و	ق	ل
ن	م	ث	ا	ظ	خ	ك	ش	ت	ص
س	ج	د	ر	غ	ز	ذ	ء	ب	

وهاك النظر إلى الحرف:-

الحرف	قوته	ضعفه	الحلول	النشوء
ا	1	4	3	✓
ء	2	3	1	✓
ع	1	5	4	✓
ح	0	4	4	✓
غ	2	3	1	✓
خ	1	3	2	✓
ق	5	1	4	✓
ك	1	3	2	✓

ج	4	2	2	✓
ش	2	4	2	✓
ي	2	6	4	✓
ض	6	1	5	✓
ل	2	5	3	✓
ن	3	6	3	✓
ر	5	4	1	✓
ط	6	0	6	✓
د	4	2	2	✓
ت	1	3	2	✓
ص	4	2	2	✓
س	2	4	2	✓
ز	4	3	1	✓
ظ	4	1	3	✓
ذ	2	3	1	✓
ث	1	4	3	✓
ف	1	5	4	✓

ب	4	3	1	✓
م	3	6	3	✓
و	2	6	4	✓
هـ	0	5	5	✓

ولم يجئ في الميزان حرف منفرد الحلول سوى الطاء، فمنها حرفان ساويا في 5 حلول، وستة أحرف في 4 حلول، وستة أخرى في 3 حلول، وثمنية أحرف في 2 ، وستة في 1 ، وإليك إياها:-

1	2	3	4	5	6
ء	خ	ا	ع	ض	ط
غ	ك	ل	ح	هـ	
ر	ج	ن	ق		
ز	ش	ظ	ي		
ذ	د	ث	ف		
ب	ت	م	و		
	ص				
	س				

فصل: التساكين:

1)

ط ض ظ ق ص ج د غ ر ز

ب ء ا ت خ ذ ع ك س ش

ل و ي ن م ث ح ف ه

2)

ن ر م ل ي و ب ع ض ز

ق ج د ط ش ا غ ص س ظ

ذ ف ه ء ح خ ك ت ث

3)

ن ر م ي و ل ض ز ب ع

ش ص س ف ق ج د ط ث ه

ا غ ظ ذ ء ح خ ك ت

---

4)

ر ط ز ف ه ي و ع ن م

ح ث ض ق ل ش س ا ظ خ

ك ت ج د ص غ ذ ء ب

5)

ط ه ض ع ح ف ي و ق ل

ن م ث ا ظ خ ك ش ت ص

س ج د ر غ ز ذ ء ب

فصل: وقد أحسن بعضهم في الميزان، حيث يقول:–

24. وَدُونَكَ مِيزَانَ الْـــــــــحُرُوفِ وَقُطْبُهُ   أَبُـــو الْحَسَنِ الْمَسْـــعُودُ فُوفُورى حَقَّلَا

25. وَفِيهِ مِنَ الْعِلْمِ النَّفِيسِ مِـــــــــدَادُهُ   وَأَقْـــلَامُـــهُ وَالصَّفْحُ فِي الْحُسْنِ وَالْحُلَى

26. بِمَاءِ عُــــــــيُونِ الْإِنْسِ وَالضَّلْعِ خَطُّهُ   وَبِـــالْقَلْبِ حَيْثُ الْمَرْءُ بِالرُّوحِ يُــــبْدَلَا

27. لَأَغْلَى بِسِعْرٍ حَـــــــــيْثُ يُسْأَمُ سِلْعُهُ   وَلَـــكِنَّهُ لِلَّهِ بِالـــــــــــــلَّهْ بَلِيَّلَا

28. فَخُذْ وَرْقَةً وَانْحِ الْيَمِـــــــــينَ وَارْقَمِ   مِـــنَ اعْلَى بِتَرْتِيـــبٍ إِلَى حَيْثُ أَسْفَلَا

29. فَمِنْ وَاحِدٍ فَاثْنَيْنِ حَتَّى انْـــــــــتَهَيْتَهُ   عَـــدِيدَ صِـــفَاتِ الْحَرْفِ أَعْنِي بِأَجْمَلَا

30. فَقُمْ بِـــــــشِمَالِ الرَّقْمِ كُلّاً مِنَ الصِّفَةْ   بِـــوَاحِدَةٍ حَتَّى انْتَهَى حَيْثُ يَـــعْدِلَا

31. فَخُذْ أَنَّهَا مِنْ قُـــــــوَّةٍ حَيْثُ ضُعْفِهَا   وَلَـــكِنَّتِ الْأُولَى مِنَ الْــــعَشْرِ هِي إِلَى

32. عَلَى قُوَّةٍ وَالسَّبْعِ ضُــــــعْفٍ أَلَآ فَهِي   هِـــيَ الْجَهْرُ وَالـــشَّدُّ الطِّبَا حَيْثُ مُعْتَلَى

33. تُحَرِّفُ بِالتَّكْرِيرِ قَلْقَلَ ـــــــــطَوْلَهُ   صَفِيــــرَ الـــتَّفَشِّي بَيِّنِ الْهُمْسَ مُضْجِلَا

34. رَخى فَـــــــــــتْحهُ الْإِسْفَالُ يَذْلِقُ لَيِّنُ   فَــتَعْلَمُ رَمْزاً بَيْنَ ضُعْفٍ ـــــــــوَأَوَّلَا

35. فَهَذِي الصِّفَاتُ ثُـــــــــــمَّ قُمْ بِشِمَالِهَا   مِـــنَ اعْلَى أَعَالِيـــهِ ضَعِ الْحَرْفَ مُفْصِلَا

36. فَفِي كَلمَةٍ مِنْ جَمْعِ بَيْتَيْـــــــــنِ رَمْزُهُ   أَوَائِــلُهَا فَالْأَلْـــــــــفُ مِنْهَا هُنَا خَلَى

37. أَلَا عِي حِمَى غَوْثٍ خَلَا قَاـــــــرِءً كَسَى   جَـلَى شَرْوِ يَـــــــمٍّ ضَاءَ لَوْ نَالَ رَمَّلَا

38. طَوَى دُونَ تَاحٍ صَانَ سِرّاً ــــــــــزَمِيلَهُ   ظَـــمَى ـــذَا ثَنَى فِي بَابِ مَنْ وَالَ هَرْوَلَا

39. فَتَأْتِـــــــــــي يَمِيناً بَسْطَةً حَيْثُ رُتِّبَتْ   وَحَــتَّى انْتَهَتْ حَتَّى تَصِيرَ بِـــــــأَشْمَلَا

40. فَتَنْزِلْ بِكُـــــــــــلٍّ تَحْتَهُ حَيْثُ يَنْتَهِي   مِـــنَ الْجَهْرِ حَتَّى اللِّينِ عَلْـــواً لِأَسْفَلَا

41. وَتَدْخُلْ بِهَا أَعْنِي الـــــــصِّفَاتِ مِنَ الْأَلِفِ   إِلَـــى الْهَاءِ خَطّاً فِـــي الْجَمِيلِ بِأَجْمَلَا

42. فَتَضْرِبُهَا فِيهَا صِفَاتٍ عَـــــــــدِيدَهَا   بِـــعَدِّ الْـــحُرُوفِ الْحَصْلِ مَا هُوَ مُجْمَلَا

43. فَيَنْشِـــــــــــــأُ جِيماً ثُمَّ صَادٌ وَتَائُهَا   جَــلَى صَدْأَ تَرْحٍ حَيْثُ تَنْطِـــــقُ أَوَّلَا

44. فَأَرْبَعُ مَايَهْ مَـــــــــــــعْ ثَلَاثَةْ تَزِيدُهَا   بِـتِسْعِينَ وُفْقاً طَـــــــــــبْقَهُ مُتَعَزِّلَا

45. فَخُذْ كُلَّ حَرْفٍ مُنْزَلاً حَـــــــــذْوَ حَقِّهِ   هُـــنَالِكَ لَا بِـــــــــالْكَسْرِ عَمَّ خَمَائِلَا

46. فَهَذِي الْحُرُوفُ كُلُّهَا قَدْ تَخَـــــــــلَّلَتْ   لَدَى الْـــعَـــشْرِ خَمْسِينَ عَنِ احْدَى تَنَقَّلَا

47. وَمِنْهَا حُـــــــــــرُوفٌ كَرَّرَتْ فَهْيَ أَكْثَرُ   وَمَـــنْ لَمْ فَفِيهَا الْقَوْلُ لَمْ يَكُ مُـــشْكِلَا

48. وَفِي السَّبْعِ حَرْفــــــــاً لَيْسَ مَنْ لَمْ يُكَرَّرِ   فَـــخَمْسًا وَثَمْنِينَ الْحُـــــــلُولُ وَأَجْمَلَا

49. عَلَى وَصَلِي قِلْوٍ ــــــــــــوَأَوْ مَايَهْ عَدُّهُ   وَثَـــلْثِينَ مَعْ سِـــــتِّي عَلَى ذَاكَ مُجْمَلَا

50. وَهَا أَنَا ذَا أُهْدِي الــــــــــطَّرِيقَ بِوَزْنِهَا   فَـتُذْكِرْ وَعِـــي بِالنَّفْسِ تُزْكَى قَرَنْفُلَا

51. تَعُدُّ بِكَمْ لِلْحَرْفِ حَلَّ الْـــقَوِّيَةَ   فَـوَاحِـــدَةٌ هِي كُلُّهَا وَهْيَ مُنْزِلَا

52. وَكَمْ حَـــلَّ ذَاكَ الْحَرْفُ حَلَّ الضَّعِيفَةَ   فَــهِي دَرَجَاتُ النَّفْسِ فِيهَا أُولِي دِلَا

53. وَتَفْعَلْ بِحَـــرْفٍ آخَرٍ مِثْلَ مَا تَرَى   وَحَـتَّى انْتَهَى بِالْبَابِ تَـــزْمَمْ وَجُلْجِلَا

54. هُنَاكَ تَرَى أَقْوَى فَـــأَقْوَى وَهَكَذَا   وَحَـتَّى انْقَضَى بِـالْأَضْعَفِ الْحَرْفِ أَسْفَلَا

55. وَحَيْثُ يُسَاوِي الْحَرْفُ بِالْـــحَرْفِ فَانْظُرْ   إِلَـى دَرَجَاتِ الـــسَّبْعِ فَالْأَمْرُ مُذْمِلَا

56. وَلَا تَنْسَ أَنَّ الْحَرْفَ يَقْوِي وَيَـــضْعَفُ   بِحَرَكَتِـــــهِ أَوْ مَا يُجَانِـسُهَا أَلَا

57. فَتَأْتِـــــي الْحُرُوفَ وَزْنَةً طَا وَضَادُهُ   وَقَــا صَادُ جِيمٌ دَالُ غَيْنٌ وَرَا ـــجَلَى

58. وَزَا بَاءُ هَـــــمْزٌ وَالْأَلِفْ تَاءُ خَاثُهُ   وَذَا عَــيْنُ خَا سِينٌ وَيُـــعْجِمُ مُقْفِلَا

59. وَلَا وَا وَيَا نُـــــونٌ وَمِيمٌ وَثَاثُهُ   وَحَــا فَاءُ هَاءٌ أَدْبَـــرَتْ حَيْثُ هِي إِلَا

60. وَإِنِّي أَرَى لَا دَاعِـــــياً مَا بِحَاجَةٍ   يَــعِلُّ الصِّفَاتِ قُـــوَّةً أَوْ بِضُعْفِ لَا

61. لَعَمْرُكَ مَا فِي الْقَوْلِ ضِيقٌ عَـــلَى امْرِءٍ   دَرَى رَاغِـــباً أَوْ رَاهِـباً حَيْثُ يَعْقِلَا

62. فَإِنَّ لَهَا كُلٌّ لَدَى الْأَهْلِ مُصْــطَلَحاً   فَـتَرْجِـــعْ إِلَيْهَا الْـقَوْمَ كُتْباً مُؤَصَّلَا

63. وَهَذِي الـــصِّفَاتُ نَفْسُهَا فَالْقَوِيَّةُ   تَــزِيدُ ثَلَاثاً أَكْثَرَ السَّبْـــعِ أَوَّلَا

64. وَحَيْثُ الْحُرُوفِ خَـــالَفَتْ فَالضَّعِيفَةُ   يَــزِيـدُ بِدَلٍّ أَكْــثَرُ الضُّعْفِ أَشْمَلَا

65. فَتِي الْعَشْرُ هَذِي السَّبْـــعُ كُلٌّ كِلَاهُمَا   فَــذِي حَيْثُ إِلَّا الـــطَّاءُ تَبْرَجْ مُخْتَبَلَا

66. وَهَا تِيكَ إِلَّا الْحَاءُ وَالـــثَّا وَفَا وَهَا   فَــهِي مَحْضُ ضُعْفٍ حَيْثُ بِالطَّا وَدِخْولَا

67. فَهَـــذِي الصِّفَاتُ كُلُّهَا فَالْحُرُوفُ مَا   فَـمِنْهَا ثَلَاثاً قُلْ إِلَى سَبْعِهِ ـــجَلَى

68. فَلَمْ يَنْتَقِصْ مَـــــا كَوْكَبَتْ حَيْثُ لَمْ يَزِدْ   وَمَـا كَوْكَبَتْ سَبْعاً سِوَى الـــرَّا وَدَخْوِلَا

69. فَقُلْ فِي الْأَلِفْ قَـــــــدْ كَوْكَبَتْهُ ثَلَاثَةً   تُـــقَوِّي بِهِ فِي وَاحِـــــــــدٍ ثُمَّ فُضِّلَا

70. وَفِي الْهَمْزِ بِالتَّسْــــــــوِيءِ أَرْبَعُ هَكَذَا   أَتَـى الْعَيْنُ حَيْـــثُ الضُّعْفُ جِيمٌ تَحَمَّلَا

71. وَاَرْبَعَةٌ فِي الْهَاءِ ضُـــــــــعْفٌ وَمِثْلُهَا   بِـــتَسْوِيَةٍ فِي الْـــــــغَيْنِ كَالْعَيْنِ اَمْثَلَا

72. هُوَ الْخَاءُ ثُمَّ الْقَافُ خَمْسٌ فَـــــــــأَرْبَعٌ   تُـقَوِّي بِـــــــهِ وَالْكَافُ أَرْبَعَةٌ عَلَى

73. تُقَوِّيـــــــــــهِ إِحْدَى ثُمَّ وَالْجِيمُ خَمْسَةٌ   تُـــقَوِّي ثَلَاثاً حَيْثُ وَالشِّينُ ـــــجَا إِلَى

74. عَلَى خَمْسَـــــــــةٍ يَقْوِي بِإِحْدَى وَمِثْلُهُ   أَتَـى الْيَاءُ حَيْثُ الضَّادُ يَعْـــــكِسُ مُبْزِلَا

75. وَفِي اللَّامِ سِتٌّ حَيْثُ يَضْـــــــعَفُ أَرْبَعاً   كَـمَا يَضْعَفُ النُّونُ الَّذِي الرَّا كَذَا عَلَى

76. فَيَقْوِي ثَلَاثاً حَيْثُ خَمْـــــــــسٌ قَوِيَّةٌ   أَتَـى الطَّاءُ ـــحَيْثُ الدَّالُ خَمْسٌ وَجَا إِلَى

77. ثَلَاثٌ قُوَاهُ حَيْثُ فِي التَّاءِ ــــــــــأَرْبَعٌ   فَـــيَقْوِي بِإِحْدَى حَيْثُ فِي الصَّادِ زَوْجِلَا

78. بِخَمْـــــــــسٍ وَيَقْوِي مِنْ ثَلَاثٍ وَسِينُهُ   فَـيَقْوِي بِإِحْدَى خَمْسُهُ حَيْثُ نَـــــهْبَلَا

79. وَفِي الزَّايِ خَمْـــــــــسٌ فِي اثْنَتَيْنِ قَوِيُّهُ   وَأَرْبَـعَةٌ فِي الظَّاءِ وَالـــــــــضُّعْفِ أَوَّلَا

80. بِإِحْدَى خِلَافُ الذَّالِ فَـــــالْعَكْسُ إِنَّهُ   وَمَـا الثَّاءُ إِلَّا الضُّـــــعْفُ وَالْفَاءُ أَمْثَلَا

81. سِوَى الْفَاءِ خَمْسٌ حَيْثُ ــــــــأَرْبَعُ ثَائُهُ   وَفِـي الْبَاءِ سِــــــــتٌّ بِالسَّوَاءِ تُعَدِّلَا

82. وَفِي الْمِيمِ خَمْسٌ حَيْثُ تُضْعَفُ ـــــأَرْبَعٌ   كَمَا الْـــــوَاوُ حَيْثُ الْـهَاءُ أَرْبَعُ حُلِّلَا

83. لَدَى ضُـــــــــعْفِهِ هَذَا سَآتِيكَ زَائِداً   بِـلَا مِـنْ تَوَانٍ حَيْثُ آتِي أُولِي جِلَا

84. وَهَذِي الْـــــحُرُوفُ حَيْثُ ضُعْفٍ وَقُوَّةٍ   سَــآتِيكَ كُلّاً حَيْثُ كَـــــمْ جَاءَ أَيْثَلَا

85. فَمَا مَرَّةً يَقْــــوِي الْأَلِفْ ثُمَّ عَيْنُهُ   كَــذَا الْخَاءُ ثُمَّ الْكَافُ وَالـشِّينُ مُزْمِلَا

86. كَذَا الْيَاءُ ثُمَّ النَّــــونُ وَالتَّا وَسِينُهُ   وَقَــدْ إِنْتَهَى بِالــذَّالِ مِنْ غَيْرِ مُذْئِلَا

87. وَمَا ضُعْفُهُ أَيْضاً وَأَعْنِي بِــوَاحِدَةْ   هِــيَ الْقَــافُ وَالضَّا حَيْثُ وَالظَّا تَكَمَّلَا

88. وَمَا مَــرَّتَيْنِ حَيْثُ يَقْوِي فَإِنَّهَا   هِيَ الْــهَمْزُ ثُمَّ اللَّامُ وَالــزَّايُ جَنْدَلَا

89. وَمَا ضُعْــفُهُ فَالْأَلِفُ وَالْجِيمُ هَكَذَا   وَوَالــدَّالُ ثُمَّ الصَّادُ وَالْغَيْنُ هَــزْوَلَا

90. هُنَاكَ كَمَا بِالْهَــمْزِ حَيْثُ وَهَهُنَا   فَــأَلَّا يَكُونَ الْفَصْلُ أَشْــكَلَ مَكْبَلَا

91. وَمَا فِي ثَلَاثٍ حَيْثُ يَــقْوِي فَإِنَّهُ   هُــوَ الْجِيمُ ثُــمَّ الرَّاءُ وَالدَّا مُدَلَّلَا

92. عَلَى الصَّادِ ثُمَّ الظَّاءُ وَالْبَا وَضُــعِّفَتْ   وَجَا الْــعَيْنُ فِيهِ حَـيْثُ وَالْخَا وَخُوَّلَا

93. مَعَ الْــكَافِ فِيهِ حَيْثُ وَالتَّا وَزَايُهُ   تُــعَمُّ بِهِ وَالذَّالُ عَمّاً وَمُــخْوَلَا

94. وَمَا اَرْبَعاً يَــأْتِي فَمِنْ حَيْثُ قُوَّةٍ   هُوَ الْقَافُ وَالضَّا ثُمَّ فِي الضُّعْفِ مَــا وَلَى

95. هُوَ الْخَاءُ قُلْ وَالشِّــينُ كَالْيَا وَلَامُهُ   وَكَــالنُّونِ ثُمَّ الرَّاءُ وَالسِّــينُ يُهْمَلَا

96. وَكَالثَّــا وَعِي وَالْمِيمُ وَالْوَا وَهَاؤُهُ   وَثُــمَّ يَجِي خَمْساً بَدَى حَــرْفُهُ جَلَى

97. هُوَ الطَّاءُ يَقْــوِي حَيْثُ لَمْ يَأْتِ ضُعْفُهُ   كَــمَا الْفَاءُ ضُعْفٌ حَيْثُ لَــمْ يَقْوِ أَوَّلَا

98. وَلَمْ يَأْتِ سِتّاً كَيْــفَ سَبْعاً فَصَاعِداً   فَإِنَّــكَ هَذَا الْفَــصْلُ قَدْ جِئْتَ فَيْصَلَا

99. وَهَذِي الصِّفَاتُ وَهْيَ مِنْــهَا فَكَوَّكَبَتْ   مِــنَ الْحَرْفِ حَــرْفاً وَحْدَهُ لَيْسَ مُزْمِلَا

100. وَمَا أَنَّهَا حَرْفَيْنِ حَتَّى ثَــمَانِيَةْ   فَمَا عَــشْرَةٌ هَذَا فَمَا سِــتَّةٌ عَلَى

101. عَلَى عَــشْرِهَا الْمَعْطُوفُ أَيْضاً فَتِسْعَةٌ   عَــلَى الْعَشْرِ لَا ضِيقٌ عَلَيْكَ تُــصَنْدَلَا

102. فَمَا هِيَ عِشْرِيـــــنَ حَيْثُ أَحْـدَ وَثُمَّ مَا   تَـجِي هِي بِعِشْرِينَ وَخَـــمْسَ يُـكَلْكَلَا

103. فَفِي الرَّاءِ كَرِّرْ حَيْثُ فِـــي الضَّادِ تَسْتَطِلُ   وَفِـــي الشِّينِ فَاشٍ حَيْثُ فِـي اللَّا وَرَا أَلَا

104. وَفِي الْيَا وَوَا لَيِّنْ وَفِــــــي الصَّا وَزَايِهِ   وَوَالــسِّينِ تَصْفِيرٌ ـــــوَالْإِطْبَاقُ مِقْوَلَا

105. عَلَى الصَّادِ وَالطَّا ثُمَّ يَنْـــــقُطُ أَكْمَلَتْ   وَبَـيِّنْ بِـــــــهَذِي لِنْ عُمَر ثُمَّ قَلْقِلَا

106. بِقُطْبِ جَدٍ وَالــــذَّلْقُ فِرْ لُبَّ مَنْ فَهُو   وَسَـبْعَـــةُ ضَغْطٍ خُصَّ قِظْ فَهْيَ مُعْتَلَى

107. ثَمَانِيَــــــــةٌ هَذِي أَجِدْ قَطَطٍ بَكَتْ   وَعَـــشْرَةُ هُمْسٍ نُطْقُهُ لَـيْــــسَ مُضْعِلَا

108. أَلَا هِي فَشَــــــــخصٌ حَثَّهُ سَكْتَ أَنَّهُ   لَــيَرْخَى خَشَواْ غِثْ حَيْـضَ ذِهْ ثُمَّ أَكْمَلَا

109. بِـ ظَفٍّ صَفِيرٌ ثُمَّـــــــــــ طَيٌّ بِجَهْرِهِ   عَـظِمْ غِضَّ ذِي جَـــدٍّ طَلُوبٍ وَأَكْمِلَا

110. رَءَا نُونَهُ بِالزَّا وَفِي الْـــــــــقَافِ جَهْرَةٌ   وَيَـسْفَلُ كَافٍ حَـــــيْثُ أَحْـدٍ يُهَلَّلَا

111. بِذِي وَهِمٍ زَيْدٍ حَنَثْ عَمْر سَــــــفَّ جِئْ   تَشَكَّــــــــلَ ثُـمَّ الْإِنْفِتَاحُ تَجِي عَلَى

112. بِعِشْـــــــرِينَ مَعْ خَمْسِي أَهَاعَ حَشٍ غَوٍ   خَــلٍ قِزْ كَمٍ جِي سَنٍّ بَدْ هُوَ اَــــكْمِلَا

113. فَزٍ تَاءَ ثَـــــــــــــاءَ ذَوَّلَ الْحَرْفَ خِلْقَهُ   عَــلَى طَبْعِهِ الْأَحْرَافُ وَالْــفَصْلُ أَجْمَلَا

114. وَهَذِي الصِّفَاتُ كُلُّــــــهَا مَا حُرُوفُهَا   فَمَا كَـوْكَبَــــــــــتْهُ مَرَّتَيْنِ تَنَزُّلَا

115. بِلَا فَاصِلٍ اَوْ أَكْثَرُ الْحُكْـــــــمِ هَكَذَا   وَمَـا فَاصِـــــلٌ وَحْداً وَأَكْثَرُ مُفْصِلَا

116. فَهَاكَ بِمَا فِي الْحُكْمِ يَنْسِقُ كُـــــــوكِبَ   هُــوَ الْـأَلْفُ ضُعْفُ اثْنَيْنِ وَالْهَمْزُ فَيْصَلَا

117. بِإِثْنَيْــــــــنِ فِي الْوَجْهَيْنِ وَالْخَاءُ اَرْبَعٌ   وَاثْــنَيْنِ حَيْثُ الْغَيْنُ وَالْخَاءُ ـــــخُوئِلَا

118. ثَلَاثٌ وَتِلْــــــكَ الْجَمْعُ ضُعْفٌ وَقُوَّةٌ   بِـــإِثْنَيْنِ فِي الْقَا حَيْثُ ـــوَالْكَا بِهَا أَلَا

119. ضَعِيفٌ وَمِثْلُ الْــــــــجِيمُ وَجْهَيْنِ حَيْثُهُ   بِأَرْبَـعِ ضُعْفُ الشِّيــــــنِ وَالْيَا لَكِنْ إِلَا

120. ثَلَاثاً وَيَقْوِي الضَّادُ بِـــــــــإِثْنَيْنِ حَيْثُهُ   ثَـلَاثَةُ ضُعْــــــــفِ اللَّامِ كَالنُّونِ أَقْفَلَا

121. مَعَ الرَّا وَيَقْوِي اثْنَيْنِ وَالطَّاءُ ـــــــــأَرْبَعٌ   قَوَى ــــحَيْثُ وَجْهَيْنِ اثْنَ حَيْثُ تَدَوَّلَا

122. وَفِي الــــــتَّاءِ ضُعْفُ اثْنَيْنِ وَالصَّادُ هَكَذَا   بِوَجْـهَـيْنِ حَيْثُ السِّينُ أَرْبَعُ أَـــــصْقَلَى

123. ضَعِيفٌ وَحَيْـــــــــــثُ الزَّا ثَلَاثٌ بِضُعْفِهِ   وَاثْــنَيْنِ يَقْوِي الظَّاءُ وَالــــــذَّالُ أَجْعَلَا

124. ثَلَاثَتُهُ فِي الضُّعْـــــــــــــفِ كَالثَّا بِأَرْبَعٍ   وَكَالْــفَا بِخَمْسِي حَــيْثُ وَالْبَاءُ جَوْعِلَا

125. ثَلَاثٌ بِهِ وَاثْنَيْنِ يَـــــــــــــقْوِي وَمِيمُهُ   وَكَـالْوَا ثَلَاثـــــــــاً اَرْبَعُ الْهَاءِ اَسْـفَلَا

126. جَمِيعاً بِضُعْفٍ ثُمَّ بِالْفَصْلِ حَـــــــــاجِزاً   لِتَبْصِـــــــــــــرَةً إِنِّي سَـآتِيكَ مُجْمِلَا

127. فَعَشْــرَ عَنَ احْـدَ حَاجِزاً حَيْثُ فِي الْأَلِفِ   كَـــذَا الْهَمْزُ ثُمَّ الْعَيْنُ تِسْعَةُ تُـــــــقْفَلَا

128. وَإِثْنَانِ حَيْـــــــــــثُ الْحَاءُ لَمْ يَكُ حَاجِزٌ   وَإِثْنَـانِ غَيْنُ الْحَرْــــــــفِ وَهْوَ تَنَوْفَلَا

129. ثَمَانِيَةٌ وَالْخَاءُ سَـــــــــــــــــبْعَةُ إِنَّهُ   أَتَـى الْقَـــافُ وَحْداً وَاثْنَ حَيْثُ أُكَمِّلَا

130. بِسِتَّـــــــــــــةِ وَالْكَا تِسْعَةٌ ثُمَّ وَاحِدٌ   وَأَرْبَــعَةٌ مَعْ سِتَّةِ الْجِيمُ خَــــــــلَّلَا

131. وَوَاحِدُهُ فِـــــــــي الشِّينِ وَالْيَاءِ أَحْدَهُ   وَعَــشْرَ وَمَعْ مَا وَاحِـــــدٌ كَانَ أَكْمَلَا

132. وَوَاحِدُهُ فِي الـــــــضَّـادِ ثُمَّ ثَلَاثَةٌ   وَأَرْبَـعَةٌ وَاللَّامُ يَـــــــــأْتِي عَلَى عَلَى

133. ثَلَاثَتُهُ مَعْ خَمْسَــــــــــــةٌ وَاثْنَ فَحَيْثُهُ   وَتِـسْعَتُهُ فِـــــــي النُّونِ وَاثْنَاهُ أَقْبَلَا

134. وَفِي الــرَّا ثَلَاثاً اَرْبَعا وَاثْـــــــنَ فَعِي بِهِ   وَفِـي الـــــطَّــا بِهَا وَالدَّالُ اَرْبَعُ هُطَّلَا

135. وَتِسْعَــــــــــتُهُ فِي التَّا وَوَحِّدْ وَصَادُهُ   بِـأَرْبَعَةٍ وَاثْــنَيْهِ وَالسِّينُ قُـــــــلْ أَلَا

136. عَلَى اثْنَ وَثُــمَّ حَيْثُ فِي الزَّايِ سَبْعَةٌ   ثَلَاثَـةُ عَنْهَا ثُمَّ وَالــظَّا تَظَلَّلَا

137. بِأَحْدَ فَلَمْ حَــتَّى خَلَا خَلْ ثَمَانِيَهْ   وَأَحْـدَ بِعَشْرِ الــذَّالُ حَلَّ تَرَحَّلَا

138. وَلَا حَاجِزٌ فِي الثَّاءِ وَالْفَــاءِ حَيْثُهُ   بِأَرْبَعَةٍ مَــعْ سِتَّةِ الْـبَاءِ ذَا جَلَا

139. وَتِسْعَتُهُ فِي الْمِيمِ وَاثْنَانِ بَــعْدَهُ   وَأَحْــدَ بِـعَشْرِ الْوَاوُ وَالْهَا فَلَيْسَ لَا

140. وَذَلِــكَ كُلُّ الْحَرْفِ فِي نَفْسِهِ عَلَى   مِــنَ اعْلَاهُ تَهْبِطْ حَيْثُ تُدْرِكُ أَسْــفَلَى

141. وَهَذِي الــصِّفَاتُ فَهْيَ مِنْهَا حُرُوفُهَا   عَلَى وَكْـرَةٍ هَذَا وَمِنْــهَا بَتَتْ عَلَى

142. وَتِيلِكَ كُلَّاً مَا فَــهِي مَا بِكُلِّهَا   وَأَوْ بَعْضُهَا مِــنْ دُونِ بَعْضٍ تَـجِي عَلَى

143. بَتَتْ أَوْ فَوَكِّرْ هَاكَ مَا هُوَ سِــلْكُهَا   يَــجْيءُ عَلَى الْمِيزَانِ حَـيْثُ عَلَى عَلَى

144. فَفِــي الْـجَهْرِ مَا وَكْرٌ ثَلَاثٌ كَـمَا تُبَتْ   ثَـلَاثَةَ بِالتَّحْجِيزِ بِالْوَحْدِ عِــي عَــلَى

145. بِتَوْكِيرِ سَبْــعاً ثُمَّ فَصْلُ ثَلَاثَةٍ   وَتَـوْسِيقُهَا وَاثْنَيْنِ يَــحْجِزُ فَاصِلَا

146. وَأَوْكِرْ ثَلَاثاً ثُــمَّ فِي الشَّدِّ أَوَّلاً   تُبَتَّ بِفَصْــلِ اَوَّلاً ثُمَّ مَـا تَلَا

147. فَأَرْبَعَةٌ مِنْ حَاجِــزٍ ثُمَّ اَوْكِرِ   ثَـلَاثاً وَحَاجِــزْ إِثْنَ حَيْثُ فُوَيْصَلَا

148. وَأَوْكِرْ ثَلَاثاً ثُمَّ حَاجِزُ سَــبْعَةٍ   وَفِـي الطَّبْقِ أَوْكِرْ وَاحِـداً حَيْثُ جَا عَلَى

149. عَلَى إِثْــرِ أَحْــدِي وَعَشْرٍ حَجِزْ كَذَا   وَعَـنْهُ ثَلَاثٌ مُعْجِزٌ خُذْ تُــعَوَّلَا

150. وَاَوْكِرْ بِأَحْدٍ حَــاجِزَانِ فَعَنْهُ قُلْ   وَاَوْكِـرْ بِأَحْدٍ مِثْــلُهُ حَيْثُ أَمْثَلَا

151. وَفِي الْعُلْوِ ثَلِّثْ فَرْخَهَــا بِــمَرَاحِلَ   بِــأَرْبَعَةٍ هَذَا وَــوَحِّدْ بِمَرْحَلَا

152. اَتَتْ اَرْبَعاً هَذَا وَوَحِّدْ بِــمَرْحَلٍ   ثَلَاثاً ــوَوَحِّدْ فَـاثْنَ حَيْثُ تَرَحَّلَا

153. وَاَيْضـــــــــــــــاً بِذَاكَ مِثْلُهُ ذَا بِمِثْلِهِ وَفِـــي الْإِنْحِرَافِ الْفَصْلُ اِرْبَعْ وَأَــــرْحَلَا

154. وَعَشِّرْ فَحَلَّـــــــــــــتْ وَاحِدٌ ثُمَّ وَاحِداً أَتَـــى وَاحِداً عَنْهُ وَفِي الْــــــكَرِّ أَصْوَلَا

155. فَعَنْ أَرْبَـعٍ عَشِّـــــــــــــــرْ مَا تُوَحِّدِ وَفِـي الْقَلْقَلِ الْــــمَوْصُوفِ هَارُوتَ مَنْ بَلَا

156. فَحَاجِزْ بِإِثْنَيْنِ وَاَوْكِرْ بِــــــــــــوَاحِدٍ وَعَنْ ــــــوَاحِدٍ قُلْ وَاحِدٌ لَـيْسَ مُغْفَلَا

157. وَإِثْــــــــــنَانِ عَنْ سِتٍّ وَفِي الطَّوْلِ إِنَّهُ عَــنَ احْدَ وَعَشْرَ حَاجِزاً حَيْثُ أَنْـــــزَلَا

158. وَفِي الـــصُّفْرِ حَيْثُ الــرَّمْزِ عِي مَـــاثَمَانِيَةْ وَعَـــشْرَ وَفِي الْـفَشَّاءِ عَـــنْ تِسْعَةٍ جَلَى

159. وَفِي الْبَيْنِ تَثْنِ عَنْهُ حَـــــــــرْفٌ وَتِسْعَةٌ ثَـــلَاثَةُ اَفْـــــــــــرَاخٍ فَعَنْهَا تَجِي عَلَى

160. وَاَحْدَ وَعَشِّرْ حَاجِزاً عَنْهُ ـــــــــــــوَاحِدٌ وَفِي الْـــــــــهُمْسِ اَوْكِرْ اَرْبَعاً وَلْـتُخَلِّلَا

161. بِفَصْـــــــــــلٍ بِفَصْلٍ وَاحِدٌ حَيْثُ وَاحِدٌ لَـــدَى الْبَيْنِ ثُمَّ الْكُلُّ حَيْثُ يَـــجِي عَلَى

162. ثَلَاثَةُ مَا يَحْــــــــــــــجِزْ وَسَبِّعْ بِفَاصِلٍ وَعَـــنْهُ ثَلَاثٌ حَيْثُ مِثْـــــــــلٌ تُفَصِّلَا

163. وَعَنْهُ اثْنَ رَمْزٌ قُلْ وَثَلِّثْ بِـــــــــــحَاجِزٍ اَتَـــى وَاحِدٌ عَــــــنْهَا وَفِي الرِّخْوِ أَنْزَلَا

164. بِوَاحِدِهِ وَاثْنَيْنِ اَفْصِلْ ثَـــــــــــــلَاثَةً عَـلَى مِثْـــــــلِهِ اَيْضاً كَذَا الْمِثْلُ اَقْفَلَا

165. بِسِتَّـــــــــــــــةِ مَا وَاسْبعْ وَإِثْنِ بِـحَاجِزٍ وَإِثْنَانِ ثُمَّ الْإِنْفِتَا الــرَّأْسُ هَـــــــــرْقَلَا

166. فَأَوْسَقَ أَحْـــــــــــــدُ حَيْثُ عَشْرَ وَحَاجِزٌ وَثَـلِّثْ وَوَحِّدْ حَاجِزاً ثُــــــــمَّ اَكْمِلَا

167. وَإِثْنَانِ عَنْهَا حَــــــــــــــاجِزٌ ثُمَّ مِثْلُهُ وَسَـبْعَةُ أَفْرَاخٍ وَدُونَــــــــــكَ الْأَسْفَلَا

168. ثَلَاثَةُ اَفْرَاخٍ وَاَحْـــــــــــــــدُ حَوَاجِزَ وَاَرْبَــعَةٌ قُمْ ثَلِّـــــــــثِ الْفَصْلَ حَوْقَلَا

169. وَثَلِّثْ وَوَحِّدْ وَاثْنَ عَنْهُ فـــــــــــوَاحِدٌ وَمِثْلُهُـــــــــمَا وَاسْبِعْ كَـوَاكِبَ حَمْدَلَا

170. وَفِي الــــذَّلْقِ اَوْكِرْ مَا ثَلَاثاً بِفَوْقِهِ   فَــإِثْنَا وَعَشْرَ ثُمَّ مَثِّلْ بِــــأَمْثَلَا

171. عَلَى فَوْقِهِ تِــــسْعِنْ وَفِي اللِّينِ وَاحِدٌ   فَــعَنْ عَشْرَةٍ وَامْثِلْ عَــــلَى فَوْقِهِ خَلَى

172. بِــسِتَّةِ عَشِّرْ حَاجِــــزاً ثُمَّ إِنْشَأِ   إِذَا كُــنْتَ زَاكِ الــنَّــفْس تَسْبِقُ أَوَّلَا

173. وَهَذِي الْحُرُوفُ فِي الصِّــــفَاتِ جَمِيعُهَا   فَــمِنْهَا بِبِعْــــضٍ بَعْضُهَا اَيْنَ حَلَّلَا

174. وَلَمْ يَخْتَلِفْ كَالدَّالِ وَالْجِيــــمِ أَمْثَلُ   وَمِــنْهَا اخْــتِلَافٌ أَلْبَتَتْ لَيْسَ مُشْكِلَا

175. وَذَلِكَ مِثْلُ الْهَمْزِ وَالصَّادِ ـــــوَاعْلَمِ   بِذَا الْــإِخْتِلَافُ الْأَصْلُ وَالْغَيْرُ يَـحْلِلَا

176. فَمَا مَرَّةً اَوْ مَرَّتَــــيْنِ اتِّفَاقُهُ   وَأَوْ مَــا جَرَى زِيــــداً وَقَدْ كَانَ أَمْثَلَا

177. بِمَا اخْتَلَفَا إِنِّــــي سَآتِيكَ كُلَّهُ   مَــتَى شَاءَ فِي التَّدْرِيــسِ رَبِّي أُفِي الْإِلَا

178. وَلَكِنْ سَآتِي حَــيْــثُ مَا لَمْ يَجِأْ إِلَى   عَلَى إِتِّفَاقٍ ثُمَّ مَــا لَــمْ يَجِئْ عَلَى

179. إِلَى إِخْتِلَافٍ ثُمَّ فَالْهَمْــــزُ لَمْ يَجِئْ   معَ الصَّادِ ثُـــمَّ الْعَيْنُ بِالْـصَّادِ أَوْ إِلَى

180. وَكَالْحَا مَعَ الطَّا ثُمَّ وَالْكَا ـــــوَضَادُهُ   وَوَالْكَــافُ وَالظَّا حَيْثُ وَالْـجِيمُ أَكْمِلَا

181. مَعَ الصَّادِ حَيْثُ الطَّاءُ وَالــشِّينُ شِينُهُ   وَوَالْـضَّادُ وَالــتَّا حَيْثُ وَاللَّامُ اَوَّلَا

182. مَعَ الصَّادِ حَيْثُ الصَّادُ وَالــنُّونُ نُونُهُ   وَوَالْـصَّادُ وَالرَّا حَيْــثُ وَالطَّا وَأَكْمَلَا

183. مَعَ السِّينِ حَيْثُ الثَّاءُ وَالــطَّاءُ طَائُهُ   وَوَالْـفَاءُ وَالطَّا حَــيْثُ وَالطَّاءُ اَوَّلَا

184. مَعَ الْهَاءِ حَيْثُ الدَّالُ وَالــصَّادُ صَادُهُ   وَوَالْـتَّاءُ والظَّا حَــيْــثُ وَالصَّادُ أَكْمَلَا

185. مَعَ الْبَاءِ حَيْثُ الصَّادُ وَالْــمِيمُ مِيمُهُ   فَــجُمْلَتُهُ طَيٌّ حِــــسَاباً وَأَكْمَلَا

186. وَدُونَكَ مَا لَمْ يَخْتَــلِفْ مَا تَمَامُهُ   هُــوَ الْحَاءُ حَــيْثُ الثَّاءُ وَالْهَا يُكَمِّلَا

187. وَبِالْـكَافِ حَيْـــــــثُ التَّاءُ وَالدَّا وَجِيمُهُ وَبِــالْيَاءِ حَيْـــــــثُ الْهَاءُ لَيْسَا يُفَصَّلَا

188. وَبِالنُّونِ حَـــــــيْثُ الْمِيمُ وَالْفَصْلُ جُمْلَتُهْ فَــسِتَّةُ أَفْرَاخٍ تَـــــــــــنَاخى فَلَمْ بَلَى

189. وَمَا اتَّفَقَا كَمٍّ وَكَمْ مَا هُو مَا اخْـــــــتَلَفَ عَــلَى الْحَرْفِ ثُــمَّ الْكَمُّ مَا اللهُ شَا عَلَى

190. فَسَــــــــوْفَ بِوَعْدٍ صَادِقٍ لَسْتُ أَخْلُفُ أَجِــيأُ بِهِ التَّدْرِيسَ وَاللهُ حَسْــــــــــبَلَا

191. وَهَذِي الْحُرُوــــــفُ الْأَصْلُ فِيهَا تُعَجَّمَتْ فَـتَـعْرِيفُهُ الْإِهْمَالُ لَوْ ــــــــزَادَ مُهْمَلَا

192. فَخَمْـــــــسَةَ مَعْ عَشْرٌ مِنَ الْفصْلِ مُعْجَمٌ بِـــثِنْتَيْنِ مَعْ عِشْرِينَ نُقْــــــــطَةً اجْمَلَا

193. ثَلَاثَـةُ مِنْهُ تَحْتِيٌّ رَمْــــــــــــــــــزُهُ يَجِبُ وَفَوْقِـــــــيُّـــهُ الْبَاقِي فَدَرِّجْ بِــحَوْقَلَا

194. وَاَيْضـــــــــــــاً فَهِي مِنْهُ فَمَا هُو يُوَحَّدُ وَمَــا مَنْ يُثَنَّى أَوْ يُثَلَّـــــــــــــثُ مَا وَلَا

195. فَمَا يُوحَدُ الــــــــــــتَّنْقِيطُ فَالْغَيْنُ حَيْثُهُ أَتَـــى الْخَاءُ ثُمَّ الْجِيـــــمُ وَالضَّا وَأَقْفَلَا

196. اِلَى النُّونِ ثُمَّ الزَّايُ ـــــــــــوَالظَّاءُ هَكَذَا اِلَــى الذَّالِ ثُمَّ الْــــــــــفَاءُ وَالْبَاءُ مُجْمِلَا

197. وَمَا ثُنَّ يُتْقٌ وَالْمُثَلَّـــــــــــــــــثُ ثَاثُهُ مـعَ الشِّينِ ثُـــمَّ الْفَصْلُ قَدْ جَاءَ فَيْصَلَا

198. وَهَذِي الْـــــــصِّفَاتُ إِنَّهَا مَا أَتَتْ فَقَطْ تَـجِي حَيْثُ مِنْهَا حَرْفُهَا مُـــــــتَهَمِّلَا

199. وَمَا مُعْجَمٌ اَوْ ذَانِكَ الْـــــــحُكْمُ أَكْثَرُ سَـآتِي عَلَى الْـــــمِيزَانِ إِذْ لَيْسَ مُغْفَلَا

200. فَفِي الْجَهْرِ اِعْجَامٌ بِعَـــــــــشْرَةٌ وَتِسْعَةٌ تُهَمَّلُ وَالـتَّشْــــــــــــدِيدُ اِرْبِعْ تُهَمَّلَا

201. وَالْإِطْبَاقُ بِالتَّـــــــسْوِيءِ وَاثْنِ عَلاً فَــذَا هَمِــيلٌ وَفِي التَّحْرِيـــــفِ وَالْكَرِّ اَهْمِلَا

202. وَإِثْنِ هَمِـــــــــــــــيلاً قَلْقَلاً عَجْمِ طَوْلَهُ وَوَحِّــدْ صَفِيراً تُعْجِمِ الــــــزَّايَ مَوْئِلَا

203. وَتُعْجِـــــــــــمُ مَا يَفْشِي وَفِي الْبَيْنِ وَحِّدِ بَـتَعْجِيمِ حَيْثُ الْهُمْسُ خَمْسَةُ مُـــــهْمَلَا

204. وَسِتَّتُهُ فِي الرِّخْوِ وَاثْنَا وَعَـــــــــــشْرَتُهْ   لَـدَى الْإِنْـــفِتَاحِ حَيْثُ اَحْدَ يَجِي عَلَى

205. عَلَى عَشْرٍ قُلْ فِي الْإِسْـــــــتِفَالِ وَتَسْوِئَنْ   لَـدَى الذَّلْقِ مِثْــلُ اللِّينِ وَالْفَصْلُ أَكْمَلَا

206. فَجُمْلَةُ عَجْمٍ وَزْــــــــــنُ هَاءٍ وَعَيْنِهِ   قَــوَى وَزْنَ هَـــاكٍ حَيْثُ لِلضُّعْفِ مَا وَلَا

207. وَجُمْلَةُ هَـــــــمْلٍ وَزْنُ هَاسٍ فَمَنْ قَوَى   عَـلَى وَزْنِ بَاكٍ حَيْثُ لِـلــضُّعْفِ مَا وَلَا

208. وَجُمْـــــــــــلَتُهَا الْإِثْنَانِ تَجْمَعُ جَمْعَهَا   عَـــلَى الْإِثْنَ فِيهِ قَامَ وَزْنٍ وَحَـــــصَّلَا

209. فَهَذِي الصِّفَاتُ نَفْسُهَا حَيْثُ قُـــسِّمَتْ   قُـلِ الْكَـــــرُّ وَالتَّحْرِيفُ هَاتَانِ تُهْمَلَا

210. وَتُعْجَمُ هَاتَانِ التَّـــــــــــفَشِّي وَطَوْلُهُ   وَهَـــذِي الصَّفِيرُ الْـــــــبَيِّنِي ثُمَّ مُسْفَلَا

211. هِي الْأَكْثَرُ الْإِهْـــــمَالُ هَــــذِي بِجَهْرِهَا   مَـعَ الْعُلْوِ يُرْخِي الْفَتْحَ يَـــــاتِيهِ قَلْقَلَا

212. هِيَ الْأَكْــــــــثَرُ الْإِعْجَامِ وَالتَّسْوِ شَدِّدَنْ   تُـطَابِقُ هُمْسَ الذَّلْقِ لَيِّنْ وَأَكْــــــمِلَا

فصل: وقولنا في الحروف ميزانها على الترتيب هذا:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	ه	

فغير مستبعد، ولا مما ليس بمزبد، وإن كنت أول وضعه إنشاء واختراعا، فقد سبقني قديما إمام الرعاية فيها إجراء وابتداعا، وهو من أقدم أئمة الرواية، وأعلم قائمة الدراية، وهو مما يدل على أنه من أدرى القوم، ونحن ترتيبنا من أحسن ما أدرى العلم، فلنجيء بالحروف على الترتيب، من الأقوى إلى الأضعف، فهي على التركيب، وبحذاء كل منها ما قاله الراعي عنه في المرعى، فكل منا شاهد لصاحبه ويرعى.

1. الطاء: (والطاء من أقوى الحروف، لأنه حرف مجهور شديد منطبق مستعل، وهذه الصفات كلها من علامات قوة الحرف مع انفرادها، فإذا اجتمعت في حرف كملت قوته)، (كذلك الصفات القوية، إذا أحدها في حرف قوي بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان ذلك أقوى له، كـ(الطاء)، الذي اجتمعت فيه الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء، ونحو الصاد الذي اجتمع فيه الصفير والإطباق والإستعلاء فهو دون الطاء في القوة إذ عدمت الجهر والشدة، والضاد أقوى من الصاد لأن الضاد حرف مجهور، مع أنه مطبق مستعل مستطيل، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصاد، فاعرف هذا)، (حروف الإطباق ... وبعضها أقوى في الإطباق من بعض، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها، لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها، والصاد والضاد متوسطان في الإطباق).

2. الضاد: (وهو حرف قوي، لأنه مجهور مطبق من حروف الإستعلاء وفيه استطالة، وله صفات قد تقدم ذكرها، والضاد يشبه لفظها بلفظ الظاء، لأنها من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الإستطالة، لكان لفظهما واحدا، ولم يختلفا في السمع)، (كذلك الصفات القوية، إذا أحدها في حرف قوي بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان ذلك أقوى له، كـ(الطاء)، الذي اجتمعت فيه الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء، ونحو الصاد الذي اجتمع فيه الصفير والإطباق والإستعلاء فهو دون الطاء في القوة إذ عدمت الجهر والشدة، والضاد أقوى من الصاد لأن الضاد حرف مجهور، مع أنه مطبق مستعل مستطيل، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصاد، فاعرف هذا)، (وإذا سكنت الياء قبل الضاد أو بعدها ... لأن الياء حرف خفي ضعيف والضاد ضد ذلك ...).

3. الظاء:(والظاء حرف مطبق مستعل مجهور قوي، فيها رخاوة، ولولا اختلاف المخرجين والرخاوة، لكانت الظاء ضادا، إذ الصفات متقاربة).

4. القاف: (والقاف حرف متمكن قوي، لأنه من الحروف المجهورة الشديدة المستعلية، ومن حروف القلقلة).

5. الصاد: (والصاد حرف قوي، لأنه حرف مطبق، مستعل، فيه صفير، وهو مهموس)، (... المهموس ... وبعض هذه الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما، لأن في الصاد إطباقا واستعلاء وصفيرا، وكل هذه الصفات من صفات القوة وفي الخاء استعلاء)، (كذلك الصفات القوية، إذا أحدها في حرف قوي بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان ذلك أقوى له، كـ(الطاء)، الذي اجتمعت فيه الجهر والشدة والإطباق والإستعلاء، ونحو الصاد الذي اجتمع فيه الصفير والإطباق والإستعلاء فهو دون الطاء في القوة إذ عدمت الجهر والشدة، والضاد أقوى من الصاد لأن الضاد حرف مجهور، مع أنه مطبق مستعل مستطيل، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصاد، فاعرف هذا)، (حروف الصفير: ... والصاد أقواها للإطباق والإستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها في القوة للجهر الذي فيها، والسين أضعفها للهمس الذي فيها).

6. الجيم: (وهي حرف قوي للجهر الذي فيها والشدة). (... وذلك أن الجيم حرف شديد مجهور فقوي بذلك، والتاء حرف مهموس فيه ضعف).

7. الدال: (والدال حرف قوي، لأنه مجهور شديد كالطاء، ولولا التسفل والإنفتاح اللذان في الدال لكانت طاء، كذلك لولا الإطباق والإستعلاء اللذان في الطاء لكانت دالا...).

8. الغين: (والغين حرف مجهور وهو أقوى من الخاء، وكلاهما من حروف الإستعلاء، ومن الحروف الرخوة، ولولا ما بينهما من الجهر والهمس لكانت الخاء غينا: ...).

9. الراء: (والراء حرف قوي للتكرير الذي فيه، ولأنه حرف مجهور، ولأنه حرف مؤاخ للنون واللام، ولأنه من مخرج النون، ولأنه انحرف من مخرج النون إلى مخرج اللام، فهو من الحروف المنحرفة، ولأنه انحرف من الرخاوة إلى الشدة...).

10. الزاي: (وقد ذكرنا أن الزاي من الحروف المجهورة، ومن حروف الصفير، فهو حرف قوي لذلك).

11. الباء: (وهو حرف قوي لأنه مجهور شديد).

12. الهمزة:

13. الألف:

14. التاء: (وهي حرف متوسط في القوة والضعف، لأنه مهموس شديد فالهمس ضعّفه والشدة قوته، فهو بين ذينك، ولولا الهمس الذي فيه لكان دالا، كذلك الدال لولا الجهر الذي فيه لكان تاء). (... لكن الطاء حرف قوي متمكن لجهره ولشدته وإطباقه واستعلائه، والتاء حرف مهموس فيه ضعف). (... والدال أقوى منها، لأنها مجهورة شديدة، كالطاء).

15. الخاء: (وهي حرف مهموس رخو، ليس بحرف قوي، غير أنها من حروف الإستعلاء)، (... المهموس ... وبعض هذه الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما، لأن في الصاد إطباقا واستعلاء وصفيرا، وكل هذه الصفات من صفات القوة وفي الخاء استعلاء).

16. الذال: (وهي حرف أقوى من الثاء، لأنه مجهور، والثاء مهموسة، لكن فيها شدة تقويها، والذال فيها رخاوة تضعفها، وهي على كل حال أقوى من الثاء للجهر الذي فيها، والجهر من الصفات القوة، ولولا الرخاوة التي في الذال مع الجهر لكانت ثاء، كذلك لولا الهمس الذي في الثاء مع الشدة لكانت ذالا، كذلك لولا انفتاح الذي في الذال لكانت ظاء فاعرفه).

17. العين: (... ولأن العين أقوى قليلا من الحاء: فهي تجذب لفظ الحاء إلى نفسها).

18. الكاف: (وهي مهموسة شديدة، ولولا الجهر والإستعلاء اللذان في القاف لكانت كافا، كذلك لولا الهمس والتسفل اللذان في الكاف لكانت قافا، لقرب مخرجيهما).

19. السين: (... لكن السين أضعف من الزاي، لأن الزاي حرف مجهور، والسين حرف مهموس، ولولا الهمس الذي في السين لكانت زايا، كذلك لولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينا ...).

20. الشين: (وهي مهموسة رخوة، فيها تفش، لانتشار الصوت بها عند النطق بها، فذلك الانتشار هو التفشي الذي فيها، وهو شدة الريح الخارجة عند النطق بها من وسط اللسان في تسفل، وهي تتصل بمخرج الطاء، فبذلك قويت بعض القوة). (وإذا وقع بعد الشين جيم ... لكن الجيم أقوى منها، لأنها مجهورة شديدة). (... لأن الشين حرف مهموس، فهو أضعف من الجيم، وأقل كلفة على اللسان).

21. اللام:

22. الواو: (وهي مجهورة ... وفيها خفاء إذا سكنت، وفيها ثقل إذا تحركت، لأن مخرجها من الشفتين).

23. الياء:

24. النون: (وهي متوسطة القوة).

25. الميم:

26. الثاء: (وهو حرف ضعيف، لأنه مهموس، وفيه بعض الشدة). (وكذلك يجب أن تبين حيث وقعت، لما فيها من الضعف).

27. الحاء: (وهو حرف مهموس رخو، ولولا الجهر الذي في العين، لكانت حاء، وقد قال الخليل بن أحمد: لولا بحة في الحاء لأشبهت العين – يريد في اللفظ – إذ المخرج واحد، والصفات متقاربة...). (... ولأن العين أقوى قليلا من الحاء: فهي تجذب لفظ الحاء إلى نفسها). (... ولأن الحاء أقوى قليلا من الهاء: فهي تجذب الهاء إلى نفسها) .

28. الفاء: (والفاء حرف ضعيف لأنه مهموس رخو، لكن فيه تفش كالشين، والشين أكثر تفشيا من الفاء). (والفاء قريبة المخرج واللفظ من الثاء، فلولا الشدة التي في الثاء، والرخاوة التي في الفاء مع خلاف المخرجين، لكانت الفاء ثاء، والثاء فاء، لاشتراكهما في الهمس والإنفتاح والتسفل، وقرب مخرج أحدهما من الآخر).

29. الهاء: (... وقد ذكرنا أن الهاء حرف خفي ضعيف، وأنها من الحروف المهموسة، ومن الحروف الرخوة، ولولا الهمس والرخاوة اللذان في الهاء مع شدة الخفاء لكانت همزة، وكذلك لولا الجهر والشدة اللذان في الهمزة لكانت هاء إذ المخرج واحد، وإنما فرق بين هذه الحروف في السمع، اختلاف صفاتها وقوتها وضعفها، ولولا ذلك لم يختلف السمع في حرفين من مخرج واحد). (... ولأن الحاء أقوى قليلا من الهاء: فهي تجذب الهاء إلى نفسها)، وقال: (فإذا كان أحد الصفات الضعيفة في حرف، كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك أضعف له، كـ0الهاء)، التي هي مهموسة رخوة منفتحة خفية).

وبقية حروف الهمزة والألف واللام والياء والميم: ما لم أر له من ذكر شيء في الباب.

هذا: ثم وليس مكي وحده من القوم تعرض لذكر شيء في الباب.

فصل: قال في العميد: (واعلم أن الصفات السابقة منها ما هو قوى كالقلقلة، والاستعلاء، ومنها ما هو ضعيف كاللين والرخو، وعليه فالحروف الهجائية منها ما هو قوى، ومنها ما هو ضعيف كذلك، وتقدر قوة الحرف، وضعفه بمقدار ما يتصف به من الصفات القوية أو الضعيفة، ولذلك نرى أن أقوى الحروف الهجائية: الطاء لكون جميع صفاتها قوية، وأضعفها: الهاء لكون جميع صفاتها ضعيفة، ولا يخفى عليك تقدير ما عدا هذين الحرفين من الحروف من حيث القوة والضعف).

فصل: وقال الشيخ: (وتنقسم الحروف الهجائية من حيث القوة والضعف إلى خمسة أقسام.

وذلك أن الحرف إما أن تكون صفاته كلها قوية أم لا، فإن كانت صفاته كلها قوية فهو أقوى الحروف، وإن لك تكن صفاته كلها قوية، بل كان بعضها قويا، وبعضها ضعيفا، فإن كان معظمها قويا، فإن الحرف حينئذ يكون قويا، ويوصف بالقوة. وإن كان معظمها ضعيفا فإن الحرف يكون ضعيفا، ويوصف بالضعف، وإن تعادلت فيه صفات القوة وصفات الضعف، فإنه يكون متوسطا، ويوصف بالتوسط، وإن كانت صفاته كلها ضعيفة فإنه يكون أضعف ويوصف بكونه من أضعف الحروف، فحينئذ تكون الأقسام خمسة كما ذكرنا.

القسم الأول: الحرف الذي صفاته كلها قوية، وهو الطاء، فهو أقوى الحروف على الإطلاق.

القسم الثاني: الحروف التي معظم صفاتها قوي، فتوصف بالقوة، ويقال فيها، حرف كذا قوي أو من الحروف القوية، وهي ثمانية أحرف: الباء الجيم الدال الراء الصاد الضاد الظاء القاف.

القسم الثالث: الحروف التي معظم صفاتها ضعيف، فتوصف بالضعف ويقال فيها: حرف كذا ضعيف، أو من الحروف الضعيفة، وهي عشرة أحرف، التاء الخاء الذال الزاي السين الشين العين الكاف الواو الياء.

القسم الرابع: الحروف التي تعادلت فيها صفات القوة وصفات الضعف، فتوصف بكونها متوسطة، ويقال فيها: حرف كذا متوسط، وهي خمسة أحرف: الهمزة الغين اللام الميم النون.

القسم الخامس: الحروف التي صفاتها كلها ضعيفة، فتوصف بكونها أضعف الحروف، ويقال فيها: حرف كذا أضعف أو من أضعف الحروف، وهي سبعة أحرف: الثاء الحاء الفاء الهاء، وحروف المد الثلاثة وهي: الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها).

فصل: وقال السمنودي في الآلي:-

قَوِيُّ أَحْرُفِ الهِجَاءِ ضَادُ + بَا قَافُ جِيمٌ دَالُ ظَا رَا صَادُ

وَالطَّاءُ أَقْوَى وَالضَّعِيفُ سِينُ + ذَالٌ وَزايٌ تَا وَعَيْنٌ شِينُ

كَذَاكَ حَرْفَا اللِّينِ خَاءٌ كَافُهَا + وَالمدُّ مَعْ (فَحَثَّهْ) أَضْعَفُهَا

وَالوَسْطُ هَمْزٌ غَيْنُ مَعْ لامٍ أَتَتْ + وَالمِيمِ وَالنُّونِ فَخَمْسًا قُسِّمَتْ

فصل: وقال في الميزان: (أقسام الحروف من حيث القوة والضعف:

1 - أقوى الحروف: (الطاء)

2 - الحروف القوية: (ج- د- ب- ر- ق- ظ- ض- ص)

3 - الحروف المتوسطة: (م- ن- ء- غ- ل)

4 - الضعيفة: باقي الحروف ما عدا (أضعف الحروف)

5 - أضعف الحروف: (ف- ح- ث- ه) و (حروف المد الثلاثة)

ملحوظة:

أقوى الحروف على الإطلاق: (الطاء) لأن لها ست صفات كلها قوية وليس لها أي صفة من صفات الضعف.

وأضعف الحروف على الإطلاق: (الهاء) لأن لها ست صفات كلها ضعيفة وليس لها أي صفة من صفات القوة.

فصل: وقال البدوي: واعلم أن الحرف إذا كانت صفات القوة فيه أكثر من صفات الضعف كان قويا كالراء —مثلا-. وإذا كانت صفاته كلها قوية كان أقوى، وأقوى الحروف كلها الطاء فقط. وإذا كانت صفات الضعف فيه أكثر كان ضعيفا كالزاي —مثلا-. وإذا كانت صفاته كلها ضعيفة كان أضعف، وأضعف الحروف الهاء وحروف المد الثلاثة. وإذا كانت صفات القوة فيه متساوية مع صفات الضعف كان متوسطا، كاللام —مثلا-، فهذه خمسة أقسام للحروف.

فصل: وقال في الغاية: (اعلم أن الحروف الهجائية تنقسم من حيث القوة والضعف إلى خمسة أقسام:

1- قوية، 2- أقوى، 3- ضعيفة، 4- أضعف، 5- متوسطة.

فالحروفُ القويةُ:

هي التي يكون فيها صفات القوة أكثر من صفات الضعف، وعددها ثمانية، وهي: الباء، الجيم، الدال، الراء، الصاد، الضاد، الظاء، القاف.

وأما الحرفُ الأقوى: فهو الذي يكون جميع صفاته قوية، وذلك لا يوجد إلا في حرف واحد وهو: الطاء، فقط.

والحروفُ الضعيفةُ: هي التي يكون فيها صفات الضعف أكثرمن صفات القوة، وعددها عشرة وهي: التاء، الخاء، الذال، الزاي، السين، الشين، العين، الكاف، الواو والياء المتحركتان أو اللَّيِّنَتان.

وأما الحرفُ الأضعفُ: فهو الذي يكون جميع صفاته ضعيفة أو تكون الغالبية العظمى من صفاته ضعفية بحيث تصل إلى الأربع، وصفة واحدة قوية، ومخرجه مقدر.

أما الذي جميه صفاته ضعيفة فأربعة أحرف وهي: الثاء، الحاء، الفاء، الهاء.

وأما الذي فيه صفة واحدة من صفات القوة وأربع صفات من صفات الضعف فثلاثة أحرف وهي: حروف المد الثلاثة، وهي التي مخرجها مقدر. وعلى ذلك يكون مجموع الحروف الأضعف سبعة.

والحروفُ المتوسطةُ:

هي التي تساوت فيها صفات القوة وصفات الضعف وعددها خمسة، وهي: الهمزة، الغين، اللام، الميم، النون.

فصل: وقالت سعاد: (تنقسم الحروف الهجائية إلى خمسة أقسام من حيث القوة والضعف: حروف قوية: وهي التي تكون فيها صفات القوة أكثر من صفات الضعف، وهي ثمانية أحرف: الباء – الجيم – الدال – الراء – الصاد – الضاد – الظاء – القاف.

أقوى الحروف على الإطلاق: وهو الذي يجمع كل صفات القوة ولا يوجد ذلك إلا في حرف واحد هو الطاء.

حروف ضعيفة: وهي الحروف التي تكون صفاتها الضعيفة أكثر من صفاتها القوية وهي عشرة أحرف: التاء – الخاء – الذال – الزاي – السين – الشين – العين – الكاف – الواو والياء المتحركتان واللينتان.

أضعف الحروف: وهي التي تكون جميع صفاتها ضعيفة وهي أربعة أحرف، الثاء والحاء والفاء والهاء، أو تكون فيها صفة واحدة من صفات القوة، وبقية صفاتها ضعيفة، مثل حروف المد الثلاثة وأضعف هذه الحروف على الإطلاق الهاء لصفة الخفاء، فيكون مجموع الحروف الأضعف سبعة.

الحروف المتوسطة: وهي التي تساوت فيها صفات القوة وصفات الضعف، وهي خمسة أحرف: الهمزة – الغين – اللام – الميم – النون).

فصل: وقال في الواضح: (وبناء على ذلك تنقسم الحروف الهجائية إلى قوية وضعيفة ومتوسطة حسب صفاتها، ولها في ذلك خمس مراتب:

أقوى: وهو ما كانت صفاته قوية كالطاء.

قوي: وهو ما كانت معظم صفاته قوية كالصاد.

متوسط: وهو الذي جمع بين صفات القوة والضعف كالباء.

ضعيف: وهو ما كانت معظم صفاته ضعيفة كالذال.

أضعف: وهو ما كانت كل صفاته ضعيفة كالهاء).

فصل: وقال في العناية: فالحروف باعتبار القوة والضعف تنقسم إلى خمسة أقسام: أولها – قوية وهي ثمانية الباء والجيم والدال والراء والصاد والضاد والظاء والقاف. وثانيها – أقوى وهي الطاء المهملة وثالثها: الضعيفة: وهي عشرة التاء والخاء والذال والزاي والسين والشين والعين والكاف والواو والياء المتحركتان أو اللينيتان، ورابعها – أضعف وهي سبعة الفاء والحاء والثاء والهاء وحروف المد الثلاثة، وخامسها – متوسطة وعددها خمسة، وهي الهمزة والغين واللام والميم والنون .

فصل: وقال المرصفي: (هذا: وباعتبار تقسيم الصفات إلى هذا التقسيم تنقسم الحروف الهجائية كذلك إلى أقسام ثلاثة: قوية وضعيفة ومتوسطة، وذلك حسبما يتصف به الحرف من الصفات القوية أو الضعيفة أو المتوسطة.

فالحرف الذي جمع كل صفات القوة كالطاء المهملة كان قويًّا.

والحرف الذي جمع كل صفات الضعف كالهاء كان ضعيفاً.

والحرف الذي جمع بين صفات القوة والضعف كاللام والغين كان متوسطاً وهكذا دواليك.

فصل: فقد حد العميد والشيخ والسمنودي والميزان والغاية وسعاد والواضح والعناية والبدوي، حرف الطاء أقوى الحروف، والهاء أضعفها، وزاد الشيخ والسمنودي والميزان والغاية وسعاد والعناية في الأضعف الثاء والحاء والفاء وحروف المد الثلاثة وزاد البدوي حروف المد الثلاثة على الهاء فقط.

فصل: إذا اردت القراءة اولا: فلتعلم ولتعلم ثم لتعلموا كما علمتم ان الحروف: مستعلية ومستفلية، فالمستعلية: سبعة وهي (قظ خص ضغط) والمستفلية: ما عدا المستعلية.

فالحروف التسعة والعشرون حرفا: – ال 7 و – الألف = 21 ، فهي المستفلية، وهذه المستفلية: هي الأصلية، لأن الأصل في الحروف بين الصفتين الإستفال.

فإذا قرئت: فلتكن على الترقيق قارئا حتى عثرت على مفخم فتفخم.

وقولنا: الأصل في الحروف بين ....

يقتضي ان لو رققت مفخما لقبحت اللحن، ولكن الأقبح من ذلك: ان تفخم المرقق، لأن التفخيم طارء وفرع، والترقيق الأصل.

فلا بد لكل حرف من الحروف من شائبة ترقيق، ولو فخم اي تفخيم لأنه الاصل.

وإنما كان التفخيم الفرع: لأنه ينشأ من الإطباق والإستعلاء في حروفهما، ومن التعظيم في اسم الجلالة، ومن التكرير في الراء، وليس ناشأ الترقيق من صفة من الصفات، وإن لم يجأ في اللازمة.

وإنما لم يجأ الترقيق في اللازمة: إلا ليؤاخي التفخيم الذي هو ضده، ولم يجأ في ذوات الأضداد لعروض التفخيم، في بعض حروفه، أو لعروض التفخيم في بعض حروف الترقيق، وهو اللام والراء. وتفخيم اللام في اسم الجلالة: طارء للتعظيم، وتفخيم الراء طارء مما سبق ذكره. والصفتان ذاتيتان لبعض حروفهما وعارضتان لبعض آخر، والترقيق صفة أصلية، حيث التفخيم فرعية.

نعم: لو قال قائل: بأن فلما ذا لم ينشأ الترقيق من الإستفال الذي هو ضد الإستعلاء، لأن الضدين بمقام التضادد، كما نشأ التفخيم من الإستعلاء والإطباق ؟.

لأجبت: ان لو نشأ الترقيق من الإستفال، للزم ان يكون من حروفه من ينشأ ومن الإنفتاح زيادة، الذي هو ضد الإطباق:–

فالترقيق ادنى من الإستفال: ولا يمكن ان يكون الإستفال اصل الترقيق، بل الأولى ان يكون الترقيق الأصل، ولكن لما كان الترقيق يضاد التفخيم الذي هو فرع وعارض صار كمنزلته.

وايضا ان الإنفتاح: في غاية من البعد من ان يكون منشأ لحروف من الحروف المستفلية في الترقيق، حتى تكون أرقّها قياسا على المطبقة، إذ لو ينشأ الإنفتاح صفة لأنشأ تفخيما آخر ولو لم يبلغ مرتبة التفخيم الناشئ من غيره من الصفات.

وأيضا: التفخيم صفة قوية، تنشأ من صفتين قويتين وهما الإستعلاء والإطباق.

والترقيق صفة ضعيفة، كيف تنشأ من صفة اضعف منها.

فالقاعدة: القوي من القوي – والقوي من الأقوى منه – والضعيف من القوي – والأضعف من الضعيف.

ولا يكون الضعيف من الأضعف –ولا الضعيف من الضعيف – ولا القوي من الضعيف – ولا الأقوى من القوي.

الم تر ان القلقلة تنشأ من الجهر والشدة: ومع ذلك لم تبلغ من القوة مرتبة الصفتين وقد اشترط الجمهور في اطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت الزائد كونه قويا جهريا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعة بعد لصقه لصقا محكما، ولذا خصوا القلقلة بحروف اجتمعت فيها الشدة والجهر، فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج فيلتصق المخرج التصاقا محكما، فيقوي الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة، وإنما حصل لها ذلك لإتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدة تمنع ان يجري صوتها.

وحتى اضاف اليها الهمزة بعضهم معللا ذلك بأنها قد اجتمعت فيها الشدة والجهر، ولكن الجمهور اخرجوها من الحروف، وما ذلك إلا لأن الهمزة كالتهوع اي التقيؤ وكالسعلة فجرت العادة

بإخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضغط مخرجها لئلا يظهر صوت يشبه التهوع والسعلة، ولما يدخلها من التخفيف حالة السكون ولما يعتريها من الإعلال.

وايضا ان الإنفتاح الذي هو ضد الإطباق: اعم من الإستفال لأن كل مستفل منفتح وليس كل منفتح مستفلا، وهذا خلاف ما بين الإطباق والإستعلاء إذ الإستعلاء اعم من الإطباق، فكل مطبق مستعل وليس كل مستعل مطبقا، فبينهما عموم وخصوص.

وقد جاء في التمهيد للإمام: ان الياء التحتية مستفلة جدا وفيه ايضا ان الراء واللام المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية:-

فإشتباههما هذا: يقتضي بأن الأصل فيهما بين الصفتين الترقيق الذي هو ضد التفخيم الناشأ من الإستعلاء.

فصل: ثم إذا تتبعت آي القرآن تجد منها من حروفها كلها مرقّقة وذلك مثل – مالك يوم الدين، ومن اكثر حروفها مرققة مثل – الحمد لله رب العالمين – وانظر هل تجد فيها من حروفها التصانف، او من اكثر حروفا مفخمة، او من حروفا كلها مفخمة، وبالتأمل تجد أن القرآن اكثر حروفه مرققة لا غير.

فالمفخمة 7 احرف والمرققة 21 حرفا: فعليه المرققة ضاعفة المفخمة ثلاث مرات، فانظر هل تقول بالمضاعفة في جميع القرآن ؟.

الجواب: كلا ثم كلا، لما يشاهده التتابع، ولك إذا فرشت الحروف وبسطتها تعداد ورودها كل منها على حدتا، تبينا لك ما هو يتبين.

فصل: وإذا أردت القراءة ثانيا: فلتعلموا ولتعلموا ثم لتعلموا كما هو معلوم: أن الحروف إلى مهموسة ومجهورة، فالمهموسة عشرة، وهي (فحثه شخص سكت) والمجهورة الباقية، وضاعفت المهموسة، وهي الأصل في الحروف لا للجهر وحده، بل لجميع الصفات التي ذات دلالة صوتية، فإذا

قرأت فلتكن على الجهر قارئا ما أجهرت القراءة، حتى عثرت على الهمس فتهمس، فلو أجهرت مهموسا لقبحت اللحن، ولكن الأقبح من ذلك أن تهمس المجهور، لأن الهمس تابع والجهر متبوع، فلا بد لكل حرف من الحروف من شائبة جهر متى أجهر القراءة ولو أهمس أي همس لأنه الأصل.

فصل: وإذا اردت القراءة ثالثا: فلتعلم ولتعلم ثم لتعلم كما علمت ان الحروف شديدة ورخوة، فالشديدة: ست وهي (أجد قط بكت) والرخوة ما عدا الشديدة وان كان بين الرخوة والشديدة البينية.

فإذا أسقطت الـ5 البينية من الـ 29 = 24 حرفا اشتركا فيها الشدة والرخاوة، فللشدة 6 احرف منها بقي 18 حرفا للرخوة، فقد ضاعفت الرخوة الشدة ثلاث مرات.

فصل: ثم إن الحروف الشديدة آنية، لا توجد إلا في آن حبس النفس، وما عداها زمانية، يجري فيه الصوت زمانا، وهي متفاوتة في الجريان، إذ الحروف الرخوة أتم جريانا من الحروف البينية، وحروف المد أطول زمنا من سائر الحروف الرخوة.

وكلا من الحروف الشديدة والرخوة: الى مجهورة ومهموسة:- أما الشديدة المجهورة: فهي ستة احرف وهي (قُطْبٌ أَجِدُ). وأما الشديدة المهموسة: فهي الكاف والتاء الفوقية المثناة.

والرخوة المجهورة: ثمانية احرف، وهي (الضا والظاء والغين والزاي والذال والألف المدية والواو والياء مديين او لا).

واما الرخوة المهموسة: فهي ثمانية احرف ايضا وهي الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء الفوقية. والحروف البينية: كلها مجهورة.

فظهر لك من هذا التفصيل: ان كلا من المجهورة والمهموسة ينقسم الى شديدة ورخوة، وإن كان للمجهورة قسم آخر وهو البينية.

فصل: وإذا أردت القراءة رابعا: فلتعلم ولتعلم وكما علمت: أن الحرف أصله السكون، والحركة تحل، وأصل التحريك الفتحة وأوله وأخفه، ثم الضمة أثقله ثم الكسرة ما تجانس السكون وتقاربه وتآخي، فإذا قرئت فلتكن على السكون قارئا حتى عثرت على تحريك فتحرك، وإن كان لا يبدأ بساكن كما سبق، وإذا عثرت على تحريك فلتكن على الفتحة قارئا حتى عثرت على ضمة فتضم أو كسرة فتكسر، فالتحريك أكثر من السكون، فلا يجتمع ساكنان في غير الوقف إلا ويخلص من الإجتماع بما يخلص، حيث الحركات تتوالت، سيما الفتحة، قال تعالى: {أَحَدَ عَشَرَ كَوكبا}، فهذه الفتحة سبعت التوالي، والفتحة أشبع الحركات، والكسرة أخلسها، والضمة أوسطها وأعدل.

ولا بد لكل حرف من الحروف من شائبة سكون ولو حرك أي متحرك لأنه الأصل، وليس لمسكن شائبة متحرك ما خفف التسكين لأنه على الأصل، سوى المقلقل.

كتاب التفخيم

فالحروف المفخمة المستعلية، والأخص الإطباق، فالقاف. والحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا على حسب حركته وحسب ما جانس الحركة، وهو ما كان مفتوحا بعده ألف، ثم ما كان مفتوحا من غير ألف، ثم ما كان مضموما من دون واو، ثم ما كان مضموما بعده واو، ثم ما كان ساكنا عن فتحة، ثم ما كان عن ضمة ثم ما كان عن كسرة، ثم ما كان مكسورا من دون ياء، ثم ما كان مكسورا بعده ياء.

وهنا يكون وزن الحروف جميعها حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول، لعدم التعارض والتناقض بينها، ووجود السبيل إلى التخلص من ذلك إن شاء الله، والحروف ثلاثة أقسام قسم مفخم وهو المستعلي، وقسم مرقق وهو المستفلي، وقسم تابع لما قبله وهو الألف.

ثم المستفلي منه ما هو مفخم في حال من الأحوال، وهو اللام والراء ونلحق اللام في حال تفخيمها بالمستعلي هنا، حيث ينفرد الراء بحاله مفخما، فيكون تقسيم الحروف إلى مفخم ومرقق، فالمفخم أقوى من المرقق، ما حرك وما جونس وما جعل في ما في المعنى، كل منهما.

وحيث ذلك عرفتم فاعلموا ان اللام في حالها أقوى المفخم، ثم المطبق، وإن كان مع سائر المستعلي حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول، لكون كل سبع من مسبعات الحرف أقواه لا بد له من التقديم على نظيره من الحرف الذي هو دونه، وذلك كاف، ولنضيف اللام كما سترى حسب النفس ثم نضيف حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول، غير أن اللام حسب واحد كما كانت الراء في ذلك على حسب واحد، وكما كانت على ذلك في المرقق، خلاف اللام فيه، فإنها على حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول.

وقلت المفخم أقوى من المرقق ما حرك وما جونس وما جعل في ما في المعنى كل منهما، وان: "ان اللام في الحال أقوى المفخم ثم الطبق"، هذا: ثم لتعلموا ان الراء منكرطة في سلك المفخم، وهي على الإنكراط، وأنها أدنى المفخم قوة غاية الدنوي.

والترقيق التنحيل: فالحروف المرققة المستفلية، إلا الألف المديه التابعة لما قبلها، وإلا الراء واللام في أحوال.

فصل: واختلفوا في التفخيم حروفه، ما الصفة لازمة لها في أي حال من الأحوال على مذهبين: فذهب مكي في الرعاية إلى أن الحروف حروف الإطباق لا غير، وذهب محمد المتولي والمرعشي والإمام والحلبي والملا علي القاري والنحراوي وابن الطحان الأندلسي والجريسي، بل أكثرهم إلى أنها حروف الإستعلاء السبعة، قال المتولي في سؤال أنشئه بنفسه وأجاب عنه بقوله:–

1. نصواْ بأن حرف الإســــــتعلاء + مفخم بدون ما استـثـــناء.
2. لكن وجــــــدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علــــينا قد اخذ.
3. فما جواب هـذه الـــــــــمسألة + عندكم فــــتوضحـوه بالتي.
4. يهـدي الســـــــــلام أولا إليكم + وبعد فالــجواب درّا يـنظم.
5. حروف الإستعلاء فخم مطــلقا + وقيل بل ما كـان منها مطبقا.
6. والأول الصواب عـــنــد العلما + ولكن الإطــباق كان أفخما.

قلت: وقد حاولت أن أجد لمكي موافقا أو تابعا من القوم فلم أجد.

فصل: واختلفوا في الإستعلاء مراتب حروفه: فقال المرعشي: وحروف الإستعلاء عند ابن الطحان الأندلسي ثلاثة أضرب في مقدار التفخيم الأول ما تمكن أي قوي فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا والثاني ما كان دون ذلك وهو المضموم والثالث ما كان دون المضموم وهو المكسور. وقد ذكره الإمام في التمهيد.

وقال أعني المرعشي: وعند ابن الجزري على خمسة أضرب ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف وهذان مندرجان تحت أول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورًا. وإنما كان المفتوح الذى بعده ألف أقوى المراتب لأن وجود الفتحة وإشباعها بالحرف المجانس لها وهو الألف، يجعلان الفم يمتلئ بصدى الحرف عند النطق به، أكثر من غيره فى المراتب

التالية، وكان المفتوح الذى ليس بعده ألف فى المرتبة الثانية لأن الفتح يملأ الفم بصدى الحرف عند النطق به أكثر من غيره فى المراتب التالية، لكنه أقل من المرتبة السابقة لانعدام الألف التى تزيد من ظهور تفخيم الحرف وامتلاء الفم بصداه، وكان المضموم فى المرتبة الثالثة لأن الضم يقتضى تجويف الفم وامتلائه بصدى الحرف عنه فى المرتبة، ولكنه أقل من المرتبتين الأوليين لانعدام الفتحة والألف عند النطق به وهو ما لا يوجد فى غيره من الساكن والمكسور المتأخرين فيه، وهما الأمران اللذان يقتضى اجتماعهما أو وجود أحدهما انطلاق الصوت بالحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه أكثر من المضموم لخفة الفتحة والألف التى تجانسها فى النطق بالنسبة إلى الضمة، وكان الساكن فى المرتبة الرابعة لأنه أقوى من المكسور وأضعف من المفتوح والمضموم نظرا إلى استقرار الحرف عند النطق به ساكنا فى مخرجه استقرارا تاما أكثر من المكسور الذى هو أضعف منه ومن المفتوح والمضموم أيضا اللذين هما أقوى منه إلا أن النطق بهما له صوت يملأ صداه الفم أكثر من الساكن، وكان المكسور فى المرتبة الأخيرة لضعف الحرف المكسور إلى حالة لا تؤدى إلى امتلاء الفم بصداه كالمفتوح والمضموم، ولا إلى استقرار تام فى مخرجه كالساكن.

وقال المتولي في سؤال أنشئه بنفسه وأجاب عنه بقوله:

نصواْ بأن حرف الإســــتعلاء + مفخم بدون ما استـثـــناء.

لكن وجـــــدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علــــينا قد اخذ.

فما جواب هـذه الـــــــمسألة + عندكم فــــتوضحـوه بالتي.

يهـدي الســــــلام أولا إليكم + وبعد فالــجواب درّا يــنظم.

حروف الإستعلاء فخم مطــلقا + وقيل بل ما كـان منها مطبقا.

والأول الصواب عــنـــد العلما + ولكن الإطــباق كان أفخما.

ثم المفــخمات عنـــهم آتــيه + على مـــــراتب ثلاث وهيه.

مفتوحها مضمومها مكـــسورها + وتـــــابع ما قبله ســـاكنها.

فما أتى من قـــــــبله من حركه + فافرضه مشكلا بتلك الحركه.

وخاء إخراج بــــــــتفخيم أتت + من أجل راء بعدها إذ فخمت.

وقــــيل بل مفتوحها مع الألف + وبعده المفتوح من دون ألف.

مضمومها ســــاكنها مكسورها + فهذه خمس أتــــاك ذكرها.

فهي وإن تكن بـــــــأدنى منزله + فخيمة قطعا مـــن المستفله.

فلا يـــــــقال إنهـــا رقـــيقه + كضدها تــلك هي الحقيقه.

فلا تكن مستشكلا لـــــــقولهم + فخيمة في كل حال إذ علم.

والإختـــــــــبار شــاهد لقولنا + فكن بـــصيرا بـالعلوم متقنا.

تم الـجواب شافيا ويـــــــختم + بـاسم السلام دائما عليكم.

وقيل: المفتوح الذي على الألف ثم الذي من دون الألف ثم المضموم والساكن الذي عن فتح أو ضم، ثم الذي عن كسر ثم المكسور. وقيل: المفتوح الذي على الألف ثم المفتوح الذي من غير الألف ثم المضموم ثم الساكن عن فتح ثم ما عن ضم ثم ما عن كسر، ثم المكسور.

وعند أبي الحسن فوفورى جلّواْ: على تسع مراتب: وهي: ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف ثم ما كان مضموما من دون واو ثم ما كان مضموما بعده واو ثم ما كان ساكنا عن فتحة ثم ما كان عن ضمة ثم ما كان عن كسرة ثم ما كان مكسورا من دون ياء ثم ما كان مكسورا بعده ياء.

وذلك: أن (الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا: بقدر ما فيه من الصفات وبقدر حركته، وبقدر ما جانس تلك الحركة).

فصل: واختلفواْ في الإستعلاء حروفه، تحديد مرتبتها العامة، وفيما أعلم، والله تعالى أعلم: أنه لم يتعرض لذكر المسألة، غير بسّة المصري، وأبي الحسن ملوا يوسف المسعود فوفورى جلّواْ.

فذهب المصري إلى أن الحروف السبعة على مرتبتها الحروفية، ثم هي على المرتبة، كل حرف منها على مرتبة نفسه. وهذا نصه، ومن خطه أنقل: "وإذا أردنا تحديد مرتبته العامة بحثنا عنها فى مراتب الحرف نفسه، ومراتب الحروف الأخرى على أساس أن تبدأ بالطاء المفتوحة التى بعدها ألف، ثم المفتوحة التى ليس بعدها ألف.

وهكذا حتى نصل إلى الطاء المكسورة التى هى فى المرتبة الخامسة. ثم تليها طبقا لمراتب الحروف الضاد المفتوحة التى بعدها ألف فتكون فى المرتبة السادسة.

وهكذا حتى نصل إلى الضاد المكسورة فتكون فى المرتبة العاشرة. ثم تليها المرتبة الأولى من الصاد فتكون فى المرتبة الحادية عشرة.

وهكذا حتى نصل إلى الصاد المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة عشرة. ثم تليها المرتبة الأولى من الظاء فتكون فى المرتبة السادسة عشرة.

وهكذا حتى نصل إلى الظاء المكسورة فنجدها فى المرتبة العشرين. ثم تليها المرتبة الأولى من القاف فتكون فى المرتبة الحادية والعشرين.

وهكذا حتى نصل إلى القاف المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة والعشرين. ثم تليها المرتبة الأولى من الغين فتكون فى المرتبة السادسة والعشرين.

وهكذا حتى نصل إلى الغين المكسورة فنجدها فى المرتبة الثلاثين. ثم تليها المرتبة الأولى من الخاء فتكون فى المرتبة الحادية والثلاثين.

وهكذا حتى نصل إلى الخاء المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة والثلاثين، وهى أدنى المراتب كما تقدم، أي أن المرتبة الأولى من كل حرف من هذه الحروف بعد الطاء تقع فى المرتبة التالية للمرتبة الأخيرة من الحرف السابق عليه، وهكذا".

وذهب المسعود فوفورى إلى أن الحروف السبعة المستعلية: على مرتبتها الذاتية، تترتب على مراتب حركاتها، وعلى مراتب ما جانس تلك الحركة، لأن (الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا: بقدر ما فيه من الصفات وبقدر حركته، وبقدر ما جانس تلك الحركة)، فإذا تقدم الحرف بذاته إلى مرتبة من أجل صفاته وإلى مرتبة بحركته، أو وبما جانس تلك الحركة، فلا يتقدم إلى ثانيتها بحركة أخرى أو وبما جانس تلك الحركة، حتى يتقدم ثانيه إلى المرتبة بصفاته، وبحركته أو وبما جانس تلك الحركة، ثم ثالثهما إليها بذلك، ثم الرابع، وهكذا إلى السابع، ثم تتحول الحروف على الترتيب إلى المرتبة الثانية بذلك، ثم إلى الرابعة بذلك، وهكذا إلى انقراض المراتب.

فصل: وذهب آخر إلى مذهبٍ، حسنٌ المجيءُ به، وهو: أن حروف الإطباق مفخمة في مرتبة الكسر، وباقي المستعلي مرقق في المرتبة، فالكسرة تؤثر في الحروف المطبقة، ولكن ليست كتأثير المستعلية، والمستعلية ليست كالمرققة، فلا مدخل للمطبق في التفخيم النسبي أبدا، بل هو مفخم دائما حسب مراتب التفخيم، وقال: (مكسوره رقق سوى ما أطبقا)، فقيل ليس المراد من الأمر بالترقيق الترقيق الحقيق الذي في حروف الإستعلاء، وإنما هو تفخيم بالنسبة لحروف الإستفال، وسموه بالتفخيم النسبي، إذ لا يرقق المستعلي مطلقا، واستثنوا من التفخيم النسبي الخاء الساكن الواقع بعد كسر وقبل الراء المفخم، فلتفخيم الراء يفخم الخاء تفخيما قويا، ليحصل التناسب بينهما، وذلك في {إخراج}، وما في الباب، وذلك عند من ألحق الساكن الذي بعد الكسر بالمكسور، والكسر على الإطلاق، وفي الحكم الغين والخاء سكنتا للوقف عن ياء لين.

فصل: واختلفواْ في الألف: فذهب الإمام بصراحة النص في التمهيد إلى ترقيق الألف مطلقا، تبعا لابن الجندي شيخه، وعدم تفخيمها بعد حروف الإستعلاء، متابعا في ذلك الجعبري، وليس الجعبري بأول ذاهب في ذلك، وإن كان أول من صرَّح به، إذ قد ذكر مكي في الرعاية قبله ما يقتضي

ذلك، وهو أن: "فيجب على القارئ أن يعرف أحوالها وصفاتها، وأن يلفظ بها حيث وقعت غير مفخمة ولا ممالة ..."، ما أرجح من أن الإمام تراجع عن ذلك في النشر كتابه، بدلالة الإشارة، فذهب الإمام وأبو حيان وبن بصخان بل الجمهور، إلى أن الألف تابع للمفخم في تفخيمه، وهو الصواب، إذ الألف لازم السكون ولازم التباعة، ولا يتبع إلا ما كان حركته من الألف، وهي الفتحة، فتوجد الألف بوجود الفتحة، وتعدم بعدمها، فالألف تابع، والتابع يعطى له حكم المتبوع، ولكن التفخيم من غير المبالغة.

قال الإمام في التمهيد: "واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها، فإنه خطأ لا يجوز، وكثيرا ما يقع القراء في مثل هذا، ويظنون أنهم قد أتوا بالحروف مجودة، وهؤلاء متصدرون في زماننا، يقرئون الناس القراءات، فالواجب أن تلفظ بهذه كما تلفظ بها إذا قلت: ها، يا، قال الجعبري:- وإياك واستصحاب تفخيم لفظها + إلى الألفات التاليات فتعثرا.

وقال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حرف الإستعلاء خطأ، وذلك نحو: {خآئفين}، وغآئبين}، ..... ونحو ذلك". اهـ.

وقال بعد ذلك في النشر: "وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقا وتفخيما، وما وقع في بعض كلام أئمتنا من إطلاق ترقيقها، فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن صيروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فشيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت تأليفا للإمام أبي عبد الله محمد بن بصخان سماه: التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره، قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله أو غلظ طباعه، أو عدم اطلاعه، أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف. ثم قال: والدليل على جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش {طال} و{فصال} وما أشبههما مرققة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين، والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف {قال}، وألف {وحال}

حالة التجويد، والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك.اهـ.

قلت: وقد أحسن قائل في مذهب الجعبري: أن "وللدارس أن يأخذ من مذهب الجعبري في إنكاره تفخيم الألف ومذهب من تابعه فائدة تطبيقية، وهي أن على القارئ عدم المبالغة في تفخيم الألف بعد الحروف المستعلية، على نحو ما يفعله بعض القراء في زماننا، حتى يصل به الحال إلى حد تدوير الشفتين عند تفخيم الألف، وذلك يخرجها إلى تفخيم الأعاجم الذي حذر منه جميع أهل الأداء. فالقاعدة في نطق الألف هي أنها تتبع ما قبلها في الترقيق والتفخيم، .... وإذا بالغ القارئ في تفخيمها استدارت الشفتان قليلا وصارت أقرب إلى الضمة وواو المد وهو غير مرضي، وقد يكون من اللحن الخفي الذي يجب على القارئ التنبه له والحرص على اجتنابه.

فصل: في الغنة مسألتها ترقيقا، وتفخيما، وتجريدا: اعلم أن القوم اختلفوا حول الغنة تفخيما وترقيقا، وتجريدا من الصفتين، فذهب جمهور المعاصرين ومن في معناهم، إلى أن الغنة تتبع ما بعدها من حيث التفخيم والترقيق، فإن كان الحرف الذي بعدها مفخما تكون الغنة مفخمة، وإن كان الحرف الذى بعدها مرققا، تكون الغنة مرققة، وقالواْ: "السبب أننا حين نأتى بغنة الإخفاء، نضع اللسان فى مخرج الحرف الذى يلى النون الساكنة ولا ننطق بالنون الساكنة بل نأتى فقط بالجزء الخيشومي ألا وهو الغنة، وبالتالى تتأثر الغنة بالحرف الذي يليها تفخيما وترقيقا".

وذهب آخرون: إلى أنها ترقق مطلقا، وهم في مذهبهم، أو على الأصل، وذهب آخر إلى أنها لا توصف بتفخيم ولا بترقيق، وهذا قد يرفضه الذوق السليم، والإختبار الصادق، وهو في غاية البعد من القبول والرضى، أو يريدون به بين بين؟، ما لو كان ذلك، لصار أقرب، وليس من إلى أنها تفخم مطلقا، ولعل أن الأصل في الحروف بين الصفتين الترقيق، وممكن في ذلك وجوده، ولكل من أصحاب المذاهب أدلة، منها ما تقوم به الحجة، ومنها ما لا تقوم به.

قلت: فالغنة صفة من الصفات اللازمة الأصلية للحروف الهجائية، وحروفها حرفان وهما: النون والميم، والنون أغن وآصل، فهي لازمة لذاتي الحرفين لا تنفك عنهما، كانا محركين أو ساكنين،

ولو نُوِّنت النون تنوينا، أو مدغمينِ ما النون حالة إدغامها بغنة، أو إخفائها، أو شدد النون أو الميم، وما الميم في مثلها، أو أخفيت عند الباء، بل ولو مظهرين.

وهذه الصفة لها مخرج بخلاف سائر الصفات، فليس من الصفات صفة لها مخرج غير الغنة، وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي.

فصل: ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكروها ويريدون بها موصوفا من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة، وذلك أن النون، في جميع أحوالها، سوى القلب، إما أن تبقى موصوفا مع صفتها أصلا، وهو الإظهار، أو إما أن تعدم موصوفا مع صفتها، وذلك واضح أي الإدغام المحض، أو إما أن تعدم موصوفا مع بقاء صفتها وذلك واضح أيضا وهو الإدغام الناقص، أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء، وأما القلب: فقد تحول الموصوف والصفة، إلى موصوفا آخر وصفة أخرى، فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة، فلا فرق حينئذ عندهم بين النون الساكنة المخفاة وبين الغنة، إذ هما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا.

والنون الساكنة المخفاة: من الحروف المتفرعة وإنما تذكر مع حروف الغنة التي من الحروف الأصلية، لأن مخرجها زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصلية بخلاف سائر الحروف المتفرعة، فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصلية.

ثم إذا كان في الوجود ممكنا أن يكون الحرف في حكم حرف آخر، كان الحرف الآخر بعد الحرف المحكوم عليه، فمن أحسن الباب أن يكون المحكوم عليه من الحروف المتفرعة، إذ هي الأولى بالباب من الحروف الأصلية، وإلا فالحروف الأصلية بين مفخم ومرقق، ويجذب المفخم المرقق، ويجب التحفظ والإعتناء من ذلك.

هذا: ثم والقائلون بتفخيم الغنة، ومن بترقيقها، ومن بتجريدها، لا يريدون بالغنة الصفة، وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقاموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك دلالة إشارية، إلا من شذ منهم فلم يفهم المسألة بالدقة، وموجود هو، ولو أطلق بعضهم الغنة فإنما يحتمل قوله على النون المخفاة غنتها، وذلك لما قدمته لك.

والحروف التي تخفى النون الساكنة عندها خمسة عشر حرفا، وهي: (القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء)، والمفخمة عند القوم خمسة وهي: (القاف والضاد والطاء والصاد والظاء)، فهي المطبقة والقاف، أو المستعلية، الموجودة في حروف الإخفاء، الخمسة عشر، وباقي المستعلي الغين والخاء، وهما من حروف الإظهار للنون الساكنة، فلا كلام فيها.

فصل: أدلة المانعين للتفخيم: منها أنه:-

1. ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين ولا المتأخرين إلا الشيخ عثمان في سلسبيله الشافي ومن قلده من بعدهم، وليس لهم حجة إلا بيته المشهور:-

وفَخِّمِ الغُنَّة إِنْ تَلاها + حُرُوفُ الإِستِعلاءِ لا سِواها.

ولا يرونه إلا اجتهادا منه، ورحمه الله، فلم يسبقه إليه أحد لا مقرئ ولا لغوي.

وأجيب عن قولهم: (ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين): بكلام قد ينزل محل الدليل على وجود المسألة عند المتقدمين من أهل العلم: بأن "هناك مسألة تسمى الأحرف الفرعية، وقد عرفوها، بأنها التي (تتردد بين حرفين [أ]وتخرج من مخرجين)، ثم إنهم ذكروا من هذه الأحرف الفرعية — حرف النون المخفاة — بأن النون المخفاة تخرج من مخرجين، فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد.

قلت: ومن قال بأن الحروف الفرعية: "تخرج من مخرجين أو بينهما، أو تتردد بين حرفين، أو بين صفتين" وأقول: ولو زيد بـ(أو بين حرف وصفة)، لإستغرق ما في المسألة، ولإنقضى ما هم فيه من الإختلاف الشديد.

ورُد الجواب: عن محل الشاهد الذي هو: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، بـ"ليس معنى ما ذكر العلماء أنها تخرج ما بين حرفين - أي ما يليها أو ما قبلها -، فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين أي من مخرج النون الذي هو — طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم".

وأعترض على مردود الجواب: ما محل شاهده: (أي ما يليها أو ما قبلها)، بأن إذا كان المراد بـ(ما يلي أو ما قبل) من حيث التركيب، فسأجيء عليه: وإلا فقد ذكروا الحروف الفرعية، فذكروا منها: (الكاف والجيم والطاء والضاد والصاد والظاء والباء والشين والسين والقاف)، فهذي عشرة أحرف، كلها حروف اللسان إلا الباء فإنه حرف الشفتين.

فالكاف بين الجيم والكاف، والجيم بين الكاف والجيم، والجيم بين الشين والجيم، والطاء بين التاء والطاء، والضاد الضعيفة بين حروف اللسان الخارجة منها والضاد، والصاد بين السين والصاد، والظاء بين الثاء والظاء، والباء بين الفاء والباء، والشين بين الجيم والشين، والجيم بين الشين والجيم، والسين بين الزاي والسين، والجيم بين الزاي والجيم، والقاف بين الكاف والقاف، فهذي حروف فرعية: وكلها تخرج من مخرجين أو بينهما وتتردد بين حرفين، ومنها ما يخرج بينه وما يليه من الحروف، وما يخرج بينه وما قبله منها، فبطل الرد بهذا من حيث المخارج، إذا كان المراد هو الحيثية.

وأما من حيث التركيب: فإن خروج الحرف الفرعي من مخرجين أو بينهما وتردده بين حرفين، بينه و(ما يليه أو ما قبله)، من الحروف، فيبطل الرد من الحيثة إذا كان المراد هو الحيثية، ولا بد من ذلك!، يبطل بـ (الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم)، فهذا (ما قبله)، فالألف بين صفة ما قبله

يوصف بها والألف، وثبوت هذا يلزم ثبوت خروج الحرف بينه وما يليه من الحروف صفته يوصف بها على التسليم.

وأعترض عليه أيضا: أعني المردود: ما (فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين — أي من مخرج النون الذي هو: طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم)، أعترض عليه بأن: خروج النون هنا من المخرجين بمنزلة خروج حرف آخر من مخرج واحد، – من حيث الأصلية والفرعية –، فلا يعتبر بخروجها منهما فرعيتها، إذ كلا المخرجين، لا بد له من عمل في حرفه، في أي حال ما يحاوله الحرف، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر–، نظرا للأغلب، وذلك غير مشكل، وأيضا الخيشوم ليس مخرجا لحرف آخر، أو مخرج صفة لحرف آخر دون النون، فصفة الغنة صفة من صفات النون، ومثله وقع في – الياء والواو–، ما لا قائلَ بأنهما من الحروف الفرعية، فالواو المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يعملا الشفتان معا شيئا من انفتاحهما، والمراد من الإنفتاح في الواو انفتاحهما قليلا، والياء المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يتحرك بها وسط اللسان شيئا، فلا بد من عمل اللسان والشفتين معا في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين، وكذ للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير المديتين، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر –، نظرا للإغلب، وذلك ليس مشكلا، فالحق الذي لا معدل عنه أن يقال: (أن النون الساكنة المخفاة تخرج بين صفة ما بعدها يوصف بها والنون).

ثم: وأعترض على الجواب نفسه: بأن :النون الساكنة المخفاة — لا تتردد بين حرفين –، وإنما تتردد بين صفة ما بعدها، وهي التفخيم، والغنة التي بمنزلتها، فالتفخيم صفة، والغنة حرف على الباب، فهي هنا – تتردد بين حرف وصفة –، وقولهم: (وتخرج من مخرجين)، فقد تخرج الساكنة المخفاة من مخرجين: ولكن من حيث بين صفة ما قبله يوصف بها وهو حرف الإستعلاء، والنون الساكنة المخفاة ما الغنة، والمراد بذلك الإشراب، وإلا فليس للتفخيم مخرج يخرج منه، وأما من حيث ما قالوا: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون

ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، فغير مقبول وفي النظر مرفوض، إذ بذلك تتعدد النون المخفاة بتعدد الإستعلاء حروفه الخمسة، وكفى بذلك شاهدا أنهم يقولون باشراب الغنة التفخيم، لا الحرف. قلت: ولو أن القوم أجابوا بـ(أو تتردد بين حرف وصفة)، لكان هو الصواب.

وأجيب عن القول ثانيا: بأن: "ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره، إذ التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القراءة".

ورد الجواب: بأن "لا اختلاف في أن التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القرآن، ولكن ألّفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى، وذكروا فيها كل ما سمعتهم من مشايخكم، بل وحتى ما شذ، وما ذلك إلا لحفظ العلم، بل وتجد أنهم ذكروا ما لا يؤخذ إلا مشافهة، كالروم والإشمام والصاد المشممة زايا، وغير ذلك، فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا.

قلت: وأعترض على مردود الجواب: ما (ولكن ألفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى ..... فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا)، بأن التأليف في العلم ما لا يعد ولا يحصى، لا يوجب ذكر كل العلم، فقد تقصر عن شيء، مع كثرتها، ويلحق أصحابها قصورٌ أو اقتصارٌ، وعلى الرغم من أنها مع كثرتها ما لا تعد ولا تحصى، توجب ذكر العلم كله، فليس كل الناس يجدها، إذ قد يجد هذا، غير ما وجد ذاك، بل؛ وما لا يعد ولا يحصى، لا يحكم عليه أحد بعدم وجود شيء فيه؟!، إذ لم يحص جميعه، وما قولهم: (فكيف أغفلوا عن شيء كهذا)، أعترض عليه: بأن القوم لا يغفلون عن شيء كهذا وغير هذا في العلم، بل يلقنونه، وأساليبهم في تأليف الكتب تشهد لذلك.

وأرد الجواب بأن: وإذ كان التلقي والمشافهة هما الأصل في أخذ القراءة، فالأمر سهل، إذا ذكروا في ذلك سندهم، ولو لم يذكروا التلقي والمشافهة ما الأصل في الأخذ، واكتفوا بذكر (ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره)، لانتصر لهم منتصر بالإختبار، وإذ قد ذكروا فليس إلا السند.

وأجيب عن قول كاد أن يكون في معنى القول الإجابة عنه ثالثا: بما في معنى أن "لا شك في أن الأئمة جهابذة، وفي أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات، ولكنهم بشر قد يصيبوا ويخطئوا، وأنْ لو حصروا المواضع قد يكون ما منها خارج انحصارهم، فالسهو والخطأ لا ينجوا منهما عالم، رغم دقتهم وعلمهم أن يسهوا أو ينسوا شيئا كهذه.

قلت: وهذا الجواب من أوجز ما قيل في القوم إجابة عنه، وفي النظر مقبول.

وأجيب عن القول رابعا: بأن "ابتداء التصنيف في العلوم يشوبه شيء من النقص من جهة الإستيعاب والترتيب والتهذيب، وما في المعنى، وهو معلوم عند أرباب الفنون المعتنين بتأريخها.

قلت: والجواب ليس له مطعن، ولا معترض، يرد به عليه، وذلك في نفسه، فهو سديد لذاته، لا لغيره، إذ قد يطعن فيه، أو يعترض عليه بشيء فيرد.

واعتُرض على الإجابة: بأن "المصنفين الأُوَل إذا لم يستوعبواْ العلم مسائله فجيد، لكن في كتاب واحد، لا أن من جاء بعدهم جاء بما لم تستطعه الأوائل، بل تجد لها ذكرا في شيء من الكتب، بخلاف المسألة.

وأقول في المعترض به على الإجابة: ما (لكن في كتاب واحد)، بأن: قد لا يستوعبوا العلم مسائله في كتبهم، إذ منها ما يلقنونه، وذلك واضح، وأقول لا الأولون المتقدمون، بل؛ وحتى المتأخرون، وما (لا أن من جاء بعدهم، جاء بما لم تستطعه الأوائل)، بأن الأوائل المتقدمين، قد يدركهم اقتصارٌ في كتبهم، وهو أوضح من شمس الظهيرة.

وأجيب عن قولهم أيضا: (لا يرونه إلا إجتهادا منه): بأن "وإن كان اجتهادا من الشيخ فقد اتبعه على الإجتهاد كثير من المشايخ الثقات المتقنين، أو وافقوه.

قلت: وهذا الجواب أيضا، جواب من قلب منصف، وذلك على اختلاف مذاهبهم، صنوان وغير صنوان.

2. "التفخيم معناه النطق بالحرف مفخما بحيث يمتلأ الفم بصدى الحرف، وعلى هذا التعريف إذا فخم الغنة تفخيما كما تفخم الإستعلاء حروفه، فصوتها يخرج مفخما مبالغا، إذ يستوي مع تفخيم الإستعلاء حروفه، وهذا لا بد له من دليل، رغم أن يكون بمجرد رأي".

وأجيب عن القول: بأن "التفخيم على مراتب إذ لا يوصل بالطاء المكسور في تفخيمه مثلا إلى نحو مرتبة الغين أو القاف، فليس معنى تفخيم الغنة أن تجعل كالإستعلاء حروفه.

قلت: ذكروا للطاء مرتبته في التفخيم، ولم يذكروا للغين ولا للقاف مرتبة!، ولا بد من أن يكون قصدهم مرتبة فوق مرتبة الطاء الذي كسر، إذ هو المفهوم.

وطعن في الجواب: بأن "إذا قيل في الغنة تفخيمها: أنه دون الإستعلاء حروفه مرتبة، فلا يصح حينئذ أن يسمى التفخيم تفخيما، وليوجد له اسم آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى!.

قلت: وإيجاد الغنة تفخيمها اسما آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى، إذ أنه دون حروف الإستعلاء مرتبتها، من أحسن الأقوال، ولكن ولو لم يوجد فلا مشاحة في ذلك ولا غبار، بل يجوز ذلك تجوزا، إذ قد يذكرون (الإشمام) ويريدون به – التفخيم أو الترقيق أو ضم الشفتين بعيد اسكان الحرف عند الوقف عليه وهو لكل القراء، أو اخفاء الحركة بين الحركة والساكن، أو خلط حرف بحرف آخر كالصاد بالزاي، أو خلط حركة بحركة أخرى كالكسرة بالضمة، وقد جرى عادة بعض أئمة أهل الأداء: إطلاق الترقيق بإرادة الإختلاس أو التسهيل أو الروم أو الإمالة أو بالعكس من الجميع، أو من البعض بالبعض، وإطلاق التفخيم بإرادة الإشباع أو التحقيق أو الإشمام أو الفتح أو بالعكس من الجميع أو من البعض بالبعض، وهذا مما لا يمكن إلا تجوزا، وإلا فلكل منها حقيقية يعتبر بها.

3. نظم الإبراهيمي:–

الحَمْدُ للهِ الــــــــذي اصْطَفَانَـــــا + وَعـــــــلَّمَ القُرْآنَ وَالْبَيانَـــــا

وَصَلِّ ربَّنا عَـــــــــــلى مُحمــــــــدِ + وآلهِ، وبعدُ خـذْ بمقصــــــدي

يا عجباً لِمن يّرى التّـــفْخِيمَ فِـــي + ما حقُّهُ الترقيقُ دونَ خُلْـــفِ

بيْن الجَهابِذَةِ كالـــــــــكِسائِــــي + والمقرئِ الـــبصريِّ والفَـــرّاءِ

أَعني به الــــغنَّة قَبل الْمطبَـــــقِ + والــقافِ خذ مثالَهُ وحَقِّــــق

كــــــــانقلبواْ ويَنظُرون مَنطِـــقَ + فانصبْ ومن ضلّ فلا تُصَدّقَا

تَفْـــــخيمُها في مثلِ ذا دَخِيـــلُ + تَعريفُهم بها هو الـــدليــــلُ

ف" الــــــــــنونُ غُنّةٌ والميــــمُ + وصوْتُـــها مَقَرُّهُ الخَيْشـــومُ"

لا ترْفَعَنْ أقْصى الـــلِّسان حِينهَــا + فجامعُ الـبَيان وَفّ حقَّهــــا

وقَبله وبعده قال الـــــــرِّجـــالْ + عطِّل لّسانك لَهَا مَعَ اكْتمـــالْ

تحْلو لدى السَّمْعِ من الـــمُجيـــدِ + تلقِّياً مّن متْقنِ الــتجْويــــدِ

ما غفلَ الــــشيوخُ عن صفاتهَـــا + حَدّواْ لها الحـُدودَ كي تَصونَهـا

وعرّفَ الحُروفَ بــــــالصِّفـــاتِ + وبــالمخارجِ ذَوُو الإِثبـــاتِ

فكيفَ من كان يُـــــجيد لفظهَـا + يتَّبعُ الأعْجَمَ في تَـــحْرِيفهــا

فالأعجم الــــلِّسْنِيُّ كيف يُقْتَدَى + قد أَوْهَـمَ الـــقارئَ فيما أَسنـدا

قد غَيَّرَ الصِّفاتِ والــــمخـــارجَ + وغيَّر الـمصْطَلَحَاتِ لاَهِـــجَا

أَظُـــــــنُّ الادِّعا والاِ بْتِهـــــارَ + قد ألْفيا لـلمُحْدِثِ الأنصـــارَ

ونَحْن لاَ نُــــــنْكِرُ جَدْوَى الْآلَـــهْ + تَشْهَدُ لِــلْحقّ ولـلضَّلالَـــهْ

حسبَما تُــــــشهِدُها عليـــــهِ + من يشْهدِ الـــزورَ يَعُدْ إليـــهِ

فَلا تَـــــــكُنْ في الأَمْرِ حُورًا بُورَا + فَدُونَكَ الـمَرْوِيُّ وَالمَسْـطُورَا

دُونَهـما ولـــــــــغــــةٍ يُــــرَدُّ + القَوْلُ بِالإِجْمَاع، تَمَّ القصْـدُ

بِحَمْدِ رَبِّـــــنا على ما تَيَـسَّـرَا + فَثِقْ بِهِ ولا تُــطِعْ مَن غَيَّـــرَا

فصل: أدلة المجردين في الغنة عن الصفتين: منها أنه:-

1. "أن تفخيم الغنة وترقيقها لم تذكر في الكتب المعتمدة لا سيما القديمة كالنشر وشروح الشاطبية وغيث النفع والتمهيد لابن الجزري والرعاية لمكي القيسي والموضح للقرطبي وشروح الجزرية وغيرها، وليس في الظن أنه يفوتهم أمر كهذا، وخاصة كونهم في أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات".

وأجيب عن القول بما سبق في ما أجيب عن قول وهو (القول هذا)، كاد أن يكون في معنى القول ذلك القول، بما في نفس الإجابة.

2. "إن الغنة في نفسها هي صفة من صفات الحروف ولازمة، فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق، ومعلوم أن الحروف هي التي توصف، فالصفات لا توصف لأنها هي بذاتها صفة الحروف.

وأجيب عن القول: بأن "الإخفاء إذا تغير مراتبا بحسب البعد والقرب، ما يؤدي إلى تغير بسيط في الغنة، فتارة تقرب من الإظهار وتارة تقرب من الإدغام، وتارة بين بين، فلا مانع من أن تتأثر الغنة بما بعدها من الحروف! إذ الغنة لها مخرج خاص بها، تغاير سائر الصفات، والغنة تارة تنتقل إلى الفم، وتارة إلى الخيشوم.

قلت: وهذا الجواب في غاية السقوط، ولم يجب عن القول عين مراده، رغم من أن يقرب من الصواب في الجواب، ولكن هو جدير بالإجابة عن قول في المسألة، وخاصة من يقول بأن: (تفخيم الغنة لا وجه له)، وهو ما القول بأن: (لا مانع من أن تتأثر الغنة بما بعدها من الحروف!)، فالقول

بالدليل: محل شاهده ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق... .

ثم: وأجبت عن الدليل أولا: ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة ...)، بما سبق في السابق أوائل الفصل: وهو أن: (ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكرونها ويريدون بها موصوفها من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة ... أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء ... فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة.

وقد سبق أن قلت بأن: (والقائلون بتفخيم الغنة ومن بالترقيق ومن بالتجريد، لا يريدون بالغنة الصفة، وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقوموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك ... وموجود هو!، قال المفخمون عند الخمسة: (السبب أننا نأتي – بغنة الإخفاء –)، وقال الإبرهيمي مَن مِن المرققين:–

أعني به الغنة قبل المطبق + والقاف خذ مثاله وحققِ.

وأجبت عنه ثانيا: ما (صفةٍ أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق)، بأن التفخيم نفسه إذا كان بالنسبة للغنة ما – النون الساكنة المخفاة – فصفة عارضة، لأنها تعرض للنون عند الخمسة، وممكن وصف الغنة ما – النون الساكنة المخفاة – بالصفة ما التفخيم، إذ الوصف طارئ، وأما إذا كان بالنسبة للإستعلاء حروفه، فصفة لازمة للحروف، وإن كانت فرعية وليست بأصلية، وممكن أيضا وصف الغنة بالصفة. وأما الترقيق نفسه فقد يعتبر أنه صفة لازمة للغنة، على أن الأصل في الصفتين الترقيق، ولازمة لحروفه، وإن كانت أصلية وليست بفرعية، إلا الأحرف الثلاثة ما (الراء واللام والألف)، وبالحاصل: لا مقال للقائل في وصف الغنة بالتفخيم عند الأحرف الخمسة، إلا إذا وصفت به وصفا مطلقا في جميع أحوالها، كانت صفة أو حرفا، فيكون لها صفة لازمة! وغير مرضي هو، ولا ممكن في الوجود، بل وليس بمتوقع.

3. "إن كان دليل من قال بتفخيم الغنّة وترقيقها هو التلقّي، فنقول كم من مسألة اجتهادية صارت فيما بعد من المتلقّى بالسند، كمسألة الفرجة في الميم المخفاة والإقلاب وغيرها، فالعبرة بالنص، والدليل: لأنّ النصّ لا يتغيّر مهما طال الأمد، بخلاف التلقّي الذي قد يعتريه شيء من التغيير مع مرّ الزمان، وما نسمعه اليوم من المخالفات للنصوص والكتب القديمة دلالة على ذلك، فالتلقي الصحيح المعتبر لا بدّ أن يكون موافقاً للنصوص المعتبرة في هذا الفنّ".

فصل: أدلة الآخذين بالتفخيم: منها أنه:-

1. قول الشيخ عثمان: وفخم الـــــغنة إن تلاها + حروف الاستعلاء لا ســـــواها

2. قول السمنودي: والروم كالوصل وتتبع الألف + ما قبلها والعكس في الغن ألف

فصل: الراء: واعلم: أن الراء لها حكمان، حكم في الوصل وحكم في الوقف: فأما حكمها في الوقف فسياتي. وأما حكمها في الوصل فهي تنقسم الى قسمين: متحركة وساكنة، وسياتي حكم الساكنة. وأما المتحركة: فإنها تنقسم إلى ثلاثة اقسام: مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

فصل: أما المفتوحة فتكون أول الكلمة ووسطها وآخرها، وهي في الأحوال الثلاثة، تأتي بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء، والغير الياء يأتي بعد الحركات الثلاث، وذلك في حال كونها في وسط الكلمة وفي آخرها، والتي في آخر الكلمة تأتي منونة وغير منونة.

فمثالها أول الكلمة: بعد الفتح: {ورزقكم، وراعنا، وقال ربكم}، وبعد الكسر {برسولهم، لربك}، وبعد الضم {رسل ربنا}، وبعد الساكن الياء {في ريب}، وغير الياء {بل ران، ولا رطب، وعلى رجعه، والراجفة}.

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح {فرقنا، وعرفوا، وتراض}، وبعد الضم {غرابا، وفراتا، وكبرت، وفرادى}، وبعد الكسر {فراشا، وسراجا، وكراما، ودراستهم، وقردة، وآخرة، وأزر، وصابرة، ومسفرة، والذاكرات، ولأستغفرن، ولا يشعرن، وبطرت وأحضرت}، وبعد الساكن الياء {حيران، والخيرات، وخيراً}، وغيره، ونحو {صغيرة وكبيرة، ومصيركم}، وغير الياء عن ضم {العمرة، وغفرانك،

وسورة، ويورث}، وعن فتح {أغرينا، وأجرموا، وزهرة، والحجارة، ومباركة}، وعن كسر {إكراه والإكرام، وإجرامي، وإصراً، وإخراجاً، ومدراراً}.

ومثلها آخر الكلمة بعد الفتح منونة {سفراً، وبشراً، ونفراً ومحضراً}، وغير منونة {البقر والحجر والقمر، ولتفجر}، وبعد الكسر منونة {شاكراً وحاضراً، وظاهراً، ومبصراً، ومنتصراً، ومستقراً}، وغير منونة {كبائر وبصائر، وأكابر، والحناجر وفلا ناصر وليغفر، وخسر}، وبعد الساكن الياء منونة {خيراً، وطيراً، وسيراً}، ونحو {قديراً، وخبيراً، وكبيراً، وكثيراً، وتقديراً، وتطهيراً، ومنيراً، ومستطيراً}، وغير منونة {الخير، والطير، وغير، ولا ضير}، ونحو {الفقير، والحمير، والخنازير}، وبعد الساكن غير الياء عن فتح منونة {أجراً، وبداراً}، وغير منونة {وفار، واختار، وخر}، وعن ضم منونة {عذراً، وغفوراً، وقصوراً}، وغير منونة {فمن اضطر}، وعن كسر منونة {ذكراً، وستراً، ووزراً وأمراً، وحجراً، وصهراً}، وليس في القرآن غير هذه الستة، وغير منونة {السحر، والذكر، والشعر، ووزر أخرى، وذكرك، والسر، والبر}.

فهذه أقسام الراء المفتوحة بجميع أنواعها، فأجمعوا على تفخيمها في هذه الأقسام كلها، إلا أن تقع بعد كسرة لازمة متصلة في بعض المواضع، سواءٌ حال بين الكسرة والراء المفتوحة ساكن، نحو الشعر أو لا، نحو سراجا، أو ياء ساكنة، والراء مع ذلك وسط كلمة أو آخرها، فإن الأزرق له فيها مذهب خالف سائر القراء وهو الترقيق مطلقاً.

فصل: فأقسام المفتوحة ثلاثة: قسم من حيث المحل التي هي فيه، وقسم من حيث الأعراض، وقسم من حيث أعراض الأعراض.

فالأول: أنها تكون في (أول الكلمة ووسطها وآخرها)، فذلك ثلاثة أقسام.

والثاني: أنها تأتي بعد متحرك وساكن، والمتحرك ثلاثة إلا في التي في آخر الكلمة، والساكن ياء وغير ياء، فذلك خمسة أقسام.

والثالث: أن الساكن الغير الياء: يأتي بعد متحرك ما ثلاثة، وذلك في حال كونها في وسط الكلمة وفي آخرها، فذلك ستة أقسام. ثم والتي في آخر الكلمة تأتي منونة وغير منونة، فذلك أقسامان.

هذا: فالتي في آخر الكلمة، على قسميها، تضربها في الساكن الياء ما قسم واحد، وفي الثلاثة المتحرك القبل الساكن الغير الياء، في حال آخر الكلمة، وفي الثلاثة المتحرك، فهي سبعة أقسام، تضرب القسمين، يحصل من ذلك أربعة عشر قسما، للراء التي في آخر الكلمة، وتحذف قسمين الذين لم يكونا في الضم منونة وغير منونة، فيصير اثني عشر قسما.

ثم التي في وسط الكلمة، تجمع أقسامها الثلاثة المتحركة بالقسم الواحد البعد الساكن الياء، وأقسامها الثلاثة ما الساكن الغير الياء عن الحركات، فيصير سبعة أقسام للراء التي في وسط الكلمة.

ثم التي في أول الكلمة، أقسامها الخمسة الأصلية.

فتجمع الإثني عشر بالسبعة وبالخمسة: صار المجموع أربعة وعشرين قسما للراء المتحركة المفتوحة في الوصل.

وإليكم الأقسام جميعا على الترتيب:-

1. أول الكلمة: بعد الفتح.
2. وبعد الكسر.
3. وبعد الضم.
4. وبعد الساكن الياء.
5. وغير الياء.
6. وسط الكلمة بعد الفتح.
7. وبعد الضم.
8. وبعد الكسر.

9. وبعد الساكن الياء.
10. وغير الياء عن ضم.
11. وعن فتح.
12. وعن كسر.
13. آخر الكلمة بعد الفتح منونة.
14. وغير منونة.
15. وبعد الكسر منونة.
16. وغير منونة.
17. وبعد الساكن الياء منونة.
18. وغير منونة.
19. وبعد الساكن غير الياء عن فتح منونة.
20. وغير منونة.
21. وعن ضم منونة.
22. وغير منونة.
23. وعن كسر منونة.
24. وغير منونة.

فصل: واستثنى من ذلك أصلين: الأول: أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء. فمتى وقع بعد الراء حرف استعلاء فإنه يفخمها كسائر القراء، ووقع ذلك بعد المتوسطة في أربعة ألفاظ وهي: {صراط} كيف جاء رفعاً ونصباً وجراً، منوناً وغير منون، نحو {هذا صراط على، واهدنا الصراط، وإلى صراط مستقيم، وهذا صراط ربك مستقيماً}، وفي لفظ {فراق}، وهو في الكهف والقيامة.

والثاني: إن تكرر الراء بعد، ووقع ذلك في ثلاث كلمات: {ضراراً، وفراراً، والفرار}.

وكذلك يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن، فإنه يرققها أيضاً بشروط أربعة: أحدها: أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء، ولم يقع من ذلك سوى أربعة أحرف، الأول الصاد في قوله تعالى: {إصرا} في البقرة، و{إصرهم} في الأعراف، و{مصرا} منوناً في البقرة، وغير منون في يونس موضع، وفي يوسف موضعان، وفي الزخرف موضع.

والثاني الطاء في قوله: {قطرا} في الكهف، و{فطرت الله} في الروم. والثالث القاف: وهو {وقرا} في الذاريات، فقد فخمها الأزرق عند هذه الثلاثة الأحرف في المواضع المذكورة بلا خلاف. والحرف الرابع الخاء في {إخراج} حيث وقع، ولم يعتبره حاجزاً وأجراه مجرى غيره من الحروف المستقلة، فرقق الراء عنده من غير خلاف.

والشرط الثاني: أن لا يكون بعده حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين: {إعراضاً} في النساء، و{إعراضهم} في الأنعام، واختلف عنه في {الإشراق}، في ص من أجل كسر القاف كما هو.

والشرط الثالث: أن لا تتكرر الراء في الكلمة، فإن تكرر فإنه يفخمها. والذي في القرآن من ذلك {مدراراً وإسراراً}.

والشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية، والذي في القرآن من ذلك {إبراهيم، وعمران، وإسرائيل}، ولم يختلف في تفخيم الراء من هذه الألفاظ المذكورة عنه، وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدم من هذه الأقسام في أصل مطرد وألفاظ مخصوصة، وذكرها مفصل في كتبهم.

فصل: فالأصل المطرد: أن يقع شيء من الأقسام المذكورة منوناً، فذهب بعضهم إلى عدم استثنائه مطلقاً على أي وزن كان، وسواء كان بعد كسرة مجاورة أو مفصولة بساكن صحيح مظهر أو مدغم أو بعد ياء ساكنة.

فالذي بعد كسرة مجاورة، ثمانية عشر حرفاً، وهي: {شاكراً، وسامراً، وصابراً، وناصراً، وحاضراً، وطاهراً، وغافراً، وطائراً، وفاجراً، ومدبراً، ومبصراً، ومهاجراً، ومغيراً، ومبشراً، ومنتصراً،

ومقتدراً، وخضراً، وعاقراً}، والمفصول بساكن صحيح مظهر ومدغم، ثمانية أحرف وهي: {ذكراً، وستراً، ووزراً، وأمراً، وحجراً، وصهراً، ومستقراً، وسراً}، والذي بعد ياء ساكنة، فتأتي الياء حرف لين، وحرف مد ولين، فبعد حرف لين في ثلاثة أحرف، وهي: {خيراً، وطيراً، وسيراً}، وبعد حرف المد واللين منه ما يكون على وزن فعيلا، وجملته اثنان وعشرون حرفاً، وهي: {قديرا، وخبيرا، وبصيرا، وكبيرا، وكثيرا، وبشيرا، ونذيرا، وصغيرا، ووزيرا، وعسيرا، وحريرا، وأسيرا}. ومنه ما يكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، وهي: {تقديرا، وتطهيرا، وتكبيرا، وتبذيرا، وتدميرا، وتتبيرا، وتفسيرا، وقواريرا، وقمطريرا، وزمهريرا، ومنيرا، ومستطيرا}، فرققوا ذلك كله في الحالين وأجروه مجرى غيره من المرقق.

وهذا مذهب أبي طاهر بن خلف وعبد الجبار، وأبي الحسن بن غلبون، والطبري وغيرهم. وهو أحد الوجهين في الكافي وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو القياس. وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كله وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه، ولم يستثنوا من ذلك شيئاً، وهو مذهب أبي طاهر ابن هاشم وأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله وأبي القاسم الهذلي وغيرهم، وحكاه الداني عن أبي طاهر وعبد المنعم وجماعة.

فصل: وذهب الجمهور إلى التفصيل: فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست {ذكرا وسترا} وأخواته، ولم يستثنوا المدغم، وهو: {سراً ومستقراً}، من حيث أن الحرفين في الإدغام كحرف، واحد إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأن الكسرة قد وليت الراء في ذلك، وهذا مذهب الداني وأبي الفتح والخاقاني، وبه قرأ عليهما، وكذلك هو مذهب أبي عبد الله بن سفيان والمهدوي، وأبي عبد الله بن شريح وأبي علي بن بليمة ومكي وأبي القاسم بن الفحام والشاطبي وغيرهم.

إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح {صهرا}، فرققه من أجل إخفاء الهاء، من كابن شريح والمهدوي وابن سفيان وابن الفحام، ولم يستثنه الداني ولا ابن بليمة ولا الشاطبي ففخموه، وذكر الوجهين جميعاً مكي.

وذهب آخرون إلى ترقيق كل منون ولم يستثنوا {ذكرا} وبابه، فمنهم ابن غلبون وغيره، وبه قرأ الداني عليه وأجمعوا على استثناء: {مصرا، وإصرا، وقطرا، ووزرا ووقرا} من أجل حرف الاستعلاء.

فصل: وقول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم، لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم، قال: وذلك كقوله تعالى: {هذا ذكر}.

هذا: وقد أخذ الجعبري هذا منه مسلماً فغلط الشاطبي في قوله: وتفخيمه {ذكراً وستراً} وبابه – حتى غير هذا البيت فقال: ولو قال مثل: كذكراً رقيق للأقل وشاكراً خبير لأعيان وسراً تعدلا. لنص على الثلاثة فسوى بين ذكر المنصوب وذكر المرفوع، وتمحل لإخراج ذلك من كلام الشاطبي، فقال: ومثالا الناظم دلا على العموم، فذكر {مبارك} مثال للمضموم ونصبها لإيقاع المصدر عليها ولو حكاها لأجاد.

وهذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم، في اختلافهم في ترقيق الراآت وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين {ذكر، وبكر، وسحر، وشاكر، وقادر، ومستمر، ويغفر، ويقدر} كما هو.

فصل: ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح: فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، سواء كان بعد ياء ساكنة نحو {خبيراً، وبصيراً، وخيراً}، وسائر أوزانه، أو بعد كسرة مجاورة نحو {شاكراً وخضراً} وسائر الباب.

وهذا مذهب الداني وشيخيه أبي الفتح وابن خاقان، وبه قرأ عليهما، وهو أيضاً مذهب ابن بليمة وابن الفحام والشاطبي وغيرهم، وهو أحد الوجهين في الكافي والتبصرة، وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلا من أجل التنوين والوقف عليه بالترقيق، كابن سفيان والمهدوي. وهو الوجه الثاني في الكافي وذكره في التجريد عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على أبيه، في أحد الوجهين في الوقف، وانفرد صاحب التبصرة في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه فعيلا في الوقف وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيب.

فصل: وأما الألفاظ المخصوصة فهي: {إرم ذات العماد} في الفجر. فذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها، ابن غلبون وأبو الطاهر وعبد الجبار ومكي. وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون، وذهب الباقون إلى تفخيمها من أجل العجمة، وهو الذي في التيسير والكافي والهداية والهادي والتجريد والتلخيصين والشاطبية. والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها. وقد ذكرهما الداني في جامع البيان.

و{سراعاً، وذراعاً، وذراعيه}: ففخمها من أجل العين: صاحب العنوان وشيخه وطاهر بن غلبون وابن شريح وأبو معشر الطبري. وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ورققها الآخرون من أجل الكسرة، وهو الذي في التيسير والتبصرة والهداية والهادي والتجريد والشاطبية. وبه قرأ الداني على فارس والخاقاني، وذكر الوجهين ابن بليمة والداني في الجامع.

و{افتراء على الله، وافتراء عليه، ومراء} ففخمها من أجل الهمزة: ابن غلبون صاحب التذكرة وابن بليمة صاحب تلخيص العبارات وأبو معشر صاحب التلخيص، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ورققها الآخرون من أجل الكسرة، وذكر الداني الوجهين في جامع البيان.

و{ساحران، وتنتصران، وطهرا}، ففخمها من أجل ألف التثنية، أبو معشر الطبري وأبو علي بن بليمة وأبو الحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه ورققها الآخرون من أجل الكسرة، والوجهان جميعاً في جامع البيان.

و{وعشيرتكم}، في التوبة، فخمها أبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن سفيان وصاحب التجريد وأبو القاسم خلف بن خاقان، ونص عليه كذلك إسماعيل النحاس. قال الداني: وبذلك قرأت على ابن خاقان، وكذلك رواه عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه. قال وأقرأنيه غيره بالإمالة قياساً على نظائره، ورققها صاحب العنوان وصاحب التذكرة وأبو معشر، وقطع به في التيسير فخرج عن طريقه فيه. والوجهان جميعاً في جامع البيان والكافي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات والشاطبية.

و{وزرك، وذكرك}. في ألم نشرح فخمها مكي وصاحب التجريد والمهدوي وابن سفيان وأبي الفتح فارس وغيرهم، من أجل تناسب رؤوس الآي. ورققها الآخرون على القياس. والوجهان في التذكرة والتلخيصين والكافي. وقال إن التفخيم فيهما أكثر. وحكى الوجهين في جامع البيان، وقال: إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح واختار الترقيق.

و{وزر أخرى} فخمه مكي وفارس بن أحمد وصاحب الهداية والهادي والتجريد. وبه قرأ الداني على أبي الفتح وذكر الوجهين في الجامع. ورققه الآخرون على القياس.

و{إجرامي} فخمه صاحب التجريد وهو أحد الوجهين في التبصرة والكافي، ورققه الآخرون ومكي وابن شريح في الوجه الآخر، وقال إن ترقيقها أكثر.

و{حذركم} فخمه مكي وابن شريح والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد، وانفرد بتفخيم {حذركم}، ورقق ذلك الآخرون وهو القياس.

و{لعبرة، وكبره} فخمها صاحب التبصرة والتجريد والهداية والهادي ورققها الآخرون.

و{والإشراقِ}. في سورة ص. رققه صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار من أجل كسر حرف الاستعلاء بعد، وهو أحد الوجهين في التذكرة وتلخيص أبي معشر وجامع البيان وبه قرأ على ابن غلبون وهو قياس ترقيق {فرق} وفخمه الآخرون وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان. وهو اختياره أيضاً وهو القياس.

و{حصرت صدورهم} فخمه وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب التجريد والهداية والهادي ورققه الآخرون في الحالين والوجهان في جامع البيان. قال: ولا خلاف في ترقيقها وقفاً. وانفرد صاحب الهداية بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين. والأصح ترقيقها في الحالين ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله وللإجماع على ترقيق {الذكر صفحاً، ولينذر قوماً، والمدثر قم فأنذر} وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال.

فصل: وبقي من المفتوحة مما اختص الأزرق بترقيقه حرف واحد، وهو {بشرر} في سورة المرسلات، وهو خارج عن أصله المتقدم، فإنه رقق من أجل الكسرة المتأخرة. وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين، وهو الذي قطع به في التيسير والشاطبية وحكيا على ذلك اتفاق الرواة، وكذلك روى ترقيقه أيضاً أبو معشر وصاحب التجريد والتذكرة والكافي، ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب العنوان والمهدوي وابن سفيان وابن بليمة وقياس ترقيقه ترقيق {الضرر}، ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه، وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعاً من العرب، وعلل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله، نص على ذلك في التيسير ولم يرتضه في غيره. فقال ليس بمانع من الإمالة هنا لقوة جرة الراء، كما لم يمنع منها كذلك في نحو {الغار، وقنطار}. ولا شك أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء، بخلاف ما مثل به فإن السبب فيه قوي.

فصل: وبقي من المفتوحة أيضاً: ما أميل منها نحو {ذكرى، وبشرى، ونصارى، وسكارى} وحكمه في نوعية الترقيق كما تقدم وهذا بلا خلاف، والله أعلم.

فصل: وأما الراء المضمومة: فإنها أيضاً تكون أول الكلمة ووسطها وآخرها. وتأتي أيضاً في الأحوال الثلاثة: بعد متحرك وساكن والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أولاً بعد الفتح {ورُدوا، ورُمان، وأقرب رحُما} وبعد الكسر {لرقيك، وبرؤوسكم} وبعد الضم {تأويل رؤياي}، وبعد الساكن الياء في {رؤياي}، وغير الياء {الرجعى، وهم رقود، ولو ردوا}. فهي خمسة أقسام للراء المضمومة أول الكلمة، ما الأصلية.

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح {صبروا، وأمروا، فعقروها}، وبعد الضم {يشكرون، فاذكروا، والحرمات}، وبعد الكسر {الصابرون، وممطرنا، وطائركم، ويبصرون، ويغفرون، ويشعركم}، وبعد الساكن الياء {كبيرهم، وسيروا} وغيره. وغير الياء عن فتح {لعمرك، ويفرط}، وعن ضم نحو: {وزخرفا}، وعن كسر نحو {عشرون، ويعصرون}. فهي سبعة أقسام للراء المضمومة وسط الكلمة.

ومثالها آخر الكلمة بعد الفتح منونة {بشرٌ، ونفرٌ}، وغير منونة {القمر، والشجر}، وبعد الضم منونة: {حمرٌ، وسررٌ}، وغير منونة {تغنى النذر}، وبعد الكسر منونة {شاكرٌ، وكافرٌ، ومنفطرٌ، ومستمرٌ} وغير منونة {الساحر، والآخر، والسرائر، والمدثر، ويغفر، ويقدر}، وبعد الساكن الياء منونة {قديرٌ، وخبيرٌ، وحريرٌ} وغير منونة {العير، وتحرير، وأساطير، وعزيز، وغير، والخير}، وبعد الساكن غير الياء منونة: {بكرٌ، وذكرٌ، وسحرٌ} وغير منونة {السحر، والذكر، والبر، ويقر}. فهي عشرة أقسام للراء المضمومة آخر الكلمة، والقاعدة: أن تكون الأقسام زائدة على ذلك، وذلك: (أنّ الساكن الغير الياء: يكون بعد الحركات الثلاث، وكلها منونة وغير منونة، فهي ستة أقسام، ذكر منها قسمان، والأربعة الباقية تزاد عليها، فتصير أربعة عشر قسما.

فصل: وأقسام المضمومة ثلاثة: قسم من حيث المحل التي هي فيه، وقسم من حيث الأعراض، وقسم من حيث أعراض الأعراض.

فالأول: أنها تكون في (أول الكلمة ووسطها وآخرها)، فذلك ثلاثة أقسام.

والثاني: أنها تأتي بعد متحرك وساكن، والمتحرك ثلاثة وحتى في التي في آخر الكلمة والساكن ياء وغير ياء، فذلك خمسة أقسام.

والثالث: أن الساكن الغير الياء: يأتي بعد متحرك ما ثلاثة، وذلك في حال كونها في وسط الكلمة وفي آخرها، فذلك ستة أقسام. ثم والتي في آخر الكلمة تأتي منونة وغير منونة، فذلك أقساماان.

فبجمع الأصلية وما الخمسة للتي أول الكلمة، بالسبعة التي في وسط الكلمة، وبالعشرة التي في آخر الكلمة: اثنا وعشرون قسما للراء المتحركة المضمومة في الوصل.

وإليكم الأقسام جميعا على الترتيب:-

1. أولاً بعد الفتح.
2. وبعد الكسر.
3. وبعد الضم.
4. وبعد الساكن الياء.
5. وغير الياء.
6. وسط الكلمة بعد الفتح.
7. وبعد الضم.
8. وبعد الكسر.
9. وبعد الساكن الياء.
10. وغير الياء عن فتح.
11. وعن ضم.
12. وعن كسر.
13. آخر الكلمة بعد الفتح منونة .
14. وغير منونة.
15. وبعد الضم منونة.
16. وغير منونة.
17. وبعد الكسر منونة.
18. وغير منونة.
19. وبعد الساكن الياء منونة.
20. وغير منونة.
21. وبعد الساكن غير الياء منونة.
22. وغير منونة.

وهذه أقسام المضمومة مستوفاة، فأجمعوا على تفخيمها في كل حال، إلا أن تجيء وسطاً أو آخراً، بعد كسر أو ياء ساكنة، أو حال بين الكسر وبينها ساكن، فإن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه، فروى بعضهم تفخيمها في ذلك، ولم يجروها مجرى المفتوحة.

وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار صاحب المجتبى وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في التيسير والهادي والكافي والتلخيصين والهداية والتبصرة والتجريد والشاطبية وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش، من المصريين والمغاربة. قال: "وروى ذلك منصوصاً أصحاب النخاس وابن هلال وابن داود وابن سيف وبكر بن سهل ومواس بن سهل عنهم عن أصحابهم عن ورش. والترقيق هو الأصح نصاً وروايةً وقياساً".

فصل: واختلف هؤلاء الذين رووا ترقيق المضمومة في حرفين وهما: {عشرون، وكبر ما هم ببالغيه}، ففخمها منهم أبو محمد صاحب التبصرة والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد. ورققها أبو عمرو الداني وشيخاه أبو الفتح والخاقاني، وأبو معشر الطبري وأبو علي بن بليمة وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم.

فصل: وأما الراء المكسورة فإنها مرققة لجميع القراء من غير خلف عن أحد منهم: وهي تكون أيضاً أول الكلمة ووسطها وآخرها، فمثالها أولاً: {رزق، ورجس، وريح، ورجال، وركز، ورضوان، وربيون}، ومثالها وسطاً: {فارض، وفارهين، وكارهين، والطارق، والقارعة، وبضارهم، ويوارى، وعفريت، وأصرى}، ومثالها آخراً: {إلى النور، وبالزبر، ومن الدهر، والطور، والمعمور، وبالنذر، والفجر، وإلى الطير، والمنير، وفي الحر}، وما أشبه ذلك من المجرورات بالإضافة أو بالحرف أو بالتبعية، فإن الكسرة في ذلك كله عارضة، لأنها حركة إعراب، وكذلك ما كسر لالتقاء الساكنين في الوصل، نحو {فليحذر الذين، ومما لم يذكر اسم الله}، وكذلك ما تحرك بحركة النقل، نحو: {وانحر إن شانئك،

وانتظر إنهم، وفليكفر إنا اعتدنا، وانظر إلى} فأجمع القراء على ترقيق هذه الراآت المتطرفات وصلا، كما أنهم أجمعوا على ترقيقها مبتدأة ومتوسطة إذا كانت مكسورة.

فصل: وأما الراء الساكنة: فتكون أيضاً أولاً ووسطاً وآخراً، وتكون في ذلك كله بعد ضم وفتح وكسر. فمثالها أولاً بعد فتح {وارزقنا، وارحمنا}، وبعد ضم: {اركض}، وبعد كسر {يا بني اركب، وأم ارتابوا، ورب ارجعوني، والذي ارتضى، ولمن ارتضى}، فالتي بعد فتح: لابد أن تقع بعد حرف عطف، والتي بعد ضم تكون بعد همزة الوصل ابتداء، وقد تكون كذلك بعد ضم وصلا، وقد تكون بعد كسر على اختلاف بين القراءة كما هو، فإن قوله تعالى: {بعذاب اركض} يقرأ بضم التنوين قبل على قراءة نافع وابن كثير والكسائي وأبي جعفر وخلف وهشام، ويقرأ بالكسر على قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب وابن ذكوان، فهي مفخمة على كل حال لوقوعها بعد ضم ولكون الكسرة عارضة، وكذلك {أم ارتابوا، ويابني اركب، ورب ارجعوني}، ونحوه، فتفخيمها أيضاً ظاهر، وأما قوله تعالى: {وإن قيل لكم ارجعوا، ويا أيتها النفس المطمئنة ارجعي، ويأأيها الذين آمنوا اركعوا، والذين ارتدوا، وتفرحون ارجع إليهم}؛ فلا تقع الكسرة قبل الراء في ذلك ونحوه، إلا في الابتداء، فهي أيضاً في ذلك مفخمة لعروض الكسر قبلها، وكون الراء في ذلك اصلها التفخيم.

فصل: وأما الراء الساكنة المتوسطة: فتكون أيضاً بعد فتح وضم وكسر: فمثالها بعد الفتح {برق، وخردل، والأرض ويرجعون، والعرش، والمرجان ووردة وصرعى}، فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء، لم يأت على أحد منهم خلاف في حرف من الحروف، سوى ثلاث كلمات وهي {قرية، ومريم، والمرء}.

فصل: فأما {قرية} حيث وقعت و{مريم}، فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء، أبو عبد الله ابن سفيان وأبو محمد مكى وأبو العباس المهدوى، وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم ابن الفحام وأبو علي الأهوازي وغيرهم، من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها، وقد بالغ أبو الحسن الحصرى في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم + فرقق وغلط من يفخم عن قهر.

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح. وقد غلط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي على بن بليمة وغيره، والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك.

فصل: وأما {المرء} من قوله تعالى: {بين المرء وزوجه، والمرء وقلبه}، فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره، وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين وهو مذهب أبي بكر الأذفوي وأبي القاسم بن الفحام وزكريا بن يحيى ومحمد بن خيرون وأبي علي بن بليمة وأبي الحسن الحصري وهو أحد الوجهين في جامع البيان والتبصرة والكافي، إلا أنه قال في التبصرة: إن المشهور عن ورش الترقيق، وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن، وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة + لدى سورة الأنفال أو قصة السحر.

قال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره، يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله {بين المرء}، حيث وقع من أجل جرة الهمزة، وقال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها وبه قرأت.

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية والتيسير والكافي والهادي والهداية وسائر أهل الأداء سواه، وأجمعوا على تفخيم {ترميهم، وفي السرد، ورب العرش والأرض} ونحوه، ولا فرق بينه وبين {المرء}.

ومثالها بعد الضم {القرآن، والفرقان، والغرفة، وكرسيه، والخرطوم وترجى، وسأرهقه، وزرتم}، فلا خلاف في تفخيم الراء في ذلك كله. ومثالها بعد الكسرة {فرعون، وشرعة، وشرذمة، ومرية،

والفردوس، وأم لم تنذرهم، وأحصرتم، واستأجره، وأمرت، وينقطرن، وقرن}، فأجمعوا على ترقيق الراء في ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد كسر، فإن وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء، والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر وبعدها حرف استعلاء {قرطاس} في الإنعام، و{فرقة، وإرصاداً} في التوبة، و{مرصاداً} في النبأ، و{بالمرصاد} في الفجر، وقد شذ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق، كما ذكره في الكافي وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين وهو غلط، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء.

فصل: واختلفوا في {فرق}، من سورة الشعراء، من أجل كسر حرف الاستعلاء وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في التبصرة والهداية والهادي والكافي والتجريد وغيرها، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نص التيسير وظاهر العنوان والتلخيصين وغيرها، وهو القياس، ونص على الوجهين صاحب جامع البيان والشاطبية والإعلان وغيرها، والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع، وذكر الداني في غير التيسير والجامع أن من الناس من يفخم راء {فرق} من أجل حرف الاستعلاء، قال: والمأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته [المفخِّمة] لتحركه بالكسر. والقياس إجراء الوجهين في {فرقة} حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصاً.

فصل: قلت: القياس في {فرق} التفخيم، وأما القول بأن حرف الإستعلاء قد انكسرت صولته المفخِّمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق: فأقول: أجل أن الكسر مناسب للترقيق ومقارب منه، وهو أدنى مرتبة التفخيم، ولكن المستعلي في نفسه مفخم، وإن كان غير مفخم لغيره عند المعتبِر بذلك.

قال محمد المتولي:

نصواْ بأن حرف الإستعلاء + مفخم بدون ما استثناء.

لكن وجدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علينا قد اخذ.

فما جواب هـذه الـــــــمسألة + عندكم فـــتوضحـوه بالتي.

يهـدي الســــــلام أولا إليكم + وبعد فالــجواب درّا يــنظم.

حروف الإستعلاء فخم مطــلقا + وقيل بل ما كان منها مطبقا.

والأول الصواب عــنـــد العلما + ولكن الإطـباق كان أفخما.

قال واحد: "اجتمع في بعض الحالات الداعي إلى ترقيق الراء، وهو الكسرة، والداعي إلى تفخيمها وهو حرف الإستعلاء، واختلف القراء في الأخذ بأحد الوجهين، وتغليب أحد السببين، وذلك في حالتين: [فـ]إذا كانت الراء ساكنة لغير الوقف، وكانت مسبوقة بكسرة، وكان بعد الراء حرف استعلاء مكسور، وذلك في كلمة {فرق}، من قوله تعالى: {فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم}، ......، قال الإمام في النشر: "واختلفوا في (فرق) في سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه .... وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم ... والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق".

وقال عبد الدائم الأزهري: في تعليل ذلك: "فوجه التفخيم معارضة الكسرة المناسبة للترقيق بحرف الإستعلاء بعد الراء، ووجه الترقيق إبطال عمل حرف الإستعلاء بالكسرة الواقعة فيه، فكل من الكسرة وحرف الإستعلاء طالب عمله للراء، الكسرة طالبة للترقيق، وحرف الإستعلاء طالب للتفخيم".

وإذا وقف القارئ على كلمة {فرق}، كان التفخيم هو الوجه، لقوة حرف الإستعلاء على الكسرة قبل الراء، فيكون حكم الراء في هذه الحالة ....". اهـ.

قلت: فالحرف أقوى من الحركة، لا سيما الحركة لم تسلب له حكمه، فضلا من أن تكون الحركة كسرة!، وأقوى من الحركتين هنا في المسألة، على العلم بأن الحرف يزيد قوة أو ضعفا بقدر حركته وبقدر ما جانس تلك الحركة.

فصل: فقول الإمام: السابقُ أن: "فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه" ما أقول: فمنهم الداني بقوله: "والمأخوذ به الترقيق ...."، والداني من المغاربة!، وقد نص على ذلك!، وفي القول أيضا إشارة إلى أن الترقيق هو مذهب الأقل، إذ جمهور المغاربة والمصريين، يكون الأقل بالنسبة لسائر أهل الأداء، من سائر المغاربة والمصريين، وغيرهم من القراء، وقوله أعني الإمام: "وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم ....." فيه دلالة على أن التفخيم هو مذهب الجمهور، وقوله: "إلا أن النصوص متواترة على الترقيق"، يدل على أن جمهور المغاربة والمصريين أكثر الجمهور على التنصيص في المسألة، ومن النصوص: ما نص الداني.

وأما قول الإمام: أن " وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم"، مع قول الداني: أن: "من الناس من يفخم راء {فرق}"، فقول الإمام يدل على كثرة أصحاب التفخيم، حيث قول الداني يدل على قلتهم، فلا أرى لهما في ذلك من تعارض ما، إذ قد تكون قلة أصحاب التفخيم في المتقدمين، فاعتبرها الداني، والداني من المتقدمين، وكثرتهم في المتأخرين، واعتبر ذلك الإمام، والإمام من المتأخرين، أو يكون الداني إعتبر جمهور المغاربة ولا من عجب إذ هو منهم!، وطنا ورأيا، أو والمصريين، فبدى له من ذلك، قلة أصحاب التفخيم، أو ترجح عنده كثرة أصحاب الترقيق على أصحاب التفخيم، وهو ليس بمستبعد، إذ الداني لم يصرح ببلد من البلدان، ومما يشهد للقول: قوله: "والمأخوذ به الترقيق"، ولعل المأخوذ به يريد من تلقاء نفسه، لا عند غيره من أهل الأداء، وقد يقوي الإحتمال، قول الإمام: "فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه"، ويكون الإمام اعتباره أعم من اعتبار الداني، إذ قوله: "سائر أهل الأداء" الذي جاء بعد قوله: "جمهور المغاربة والمصريين" يدل على أنه لم يعتبر بلد دون آخر، إذ ليس في الغرب والمصر وحدهما القراء، ومهما يكن من أمر!، فإن أصحاب التفخيم هم الجمهور، وإن كان النصوص متواترة على الترقيق، ما في عصر الإمام وقبله، فقد تكون بعد الإمام عصره إلى اليوم على التفخيم أكثر.

فصل: وأما {مرفقاً}: فقد ذكر بعض أهل الأداء تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة، من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وبه قطع في التجريد وحكاه في الكافي أيضاً عن كثير

من القراء، ولم يرجح شيئاً، والصواب فيه الترقيق، وإن الكسرة فيه لازمة وإن كانت الميم زائدة كما هو، ولو لا ذلك لم يرقق {إخراجاً والمحراب} لورش، ولا فخمت {إرصاداً، والمرصاد} من أجل حرف الاستعلاء وهو مجمع عليه.

فصل: وأما الراء الساكنة المتطرفة: فتكون كذلك بعد فتح وبعد ضم وبعد كسر. فمثالها بعد الفتح: {يغفر، ولم يتغير، ويسخر}، وبعد الضم {وانظر}، فالراء في ذلك كله مفخمة. ومثالها بعد الكسر: {استغــفر} فلا خلاف في ترقـيق الراء في ذلك لوقوعها ساكنة بعد الكسر، ولا اعتبار بوجود حرف الإستعلاء بعدها في هذا القسم لانــفصاله عنها، هذا ما يتعلق بحكم الراء في الوصل.

فصل: واما ما يتعلق بحكمـها في الوقف: فهـي لا تخلو في الوصل من ان تكون ساكنة قبل الوقف عليها او متحركة، فإن كانت ساكنة نـحو {فلا تنهر}، او كانت مفتوحة نحو {أمر}، او كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو {أنذ الناس}، او كانت كسرتها منقولة نحو {وانظر الى الجبل}، فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون المجرد لا غير. وإن كانت مكسورة والكسر فيها للإعراب نحو {بالبر}، او كانت كسرتها للإضافة الى ياء المتكلم نحو {نذير}، او كانت الكسرة في عين الكلمة نحو {يسر}، مما الكسرة فيه ليست منقولة ولا لالتقاء الساكنين، جاز في الوقف عليها الروم والسكون. وإن كانت مرفوعة نحو {قضي الأمر}: جاز الوقف فيه بالروم والإشمام والسكون.

فصل: وإذا تقرر هذا فاعلم: أنك متى وقفت بالسكون او بالإشمام نظرت الى ما قبلها، فإن كان ما قبلها كسرة نحو {بعثر}، او ساكن بعد كسرة نحو {الذكر}، او ياء ساكنة نحو {قدير}، او حرف ممال نحو {الدار}، عند من امال، او مرقق في قوله {بشرر} عند من رقق الراء رققتها. وإن كان ما قبلها في الوقف مفتوحا او مضموما: فإنها تفخم للجميع سواء تخلل بين هاتين الحركتين وبين الراء ساكن نحو {القدر}، او لم يتخلل نحو {والبصر}، وهو المشهور المنصور، وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف، ولكن قد يفرق بين الكسرة العارضة في حال، واللازمة بكل حال.

ومتى وقفت عليها بالروم: اعتبرت حركتها، فإن كانت كسرة رققتها للكل، وإن كانت ضمة نظرت إلى ما قبلها، فإن كان كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة رققتها لورش وحده من طريق الأزرق، وفخمتها للباقين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فخمتها للكل، إلا إذا كانت مكسورة، فإن بعضهم يقف عليها بالترقيق. وقد يفرق بين كسرة البناء وكسرة الإعراب كما هو.

فصل: فالحاصل من هذا: أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف، جرت مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة، تفخم بعد الفتحة والضمة نحو {العرش وكرسيه}، وترقق بعد الكسرة نحو {شرذمة}، وأجريت الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة، وأجرى الإشمام في المرفوعة مجرى السكون، وإذا وقف عليها بالروم جرت مجراها في الوصل.

فصل: واعلم: ان الساكن الحاجز بين الكسر والراء الموقوف عليها بالسكون، إذا كان صادا نحو {مصرا}، او طاء في قوله {القطر}، فقد اختلف في ذلك أهل الأداء. فمن إعتدّ بحرف الإستعلاء فخم الراء، ومن لم يعتد به رققها. فعلى التفخيم نص الإمام أبو عبد الله بن شريح وغيره، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين، وعلى الترقيق الداني في كتاب الراآت، وفي جامع البيان وغيره، وهو الأشبه بمذهب الجماعة، والذي أختاره التفخيم في {مصر}، والترقيق في {القطر}، نظرا فيهما لحال الوصل وعملا بالأصل.

فصل: والوقف بالسكون على {أن اسر}: في قراءة من وصل وكسر النون يوقف عليه بالترقيق. أما على القول بأن الوقف عارض: فظاهر. وأما على القول الآخر، فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً، فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق. فإن قيل: إن الكسر عارض فتفخم مثل {أم ارتابوا}، فقد أجابَ بما تقدم، أن عروض الكسر هو باعتبار الحمل على أصل مضارعه الذي هو يرتاب. فهي مفخمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه.

والأولى أن يقال كما أن الكسر قبل عارض، فإن السكون كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقق على أصلها.

وأما على قراءة الباقين، وكذلك {فأسر} في قراءة من قطع ووصل، فمن لم يعتد بالعارض أيضاً رقق. وأما على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء إذ كان الأصل {أسرى} بالياء وحذفت الياء للبناء، فبقي الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له، وكذلك الحكم في {والليل إذا يسر} في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذٍ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى. والوقف على {والفجر} بالتفخيم أولى.

فصل: وإذا وقفت بالسكون على {بشرر}، لمن يرقق الراء الأولى رققت الثانية وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلما وقف عليها رققت الثانية من أجل الأولى فهو في الحالين ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة.

وإذا وقفت على نحو {الدار، والنار، والنهار، والقرار، والأبرار} لأصحاب الإمالة في نوعيها، رققت الراء بحسب الإمالة، وشذ مكى بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين، فقال في آخر باب الإمالة في الوقف لورش، بعد أن ذكر أنه يختار له الروم: قال ما نصه: فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار وجب أن تغلظ الراء لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال: ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل، لأن الوقف عارض والكسر منوى.

وقال في آخر باب الراآت: فأما {النار} في موضع الخفض في قراءة ورش، فتقف إذا سكنت بالتغليظ، والاختيار أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت. وهو قول لا يعول عليه ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة سواء أسكنت أم رمت، لا نعلم في ذلك خلافاً، وهو القياس وعليه أهل الأداء.

وإذا وصلت: {ذكرى الدار} لورش من طريق الأزرق، رققت الراء من أجل كسرة الدال، فإذا وقفت رققتها من أجل ألف التأنيث، نبه عليه أبو شامة، وقال: لم أر أحداً نبه عليها، فقال: إن {ذكرى الدار} وإن امتنعت إمالة ألفها وصلا، فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب ورش على أصله لوجود مقتضى ذلك، وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتحد لفظ الترقيق

وإمالة بين بين في هذا، فكأنه أمال الألف وصلا. وقد أشار إليها السخاوي، وذكر أن الترقيق في {ذكرى الدار} من أجل الياء لا من أجل الكسر، انتهى. ومراده بالترقيق الإمالة، وفيما قاله من ذلك نظر، بل الصواب أن ترقيقها من أجل الكسر.

والكسرة تكون لازمة وعارضة: فاللازمة ما كانت على حرف أصلي أو منزل منزلة الأصلي، يخل إسقاطه بالكلمة والعارضة بخلاف ذلك.

وقيل العارضة ما كانت على حرف زائد. وإليه ذهب صاحب التجريد وغيره، وتظهر فائدة الخلاف في {مرفقاً} في قراءة من كسر الميم وفتح الفاء، وهم أبو عمرو ويعقوب وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، فعلى الأول تكون لازمة فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخم، والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق {المحراب وإخراجاً} لورش، دون تفخيم {مرصاداً، والمرصاد}، من أجل حرف الاستعلاء بعد، لا من أجل عروض الكسرة قبل.

فصل: واختلف القراء في أصل الراء: هل هو التفخيم، وإنما ترقق لسبب، أو أنها عرية عن وصفي الترقيق والتفخيم، فتفخم لسبب وترقق لآخر، فذهب الجمهور إلى الأول واحتج له مكى، فقال: إن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت (رغدا، ورقود) ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة؟ قال: وهذا مما لا يمال ولا علة فيه توجب الإمالة، واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم بكونها متمكنة في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين.

وقال آخرون ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق: وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء. وأيضاً فإن التكرار متحقق في الراء الساكنة سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة.

أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بين، لكن الذي يصح فيها أنها تخرج من ظهر اللسان ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان، فترقق إذ ذاك أو تمكنها في ظهر اللسان فتغلظ ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن نحو {الآخرة، ويسرون} فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت ولم يكن ترقيقها ولا يقوى لكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في المنطق، لذلك لا يستعمله معتبر ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنبط.

وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة. وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من الطرف فترقق إذا عرض لها سبب، ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروه على أن أصل الراء المتحركة التفخيم، وأما الراء الساكنة فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء نحو {فردوس}، وتفخم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها، فأما تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو {أم ارتابوا}، فلم لا يكون حملاً على المضارع إذ قلت: (يرتاب) بناء على مذهب الكوفيين في أن صيغة الأمر مقتطعة من المضارع، أو بناء على مذهب البصريين في أن الأمر يشبه المقطع من المضارع، فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر، وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعين القول بأن أصلها التفخيم.

والقولان محتملان: والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها واتسعوا فيه. وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضى الترقيق، فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها، فتفخم حينئذ على الأصل على القول الأول، وترقق على القول الثاني من حيث إن السكون عارض، وأنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق.

فصل: وقد أشار في التبصرة إلى ذلك، حيث قال: أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعاً، ولو قال قائل: إنني أقف في جميع الباب كما أصل سواء أسكنت أو رمت، لكان لقوله وجه من القياس مستثبت. والأول أحسن. وممن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحاً أبو الحسن الحصري فقال:

وما أنت بالترقيق واصِلُهُ فقف + عليه به إذ لست فيه بمضطر

وقد خص الترقيق بورش أبو عبد الله بن شريح وأبو علي بن بليمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة. واستثنى بعضهم كسرة النقل، قال في الكافي وقد وقف قوم عن ورش على نحو {واذكر اسم ربك، وفليحذر الذين} بالترقيق كالوصل واستثنوا {فليكفر إنا، وانحر إن}، قال: ولا حجة لهم إلا الرواية، وكذا قال ابن بليمة وزاد، فقال: ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق ولا خلاف أنها مرققة في الوصل. وقد قدمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء. وقد يفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء.

وتظهر أيضاً فائدة الخلاف إذا نطقت بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت: (أَرْكما) تقول – أب أتْ: فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخم، وعلى القول الآخر ترقق وكلاهما محتمل، إذ لا نعلم كيف ثبت اللفظ في ذلك عن العرب؟ والحق في ذلك: أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لما مر، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب وحينئذٍ يتصور فيها رعى السبب فترقق ورفضه فتبقى على ما استحقه من التفخيم بسبب حركتها فهذا كلام جيد.

فصل: اللام: اعلم أن قولهم الأصل في اللام الترقيق: أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم، وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء اللازم.

فصل: واعلم أن تغليظ اللام على قسمين: متفق عليه ومختلف فيه: فالـمتفق عليه ما أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على تغليظ اللام من اسم الله تعالى إذا كان بعد فتحة أو ضمة، سواء كان في حالة الوصل أو مبدوءاً به، نحو قوله تعالى: {شهد الله، وإذ أخذ الله، وقال الله، وربنا الله، وعيسى ابن مريم اللهم}، ونحو: {رسل الله، وكذبوا الله، ويشهد الله، وإذ قالوا اللهم}، فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها، سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة زائدة، أو أصلية، نحو: {بسم الله، والحمد لله، وإنا لله، وعن آيات الله، ولم يكن الله ليغفر لهم، وإن يعلم الله، وإن شاء الله، وحسيبا الله، وأحد الله وقل اللهم}، فإن فصل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به، فتحت همزة الوصل وغلظت اللام من أجل الفتحة.

قال الداني في جامعه: حدثني الحسن بن شاكر البصري، قال حدثنا أحمد بن نصر يعني الشذائي، قال: التفخيم في هذا الاسم يعني مع الفتحة والضمة، ينقله قرن عن قرن وخالف عن سالف، قال: وإليه كان شيخنا أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن بن المنادى يذهبان. وقد شذ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام يعني بعد الفتح والضم عن السوسي وروح، وتبعه في ذلك من رواه عنه كابن الباذش في إقناعه وغيره، وذلك مما لا يصح في التلاوة ولا يؤخذ به في القراءة. اهـ.

وإذا غلظت اللام في ذوات الياء نحو {صلى ويصلى}، إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك، إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها، إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه.

قال أبو شامة: أما {من مقام إبراهيم مصلى} ففيه التغليظ في الوصل لأنه منون، وفي الوقف الوجهان السابقان، قال: ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية إذ لا مؤاخاة لآي قبلها ولا بعدها، فجعل {مصلى} رأس آية وليس كذلك، بل لا خلاف بين العادين أنه ليس برأس آية، فاعلم ذلك. اهـ.

فصل: وإذا وقعت اللام من اسم الله تعالى بعد الراء الممالة في مذهب السوسي وغيره، كما في قوله تعالى {نرى الله جهرة، وسيرى الله}: جاز في اللام التفخيم والترقيق، فوجه التفخيم عدم

وجود الكسر الخالص قبلها، وهو أحد الوجهين في التجريد، وبه قرأ على أبي العباس بن نفيس، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري.

ووجه الترقيق عدم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في التجريد، وبه قرأ صاحب التجريد على شيخه عبد الباقي، وعليه نص الحافظ أبو عمرو في جامعه وغيره، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية السوسي عن قراءته على أبي الحسن، يعني عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقال الداني إنه القياس.

وقال ابن الحاجب إنه الأولى لأمرين: أحدهما أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فخمت للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا فعدنا إلى الأصل. والثاني اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة. والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء.

فصل: وإذا رققت الراء لورش من طريق الأزرق في نحو قوله تعالى: {أفغير الله أبتغي، أغير الله تدعون، ولذكر الله، ويبشر الله}: وجب تفخيم اللام من اسم الله تعالى بعدها، بلا نظر لوقوعها بعد فتحة وضمة خالصة، ولا اعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك، وممن نص على ذلك ابن شريح، قال في كتابه الكافي: من باب اللامات بعد ذكر مذهب ورش ما نصه: وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم الله إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو {فالله هو الولي، ولذكر الله أكبر}.

وأبو شامة: في باب اللامات أيضاً من شرحه، قال: والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة، يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها.

وقال الجعبري في الباب المذكور: وهذه اللام – يعني من اسم الله – إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر، فهي على تفخيمها، نحو {يبشر الله عباده}، أو بعد إمالة كبرى فوجهان.

وقال الواسطي في كتابه الكنز في القرآت العشر: فإن أتى – يعني اسم الله – بعد حرف مرقق لا كسرة فيه، نحو {ذلك الذي يبشر الله} في قراءة من رقق، فليس إلا التفخيم، وإن كان بعد

إمالة، كقوله تعالى: {حتى نرى الله جهرة}، ففيه وجهان. وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه لظهوره ووضوحه.

فصل: ولولا أن بعض أهل الأداء بلغ عنه، أنه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة، فأجرى الراء المرققة في ذلك مجرى الراء الممالة، وبنى أصله على أن الضمة تمال كما تمال الفتحة، لأن سيبويه حكى ذلك في (مذعور، والسمر، والمنقر)، واستدل بإطلاقهم على الترقيق إمالة واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه.

فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في مذعور: فإنه غير ما نحن فيه، فإن حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك وذلك مشاهد حساً، والضمة التي هي على الراء في (يبشر) لم تقرب إلى الكسرة ولا غيرت عن حالتها، ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بمذعور على لغة من أمال لكان لحنا وغير جائز في القراءة، وإنما التغيير وقع على الراء فقط لا على حركتها، وهذا هو الذي حكاه ابن سفيان وغيره، من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين، فعبروا عن الراء ولم يقولوا إن الضمة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمة في ذلك تكون تابعة للراء فهو مكابر في المحسوس، وأما كون الترقيقِ إمالةً أو غير إمالة فسنقف بك إن شاء الله عليه. وإذا ثبت ذلك بطل القياس على {نرى الله}.

وأما ادعاؤه عدم النص: فقد ذكر نصوصهم على التفخيم، وقول ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك. والناس كلهم في سائر الأعصار وأقطار الأمصار، لم يختلفوا في ذلك ولا حكوا فيه وجهاً ولا احتمالا ضعيفاً ولا قوياً، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة وسلف الأمة.

فصل: وإن قيل: لم كان التفخيم في الوقف على اللام المغلظة الساكنة وقفاً أرجح، وكان ينبغي أن لا يجوز البتة، كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر، وههنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام وكلا الذهابين عارض؟

قلت: لأن سبب التغليظ هنا قائم، وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فتح اللام شرط فلم يؤثر سكون الوقف لعروضه وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض في باب الوقف على الراء المكسورة أن السبب زال بالوقف وهو الكسر فافترقا.

فصل: ولو قيل: لم كانت الكسرة العارضة والمفصولة وجوب ترقيق من لام اسم الله، ولا توجب ترقيق الراء؟

قلت: لأن اللام لما كان أصلها الترقيق وكان التغليظ عارضاً لم يستعملوه فيها، إلا بشرط أن لا يجاورها مناف للتغليظ وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة ردتها إلى أصلها.

وأما الراء المتحركة بالفتح أو بالضم، فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها، لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقته بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت في لغة دون أخرى، فرققت الراء لذلك وفخمت، وقيل الفرق أن المراد من ترقيق الراء بإمالتها، وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة.

وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم الله إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً. وأما الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة، فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام.

واللام المشددة نحو {يصلبوا، وطلقتم، وظل وجهه}، لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجرى الوجهان لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها. وقد شذ بعضهم فاعتبر ذلك فصلاً مطلقاً، حكاه الداني. وبعضهم قد أثبته فيما تقدم.

فصل: واما المختلف فيه: فقد اختص المصريون بمذهب عن ورش في اللام ولم يشاركهم فيها سواهم، ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم، واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة وهي: أن تكون اللام مفتوحة

وأن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة مفتوحاً أو ساكناً واختلفوا في غير ذلك. وشذ بعضهم فيما بما لم يروه غيره، وسيرد عليك جميع ذلك مبيناً.

أما الصاد المفتوحة: فتكون اللام بعدها مخففة ومشددة، فالوارد من المخففة في القرآن: {الصلاة، وصلوات، وصلاتهم، وصلح، وفصلت ويوصل وفصل طالوت، وفصل، ومفصلاً، ومفصلات، وما صلبوه}، والوارد من المشددة: {صلى، ويصلى، ومصلى، ويصلبوا}، ووردت مفصولاً بينها وبين الصاد بألف في موضعين {يصالحا، وفصالا}.

والصاد الساكنة الوارد منها في القرآن: {تصلى. وسيصلى. ويصلاها، وسيصلون ويصلونها واصلوها وفيصلب، ومن أصلابكم، وأصلح وأصلحوا وإصلاحاً والإصلاح وفصل الخطاب}.

وأما الطاء المفتوحة فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة: فالوارد في القرآن من الخفيفة {الطلاق وانطلق وانطلقوا واطلع وفاطلع وبطل، ومعطلة، وطلباً}. والوارد من الشديدة {المطلقات، وطلقتم، وطلقكن، وطلقها}، ووردت مفصولاً بينها وبين اللام في حرف واحد، وهو {طال}، والطاء الساكنة الوارد منها في القرآن موضع واحد، وهو {مطلع الفجر} فقط.

وأما الظاء: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد من الخفيفة في القرآن: {ظلم، وظلموا، وماظلمناهم}، ومن المشددة {ظلام، وظللنا، وظلت، وظل وجهه}.

والظاء الساكنة: ورد منها في القرآن {ومن أظلم، وإذا أظلم، ولا يظلمون، فيظللن}، فغلظ ورش من طريق الأزرق اللام في ذلك كله، وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه، كالجماعة، وهو الذي في العنوان والمجتبي والتذكرة وإرشاد ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون وبه قرأ مكى على أبي الطيب، إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال {الطلاق، وطلقتم}.

فصل: ومنهم من رققها بعد الظاء، وهو الذي في التجريد وأحد الوجهين في الكافي، وفصل في الهداية فرقق إذا كانت الظاء مفتوحة نحو: {ظلموا، وظللنا} وفخمها إذا كانت ساكنة نحو:

{أظلم، ويظللن}، وذكر مكي ترقيقها بعدها إذا كانت مشددة من قراءته على أبي الطيب، قال: وقياس نص كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مشددة.

وقال الداني ما نصه: وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخمها إلا مع الصاد المهملة، واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة نحو: {صلى، وسيصلى، ومصلى، ويصلاها}، فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، ففخمها في التبصرة والكافي والتذكرة والتجريد وغيرها، ورققها في المجتبي وهو مقتضى العنوان والتيسير وهو في تلخيص أبي معشر أقيس، والوجهان في الكافي وتلخيص ابن بليمة والشاطبية والإعلان وغيرها.

فصل: وفصل آخرون في ذلك بين رؤوس الآى وغيرها: فرققوها في رؤوس الآى للتناسب، وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في التبصرة وهو الاختيار في التجريد والأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير، وقطع أيضاً به في الكافي إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآى، والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاث مواضع: {فلا صدق ولا صلى} في القيامة، و{وذكر اسم ربه فصلى} في سبح، و{إذا صلى} في العلق.

والذي وقع منه غير رأس آية سبعة مواضع {مصلى} في البقرة حالة الوقف، وكذا: {يصلى النار} في سبح، و{يصلاها} في الإسراء والليل، و{يصلى} في الانشقاق، و{تصلى} في الغاشية، و{سيصلى} في المسد.

فصل: واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف، وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما {فصالاً، ويصالحا}، وموضع مع الطاء وهو {طال}، في طه {أفطال عليكم العهد}، وفي الأنبياء {حتى طال عليهم العمر}، وفي الحديد {فطال عليهم الأمد}، فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في التيسير والعنوان والتذكرة وتلخيص ابن بليمة والتبصرة، وأحد الوجهين في الهداية والهادي والتجريد من قراءته على عبد الباقي، وفي الكافي وتلخيص أبي معشر.

وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوة الحرف المستعلى، وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم، وهو اختيار الداني في غير التيسير، وقال في الجامع: إنه الأوجه، وقال صاحب الكافي: إنه أشهر، قال أبو معشر الطبري: إنه أقيس.

والوجهان جميعاً في الشاطبية والتجريد والكافي والتلخيص وجامع البيان، إلا أن صاحب التجريد أجرى الوجهين مع الصاد وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله.

فصل: واختلفوا أيضاً في اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وذلك في ستة أحرف، وهي: {أن يوصل} في البقرة والرعد، و{لما فصل} في البقرة، و{قد فصل لكم} في الإنعام، و{بطل} في الأعراف، و{ظل} في النحل والزخرف، و{فصل الخطاب} في ص.

فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في الكافي والهداية والهادي والتجريد وتلخيص العبارات، وروى آخرون التغليظ وهو الذي في العنوان والمجتبي والتذكرة وغيرها، والوجهان جميعاً في التيسير والشاطبية وتلخيص أبي معشر، وقال الداني إن التفخيم أقيس في جامع البيان أوجه، والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله.

والأرجح فيهما التغليظ لأن الحاجز في الأول ألف وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ.

فصل: واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من {صلصال}، وهو في سورة الحجر والرحمن، وإن كانت ساكنة لوقوعها بين الصادين، فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب الهداية وتلخيص العبارات والهادي، وأجرى الوجهين فيها صاحب التبصرة والكافي والتجريد وأبو معشر وقطع بالترقيق صاحب التيسير والعنوان والتذكرة والمجتبي وغيرها، وهو الأصح رواية وقياساً، حملاً على سائر اللامات السواكن.

فصل: وقد شذ بعض المغاربة والمصريين: فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكر، فروى صاحب الهداية والكافي والتجريد تغليظها بعد الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضاً نحو:

{مظلوماً وفضل الله}، وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء نحو: {خلطوا، وأخلصوا، واستغلظ، والمخلصين، والخلطاء، وأغلظ}، ذكره في الهداية والتجريد وتلخيص ابن بليمة وفي وجه في الكافي ورجحه وزاد أيضاً تغليظها في {فاختلط، وليتلطف}، وزاد في التلخيص تغليظها في {تلظى}، وشذ صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي فغلظ اللام من لفظ {ثلاثة}، حيث وقع، إلا في قوله عز وجل: {ثلاثة آلاف، وثلاث ورباع وظلمات ثلاث، وظل ذي ثلاث شعب}.

فصل: واعلم أن الواو والياء المديتين لا يفخمان بحالٍ: لأن الألف لازمة السكون وحركة ما قبلها لا يكون إلا من جنسها وهي الفتحة، فلم يختلف حالها من كونها دائما هوائية بخلاف الحرفين، فإنهما إذا فارقتاها في الصفة المشابهة صار لهما حيز محقق، ومن ثَمّ كان لهما مخرجان، مخرج حال كونهما مديتين، ومخرج حال كونهما غير مديتين. ولأن الألف ليس فيه عمل عضو أصلًا حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق، وإنما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع.

والواو والياء المديتان فيهما عمل عضو في الجملة، كما يشهد به الوجدان الصادق، ألم تر أن الواو يخرج بإعتراض أي بين الصعود والتسفل حيث الألف يتصعد ويتسفل الياء، والواو المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يعملا الشفتان معا شيئا من انفتاحهما والمراد من انفتاحهما في الواو انفتاحهما قليلا، وإلا فهما ينضمان في الواو، ولكن لا يصل انضمامهما الى حد الإنطباق، وانضمامهما في الواو المدية أقل من انضمامهما في الواو الغير المدية. وان الياء المدية: ولو كانت من الجوف، فلا بد من أن يتحرك بها وسط اللسان شيئا. وليس للألف شيء من عمل عضو.

والذي أختار لك: ما هم اليه في الخيشوم، من أن يقال: لا بد من عمل اللسان والشفتين في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين، وكذا للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير المديتين. وهذا التخصيص: إنما كان نظرا للأغلب، فحكموا له بأنه المخرج، فلما كان الأغلب في حال كونهما مديتين عمل الجوف جعلوه مخرجهما حينئذ وإن عمل اللسان في الياء والشفتان معا في الواو أيضا. ولما كان الأغلب في حال كونهما غير المديتين عمل اللسان وسطه في الياء والشفتين معا في الواو جعلوهما المخرج وإن عمل الجوف حينئذ.

وعلى غير المختار: فيكون لهما مخرجان محقق وغير محقق، والألف ليس لها إلا مخرج غير محقق اي مخرجها مقدر فانظر!. وايضا فلو فخمتا: في حال كونهما مديتين لكان الأحق تفخيمهما في حال كونهما غير المديتين فانظر!.

فصل: وهنا يقول المرعشي: ولعل الحق أن الواو المدية قد تفخم بعد المفخم، وذلك لأن ترقيقها بعد المفخم في نحو الطور والصور وقواْ لا يمكن، إلا بإشرابها صوت الياء المدية بأن يحرك وسط اللسان الى جهة الفك الأسفل من الحنك، مع ان الواو ليس فيه عمل اللسان أصلا، وقد رجوت أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة إليه في كتب هذا الفن لكن أعيان الطلب فمن وجده فليكتبه هنا.

قلت: فالمرعشي لا يرى ترقيق الواو المدية بعد المفخم وإنما يرى تفخيمها فقط، لأن ترقيقها عنده لا يمكن إلا بإشرابها صوت الياء المدية بأن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك، مع أن الواو ليس فيه عمل اللسان أصلا، وحتى إنه يرجو أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة اليه في كتب هذا الفن لكن أعياه الطلب، وقال: فمن وجده فليكتبه هناك.

قلت: هذا الوجدان ليس بوجدان صادق ولا يشهد بما قال، وإلا فبم تشرب الواو إذا كانت بعد المرقق ؟

وقوله: "...... الواو ليس فيه عمل اللسان أصلًا ......": هذا قياس بمقابل النص: وقد ثبت في قراءة هشام والكسائي الياء المشمة صوت الواو في مثل قيل وغيض حالة الإشمام، مع أن ليس للياء عمل الشفتين أصلا، إذ لا يمكن التشريب إلا بعمل الشفتين.

هذا: وقال المرعشي الياء المشمة للواو صوتا في مثل ذلك عدوها من الحروف الفرعية – قلت – فهلا يعدواْ الواو المشمة لها الصوت من الحروف الفرعية ؟. وايضا: فقد عدواْ الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم في الحال من الحروف الفرعية، ولو كان ما يراه المرعشي من عدم اشراب الواو صوت الياء المدية معللا بأن لا يمكن ذلك إلا بتحرك وسط اللسان الى جهة الفك الأسفل من

الحنك، على أن الواو ليس فيه عمل اللسان اصلا، لنبهواْ عن تلك القراءة كما نبهواْ عن روايات كثيرة عن الأئمة وردوها، فقد روي المرعشي نفسه ادغام الحاء في العين يعني المهملتين حيث إلتقيا مطلقا عن ابي عمرو بن العلاء البصري، وردواْ الإطلاق وقيدواْ في المشهور – زحزح عن النار – فانظر! مع ان القراءة سنة محضة الإتباع.

فالأولى للمرعشي: أن يرج وجدان تصريحهم بذلك أو الإشارة اليه في كتب هذا الفن، فإن أعياه الطلب فمن وجده فليعلمه أو يكتبه.

فصل: وقول المرعشي رحمه الله أيضا: "..... إلا بإشرابها صوت الياء المدية، بأن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك......"، يلزمه الذهاب إلى: أن الحروف الأصلية تسعة وعشرون، وذلك بجعل الواو والياء حرفين، لا أربعة أحرف، سواء كانا مديين أو غير مديين، من أن يقال: لا بد من عمل اللسان والشفتين في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين، وكذا للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير المديتين، إذ ذكر المدية، وذكر أن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك، وهو خلاف ما روي عنه منصوصا من أن الحرفين عنده بأربعة أحرف: حيث واحد مدافع عنه روى عنه في سياق كلامه: أن "ولا بد من التذكير هنا بوجهة نظر معتبرة لبعض علماء التجويد في مجال عدد حروف العربية، وهي التفريق بين الحروف الجامدة (الصامتة)، والحروف الذائبة (المصوتة)، قال محمد المرعشي: "أما الحروف الأصلية فهي تسعة وعشرون باتفاق البصريين، فهم يجعلون الألف المدية غير الهمزة، ويجعلون الواو والياء حرفين، سواء كانا مديين أو لا ... أقول: وكذلك ينقسم كل من الواو والياء إلى مدية وغير مدية، ومخرج المدية مقدر، ومخرج غير المدية محقق"، وقال المرعشي في كتابه (بيان جهد المقل)، أقول: ولو جعلوا الواو والياء المديين غير الواو والياء الخاليين من المد، كما هو مقتضى قياس الألف المدية غير الهمزة، تصير الحروف الأصلية واحدا وثلاثين".

وقال الواحد: "وقد أيد الدرس الصوتي الحديث رأي المرعشي في عد حروف العربية واحدا وثلاثين حرفا (أي: صوتا)، ثمانية وعشرين منها جامدة، وثلاثة ذائبة".

قلت: فإذا كانت الياء المدية مخرجها الجوف عند المرعشي، فلم لم يستعمل المرعشي الجوف المخرج، واستعمل وسط اللسان ما ليس بالمخرج للياء المدية عنده؟.

فصل: ثم كيفية التفخيم وكيفية الترقيق: فالتفخيم: كل حرف على قدر إطباق اي تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف إن كان الحرف مطبق مستعل، أو ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى إن كان الحرف مستعل، ولكن لما كان في الحروف الشجرية استعلاء وسط اللسان وفي الكاف استعلاء ما بين اقصى اللسان ووسطه، ولعل هذان الإستعلائان يضادان الإستعلاء المعتبر بالتفخيم.

فكيفية كل من الصفتين: إما أن يكون بعلته أو إما أن يكون بقوة كل حرف إن كان الحرف صفته قوية أو بضعفه إن كان الحرف صفته ضعيفة، أو إما أن يكون بالذي أراه الصواب إن شاء الله تعالى، وهو:-

التفخيم: يكون بإشراب المفخم لفظه صوتا يقرب من لفظ الواو المدية، لإعتراضها حين الخروج في المخرج، ولو لم تكن الألف ليس فيها عمل عضو أصلا لكانت الأولى بذلك من الواو المدية لتصعدها حين الخروج في المخرج، ألم تر أن الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم تفخيمها يقرّبها من لفظ الواو، وإنما قرّبها من ذلك لكونها ليس فيها عمل عضو أصلا، ولما كان سائر الحروف المفخمة فيه عمل عضو لا يقرّبه تفخيمه من لفظ الواو، ولأن التفخيم وإن أطبق اي لاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف أو ارتفع اللسان عند النطق بالحرف الى الحنك الأعلى، فلا بد من أن يعملا الشفتان معا عند ذلك، بانضمام وان انفتحا وإن لم يكن الإنضمام الى حد الإنطباق، وانضمامهما في الواو المدية أقل من انضمامهما في الواو الغير المدية، ولذلك أيضا لم أر من ان يقرّب صوت الواو المدية المفخم من الواو مدية كانت أم لا.

والترقيق: يكون بإشراب المرقق لفظه صوتا يقرب من الياء المدية.

فصل: وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة وهو تجوز، إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما هو. والترقيق إنحاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحسن والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت {ذكرى} التي هي فعلى بين بين كان لفظك بها غير لفظك بذكراً المذكر وقفاً إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان التلفظ بهما سواء وليس كذلك، ولا يقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط فإن الألف حرف هوائي لا يوصف بإمالة ولا تفخيم، بل هو تبع لما قبله، فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالاً بالتبعية كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر ولا مزيد على هذا في الوضوح. وقال الداني في كتابه التجريد: الترقيق في الحرف دون الحركة إذا كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إذ كانت لعلة أوجبتها، وهي تخفيف كالإدغام سواء. وهذا حسن جيداً.

وأما اطلاق الإشمام على التفخيم وعلى الترقيق: كما اطلق على ضم الشفتين بعيد اسكان الحرف عند الوقف لكل القراء. وكما اطلق على اخفاء الحركة بين الحركة والساكن. وكما اطلق على خلط حرف بحرف كالصاد بالزاي. وكما اطلق على خلط حركة بحركة أخرى كالكسرة بالضمة.

فيجوز: إذ العلة في الاول ضم الشفتين بعد اسكان الحرف عند الوقف اشارة الى الضم وأن المراد من الإشمام الفرق بين ما هو متحرك في الأصل وعرض سكونه للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال، وفائدته بيان الحركة الأصلية التي ثبتت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للناظر كيف تلك الحركة، فظهر أن قصد بيان الحركة لا يكون إلا عند وجود الناظر، فلا إشمام إذًا عند قراءة القرآن في الخلوة.

والتفخيم أولى بذلك للزومه في كل حال ضم الشفتين، لتعلق الضم بالتفخيم، والتفخيم بالصفتين اللازمتين الذاتيتين، وقراءة القرآن ولو في الخلوة. والثاني متعلق بالحركة: والحركة دون مرتبة الحرف. والثالث وإن كان كمثله: لكنه لم ينشأ عن حكم صفة من الصفات. والرابع أدنى مرتبة من الثالث: لأنه بالحركة والحركة دون الحرف. والترقيق: يكون بإشمام المرقق لفظه صوتا يقرب من لفظ الياء المدية.

ولا يفعل بالواو من التفخيم ما فعل بالحروف: لأن الواو ليست من المستعلية ولا مما شابهها في حال التفخيم، فمن أين تعمل بها من التفخيم ما فعل بالحروف!. والياء وإن فعل بها من الترقيق ما فعل بالحروف: فالياء من المستفلية.

فصل: وقد جرى عادة بعض أئمة أهل الأداء: إطلاق الترقيق بإرادة الإختلاس أو التسهيل أو الروم أو الإمالة أو بالعكس من الجميع، أو من البعض بالبعض، وإطلاق التفخيم بإرادة الإشباع أو التحقيق أو الإشمام أو الفتح أو بالعكس من الجميع أو من البعض بالبعض، وهذا مما لا يمكن إلا تجوزا، وإلا فلكل منها حققية يعتبر بها، فالإختلاس: عبارة عن الإسراع بالحركة، إسراعا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن.

والإشباع: عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك، ويستعمل أيضا ويراد به، وهو المراد هنا أداء الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلسات.

والتسهيل: عبارة عن تغيير يدخل الهمزة، وهو على أربعة أقسام: بين بين، وبدل، وحذف، وتخفيف، فأما بين بين فهو نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد. وأما البدل فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضا منها. وأما الحذف فهو إعدامها، دون أن يبقى لها صورة.

والتحقيق: عبارة عن ضد التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة أو بالهمزتين خارجات من مخارجهن مندفعات عنهن، كاملات في صفاتهن.

والروم: عبارة عن النطق ببعض الحركات، حتى يذهب معظم صوتها، فيسمع لها صويتا خفيا، يدركه الأعمى بحاسة سمعه، دون الأصم.

والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى، ويعبر عنه ويراد به خلط حركة بحركة، نحو {قيل} في من أشم، ويطلق أيضا ويراد به خلط حرف بحرف في نحو {الصراط}، وفيما سبق.

والترقيق: عبارة عن ضد التغليظ، وهو نحول يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيق مفتوح، وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكل فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحا، وكل إمالة ترقيق، وليس كل ترقيق إمالة. فظهر أن المرقق أبلغ من المفتوح، وأن الممال أبلغ من المرقق، فيكون الأبلغ من الجميع الممال ثم المرقق ثم المفتوح.

والفتح: عبارة عن النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة، وحده أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم، مثاله (قال) تركب صوت الألف على فتحة القاف، وهي فتحة خالصة لا حظ للكسر فيها، معترضة على مخرج القاف اعتراضا، وحقيقته أن ينفتح الفم بالنطق بـ (قال) ونظيره كانفتاح الفم في (كان) ونظيره.

الإمالة: عبارة عن ضد الفتح، وهي نوعان: إمالة كبرى وإمالة صغرى. فالإمالة الكبرى حدها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسر كثيرًا.

والإمالة الصغرى حدها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسرة قليلا. والعبارة المشهورة في هذا بين اللفظين، أعني بين الفتح الذي حددناه، وبين الإمالة الكبرى. والبطح والإضجاع عبارتان بمعنى الإمالة الكبرى.

فصل: واعلم: أن الفتح والإمالة فيما اختلفت القراءة فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل بهم القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة أهل نجد من تميم، وأسد، وقيس، والفتح عند علمائنا: الأصل، والإمالة: الفرع الداخل

عليه، وذلك بدلائل، وهي: أن كل حرف يمال فجائز أن يفتح ابتداء، ولا يجوز أن يمال إلا عند وجود سبب يدعو إلى إمالته، كالياء والكسرة ونحوهما، من ما معلوم عندهم. وأن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصا غير مختلط بغيره. واطلاق جميع النحويين القول، بجواز رسم ما كان من ذوات الياء بالألف التي الفتح منها وإن لم يقع فيه إشكال. وأن الكاتب إذا أشكل عليه الحرف فلم يدر أمن ذوات الياء هو أم من ذوات الواو، رسمه بالألف لا غير. وأن الصحابة رضوان الله عليهم رسمواْ في المصاحف كلها – الصلاة – الزكاة – الحياة النجاة –كمشكاة – مناة الثالثة – بالواو وأجاب النحويون بأن قالواْ رسموها كذلك على لغة أهل الحجاز لشدة تفخيمهم، فتوهمواْ لشدة الفخامة أنها واو فرسموها على ذلك، فدل هذا كله على أن الأصل هو الفتح وإنما عدل عنه من اختيار الإمالة من القراء والعرب، رغبة في أن يتناسب الصوت بمكانها ولا يختلف فيخف على اللسان، ويسهل في النطق فلذلك نحا بالفتحة نحو الكسرة، فمالت الألف التي بعدها نحو الياء ولا بد في الألف الممالة من هذا وذلك، أنها صوت لا معتمد لها في الفم، فلا تكون أبدا إلا تابعة للحركة التي قبلها تدبرها، فلذلك إذا أريد تقريبها من الياء بالإمالة تخفيفا وتسهيلا، لزم أن تقرب الفتحة التي قبلها من الكسرة، إذ الكسرة من الياء فتقوي بذلك على إمالة الألف بعدها.

والفتح على ضربين: فتح شديد، وفتح متوسط. فالفتح الشديد: هو نهاية فتح القاري لفيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف، ويسمى أيضا التفخيم، والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قرب منهم لأن طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية وهو في القراءة مكروه معيب. والفتح المتوسط: هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء: كابن كثير وعاصم وغيرهما.

والإمالة كما قلنا أيضا على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، والقراء تستعملها معا. فالإمالة المتوسطة: حقها أن يأتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة. والإمالة الشديدة: حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف الساكنة من الياء من غير قلب خالص، ولا

إشباع مبالغ، والمصنفون من القراء من المتقدمين، وغيرهم قد يعبرون عن هذين الضربين من الممال بـ(الكسر) مجازا واتساعا، ومنهم إمام الصنعة – أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد – كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم، ويعبرون أيضا عنهما بالفتح وبالإضجاع، وذلك كله حسن، مستعمل بدليل تسمية العرب الشيء باسم ما هو منه، وما قاربه وجاوزه، وكان بسبب منه، وتعلق به ضربا من التعلق ولهذا يعبر عن الأسماء بالضم في نظائر ذلك.

فصل: والإختلاف في أي هذه الأوجه الثلاثة، أوجه من طريق النظر وأولى من جهة القياس، فقال بعضهم: أوجهها وأوليها الفتح إذ هو الأصل، واحتج أبو عبيد القاسم بن سلام في ذلك بالحديث المروي عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما في الداني كتابه الفتح والإمالة، حيث قال: حدثناه محـمد بن أحـمد بن علي، قال حدثنا محمد بن القاسم، قال حدثنا بشر بن موسى، قال حدثنا محمد بن مقاتل، قال أخبرنا عمار بن عبد الملك، قال حدثني محمد بن عبد العزيز القرشي، قال حدثنا أبو الزناد، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (نزل القرآن بالتفخيم).

قال أبو عبيد: ولو نظر في مثل هذا يعني في ما أميل لإنقلاب ألفه من ياء إلى الأصل للزم من رد الياء الى الياء أن يرد الواو الى الواو وهم إنما يرجعون الواو الى الألف، فيقولون عفا ودنا بالألف لأنهما من عفوت ودنوت، قال: واحتجواْ في الإضجاع أيضا بالخط فقالواْ رأينا المصاحف كلها بالياء في هذه الحروف، ثم قال والذي عندنا في ذلك أنه يلزم من أضجع اتباعا للخط أن يضجع علي وإلي ولدي لأنهن جميعا كتبن بالياء وليس أحد يتكلم بهن بالإضجاع.

وقال آخرون: أوجهها الإمالة الخالصة لموافقتها المرسوم المجتمع عليه. وقال غيرهم: بل أوجهها الإمالة المتوسطة التي بين بين وإلى ذلك ذهب القراء، وجماعة من العلماء، وهو القول عندي، وذلك لأمور ثلاثة: أحدها: أن في ذلك إعلاما بأن أصل الألف الياء، وتنبيها على انقلاب الألف إلى الياء تشبيها بما أصله الياء كما هو في الإمالة المحضة إذ ذلك ضرب منها. وموافقة رسم الإمام الذي ألزم أهل الإسلام اتباعه بإجماع من الصحابة الذين هم الحجة رضي الله عنهم وذلك أن عامة الحروف

المختلف فيها مرسومة فيه بالياء والإمالة منها. وأن المعنى لا يتغير بذلك بل هو باق على توفره مع زيادة الأمرين الآخرين ذكرنا هما، فأما ما احتج به أبو عبيد رحمه الله، وفي اختياره الفتح، وتعليله إياه بذلك على الإمالة فلا يلزم من خالفه إذ ليس بدليل قاطع لاحتماله من وجوه الصواب ما هو أولى من الوجه الذي وجهه إليه وذلك أن الحديث المسند الذي فيه: (نزل القرآن بالتفخيم) لا يدل ظاهره على أن التفخيم أحسن الوجوه كما ذهب إليه، وإنما يدل على أن القرآن نزل بذلك لـيعلم صحته، وجـوازه وإباحة والقراءة به والكل قائل بذلك، ومستعمل له غير مخالف فيه، ولا راد له كما يـقول بـالإمالة، ويسـتعملها لورود الخبر بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما في الكتاب حيث قال: حدثنا علي بن محمد ابن خلف المالكي قراءة عليه، قال حدثنا عبد الله ابن أبي هاشم قال حدثنا عيسى ابن مسكين، وأحمد بن أبي سليمان، قالا حدثنا سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب: أن رسو ل الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤواْ ما تيسر منه).

وكما فيه حيث قال: حدثنا علي ابن محمد ابن عبد الله قراءة مني عليه، قال حدثنا عبد الله بن مسرور، قال حدثنا يوسف بن يحي، قال حدثنا عبد الملك بن حبيب، قال حدثني طلق ابن السمح، وأسد بن موسى، وحدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ، قال حدثنا أحمد بن محمد المكي، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال حدثنا أبو عبيد، قال حدثنا نعيم بن حماد، وحدثنا عبد الرحمن بن عثمان بن عفان قراءة عليه، قال حدثنا أحمد بن ثابت التغلبي، قال حدثنا سعيد بن عثمان اللإعناني، قال حدثنا نصر بن مرزوق، قال حدثنا علي بن معبد، قالواْ حدثنا بقية بن الوليد، عن حصين بن مالك الفذاري، عن حذيفة بن اليمان، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: (اقرؤواْ القرآن بألحان العرب – قال علي بن معبد، ونعيم: بلحون العرب -، وأصواتها وإياكم ولحونَ أهل الفسق وأهل الكتابين).

فصل: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها بأن لحونها، وأصواتها مذاهبها، وطباعها فقد ثبت بها الخبر وصحت القراءة بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما

ثبت الخبر بالفتح وصحت القراءة به عنه صلى الله عليه وسلم، وإذا كان ذلك كذلك ولم يكن في خبر، زيد دلالة على أن التفخيم أحسن الوجوه لا لفظا، ولا معنى لم يلزم احتجاج أبي عبيد به من خالفه على أن هذا الخبر يحتمل وجهين من الصواب سوى ما ذكرهما أولى به لصحة دليلهما: أحدهما: أن يكون معنى:(نزل القرآن بالتفخيم) أي بالغلظة والشدة على المشركين كما قال عز من قيل: {فاقتلواْ المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدواْ لهم كل مرصد}، وقال: {وقاتلواْ المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة}، وقال تعالى: {قاتلواْ الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر}، وقال تعالى: {يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم}، وقال تعالى: {فاضربواْ فوق الأعناق واضربواْ منهم كل بنان} في نظائر لذلك من الآي المنزلة بالغلظة والشدة عليهم.

والوجه الثاني: أن يكون معنى: (نزل بالتفخيم)، أي بالتعظيم والتبجيل أي عظموه وبجلوه فخط بذلك على تعظيم القرآن وتبجيله. وهذان الوجهان أظهر من الوجه الذي ذكره في هذا الخبر، وأولى أن يحمل معناه عليهما، على أن بعض المتقدمين قد فسر معنى التفخيم في الخبر نفسه بأنه تحريك أوساط الكلم بالضم، والكسر في المواضع المختلف فيها دون إسكانها لأنه أشبع لها، وأفخم، وكذلك أيضا جاء مفسرا عن ابن عباس، بما في الكتاب حيث قال: حدثنا ابن خاقان المقرئ، قال حدثنا أحمد بن محمد، قال حدثنا علي بن عبد العزيز، قال حدثنا القاسم، قال سمعت الكسائي يخبر عن سليمان عن الزهري قال: قال ابن عباس: نزل القرآن بالتثقيل والتفخيم نحو قوله تعالى: {الجمعة} وأشباه ذلك من التثقيل وهذا من رواية أبي عبيد في كتابه.

وقال: حدثنا محمد بن علي، قال حدثنا محمد ابن القاسم، قال حدثنا بشر بن موسى، قال حدثنا محمد بن مقاتل، قال أخبرنا عمار ابن عبد الملك، قال حدثني محمد بن عبد العزيز، قال حدثنا أبو الزناد عن خارجة ابن زيد، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (نزل القرآن بالتفخيم)، قال محمد بن مقاتل، سمعت عمارا يقول: عُذْرًا نُذْرًا ومن ما يبين صحة هذا، ما رواه أبو عبيد نفسه أيضا في كتابه عن معمر بن المثنى، عن العرب، كما في الكتاب حيث قال حدثنا ابن خاقان، قال حدثنا أحمد، قال حدثنا علي، قال حدثنا ابو عبيد قال، قال له أبو عبيدة

أهل الحجاز يفخمون الكلام كله إلا حرفا واحدا عشْرة، فإنهم يجزمونه، قال وأهل نجد يتركون التفخيم في الكلام إلا هذا الحرف، فإنهم يقولون عشِرة بالكسر.

وفيما فسره ابن عباس ونقله الخبر، وما رواه أبو عبيد دال على خلاف ما حكاه من أن معنى التفخيم إشباع الفتح، وقال الداني أخبرنا الخاقاني، أن محمد بن عبد الله حدثهم، قال أخبرنا أبو القاسم الرازي، قال حدثنا عمي أبو زرعة، قال حدثنا أبو بكر إبن أبي شيبة، قال حدثنا وكيع، قال الأعمش عن إبراهيم، قال: كانواْ يرون أن الألف، والياء في القراءة سواء يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة فدل ذلك دلالة قاطعة على تساوي اللغتين، وإنهما عند كل الصحابة في الفشوّ، والإستعمال سواء، وأما ما حكاه من أنه لو نظر في مثل هذا إلى الأصل للزم من رد الياء الى الياء أن يرد الواو إلى الواو وهم إنما يرجعون الواو إلى الألف فإنه لا يلزم أيضا، وذلك أنه من أمال ما كان من ذوات الياء لم يرد الياء الى الياء وإنما يقرب الحرف الممال من الياء بالإمالة وليس المقرب من الشيء هو هو ولا مردود إلى جملته، وقد نحت العرب بالألف نحو الواو التي هي اصلها لشدة تفخيمهم إياها في نحو الصلوة، والزكوة ألا ترى أنك إذا جمعت قلت صلوات وزكوات فظهرت الواو التي هي الأصل.

فصل: قال الفراء ويقال إنها كانت لغة الفصحاء من أهل اليمن يشيرون الى الرفع الصلوة والزكوة، قال: وترى أنها كتبت بالواو لهذه اللغة فقد قرب هؤلاء الألف من الواو التي هي أصلها بأن شموها الضم وكتبوها بالواو من أجل ذلك كما قرب أوليك من الياء التي هي أصلها بأن أمالوها وكتبوها بالياء من أجل ذلك أيضا، فقد صحت عن العرب وفشت عن الفصحاء واستعملت في الكتابة، وحكاية أبي عبيد إنما هي عنهم، وأما قوله في علي وإلي ولدي أن من أمال من أجل الخط لزمه أن يميلهن لرسمهن بالياء فلا يلزم أيضا، لأن من خالفه يقول لم تكتب ألفاتهن ياءات للدلالة على أن ذلك أصلهن، ولا على أن الإمالة جائزة فيهن كما كتبن في ما عداهن من أجل ذلك بل إنما كتبوهن كذلك خشية الإلتباس بما قد يشركهن في الصورة، فكتبوا على التي تخفض وهي حرف بالياء للفرق بذلك بينها وبين على التي هي فعل نحو قوله تعالى – علا في الأرض – ولعلا بعضهم – وشبهه، وكتبواْ إلى بالياء للفرق أيضا بينها وبين إلا المشددة اللام، وقد قرئ: {إلا أن تقطع قلوبهم}

و {إلى أن تقطع}، والفرق بينهما في الصورة الياء، والألف، وكتبواْ لدى بالياء للفرق بينها وبين اسم الإشارة الذي قد دخلت عليه لام التوحيد إذا قيل لدا زيد على أنه قد كتب في المصاحف {لدى الحناجر} بالياء.

وحكى أبو عبيد أنه رأى حتى في بعض المصاحف بالألف، وقد رأى ها غيره في بعضها كذلك، والعرب لم تكن أهل شكل ونقط، وإنما كانت تفرق بين ما يشتبه ويشكل من ما تتفق صورته ويختلف لفظه أو معناه بالحروف، ألا تراهم كتبواْ عمرو بالواو للفرق بينه وبين عمر، وكتبواْ أوليك وأولى بالواو للفرق بينهما وبين إليك وإلي، وكتبوا مائة بالألف للفرق بينها وبين منه في نظائر لذلك، وهم مع ذلك لا يلفظون بتلك الحروف التي قد أدخلوها للفرق، فدل ذلك على صحت ما قلناه.

ومن ما يدل أيضا على أنهم رسمواْ على وإلى ولدى بالياء للفرق لا غير إجماعهم على ترك إمالتهن على أن أئمة القراءة لم تمل ما كان من ذوات الياء من أجل الرسم فقط بل إنما إمالته من حيث صحت الرواية بإمالته عندهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم دلت على حسنها، وجوازها، وتأكدها وقوتها برسم تلك الحروف بالياء إذ الإمالة من الياء والياء من الأسباب الجالبة لها فهذا بين.

فصل: الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا على حسب حركته وحسب ما جانس الحركة، وهو ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف ثم ما كان مضموما من دون واو ثم ما كان مضموما بعده واو ثم ما كان ساكنا عن فتحة ثم ما كان عن ضمة ثم ما كان عن كسرة ثم ما كان مكسورا من دون ياء ثم ما كان مكسورا بعده ياء.

فكل حرف من الحروف متسع حسب نفسه، وإنما لم يكن حسب الحركات وما جانسها في جميع الحلول، لما يؤدي من التعارض والتناقض بينها، ولا سبيل إلى التخلص من ذلك وترجيح البعض دون آخر، وإنما ذلك يمكن في باب الترقيق والتفخيم، وإليك الجدول:-

ط	طَ ا	طَ	طُ	طُ و	◌َ طْ	◌ُ طْ	ي طْ	طِ	طِ ي
ض	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ظ	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ق	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ص	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ج	–	–	–	–	–	–	–	–	–
د	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غ	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ر	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ز	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ب	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ء	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ا									
ت	–	–	–	–	–	–	–	–	–
خ	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ذ	–	–	–	–	–	–	–	–	–

ع	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ك	–	–	–	–	–	–	–	–	–
س	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ش	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ل	–	–	–	–	–	–	–	–	–
و	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ي	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ن	–	–	–	–	–	–	–	–	–
م	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ث	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ح	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
هـ	–	–	–	–	–	–	–	–	–

وهنا يكون وزن الحروف جميعها حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول لعدم التعارض والتناقض بينها ووجود السبيل إلى التخلص من ذلك إن شاء الله. والحروف ثلاثة أقسام؛ قسم مفخم وهو المستعلي، وقسم مرقق وهو المستفلي، وقسم تابع لما قبله وهو الألف.

ثم المستفلي منه ما هو مفخم في حال من الأحوال وهو اللام والراء ونلحق اللام في حال تفخيمها بالمستعلي هنا حيث يفرد الـراء بحاله مفخما، فيكون تقسيم الحروف إلى مفخم ومرقق، فالمفخم أقوى من المرقق ما حرك وما جونس وما جعل في ما في المعنى، كل منهما.

وحيث ذلك عرفت فاعلم ان الـلام في حالها أقوى المفخم ثم المطبق وإن كان مع سائر المستعلي حسب الحركات وما في المعنى في جميع الـحلول، لكون كل سبع من مسبعات الحرف أقواه، لا بد له من التقديم على نظيره من الحرف الذي هو دونـه، وذلك كاف، وشاف، وواضح، ولنضيف اللام كما سترى حسب النفس ثم نضيف حسب الحركات وما في المعنى في جـميع الحلول غير أن اللام حسبا واحدا، كما كانت الراء في ذلك على حسب واحد، وكـما كانت على ذلك في المرقق، خلاف اللام فيه فإنها على حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول.

فصل: المضيف اللام بالمستعلي حسب النفس

اللام ◌َ الله ◌ُ الله

ط	طَا	طَ	طُ	طُ و	◌َ طْ	◌ُ طْ	◌ِ طْ	طِ	طِ ي
ض	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ظ	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ص	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ق	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غ	–	–	–	–	–	–	–	–	–
خ	–	–	–	–	–	–	–	–	–

سبق أن قلنا أن المستعلي منه ما هو مفخم في حال من الأحوال وهو اللام من اسم الجلالة، والراء ونلحق اللام في حال تفخيمها بالمستعلي هناك حيث وعدنا بتفريد الراء في حالها مفخمة.

وهو هذا وان قلنا المفخم أقوى من المرقق ما حرك وما جونس وما جعل في مافي المعنى كل منهما، وان ان اللام في الحـال أقوى المفخم ثم الطبق هذا، ثم لتعلم ان هذه الراء منكرطة في سلك المفخم، وهي على الإنكراط.

فصل: والمنفرد الراء

الراء في الوصل المتحركة	الراء في الوصل الساكنة أولا	الراء في الوصل الساكنة وسطا	الراء في الوصل الساكة آخرا	الراء في الوقف
را بعدها ألف نحو سراجا	اَرْ بعد فتح نحو ارحمنا	ـَرْ عن فتح نحو خردل	ـَرْ عن فتح نحو يسخر	ـَر عن فتح دون ساكن بينهما نحو البصر
رَ من غير ألف نحو شرَر	أُرْ عن ضم نحو أرْكض	ـُرْ عن ضم نحو القرآن	ـُرْ عن ضم نحو انظر	ـُر عن ضم دون ساكن بينهما نحو ....
رُ من غير واو نحو يشعركم	اِرْ عن كسر عارض نحو من ارتضى	ـِرْ عن كسر عارض متصل نحو اركبوآْ		ـَر عن فتح بينهما ساكن نحو الفجر
رُو بعده واو		ـِرْ عن كسر		ـُرْ عن ضم

نحو عشرون عارض منفصل بينهما نحو

لازم نحو ....

الذي ارتض

ِرْ عن كسر ِر عن كسر

عارض منفصل بينهما ساكن

عارض نحو مستعل والمختار

لمن ارتضى مصر

رْ من قبل حرف

استعلاء في كلمة

نحو قرطاس

وسبق ان قلنا في السابق والسابق منه ان ان اللام في حالها أقوى المفخم ثم الطبق وان ثم لتعلم ان هذه الراء منكرطة في سلك المـفخم، وهي على الإنكراط أعني نفسها ولتعلم أنها أدنى المفخم قوة غاية الدنوي ولذا لم تكن مخللة مع السائر حلوله.

فصل: إنكراط سلك المفخم المجتمع الجميع، المضيف اللام بالمستعلي حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول والملحق بالراء والتي كانت على حسب واحد وكانت منفردة الإنكراط.

-الله	ُالله	طا	ضا	ظا	صا	قا	غا	خا	طَ
–	–	–	–	–	–	طُ	–	–	–
–	–	–	طو	–	–	–	–	–	–
َ طْ	–	–	–	–	–	–	ُطْ	–	–

– – – – ي طْ – – – – –

– طِ – – – – – – طِ ي –

– – – – – را رَ رُ رو –رْ

◌ُرْ ◌ِرْ ◌َرْ ◌ُرْ ◌ِرْ ◌ِرْ ◌ِرْ رْ ◌َرْ ◌ُرْ

عارض

◌َرْ ◌ُرْ ◌َر ◌ُر رِ ÷

.... مصر

وسبق في ما هو سابق ان المفـخم أقوى من المرقق ما حرك وما جونس وما جعل في ما في المعنى كل منهما.

وقد انكرطنا سلك المفخم المضيف اللام بالمستعلي والمنفرد الراء والمجتع الجميع وبهنا ننكرط المرقق حسب النفس منعزلين الراء عنه بانفرادها.

ثم ننكرطه حسب الحركات وما في المعنى في جميع الحلول والذي ننكرطه بالراء حسب النفس في حسبها. وهو هذا:–

فصل: إنكراط سلك المرقق المنعزل عنه الراء حسب النفس

ج جا جَ جُ جُو ◌َجْ ◌ُجْ ◌ِجْ جِ جِ يء

د – – – – – – – – –

ر									
ز	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ب	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ء	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ت	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ذ	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ع	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ك	–	–	–	–	–	–	–	–	–
س	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ش	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ل	–	–	–	–	–	–	–	–	–
و	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ي	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ن	–	–	–	–	–	–	–	–	–
م	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ث	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ح	–	–	–	–	–	–	–	–	–

ف – – – – – – – – –

هـ – – – – – – – – –

فصل: المنفرد الراء

الراء المكسور الساكنة المتوسطة – المتطرفة الساكنة

حال الوصل حال الوصل حال الوصل حال الوقف

رِ رْ رْ رْ

كسرة لازمة تامة عن كسر عن كسر عن كسر

رِ رْ

– – مبعضة عن ساكن بعد كسر

رِ رْ

عارض تام عن ياء ساكنة

رِ رْ

– عارض مبعض عن ممال

رِ رْ

عن مرقق

ممالة

رِ رْ

اولا

عن كسر بينهما ساكن مستعل والمختار القطر

رِ

وسطا

رِ

آخرا

رِ

منونه

رِ

غير منونة

رِ

عن ساكن

رِ

عن كسر

رِ

عن ضم

رِ

عن فتح

رِ

عن فتح بعد ألف

رِ

عن مستفل

رِ

عن مستعل

فصل: المرقق المجتمع الجميع والذي هو المنكرط بالراء إنكراط سلك المرقق المجتمع الجميع حسب الحركاتس وما في المعنى في جميع الحلول والذي هو المنكرط بالراء حسب النفس في الحسب

جـ	دا	زا	با	ءا	تا	ذا	عا	ك	سا	شا	لا	وا	يا	ن	ما	ث
ا								ا						ا		ا
حـ	فا	هـ	جَ	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ا		ا														
–	–	–	–	–	–	جُ	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	جو	–	–	–	–	–	–	–

– – – – – – – – – – – – – جَْ – – – –

– – – – – – – – – – – – – – – ُ جْ –

– – – – – – – – – – – – – – – – – –

– ِ جْ – – – – – – – – – – – – – – – –

– – – – جِ دِ رِ رِ رِ رِ رِ رِ رِ رِ رِ رٍ رِ رِ

لاز م مبع ض تا م عار ض مما ل اولا وسـ طا آخرا غ ير

رِ ُرِ رِ ًا رِ رِ رِ ع لو ِ رْ ِرْ رِ رْ رْ رْ رْ رْ زِ – –

ياء مما ل مرقق القـ طر

– – – – – – – – – – – – – – – – جِ ي –

– – – – – – – – – – – – – – – – – –

هِي

فصل: إنكراط السلك المفخم والمرقق المجتمع الجواميع

اله اله ط – – – – – – طَ – – – – – – طُ – – – –

ا

ط – – – – – – – – – – طْ – – – – – – – – ُ – –

و طْ

– – – – ِ – – – – – – – را – – – – – – – – –

طْ

– – – – – – – – – – – رِ ÷ جا – – – – – – – –

مصـ

ر

– – – – – – – – – – – – – جَ – – – – – – – –

– – – – – – – – – – – – – جُ – – – – – – –

– – – – – – – – – – – – – جو – – – – – – – –

– – – – – – – – – – – – َ – – – – – – –

جْ

– – – – – – – – – – – – – ُ – – – – – – – –

جْ

– – – – – – – – – – – – – ِ – – – – – – – –

جْ

– – – – – – – – – – – – – جِ دِ رِ – – – – –

لاز

م

– رْ زِ

القط

ر

– جي – –

– – – – – – – – – – – – – – – – ه

ي

كتاب تجويد الحروف

قال الداني في التحديد: اعلموا أن كل حرف من حروف القرآن يجب أن يمكن لفظه، ويوفى حقه من المنزلة التي هو مخصوص بها، على ما حددناه وما نحدده، ولا يبخس شيئاً من ذلك، فيتحول عن صورته ويزول عن صيغته، وذلك عند علمائنا في الكراهة والقبح، كلحن الإعراب الذي يتغير فيه الحركات وينقلب به المعاني. كما حدثني الحسين بن شاكر السمسار، قال: حدثنا أحمد بن نصر، قال: سمعت ابن مجاهد يقول: اللحن في القرآن لحنان: جلي وخفي، فالجلي لحن الإعراب، والخفي ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه. قال الحسين، قال لنا أحمد: كان ابن مجاهد، رحمه الله، لعلمه بتفاوت الناس في العلم بالقراءة وقصور أفهامهم يستثبت كثيراً ممن يقرأ عليه في قوله {قمطريرا} وأشباهه، لأن منهم من يجعل الميم نوناً، قال: وغنة الميم والنون عند الباء تشتبه، ولا يكاد من لا يعرف أن يفرق بينهما في قوله تعالى: {من أنبأك هذا}، وقوله {كنتم به} ونحوها في اللفظ. قال لي الحسين، قال لي أحمد: وجدت جماعةٌ قرأوا على شيخنا وعلى غيره من القراء لا يفرقون بين (ألنا)، و(أسلنا).

قال أبو عمرو: والفرق بينهما أن لام الفعل في (ألنا) نون، وفي (أسلنا) لام. وكانتا قبل اتصالهما بالضمير الذي هو النون والألف متحركتين، وقبلهما ألف منقلبة عن ياء، لأن الأصل كان فيهما (ألان وأسال)، فلما اتصلتا بالضمير سكنتا تخفيفاً وسقطت الألف قبلهما لسكونها وسكونهما، واندغمت في النون في (ألنا) لتماثلهما، كما اندغمت فيها كذلك في (لعنا، وآمنا، ولكنا) وشبهه، ولم يندغم فيها لذلك في (أسلنا)، لاختلافهما، وكون سكون اللام عارضاً، كما لم يندغم فيها لذلك في (أرسلنا، وبدلنا، وقلنا) وشبهه، فتشديد النون في (ألنا) وتخفيفها في (أسلنا)، هو الفرق بينهما في اللفظ كما بيناه، ومثلهما في البيان والإدغام والتخفيف والتشديد في قوله: {فزيلنا بينهم}، و{كذلك زينا} سواء، فاعلمه.

قال الداني: وقد أودعت هذا الباب من حروف التجويد جملةً سائرةً، وألفاظاً دائرةً، تخفى حقيقتها على أكثر القراء، وتعزب كيفية النطق بها على جماعة من أهل الأداء، ورتبتها على مخارجها حرفاً حرفاً، وكشفت عن خاص سرها، ونبهت على موضع غموضها ليقاس ما لم أذكره عليها، وترد نظائرها إليها، إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق. اهـ.

وقد وجد القوم وخاصة شراح المقدمة، أن هناك حاجة لجمع عناصر كل حرف في صعيد واحد، واستيفاء جميع مكوناته الصوتية، وذلك من خلال تخصيص مبحث مستقب لذكر صفات الحروف على التفصيل، ولم يحظ الموضوع بعناية علماء العربية الأوائل، فإنهم لم يحرصوا على جمع صفات كل حرف في موضع واحد، وأظهر علماء العلم المتقدمون عناية مناسبة به، فكانوا يذكرون أهم صفات الحرف في أول الحديث عنه، كما فعل مكي في الرعاية، والداني في التحديد، وأفرد محمد بن محمود السمرقندي، بابا مستقلا في كتابه (روح المريد في شرح العقد الفريد)، جعل عنوانه (باب في صفات الحروف على التفصيل)، ذكر فيه صفات كل حرف نظما ثم فصلها نثرا، وأهمل عدد من شراح المقدمة الموضوع، وعلى رأسهم ابن الناظم، لأنه ليس من الموضوعات التي ذكرها ابن الجزري في المقدمة أو كتبه الأخرى، وكان عبد الدائم الأزهري تلميذ الناظم قد أورد أرجوزة في تسعة وعشرين بيتا متضمنة لصفات الحروف، قال عنها: "جمع بعضهم صفات الحروف في أبيات حسنة، وحسنها – والله أعلم – من جمعها، لا من حيث نظمها، فإنها مشتملة على ركاكة في النظم، وعدم وزن".

وذكر أبو الفتح المزي صفات كل حرف في فصل خصصه لذلك بعد الفراغ من شرح الأبيات الخاصة بالصفات، وذكر مع كل حرف إلى جانب صفاته عدد مرات وروده في القرآن، واعتنى بذلك القسطلاني في شرحه للمقدمة، وزاد في كتابه (لطائف الإشارات لفنون القراءات)، على ما ذكره في شرح المقدمة صفات أخرى، واعتنى بذلك أيضا الفضالي في شرحه للمقدمة.

واعتنى المؤلفون في العلم في العصر الحديث بجمع صفات الحروف، ومنهم من سردها سردا، على نحو ما فعل المتقدمون من القوم، ومنهم من أدرجها في جدول واحد، أو جداول متعددة، وكثير

ثم كثير أغفل عن ذكر (الموضوع) في كتابه ألبتة، وقد سبقكم ما في منهجهم فصوله في السابق من الكتاب.

ولا يوجد إطار موحد لإثبات الصفات وكيفية ترتيبها، فقد مال بعض المؤلفين إلى تكثير عدد صفات كل حرف كما فعل شراح المقدمة، وخاصة القسطلاني في لطائفه، على نحو ما فعل في صفات الهمزة، فذكر لها إحدى عشرة صفة في قوله: "والهمزة: مجهورة شديدة جريسة مهتوتة مستفلة بالفاء، مصمتة منفتحة مبدلة مزيدة حلقية"، وكذلك فعل في بقية الحروف.

فصل في التفقد: التفقد في الحروف: على حسب الجوار حالة التركيب وما في المعنى ما ينشأ عن ذلك.

أن الحروف الـ 19 منها المنعزل عنها، بأن ليس فيه عمل عضو الآ وهو الألف، فتكون الـ28.

والفرض ان كل واحد منها يجاور بها على الحدة وبالمثل، فتضرب 28 × 28 = 784 قبلا أو بعدا ومعا 784 × 2 = 1568 ثم إنه ثلاثة أحرف: الذات اعني صاحب التفقيد والجارين، فعلى فرض أن تكون على حركة واحدة من الحركات كان 3 × 3 = 9 و 9 في 1568 = 14112 وهي:-

هذه ______________________________ - - - و و و

ي ي ي .

وعلى تقسيمها أعني الحركات وتمزيجها وتنزيلها في أي وجه لا يظهر فيه الزمام، يكون 12 وجه، وذلك تبدأ بـــ فرد الفرد 3 ثم زوجي الفرد 3 ثم فرد الزوجين 3 ثم زوجي الزوج 3 ، فتضرب 12 هذه في 1568 السابق ذكرها، اعني 12 × 1568 = 18816، ثم تضرب الحاصل في الحركات 3 أعني 18816 × 3 = 56448 ولو جمعتها مع 14112 السابقة = 70560 ولو قلتَ تحت قولنا السابق 3 × 3 = 9 وقلتَ تحت قولنا الآخر 12 × 3 = المضمر في عبارة، ثم تضرب إلخ = 36 وقلت 9 + 36 = 45، فتقول 1568 السابق ذكرها في × 45 =

70560، والنفس الخارج السابق آنفا، الآ وهذه الأوجه بإعادة الأولى 1 + 12 = 13، على الترتيب السابق.

(الآس)	(فرد الفرد)	(زوجي الفرد)	(فرد الزوجين)	(زوجي الزوج)،
– – –	– و ي	– – و	– و و	– و –
و و و	– ي و	– – ي	– ي ي	– ي –
ي ي ي				

فجملة الحركات الـ3 جميعها – 27 و 27 ي 27 و + الجميع = 81 هذه الحركات في التفقد.

أو:–

2	2	2	2		
و ي –	و و –	و – –	و – و	27 × 3	= 81 أو
و – ي	و و ي	و ي ي	و ي و	18 ÷ 3	= 81 هذا

فهي 81 حركة في 70560 حرفا.

3	3	3	3		
ي – و	ي ي –	ي – –	ي – ي	81 ÷ 70560	= 871 أو
ي و –	ي ي و	ي و و	ي و ي	81 ÷ 70560	= 871

وقد علمت أن كل وجه من هذه الأوجه خلا الآس: طبقتان فـ 2 × 56448 السابق ذكره = 112896 و+ السابقة التي هي 14112 = 127008 أو × النفس 7056 × 2 =

141120 و- الآس 14112 = 127008 وإن + أيضا بـ 14112 = 141120 فيكون الأحرف عددها: هو أو تقول 70560 × 2 = 141120 و − 14112 = 127008 فهي التي لغير الآس و+ 127008 بـ 13112 = 141120 وعلمت أن الحركات كما هي 18 حركة فـ ÷ ها على 1742 أو 141120 ÷ 18 = 1742 كل من الحاصلين.

فلنعزله ناحية مدخرا إلى حين وهو هذه الأحرف على 141120 والحركات على 18 وتوزيعها على 1742 في الفرض.

فصل: وعلى فرض السكون حركة: وإن خصصناه لكونه لا يجتمع، فإنه على أوجه أخرى الآ وهي 12 وجه، وذلك تبتدأ بزوجي الفرد ثم زوجي الأفراد ثم فرد الزوجين ثم زوجي الفرد ثم أفراد الفردين ، ثم ان الأوجه على قسمين، قسم على 3 طباقات وهو النصف من الأوجه، وقسم آخر على طبقتين وهو النصف الآخر.

فالأول 3 × 6 = 18 والثاني 2 × 6 = 12 و 18 + 30 و30 × الحركات الـ3 جميعا = 90

فـ 1568 × 30 = 47040 فيكون أحرف هذا الفرض و 90 حركاته الآ وهي هذه الأوجه.

الذي على 3 طبقات				الذي على طبقتين
زوج الفرد	زوجي الأفراد	فرد الزوجين	زوجي الأفراد	افراد الفرد
- ° -	° - °	° - -	- - °	- و ° - ° و
- ° -	° و °	° و و	و و °	- ي ° - ° ي

– ◌ْ – ◌ْ ي ◌ْ ◌ْ ي ي ي ي ◌ْ

و ◌ْ و   و – ◌ْ و ◌ْ –

و ◌ْ و   و ي ◌ْ و ◌ْ ي

و ◌ْ و

ي ◌ْ ي   ي – ◌ْ ي ◌ْ –

ي ◌ْ ي   ي و ◌ْ ي ◌ْ و

ي ◌ْ ي

وقلنا الحركات في الـفرض 90 والأحرف فيه 47040 فـ 90 ÷ 47040 = 523 أو 47040 ÷ 90 = 523، فيكون أحرف الـفرض 47040 وحركاته 90 والتوزيع 523 واحرف الفرض الأول 131120 وحركاته 18 والـتـوزيع 1742، فتجمع من الفرضين الأحرف والحركات والـتوزيع هكذا 47040 + 141120 = 188160 حرفا و 90 + 81 + 171 حركة و 523 + 1742 + 2265 توزيعا، الأحرف الحركات التوزيع

188160 171 2265

فصل: ما يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه

القاف	الراء	الباء	التاء	الكاف	السين	اللام	النون	الميم	الثاء	الحاء
المثل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ق	ر	ب	ت	ك	س	ل	ن	م	ث	ح

الجنس	.1	.2	.3	.4	.5	.6	.7	.8	.9	10
ك			د	ق					ظ	ع
			ط						ذ	
القرب مخرجا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
خ	ل	ق	ح	ح	ح	ع	ع	ع	ح	خ
ج	ن	ج	ك	ج	ك	ن	ل	ي	خ	ك
طَ	م	ل	ج	ش	ش	ر	ر	ل	ك	ش
د		ن	ش	د	ي	ب	م	ن	ش	ي
ب		د	د	ت	ت	م		ر	ي	ت
		م	س	س	ز			ز	ت	س
			ذ	ث	ذ			ذ	ص	ز
			ث		ث			ث	س	ذ
			ف		ف			ب	ز	ث
					و			و	ذ	ف
									ف	
									و	

فصل: الإدغام الكبير متماثله واعلم: أن الإدغام الكبير متماثليه خفته ليس على أسهل واحد ما كان من كلمة منه وما كان من كلمتين، ويغني عن ما كان من كلمة إنـكراط ما كان من كلمتين الوارد في الأحرف الـ17 وهي (عن كسب حرث فيه غلت قوم) وهي الأســهل فالأسـهل وهي أيضا حسب النفس ثم حسب الحركات وهذا الإنكراط حسب القوة.

1)	ق	حق قدره
2)	غ	يبتغ غير
3)	ر	واذكر ربك
4)	ب	لذهب بسمعهم
5)	ت	الموت تحسبونهما
6)	ع	طبع على
7)	ك	واذكر ربك كثيرا
8)	س	الناس سكارى
9)	ل	لا قليل لهم
10)	و	هو وليهم
11)	ي	يأتي يوم

12)	ن	بنين نسارع
13)	م	الرحيم ملك
14)	ث	حيث ثقفتموهم
15)	ح	النكاح حتى
16)	ف	ما اختلف فيه
17)	هـ	فيه هدى

وأما حسب الحركات فقد علمت أنها 17 وحيث ذلك فإنها تكون على فتحتين وعلى ضمتين وعلى كسرتين وذلك ثلاث حـــالات فـ 3 × 17 = 51 وأنها على فتح وضم وعلى فتح وكسر وعلى ضم وفتح وعلى ضم وكسر وعلى كسر وفتح وعلى كسر وضم وذلك ست حالات، فـ 6 × 17 = 102 ، و51 + 102 = 153 وكل ذلك على ما يقتضي ما يقتضيه القياس جاء أو لم يجئ.

ولو 3 + 6 = 9 و9 × 17 = 153 هو هو الآ وهو هذا:-

1) ق	--	◌ُ◌ُ	◌ِ◌ِ	-◌ُ	◌ِ-	-◌ُ	◌ِ-◌ُ	-◌ِ	◌ُ◌ِ
2) غ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3) ر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4) ب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5) ت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6) ع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

7) ك	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8) س	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9) ل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
10 و	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
11 ي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
12 ن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
13 م	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
14 ث	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
15 ح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
16 ف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
17 هـ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

وعلى ما تقتضيه قاعدة (أن الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا بقدر حركته وبقدر ما جانس الحركة) لا يقتضي غـير هذا لأن الإدغام يمنع جانب القاعدة أخير بنفسه وإنما ما يقتضي من ذلك دَوَرَان

الإنكراط لا غير.

فصل: إظهار الميم الساكن

و	َ	ُ	ِ	وَ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

ف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ث	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓ وُ	
ذ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ظ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ز	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓ وِ		✓
س	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ص	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓ ءِ				
د	✓	✓	✓									
ط	✓	✓	✓									
ر	✓	✓	✓									
ن	✓	✓	✓									
ل	✓	✓	✓									
ض	✓	✓	✓									
ي	✓	✓	✓									
ش	✓	✓	✓									
ج	✓	✓	✓									

ك	✓	✓	✓
ق	✓	✓	✓
خ	✓	✓	✓
غ	✓	✓	✓
ح	✓	✓	✓
ع	✓	✓	✓
هـ	✓	✓	✓
ء	✓	✓	✓

والخفاء ربما يكون إلى الإظهار أقرب وتارة إلى الإدغام، فهو أوعب وذلك حسب البعد والقرب.

الى الإظهار إلى الإدغام

ق ك ج ش ض ((ن)) ط د ت ص س ز ظ ذ ث ف

فكل حرف هو أقرب إلى النون يكون الإخفاء عنده أزيد وما هو دونه فهو أدنى منه، والغنة عند الأقرب تقل وتقصر زمان إمتدادها، وتكثر عند ما هو دونه، ويطول زمان إمتدادها من الأقرب. وذلك من الطاء إلى الفاء ثم من الضاد إلى القاف.

والحق أن الغنة: ميزانـها عند النطق بـها ميزان المد الطبيعي عند النطق به، ولكن الذي ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي، وعن الإقتصار فيه حسب المشافهة.

ط	◌َ	◌ُ	◌ِ	طَ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
د	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	طُ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
ت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	طِ		/	/
ص	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
س	✓	✓	✓	قِ											
ز	✓	✓	✓												
ظ	✓	✓	✓												
ذ	✓	✓	✓												
ث	✓	✓	✓												
ف	✓	✓	✓												
ض	✓	✓	✓												
ش	✓	✓	✓												
ج	✓	✓	✓												
ك	✓	✓	✓												
ق	✓	✓	✓												

فصل: [3]ما لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه

فهو على مجانس وعلى مقارب، والـمقارب على مقارب مخرجا ومقارب صفة، وكل منه على صغير وكبير.

المجانس	المقارب مخرجا	المقارب صفة
ج في ش	ج في ش ي	ج في ع ق ك ي د ت ب
ش ج	ش – ي ج	ش – ح خ ك ي ت س ذ ف
ض – ر ن ل	– ل ن ر	ض – غ ظ
د – ت ط	– ت ط	د – ع ق ك ج ت ذ ب
ذ – ظ	– ث ظ	ذ – ع غ ش ي ت د س ز ث ف م و

وقد سبق في ما هو سابق أن لا يخفى إلخ سائرين، فهو عليه وعلى ما في المعنى، فيكون في المجانس $8 \times 6 = 48$ وفي المقارب مخرجا $11 \times = 66$ وفي ــــــــــ صفة $36 \times 6 = 216$ ولو $48 + 66 + 216 = 330$ فهو مجموع القسم.

ولو أنزلناها على الأصل وفرضناها على النفس مجـانسة او مقاربة مخرجا منها او صفة لـــ = 44 حرفا فـ×ها في الـ$6 = 264$ ، وهذا ما يصير من حيث التلخيص والسابق ما هو كان من حيث التحقيق، فلنبدأ بما هو من حيث التلخيص ثم نتبعه ما من حيث التحقيق إن شاء الله تعالى.

وحيث ذلك فلتعلم ان القسم على تثلـيثه، وقاعدة التلخيص أن الأولى بالتلخيص الأجنس ثم الأجنس فالأجنس وبعد الأقرب مخرجـا ثم الأقرب منه فالأقرب منه وبعده الأجنس ثم الأجنس فالأجنس وبعد الأقــرب مخرجا ثم الأقرب منه فالأقرب منه وبعده الأقرب صفة ثم الأقرب منه فالأقرب منه ونكتفي به إذا تكرر بتسقيط التكرير. هذا:–

ج في ش ي ع ق ك د ت ب

ش – ج ي ح خ ك ت س ذ ف

ض – ر ن ل غ ظ

د – ت ط ع ق ك ج ذ ب

ذ – ظ ث ط ع غ ش ي ت د س ز ف م و

فصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص

جـ في شا	––يا	–– عا	–– قا	– –كا	– – دا	– – تا	– – با
ش في جا	––يا	––حا	––خا	––كا	––تا	––سا	––ذا
––فا	ض–را	––نا	––لا	––غا	––ظا	د–تا	––طا
––عا	––قا	––كا	––جا	––ذا	––با	ذ–ظا	––تا
––طا	––عا	––غا	––شا	––يا	––تا	––دا	––سا
––زا	––فا	––ما	––وا	جـ –ش	––ي	––ع	––ق
––ك	––د	––تا	––با	شـ –ج	––ي	––ح	––خ
––ك	––ت	––س	––ذا	––ف	ضـ –ر	––ن	––ل
––غ	––ظ	د–ت	د–ط	د–ع	––ق	––ك	––ج
––ذ	––ب	ذ–ظ	––ث	––ط	––ع	––غ	––ش
––يـ	––ت	––د	––س	––ز	––ف	––م	––و
ج–شو	––يو	––عو	––قو	––كو	––دو	––تو	––بو

ش–جو   ––يو   ––حو   ––خو   ––كو   ––تو   ––سو   ––ذو

––فو   ض–رو   ––نو   ––لو   ––غو   ––ظو   د–تو   ––طو

––عو   ––قو   ––كو   ––جو   ––ذو   ––بو   ذ–ظو   ––ثو

––طو   ––عو   ––غو   ––شو   ––يو   ––تو   ––دو   ––سو

––زو   ––فو   ––مو   ––وو   ج–ش   ––ي   ––ع   ––ق

––ك   ––د   ––ت   ––ب   ش–ج   ––ي   ––ح   ––خ

––ك   ––ت   ––س   ––ذ   ––ف   ض–ر   ––ن   ––ل

––غ   ––ظ   د–ت   ––ط   ––ع   ––ق   ––ك   ––ج

––ذ   ––ب   ذ–ظ   ––ث   ––ط   ––ع   ––غ   ––ش

––ي   ––ت   ––د   ––س   ––ز   ––ف   ––م   ––و

ج–شِ   ––ي   ––ع   ––ق   ––ك   ––د   ––ت   ––ب

ش–ج   ––ي   ––ح   ––خ   ––ك   ––ت   ––س   ––ذ

––ف   ض–ر   ––ن   ––ل   ––غ   ––ظ   د–ت   ––ط

––ع   ––ق   ––ك   ––ج   ––ذ   ––ب   ذ–ظ   ––ت

––ط   ––ع   ––غ   ––ش   ––ي   ––ت   ––د   ––س

––زي   ––في   ––مي   ––وي   ج–شي   ––ي ي   ––عي   ––قي

––كي   ––دي   ––تي   ––بي   ش–جي   ––ي ي   ––حي   ––خي

--كي	--تي	--سي	--ذي	--في	ض ي	ـــر --ني	--لي
--غي	--ظي	د–تي	--طي	--عي	--قي	--كي	--جي
--ذي	--بي	ذ–ظي	--ثي	--طي	--عي	--غي	--شي
--بي	--تي	--دي	--سي	--زي	--في	--مي	--وي

فصل: ما كان عليه من حيث التحقيق المجانس منه

ج في شا	ش –جا	ض–را	ض–نا	ض–لا	د–تا	--طا	ذ–ظا
✓	✓	✓	✓	✓	د–ت	--ط	ذ–ظ
✓	✓	✓	✓	✓	✓	--طو	ذ–ظو
✓	✓	✓	✓	✓	✓	--ط	ذ–ظ
✓	✓	✓	✓	✓	✓	--ط	ذ–ظ
✓	✓	✓	✓	✓	✓	–طي	ذ–ظي

فصل: ما كان عليه من حيث التحقيق المقارب منه مخرجا

ج–شا	--يا	ش–يا	--جا	ض–لا	--نا	--را	د–تا
--طا	ذ–تا	ذ–ظا	ج–ش	--ي	ش–ي	--ج	ض–ل
--ن	--ر	د–ت	--ط	ذ–ث	--ظ	ج–شو	--يو
ش–يو	--جو	ض–لو	--نو	--رو	د–تو	--طو	ذ–ثو

--ظو ج-ش --ي ش-ي --ج ض-ل --ن --ر

د-ت --ط ذ-ث ذ-ظ ج-ش --ي ش-ي --ج

ض-ل --ن --ر د-ت --ط ذ-ث --ظ ج-شي

--يي ش-يي --جي ض-لي --ني --ري د-تي --طي

ذ-ثي --ظي

فصل: ما كان عليه من حيث التحقيق المقارب منه صفة

ج في عا --قا --كا --يا --دا --تا --با ش-حا

--خا --كا --يا --تا --سا --ذا --فا ض-غا

--ظا د-عا --قا --كا --جا --تا --ذا --با

ذ-عا --غا --شا --يا --تا --دا --سا --زا

--ثا --فا --ما --وا ج-ع --ق --ك --ي

--د --ت --ب ش-ح --خ --ك --ي --ت

--س --ذ --ف ض-غ --ظ د-ع --ق --ك

--ج --ت --ذ --ب ذ-ع --غ --ش --ي

--ت --د --س --ز --ث --ف --م --و

ج-عو --قو --كو --يو --دو --تو --بو ش-حو

--خو --كو --يو --تو --سو --ذو --فو ض-غو

--ظو	د-عو	--قو	--كو	--جو	--تو	--ذو	--بو
ذ-عو	--غو	--شو	--يو	--تو	--دو	--سو	--زو
--ثو	--فو	--مو	--وو	ج-ع	--ق	--ك	--ي
--د	--ت	--ب	ش-ح	--خ	--ك	--ي	--ت
--س	--ذ	--ف	ض-غ	--ظ	د-ع	--ق	--ك
--ج	--ت	--ذ	--ب	ذ-ع	--غ	--ش	--ي
--ت	--د	--س	--ز	--ث	--ف	--م	--و
ج-ع	--ق	--ك	--ي	--د	--ت	--ب	ش-ح
--خ	--ك	--ي	--ت	--س	--ذ	--ف	ض-غ
--ظ	د-ع	--ق	--ك	--ج	--ت	--ذ	--ب
ذ-ع	--غ	--ش	--ي	--ت	--د	--س	--ز
--ث	--ف	--م	--و	ج-عي	--قي	--كي	--بي
--دي	--تي	--بي	ش-حي	--خي	--كي	--يي	--تي
--سي	--ذي	--في	ض-غي	--ظي	د-عي	--قي	--كي
--جي	--تي	--ذي	--بي	ذ-عي	--غي	--شي	--يي
--تي	--دي	--سي	--زي	--ثي	--في	--مي	--وي

وأما ما يدغم في المثل؛ فعلى غاية الجلاء مظهره، فلا داعي لنا إليه في ذلك.

فصل: ما يدغم في الجنس

ق في كا	ت–دا	––طا	ك–قا	ث–ظا	––ذا	ح–عا	ق–ك
––د	––ط	ك–ق	ث–ظ	––ذ	ح–ع	ق–كو	ت–دو
––طو	ك–قو	ث–ظو	––ذو	ح–عو	ق–ك	ت–د	––ط
ك–ق	ث–ظ	––ذ	ح–ع	ق–ك		ت–د	––ط
ك–ق	ث–ظ	––ذ	ح–ع	ق–كي	ت–دي	––طي	ك–قي
ث–ظي	––ذي	ح–عي					

فصل: ما في القرب مخرجا

ق في كا	––خا	––غا	ر–نا	––لا	ب–ما	––وا	––فا
ك–شا	––يا	––قا	س–زا	––صا	––تا	––دا	ل–نا
ل–را	ن–را	ن–لا	م–وا	––با	––فا	ث–ذا	––ظ
ح–عا	ق–ك	––خ	––غ	ر–ن	––ل	ب–م	––و
––ف	ك–ش	––ي	––ق	س–ز	––ص	––ت	––د
ل–ن	––ر	ن–ر	––ل	م–و	––ب	––ف	ث–ذ
––ظ	ح–ع	ق–كو	––خو	––غو	ر–نو	––لو	ب–مو
––وو	––فو	ك–شو	––يو	––قو	س–زو	––صو	––تو
––دو	ل–نو	––رو	ن–رو	––لو	م–وو	––بو	––فو

ث–ذو	––ظو	ح–عو	ق–ك	––خ	––غ	ر–ن	––ل
ب–م	––و	––ف	ك–ش	––ي	––ق	س–ز	––ص
––ت	––د	ل–ن	––ر	ن–ر	––ل	م–و	––ب
––ف	ث–ذ	––ظ	ح–ع	ق–ك	––خ	––غ	ر–ن
––ل	ب–م	––و	––ف	ك–ش	––ي	––ق	س–ز
––ص	––ت	––د	ل–ن	––ر	ن–ر	––ل	م–و
––ب	––ف	ث–ذ	––ظ	ح–ع	ق–كي	––خي	––غي
ر–ني	––لي	ب–مي	––وي	––في	ك–شي	––يي	––قي
س–زي	––صي	––تي	––دي	ل–ني	––ري	ن–ري	––لي
م–وي	––بي	––في	ث–ذي	––ظي	ح–عي		

فصل: ما في القرب صفة 1

ق–خا	––جا	––طا	––دا	––با	ر–لا	––نا	––ما
––قا	––جا	––لا	––نا	––دا	––ما	ت–حا	––كا
––جا	––شا	––دا	––سا	––ذا	––ثا	––فا	ك–حا
––جا	––شا	––دا	––تا	––سا	––ثا	س–حا	––كا
––شا	––يا	––تا	––زا	––ذا	––ثا	––فا	––وا
ل–عا	––نا	––را	––با	––ما	ن–عا	––لا	––را

--ما   م–عا   --يا   --لا   --نا   --را   --زا   --ذا

--ثا   --با   --وا   ث–جا   --خا   --كا   --شا   --يا

--تا   --صا   --سا   --زا   --ذا   --فا   --وا   ح–خا

--كا   --شا   --يا   --تا   --سا   --زا   --ذا   --ثا

--فا

قي –خ   --ج   --ط   --د   --ب   ر–ل   --ن   --م

ب–ق   --ج   --ل   --ن   --د   --م   ت–ح   --ك

--ج   --ش   --د   --س   --ذ   --ث   --ف   ك–ع

--ج   --ش   --د   --ت   --س   --ث   س–ح   --ك

--ش   --ي   --ت   --ز   --ذ   --ث   --ف   --و

ل–ع   --ن   --ر   --ب   --م   ن–ع   --ل   --ر

--م   م–ع   --ي   --ل   --ن   --ر   --ز   --ذ

--ث   --ب   --و   ث–ح   --خ   --ك   --ش   --ي

--ت   --ص   --س   --ز   --ذ   --ف   --و   ح–خ

--ك   --ش   --ي   --ت   --س   --ز   --ذ   --ث

--ف

قي–خو   --جو   --طو   --دو   --بو   ر–لو   --نو   --وو

ب–قو ––جو ––لو ––نو ––دو ––مو ت–حو ––كو

––جو ––شو ––دو ––سو ––ذو ––ثو ––فو ك–حو

––جو ––شو ––دو ––تو ––سو ––ثو س–حو ––كو

––شو ––يو ––تو ––زو ––ذو ––ثو ––فو ––وو

ل–عو ––نو ––رو ––بو ––مو ن–عو ––لو ––رو

––مو م–عو ––يو ––لو ––نو ––رو ––زو ––ذو

––ثو ––بو ––وو ث–حو ––خو ––كو ––شو ––يو

––تو ––صو ––سو ––زو ––ذو ––فو ––وو ح–خو

––كو ––شو ––يو ––تو ––سو ––زو ––ذو ––ثو

––فو

فصل: ما في القرب صفة 2

قي –خ ––ج ––ط ––د ––ب ر–ل ––ن ––م

ب–ق ––ج ––ل ––ن ––د ––م ت–ح ––ك

––ج ––ش ––د ––س ––ذ ––ث ––ف ك–ح

––ج ––ش ––د ––ت ––س ––ث س–ح ––ك

––ش ––ي ––ت ––ز ––ذ ––ث ––ف ––و

ل–ع ––ن ––ر ––ب ––م ن–ع ––ل ––ر

--م م–ع --ي --ل --ن --ر --ز --ذ

--ث --ب --و ث–ح --خ --ك --ش --ي

--ت --ص --س --ز --ذ --ف --و ح–خ

--ك --ش --ي --ت --س --ز --ذ --ث

--ف

قي–خ --ج --ط --د --ب ر–ل --ن --م

ب–ق --ج --ل --ن --د --م ت–ح --ك

--ج --ش --د --س --ذ --ث --ف ك–ح

--ج --ش --د --ت --س --ث س–ح --ك

--ش --ي --ت --ز --ذ --ث --ف --و

ل–غ --ن --ر --ب --م ن–ع --ل --ر

--م م–ع --ي --ل --ن --ر --ز --ذ

--ث --ب --و ث–ح --خ --ك --ش --ي

--ت --ص --س --ز --ذ --ف --و ح–خ

--ك --ش --ي --ت --س --ز --ذ --ث

--ف

قي–خي --جي --طي --دي --بي ر–ني --ني --وي

ب–قي	––جي	––لي	––ني	––دي	––مي	ت–حي	––كي
––جي	––شي	––دي	––سي	––ذي	––ثي	––في	ك–حي
––جي	––شي	––دي	––تي	––سي	––ثي	س–حي	––كي
––شي	––بي	––تي	––زي	––ذي	––ثي	––في	––وي
ل–عي	––ني	––ري	––بي	––مي	ن–عي	––لي	––ري
––مي	م–عي	––يي	––لي	––ني	––ري	––زي	––ذي
––ثي	––بي	––وي	ث–حي	––خي	––كي	––شي	––يي
––تي	––صي	––سي	––زي	––ذي	––في	––وي	ح–خي
––كي	––شي	––يي	––تي	––سي	––زي	––ذي	––ثي
––في							

فصل: ما كان عليه من حيث التلخيص

القاف	الراء	الباء	التاء	الكاف	السين	اللام	النون	الميم	الثاء	الحاء
ف	ر	ب	ت	ك	س	ل	ن	م	ث	ح
ك	ن	م	د	ق	ز	ن	ر	و	ظ	ع
خ	ل	و	ط	ش	ص	ر	ل	ب	ذ	خ
ع	م	ف	ح	ي	ت	ع	ع	ف	ح	ك
ج		ق	ك	ح	د	ب	م	ع	خ	ش

ط	ج	ج	ج	ح	م	ي	ك	ي
د	ل	ش	ش	ك		ل	ش	ت
ب	ن	د	د	ش		ن	ي	س
	د	س	ت	ي		ر	ت	ز
	م	ذ	س	ت		ز	ص	ذ
		ث	ث	ذ		ذ	س	ث
		ف		ث		ث	ز	ف
				ف			ذ	
				و			ف	
							و	

فصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص 1

ق–قا	––كا	––خا	––عا	––جا	––طا	––دا	––با
ر–را	ر–نا	––لا	––ما	ب–با	––ما	––وا	––فا
––قا	––جا	––لا	––نا	––دا	––ما	ت–تا	––دا
––طا	––حا	––كا	––جا	––شا	––دا	––سا	––ذا
––ثا	––فا	ك–كا	––قا	––شا	––يا	––قا	––حا
––جا	––شا	––دا	––تا	––سا	––ثا	س–سا	––زا

––صا ––تا ––دا ––حا ––كا ––شا ––يا ––تا

––زا ––ذا ––ثا ––فا ––وا ل–لا ––نا ––را

––عا ––با ––ما ن–نا ن–را ––لا ––عا ––ما

م–ما ––وا ––با ––فا ––عا ––يا ––لا ––نا

––را ––زا ––ذا ––ثا ––با ––وا ث–ثا ––ظا

––ذا ––حا ––خا ––كا ––شا ––يا ––تا ––صا

––سا ––زا ––ذا ––فا ––وا ح–حا ––عا ––خا

––كا ––شا ––يا ––تا ––سا ––زا ––ذا ––ثا

––فا

ق–ق ––ك ––خ ––ع ––ج ––ط ––د ––ب

ر–ز ر–ن ––ل ––م ب–ب ––م ––و ––ف

––ف ––ج ––ل ––ن ––د ––م ت–ت ––د

––ط ––ح ––ك ––ج ––ش ––د ––س ––ذ

––ث ––ف ك–ك ––ق ––ش ––ي ––ق ––ح

––ج ––ش ––د ––ت ––س ––ث س–س ––ز

––ص ––ت ––د ––ح ––ك ––ش ––ي ––ت

––ز ––ذ ––ث ––ف ––و ل–ل ––ن ––ر

--ع   --ب   --م   ن-ن   ن-ر   --ل   --ع   --م

م-م   --و   --ب   --ف   --ع   --ي   --ل   --ن

--ر   --ز   --ذ   --ث   --ب   --و   ث-ث   --ظ

--ذ   --ح   --خ   --ك   --ش   --ي   --ت   --ص

--س   --ز   --ذ   --ف   --و   ح-ح   --ع   --خ

--ك   --ش   --ي   --ت   --س   --ز   --ذ   --ث

--ف

فصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص 2

ق-قو   --كو   --خو   --عو   --جو   --طو   --دو   --بو

ر-رو   ر-نو   --لو   --مو   ب-بو   --مو   --وو   --فو

--قو   --جو   --لو   --نو   --دو   --مو   ت-تو   --دو

--طو   --حو   --كو   --جو   --شو   --دو   --سو   --ذو

--ثو   --ف   ك-كو   --قو   --شو   --يو   --قو   --حو

--جو   --شو   --دو   --تو   --سو   --ثو   س-سو   --زو

--صو   --تو   --دو   --حو   --كو   --شو   --يو   --تو

--زو   --ذو   --ثو   --فو   --وو   ل-لو   --نو   --رو

--عو   --بو   --مو   ن-نو   ن-رو   --لو   --عو   --مو

م–مو ––وو ––بو ––فو ––عو ––يو ––لو ––نو

––رو ––زو ––ذو ––ثو ––بو ––وو ث–ثو ––ظو

––ذو ––حو ––خو ––كو ––شو ––يو ––تو ––صو

––سو ––زو ––ذو ––فو ––وو ح–حو ––عو ––خو

––كو ––شو ––يو ––تو ––سو ––زو ––ذو ––ثو

––فو

ق–ق ––ك ––خ ––ع ––ج ––ط ––د ––ي

ر–ر ر–ن ––ل ––م ب–ب ––م ––و ––ف

––ق ––ج ––ل ––ن ––د ––م ت–ت ––د

––ط ––ح ––ك ––ج ––ش ––د ––س ––ذ

––ث ––ف ك–ك ––ق ––ش ––ي ––ق ––ح

––ج ––ش ––د ––ت ––س ––ث س–س ––ز

––ص ––ت ––د ––ح ––ك ––ش ––ي ––ت

––ز ––ذ ––ث ––ف ––و ل–ل ––ن ––ر

––ع ––ب ––م ن–ن ن–ر ––ل ––ع ––م

م–م ––و ––ب ––ف ––ع ––ي ––ل ––ن

––ر ––ز ––ذ ––ث ––ب ––و ث–ث ––ظ

--ذ --ح --خ --ك --ش --ي --ت --ص

--س --ز --ذ --ف --و ح-ح --ع --خ

--ك --ش --ي --ت --س --ز --ذ --ث

--ف

فصل: ما يصير إليه من حيث التلخيص 3

ق-ق --ك --خ --ع --ج --ط --د --ب

ر-ر ن-ر --ل --م ب-ب --م --و --ف

--ق --ج --ل --ن --د --م ت-ت --د

--ط --ح --ك --ج --ش --د --س --ذ

--ث --ف ك-ك --ق --ش --ي --ق --ح

--ج --ش --د --ت --س --ث س-س --ز

--ص --ت --د --ح --ك --ش --ي --ت

--ز --ذ --ث --ف --و ل-ل --ن --ر

--ع --ب --م ن-ن ر-ن --ل --ع --م

م-م --و --ب --ف --ع --ي --ل --ن

--ر --ز --ذ --ث --ب --و ث-ث --ظ

--ذ --ح --خ --ك --ش --ي --ت --ص

--س	--ز	--ذ	--ف	--و	ح–ح	--ع	--خ
--ك	--ش	--ي	--ت	--س	--ز	--ذ	--ث
--ف							
ق–قي	--كي	--خي	--عي	--جي	--طي	--دي	--بي
ر–ري	ر–ني	--لي	--مي	ب–بي	--مي	--وي	--في
--قي	--جي	--لي	--ني	--دي	--مي	ت–تي	--دي
--طي	--حي	--كي	--جي	--شي	--دي	--سي	--ذي
--ثي	--في	ك–كي	--قي	--شي	--يي	--قي	--حي
--جي	--شي	--دي	--تي	--سي	--ثي	س–سي	--زي
--صي	--تي	--دي	--حي	--كي	--شي	--يي	--تي
--زي	--ذي	--ثي	--في	--وي	ل–لي	--ني	--ري
--عي	--بي	--مي	ن–ني	ن–ري	--لي	--عي	--مي
م–مي	--وي	--بي	--في	--عي	--يي	--لي	--ني
--ري	--زي	--ذي	--ثي	--بي	--وي	ث–ثي	--ظي
--ذي	--حي	--عي	--كي	--شي	--يي	--تي	--صي
--سي	--زي	--ذي	--في	--وي	ح–حي	--عي	--خي
--كي	--شي	--يي	--تي	--سي	--زي	--ذي	--ثي

--في

فصل: ما لا يدغم إلا في مثله فهو في ذلك متماثل صغيرا كان أو كبيرا

ه في ه　　ع في ع　　غ في غ　　ي في ي　　ف في ف　　و في و

ولا يخفى أن الكل من الأولين بعد الإسكان حيث ثانيه منهما متحرك، والمتحرك على تثليثه فـ 3 × 2 = 6 ألآ وهو هذا.

ه	في	ه	ه	ه
ع	✓	ع	ع	ع
غ	✓	غ	غ	غ
ي	✓	ي	ي	ي
ف	✓	ف	ف	ف
و	✓	و	و	و

وتحمله لما معا ذلك ليـس مشكلا، وإن شئت ثنيت، ثم إنك تثني التثليث على قاعدة ما جانس الحركة، فـ 6 × 2 = 12 فـ × ها في 6 الـــحروف = 72 ، ولو 72 هذه ÷ عليهما إذ ليس بمشكل خطهما لأنه لهما حاوٍ لصار = 36 فلننزله هنا وإنا على قاعدة الميزان سائرون، فتكون الحروف على هذا النسق الآتي ذكره، غعو يفه_غ ع و ي ف ه وعلى حسب التحويل.

غ في غا　ع–عا　و–وا　ي–يا　ف–فا　ه–ها　غ–غ　ع–ع　و–و

ي–ي　ف–ف　ه–ه　غ–غ　ع–ع　و–و　ي–ي　ف–ف　ه–ه

غ–غو ع–عو و–وو ي–يو ف–فو ه–هو غ–غ ع–ع و–و

ي–ي ف–ف ه–ه غ–غي ع–عي و–وي ي–يي ف–في ه–هي

فصل: ثم لتعلم أن الحروف هذه: بعضها يشائب بعضا في الطبيعة التحرفية، فلابد لك من معرفة الجميع، على التفصيل، لتميز كل حرف من مشروبه الشائبة، وهي: الباء فيه شائبة الفاء وليس في الفاء شائبة منه. والتاء ليس فيه شائبة من حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الدال ثم الطاء بخلاف العكس في الدال وفي الطاء. والثاء ليس فيه من شـائبة ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الذال ثم الظاء بخلاف العكس في الذال وفي الظاء. والجيم فيه شائبة الياء ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الشين بخلاف العكس وليس في الياء شائبة من الجيم ولا شائبة من الشين. والحاء ليس فيه شائبة من حرف. والخاء لو كانت فيه شائبة حرف لكانت الغين بخلاف العكس فإنه فيه. والدال فيه شائبة التاء ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الطاء بخلاف العكس. والذال فيه شائبة الثاء ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الظاء بخلاف العكس. والراء ليس فيه من شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت اللام ثم النون بخلاف العكس في اللام ثم في النون. والزاي فيه شائبة السين ثم شائبة الصاد. والسين فيه شائبة الزاي ثم شائبة الصاد. والشين فيه شائبة الجيم بخلاف العكس ولو كانت فيه شائبة حرف آخر لكانت الياء. والصاد فيه شائبة السين ثم الزاي. والضاد فيه شائبة الظاء. والطاء فيه شائبة الدال ثم التاء. والظاء فيه شائبة الذال ثم الثاء وشائبة الضاد بإختصاص. والعين فيه شائبة الحاء ولو كان الحاء فيه شائبة حرف آخر لكانت العين. والغين فيه شائبة الخاء بخلاف العكس فإنه ليس. والفاء لو كانت فيه شائبة حرف لكانت الباء بخلاف العكس فإنه فيه. والقاف فيه شائبة الكاف بخلاف العكس فإنه ليس.والكاف ليس فيه شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت القاف. واللام فيه شائبة الراء ثم شائبة النون. والميم ليس فيه شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الباء. والنون فيه شائبة اللام ثم الراء. والواو ليس فيه شائبة حرف من الحروف. والهاء لـيس فيه شائبة حرف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت

الهمز بخلاف العكس فإنه فيه. والهمز فيه شائبة الهاء. ليس فيه شائبة حرف من الحروف ولو كانت فيه شائبة حرف لكانت الجيم ثم الشين.

فصل: الهمز: له من المخارج أقصى الحلق ومن الصفات: الجهر والشدة والإستفال والإنفتاح والإصمات. وقالوا فيه أنه ألف حرك، وهو أول الحروف حركت، وقد لقي بالحروف كلها مباشرة في القرآن، وأتى أولها، وأتى تحت الراء والباء والألف والتاء والخاء والذال والكاف واللام والواو والياء والنون والميم والفاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الثاني عشر منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والهمزة من حروف الإبدال وحروف الزوائد وهي لا صورة لها في الخط تعرف بها وانما يستعار لها صورة غيرها: فمرة يستعار لها صورة الألف نحو رأس ومرة يستعار لها صورة الواو نحو يؤمنون ومرة صورة الياء بئر وذئب ومرة لا يكون لها صورة نحو دفء وملء، وإنما تعلم بالشكل والمشافهة والناس يتفاضلون في النطق بها على مقدار غلظ طباعهم.

فمن يلفظ بها لفظا تستبشعه الأسماع وتنبو عنه القلوب وتنفر منه الطباع ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه معيب من اخذ به. ومن يلفظ بها مفخمة ومن يشددها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها، واكثر ما يستعملون ذلك بعد المد نحو يا أيها وهذا حرام. ومن يأتي بها في لفظه مسهلة وذلك لا يجوز إلا فيما أحكمته الرواية تسهيله.

فصل: والذي ينبغي للقارئ إذا اتى بالهــمزة: ان يأتي بها سلسة في النطق سهلة الذوق من غير لكز ولا انتبار لها ولا خروج بها عن حدها ساكنة كانت او متحركة، يألف ذلك طبع كل احد ويستحسنه أهل العلم بالقراءة. فإذا ابتدأ بها القارئ فليحتـفظ من تغليظ النطق بها نحو الحمد – الذين – أءنذرتهم ولا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو آتي وآيات وآمين.

فإن جاء بعدها حرف مغلظ كان التحـفظ آكد نحو – الله – اللهم - أو مفخم نحو الطـلاق – اصطفى – اصلح. فإن كان حرفا مجانسا او مقربا لها كان التحفظ بسهولتها اشد وبترقيقها آكد، نـحو اهدنا اهدى اعوذ اعطى احطت فكثير من الناس ينطق بها كالمتهيع اي المتقيء. ويجب المحافظة عليها إذا أتت بعد حرف المد لئلا تصير ياء نحو كلا إن وقالواْ إن.

وينبغي ان يتحفظ من اخفائها إذا إنضـمت او انكسرت وكان بعد كل منهما او قبل ضمة او كسر نحو قوله الى بارئكم – وسئل – ومتكئون – واعدت. وينبغي ايضا: إذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون، أن يظهرها في وقفه لبعد مخرجها وضغطها بالسكون لأن كل حرف سكن خفف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت لا سيما إذا كان قبلها ساكن، سواء كان الساكن حرف علة او صحة، نـحو من السماء ومن شيء وظن السوء ودفـء ولذلك آثر هشام تسهيلها على تسهيل الهمزة المتوسطة.

فإن كانت الهمزة المتطرفة منصوبة بعدها تـنوين أبدل التنوين ألفا، وصارت الهمز غير متطرفة لأن الألف جائت بعدها نحو ولا يجدون ملجأ ودعاء ونداء. والهمزة هو أثقل الحروف وأدخلها في المخرج، ولذلك جاء فيه من القلب والحذف والتخفيف ما لم يجأ في غيره.

ولبعد مخرجها صعب اللفظ بها، لصعوبتها، ولم تستعمل العرب همزتين محققتين من أصل كلمة، ولا توجد همزة مدغمة في همزة إلا في قليل من الكلام، وحكي عن حماد بن زيد أنه قال: رأيت رجلا يستعدي على رجل بالمدينة، فقلت له ما تريد منه؟ فقال إنه يتهدد القرآن، قال: فإذا المطلوب رجل إذا قرأ يهمز، يعني أنه كان يهمز همزا متعسفا.

وقال أبو بكر بن عياش: كان إمامنا يهمز {مؤصدة} فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها، يريد أنه كان يتعسف في اللفظ بالهمز، ويتكلف شدة النبر فيقبح لفظه بها.

وينبغي له أن يتقيد من نفسه تجويد اللفظ بالهمزة (الملينة بين بين فيخرجها بين الهمزة)، المحققة والحرف الذي يجيء بها إليه، نحو الهمزة الثانية في قوله تعالى: {قلأؤنبئكم}، {أؤلقي}، {أئذا} {أإنا} {أئفكا}، {جاء أمة}، {شهداء إذ وصاكم}، – في قراءة نافع ومن تابعه على تخفيف الثانية في ذلك، من كلمة ومن كلمتين.

فيلفظ بالهمزو المضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، وبالمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، وبالمفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف نحو: {أأنذرتهم} و{جاء أحدهم}، أعني الهمزة المفتوحة الثانية.

فصل: فإن كانت الهمزة المفتوحة لينت بأن أبدل منها حرف غيرها، لفظت بالحرف الذي هو بدل من الهمزة خالصا لا يشوبه غيرها، نحو الهمزة الثانية من قوله تعالى: {السفهاء ألا}، و {يا سماء أقلعي}، تلفظ بهما وشبههما في موضع الهمزة الثانية، بواو خالصة مفتوحة، فيصير لفظك بقوله تعالى: {السفهاء ألا}، بمنزلة لفظك بقوله – عز وجل: {ألا إنهم هم السفهاء ولكن}، الأول أصله: همزتان، والثاني أصله همزة وواو مفتوحة واللفظ واحد.

وكذلك إن كانت الأولى من الهمزتين مكسورة والثانية مفتوحة، فإنك تبدل من الهمزة المفتوحة ياء خالصة إذا قرأت بالتخفيف، نحو: {من الشهداءين تضل}، و{بالفحشاء ينتقولوا}، وشبهه تلفظ بها كما ترى في الخط بياء مفتوحة محضة.

وإذا كانت الهمزة الثانية مكسورة، والأولى مضمومة، كان له في تخفيف الثانية وجهان: إن شئت نحوت بالثانية إذا لينتها نحو الياء على حكم حركتها، وإن شئت نحو الواو، على حكم حركة ما قبلها، نحو: {من يشاء إلى صراط}، و{ولا يأبى الشهداء إذا ما دعوا}، وشبهه، فإن كان القارئ يحقق الهمزتين في ذلك كله حققهما في لين ورفق.

وإذا كان في الكلمة همزتان ملينتان قبلهما همزة محققة، وجب على القارئ أن يتحفظ باللفظ بذلك، فيأتي بالمحققة بلفظ سهل غير متعسف، ثم بالملينة الأولى بين الهمزة المفتوحة والألف، ويبدل من الملينة الثانية ألفا فيشبع المد لذلك ويطوله، وذلك في قراءة نافع ومن تابعه عليه، وذلك نحو قوله: {آمنتم به}، و{آمنتم له}، في ثلاثة مواضع، في الأعراف وطه والشعراء، و{آلهتنا}، في الزخرف، وكذلك إن وقع اجتماع ثلاث همزات من كلمتين، نحو: {جاء آل لوط}، و{جاء آل فرعون}، مثله، فإن كان ممن يحقق الهمزتين حقق الأولى والثانية في لطف ورفق، وأتى بعد ذلك بألف عوضا من الهمزة الثالثة الساكنة.

وإذا كانت الهمزة الثانية من الهمزتين مكسورة وأصلها السكون، أبدلت منها ياء خالصة في قراءة من خفف الهمزة، نحو {أئمة}، لا تجعلها مثل {أئذا}، و{أئفكا}، بين الهمزة والياء، إنما تبدل منها ياء محضة مكسورة، لأن أصلها السكون، لأنه جمع إمام على أفعلة، وأصله: أأْممة، ثم أعل بالإدغام، وإلقاء حركة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، فصارت مكسورة، فأبدل منها ياء خالصة مكسورة في التليين.

فيجب على القارئ المجود لقراءته أن يفرق في لفظه بين {أئفكا} و{أئمة}، فيأتي يالثانية من {أئفكا}، وشبهه، إذا لين بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، ويأتي بـ{أئمة}، إذا لين بياء مكسورة خالصة، لأن الأولى أصلها الكسر، والثانية أصلها السكون، والساكن من الهمز إنما حقه من التليين البدل.

وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها حرفان مشددان، وجب أن يتحفظ ببيان الهمزة، لأن المشدد ثقيل وتكرره ثقل آخر، والهمزة ثقيلة أخرى، والكسرة ثقل أيضا آخر، لا سيما إذا كان المشدد من حروف العلة فهو أثقل، فيجب التحفظ بإظهار لفظ الهمزة برفق ولين لاجتماع المشددين وتولي الكسرتين على ياء مشددة وهمزة متطرفة، وذلك كله ثقيل، وذلك نحو قوله تعالى: {ومكر السيء}، (ولا يحيق)، ولا نظير له، ألا ترى أن حمزة لما رأى ثقل ذلك قرأ بإسكان الهمزة، وهي قراءة ضعيفة، ولا تحسن إلا على نية الوقف على الهمزة.

فإن كانت الهمزة مضمومة وقبلها حرف لين مشدد، وقبله حرف آخر مشدد، وبعد الهمزة همزة أخرى، كان ذلك أثقل وأحوج إلى بيان الهمزة الأولى ةتخفيف الثانية لتكرر الثقل، وذلك نحو قوله تعالى: {ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله}، فيحتاج القارئ إلى أن يأتي بالمشددين قبل الهمزتين متمكنين ظاهرين، ثم يأتي بالهمزة المضمومة محققة ظاهرة متمكنة في اللفظ بلين ورفق ثم يأتي بعد ذلك بهمزة ملينة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، أو بين الهمزة المكسورة والواو الساكنة.

فصل: قال الداني: والناس يتفاضلون في النطق بالهمزة على مقدار غلظ طباعهم ورقتها فمنهم من يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع وتنبو عنه القلوب، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروهٌ، معيبٌ من أخذ به، وقد حدثني الحسين بن علي البصري، حدثنا أحمد بن نصر، حدثنا ابن مجاهد، حدثنا محمد بن عيسى المقرئ، حدثنا محمد بن يزيد، قال: سمعت أبا بكر بن عياشٍ يقول: إمامنا يهمز (مؤصدة) فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها.

حدثنا عبد العزيز بن أبي غسان، حدثنا عبد الواحد بن عمر، حدثنا أحمد بن إسحاق التنوخي، قال حدثنا أبي، حدثنا موسى بن داود عن ابن المبارك، عن سفيان، عن الأعمش، أنه كان يكره شدة النبر، يعني الهمز في القراءة.

وحدثني الحسين بن علي السمسار، حدثنا أبو بكر الشذائي، قال: سمعت ابن مجاهدٍ قال: حفظت عن عبد الله بن محمد بن شاكر، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: سمعت الحسين بن علي الجعفي يقول: سمعت حمزة يقول: إنما الهمز رياضة. قال: قال أبان بن تغلب: فإذا أحسنها الرجل سهلها، أي تركها بعد، إن شاء الله تعالى.

فصل: والهمز: لو أعطي بينيا واستفالا وأخرج من غير شدة لصار عينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة لصار حاء. ولو استعلي ورخي وأخرج من غير شدة واستفال لصار غينا. ولو استعلي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة واستفال لصار خاء. ولو استعلي وقلقل وأخرج من غير استفال لصار قافا. ولو همس وأخرج من غير جهر لصار كافا. ولو قلقل وأخرج لصار جيما.

ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير شدة لصار ياء. ولو طبق واستفل واستطيل ورخي وأخرج من غير شدة وانفتاح واستفال لصار ضادا. ولو انحرف وبين وذلق وأخرج من غير شدة لصار لاما. ولو وبين وذلق وأخرج من غير شدة لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير شدة لصار راء. ولو طبق واستعلي وقلقل وأخرج من غير انفتاح واستفال لصار طاء. ولو قلقل وأخرج لصار دالا. ولو همس وأخرج من غير جهر لصار تاء. ولو طبق واستعلي وصفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وانفتاح واستفال لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وانفتاح واستفال لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير شدة لصار زاء. ولو طبق واستعلي ورخي وأخرج من غير شدة وانفتاح واستفال لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير شدة لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة لصار ثاء. ولو همس ورخي وذلق وأخرج من غير جهر وشدة لصار فاء. ولو قلقل وذلق وأخرج لصار باء. ولو بين وذلق وأخرج من غير شدة لصار ميما. ولو رخي ولين وأخرج من غير شدة لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة لصار هاء. والهمز أيضا: لو رخي وأخرج من غير شد وسفل لصار ألفا.

فصل: الهاء: له من المخارج: أقصى الحلق ومن الصفات الهمس والخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (هـ) إذا كان أول الكلمة أو وسطها، و(ه) آخرها. ورد في القرآن 10070. والهاء: ضمير الحروف ومضمرها، وهوائها، ولقي بالطاء والظاء والدال والراء والزاء والهمز والألف والتاء والعين والكاف والشين واللام والواو والياء والنون والميم والحاء والفاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو التاسع والعشرون أعني هو الأخِير:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والهاء من احوالها الخفاء لأنها تخفي في اللـفظ اذا اندرجت بعد حرف قبلها ولإخفائها قوّوها بالصلة. فلو لا الهمس والرخاوة اللذان فيها مع شدة الخفاء لكانت همزة، ولو لا الشدة والجهر اللذان في الهمزة لكانت هاء إذ المخرج واحد. ولما كانت الهاء حرفا خفيا: اي لإجتماع جميع صفات الضعف فيها، وجب ان يتحفظ ببيانها اي بيان تقوية صوتها بتقوية ضغط مخرجها، فلو لم يتحفظ على تقوية مخرجها لمال الطبع الى توسيع مخرجها لعسر تضيقه لبعده عن الفم، فيكاد ينعدم في التلفظ.

واذا تكررت الهاء في كلمة او كلمتين: كان البيان آكد لتكرار الخفاء ولتأتي الإدغام في ذلك لإجتماع المثلين، وذلك نحو وجوههم ويلـههم وفي هدى واعبدوه وهذا فلا بد من تبيين تفكيكها وملاحظة بيانهما من غير عجلة تجحف بلفظها ولا تمطيط يزيد على المطلوب فيثقل على الأسماع والقلوب. وتجب المحافظة على ترقيقها إذا كان بعدها ألف مدّيّة نحو، ها أنتم هؤلاء وكذا إذا قارن المفخم نحو فاطهرواْ وظهر الفساد، واذا وقعت بين ألفين وجب بيانها لإجتماع ثلاثة احرف خفية كقوله بناها وطحاها ونحوه، فإن كان قبل الألف هاء كان البيان آكد نحو قوله: منتهاها.

وإذا وقعت الهاء بعد حاء مهملة: وجب التحفظ بإظهار الهاء نحو سبحه لئلا تصير مع الحاء التي قبلها بلفظ حاء مشددة، بأن تنقلب حاء وتـدغم فيها لقوة الحاء وضعف الهاء، والقوي يغلب على الضعيف ويجذبه الى نفسه. وكذا إذا وقعت قبل حاء مهملة يجب التحـفظ ببيان الهاء نحو – وما قدرواْ الله حق قدره – لئلا تزداد خفاء عند الحاء وتصير حاء فينطق بحائيـن او تصير مدغمة في الحاء، وكذا تجب المحافظة على الهاء في بمزحزحه لئلا تصير حاء، وكذا يجب التحفظ عليها إذا وقعت قبل العين المهملة نحو – الله عليم. واذا سكنت الهاء وأتى بعدها حرف آخـر لا بد من بيانها لخفائها نحو – الله يستهزئ بهم – وكذا اذا اتت ساكنة بعد الحاء المهملة نحو – يا نوح اهبط لئلا تصير حاء.

وإذا سكنت الأولى من الهاءين وجب إظهار الإدغام والتشديد وبيان الهاء المشددة، فإن كان قبلها حرف مشدد كان آكد في بيان المشددين، لا سيما إن كان الحرف المشدد الأول حرفا مجهورا

قويا، نحو: {أينما يوجهه لا يأت بخير}، وأصله: (يوجهه)، ولذلك كتب في المصحف بهاءين مع الإدغام، فلما سكنت الهاء الأولى للشرطلا أدغمت في الثانية، وكذلك كل هاء مشددة يجب بيانها نحو: {فمهل الكافرين}، و {أن طهرا}، و {هاجا}، و{فلما جهزهم}، وشبهه.

فإن كانت الساكنة من كلمة أخرى، وهو موضع واحد في القرآن، فانو على الوقف، ولا تدغمها في الثانية، وإنما وقع ذلك في هاء السكت، نحو قوله: {ماليه هلك عني}، فالإختيار أن لا تدغم الهاء الأولى الساكنة في الثانية المتحركة، وأن تنوي عليها الوقف، وقد أخذ قوم في ذلك بالإدغام والتشديد، وليس بمختار، لأنه يصير قد أثبت هاء السكت في الوصل وذلك قبيح.

فصل: والهاء: لو جهر وأخرج من غير همس وسفل لصار ألف. وأيضا: الهاء: لو جهر وشد وأخرج من غير همس ورخو لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من غير همس ورخو لصار عينا. ولو أخرج من غير خفاء لصار حاء. ولو جهر وعلي وأخرج من غير همس وسفل لصار غينا. ولو علي وأخرج من غير سفل لصار خاء. ولو جهر وشد وعلي وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وسفل لصار قافا. ولو شد وأخرج من غير رخو لصار كافا. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وسفل لصار جيما. ولو فشي وأخرج لصار شينا. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس لصار ياء. ولو جهر وطبق وعلي وأطيل وأخرج من غير همس وفتح وسفل لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار لاما. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار راء. ولو أعطي ما للطاء وأخرج من غير ما له لصار طاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو لصار دالا. ولو شد وأخرج من غير رخو لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وأخرج من غير فتح وسفل لصار صادا. ولو صفر وأخرج لصار سينا. ولو جهر وصفر وأخرج من غير همس لصار زاء. ولو جهر وطبق وعلي وأخرج من غير همس وفتح وسفل لصار ظاء. ولو جهر وأخرج من همس لصار ذالا. ولو أخرج لصار ثاء. ولو ذلق وأخرج لصار فاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو لصار

باء. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار ميما. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس لصار واوا.

فصل: العين: له من المخارج وسط الحلق ومن الصفات الجهر والبينية والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (ع) إذا كان أول الكلمة و(ـعـ) وسطها، و(ـع) آخرها. ورد في القرآن 9220. والعين: عين الحروف وعيانها، ولقي بالطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والذال والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو السابع عشر منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والعين كثيرا ما تلابس الهمزة وتلابسها: فينبغي ان تنعم ابانته ولا يبالغ في ذلك فيؤول الى الإستكراه، سواء كان متحركا او ساكنا نحو ما على الذين – ويعمهون. فإذا نطقت بها: فبين جهرها وإلا عـادت حاء إذ لولا الجهر وبعض الشدة لكانت حاء وكذلك لولا الهمس والرخاوة اللذان في الحاء لكانت عينا. فإذا وقع بعدها حرف مهموس كقوله تعتـدواْ والمعتدين فلا بد من ترقيقها وبيان جهرها وشدتها، وكذا إذا وقع بعدها ألف نحو العالمين فلطف العين ورقق الألف وبعض الناس يفخمونه وهو خطأ.

وإذا تكررت فلا بد من بيانها لقوتها وصعوبتها على اللسان، لأن التلفظ بحرف الحلق منفرد فيه صعوبة، فإذا تكررت كان أصعب نحو أن تقع على الأرض وينزع عنهما وفزّع عن ونطبع على. وإذا سكنت العين واتى بعدها هاء: وجب التحفظ بإظهار العين لئلا تقرب من لفظ الحاء وتدغم فيها الهاء فتصير كأنها حاء مشددة نحو الم أعهد وفاتبعها وفبايعهن ولا تطعه. وكذا إذا سكنت واتى بعدها غين معجمة: وجب بيانها لئلا يتبادر اللسان الى الإدغام لقرب المخرج نحو واسمع غير مسمع،

ويجب ان يحترز عن حصر صوت العين بالكلية إذا شددت نحو يدعّ اليتيم لئلا تصير من الحروف الشديدة.

وإذا سكنت ايضا وبعدها همزة في مثل ودعْ أذىهم وجب اظهار العين بتؤدٍ وتحقيق الهمزة لئلا تنقلب عينا ويحدث الإدغام وذلك لا يجوز، لأن حروف الحلق لا يدغم ما تقارب منها. وكذلك إذا كان قبلها حاء في مثل فاصفح عنهم لئلا ينقلب الحاء عينا ويحدث الإدغام لتقارب المخرج، وهما متباعدتان في الخاصية فإن الهاء مهموس والعين مجهور ولأن الجميع من حروف الحلق ولا يدغم منها ما تقارب.

فصل: والعين: لو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني لصار حاء. ولو استعلي ورخي وأخرج من غير بيني واستفال لصار غينا. ولو استعلي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني واستفال لصار خاء. ولو شد واستعلي وقلقل وأخرج من غير بيني واستفال لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير بيني لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج لصار جيما. ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير بيني لصار ياء. ولو طبق واستعلي واستطيل ورخي وأخرج من غير بيني وانفتاح واستفال لصار ضادا. ولو انحرف وذلق وأخرج لصار لاما. ولو ذلق وأخرج لصار نونا. ولو انحرف وكرر وذلق لصار راء. ولو شد وطبق واستعلي وقلقل وأخرج من غير بيني وانفتاح واستعلاء لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير بيني لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وبيني لصار تاء. ولو طبق واستعلي وصفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وانفتاح واستفال لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير بيني لصار زايا. ولو طبق واستعلي ورخي وأخرج من غير بيني وانفتاح واستفال لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير بيني لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني لصار ثاء. ولو همس ورخي وذلق وأخرج من غير جهر وبيني لصار فاء. ولو شد وقلقل وذلق وأخرج من غير بيني لصار باء. ولو ذلق وأخرج لصار ميما. ولو رخي ولين

وأخرج من غير بيني لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني لصار هاء. والعين أيضا: لو رخي وأخرج من غير بيني وسفل لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير بيني لصار همزا.

فصل: الحاء: له من المخارج وسط الحلق ومن الصفات الهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح الإصمات، وصورته: (حـ) أول الكلمة و(ـحـ) وسطها و(ـح) آخرها. ورد في القرآن 3293. والحاء: حاوى الحروف وحوائها، ولقي بالطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو السابع والعشرون منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والحاء إذا نطقت بها فوفها حقها من مخرجها وصفاتها، فلولا البحة التي كانت في الحاء لكانت مشبهة بالعين في اللفظ لإتحاد مخرجيهما. واذا كان بعد الحاء ألف وجبت المحافظة على ترقيقها نحو قوله حم والحاكمين ولا حام وشبهه. ويجب ان يتحفظ ببيان لفظها عند إتيان العين بعدها لأنهما من مخرج واحد ولأن العين أقوى قليلا من الحاء، فهي تجذب لفظ الحاء الى نفسها نحو قوله تعالى فلا جناح عليهما ولا جناح عليكم والمسيح عيسى، فيصير الحاء عينا وذلك غير جائز لأنه إما ان يلفظ بالعينين بلا إدغام وذلك لا يجوز عند احد أو بإدغام وذلك ليس إلا عند ابي عمرو في رواية: والرواية غير مشهورة: إذ لا يدغم في المشهور إلا في زحزح عن النار. ويجتنب عن ادغام الحاء في العين في فاصفح عنهم، فكثيرا ما يقلبون الحاء فيه عينا ويدغمونها، وذا لا يجوز إجماعا.

وإذا لقيت الحاءُ حاءً مثلها: وجب التحفظ ببيانها لئلا تدغم نحو عقدة النكاح حتى ولا أبرح حتى، وإذا سكنت واتى بعدها هاء وجب التحفظ ببيانها أيضا لئلا تدغم الهاء فيها لقرب المخرجين،

ولأن الحاء أقوى من الهاء فهي تجذب الهاء الى نفسها. وهذا كثيرًا ما يقع فيه الناس فينطقون بحاء مشددة، وذلك لا يجوز اجماعا نحو فسبحه.

وكذلك يجب الإعتناع بترقيقها إذا جاورها حرف الإستعلاء نحو أحطت والحق فإذا توسطت بين حرفين مفخمين كان ذلك اوجب نحو حصص الحق.

فصل: والحاء: لو أعطي جهرا واستعلاء وأخرج من غير همس واستفال لصار غينا. ولو استعلي وأخرج من غير استفال لصار خاء. ولو جهر وشد واستعلي وقلقل وأخرج من غير همس ورخو واستفال لصار قافا. ولو شد وأخرج من غير رخو لصار كافا. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من همس ورخو لصار جيما. ولو فشي وأخرج لصار شينا. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس لصار ياء. ولو جهر وطبق واستعلي واستطيل وأخرج من غير همس وانفتاح واستفال لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار لاما. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار راء. ولو جهر وشد وطبق واستعلي وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وانفتاح واستفال لصار طاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو لصار دالا. ولو شد وأخرج من غير رخو لصار تاء. ولو طبق واستعلي وصفر وأخرج من غير انفتاح واستفال لصار صادا. ولو صفر وأخرج لصار سينا. ولو جهر وصفر وأخرج من غير همس لصار زاء. ولو جهر وطبق واستعلي وأخرج من غير همس وانفتاح واستفال لصار ظاء. ولو جهر وأخرج من غير همس لصار ذالا. ولو أخرج لصار ثاء. ولو ذلق وأخرج لصار فاء. ولو جهر وشد وقلقل وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار باء. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار ميما. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس لصار واوا. ولو أخفي و(هذا الخفاء مما خرجت به إلى غير طريقتي) وأخرج لصار هاء. والحاء أيضا: لو جهر وأخرج غير همس وسفل لصار ألفا. ولو جهر وشد وأخرج من غير همس ورخو لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من همسين لصار عينا.

فصل: الغين: له من المخارج أدنى الحلق من اللسان ومن الصفات الجهر والإستعلاء والرخاوة والإنفتاح والإصمات، وصورته: (غ) أول الكلمة و(غ) وسطها و(غ) آخرها. ورد في القرآن 2218. والغين: غنة الحروف، وغنائها، ولقي بالطاء والضاد والقاف والصاد والدال والراء والباء والهمز والألف والتاء والعين والكاف والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الثامن منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والغين اذا نطقت بها فوفها حقها من صفاتها، وإياك ان تحدث فيها همسا فيلتبس لفظها بالخاء لأنهما من مخرج واحد، واحذر تفخيم لفظ المسفلة عند مجاورتها، وإذا وقع بعدها ألف فلا بد من تفخيم لفظها لإستعلائها نحو قوله: غافر الذنب – وغاسق إذا وقب – وكذا إن كانت مفتوحة ولم يكن بعدها ألف نحو غفور وغفار.

ويجب التحفظ ببيان الغين المعجمة: إذا وقع بعدها عين مهملة او قاف او هاء لقرب مخرجها منها، فيخاف ان يبادر اللافظ الى الإخفاء او الإدغام، نحو لا تزغ قلوبنا وافرغ علينا وابلغه. وإذا وقع بعد الغين الساكنة شين معجمة: وجب بيانها لئلا تقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة، كقوله يغشي ونحوه وكذا حكمه مع سائر الحروف نحو المغضوب وصبغة ويغفر وفرغت واستغفر الله واغطش وضغثا وبغيا واغنى واغلالا وشبه ذلك.

وإذا سكنت وبعدها قاف: وجب اظهار الغين في مثل لا تزغ قلوبنا لئلا ينقلب الغين قافا لما بينهما من الإشتراك في الإستعلاء والقرب في المخرج، فيحدث الإدغام وذلك لا يجوز لما بينهما من البعد في الخاصية فإن القاف شديد والغين رخو وفي القاف قلقلة ليست في الغين.

قال مكي في الرعاية: "كل ما ذكرته لك من هذه الحروف، وما نذكره، لم أزل أجد الطلبة تزل بهم ألسنتهم إلى ما نبهت عليه، وتمي بهم طباعهم إلى الخطأ فيما حذرت منه، فبكثرة تتبعي لألفاظ الطلبة بالمشرق والمغرب وقفت على ما حذرت منه، ووصيت به من هذه الألفاظ كلها، وأنت تجد ذلك من نفسك وطبعك".

فصل: والغين: لو همس وأخرج من غير جهر لصار خاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير رخو لصار قافا. ولو شد وهمس واستفل وأخرج من غير جهر واستعلاء ورخو لصار كافا. ولو شد وقلقل واستفل وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار جيما. ولو استفل ولين وأخرج من غير استعلاء لصار ياء. ولو طبق واستطيل وأخرج من غير انفتاح لصار ضادا. ولو انحرف وبين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار لاما. ولو بين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار راء. ولو شد وطبق وقلقل وأخرج من غير رخو وانفتاح لصار طاء. ولو شد وقلقل واستفل وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار دالا. ولو شد وهمس واستفل وأخرج من غير جهر واستعلاء ورخو لصار تاء. ولو طبق وصفر وهمس وأخرج من غير جهر وانفتاح لصار صادا. ولو صفر وهمس واستفل وأخرج من غير جهر واستعلاء لصار سينا. ولو صفر واستفل وأخرج من غير استعلاء لصار زاء. ولو طبق وأخرج من غير انفتاح لصار ظاء. ولو استفل وأخرج من غير استعلاء لصار ذالا. ولو همس واستفل وأخرج من غير جهر واستعلاء لصار ثاء. ولو همس واستفل وذلق وأخرج من غير جهر واستعلاء لصار فاء. ولو شد وقلقل واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار باء. ولو بين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار ميما. ولو واستفل ولين وأخرج من غير استعلاء لصار واوا. ولو همس واستفل وأخرج من غير جهر واستعلاء لصار هاء. والغين أيضا: لو أخرج من غير علو لصار ألفا. ولو شد وسفل وأخرج من غير علو ورخو همزا. ولو سفل وأخرج من غير علو ورخو لصار عينا. ولو همس وسفل وأخرج من غير جهر وعلو لصار حاء.

فصل: الخاء: له من المخارج أدنى الحلق ومن الصفات الإستعلاء والهمس والرخاوة والإنفتاح والإصمات، وصورته: (خـ) أول الكلمة و(ـخـ) وسطها و(ـخ) آخرها. ورد في القرآن 2416. والخاء: خواء الحروف وإخائها، ولقي القاف والراء والباء والهمز والألف والتاء والذال والسين والشين واللام والواو والياء والنون والفاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الخامس عشر منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والخاء إذا وقع بعدهـا ألف: فلا بد من تفخيم لفظها لإستعلائها، وكذلك كل حرف من حروف الإستعلاء، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجأ بعدها ألف. ولكن إذا فخمتها قبل الألف: فاحذر أن تبالغ في تفخم الألف معها تفخيما فاحشا، فإنه خطأ لا يجوز، وكثيرا ما يقع القراء في مثل ذلك، ويظنون انـهم قد اتواْ بالحروف مجودة: وهؤلاء مصدرون في زماننا هذا يقرءون الناس القراءات.

وينبغي ان يخلص لفظها إذا سكنت: وإلا ربما انقلبت غينا كقوله ولا تخشى واختار موسى واختلط ويختم.

فصل: والخاء: لو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو لصار قافا. ولو شد واستفل وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار كافا. ولو جهر وشد وقلقل واستفل وأخرج من غير استعلاء وهمس ورخو لصار جيما. ولو فشي واستفل وأخرج من غير استعلاء لصار شينا. ولو جهر واستفل ولين وأخرج من غير استعلاء وهمس لصار ياء. ولو جهر وطبق واستطيل وأخرج من غير همس وانفتاح لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء وهمس ورخو لصار

لاما. ولو جهر وبين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء وهمس ورخو لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء وهمس ورخو لصار راء. ولو جهر وشد وطبق وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وانفتاح لصار طاء. ولو جهر وشد وقلقل واستفل وأخرج من غير استعلاء وهمس ورخو لصار دالا. ولو شد واستفل وأخرج من غير استعلاء ورخو لصار تاء. ولو طبق وصفر وأخرج من غير انفتاح لصار صادا. ولو صفر واستفل وأخرج من غير استعلاء لصار سينا. ولو جهر وصفر واستفل وأخرج من غير استعلاء وهمس لصار زاء. ولو جهر وطبق وأخرج من غير همس وانفتاح لصار ظاء. ولو جهر واستفل وأخرج من غير استعلاء وهمس لصار ذالا. ولو استفل وأخرج من غير استعلاء لصار ثاء. ولو استفل وذلق وأخرج من استعلاء لصار فاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير استعلاء وهمس ورخو لصار باء. ولو جهر وبين واستفل وذلق وأخرج من غير استعلاء وهمس ورخو لصار ميما. ولو جهر واستفل ولين وأخرج من غير استعلاء وهمس لصار واوا. ولو استفل وأخرج من غير استعلاء لصار هاء. والخاء أيضا: لو جهر وأخرج من غير علو وهمس لصار ألفا. ولو جهر وشد وسفل وأخرج من غير علو همسين لصار همزا. ولو جهر وبين وسفل وأخرج من غير علو ورخوين لصار عينا. ولو سفل وأخرج من غير علو لصار حاء. ولو جهر وأخرج من غير همس لصار غينا.

فصل: القاف: له من المخارج اقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، ومن الصفات الجهر والشدة والإستعلاء والقلقلة والإنفتاح والإصمات، وصورته: (قـ) أول الكلمة و(ـقـ) وسطها و(ـق) آخرها. ورد في القرآن 6813. والقاف: قفاء الحروف وقافيها، ولقي بالطاء والضاد والصاد والدال والغين والراء والباء والهمز والألف والتاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الرابع منها:-

ط ض ظ ق ص ج د غ ر ز

ب ء ا ت خ ذ ع ك س ش

ل   و   ي   ن   م   ث   ح   ف   هـ

والقاف إذا نطقت بها: فاعتن ببـيان جهرها واستعلائها إذ لولا الجهر والإستعلاء اللذان فيها لكانت كافا، ولولا الهمس والتسـفل اللذان في الكاف لكانت قافا ومتى لم تحقق ذلك إختلطا لأجل قربهما في المخرج. وإذا تكررت كان البـيان آكد نحو حق قدره وفلما افاق قال والحق قالواْ، واحترز من تقريبها من الكاف في نحو – مشرقين – والموريات قدحا.

وإذا سكنت وكان سكونها لازما او عارضـا، فلا بد من بيان قلقلتها واظهار شدتها وإلا مازجت الكاف نحو يقتلون واقسمواْ ولا تقـنطواْ واقصد وفلا تنهر فاقض والحق وفرق ونحو ذلك، الا ترى انه لو لم يبين قلقلتها في مثل نقتل صار نكتل وكذا تقف تكف. وإذا وقعت الكاف قبلها او بعدها: وجب بيان كل منهما لغير المدغم لئلا يشوب القاف شيء من لفظ الكاف يقرّبها منها او يشوب الكاف شيء من لفظ القاف نحو – خلق كل شيء وخلقكم – ولك قصورا – وشبه ذلك. وفي إدغامها إذا سكنت في الكاف مذهبان: الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والإستعلاء: كالطاء والتاء في احطت وبسطت، وهذا مذهب مكي بن ابي طالب القيسي.

والإدغام الكامل بلا اظهار شيء فيصير النطق بكاف مشددة وهو مذهب الجمهور من الداني.

ويجب على القارئ أن يفخمها تفخيما بالغا إذا أتت بعدها ألف كما يفعل بها إذا حكاها في الحروف، فقال: ف، ق، وذلك نحو قوله: "قالوا" و"قاموا"، وكذلك يبينها بيانا خالصا ويفخمها إذا انفردت مفتوحة أو مضمومة، نحو: "قليلا" و"قدمنا"، و"قدور" و"قولوا" وشبهه.

فصل: والقاف: لو همس واستفل وأخرج من غير جهر واستعلاء وقلقلٍ لصار كافا، ولو استفل وأخرج من غير استعلاء لصار جيما، ولو فشي وهمس ورخو واستفل وأخرج من غير جهر وشدة واستعلاء وقلقل لصار شينا. ولو رخي واستفل ولين وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار ياء. ولو طبق واستطيل ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وانفتاح لصار ضادا. ولو انحرف

وبين واستفل وذلق وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار لاما. ولو بين واستفل وذلق وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين واستفل وذلق وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار راء. ولو طبق وأخرج من غير انفتاح لصار طاء. ولو استفل وأخرج من غير استعلاء لصار دالا. ولو همس واستفل وأخرج من غير جهر واستعلاء وقلقل لصار تاء. ولو طبق وصفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل وانفتاح لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي واستفل وأخرج من غير جهر وشدة واستعلاء وقلقل لصار سينا. ولو صفر ورخي واستفل وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار زاء. ولو طبق ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وانفتاح لصار ظاء. ولو رخي واستفل وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار ذالا. ولو همس ورخي واستفل وأخرج من غير جهر وشدة واستعلاء وقلقل لصار ثاء. ولو همس ورخي واستفل وذلق وأخرج من غير جهر وشدة واستعلاء وقلقل لصار فاء. ولو استفل وذلق وأخرج من غير استعلاء لصار باء. ولو بين واستفل وذلق وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار ميما. ولو رخي واستفل ولين وأخرج من غير شدة واستعلاء وقلقل لصار واوا. ولو همس ورخي واستفل وأخرج من غير جهر وشدة واستعلاء وقلقل لصار هاء. والقاف أيضا: لو رخي وأخرج من غير شد وعلو وقلقل لصار ألفا. ولو سفل وأخرج من غير علو وقلقل لصار همزا. ولو بين وسفل وأخرج من غير شد وعلو وقلقل لصار عينا. ولو همس ورخي وسفل وأخرج من غير جهرين وعلو وقلقل لصار حاء. ولو رخي وأخرج من غير شد وقلقل لصار غينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهرين وقلقل خاء.

فصل: الكاف: له من المخارج أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى تحت مخرج القاف، ومن الصفات الشدة والهمس والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (ككك) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 9500. والكاف: كفاية الحروف وكافيها، ولقي بالطاء والظاء والقاف والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والذال والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الثامن عشر منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والكاف إذا نطقت بها: فوفها حقها واعتن بها لما فيها من الشدة والهمس لئلا يذهب بها الى الكاف الصماء الثابتت في بعض لغات العجم، وهـي غير جائزة في لغة العرب، وليحذر من اجراء الصوت معها كما يفعله بعض النمط والأعجام، ولا سيما اذا تكررت او شددة او جاورها حرف مهموس نحو بشرككم ويدرككم الموت ونكتل.

واذا أتى بعدها حرف استعلاء وجب التحفظ ببيانها لئلا تلتبس بلفظ القاف، نحو كطي السجل وكالطود ونحوه. واذا تكرت من كلمة او كلمتين: فلا بد من بيان كل منهما لئلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير، نحو قوله – منا سككم – وما سلككم – ونسبحك كثيرا – ونذكرك كثيرا – على مذهب المظهر.

ولا بد من ترقيقها اذا اتى بعدها ألف: نحو كافر وكانواْ وكافورا. ولا بد من ظهور همسها اذا سكنت: نـحو لا يكسبون ويكتمون واكبر، وقد يتساهل في هذا كثير من الناس فيتركون الهمس. وإذا وقعت في موضع يجوز ان تبدل منها قاف في بعض اللغات: وجب بيان الكاف لئلا تخرج من لغة الى لغة اخرى، نحو وإذا السماء كشطت. ولا بد من ترقيقها إذا أتـى بعدها ألف.

فالقاف والكاف حرفان متقاربان في المخرج وهما من الحروف الشديدة، إلا أن القاف مـجهور والكاف مهموس، فأجهر بالقاف طاقتك واحسن تخليص احدهما من الآخر سيما إذا اجتمعا في مـثل، خلقك وخلقكم وكذلك فيما تماثل من الكلمات، فأبن كل واحد منهما بخاصته، ألا ترى انه مـا لم ينعم بيانه في فالموريات قدحا، صار اللفظ به كاللفظ بـ إلى ربك كدحا وشبهه، فيتغير اللفظ وينقلب المعنى.

وإذا أتت القاف بعد النون الساكنة في نـحو: من قبل والتنوين في نحو مؤمنات وما أشبه ذلك، فينبغي أن تخفف القاف لأنها شديدة متعلقة. وبعض الناس يشوب القاف بالكاف ويضـعف جهرها وبعضهم يخرج القاف بين الهمزة والعين، وبعضهم يخرج الكاف من مخرج الهمزة وبعضهم يخرج الكاف بغير همس فتدق وبعضهم يخرجها من مخرج التاء.

فصل: والكاف: لو جهر وقلقل وأخرج من غير همس لصار جيما. ولو فشي ورخي وأخرج من غير شدة لصار شينا. ولو جهر ورخي ولين وأخرج من غير شدة وهمس لصار ياء. ولو جهر وطبق واستعلي واستطيل ورخي وأخرج من غير شدة وهمس وانفتاح واستفال لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين وذلق وأخرج من غير شدة وهمس لصار لاما. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير شدة وهمس لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير شدة وهمس لصار راء. ولو جهر وطبق عليَ وقلقل وأخرج من غير همس وانفتاح واستفال لصار طاء. ولو جهر وقلقل وأخرج من غير همس لصار دالا. ولو أخرج لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر ورخي وأخرج من غير شدة وانفتاح واستفال لصار صادا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير شدة لصار سينا. ولو جهر وصفر ورخي وأخرج من غير جهر وهمس لصار زاء. ولو جهر وطبق وعلي ورخي وأخرج من غير شدة وهمس وانفتاح واستفال لصار ظاء. ولو جهر ورخي وأخرج من غير شدة وهمس لصار ذالا. ولو رخي وأخرج من غير شدة لصار ثاء. ولو رخي وذلق وأخرج من غير شدة لصار فاء. ولو جهر وقلقل وذلق وأخرج من غير همس لصار باء. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير شدة وهمس لصار ميما. ولو جهر ورخي ولين وأخرج من غير شدة وهمس لصار واوا. ولو رخي وأخرج من غير شدة لصار هاء. وأيضا الكاف: لو جهر ورخي وأخرج من غير شد وهمس وسفل لصار ألفا. ولو جهر وأخرج من غير همس لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من غير شد وهمس لصار عينا. ولو رخي وأخرج من غير شد لصار حاء. ولو جهر وعلي ورخي وأخرج من غير شد وهمس وسفل لصار غينا. ولو علي ورخي وأخرج من غير شد وسفل لصار خاء. ولو جهر وعلي وقلقل وأخرج من غير همس وسفل لصار قافا.

فصل: الجيم: له من المخارج وسط اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، ومن الصفات الجهر والشدة والقلقلة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (جـ) أول الكلمة و(ـجـ) وسطها، و(ـج) آخرها. ورد في القرآن 3293. والجيم: جمة الحروف وجاميها، ولقي بالدال والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والعين والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء، وميزانه في الحروف أنه هو السادس منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والجيم: إذا نطقت بها فاعتن ببيان جهرها وشدتها وإلا عادت شينا او ممزوجة بالشين. وإذا سكنت الجيم: فإما ان يكون سكونها لازما أو عارضا فإن كان لازما، وجب التحفظ من ان تجعل شينا لأنهما من مخرج واحد. وإن قوما يغلطون فيها لا سيما إذا اتى بعدها زاي او حرف مهموس فيحدثون فيها همسا ورخاوة ويدغمونها في الزاي والشين ويذهبون لفظها، وذلك نحو والرجز وتجزرون ويجزي واخرج شطأه ورجسا واجتمعوا واجتنبوا وخرجت ووجهك ولا تجهر ونحوه. ولا بد من ان ينطق بجهرها وشدتها وقلقلتها، وان كان سكونها عارضا فلا بد من اظهار شدتها وجهرها وقلقلتها أيضا، وإلا ضعفت واتت ممزوجة بالشين، وذلك نحو اجاج وفخراج.

فصل: قال مكي: وإذا سكنت الجيم وأتت بعدها تاء، وجب أن يتحفظ القارئ بإخراج الجيم مو موضعها، وإعطائها حقها، وإن لم يفعل ذلك سارع اللفظ إلى أن يخالط لفظ الجيم لفظ الشين، وذلك لبعد ما بين الجيم والتاء في المخرج والصفة، والقوة والضعف، وذلك أن الجيم حرف شديد مجهور فقوي بذلك، والتاء حرف مهموس فيه ضعف، فاللسان يسارع إلى اللفظ بالشين في موضع الجيم، لأنها أخت الجيم ومن مخرجها، والشين أقرب إلى التاء في الصفة من الجيم بالتاء لأن الشين مهموسة كالتاء، فسهل أن تنوب الشين مناب الجيم لذلك.

فلا بد من التحفظ بإظهار لفظ الجيم الساكنة التي بعدها تاء، نحو قوله تعالى: {ومن حيث خرجت}، و{إن كنتم خرجتم}، و{يجتبي}، و{يجتبيك ربك}، و{اجتباه}، و{اجتثت}، و{هل أنتم مجتمعون}، و{لئن اجتمعت الإنس والجن}، و{اجتنبوا}، و{الله يجتبي}، و{الذين اجترحوا السيئات}، وشبهه كثير.

والتحفظ بإخراج الجيم – في هذا النوع – من مخرجها لازم للقارئ، لئلا يخالطها لفظ الشين للعلة التي ذكرنا.

وكذلك يجب أن تبين الجيم الساكنة إذا أتت بعدها دال، لأن الدال أخت التاء في المخرج، نحو قوله: {من الأجداث}، و{ومن وجدكم}، وإن لم يتحفظ بذلك خالطها لفظ الشين للعلة التي ذكرنا. اهـ.

وإذا أتت مشددة أو مكررة: وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدة فيها، نحو حاججتم وحاجه واتحاجوني. فإن اتى بعد الجيم المشددة حرف مشدد خفي: كان البيان لهما لازما لئلا يخفي الحرف الذي بعد الجيم، نحو يوجهه او اتى بعـدها حرف مجانس لها مشدد نحو لجّيّ كان البيان أيضا آكد لصعوبة اللفظ بإخراج الياء المشددة بعد الجيم.

فصل: والجيم: لو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ياء. ولو طبق وعلي واستطيل ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وانفتاح واستفال لصار ضادا. ولو انحرف وبين وذلق وأخرج من غير شدة وقلقل لصار لاما. ولو بين وذلق وأخرج من غير شدة وقلقل لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير شدة وقلقل لصار راء. ولو طبق وعلي وأخرج من غير انفتاح واستفال لصار طاء. ولو أخرج لصار دالا. ولو همس وأخرج من غير جهر وقلقل لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل وانفتاح واستفال لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل لصار زاء. ولو طبق

وعلي ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وانفتاح واستفال لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار ثاء. ولو همس ورخي وذلق وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار فاء. ولو ذلق وأخرج لصار باء. ولو بين وذلق وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ميما. ولو رخي ولين وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار هاء. وأيضا الجيم: لو رخي وأخرج من غير شد وقلقل وسفل لصار ألفا. ولو أخرج من غير قلقل لصار همزا. ولو بين وأخرج من غير شد وقلقل لصار عينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهرين وقلقل لصار حاء. ولو علي ورخي وأخرج من غير شد وقلقل وسفل لصار غينا. ولو علي وهمس ورخي وأخرج من غير شدين وقلقل وسفل لصار خاء. ولو علي وأخرج من غير سفل لصار قافا. ولو همس وأخرج من غير جهر وقلقل لصار كافا.

فصل: الشين: له من المخارج وسط اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، ومن الصفات التفشي والهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (شـ) أول الكلمة و(ـشـ) وسطها و(ش) آخرها. ورد في القرآن 2253. والشين: شأن الحروف لا شانيها، ولقي بالطاء والضاد والقاف والجيم والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والعين والكاف والسين واللام والواو والياء والنون والميم والحاء والفاء والهاء، وميزانه في الحروف أنه هو المتم للعشرين منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والشين: إذا نطقت بها فاعتن بها في تفشيها لا سيما إن وقفت عليها وإلا صارت كالجيم. وكذا إن وقع بعدها جيم وجب بيانها لئلا تـقرب من لفظ الجيم لأنها اختها ومن مخرجها، نحو فيما شجر بينهم وإن شجرة الزقوم. ولا بد ان يتحفظ من تخـشين لفظها عند مجاورتها الحروف المستعلية وما شابهها، نحو شطط – وشققنا – وشغفها – وشرقية. وإذا سكنت وبعدها ياء في مثل – في

مشيك: ينبغي ان تحسن تخليص الشين وتبيين كسرة الياء بعدها، لتظهر مزية التفشي فيها لأن الشين وإن قربت من مخرج الياء إلا أنهما قد تباعدتا من حيث ان الشين مهموس والياء مجهور، وفي الشين تفش وليس في الياء من تفش، فما لم يتعلم لبيانها لا يؤمن ان تدغم فيها وذلك قبيح. وكذلك السين إذا سكنت ووليتها تاء افتعل او استفعل في نحو استكبر واستوى: احسن ابرازها وتصفيتها مع توقي ازعاجها لأنهما يشتركان في الهمس، فلا يؤمن الإدغام بذلك الإشتراك وقد تباعدا من حيث الخاصية، فإن السين رخو والتاء شديد وذلك موجب للإظهار.

فصل: والشين: لو جهر ولين وأخرج من غير تفش وهمس لصار ياء. ولو جهر وطبق وعلي واستطيل وأخرج من غير تفش وهمس وانفتاح واستفال لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين وذلق وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار لاما. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار راء. ولو جهر وشد وطبق واستعلي وقلقل وأخرج من غير تفش وهمس ورخو وانفتاح واستفال لصار طاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار دالا. ولو شد ورخي وأخرج من غير تفش لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وأخرج من غير تفش وانفتاح واستفال لصار صادا. ولو صفر وأخرج من غير تفش لصار سينا. ولو جهر وصفر وأخرج من غير تفش وهمس لصار زاء. ولو جهر وطبق وعلي وأخرج من غير تفش وهمس وانفتاح واستفال لصار ظاء. ولو جهر وأخرج من غير تفش وهمس لصار ذالا. ولو أخرج من غير تفش لفصار ثاء. ولو ذلق وأخرج من غير تفش لصار فاء. ولو جهر وشد وقلقل وذلق وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار باء. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار ميما. ولو جهر ولين وأخرج من غير تفش وهمس لصار واوا. ولو أخرج من غير تفش لصار هاء. والشين أيضا: لو جهر وأخرج من غير تفش وهمس وسفل لصار ألفا. ولو جهر وشد وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار عينا. ولو أخرج من غير تفش لصار حاء. ولو جهر وعلي وأخرج من غير تفش وهمس لصار غينا. ولو علي وأخرج من غير تفش وسفل لصار خاء. ولو جهر وشد وعلي وقلقل وأخرج من غير

تفش وهمس ورخو وسفل لصار قافا. ولو شد وأخرج من غير تفش ورخو لصار كافا. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير تفش وهمس ورخو لصار جيما.

فصل: الياء: له من المخارج المدية من الجوف. وغير المدية من وسط اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، ومن الصفات الجهر والرخاوة والإستفال والإنفتاح واللين والإصمات، وصورته: (يـ، ـيـ، ـي) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 25919. والياء: ناد الحروف وناديها، ولقي بالحروف الهجائية كلها، وميزانه في الحروف أنه هو الثالث والعشرون منها:–

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والياء إذا نطقت بها فاحرص على رخاوتها ليحصل التخلص من شائبة الجيم، وكثيرا ما يتلفظ به بعض القراء فيأتي بالياء من قوله – إياك نعبد – كالجيم وهو لحن فاحش. وينبغي ان يتحرز في قوله إياك نعبد – عن ستة اشياء يفعلها بعض الناس: وتخفيف اللفظ بالهمز إذا وصل. وشدة نبر الهمزة: إذا ابتدأ. وتخفيف الياء. وتقريبها من الجيم. والسكت على الألف. وإشباع فتحة الكاف.

وإذا سكنت بعد كسر واتى بعدها مثلها وجب بيان كل منهما خشية الإدغام، لأنه غير جائز وتمكن الألى لمدها ولينها، وذلك نحو قوله – في يوسف – والذي يوسوس. وإذا تحركت الياء بالكسر وقبلها او بعدها فتحة نحو – ترينّ – ومعايش – او انفتحت واكتنفها كسرة وفتحة نحو – لا شية فيها – وتعيها اذن – وجب تخفيف الحركة عليها وتسهيل اللفظ بحركتها.

وإذا تكررت الياء في كلمة او كلمتين: وجب بيانـهما نحو واحيينا وان يحي الموتى وان الله لايستحي ان يضرب مثلا والبغي يعظكم خصوصا إذا كانت إحداهما مشددة مكسورة نحو – إن ولي الله – وأنت ولي في الدنيا – وإذا حييتم – وان يروا سبـيل الغي يتخذوه، فإن لم يتحفظ أسقط

احداهما في التلاوة. وإذا كانت الياء مشددة: وجب بيان تشديدها نحو إياك — وأيما الأجلين لثقل التشديد. وإذا كانت متطرفة ووقف عليها بغير روم: فإن التشديد الى البيان احوج نحو هو الحي ومن طرف خفي وبمصرخي.

قلت: الياء أرق مستفل وأصل الإستفال. وأما في الوصل: فإظهار التشديد أسهل، وإذا كان بعد الياء ألف وجب ترقيقها نحو شياطينهم. وإذا اتى بعد الياء حرف مفخم: وجبت المحافظة على ترقيق الياء لئلا يسبق اللسان الى تفخيمهما لتفخيم ما بعدها نحو — يصطرخون — يضربون — يطغى — يغفر — يرى.

قال مكي: فإذا وقع بعدها ألف، وجب أن يلفظ بها مرققة كما يلفظ بها إذا حكيت في الحروف، فقلت: - واو — و — ياء — وذلك نحو قوله: {شياطينهم}، و{يا أيها الذين آمنوا}، و{ يا أيها النبي}، و{سوف يأتي الله}، و{ذرياتهم}، وشبهه كثير، لفظ الياء فيها مرقق غير مغلظ حيث وقع.

فصل: والياء: لو طبق واستعلي واستطيل وأخرج من غير انفتاح واستفال ولينٍ لصار ضادا. ولو انحرف وبين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار لاما. ولو بين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار راء. ولو شد وطبق واستعلي وقلقل وأخرج من غير رخو وانفتاح واستفال ولين لصار طاء. ولو شدد وقلقل وأخرج من غير رخو ولين لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر ورخو ولين لصار تاء. ولو طبق واستعلي وصفر وهمس وأخرج من غير جهر وانفتاح واستفال ولين لصار صادا. ولو صفر وهمس وأخرج من غير جهر ولين لصار سينا. ولو صفر وأخرج من غير لين لصار زاء. ولو طبق واستعلي وأخرج من غير انفتاح واستفال ولين لصار ظاء. ولو أخرج من غير لين لصار ذالا. ولو همس وأخرج من غير جهر ولين لصار ثاء. ولو همس وذلق وأخرج من غير جهر ولين لصار فاء. ولو شد وقلقل وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار باء. ولو بين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار ميما. ولو أخرج لصار واوا. ولو

همس وأخرج من غير جهر ولين لصار هاء. والياء أيضا: لو أخرج من غير سفل ولين لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير رخو ولين لصار همزا. ولو بين وأخرج من غير رخو ولين لصار عينا. ولو همس وأخرج من غير جهر ولين لصار حاء. ولو علي وأخرج من غير سفل ولين لصار غينا. ولو علي وهمس وأخرج من غير سفل ولين لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير رخو وسفل ولين لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر ورخو وسفل ولين لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير رخو ولين لصار جيما. ولو فشي وهمس وأخرج من غير جهر ولين لصار شينا.

فصل: الضاد: له من المخارج أدنى حافتي اللسان مع ما يليها من الأضراس العليا، ومن الصفات الجهر والإستعلاء والإطباق والإستطالة والرخاوة والإصمات، وصورته: (ضـ، ـضـ، ـض) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 1617. والضاد: ضد الحروف وضرسها، ولقي بالطاء والظاء والقاف والغين والراء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والحاء والفاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الثاني منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والضاد حرف الفصاحة: فليس في الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، فالناس فيه ألسنتهم مختلفة وقل من يحسنه. فمنهم من يخرجه ظاء معجمة: لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها إلا الإستطالة، فلولا الإستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاء، وهم اكثر الشاميين وبعض أهل المشرق. وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى، لمخالفة المعنى الذي اراده الله تعالى، إذ لو قلنا في الضالين الظالين بالظاء المعجم لكان معناه الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى وهو مبطل للصلاة لأن الضلال بالضاد هو ضد الهدى كقوله – ظل وجهه مسودا – وشبهه. ومن لا يوصلها الى مخرجها: بل؛ يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهمل لا يقدرون على غير ذلك، وهم اكثر المصريين وبعض

المغرب. ومن يجعلها دالا مفخما ومن يخرجـها لاما مفخما، وهم الزيالع ومن ضاهاهم لأن اللام مشاركة لها في المخرج لا في الصفات، فهي بعكس الظاء لأن الظاء تشارك الضاد في الصفات لا في المخرج.

فهذا الحرف خاصة: إذا لم يقدر الشـخص على إخراجه من مخرجه بطبعه، لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم. فإذا اتى بعد الضاد ظاء معجمة: وجب التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان الى ما هو أخف عليه وهو الإدغام، نحو فمن اضطر وثم اضطره. واذا أتى بعدها حرف من حروف العجم: فلا بد من بيانها وإلا بادر اللسان الى ما هو اخف منها، نحو قوله اعرضتم وافضتم وقبضت وبعض ذنوبهم. وإذا تكررت الضاد: فلا بد من بيان كل واحدة منهما لأن بيانها عند مثلها آكد من بيانها عند مقاربها نحو يغضضن.

فصل: قال مكي: فيجب على القارئ أن يلفظ بالضاد إذا كان بعدها ألف بالتفخيم البين، كما يلفظ بها إذا كان يحكي الحروف، فيقول: – صاد – ضاد –، ولا بد له من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت، فهو أمر يقصر فيه أكثر من رأيت من القراء والأئمة لصعوبته على من لم يدرب فيه.

فلا بد للقاريء المجود أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية منطبقة، مستطيلة، فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرط في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الذال، فيكون مبدلا ومغيرا.

والضاد أصعب الحروف تكلفا في المخرج وأشدها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلف القاريء إخراجها على حقها أتى بغير لفظها، وأخل بقراءته، ومن تكلف ذلك وتمادى عليه صار له التجويد بلفظها عادة وطبعا وسجية.

وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق وجب التحفظ بلفظ الضاد، لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه، وهو الإدغام، نحو: – فمن اضطر – وأنقض ظهرك – واضطررتم إليه – ثم – أضطره –

وشبهه، يبين فيه الضاد على حقها، وإن غفل عن ذلك اندغمت في الطاء لاجتماعهما في الصفات والقوة، مع قرب المخارج.

وكذلك إذا كان الثاني مشددا نحو: - يعض الظالم - و - بعض الالمين - فهذا ليس يخاف من دخول الإدغام فيه، لأن المشدد لا يدغم في شيء أبدا، لأن التشديد الذي فيه من الإدغام كان، ولا يدخل إدغام على إدغام، فاعرف هذا.

ولكن يخاف أن يلفظ بالأول مثل ما لفظ بالثاني لتقارب التشابه، والألفاظ في الضاد و والظاء فيجب أن يتبين الضاد من الظاء.

وإذا كانت الضاد مشددة وجب أن يتأكد فيها البيان، لتكرر الإطباق والإستعلاء والجهر، وذلك نحو: - يعض الظالم - و - لانفضوا من حولك - ويوم تبيض وجوه - وعضوا عليكم الأنامل - و - ابيضت عيناه - ويغضوا من أبصارهم - وشبهه كثير.

وكذلك إذا تكررت ظاهرة يجب بيانها لثقل التكرير في حرف قوي مطبق مستعل مستطيل مجهور، وذلك نحو قوله: - يغضضن من أبصارهن - و - اغضض من صوتك - وشبهه.

وإذا سكنت الياء قبل الضاد أو بعدها وجب التحفظ بإظهار الضاد، وإعطائها حقها لتظهر الياء، لأن الياء حرف خفي ضعيف، والضاد ذلك، فربما ضعف لفظ الضاد لضعف الياء، وربما خفيت الياء لقوة الضاد، فيجب البيان، وذلك نحو: - ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس - و - تراضيتم - و - وإذ تفيضون فيه - و - غيض الماء - وقريب من ذلك إن تحركت الياء المشددة نحو: و - قيضنا لهم - و - تقيض له شيطانا. وشبهه.

وإذا سكنت الضاد وأتت بعدها تاء، وجب التحفظ ببيان الضاد لئلا تندغم في التاء لسكونها ورخاوتها وشدة التاء، نحو: - عرضتم - و - فرضتم - و - قبضت - و - خضتم - وشبهه، فقس عليه ما شابهه. إنتهى من الرعاية. اهـ.

فصل: والضاد: لو انحرف وبين وانفتح واستفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو وطول ورخو لصار لاما. ولو بين وانفتح واستفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو وطول ورخو لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وانفتح واستفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو وطول ورخو لصار راء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير طول ورخو لصار طاء. ولو شد وقلقل وانفتح واستفل وأخرج من غير طبق وعلو وطول ورخو لصار دالا. ولو شد وهمس وانفتح واستفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو وطول ورخو لصار تاء، ولو وصفر وهمس وأخرج من غير جهر وطول لصار صادا. ولو صفر وهمس وانفتح واستفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو وطول لصار سينا. ولو صفر وانفتح واستفل وأخرج من غير طبق وعلو وطول لصار زاء. ولو أخرج من غير طول لصار ظاء. ولو انفتح واستفل وأخرج من غير طبق وعلو وطول لصار ذالا. ولو همس وانفتح واستفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو وطول لصار ثاء. ولو همس وانفتح واستفل وذلق وأخرج من غير جهر وطبق وعلو وطول لصار فاء. ولو شد وقلقل وانفتح واستفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو وطول لصار باء. ولو بين وانفتح واستفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو وطول ورخو لصار ميما. ولو انفتح واستفل ولين وأخرج من غير طبق وعلو وطول ورخو لصار واوا. ولو همس وانفتح واستفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو وطول لصار هاء. وأيضا الضاد: لو فتح وأخرج من غير طبقينِ وطول لصار ألفا. ولو شد وفتح وسفل وأخرج من غير عليينِ وطول لصار همزا. ولو بين وفتح وسفل وأخرج من غير طبقين وطول ورخو لصار عينا. ولو همس وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وطبقين وطول لصار حاء. ولو فتح وأخرج من غير طبق وطول ورخو لصار غينا. ولو همس وفتح وأخرج من غير جهر وطبق وطول لصار خاء. ولو شد وقلقل وفتح وأخرج من غير طبق وطول ورخو لصار قافا. ولو أعطي ما للكاف وأخرج من غير ما له لصار كافا. ولو شد وقلقل وفتح وسفل وأخرج من غير عليين وطول ورخو لصار جيما. ولو فشي وهمس وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وطبقين وطول لصار شينا. ولو فتح وسفل ولين وأخرج من غير طبقين وطول لصار ياء.

فصل: اللام: له من المخارج أدنى حافتي اللسان إلى منتهى طرفه مما يقابل الأضراس الضواحك والأنياب والرباعية والثنايا، ومن الصفات الجهر والبينية والإستفال والإنفتاح والذلاقة

والإنحراف، وصورته: (ل، ولـ، ول) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 30432. ولام ألف 4720. واللام: نسب الحروف لا لائمها، ولقي بالحروف العربية الهجائية كلها، وميزانه في الحروف أنه هو الحادي والعشرون منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

واللام حرف مرقق والتفـخيم يطرأ: فإذا نطقت بها فبين ترقيقها خوصصا إذا كان بعدها ألف نحو لا إله إلا أنت. وإذا وقع بعدها لام مـفخمة أو حرف إطباق وجبت المحافظة على ترقيق اللام الأولى، نحو قال الله – ورسل الله – وعلى الله – ولا الضالين – ولسلطهم – وليتلطف – فاختلط. وكذا إذا وقع اللام بعد حرف مفخم: نحو وبطل ما كانواْ وفصلت العير ومطلع الفجر.

ولا خلاف بين القراء في ترقيقها سواء تحركت او سكنت، إلا ما في نافع عن ورش من الأزرق وما سبق. وإذا تكررت اللام فلا بد من بيان كل واحدة منها لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان، نحو – وليملل الذي – وقل اللهم – وقل الله – وإلا الله – وقل للذين وشبه ذلك.

فصل: وتدغم وجوبا في مثلها وفي الراء: في نحو قل لا يعـلم وقل رب، وما ذلك إلا لما كان الحرف الثاني من المثال الأول وهو اللام متماثلا أدغم للخفة والـــثاني من المثال الثاني، وهو الراء متقاربا عند الجمهور ومتجانسا عند القراء، ومن تابعه نزل منزلة المـتماثل لإتفاق المخرجين فازدحما في المخرج، فلا ينطق اللسان ببيان الأول منهما لعدم الحركة التي تـنقل اللسان من موضع الى موضع آخر، فلذلك اتفق على ادغام كل ما سكن من أول المثلين والمتقاربين في الثاني.

وتظهر اللام وجوبا باتفاق القراء من الفعل: إذا كان بعدها نون متحركة سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا، او أمرا، نحو — انزلنا — ارسلنا ويلتقطه وألم أقل، وألق ما في يمينك، وتوكل، — او كان بعد اللام تاء مـثناة فوقية نحو — فلتقمه الحوت — والتقى الماء — ولا فرق في هذه اللام بين أن تكون فاء الفعل او عينه او لامه.

واتفقوا ايضا على إظهارها من قل عند اربعة احرف: النون: نحو قل نعم. والسين: نحو قل سموهم. والتاء: نحو قل تعالواْ. والصاد: نحو قل صد الله. وينبغي ان ينطق باللام في جميع ذلك ساكنة مـظهرة: من غير تعسف ولا تكلف، وليحزر من ثلاثة امور: احدها إهمال بيان الإظهار في ذلك: فإن قوما يهملون بيان اظهار اللام فيدغمون، لأن اللسان يسارع الى الإدغام لقرب المخرجين. وثانيها الإفراط والتعسف في بيان الإظهار: فإن قوما يتعسفون فيه فيحركون اللام الساكنة مبالغة في بيان الإظهار. وثالثها السكت على اللام وقطع اللفظ عندها إرادة للبيان وفرارًا من الإدغام، وهذا يفعله كثير من القراء وهو غلط فيجب اجتنابه.

وتظهر في الإسم: في نحو {ألسنتكم، وألوانكم}، وفي الحرف ما هو (بل وهل)، في نحو {بل هم في شك}، و{هل تربصون}، ولام الأمر فعل مضارع عنها، وهي عن فاء أو واو أو ثم في نحو { فَلْيَنْظُرْ، وَلْيُوفُوا، ثُمَّ لْيَقْضُوا}.

فصل: قال مكي: وأكثر ما يقع لفظ اللام مرققا غير مغلظ، لاسيما إذا كان بعدها ألف، لأنها كذلك هي في الحكاية.

وقد تأتي اللام مفخمة لقربها من الراء، وذلك أن — الراء — حرف انحرف عن مخرجه إلى مخرج اللام، فلما استعملت العرب في الراء التفخيم والترقيق، فعلت مثله في اللام، والتفخيم في اللام أقل منه في الراء.

وإذا سكنت اللام وأتت بعدها نون، وجب التحفظ ببيان اللام ساكنة، لئلا تندغم في النون، للتناسب الذي بينهما، وذلك أن اللام حرف انحرف من مخرجه إلى مخرج النون، فإدغام اللام إذا

سكنت في النون يسارع إليه اللسان للتقارب الذي بينهما، وذلك نحو: {أرسلنا، وجعلنا، وأسلنا، وأنزلنا، وخولنا، وذللناها، وأحللنا، وظللنا، وقلنا، وفعلن، وزيلنا، وأغفلنا،}، وشبهه كثير.

[فـ]التحفظ بإظهار اللام ساكنة في هذا النوع واجب لازم لئلا يصير اللفظ إلى الإدغام أو الإخفاء، لقرب المخرجين، ولسكون اللام ولأنهما مجهوران رخوان، ولولا الغنة التي في النون مع اختلاف المخرجين لكانت النون لاما، ألا ترى أن أهل العلم باللسان قد اختلفوا في مخرجيهما لقرب أحدهما من الآخر، فمنهم من قدم اللام على مخرج النون، ومنهم من قدم النون على مخرج اللام.

وإذا وقع بعد اللام – بأي حركة كانت اللام مشددة أو مخففة – لام أخرى مفخمة أو حرف إطباق، وجبت المحافظة على ترقيق اللام الأولى، لئلا تفخم لأجل التفخيم الذي بعدها، ويسارع اللسان إلى ذلك ليعمل عملا واحدا، فلا بد من التحفظ بترقيق اللام الأولى، وذلك نحو قوله: - قال الله – وما جعل الله – وإلى الله – ومن يتولى الله – ولعل الله – وما أنزل الله – وتعالى الله – وفضل الله – ورسل الله – والله لطيف – وهو اللطيف – وما اختلط – وإن ربي لطيف – وخلق الله – وخلقهم – خلقكم – وهو الخلاق – ولسلطهم – وأخلصوا – هذا بلاغ – واغلظ عليهم – وشبه ذلك (في اللام) كثير.

فلا بد من التكلف بإظهار ترقيق اللام الأولى لئلا يسبق اللسان إلى تفخيمها لتفخيم ما بعدها، وقد ذكرنا أصل ورش عن نافع فيما يفخم من اللامات في غير هذا الكتاب.

فحيثما وقعت اللام – بأي حركة كانت مشددة أو مفخمة – فاللفظ بها مرققة غير مغلظة، نحو: { أنى يكون لي غلام، وهذا غلام، ولأحل لكم، وفنجعل لعنة الله، ومن يضلل الله، وقال لأتخذن، وأن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير، وأن تصلحوا، وأنزل لكم، ويحل لكم، وألف بين قلوبهم، وبخلاقهم، ومن خلاق، وخلق الله، وفي تقلبهم، وإذ الأغلال، وليتلطف، - أعني اللامين فيه – وإذا خلا، وعلا في الأرض، وفإذا خلوا، ولعلا بعضهم}، وشيهه كثير، كله مرقق، إلا ما ذكرنا من تفخيم اللام المفتوحة في قراءة ورش عن نافع إذا (أتت قبلها صاد أو طاء أو ظاء) على ما بيناه في كتاب (التبيه) وغيره، وإلا اللام من اسم الله – جل ذكره – فإنها مفخمة أبدا في الإبتداء وفي

الوصل إذا كان قبلها فتح أو ضم، نحو: {قال الله، ويعلمه الله،}، فإن كان قبلها كسرة فهي مرققة نحو: {في الله، وبه الله، ومن بضلل الله}.

وإذا تكررت اللام وجب أن يتحفظ من بيانهما مرققتين لتأتي الإدغام في ذلك، ولتأتي التفخيم فيهما، وذلك نحو: {قال لهم، وجعل لهم}، وشبهه.

فإن تكررت أكثر من ذلك بإدغام وبغير إدغام وجب التحفظ بالإظهار لهن مرققات، نحو قوله: - غلا للذين آمنوا – فهذا اجتمع فيه في الوصل في اللفظ ست لامات، فيجب إظهار ذلك مرققا كله وبيانه لتكرار اللامات المشددات، ونحو قوله: - فويل للذين – فهذا اجتمع فيه في اللفظ في الوصل خمس لامات، فالبيان لذلك واجب، والإحتراز منه لازم، ونحو قوله: - قل للذين آمنوا – فهذا قد اجتمع فيه في اللفظ في الوصل أربع لامات، ومثله: - ويل للمطففين – و – ويل للمصلين – و – فويل للقاسية قلوبهم – كله فيه أربع لامات في اللفظ إذا وصلت، فبيان ذلك وترقيقه حسن لازم، ونحو قوله: - فويل لهم – و – على جبل لرأيته – فهذا اجتمع فيه في اللفظ في الوصل ثلاث لامات، فاللام كثيرة التصرف والتكرير، فيجب أن يتحفظ بها القاريء، ويرققها ويظهرها، ويبين تكريرها وتشديد ما هو مشدد منها. إنتهى.

فصل: واللام: لو أخرج من غير انحراف لصار نونا. ولو كرر وأخرج لصار راء. ولو شد وطبق وعلي وقلقل وأخرج من غير انحراف وبيني وانفتاح واستفال وذلق لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير انحراف وبيني وذلق لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وانحراف وبيني وذلق لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وانحراف وبيني وانفتاح واستفال وذلق لصار صادا. ولو صفر وأخرج من غير انحراف وبيني وذلق لصار زاء. ولو طبق وعلي ورخي وأخرج من غير انحراف وبيني وانفتاح واستفال وذلق لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير انحراف وبيني وذلق لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وانحراف وبيني وذلق لصار ثاء. ولو همس ورخي وذلق وأخرج من غير جهر وانحراف وبيني لصار فاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير انحراف وبيني لصار باء. ولو أخرج من غير انحراف لصار ميما. ولو رخي ولين وأخرج من غير

انحراف وبيني وذلق لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وانحراف وبيني وذلق لصار هاء. واللام أيضا: لو رخي وأخرج من غير حرف وبيني وسفل وذلق لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير حرف وبيني وذلق لصار همزا. ولو أخرج من غير حرف وذلق لصار عينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وحرف وبيني وذلق لصار حاء. ولو علي ورخي وأخرج من غير حرف وبيني وسفل وذلق لصار غينا. ولو علي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وحرف وبيني وسفل وذلق لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير حرف وبيني وسفل وذلق لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وحرف وبيني وذلق لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير حرف وبيني وذلق لصار جيما. ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وحرف وبيني وذلق لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير حرف وبيني وذلق لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل ورخي وأخرج من غير حرف وبيني وفتح وسفل وذلق لصار ضادا.

فصل: النون: له من المخارج طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا العليا تحت مخرج اللام إذا كانت مظهرة أو متحركة / والخيشوم إذا كانت مخفاة أو مدغمة، ومن الصفات الجهر والبينية والإستفال والإنفتاح والذلاقة، وصورته: (ن، ﻨ، ﻦ) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 26560. والنون: نأي الحروف ونسقها، ولقي بحروف الهجي كلها، وميزانه في الحروف أنه هو الرابع والعشرون منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	ه	

والنون: حرف أغنّ آصل في الغنة من الميم وأقوى، خلاف القرطبي وغيره، حيث اعتبر بأن لفظ الميم لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في

النون[بخلاف العكس]. وعند الجمهور: ان النون اقوى من الميم، كما هو قاعدة الميزان، وفي التلخيص:-

وَلَا وَا وَيَا نُونٌ وَمِيمٌ وَثَائُهُ وَحَا فَاءُ هَاءٌ أَدْبَرَتْ حَيْثُ هِي إِلَا.

فالإمام القرطبي اعتبر بأن لفظ الميم لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون.

فنقول للإمام: حين ادغمت النون فيما يبقى منها غنة، فلم لم تذهب الغنة بإدغامها بالكلية مع

النون ؟. فبقاء الصفة دليل على بقاء الموصوف، وقوله (فلا يبقى منها إلا غنة): يقتضي موافقته مكي بن ابي طالب القيسي: في ان النون الساكنة: تدغم في الميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، والمكي مشهور بمخالفة الجمهور.

ثم: وما حجة المكي في بقاء الغنة واظهارها في نفس الحرف الأول الذي هو النون عند ذلك ؟ فما هو إلا قياس ما ذهب اليه الأكثرون في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم. فالغنة مزية: فلولا ذلك لذهبت بالكلية. فهذا دليل على ان النون عند مكي اقوى من الميم.

والخلف عند الجمهور: في ان هل الغنة عند ادغام النون الساكنة مع النون الساكنة ام مع الميم: ما سيأتي. وقوله: - فلا يبقى منها إلا غنة – يقتضي في أن النون قد تكون اقوى مما ادغم فيه كما في مثال ذلك، وإلا فقد روي أنهم على بقاء صوت الإطباق مع ادغام الطاء إذا أدغمت في التاء نحو بسطت واحطت فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء يشبه ببقاء الغنة مع إدغام النون. وإن يوافق القرطبي احدا إلا مكي: فالمكي وافقه في ابقاء الغنة، وخالفه حيث قياس حجته حجة الأكثريين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم.

الم ير الإمام ان الطاء اقوى الحروف ومع ذلك يدغم في التاء ويبقى صوت الإطباق مع ذلك، فهل يقول هنا بأن التاء اقوى من الطاء ؟ فلم ادر لماذا خالف الإمام الجمهور هنا ووافقهم هناك ؟ ولو أراد الإمام ذلك من حيث الإنفراد لكاد أن يصيب، ولكن المقام مقام التركيب، فالحق والحق: ما اثبتناه وهو القاعدة ميزاننا!!!.

وقول الإمام: "فلا يبقى منها إلا غنة" دليل على أن الغنة عنده غنة المدغم.

وكذلك: لو أراد الإمام بالزوال ما في الإقلاب عند الباء: فيكون قاله "فلا يبقى منها إلا غنة" أيضا دليلا على أن الغنة عنده، غنة النون، لا غنة الميم، وهو دليل على كون النون أقوى من الميم، ويكون القلب نفسه دليلا على كون النون أقوى من الميم، إذ إنما قلب النون ميما: (لعسر الإتيان بالغنة في النون مع الإظهار، ثم انطباق الشفتين لأجل الباء، وعسر الإدغام كذلك، لاختلاف المخرج وقلة التناسب، فتعين الإخفاء وتوصل إليه بالقلب ميما، لأنها تشارك الباء في المخرج، والنون في الغنة، وذلك من دلائل قوة النون وخفة الميم. والقرطبي وغيره في المسألة، سبق الإمام أو لم يسبقه، سواء.

والحاصل: أن الحروف تتقوى بعضها من بعض وتتضعف كذلك، بقدر ما فيها من الصفات، فتزيد عن غيرها وتنقص منها قوة أو ضعفا، بزيادة صفة أو نقصها.

وقال مكي في الرعاية: فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية، كذلك (قوته، وعلى) قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه.

فإذا جاء بعدها ألف غير ممالة: يجب عليك ان ترققها ولا يغلظها كما يفعله بعض الناس، نحو أتأمرون الناس ولا ناصر والناصرين والنار وناضرة وناظرة. وليحترز من خفائها حالة الوقف نحو العالمين – يؤمنون – الظالمون فيجب عليه الإعتناء ببيانها، فكثيرا ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف. وإذا تكرّرت: وجب عليه التحفظ من ترك بيان المثلين نحو قوله – سنن – بأعيننا – وليؤمنن – ويقولون نخشى – ونحو نتربص بكم. وإذا كانت الأولى مشددة: كان البيان آكد لإجتماع

ثلاث نونات نحو ولتعلمن نبأه – وإذا ألقيت حركة الهمزة على التنــوين وحرك بها على مذهب ورش كقوله في يوسف – من سلطان إن الحكم – لفظ بثلاث نونات متواليات مكسورات.

فصل: والنون: لو انحرف وكرر وأخرج لصار راء. ولو شد وطبق وعلي وقلقل وأخرج من غير بيني وانفتاح واستفال وذلق لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير بيني وذلق لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وفتح وسفل وذلق لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير بيني وذلق لصار زاء. ولو طبق وعلي ورخي وأخرج من غير بيني وفتح وسفل وذلق لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير بيني وذلق لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار ثاء. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني لصار فاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير بيني لصار باء. ولو أخرج لصار ميما. ولو رخي وأخرج من غير بيني وذلق لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار هاء. وأيضا النون: لو رخي وأخرج من غير بيني وسفل وذلق لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير بيني وذلق لصار همزا. ولو أخرج من غير ذلق لصار عينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار حاء. ولو علي ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وسفل وذلق لصار غينا. ولو علي وهمس ورخي وأخرج من غير رخو وبيني وسفل وذلق لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير بيني وسفل ذلق لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير بيني وذلق لصار جيما. ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير بيني وذلق لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل ورخي وأخرج من غير بيني وفتح وسفل وذلق لصار ضادا. ولو انحرف لصار لاما.

فصل: الراء: له من المخارج طرف اللسان مما يلي ظهره، ومن الصفات الجهر والإنحراف والتكرير والبينية والإستفال والإنفتاح والذلاقة، وصورته: (ر، ور) منفصلا ومتصلا. ورد في القرآن 11793. والراء: راء الحروف ورأيها، ولقي بالطاء والضاد والقاف والصاد والجيم والدال والغين

والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو التاسع منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والراء قال فيــها إمام النحو والنحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: إذا تكلمت بالراء خرجت كأنها مضاعفة وذلك لما فيها من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف. وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بــها المرة بعد المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها كما يفـعله بعض الأندلسيين. والصواب: التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مـذهب المحققين، وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز لأن ذلك يؤدي الى أن الراء من الحروف الشديدة، مع انه من الحروف البينية.

فينبـغي للقارئ عند النطق بها أن يلصق ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة بحيث لا يرتـعد، لأنه متى إرتعد حدث من مـرة راء فإذا نطق بها مشددة وجب عليه التحفظ من تكريرها، وتأديتها برفق من غير مبالغة في الحصر نحو – الرحمن الرحيم – وخر موسى – واشد حرّا. وإذا تكررت الراء والأولى مشددة: كان التحفظ لذلك آكد وأشد نحو – محرّرًا – وخرّ راكعا – وليحترز حال ترقيقها

من نحولها حتى لا يذهب أثرها وينقل لفظها عن مخرجها كما يفعله بعض الغافلين.

فصل: قال مكي: والراء: حرف اتسعت فيه العرب، فأخرجته في اللفظ مرة مرققا كما تلفظ به في الحكاية إذا قلت: - دال – ذال – راء – فقالوا مرة: مِرى وقِرى، وأخرجته مرة مفخما في مثل

قولك: - ضرب — وخرج — ورقد — ورمى — وشبهه، وذلك لما فيه من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف، وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشددا، نحو: -كَرَّة — ومرَّة.

فواجب على القاريء أن يخفي تكريره ولا يظهره، متى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفا، ومن المخفف حرفين، وذلك نحو: {الرحمن الرحيم، والراكعين، وفنتبرأمنهم كما تبرؤومنا، وإنما حرم عليكم، وفبرأه الله مما قالوا، واذكر ربك، والربانيون، ولا يضارّ كاتب}، وشبهه كثير، يخفى تكريره ويشدد مفخما.

والتكرير: هو ارتعاد طرف اللسان بالراء، مكررا لها، فإخفاء ذلك التكرير لا بد منه، وكذلك إذا كانت الراء مكسورة مشددة أخفيت تكريرها وشددتها مرققة، نحو: {لا نفرق، وبضارين، والرجال قوامون، ومتبرجات، ومتفرقة، وذرية، وهو كثير أيضا.

وإذا تكررت الراء، والأولى مشددة أو مفخمة أو مخففة، وجب التحفظ على إظهارهما وإخفاء التكرير، نحو: {شهر رمضان، ومحررا، وفتحرير رقبة، وبشرر كالقصر، وأولى الضرر، وقل أمر ربي بالقسط، وعن أمر ربهم، وينشر رحمته، وفلا يغررك تقلبهم}، التحفظ على إظهار الراء وإخفاء التكرير واجب. اهـ.

فصل: والراء: لو شد وطبق وعلي وقلقل وأخرج من غير انحراف وتكرير وبيني وفتح وسفل وذلق لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير انحراف وتكرير وبيني وذلق لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وانحراف وتكرير وبيني وذلق لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وانحراف وتكرير وبيني وفتح وسفل وذلق لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخو وأخرج من غير جهر وانحراف وتكرير وبيني وذلق لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير انحراف وتكرير وبيني وذلق لصار زاء. ولو طبق وعلي ورخي وأخرج من غير انحراف وتكرير وبيني وفتح وسفل وذلق لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير انحراف وتكرير وبيني وذلق لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وانحراف وتكرير وبيني وذلق لصار ثاء. ولو همس ورخي وأخرج من

غير جهر وانحراف وتكرير وبيني لصار فاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير انحراف وتكرير وبيني لصار باء. ولو أخرج من غير انحراف وتكرير لصار ميما. ولو رخي ولين وأخرج من غير انحراف وتكرير وبيني وذلق لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وانحراف وتكرير وبيني وذلق لصار هاء. وأيضا الراء: لو رخي وأخرج من غير حرف وكرّ وبين وسفل وذلق لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير تكريرينِ وبيني وذلق لصار همزا. ولو أخرج من غير انحرافينِ وذلق لصار عينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وانحرافين وبيني وذلق لصار حاء. ولو علي ورخي وأخرج من غير انحرافين وبيني وذلق لصار غينا. ولو علي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وتكريرين وبيني وسفل ذلق لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير انحرفين وبيني وسفل وذلق لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وانحرافين وبيني وذلق لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير انحرافين وبيني وذلق لصار جيما. ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وكرينِ وبيني وذلق لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير كرين وبيني وذلق لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل ورخي وأخرج من غير كرين وبيني وفتح وسفل وذلق لصار ضادا. ولو أخرج من كر لصار لاما. ولو أخرج من غير كرين لصار نونا.

فصل: الطاء: له من المخارج طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ومن الصفات الجهر والشدة والإستعلاء والإطباق والقلقلة والإصمات، وصورته: (ط، وط، وط) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 1470. والطاء: طيّ الحروف لا وطئها، ولقي بالقاف والصاد والغين والراء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الأول منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والطاء هي أقوى الحروف: لأنها جمعت من الصفات القوية ما لا يجتمع في غيرها، فهي حرف مجهور شديد مطبق مستعل مقلقل مصمت. فإذا نطقت بها فاعتن ببيان اطباقها واستعلائها وتكميل تفخيمها. وإذا كانت مشددة: وجب المحافظة على ما تقدم لئلا يميل اللسان بها الى الرخاوة، نحو اطيرنا وأن يطوف.

فإذا تكررت: كان البيان آكد لتكرر حرف مطبق مستعل قوي نحو إذا شططا. وإذا سكنت: سواء كان سكونها لازما او عارضا فلا بد من بيان اطباقها وقلقلتها نحو الخطفة والأطفال والأسباط والقسط ونحوه في الوقف. وإذا سكنت واتى بعدها تاء فوقية: وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل، بل؛ تبقى معه صفة الإطباق والإستعلاء لئلا تشتبه بالتاء المدغمة المجانسة لها، بسبب اتحاد المخرج ولولا التجانس لم يبتغ الإدغام لذلك نحو قوله تعالى – لئن بسطت – واحطت – وفرطت كما يحكم ذلك بالمشافهة. ويحترز حال الإدغام عن القلقلة في الطاء وإن كانت ساكنة لأنها تذهب بالإدغام.

فلو قال قائل: ما الفرق بين هذا وبين قوله – ودت طائفة – وقالت طائفة – وفآمنت طائفة حيث إغتفر فيه اشتباه التاء بالطاء ولم يغتفر هذا في عكسه.

نجيب: بأنه يمكن ان يفرق بينهما بأنه لما كان اصل الإدغام ان يدغم الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة ادغمت كل طاء في تاء بعدها ادغاما غير مستكمل يبقى معه تفخيمها واستعلائها محافظة على قوة الطاء، وادغمت التاء الساكنة في الطاء بعدها ادغاما مستكملا وجعل ابقاء صفة التفخيم والإستعلاء دلالة على موصوفها.

ويجب أن يبين الطاء إذا وقعت بعد صاد أو ضاد، لأنها لا تكون كذلك إلا مبدلة من تاء زائدة، وليست بأصل فيخاف عليها أن يميل بها اللسان إلى أصلها، وهو التاء، فبيانها هناك لازم، وذلك نحو: – فمن اضطر – أصله: اضتر، من الضرر على وزن افتعل، ثم أبدلوا من التاء طاءا لمؤاخاتها للضاد في الإطباق والإستعلاء، والجهر، ولبعد التاء من الضاد وضعفها، لأن التاء حرف مهموس فيه ضعف فقرن بالضاد حرق قوي مثلها وهو الطاء، فأبدلت من التاء، وكذلك: – اصطفى

— أصله: اصتفى من الصفوة على وزن: افتعل، ثم فعل بالتاء مع الصاد، مثل ما فعل بها مع الضاد، لأن الصاد أيضا من حروف الإطباق والإستعلاء، فيجب أن يبين الطاء في هذا كله، إذ هي بدل من تاء، ويظهر الإطباق لئلا يذهب اللفظ إلى نحو التاء التي هي الأصل.

فصل: والطاء: لو فتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو لصار دالا. ولو همس وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو وقلقل لصار تاء. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وشدة وطبق وعلو وقلقل لصار سينا. ولو صفر ورخي وفتح وسفل وأخرج من غير شدة وطبق وعلو وقلقل لصار زاء. ولو رخي وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ظاء. ولو رخي وفتح وسفل وأخرج من غير شدة وطبق وعلى وقلقل لصار ذالا. ولو همس ورخي وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وشدة وطبق وعلو وقلقل لصار ثاء. ولو أعطي ما للفاء وأخرج من غير ما له لصار فاء. ولو فتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو لصار باء. ولو بين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير شدة وطبق وعلو وقلقل لصار ميما. ولو رخي وفتح وسفل ولين وأخرج من غير شدة وطبق وعلو وقلقل لصار واوا. ولو أعطي ما للهاء وأخرج من غير ما له لصار هاء. وأيضا الطاء: لو رخي وفتح وأخرج من غير شد وطبق وعلو وقلقل لصار ألفا. ولو فتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو وقلقل لصار همزا. ولو بين وفتح وسفل وأخرج من غير شد وطبق وعلو وقلقل لصار عينا. ولو أعطي ما للحاء وأخرج من غير ما له لصار حاء. ولو رخي وفتح وأخرج من غير شد وطبق وقلقل لصار غينا. ولو همس ورخي وفتح وأخرج من غير جهر وشد وطبق وقلقل لصار خاء. ولو فتح وأخرج من غير طبق لصار قافا. ولو همس وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو وقلقل لصار كافا. ولو فتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو لصار جيما. ولو أعطي ما للشين وأخرج من غير ما له لصار شينا. ولو أطيل ورخي وأخرج من غير شد وقلقل لصار ضادا. ولو انحرف وبين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير شد وطبق وعلو وقلقل لصار لاما. ولو بين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير شد وطبق وعلو وقلقل لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير شد وطبق وعلو وقلقل لصار راء.

فصل: الدال: له من المخارج طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ومن الصفات الجهر والشدة والقلقلة والإسفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (د). ورد في القرآن 5672. والدال: دال الحروف ودليلها، ولقي بالضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء، وميزانه في الحروف أنه هو السابع منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والدال إذا نطقت بها فاعتن ببيان جهرها: إذ لولا الجهر الذي فيها لكانت تاء ولولا الهمس الذي في التاء لكانت دالا، ولهذا تجد كثيرا من الناس يلفظ بالدال كالتاء في نحو ملك يوم الدين – وذلك لعدم بيان جهر الدال، فإنّ افتراقهما لا يحصل إلا بذلك. ولأجل ما بين الدال والتاء من الإتحاد في المخرج والإشتراك في أكثر الصفات: وجب ادغام الدال إذا سكنت قبل التاء في كلمة واحدة نحو حصدتم – اردتم – ووعدتم – وأنا راودته – وكذلك إذا اجتمعا في كلمتين نحو – قد تبين – ولقد تاب – وقد تعلمون.

وإذا سكنت الدال سواء كان سكونها لازما او عارضا: فلا بد من بيان قلقلتها وبيان شدتها وجهرها، وكذلك إن كان سكونها لازما سواء في كلمة او كلمتين واتى بعدها حرف من حروف العجم لا سيما النون فلا بد من قلقلتها واظهارها، لئلا تخفي عند النون وغيرها لسكونها واشتراكهما في الجهر نحو – القدر – والعدل – ولقد نرى – ولقد لقينا – ونحو ذلك.

وإياك إذا أظهرتها: أن تحركها كما يفعله كثير من العجم وذلك خطأ. وإن كان سكونها عارضا نحو من بعد: فلا بد من بيانها وقلقلتها وإلا عادت تاء. وإياك إن تعمدت بيانها: أن تشددها كما يفعله كثير من القراء.

وإذا تكررت الدال واتت مشددة او غير مشـددة: وجب بيان كل منهما لصعوبة التكرير على اللسان كقوله – من يرتدد منكم – واخي اشدد به – وانحن صددناكم – وعدده – ومَمدده ونحو ذلك. وكذلك إذا كانت الدال بدلا من تاء: وجب على القارئ بيانها لئلا يميل اللسان الى اصلها، وذلك نحو مزدجر – وتزدري – وشبهه ولا بد من ترقيقها إذا جائت بعد حرف مفخم، نحو في صدور ويصدر – واصدق لئلا تفخم فتصير طاء مهملة. وكذا إذا جاء بعدها ألف: نحو الدار والداع.

فصل: والدال: لو همس وأخرج من غير جهر وقلقل لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر ورخي وأخرج من غير ما له لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل لصار زاء. ولو طبق وعلي ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وفتح وسفل لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار ثاء. ولو همس ورخي وذلق وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار فاء. ولو ذلق وأخرج لصار باء. ولو بين وذلق وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ميما. ولو رخي ولين وأخرج من غير شدة وقلقل لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار هاء. وأيضا الدال: لو رخي وأخرج من غير شد وقلقل وسفل لصار ألفا. ولو أخرج من غير قلقل لصار همزا. ولو بين وأخرج من غير شدة وقلقل لصار عينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشد وقلقل لصار حاء. ولو علي ورخي وأخرج من غير شد وقلقل وسفل لصار غينا. ولو علي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشد وقلقل وسفل لصار خاء. ولو علي وأخرج من غير سفل لصار قافا. ولو همس وأخرج من غير جهر وقلقل لصار كافا. ولو أخرج لصار جيما. ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشد وقلقل لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير شد وقلقل لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل ورخي وأخرج من غير شد وقلقل وفتح وسفل لصار ضادا. ولو انحرف وبين وذلق وأخرج من غير شد وقلقل لصار لاما. ولو بين وذلق وأخرج من غير شد وقلقل لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير شد وقلقل لصار راء. ولو طبق وعلي وأخرج من غير فتح وسفل لصار طاء.

فصل: التاء: له من المخارج طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ومن الصفات الشدة والإستفال والإنفتاح والهمس والإصمات، وصورته: (ت). ورد في القرآن 10199. والتاء: توى الحروف، ولقي بالطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الرابع عشر منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والتاء اذا نطقت بها: فلتخفف ولتبادر اللفظ بها وخاصة إذا كان مشددا كقوله (حتى تعلمواْ) او كان تاء في استفعل وافتعل وجاوره سين في نحو نستعين، لأن النفس يجري هاهنا. ومما يسرع اليه: أن شوائب الصفير قد تلحقه فيتصل به طرف من الزاي والسين وهو على لسان بعض من يقوله أظهر منه على لسان البعض. وربما ينطق بها بعض الناس: فيجعلها سينا لا سيما إذا كانت ساكنة نحو فتنة ويتلون، وذلك لعدم الإعتناء ببيان شدتها فيحدث لها رخاوة. ويتأكد الإعتناء ببيانها: إذا تكررت في كلمة نحو تتوفاهم وتتلو او في كلمتين نحو كدت تركن. وإن تكررت ثلاث مرات نحو قوله – الراجفة تتبعها الرادفة –كان الإعتناء ببيان كل اشد وآكد لأن في اللفظ به صعوبة.

ولا بد من زيادة الإعتناء ببيانها وتخليصها مرققة: إذا اتى بعدها حرف اطباق ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخرج وذلك نحو أفتطمعون. وإذا اتى بعدها ألف غير الممالة: فاحذر تغليظها أو أنْ تنحوبها الى الكسر، بل؛ ائت بها مرققة نحو تائبون تأكلون.

وإذا سكنت واتى بعدها تاء او دال او طاء: وجب ادغامها فيهن، فإذا ادغمت في الطاء وجب اظهار الإدغام مع اظهار الإطباق والإستعلاء وذلك نحو ودت طائفة. وإذا سكنت واتى

بعدها حرف من حروف المعجم: فاحذر اخفائها نحو فتنة لأن التاء حرف فيه ضعف، فإذا سكن ازداد ضعفا فلا بد من اظهاره لشدته، وتجب المحافظة على همسه خصوصا عند الوقف عليه نحو وتمت – وبقيت – لئلا يصير دالا مهملا.

فصل: قال مكي: وإذا وقعت التاء متحركة قبل طاء، وجب التحفظ ببيان التاء، لئلا يقرب لفظها من الطاء، لأن التاء من مخرج الطاء، لكن الطاء حرف قوي متمكن لجهره ولشدته، وإطباقه واستعلائه، والتاء حرف مهموس فيه ضعف، والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف مجاورا له جذبه إلى نفسه إذا كان من مخرجه، ليعمل اللسان عملا واحدا في القوة من جهة واحدة.

فإن لم يتحفظ القاريء بإظهار لفظ التاء على حقها من اللفظ قرب لفظها من لفظ الطاء ودخل في التصحيف، وذلك نحو: {يستطيع – و – استطاع – ويستطيعون}، وشبهه، لا بد من التحفظ بإظهار التاء في هذا النوع بلفظ مرقق غير مفخم ليظهر من لفظ الطاء التي بعدها، ألا ترى أن التاء إذا وقعت بعد حرف إطباق، لم يكن بد من أن تبدل منها طاء، لضعفها، وذلك نحو قوله: {اصطفى، وهم يصطرخون، ويصطلون، وفمن اضطر}، وشبهه، ليعمل اللسان عملا واحدا، وأصل الطاء في ذلك وشبهه تاء، وإنما تبقى التاء على لفظها مع حرف الإطباق إذا كانت قبله متحركة، فافهمه.

وكذلك تبين التاء المتحركة قبل الطاء، وإن حال بينهما حائل، نحو: - اختلط – وإن لم تبين التاء مرققة مع ترقيق اللام، قربت من لفظ الطاء التي بعدها، وصارت اللام مفخمة، وذلك إحالة وتغيير، فلا بد من ترقيق اللام والتاء، وإظهار ذلك.

وإذا وقعت التاء المتحركة قبل دال وجب بيانها لئلا تصير دالا لأنها من مخرجد الدال، والدال أقوى منها، لأنها مجهورة شديدة، كالطاء، فهي تجذب الحرف الذي قبلها إلى لفظها لأنه أضعف منها، وهو من مخرجها، وذلك نحو: {أعتدنا}، تظهر لفظ التاء مع إظهار لفظ، الدال الساكنة قبل النون، ومثله في التاء: {أعتدت لهن}.

وقد قال بعض العلماء: إن الأصل في – أعتدنا – أعددنا – بدالين – وكذلك {أعتدت}، أصله: أعددت، من العدة، وفيه ضعف لنقل الأقوى إلى الأضعف، وإنما ينقل أبدا الأضعف إلى الأقوى، إذا تقاربت المخارج، ليقوى الكلام، فهذا هو الأكثر في الأصل، وربما خالف اليسير ذلك لعلة موجبة، وإذا نقل الأقوى إلى الأضعف، ضعف الكلام. اهـ.

وقيل إنها من حروف القلقلة: وهذا في غاية ما يكون من البعد لأن كل حروف القلقلة مجهورة شديدة، ولو لزم ذلك في التاء للزم في الكاف. فلولا الهمس الذي في التاء لكانت دالا، ولولا الجهر الذي في الدال لكانت تاء إذ المخرج واحد وقد اشتركا في الصفات اكثرها.

فصل: والتاء: لو طبق وعلي وصفر ورخي وأخرج من غير شدة وفتح وسفل لصار صادا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير شدة لصار سينا. ولو جهر وصفر ورخي وأخرج من غير شدة وهمس لصار زاء. ولو جهر وطبق وعلي ورخي وأخرج من غير شدة وهمس وفتح وسفل لصار ظاء. ولو جهر ورخي وأخرج من غير شدة وهمس لصار ذالا. ولو رخي وأخرج من غير شدة لصار ثاء. ولو رخي وذلق وأخرج من غير شدة لصار فاء. ولو جهر وقلقل وذلق وأخرج من غير همس لصار باء. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير شدة وهمس لصار ميما. ولو جهر ورخي ولين وأخرج من غير شدة وهمس لصار واوا. ولو رخي وأخرج من غير شدة لصار هاء. والتاء أيضا: لو جهر ورخي وأخرج من غير شدة وهمس وسفل لصار ألفا. ولو جهر وأخرج من غير همس لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من غير شدة وهمس لصار عينا. ولو رخي وأخرج من غير شدة لصار حاء. ولو جهر وعلي ورخي وأخرج من غير شدة وهمس وسفل لصار غينا. ولو علي ورخي وأخرج من غير شدة وسفل لصار خاء. ولو جهر وعلي وقلقل وأخرج من غير همس وسفل لصار قافا. ولو أخرج لصار كافا. ولو جهر وقلقل وأخرج من غير همس لصار جيما. ولو فشي ورخي وأخرج من غير شدة لصار شينا. ولو جهر ورخي ولين وأخرج من غير شدة وهمس لصار ياء. ولو أعطي ما للضاد وأخرج من غير ما له لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين وذلق وأخرج من غير شدة وهمس لصار لاما. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير شد وهمس لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وذلق وأخرج من غير شد وهمس

لصار راء. ولو جهر وطبق وعلي وقلقل وأخرج من غير همس وفتح وسفل لصار طاء. ولو جهر وقلقل وأخرج من غير همس لصار دالا.

فصل: الصاد: له من المخارج طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، ومن الصفات الإستعلاء والإطباق والصفير والهمس والرخاوة والإصمات، وصورته: (صـ، وصـ، وص) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 2013. والصاد: صيد الحروف وصادها، لا صداها، ولقي بالطاء والقاف والدال والراء والباء والهمز والألف والتاء والذال والعين واللام والواو والياء والنون والحاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الخامس منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والصاد إذا سكنت وبعدها دال مهملة وجبـت المحافظة على تصفية لفظ الصاد لئلا يخالطها لفظ الزاي، نحو يصدر – وتصدية – وقصد السبيل خلاف حمزة والكسائي. وذلك: أن والصاد المشم رئحة الزاي: نحو {قصد} وذلك للقرب أي لقرب الزاي من الصاد إذ هما من مخرج واحد ومن حروف الصفير، والصاد أصلها السين، وهو حرف مهموس منفتح فيه صفير، والطاء حرف مطبق مجهور لا صفير فيه، والمهموس ضد المجهور، وهو في النطق أضعف منه وفي المخرج، والمنطبق ضد المنفتح وهو في النطق أقوى منه وفي المخرج، فلما اجتمعت الأضداد أبدلوْا من السين الذي بمصابة الصاد هنا حرفا يؤاخيها في النطق وفي المخرج والصفير، ويؤاخي أيضا الطاء في الجهر، وذلك في {الصراط} لفظه الآ وهو الزاي، وخلطوْا بلفظ الزاي الصاد لمؤاخاتها أيضا، أعني الصاد للطاء في الإطباق، لئلا يخلوْ بزوال السين في صفيره، فقرب لفظه من لفظ الطاء عند ذلك، فصار عمل اللسان من موضع واحد، ولم يخلوْ بالسين الذي هو الأصل، إذ عوّضوْ منها حرفا من مخرجه فيه من الصفير ما فيه.

وكذلك الدال المهمل حرف مجهور لا صفير فيه، والصاد حرف مهموس فيه صفير، ففعلوْ به ما فعلوْ بالسين قبل الطاء ليعمل اللسان عملا واحدا.

وإذا اتى بعدها طاء: فلا بد من بيان إطباقها واستعلائها، وإلا قربت من الزاي كقوله اصطفى ونحوه. وإذا اتى بعدها تاء نحو حرصت: فلا بد من بيان لفظ الصاد وتصفية النطق بها، وإلا بادر اللسان الى جعلها سينا، لأن السين أقرب الى التاء من الصاد الى التاء.

فصل: والصاد: لو فتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو لصار سينا. ولو جهر وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو وهمس لصار زايا. ولو جهر وأخرج من غير صفر وهمس لصار ظاء. ولو جهر وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو وصفر لصار ذالا. ولو فتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو وصفر لصار ثاء. ولو فتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو وصفر لصار فاء. ولو جهر وشد وقلقل وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو وصفر وهمس ورخو لصار باء. ولو جهر وبين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير ما له لصار ميما. ولو جهر وفتح وسفل ولين وأخرج من غير طبق وعلو وصفر وهمس لصار واوا. ولو فتح وهمس وأخرج من غير طبق وعلو وصفر لصار هاء. والصاد أيضا: لو جهر وفتح وأخرج من غير طبق وعلو وصفر وهمس لصار ألفا. ولو أعطي ما للهمز وأخرج من غير ما له لصار همزا. وكذلك لو أعطي ما للعين وأخرج من غير ما له لصار عينا. ولو فتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو وصفر لصار حاء. ولو جهر وفتح وأخرج من غير طبق وصفر وهمس لصار غينا. ولو فتح وأخرج من غير طبق وصفر لصار خاء. ولو جهر وشد وفتح وأخرج من غير طبق وصفر وهمس ورخو لصار قافا. ولو شد وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو وصفر ورخو لصار كافا. ولو أعطي ما للجيم وأخرج من غير ما له لصار جيما. ولو جهر وفتح وسفل ولين وأخرج من غير طبق وعلو وصفر وهمس لصار ياء. ولو جهر وأطيل وأخرج من غير صفر وهمس لصار ضادا. ولو أعطي ما للام وأخرج من غير ما له لصار لاما. ولو وكذلك لو أعطي ما للنون وأخرج من غير ما له لصار نونا. وكذلك لو أعطي ما للراء وأخرج من غير ما له لصار رءا. ولو جهر

وشد وقلقل وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار طاء. ولو أعطي ما للدال وأخرج من غير ما له لصار دالا. ولو شد وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو وصفر ورخو لصار تاء.

فصل: السين: له من المخارج طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، ومن الصفات الصفير والهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورتها: (سـ، ـسـ، ـس) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 5891. والسين: سنى الحروف وسانيها، ولقي بالطاء والقاف والجيم والدال والغين والراء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والشين واللام والواو والياء والنون والميم والحاء والفاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو التاسع عشر منها:–

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والسين إذا نطقت بها فبين همسها وصفيرها وخلص لفظها من الجهر: خصوصا إذا سكنت وإلا إنقلبت زايا، إذ لولا الهمس الذي فيها لكانت زايا، ولولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينا، فاختلافهما في السمع هو بالجهر والهمس.

وإذا اتى بعد السين حرف من حروف الإطباق: سواء كانت ساكنة او متحركة وجب بيانها برفق وتؤدة لئلا تذهبا قوته فتقلبها صادا بسبب المجاورة لأن مخرجهما واحد، نحو بسطة ومسطورا وتسطع واقسط عند الله، إذ لولا التسفل والإنفتاح اللذان في السين لكانت صادا ولولا الإستعلاء والإطباق اللذان في الصاد لكانت سينا.

ويجب بيانها في نحو سلطان وسلطهم وتساقط وكذلك يجب بيان همسها إذا اتى بعدها تاء او جيم، نحو مستقيم ومسجد لئلا تلتبس بالزاي للمجاورة. وكذلك يجب بيان انفتاحها واستفالها في نحو اسرواْ ويسبحون وعسى وقسمنا لئلا تشتبه بنحو اصرواْ ويصبحون وعصى وقصمنا. واذا اتصل

براء مفخمة توصل الى النطق به في رقة ورفق لئلا يصير صادا بتفخيم الراء، لأن التفخيم والإطباق والإستعلاء من واد واحد في مثل سرمدًا وقدّر في السرد.

فصل: قال مكي: وكذلك إن وقع بعد السين لفظ إطباق باق من حرف مطبق، أدغم وبقي إطباقه، تظهر السين، نحو: {لئن بسطت إلي يدك}، وهذا آكد في إظهار السين، (لأن بعده)، إطباقين لحرفين مطبقين أدغم أحدهما في الآخر.

وكذلك يجب أن تبين السين إذا أتى بعدها حرف إطباق، وحال بينهما حرف، لأن الحرف المطبق قوي لا يرد قوته حرف حائل، نحو: {هل يستطيع، ويستطيعون، ويستصرخه}، تظهر السين في ذلك لئلا تصير بلفظ الصاد للاطباق الذي بعدها، وتظهر التاء لئلا تصير بلفظ الحرف المطبق الذي بعدها لضعفها وقوة ما بعدها، وقد ذكرنا هذا.

وكذلك قوله تعالى: {أساطير الأولين، ويسيغه، ويسلط، وفقد سرق أخ له، وإن ابنك سرق، ومسيطر، وسوط عذاب، وذي مسغبة}، تبين السين في جميع هذا، بيانا ظاهرا لئلا تصير بلفظ الصاد، لوقوع حرف الإطباق، أو حرف الإستعلاء بعدها.

وإذا سكنت السين وأتت بعدها جيم، وجب بيان السين لئلا يذهب اللفظ بها إلى الزاي، لأن الزاي أشبه من السين بالجيم، لأن السين مهموسة، والجيم مجهورة، والزاي مجهورة، في بالجيم أشبه، وهي من مخرج السين، فاللفظ يبادر إلى الزاي في موضع السين لاتفاقها مع الجيم في الجهر، ولأنها من مخرج السين،وذلك نحو قوله تعالى: {واسجد، والمسجد، واسجدي، ويسجرون، والمسجور، وشبهه، لا بد من التحفظ بإظهار لفظ السين لئلا تصير زايا، وإذا تكررت السين وجب بيان ذلك لثقل التكرير على اللسان، نحو: - أفمن أسس ... خير – وأمن أسس – وشبهه.

وإذا وقع لفظ لمعنى هو بالسين، أشبه لفظا آخر لمعنى آخر هو بالصاد، وجب البيان للسين، لاشتباه اللفظين، وذلك نحو قوله تعالى: {أسروا النجوى – وأسروا الندامة}، تبين لفظ السين لئلا يصير إلى لفظ قوله: {وأصروا واستكبروا}، فالأول من السر، والثاني من الإصرار، وكذلك قوله:

{يسحبون في الحميم}، تبين السين لئلا تصير إلى لفظ قوله: {ولا هم منا يصحبون}، وكذلك قوله: {نحن قسمنا بينهم}، تبين السين لئلا تصير إلى لفظ قوله: {وكم قصمنا من قرية}، وكذلك قوله: {وتسير الجبال سيرا}، تبين السين لئلا تصير إلى لفظ قوله: {تصير الأمور}، وشبه هذا كثير، يجب على القاريء المحافظة على بيان السين في موضعها بإظهار صفيرها فيخلصها بذلك من لفظ الصاد. اهـ.

فصل: والسين: لو جهر وأخرج من غير همس لصار زاء. ولو جهر وطبق وعلي وأخرج من غير صفر وهمس وفتح وسفل لصار ظاء. ولو جهر وأخرج من غير صفر وهمس لصار ذالا. ولو أخرج من غير صفير لصار ثاء. ولو ذلق وأخرج من غير صفر لصار فاء. ولو جهر وشد وقلقل وذلق وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار باء. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار ميما. ولو جهر ولين وأخرج من غير صفر وهمس لصار واوا. ولو أخرج من غير صفر لصار هاء. والسين أيضا: لو جهر وأخرج من غير صفر وهمس وسفل لصار ألفا. ولو جهر وشد وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار عينا. ولو أخرج من غير صفر لصار حاء. ولو جهر وعلي وأخرج من غير صفر وهمس وسفل لصار غينا. ولو علي وأخرج من غير صفر وسفل لصار خاء. ولو جهر وشد وعلي وأخرج من غير صفر وهمس ورخو وسفل لصار قافا. ولو شد وأخرج من غير صفر ورخو لصار كافا. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار جيما. ولو فشي وأخرج من غير صفر لصار شينا. ولو جهر ولين وأخرج من غير صفر وهمس لصار ياء. ولو جهر وطبق وعلي وأطيل وأخرج من غير صفر وهمس وفتح وسفل لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين ذلق وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار لاما. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار راء. ولو أعطي ما للطاء وأخرج من غير ما له لصار طاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير صفر وهمس ورخو لصار دالا. ولو شد وأخرج من غير صفر ورخو لصار تاء. ولو طبق وعلي وأخرج من غير فتح وسفل لصار صادا.

فصل: الزاي أو الزاء: له من المخارج طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومن الصفات الجهر والصفير والرخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (ز، وز) منفصلا ومتصلا. ورد في القرآن 1590. والزاي: زاوي الحروف وزاييها، ولقي بالجيم والدال والراء والهمز والألف والتاء والخاء والعين والكاف والسين واللام والياء والنون والميم والحاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو العاشر منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والزاي إذا نطقت بها: فبين جهرها لأنها لا تتميز عن السين إلا به. فإذا سكنت واتى بعدها حرف مهموس او مجهور تأكد بيانها لئلا يقرب لفظها من لفظ السين نحو يزجي سحابا ومزجاة وكنزتم وتزدري وازدادواْ وازكى ووزرك وليزلقونك ونحوه. وإذا تكررت الزاي وجب بيانها ايضا نحو قوله – فعززنا بثالث – لثقل التكرير. ولا بد من ترقيقها إذا اتى بعدها ألف نحو ما زادوكم والزانية.

فصل: والزاء: لو طبق وعلي وأخرج من غير صفر وفتح وسفل لصار ظاء. ولو أخرج من غير صفر لصار ذالا. ولو همس وأخرج من غير جهر وصفر لصار ثاء. ولو همس وذلق وأخرج من غير جهر وصفر لصار فاء. ولو شد وقلقل وذلق وأخرج من غير صفر ورخو لصار باء. ولو بين وذلق وأخرج من غير صفر ورخو لصار ميما. ولو ذلق وأخرج من غير صفر لصار واوا. ولو همس وأخرج من غير جهر وصفر لصار هاء. وأيضا الزاء: لو أخرج من غير صفر وسفل لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير صفر ورخو لصار همزا. ولو بين وأخرج من غير صفر ورخو لصار عينا. ولو همس وأخرج من غير جهر وصفر لصار حاء. ولو علي وأخرج من غير صفر وسفل لصار غينا. ولو علي وهمس وأخرج من غير جهر وصفر وسفل لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير صفر ورخو وسفل لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وصفر ورخو لصار كافا. ولو شد

وقلقل وأخرج من غير صفر ورخو لصار جيما. ولو فشي وهمس وأخرج من غير جهر وصفر لصار شينا. ولو لين وأخرج من غير صفر لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل وأخرج من غير صفر وفتح وسفل لصار ضادا. ولو انحرف وبين وذلق وأخرج من غير صفر ورخو لصار لاما. ولو بين وذلق وأخرج من غير صفر ورخو لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير صفر ورخو لصار راء. ولو شد وطبق وعلي وقلقل وأخرج من غير صفر ورخو وفتح وسفل لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير صفر ورخو لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وصفر ورخو لصار تاء. ولو طبق وعلي وهمس وأخرج من غير جهر وفتح وسفل لصار صادا. ولو همس وأخرج من غير جهر لصار سينا.

فصل: الظاء: له من المخارج طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، ومن الصفات الجهر والإستعلاء والإطباق والرخاوة والإصمات، وصورته: (ظ، ظـ، وظ) أول الكلمة ووسطها وآخرها. ورد في القرآن 842. والظاء: غار الحروف وغيرتها، ولقي بالضاد والباء والهمز والألف والتاء والعين والكاف واللام والواو والياء والنون والميم والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الثالث منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والظاء: إذا نطقت بها فلتحتفظ عن اعطائها الصفير حتى تصير كالزاي، وذلك لإخراجها من مخرج الزاي. وبين استعلائها واطباقها لئلا تشبه بالذال المعـجمة، لأنها من مخرجها ولولا الإستعلاء والإطباق اللذان في الظاء لكانت ذالا، فالتحفظ بلفظ الظاء واجب لئلا يدخله شائبة لفظ الذال في نحو قوله، وما كان عطاء ربك محظورًا اي ممنوعا فإن لم يتحـفظ ببيان الظاء اشتبه في اللفظ بنحو قوله، إن عذاب ربك كان محذورًا فهو بالذال من الحذر.

واذا سكنت الظاء واتى بعدها تاء: وجب بيانها لئلا تقرب من الإدغام نحو، أَوَ عظت في الشعراء ولا ثاني له في القرآن. فالظاء مظهرة بلا خلاف بين القراء: وقد جاء عن ابي عمرو بن العلاء البصري والكسائي إدغامها فيها، ومن بإبقاء صفتها ومن قال بإجازة الأول ومن في الثاني زاد بحسنه. والمختار: انه في الأداء إلا الإظهار ولا يؤخذ به غيره في التلاوة، وكذا يلزم تخليصه وبيانه ساكنا كان او متحركا حيث وقع.

فصل: والظاء: لو فتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو لصار ذالا. ولو همس وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو لصار ثاء. ولو همس وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير جهر وطبق وعلو لصار فاء. ولو شد وقلقل وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو لصار باء. ولو بين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار ميما. ولو فتح وسفل ولين وأخرج من غير طبق وعلو لصار واوا. ولو همس وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو لصار هاء. وأيضا الظاء: لو فتح وأخرج من غير طبق وعلو لصار ألفا. ولو شد وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار همزا. ولو بين وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار عينا. ولو همس وفتح سفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو لصار حاء. ولو فتح وأخرج من غير طبق لصار غينا. ولو همس وفتح وأخرج من غير جهر وطبق لصار خاء. ولو شد وقلقل وفتح وأخرج من غير طبق ورخو لصار قافا. ولو أعطي ما للكاف وأخرج من غير ما له لصار كافا. ولو شد وقلقل وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار جيما. ولو فشي وهمس وفتح وسفل وأخرج من غير جهر وطبق وعلو لصار شينا. ولو فتح وسفل ولين وأخرج من غير طبق وعلو لصار ياء. ولو أطيل وأخرج لصار ضادا. ولو انحرف وبين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار لاما. ولو بين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وفتح وسفل وذلق وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار راء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير رخو لصار طاء. ولو شد وقلقل وفتح سفل وأخرج من غير طبق وعلو ورخو لصار دالا. ولو أعطي ما للتاء وأخرج من غير ما له لصار تاء. ولو صفر وهمس وأخرج من غير جهر لصار صادا. ولو صفر وهمس وفتح وسفل

وأخرج من غير جهر وطبق وعلو لصار سينا. ولو صفر وفتح وسفل وأخرج من غير طبق وعلو لصار زاء.

فصل: الذال: له من المخارج طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومن الصفات الجهر والرخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (ذ). ورد في القرآن 4697. والذال: ذاكي الحروف لا ذالها، ولقي بالظاء والقاف والصاد والجيم والدال والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والعين والكاف والسين واللام والواو والياء والنون والميم والحاء والفاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه السادس عشر:-

ط ض ظ ق ص ج د غ ر ز

ب ء ا ت خ ذ ع ك س ش

ل و ي ن م ث ح ف هـ

والذال إذا نطقت بها: فاعتن بترقيقها وبيان استفالها وانفتاحها إذا جاورها حرف مفخم. فإذا لقيت الراء المفخمة في مثل انذرهم – وإذ أنـذر قومه – ونذر ما كان – ونذرت للرحمن صوما – وحذر الموت – ويحذر الاخرة – ويرجواْ وما أشبـه ذلك، لزم القارئ بيانها وتلخيص إنعامها ولفظ بها رقيقة وبالراء مفخمة، ولا يغفل ذلك لئلا تنقلب الذال ظاء من اجل تفخيم الراء، لأن التفخيم نظير الإطباق او ترقق الراء إذا لخصت هي وحقها التفخيم وكلاهما من اللحن الخفي.

وكذلك إذا اتت بعدها الكاف في يذكرون – واذكر – وجب ان تصان عن شائبة الثاء، لأن الثاء من مخرج الذال وهي أخت الكاف في الهمس والذال مجهورة فلا يؤمن من ان يجذبها همس الكاف الى الثاء لقرب الثاء من الذال في المخرج ومشاركتها للكاف في الهمس. وكذلك إذا اتى بعـدها قاف نحو ذائقة الموت – وفـأذا قها الله – فرقق اللـفظ بها واحرسها من شائبة الظاء لقرب المخرج وكون الإستعلاء والإطباق متقاربين.

وكذلك قوله وإذا خذ الله ونحوه من الذال المجاورة للام المفخمة، ينبغي ان تحمى عن شائبة الظاء لأن التفخيم نظير الإطباق فهو ابدًا يجذب الذال الى إطباق الظاء. وكذلك مع العين لئلا تصير ثاء في نحو مذعنين – وجذع النخلة – للقرب والمساواة في الجهر وهذا ليس بالقوي، لأنه لم يكثر كثرة غيره فضعف تعليله.

وإذا تكررت وجب بيان كل منهما نحو قوله ذي الذكر – وقد اجتمع هنا ثلاث ذالات لأن اللام قلبت ذالا توصّلا الى الإدغام وبيان كل واحدة منهن لازم. وإذا اتى بعدها ألف: نطقت بها مرققة كقوله – ذالك – وذاق – ومتى لم يتحفظ بترقيق الذال دخلها التفخيم، فيؤديها الى الإطباق فتصير عند ذلك ظاء.

وإذا سكنت واتى بعدها ظاء فإدغامها فيها لازم نحو إذ ظلمتم – اذ ظلمواْ – وليس في القرآن غيرهما، فأخرج من لفظ الهمزة الى لفظ الظاء المشددة، وان اتى بعدها حرف مهموس فبين جهرها وإلا عادت ثاء نحو واذكرواْ اذ كنتم. وان اتى بعدها نون نحو فنبذناه – وإذ نتقنا – فلا بد من إظهارها وإلا ربما اندغمت في النون.

فصل: والذال: لو همس وأخرج من غير جهر لصار ثاء. ولو همس وذلق وأخرج من غير جهر لصار فاء. ولو شد وقلقل وذلق وأخرج من غير رخو لصار باء. ولو بين وذلق وأخرج من غير رخو لصار ميما. ولو لين وأخرج لصار واوا. ولو همس وأخرج من غير جهر لصار هاء. وأيضا الذال: لو أخرج من غير سفل لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير رخو لصار همزا. ولو بين وأخرج من غير رخو لصار عينا. ولو علي وأخرج من غير سفل لصار غينا. ولو علي وهمس وأخرج من غير سفل لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير رخو وسفل لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر ورخو لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير رخو لصار جيما. ولو فشي وهمس وأخرج من غير جهر لصار شينا. ولو لين وأخرج لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل وأخرج من غير فتح وسفل لصار ضادا. ولو انحرف وبين وذلق وأخرج من غير رخو لصار لاما. ولو بين وذلق وأخرج من غير رخو لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير رخو لصار راء. ولو شد وطبق وعلي

وقلقل وأخرج من غير رخو وفتح وسفل لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر ورخو لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وهمس وأخرج من غير جهر وفتح وسفل لصار صادا. ولو صفر وهمس وأخرج من غير جهر لصار سينا. ولو صفر وأخرج لصار زاء. ولو طبق وعلي وأخرج من غير فتح وسفل لصار ظاء.

فصل: الثاء: له من المخارج طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومن الصفات الهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (ث). ورد في القرآن 20276. والثاء: ثاوي الحروف وثواها، ولقي بالقاف والصاد والجيم والراء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والفاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو السادس والعشرون منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والثاء: إياك ان تحدث فيها جهرًا، فيلتبس لفظها بالذال المعجمة لأنهما من مخرج واحد. وإذا وقع بعد الثاء ألف: وجب ترقيقها نحو قوله – ثالث وثامنهم. وإذا تكررت الثاء: وجب بيانها نحو ثالث ثـلاثة – وحيث ثقفتموهم – مخافة ان يدخل الكلام اخفاء. وإذا وقعت ساكنة قبل حرف الإستعلاء تأكد وجوب بيانها لضعفها وقوة حرف الإستعلاء بعدها، نحو – أثخنتموهم. وكذلك النون والراء نحو – اعثرنا ولبثنا.

فصل: والثاء: لو ذلق وأخرج لصار فاء. ولو جهر وشد وقلقل وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار باء. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار ميما. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس لصار واوا. ولو أخرج لصار هاء. وأيضا الثاء: لو جهر وأخرج من غير همس وسفل لصار ألفا. ولو جهر وشد وأخرج من غير همس ورخو لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من غير

همس ورخو لصار عينا. ولو أخرج لصار حاء. ولو جهر وعلي وأخرج من غير همس وسفل لصار غينا. ولو علي وأخرج من غير سفل لصار خاء. ولو جهر وشد وعلي وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وسفل لصار قافا. ولو شد وأخرج من غير رخو لصار كافا. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو لصار جيما. ولو فشي وأخرج لصار شينا. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس لصار ياء. ولو جهر وطبق وعلي وأطيل وأخرج من همس وفتح وسفل لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار لاما. ولو جهر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير همس ورخو لصار راء. ولو أعطي ما للطاء وأخرج من غير ما له لصار طاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس وشد لصار دالا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وأخرج من غير فتح وسفل لصار صادا. ولو صفر وأخرج لصار سينا. ولو جهر وصفر وأخرج من غير همس لصار زاء. ولو جهر وطبق وعلي وأخرج من غير همس وفتح وسفل لصار ظاء. ولو جهر وأخرج من غير همس لصار ذالا.

فصل: الفاء: له من المخارج بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، ومن الصفات الهمس والرخاوة والإستفال والإنفتاح والذلاقة، وصورته: (ف، وف، وف). ورد في القرآن 8499. والفاء: فوء الحروف وفيئها، ولقي بالضاد والظاء والقاف والجيم والدال والغين والراء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الثامن والعشرون منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والفاء إذا إلتقت بالميم او الواو فلا بد من بيانها نحو – تلقف ما صنعواْ – ولا تخف ولا تحزن. وإذا تكررت الفاء تأكد وجوب بيانها: سواء كانت من كلمة او من كلمتين نحو الآن خفف الله – وتعرف في وجوههم في مذهب المظهر. وإذا اتى بعدها ألف فلا بد من ترقيقها نحو فاكهين.

والفاء: لو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو لصار باء. ولو جهر وبين وأخرج من غير همس ورخو لصار ميما. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس وذلق لصار واوا. ولو أخرج من غير ذلق لصار هاء. وأيضا الفاء: لو جهر وأخرج من غير همس وسفل وذلق لصار ألفا. ولو جهر وشد وأخرج من غير همس ورخو وذلق لصار همزا. ولو جهر وبين وأخرج من غير همس ورخو وذلق لصار عينا. ولو أخرج من غير ذلق لصار حاء. ولو جهر وعلي وأخرج من غير همس وسفل وذلق لصار غينا. ولو علي وأخرج من غير سفل وذلق لصار خاء. ولو جهر وشد وعلي وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وسفل وذلق لصار قافا. ولو شد وأخرج من غير رخو وذلق لصار كافا. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وذلق لصار جيما. ولو فشي وأخرج من غير ذلق لصار شينا. ولو جهر ولين وأخرج من غير همس وذلق لصار ياء. ولو جهر وطبق وعلي وأطيل وأخرج من غير همس وفتح وسفل وذلق لصار ضادا. ولو جهر وانحرف وبين وأخرج من غير همس ورخو لصار لاما. ولو جهر وبين وأخرج من غير همس ورخو لصار نونا. ولو جهر وانحرف وكرر وبين وأخرج من همس ورخو لصار راء. ولو أعطي ما للطاء وأخرج من غير ما له لصار طاء. ولو جهر وشد وقلقل وأخرج من غير همس ورخو وذلق لصار دالا. ولو شد وأخرج من غير رخو وذلق لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وأخرج من غير فتح وسفل وذلق لصار صادا. ولو صفر وأخرج من غير ذلق لصار سينا. ولو جهر وصفر وأخرج من غير همس وذلق زاء. ولو جهر وطبق وعلي وأخرج من غير همس وفتح وسفل وذلق لصار ظاء. ولو جهر وأخرج من غير همس وذلق لصار ذالا. ولو أخرج من غير ذلق لصار ثاء.

فصل: الواو: له من المخارج المدية من الجوف. وغير المدية من الشفتين، ومن الصفات الجهر والرخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (و). ورد في القرآن 25536. والواو: عطف

الحروف ومعطوفها، وفصلها ومفصولها، وقياسه أن يلاقي الحروف كلها، وميزانه في الحروف أنه هو الثاني والعشرون منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والواو: يجب بيانها إذا جائت مضمومة او مكسورة وبيان حركتها لئلا يخلطها لفظ غيرها او يقصر اللفظ عن اعطائها، نحو وجوه وتفاوت ولا تنسوْا الفضل. فإذا انضمت ولقيها مثلها كان البيان آكد لثقله نحو ما ووري. وإذا سكنت وانضم ما قبلها واتى بعدها مثلها: وجب بيان كل منهما خشية الإدغام لأنه غير جائز وتمكن الواو الأولى لمدها ولينها، وذلك نحو آمنوْا ثم اتقوْا واحسنوْا. وإذا اتت مشددة فلا بد من بيان التشديد بقوة من غير تمضغ ولا تراخ نحو لوّوْا وافوّض.

وفي الواو خفاء إذا سكنت، وفيها ثقل إذا تحركت، لأن مخرجها من الشفتين، ولما كانت الواو ثقيلة إذا تحركت، فإنها إذا كانت الحركة التي عليها ضمة، ازدادت ثقلا، فإن كانت الحركة التي عليها كسرة، فذلك أثقل عليها من الضمة، لأنها مؤاخية للضمة — إذ هي منها — مباينة للكسرة — إذ هي ليست منها.

كذلك الياء المتحركة ثقيلة، فإذا كانت الحركة التي عليها كسرة، كانت أثقل من ذلك، فإن كانت ضمة، كانت أثقل من ذلك، لأنها مؤاخية للكسرة إذ هي منها، مباينة للضمة، إذ هي ليست منها، فالكسرة على الواو أثقل من الضمة عليها، كما أن الضمة على الياء أثقل من الكسرة عليها.

فصل: والواو: لو همس وأخرج من غير جهر ولين لصار هاء. وأيضا الواو: لو أخرج من غير سفل ولين لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير رخو ولين لصار همزا. ولو بين وأخرج من غير رخو ولين لصار عينا. ولو همس وأخرج من غير جهر ولين لصار حاء. ولو علي وأخرج من غير سفل

ولين لصار غينا. ولو علي وهمس وأخرج من غير جهر وسفل ولين لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير رخو وسفل ولين لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر ورخو ولين لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير رخو ولين لصار جيما. ولو فشي وهمس وأخرج من غير جهر ولين لصار شينا. ولو أخرج لصار ياء. ولو طبق علي وأطيل وأخرج من غير فتح وسفل ولين لصار ضادا. ولو انحرف وبين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار لاما. ولو بين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار راء. ولو شد وطبق وعلي وقلقل وأخرج من غير رخو وفتح وسفل ولين لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير رخو ولين لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر ورخو ولين لصار تاء. ولو طبق وعلي وصفر وهمس وأخرج من غير جهر وفتح وسفل ولين لصار صادا. ولو صفر وهمس وأخرج من غير جهر ولين لصار سين. ولو صفر وأخرج من غير لين لصار زاء. ولو طبق وعلي وأخرج من غير فتح وسفل ولين لصار ظاء. ولو أخرج من غير لين لصار ذالا. ولو همس وأخرج من غير جهر ولين لصار ثاء. ولو همس وذلق وأخرج من غير جهر ولين لصار فاء. ولو شد وقلقل وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار باء. ولو بين وذلق وأخرج من غير رخو ولين لصار ميما.

فصل: الباء: له من المخارج الشفتان مع انطباقهما، ومن الصفات الجهر والشدة والقلقلة والإستفال والإنفتاح والذلاقة، وصورته: (ب). ورد في القرآن 11428. والباء: باء الحروف وبائيها، ولقي بالطاء والضاد والظاء والقاف والصاد والجيم والدال والغين والراء والهمز والألف والتاء والخاء والذال والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والميم والثاء والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الحادي عشر منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	ه	

والباء إذا نطقت بها فراع ما فيها من الشدة والجهر واحذر ان تخرجها ممزوجة بالفاء كما يفعله بعض الأعاجم. وإذا اتت من كلمتين وكانت الأولى ساكنة كان إدغامها اجماعا، نحو اضرب بعصاك. وإذا سكنت ولقيها ميم او فاء نحو اركب معنا – او يغلب فسوف – جاز فيها الإدغام والإظهار: فالإدغام لقرب المخرج او اتحاده – والإظهار لإختلاف اللفظ. وإذا إلتقت الباء الـمتحركة بمثلها وجب اتيان كل منهما على صفته مرققا، مخافة ان يقرب اللفظ من الإدغام وذلك نحو سببا حبب اليكم الكتاب بالحق عند من يظهر.

وإذا سكنت وجب على القارئ ان ينطق بها مرققة وان يظهر قلقلتها، سواء كان الإسكان لازما او عارضا لا سيما إذا اتى بعدها واو نحو – ربوة – وابواب والخبء وعبرة. وان اتى بعدها حرف مـفخم: وجب على القارئ ان يرقق اللفظ بها نحو – بطل – وبغى – وبصلها. وإذا حال بينهما ألف: كان التحفظ بترقـيقها أبلغ نحو – باطل – وباغ – والأسباط – وخصوصا إذا وليها حرفان مفخمان نحو، برق البصر – والبقر – وبل طبع – عند من ادغم. وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها وجـهرها، لا سيما إذا كان بعدها حرف خفي نحو بهم – وبه – او ضعيف – نحو بثلاثة وبذي وبساحتهم. وليحذر ايضا: إذا رققها ان يدخلها إمالة، فكثيرًا ما يقع ذلك عامة المغاربة.

فصل: والباء: لو بين وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ميما. ولو رخي ولين وأخرج من غير شدة وقلقل وذلق لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل وذلق لصار هاء. وأيضا الباء: لو رخي وأخرج من غير شدة وقلقل وسفل ذلق لصار ألفا. ولو أخرج من غير قلقل وذلق لصار همزا. ولو بين وأخرج من غير شدة وقلقل وذلق لصار عينا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل وذلق لصار حاء. ولو علي ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وذلق لصار غينا. ولو علي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل وسفل وذلق لصار خاء. ولو علي وأخرج من غير سفل وذلق لصار قافا. ولو همس وأخرج من غير جهر وقلقل وذلق لصار كافا. ولو أخرج من غير ذلق لصار جيما. ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل وذلق

لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير شدة وقلقل لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وفتح وسفل وذلق لصار ضادا. ولو انحرف وبين وأخرج من شدة وقلقل لصار لاما. ولو بين وأخرج من غير شدة وقلقل لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين وأخرج من غير شدة وقلقل لصار راء. ولو طبق وعلي وأخرج من غير فتح وسفل وذلق لصار طاء. ولو أخرج من غير ذلق لصار دالا. ولو همس وأخرج من غير جهر وقلقل وذلق لصار تاء. ولو أعطي ما للصاد وأخرج من غير ما له لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل وذلق لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وذلق زاء. ولو طبق وعلي ورخي وأخرج من غير شدة وقلقل وفتح وسفل وذلق لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير شدة وقلقل وذلق لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غي جهر وشدة وقلقل وذلق لصار ثاء. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وشدة وقلقل لصار فاء.

فصل: الميم: له من المخارج الشفتين إذا كانت مظهرة / والخيشوم إذا كانت مخفاة أو مدغمة، ومن الصفات الجهر والبينية والإستفال والإنفتاح والذلاقة، وصورته: (م). ورد في القرآن 26135. والميم: فهم الحروف ومفهومها، ولقي بالضاد والظاء والقاف والجيم والدال والغين والراء والزاء والباء والهمز والألف والتاء والخاء والعين والكاف والسين والشين واللام والواو والياء والنون والثاء والحاء والفاء والهاء مباشرة، وميزانه في الحروف أنه هو الخامس والعشرون منها:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	ه	

والميم: ربما يدخل عليها شبه الزمزمة والزمر، فيراعي ذلك فيها ويجتنب. والميم اخت الباء لأن مخرجهما واحد، فلولا الغنة التي في الميم وبعض الجريان الذي معها لكانت باء، والميم ايضا اخت النون في الغنة التي هي في كل منهما ولأنهما مجهورتان. فإن اتى محركا: فليحذر من تفخيمه ولا سيما

إذا كان بعده حرف مفخم نحو، مخمصة – مرض – مريم – وما الله بغافل. وان اتى بعده ألف: كان الحذر من التفخـيم آكد، فكثيرًا ما يجري ذلك على الألسنة خصوصا الأعاجم نحو مالك وما أنزل إليك.

فصل: قال مكي: وإذا تكررت الميم من إدغام أو من غير إدغام، وجب أن بين التكرير بيانا ظاهرا، وما فيه تشديد يشدد تشديدا متوسطا، مع إظهار الغنة التي في كل ميم ساكنة، للعلة التي ذكرناها، وذلك نحو قوله: - ومن أظلم ممن منع – فهذا قد اجتمع في اللفظ فيه – إذا وصلت كلامك إلى آخر – منع – ست ميمات، اثنتان مشددتان متأخرتان يلفظ بهما بتشديد متوسط بغنتين، فهما مقام أربع ميمات، واثنتان متقدمتان مظهرتان، ونحو قوله: - ومن أظلم ممن كنتم – فهذا في اللفظ فيه أربع ميمات، واحدة مشددة تشديدا متوسطا، هي مقام ميمين معهما غنة ظاهرة وهي الثالثة، ونحو قوله: {وعلى أمم ممن معك}، فهذا قد اجتمع في اللفظ به – إذا وصلت كلامك إلى آخر – معك – ثماني ميمات – ولا نظير – فيما علمت في القرآن – من ذلك: ميمان خفيفتان، وهما الأولى والثانية من – أمم – ثم بعد ذلك ثلاث ميمات مشددات تشديدا متوسطا مع كل واحدة غنة ظاهرة، فهن مقام ست ميمات.

وكذلك يجب أن تظهر التكرير للميم وإن لم يكن فيه إدغام، نحو: - يعلم ما – و – اضمم يدك – و – وهن العظم مني – وكذلك إن كانت الأولى مشددة نحو: - قل اللهم مالك الملك – كل هذا يجب أن يحافظ على إظهاره وإعطائه حقه، وهو كثير في القرآن. اهـ.

فصل: والميم: لو رخي ولين وأخرج من غير بيني وذلق لصار واوا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار هاء. وأيضا الميم: لو رخي وأخرج من غير بيني وسفل وذلق لصار ألفا. ولو شد وأخرج من غير بيني وذلق لصار همزا. ولو أخرج من غير ذلق لصار عينا. ولو علي ورخي وأخرج من غير بيني وفتح وذلق لصار غينا. ولو علي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وسفل وذلق لصار خاء. ولو شد وعلي وقلقل وأخرج من غير بيني وسفل وذلق لصار قافا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار كافا. ولو شد وقلقل وأخرج من غير بيني وذلق لصار جيما.

ولو فشي وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار شينا. ولو رخي ولين وأخرج من غير بيني وذلق لصار ياء. ولو طبق وعلي وأطيل ورخي وأخرج من غير بيني وفتح وسفل وذلق لصار ضادا. ولو انحرف لصار لاما. ولو انحرف وكرر لصار راء. ولو شد وطبق وعلي وقلقل وأخرج من غير بيني وفتح وسفل وذلق لصار طاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير بيني وذلق لصار دالا. ولو شد وهمس وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار تاء. ولو أعطي ما للصاد وأخرج من غير ما له لصار صادا. ولو صفر وهمس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار سينا. ولو صفر ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار زاء. ولو طبق وعلي ورخي وأخرج من غير بيني وفتح وسفل وذلق لصار ظاء. ولو رخي وأخرج من غير بيني وذلق لصار ذالا. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني وذلق لصار ثاء. ولو همس ورخي وأخرج من غير جهر وبيني لصار فاء. ولو شد وقلقل وأخرج من غير بيني لصار باء.

فصل: الألف: له من المخارج الجوف، ومن الصفات الجهر والرخاوة والإستفال والإنفتاح والإصمات، وصورته: (ا، وى). ورد في القرآن 48872. والألف: ألوف الحروف ومألوفها، وقياسه أن يلاقي الحروف كلها، والألف أصل الأشكال وأولها، وأصله نقطة سالت وإمتدت بقدرة الملك العلام، وهو أصل الحروف وأولها وأصل الحركات وأولها، والألف لا يأتي متحركا ولذا يوقف عليه، ومع كونه الأول لا يأتي أولا حتى يستعان له بالهمزة لضـرورة الإبتداء بالساكن، ولا يأتي مستقلا بنفسه إلا تابعا لغيره ولذلك لا يوصف بترقيق ولا بتفخيم، وهو أيضا قطب دائرة الحروف، وليس في الحروف حرف شكله قائم إلا إياه.

والألف طبيعة الحروف: وكونه تابعها لتـطابعه، ولا يتبع حرف حرفا إلا ألالف، ولا يتبعه منها حرف، ويزيدها حقها إذا تابعها.

والحروف كلها في معنى من الألف، والألف هو المعنى، ولذا لا ينطق بالألف إلا في حرف، والحروف كلها تتولد من الألف، أو من ما تولد منه شكلها شكل الألف، وميزانه في الحروف هو الثالث عشر:-

ط	ض	ظ	ق	ص	ج	د	غ	ر	ز
ب	ء	ا	ت	خ	ذ	ع	ك	س	ش
ل	و	ي	ن	م	ث	ح	ف	هـ	

والألف: انفردت بأحوال ليست في غيرها، منها: أنها تقع زائدة إذا لم تنقلب عن حـرف آخر، فإن انقلبت كانت اصلية، وتكون عوضا عن التنوين المنصوب في حال الوقف، وتكون تابعة للحرف الذي قبلها. وإذا وقعت بعد حرف مستعل، وجب تفخيمها اتفاقا نحو الصادقين، لأن الألف ليس فيه عمل عضو أصلا حتى يوصف بالتفخيم او الترقيق، وإنما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته في موضع.

فإذا لم يكن بعدها هـمزة او حرف ساكن مدغم او غير مدغم، بأن تكون حال القارئ فيها حال الوقف وبعدها حرف يسكت عليه. فينبغي ان يقيمها القارئ ويقطعها ويسلك في اللفظ بها النمط الأوسط، فلا يهمل توفية التمكين حقه فتصغر وتصير فتحة ولا يبالغ في ذلك ويـستقصى فتحول مدة، بل؛ يوفّ عليها من المد ما هو طبعها وصيغتها نحو: بسم الله الرحمن الرحيم – الحمد لله رب العالمين – واوذينا – والعادون – لا سيما إذا كانت طرفا ووقف عليها وكان قبلها حرف من حروف المد واللين، نحو كسالى – رحيما – فإن المد يسرع الى لفظ القارئ بها فليتحمل للإحتراز من ذلك وليجعل إشباعها بمقدار. والإشباع في حرف اللين قبلها على السواء وكثيرًا ما تسمع من يطبق شفتيه عقيبها في حال السكت يروم النطق بميم او نون فليتوق.

والألف: لا علاج فيه على اللسان عند خروجه، وإنما اتسع مخرجه في هواء الفم، فإذا لاصقته همزة لم يكن بد من تمكين مده، ومده إذا كانت الهمزة بعده آكد، نحو جاء وشاء وكذلك يمد إذا كان بعده ساكن مشددا وغير مشدد، .

فصل: والألف: لو أعطي شدة واستفالا وأخرج من غير رخو، لصار همزا. ولو أعطي بينيا واستفالا وأخرج من غير رخو لصار عينا. ولو أعطي استعلائا وأخرج لصار غينا. ولو اسعلي وهمس

وأخرج من غير جهر لصار خاء. ولو شد واستعلي وقلقل وأخرج من غير رخو لصار قافا. ولو شد وهمس واستفل وأخرج من غير جهر ورخو لصار كافا. ولو شد وقلقل واستفل وأخرج من غير رخو لصار جيما. ولو فشي وهمس واستفل وأخرج من غير جهر لصار شينا. ولو استفل ولين وأخرج لصار ياء. ولو طبق واستعلي واستطيل وأخرج من غير انفتاح لصار ضادا. ولو انحرف وبين واستفل وأذلق وأخرج من غير رخو لصار لاما. ولو وبين واستفل وأذلق وأخرج من غير رخو لصار نونا. ولو انحرف وكرر وبين واستفل وأذلق وأخرج من غير رخو لصار راء. ولو شد وأطبق واستعلي وقلقل وأخرج من غير رخو وانفتاح لصار طاء. ولو شد وقلقل واستفل وأخرج من غير رخو لصار دالا. ولو شد وهمس واستفل وأخرج من غير جهر ورخو لصار تاء. ولو طبق واستعلي وأصفر وهمس وأخرج من غير جهر وانفتاح لصار صادا. ولو صفر وهمس وأخرج من غير جهر لصار سينا. ولو صفر وسفل وأخرج لصار زاء. ولو طبق واستعلي وأخرج من غير انفتاح لصار ظاء. ولو استفل وأخرج لصار ذالا. ولو همس واستفل وأخرج من غير جهر لصار ثاء. ولو همس واستفل وأذلق وأخرج من غير جهر لصار فاء. ولو شد وقلقل واستفل وأذلق وأخرج من غير رخو لصار باء. ولو بين واستفل وأذلق وأخرج من غير رخو لصار ميما. ولو استفل وأذلق وأخرج لصار واوا. ولو همس واستفل وأخرج من غير جهر لصار هاء.

فصل: وقالواْ إن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المنزل على أفضل خلقه سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام، والمتعبد بتلاوته وهو: 30 جزءا، و60 حزبا، و240 ربعا، و114 سورة، و6236 آية، و77437 كلمة، و323671 حرفا، و150681 نقطة: والهاء: ورد في القرآن: 10070. والعين ورد في القرآن **9220**. والحاء ورد في القرآن **3293**. والغين ورد في القرآن **2218**. والخاء ورد في القرآن **2416**. والقاف ورد في القرآن **6813**. والكاف ورد في القرآن **9500**. والجيم ورد في القرآن **3293**. والشين ورد في القرآن **2253**. والياء ورد في القرآن **25919**. والضاد ورد في القرآن **1617**. واللام ورد في القرآن **30432**. ولام ألف **4720**. والنون ورد في القرآن **26560**. والراء ورد في القرآن **11793**. والطاء ورد في القرآن **1470**. والدال ورد في القرآن **5672**. والتاء ورد في القرآن **10199**.

والصاد ورد في القرآن **2013**. والسين ورد في القرآن **5891**. والزاء ورد في القرآن **1590**. والظاء ورد في القرآن **842**. والذال ورد في القرآن **4697**. والثاء ورد في القرآن **20276**. والفاء ورد في القرآن **8499**. والواو ورد في القرآن **25536**. والباء ورد في القرآن **11428**. والميم ورد في القرآن **26135**. والألف ورد في القرآن **48872**. وإذا جملت العدد + صار = 323237.

وذكر في الملخص المفيد: (ا 48800 ، و ء 28718 ، و ب 11202، و ت 10199، و ث 1276، و ج 3273، و ح 3990، و خ 2416، و د 5642، و ذ 4699، و ر 11793، و ز 1570، و س 5890، و ش 2253، و ص 1180، و ض 2293، و ط 3174، و ظ 842، و ع 920، و ع 2208، و ف 8499، و ق 6813، و ك 10354، و ل 33522، و م 26565، و ن 26354، و ه 19070، و و 26565، و لا 4099، و ي 25909،).

وذكر في إحكام الأحكام: (ا 48800، و ء 28718، و ب 11202، و ت 10199، و ث 1276، و ج 3273، و ح 3990، و خ 2416، و د 5642، و ذ 4699، و ر 11793، و ز 1570، و س 5890، و ش 2253، و ص 1180، و ض 2293، و ط 3174، و ظ 842، و ع 920، و غ 2208، و ف 8499، و ق 6813، و ك 10354، و ل 33522، و م 26565، و ن 26354، و ه 19070، و و 26565، و لا 4099، و ي 25909،). وهذه الإحصائية تقريبية، وإلا؛ فالله أعلم بعدده تحقيقا.

كتاب الإدغام

الإدغام: خلط الحرفين المتماثلين او المتقاربين او المتجانسين، فيصيران حرفا واحدا مشددا يكون النطق بهما دفعة واحدة، وذلك بأن تجعل الحرف الذي يراد ادغامه مثل المدغم فيه، فإذا حصل المثلان وجب ادغام الأول في الثاني حكما إجماعيا. ويشهد به الحس على أنه تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان الى المخرج الأول او مقاربه فاختير الأسهل.

وموانعه: متفق عليه ومختلف فيه: فالمتفق عليه ثلاثة: وهي كون الأول من المتماثلين او المتقاربين، منونا او مشددا او تا مضمر، فالمنون نحو {سميعٌ عليم}، وقد وهم فيه الجعبري وتقدمه إلى ذلك الهذلي، لأن التنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول، فمنع من إلتقاء الحرفين، بخلاف صلة {أنه هو} لعدم القوة، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم.

والمشدد نحو {مسّ سقر}، لضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد لكونه بحرفين، وادغام حرفين في حرف واحد ممتنع، لأنه لو أدغم فيه لانعدم احد الحرفين. وتا مضمر لكونها على حرف واحد، فالإدغام مجحف به، ولأن ما قبلها ساكن، ففي إدغامه جمع بين ساكنين، ولأنه ايضا إذا أدغم التبس الأمر بين المخبر والمخاطب.

والمختلف فيه: الجزم حيث أكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر مجاهد وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً، وهو مذهب ابن شنبوذ وأبي بكر الداجوني، والمختار عندي الإعتداد به في المتقاربين فقط، نحو {ولم يؤت سعة} وإجراء الوجهين في غيره.

وسببه التماثل والتجانس والتقارب، وقيل والتشارك والتلاصق والتكافؤ، والأكثرون على الاكتفاء بالتماثل والتقارب.

فصل: واختلفوا في المراد من التقارب في المخرج: فقيل: أن يكون المخرجان من عضو واحد، من الأعضاء، تقاربا فيه أو تباعدا، وقيل: أن يكون المخرجان من عضو واحد، كالأول، ولكن لا يفصل بينهما مخرج آخر، وقيل: المراد منه، التقارب النسبي أي المعقول، ما قد يكون الحرفان متقاربين

مع كون أحدهما من عضو، والآخر من عضو آخر، كالنون والميم في نحو {من ماء}، وما لا يكونان متقاربين، مع كونهما من عضو واحد، كالسين والقاف، في نحو {استسقى}، فالقول الراجح، حيث الأول في غاية البعد، إذ يترتب عليه السين والقاف أن يعتبرا متقاربين في نحو {استسقى}، وأحسن منه الثاني، غير أنه مردود بما قرره كبار القراء واللغويين، ومنهم الشاطبي، من أن الدال مع الجيم أو الشين متقاربين في نحو {قد جاءكم} و {قد شغفها حبا}، مع أن بين الدال والجيم والشين فاصل ما لا يخفى.

فصل: قال الشيخ في أحكامه: ما قاعدة مهمة: (رأينا أن نذكر لك هنا قاعدة مهمة كلية هامة إذا حذقتها، وأمعنت النظر فيها تستطيع – في يسر وسهولة إذا عرض عليك حرفان متلاقيان – أن تحكم عليهما بالتقارب أو التجانس أو التباعد.

وهاك هذه القاعدة:

كل حرفين يلتقيان في الخط واللفظ، أو في الخط فقط، إما أن يكون خروجهما من عضوين أو من عضو واحد.

فإن كان خروجهما من عضوين فهما متباعدان إلا الغين والخاء مع القاف أو الكاف.

فإذا اجتمعت الغين مع القاف أو الكاف، أو اجتمعت الخاء مع القاف أو الكاف: فإن الحرفين يكونان متقاربين، لأنهما وإن كانا يخرجان من عضوين إلا أن بين مخرجيهما قربا، إذ الغين والخاء يخرجان من أدنى الحلق مما يلي اللسان، والقاف والكاف يخرجان من أقصى اللسان مما يلي أدنى الحلق، فبين المخرجين قرب، فمن أجل ذلك اعتبر الغين مع القاف أو الكاف مع متقاربين، واعتبر الخاء مع القاف أو الكاف كذلك.

وإن كانا من عضو واحد، فإما أن يتجاور مخرجاهما أم لا، فإن تجاور المخرجان بأن كان كل منهما قريبا من الآخر ولم يفصل بينهما فاصل، فالحرفان متقاربان.

وإن لم يتجاور المخرجان، وبعد كل منهما عن الآخر، بأن فصل بينهما مخرج حرف آخر، فالحرفان متباعدان.

وبناء على هذا يكون بين أحرف الحلق الستة وأحرف اللسان الثمانية عشر تباعد، لأن أحرف الحلق من عضو، وأحرف اللسان من عضو. اللهم إلا الغين مع القاف أو الكاف والخاء مع القاف أو الكاف كما تقدم.

وكذلك بين أحرف الحلق وأحرف الشفتين تباعد، لأن كلا منهما من عضو، ولفصل اللسان بين العضوين: الحلق والشفتين.

وأيضا بين أحرف اللسان وأحرف الشفتين تباعد، نظرا لاختلاف العضوين.

وبين أحرف الحلق بعضها مع بعض تقارب وتباعد، فالحرفان اللذان يخرجان من أقصى الحلق – وهما الهمزة والهاء – بينهما وبين الحرفين اللذين يخرجان من وسط الحلق – وهما العين والحاء – تقارب، وبينهما وبين الحرفين اللذين يخرجان من أدنى الحلق – وهما الغين والخاء – تباعد، وحرفا الوسط، وهما العين والحاء – بينهما وبين حرفي الأقصى، وحرفي الأدنى تقارب.

وبين أحرف اللسان بعضها مع بعض تقارب، وتباعد، فحرفا الأقصى – وهما القاف والكاف – بينهما وبين أحرف الوسط الجيم والشين والياء وحرفي الحافة الضاد واللام: تقارب، وبينهما وبين أحرف الطرف النون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء: تباعد.

وأحرف الوسط بينها وبين حرفي الحافة وأحرف الطرف تقارب.

وكذلك بين حرفي الحافة وأحرف الطرف تقارب. وبين الفاء وبين أحرف الشفتين الواو والباء والميم: تقارب، وبين أحرف الشفتين بعضها مع بعض تجانس.

وقال: ولما كان هذا الموضوع صعب التناول، دقيق المسلك، رأينا أن نزيده إيضاحا وبيانا، فنقول: من المعلوم أن الهمزة والهاء يخرجان من أقصى الحلق، فهما متجانسان لاتحادهما مخرجا

واختلافهما صفة، وأن العين والحاء المهملتين يخرجان من وسط الحلق، فهما متجانسان أيضا لاتفاقهما في المخرج واختلافهما في الصفة، وأن الغين والخاء المعجمتين يخرجان من أدنى الحلق، فهما كذلك متجانسان لاتفاقهما مخرجا لا صفة.

فحرفا الأقصى – وهما الهمزة والهاء – بالنسبة لحرفي الوسط أي: العين والحاء متقاربان. وبالنسبة لحرفي الأدنى – الغين والخاء – متباعدان.

وحرفا الوسط – العين والحاء – بالنسبة لكل من حرفي الأقصى وحرفي الأدنى متقاربان.

والغين مع القاف والكاف متقاربان، وكذلك الخاء مع القاف والكاف، لأن الغين والخاء وإن كانا يخرجان من أدنى الحلق، والقاف والكاف يخرجان من أقصى اللسان، إلا أنه لما كان هناك قرب شديد بين أدنى الحلق وأقصى اللسان اعتبر هذه الحروف متقاربة، وإن كانت من عضوين مختلفين كما سبق.

والقاف والكاف: قيل: إنهما متجانسان لخروج كل منهما من أقصى اللسان، وقيل: إنهما متقاربان نظرا لوجود انفصال بين مخرجيهما.

والقاف – ومثلها الكاف – مع حرف من أحرف الوسط الجيم والشين والياء، أو من حرفي الحافة الضاد واللام متقاربان، ومع حرف من أحرف الطرف المذكورة: متباعدان.

والجيم والشين والياء تخرج من وسط اللسان، فالحرفان المتلاقيان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف أو الضاد أو اللام أو النون أو الراء أو الطاء أو الدال أو التاء أو السين أو الصاد أو الزاي أو الظاء أو الذال أو الثاء: متقاربان، والحرف منها مع أي حرف من حروف الشفتين متباعدان.

والضاد تخرج من إحدى حافتي اللسان وما يليها من الأضراس، كما تقدم في مخارج الحروف، فهي مع القاف أو الكاف أو أي حرف من أحرف الوسط أو أحرف الطرف أو اللام: متقاربان.

واللام تخرج من أدنى حافة اللسان إلى منتهاها. وهي مع القاف أو الكاف أو حرف من حروف الوسط أو الطرف أو الضاد: متقاربان.

والنون من طرف اللسان تحت اللام قليلا، وهي مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والراء تخرج من طرف اللسان قريبة من مخرج النون وأدخل في ظهر اللسان، وهي مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والطاء والدال والتاء تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط وحرفي الحافة الضاد واللام والنون والراء وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والصاد والزاي والسين تخرج من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف متباعدان. ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والظاء والذال والثاء تخرج من طرف اللسان وطرف الثنايا العليا. فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين: متقاربان.

والفاء من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، فهي مع أي حرف من أحرف الحلق أو اللسان مطلقا متباعدان، ومع الواو أو الباء أو الميم متقاربان.

والواو والباء والميم تخرج من الشفتين، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع أي حرف من أحرف الحلق أو اللسان متباعدان، ومع الفاء متقاربان.

قال العلماء: وهذا كله فيما له مخرج محقق.

وأما مخرجه مقدر وهو أحرف المد الثلاثة فلا توصف – إذا التقت مع حرف من حروف الهجاء – بتقارب، ولا تجانس، ولا تباعد، إذ ليس لحروف المد مخرج من حيز محقق كغيرها، بل هي قائمة بهواء الفم والحلق من غير تحيز، كما سبق شرح ذلك في مبحث مخارج الحروف.

نعم قد توصف مع بعض الحروف بالتجانس في الصفات لا في المخرج، كالواو المتحركة مع الألف مثل: {وال}، فإن هذه الواو مع الألف متجانسان من حيث الصفة لاتحادهما في جميع الصفات، ومثلها الياء المتحركة مع الألف مثل: {الصيام}، فإن الياء والألف متجانسان لاتحادهما في جميع الصفات، وكذلك الواو المتحركة مع الواو الساكنة مثل: {وُوْرِيَ}،، فإن الواوين متجانسان لاتفاقهما في الصفات، وأيضا الياء المتحركة مع الواو الساكنة نحو: {يوقنون}، فالياء مع الواو متجانسان لاتحادهما في سائر الصفات)، انتهى.

فصل: ثم اعلم ان الحرفين: إن تماثلا والأول ساكن ففيه عمل واحد، وهو الإدغام، او متحرك ففيه عملان، اسكان وادغام، وان لم يتماثلا بأن تقاربا او تجانسا والأول ساكن، فعملان قلب وادغام، او متحرك، فثلاثة اعمال، اسكان وقلب وادغام. فالساكن اقل عملا من التحريك ومن ثم سمي ادغامه ادغاما صغيرا، وادغام المتحرك بعد اسكانه ادغاما كبيرا.

فصل: واختلفوا في وجه تسمية الإدغام الكبير، ادغاما كبيرا: فمن ذهب إلى أنه لكثرة العمل فيه لتحرك حرفيه، إذا الحرفان إذا تماثلا والأول ساكن ففيه عمل واحد وهو الإدغام، فإن كان متحركا ففيه عملان، إسكان الأول والإدغام، فإن لم يتماثل الحرفان بأن كانا متقاربين أو متجانسين، والأول ساكن ففيه عملان، قلب وإدغام، فإن كانا متحركين ففيه ثلاثة أعمال، إسكان الأول، وقلبه، والإدغام. فتبين أن الساكن أقل عملا من المتحرك.

ومن ذهب إلى أنه لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، ومن إلى أنه لما فيه من الصعوبة، ومن إلى أنه لشموله المثلين والجنسين والقربين، قلت: والخلاف لفظي وليس بمعنوي، فمتى كان الإدغام الكبير هو، لا يضر الإختلاف في وجه التسمية.

فصل: والإدغام الكبير: هو ما تحرك حرفيه: وينقسم الى مثلين، والى غير المثبين: اما المدغم من الــمثلين: فهو ضربان من كلمة ومن كلمتين، اما ما كان من كلمة، فهو كلمتان فقط، وهما {مناسككم، وما سلككم}.

واما ما كان من كلمتيـن: فالوارد منه في الـقرآن سبعة عشر حرفا، وهي: (يوم حنثت غربك عله فسق).

فصل: والمدغم من المتجانسين والمتقاربين: ففي كلمة وفي كلمتين، اما ما كان من كلمة، فلم يدغم فيه إلا القاف في الكاف، إذا تحرك ما قبل القاف وكان بعد الكاف ميم جمع لتحقق الثقل بكثرة الحروف، نحو {خلقكم، ورزقكم، وصدقكم، واثقكم، وسبقكم}، ولا ماضي غيرهن، ونحو {يخلقكم، ويرزقكم، وفنغرقكم} ولا مضارع غيرهن، فإن سكن ما قبل القاف، نحو {ميثاقكم وما خلقكم}، أو لم يات بعد الكاف ميم جـمع، نـحو {خلقك، ونرزقــك}، فلا خلاف في إظـهاره، إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع، وهي طلقكن فقط، فـفيه خلاف لكراهة إجتماع ثلاث تشديدات في كلمة.

فرواه عنه بالإظهار عامة أصحاب ابن مجاهد عنه عن أبي الزعراء عن الدوري، وهو رواية عامة العراقيين عن السوسي ورواية مدين عن أصحابه، قال ابن مجاهد: ألزم اليزيدي أبا عمرو إدغام {طلقكن}، فإلزامه ذلك يدل على أنه لم يدغمه. ورواه بالإدغام ابن فرح وابن أبي عمر النقاش والجلاء وأبو طاهر بن عمر من غير طريق الجوهري وابن شيطا ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وهي رواية ابن بشار عن الدوري والكارزيني عن أصحابه عن السوسي، والخزاعي عن ابن حبش عن السوسي وسائر العراقيين عن أصحابهم ورواية الجماعة عن شجاع.

قال الداني: وبالوجهين قرأته أنا، واختار الإدغام لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان: ثقل الجمع وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف بالإدغام، على أن العباس بن الفضل قد روى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصا، وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار.

فصل: وأما ما كان من كلمتين فإن المدغم من الحروف في مجانسه او مقاربه، بشرط انتفاء الموانع المتقدمة، ستة عشر حرفا، وهي (شمس برج تحدث ذلق كن الضاد)، أو (رض سنشد حجتك بذل قثم).

فكان يدغم هذه الستة عشر فيما جانسها أو قاربها إلا الميم إذا تقدمت الباء، فإنه يحذف حركتها فقط ويخفيها ويدغم ما عداها، ما لم يمنع مانع من الموانع الثلاثة المجمع عليها كما تقدم، أو مانع اختص بعضها، أو مانع اختلف فيه.

فصل: والإدغام الصغير: هو ما كان الحرف منه ساكنا، والى ثلاثة أقسام هو: واجب وممتنع وجائز: اما الواجب: فإذا إلتقى حرفان أولهما ساكن نحو قوله {أينما يوجهه} بأن لا يكون أول المثلين ها سكتة، وإلا فالإظهار الأرجح، بأن تقف على الهاء من {ماليه} وقفة لطيفة حال الوصل من غير قطع نفس، وبأن لا يكون الأول حرفَ مدٍّ نحو {آمنواْ وعملواْ} ونحو {سبحانه أن يكون له ولد}، لئلا يذهب المد بالإدغام.

فإن انفتح ما قبل الواو نحو {عصواْ وكانواْ} او الياء نحو {لدي}، وجب إدغامها، واما اذا كان المثلان في كلمة، فإن حمزة وهشامَ يدغمان الأول عند الوقف، اذا كان حرف المد واوا او ياء والثاني همزة، نحو {قروء}، فيبدلان الهمزة مع الواو واوا ومع الياء ياء، فيجتمع المثلان، اولهما حرف مد فيدغمان الأول في الثاني، وان لا يكون أول الجنسين او القريبين حرف حلق نحو {فسبحه}، لأن حروف الحلق بعيدة عن الإدغام لصعوبها.

واما الممتنع: فأن يتحرك اولهما ويسكن ثانيهما، سواء كانا في كلمة، نحو {فإن زللتم}، او كلمتين نحو {وقال اركبواْ}، فهذا لا يجوز إدغامه، لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه. واما الجائز: فكل من القراء على ما عليه، غير أنهم، إتفقواْ على إدغام اللام في الراء إلا، أن حفص بالسكت على بل في {بل ران}.

فصل: النون الساكنة والتنوين: فقد حظي موضوع أحكام النون الساكنة والتنوين بعناية علماء العربية وعلماء القراءات، وعلماء العلم، وخصصوا له بابا في مؤلفاتهم، وأفرده عدد منهم برسائل مستقلة، ومذهب جمهور القوم، أن أحكام النون الساكنة والتنوين، أربعة، على نحو ما ذكر الناظم، لكن بعضهم جعلها ثلاثة، وآخرون جعلوها خمسة، قال محمد بن القاسم البقري: "إن بعض العلماء جعل للنون والتنوين أحكاما خمسة، وبعضهم جعلها أربعة، وبعضهم جعلها ثلاثة، والأمر في ذلك سهل.

فأما من جعلها خمسة فقال: هي إدغام بغنة وإدغام بلا غنة، وإظهار وإقلاب وإخفاء، ومن جعلها أربعة أسقط الإدغام الذي بلا غنة، وأبهم الإدغام، فشمل الشيئين، ومن جعلها ثلاثة فعل كذلك، وأسقط الإقلاب وأدخله في الإخفاء، فعلى كلامه يكون الإخفاء معه قلب أو لا قلب معه".

وتنوع أحكام النون ينبني على قانون صوتي عام، وهو أن التقارب بين الحروف في المخارج أو الصفات، يترتب عليه التأثير الكامل أو الناقص، وأن التباعد يمتنع معه ذلك، وقديما قال أبو الحسن السعيدي: "ولا يكون الإخفاء والإدغام إلا لمقاربة الحرفين أو لتزاحمهما في المخرج الواحد.

وبناء على ذلك: فإن أبعد الحروف مخلارجا عن النون هي حروف الحلق، فمنع ذلك من تأثر النون بها، فتكون مظهرة قبلها، وإن أقرب الحروف إلى النون الراء واللام، سواء أكان ذلك على مذهب سيبويه والجمهور بعدها من ثلاثة مخارج، أو على مذهب الفراء ومتابعيه بعدها من مخرج واحد، وأدى ذلك إلى قلب النون راء أو لاما وإدغامها فيهما، وما عدا ذلك من الحروف توسط في القرب والبعد من النون، ومن ثم فإن تأثر النون بها كان وسطا بين الإدغام والإظهار، سواء في ذلك ما سموه إدغاما بغنة وما سموه إخفاء.

فصل: فالنون الساكنة: هي التي لا حركة لها كقولك: من عن، وقد تحرك لالتقاء الساكنين كقوله – إلا لمن ارتضى – وإن امرءة، وهي تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف، متوسطة ومتطرفة.

والتـنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الإسم بشرط أن يكون منصرفاً موصولاً، تثبت لفظا ووصلا وتسقط خطا ووقفا، إلا في قوله تعالى {وكأين}، حيث وقع فإنهم كتبوه بالنون، غير مضاف، عريا عن الألف واللام، فلهما عند حروف العجم أربعة أحوال، وهي: الإظها والإدغام والإقلاب والإخفاء: فللإظهار سـتة أحرف وللإدغام ستة أحرف اربعة بغنة واثنان بغير غنة، وللقلب حرف واحد، وللإخفاء خمسة عشر حرفا.

فالإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في المظهر، وذلك إذا وقع بعد النون الساكنة والتنوين حرف من حروف الحلق الستة، وهي الهمز والهاء والحاء والعين المهملتان والغين والخاء المعجمتان، ولا خلاف بين العشرة في جميع ذلك، إلا ما كان من مذهب أبي جعفر المدني، من إخفائهما عند الغين والخاء الـمعجمتين، واستثنى له بعض أهل الأداء من ذلك {المنخنقة، وإن يكن غنيا، وفسينغضون} الإسراء، فكالجمهور.

فصل: وروى الإخفاء فيها أبو العز في إرشاده من طريق الحنبلي عن هبة الله وذكرهما في كفايته عن الشظوي كلاهما من رواية ابن وردان، ورواه أبو طاهر بن سوار في {المنخنقة} خاصة من الروايتين جميعاً. ولم يستثنها أبو بكر بن مهران في الروايتين، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخص في الكامل استثناها من طريق الحمامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين، وبالإخفاء وعدمه قرأ الإمام لأبي جعفر من روايتيه. والمختار عدم الإستثاء، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس.

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضاً عند الغين والخاء في جميع القرآن، ولم يستثن شيئاً، واتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وذكره الداني في جامعه عن أبي نشيط من طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عنه، وكذا ذكره في المبهج واستثنى {إن يكن غنياً، وفسينغضون}، وهي رواية المسيبي عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو.

ووجه الإخفاء عندهما: قربهما من حرفي أقصى اللسان القاف والكاف. ووجه الإظهار العلة المشتركة وهي بُعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون واجراء الحروف مجرى واحدا. وحقيقة الإظهار أن ينطق بالنون والتنوين على حدهما ثم ينطق بحروف الإظهار من غير فصل بينهما وبين حقيقتهما، فلا يسكت على النون ولا يقطعها عن حروف الإظهار، وتجويده اي الإظهار اذا نطقت به أن تسكن النون ثم تلفظ بالحرف ولا تقلقل النون بحركة من الحركات ولا تسكنها بنقل ولا ميل الى غنة ويكون سكونها بلفظ.

قال واحد: "الإظهار هو النطق بالحرف من مخرجه، موفى جميع صفاته، وإظهار النون يقتضي بأن يكون مخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا (أي اللثة)، مع جريان النفس من الأنف، قال المالقي: (وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف) ....".

فصل: واختلفوا في الغنة عند حروف الحلق: وذلك يتمثل في شكل نتيجة اختلافهم حول الغنة، أن هل هي صفة لازمة، أم عارضة، وما لا أراه في ذلك بأن يتمثل، وذلك قد تكون كاملة في حال، ويكون أصلها في حال آخر، فذكر بعضهم أن الغنة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق وهو مذهب جمهور المتقدمين وبعض المتأخرين، ومنهم الجعبري والقرطبي وابن الطحان الأندلسي والمالقي، ومكي واقتضاء قول ابن جني في سره، قال بعض: "وإذا كانت الغنة هي الصوت الذي يجري في الخياشيم، أو يخرج من الأنف، فإن النون والميم في هذه الحالة لا تنفك عنها في جميع أحوالهما، إلا في حالة واحدة، هي إدغامها إدغاما كاملا في غيرهما بحيث لا يبقى للغنة أثر، ويتحولان إلى مثل الحرف الذي يدغمان فيه"، وكان عدد من علماء السلف قد أشاروا إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي: "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم".

وقال الجعبري: "والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين لا تختص بمخرج بل كل راجع إلى مخرجه ... وهي في الساكن أكمل منى المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، والمدغم أوفى من المخفي".

وقال المالقي: " وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف".

وقال ابن جني: ... وأما النون المتحركة فمن حروف الفم كما قدمنا إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف

وقال مكي: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها!).

وقال: (وإذا قلت: – منه – و – عنه – فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، .... والغنة ظاهرة).

وقال: في باب صفات الحروف وألقابها وعللها: "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان .... لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما ...".

وقال في باب الغنة: (الغنة: ... وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة –)، فدخل بذلك في الحكم – النون الساكنة المظهرة – وأما قوله: (وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة)، من أن ذكر التحريك في النون!، فمدفوع بقوله بعد: ما (وللميم الساكنة)، إذ لو أراد التحريك للنون، لذكره هنا للميم!، فاقتصر على النون، والإقتصار في مقام البيان يفيد الحصرَ، وقال في باب الميم: " الميم: ... غير أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم ..."، وأعدل شاهد للقول، ما قال مكي نفسه في الرعاية في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: حيث قال: " ... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون بعد مخرجهما من مخرج حروف الحلق، وإنما

يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت، وجب الإظهار الذي هو الأصل، ولم يحسن غيره.".

وبعض: أنـها ساقطة منهما اذا أظهرا قبل حروف الحلق، وهو مذهب الشاطبي وأبي شامة وابن يعيش، قال الشاطبي: وغنة تنوين ونون وميم إن + سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى

قال أبو شامة في شرحه على البيت: "وقوله (إن سكن ولا إظهار)، بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأنه هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات .... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة".

وقال ابن يعيش: "فإذا لم يكن بعدها حرف ألبتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: من وعن ونحوهما مما يوقف عليه".

والمختار أن يكون النزاع لفظيا: لأن من قال بالبقاء أراد في الجملة عدم إنفكاك اصل الغنة عن النون ولو تنوينا، ومن قال بسقوطها إنما اراد عدم ظهورها.

فصل: وللنون الساكنة حالان تحرك فيها للتخلص من التقاء الساكنين، وهي: الحالة الأولى: تحرك بالفتح: إذا كانت في حرف الجر – مِن – نحو: {من الجنة}، والحالة الثانية: تحرك بالكسر في غير ذلك مثال: الإسم الموصول – من – عند إلتقائه بكلمة مبدوئة بهمزة وصل، فإن اللغة لا تسمح بالتقاء ساكنين، فكان لابد من تحريك الأول، وهنا تحرك بالكسر، لأن الأصل في التخلص من اجتماع الساكنين الكسر.

وتحرك النون الموجودة في التنوين بالكسر دائما إذا جاء بعد التنوين همزة وصل سواءً أكان التنوين مفتوحا أو مكسورا أو مضموما، .

فصل: والإدغام في يرملون: والى ثلاثة أقسام: الأول منها أنهما اي النون الساكنة والتنوين يدغمان في النون والميم نحو {من نذير، وشيء نكر ومن ماء وعذاب مقيم} إلا ما عن حمزة، فأظهر النون من هجاء سين عند الميم من {طسم} اول الشعراء والقصص.

فمكي عنده انهما: يدغمان في النون والميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغاما غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير المدغم وهو الغنة، فعلى مذهب تحريف الغنة وتوصيفها السابق، عند من وافق مكيا منهم أو تابعه هنا، تكون الغنة هنا حرفا، وعند من خالفه أو لم يوافقه، ووافق الجمهور أو تابعه، تكون الغنة صفة.

والجمهور على أن الإدغام إدغاما محضا لأن في كل من المدغم والمدغم فيه غنة، فإذا ذهبت إحداهما يعني غنة المدغم بالإدغام بقت الأخرى، فيكون التشديد تشديدا مستكملا. والأولى عندي: أن لو قال مكي بإظهار الغنة في نفس الحرف الأول حيث الإدغام في الميم، لكان الصواب، إذ النون أقوى عندنا الجمهور من الميم. وأن لو ذهب الجمهور على أن إظهار الغنة في نفس الحرف الثاني، حيث الإدغام في النون، لكان أصوب، إذ الإحدى تذهب.

فالنون الساكنة يلزم إدغامها في النون، سواء كانا في كلمة او في كلمتين، وسكونها قد يكون اصليا نحو {من نار} وقد يكون عارضا نحو {لا تأمنا، ومكني}.

فلو قال قائل: النون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من بين الشفتين وبينهما مخارج، فلم ساغ الإدغام مع التباعد ؟. قلت: أنه يحصل للمتباعد وجه يسوغه ادغامه، فالوجه الذي قرب بين النون والميم ونحوهما، الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك متقاربين، وقد اشتركا في الجهر والإستفال والإنفتاح.

والثاني منها: ادغامهما في الواو والياء، ولكن الإختلاف في بقاء الغنة عند الإدغام، فخلف العاشر عن الإمام بعدم بقائها اصلا مع ادغامهما فيهما، فيكون إدغاما تاما مستكمل التشديد، والباقون بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة، فيكون إدغاما ناقصا غير مستكمل التشديد.

ووجه إدغامهما في الواو وفي الياء: التجانس في الإنفتاح والإستفال والجهر ومضارعتهما النون والتنوين باللين الذي فيهما لأنه شبيه بالغـــنة، حيث يتسع هواء الفم فيهما، وايضا فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغاما فيها كما أدغاما في الميم ثم أدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو.

والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوي ذلك أنهم مجموعون على بقاء صوت الإطباق مع ادغام الطاء إذا أدغمت في التاء نحو {بسطت واحطت}، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء، يشبه ببقاء الغنة مع إدغام النون.

وخلف العاشر على أن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الثاني، ويكمل التشديد ولا يبقى للحرف ولا لصفاته أثر.

واختلف عن الدوري عن الكسائي في الياء، فروى عنه أبو عثمان الضرير الإدغام بغير غنة كرواية خلف عن حمزة، وروى عنه جعفر بن محمد: تبقية الغنة كالباقين، وأطلق الوجهين له صاحب المبهج وكلاهما صحيح. وانفرد صاحب المبهج بعدم الغنة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلفين.

واتفقواْ على ان الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، والخلف مع الميم: فإبن الكيسان وابن مجاهد الى انها غنة المدغم من النون والتنوين تغليبا للأصالة لأن، النون او التنوين قد انقلب فلا فرق بين {مِن مَن، وإن من، وبين، هم من وام من}، خلاف الجمهور، وهو الأرجح عندي، ولا بد أن تكون الغنة في النونين اظهر من غيرهما. وأما ما روى عن بعضهم إدغام الغنة وإذهابها عند الميم فغير صحيح إذ لا يمكن النطق به ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القراء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنة المدغم.

فصل: وللملا علي القاري رأي آخر في المسألة، ما لا يستبعده، وهو حسن على وجه الدراية: وهو أن يقال بغنتي المدغم والمدغم فيه، حيث الغنة مع النون والميم. قال القاي: "ثم اتفقوا

على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم ... ذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه ... ولا يبعد أن يقال بغنتهما إلا في الواو والياء، فإنه لا غنة فيهما بالأصالة، وإنما توجد فيهما عند المقارنة".

وأحسن من ذلك قول واحد: (وأحسب أن هذا الخلاف لفظي أو شكلي، فالغنة في إدغام النون في الياء والواو في مثل: {من يقول}، و{من وال}، لا شك أنها الغنة الباقية من النون، وإن انتقل مخرجها إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه، والغنة في مثل: {من نور}، هي غنة المدغم والمدغم فيه، لأنهما مثلان، والغنة في مثل: {ممن منع}، وهي موضع الخلاف، تحتمل أن تكون غنة الحرفين أيضا، لكن انتقال مخرج النون إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه وهو الشفتين صيرهما ميما، والغنة للحرفين المدغم والمدغم فيه، فإن نظرت إلى الأصل يمكن أن تقول: إنها في الحرف الأول غنة النون، وإن نظرت إلى النطق قلت: هي غنة الميم.

فصل: والإدغام الناقص إدغام: خلافا للسخاوي جعله إخفاء، إذ التشديد مع الإخفاء ممتنع، وإليه أشار الإمام بأن: وقال بعض أئمتنا إنما هو الإخفاء، وإطلاق الإدغام عليه مجاز، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي، فقال: واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً. وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقى الغنة، ويمنع تمحيض الإدغام، إلا أنه لابد من تشديد يسير فيهما. قال: وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

قلت: وإشارة السخاوي تدل على أنه على مذهب خلف ومن ذهب المذهب، أن لو حمل على أن يدغم، لأدغم إدغاما كاملا، وعلى أن القسم ليس من الإدغام أن لو حمل على أن يدغم بغنة عند الجمهور. وكذلك في { أحطت، وبسطت}.

والصحيح من أقوال الأئمة: أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في {أحطت، وبسطت}، والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه، إذا التشديد ممتنع مع الإخفاء.

قال الداني: فمن بقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه، لأن حقيقة الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه؟ فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة لحرف لاغنة فيه، لأنها مما تختص به النون والميم لا غير.

قلت: ويلزم مما قاله الداني، أن لا يكون إدغام {أحطت، وبسطت} عندهم بقوا إطباق الطاء، مع الإدغام، إدغاما صحيحا، فيكون في الحقيقة كالإخفاء! وإذا كان كذلك فلم بقى التشديد! وأين الإخفاء والتشديد، ما لا قائل به في العلم سوى السخاوي ومن في! وحتى مكي.

فصل: واعلم: ان النون الساكنة مع حروف الإدغـام لا تدغم إلا اذا كانت متطرفة، بأن يكون المدغم والمدغم فيه من كلمتين، اما اذا كانت مـتوسطة بأن كانا اي المدغم والمدغم فيه من كلمة، نحو {الدنيا، وبنيان، وقنوان، وصنوان}، ولا خامس لهن في القرآن، فإنها تظهر لئلا يلتبس بالمضاعف لو أدغم، وهو ما تكرر احد اصوله كصوان ورمان وديان، لأنك اذا قلت الديا وصوان ألبس ولم يفرق السامع بين ما أصله التضعيف، فلم يعلم أنه من الدنى والصنو، أو من الدى والصو، فأبقت النون مظهرة.

فلو قال قائل: هلا أدغم بغنة فيحصل الفرق بها بين المضاعف وغيره. قلت: لـما كانت فارقة فـرقا خفيا لم يكن الفرق معتبرا، فمَنْعُ الإدغام خوفا من اللبس ظاهرا، ولذلك أظهرها العرب مع الميم في كلمة واحدة، حيث قالوا: شاة زنماء، وغنم زنم، ولم يقع في القرآن مثله.

قال الداني: "هذا الذي ذكرناه من الإدغام في حروف (لم يرو)، إنما يكون ذلك إذا كانت النون معهن في كلمتين، فإن كانت معهن من كلمة لم يجز الإدغام، نحو: {قنوان}، {وصنوان} {وبنيانه} و{الدنيا}، وكذا شاة زنماء، وما أشبهه، وذلك مخافة أن يشتبه ذلك إذا أدغم بالمضاعف الذي على مثال فعَّال، نحو صوان وحيان وشاة جماء، فعدل عن الإدغام لذلك".

وأوضح القرطبي المسألة أوضح بيان: فقال: (واعلم أنه قد يعرض في ثلاثة أحرف من الستة، وهي الميم الواو والياء، علة تمنع الإدغام وتوجب بيان النون وخروجها من الفم معها، وذلك إذا وقع حرف من هذه الثلاثة بعد النون في وسط كلمة، مثل: شاة زنماء وغنم زنم وكنية وقنو، وفي الكتاب العزيز {قنوان دانية}، و{صنوان وغير صنوان}، و{الدنيا}، و{بنيانه على تقوى من الله}، لأنهم لو أدغموا لكان الإدغام موهما ألأن الأصل ليس فيه نون إذ لو قالوا: زماء وزم لتوهم أن عين الفعل ولامه ميمان، وأن منزلته منزلة شاة جماء، وغنم جم، ولو أدغموا في الياء والواو فقالوا في قنو: قو وفي كنية كية، وفي منية مية، لصار بمنزلة ما عينه غير نون، كقولنا: حي بالرجل، وعي بالأمر.

فأما إذا لم يقع لبس بأن تكون النون والحرف الذي بعدها من كلمتين كنحو ما قدمنا، أو بأن يعلم من بنية الكلمة أن فيها نونا مدغمة كنحو: امّحى وأصله انمحى، بوزن انفعل، لأنا لو جعلنا الميم المشددة مقدرة بميمين صار وزنها افَّعل، وليس ذلك في كلامهم – حسن الإدغام لزوال اللبس".

فصل: والثالث: أنهما يدغمان بلا غنة في اللام والراء، فيبدل كل من النون والتنوين لاما ساكنة عند اللام وراء عند الراء، ويدغم في ما بعده ادغاما تاما، نحو {من لدنه، ويومئذ لخبير، وعن ربهم، ورءوف رحيم}، فهذا ما هو الذي عليه نحن، وقرئ به من الشاطبية والتيسير وهو مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه، كصاحب العنوان والكافي والهادي والتبصرة والهداية وتلخيص العبارات والتجريد والتذكرة وغيرهم.

وقد جاء بغنة لكثير من الطيبة والنشر، ورووْ ذلك عن أكثر أئمة القراءة كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم، وهي رواية أبي الفرج النهرواني عن نافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، نص على ذلك أبو طاهر بن سوار في المستنير عن شيخه أبي على العطار عنه، وقال فيه: وخيّر الطبري عن قالون من طريق الحلواني، قال: وذكر أبو الحسن الخياط عن السوسي وأبي زيد كذلك، ثم قال: وقرأ على أبي على العطار عن حماد والنقاش بتبقية الغنة أيضاً.

ورواه أبو العز في إرشاده عن النهرواني عن أبي جعفر وزاد في الكفاية عن ابن حبش عن السوسي وعن أحمد بن صالح عن قالون، وعن نظيف عن قنبل. ورواه الحافظ أبو العلاء في غايته عن عيسى بن وردان وعن السوسي وعن المسيبي عن نافع وعن النهرواني عن اليزيدي، وانفرد بتبقية الغنة عن الصوري عن ابن ذكوان في الراء خاصة، وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف، وقال: إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنة، ورواه صاحب المبهج عن المطوعي عن أبي بكر عند الراء وعن الشنبوذي عن أبي بكر فيهما بوجهين، قال: وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقية فيهما عندهما.

وقال: وخير البزي بين الإدغام والإظهار فيهما عندهما، قال: وبالوجهين قرأت، ورواه أبو القاسم الهذلي في الكامل عن غير حمزة والكسائي وخلف وهشام وعن غير الفضل عن أبي جعفر وعن ورش غير الأزرق، وذكره أبو الفضل الخزاعي في المنتهى عن ابن حبش عن السوسي وعن ابن مجاهد عن قنبل وعن حفص من غير طريق زرعان وعن الحلواني عن هشام وعن الصوري عن ابن ذكوان وذكره في جامع البيان عن قنبل من طريق ابن شنبوذ في اللام خاصة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في اللام والراء، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون وعن الأصبهاني عن ورش وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن إبراهيم ابن عباد عن هشام ورواه الأهوازي في وجيزه عن روح.

وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريقنا نصاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأ بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم، وهو إدغام غير كامل من أجل الغنة الباقية معه. وسبقنا بك ما قال بعضهم!.

فصل: وأطلق من ذهب إلى الغنة في اللام وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلاً رسماً نحو {فإن لم تفعلوا، وأن لا يقولواْ}، وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان متصلاً رسماً نحو {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، و{ألن نجعل لكم} في الكهف، ونحوه، مما حذفت منه النون، فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك.

وهذا اختيار الداني وغيره من المحققين، قال في جامع البيان: واختار في مذهب من يبقى الغنة مع الإدغام عند اللام ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط، لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، قال: وذلك في قوله {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، وفي قوله {ألن نجعل لكم موعداً} في الكهف و{ألن نجمع عظامه} في القيامة، قال: وكذلك {ألا تعولواْ، وألا يسجدوا لله، ولا تطغواْ}، وما أشبهه، مما لم ترسم فيه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثراً.

وجملة المرسوم بالنون عشرة مواضع: أولها في الأعراف {أن لا أقول على الله إلا الحق، وأن لا تقولوا على الله إلا الحق}، وفي التوبة {أن لا ملجأ من الله}،و وفي هود {وأن لا إله إلا هو، وأن لا تعبدوا إلا الله} في قصة نوح عليه السلام، وفي الحج {أن لا تشرك بي شيئاً}، وفي يس {أن لا تعبدوا الشيطان}، وفي الدخان {وأن لا تعلموا على الله}، وفي الممتحنة {على أن لا يشركن بالله شيئاً}، وفي ن والقلم {أن لا يدخلنها اليوم}، واختلفت المصاحف في قوله في الأنبياء: {أن لا إله إلا أنت}، وقرئ الفصل كله المرسوم منه بالنون والمرسوم بغير نون ببيان الغنة، وإلى الأول المذهب.

وكذا قرأ الإمام النشر على بعض شيوخه بالغنة، ولا يأخذ به غالباً، ويمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة، ولا نون في المتصل منه.

فصل: وإذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياسًا إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو {نؤمن لك، وزين للذين، وتبين له}، ونحو {تأذن ربك، وخزائن رحمة ربي}، إذ النون من ذلك تسكن أيضاً للإدغام، وبعدم الغنة قرأ الإمام عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه يأخذ. ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير.

ووجه إدغامهما فيهما: قرب مخرجهنَّ لأنهنَّ من حروف طرف اللسان او كونهن من مخرج واحد على رأي الفراء وكل منهما يستلزم الإدغام، وايضا لو لم يدغما فيهما لحصل الثقل لإجتماع المتقاربين او المتجانسين، فبالإدغام يحصل الخفة لأنه يصير في حكم حرفا واحدا. ووجه حذف الغنة: المبالغة في التخفيف لأن بقائها يورث ثقلا ما.

وسبب ذلك قلبهما حرفا ليس فيه غنة ولا شبيها بما فيه غنة. واختير عدم الغــنة حيث لم تــثبت الـنون رسما نحو {ألن نجعل لكم وألن نجمع وألا تزر وازرة وألا يرجع إليهم وألا تعبدواْ إلا الله إنني لكم منه نذير}، ونحو {إلا تنصروه} فإن ثبتت النون في الرسم نحو {أن لا ملجأ} جاز إدغامها في اللام وإظهار الغنة معها. ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة، لئلا تلبس بالمضاعف ولم يقع ذلك في القرآن.

فصل: والإقلاب: جعل حرف مكان آخر او قلب مع إخفاء لمراعاة الغنة، وهو هنا قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة قبل الـباء الموحدة مع بـقاء الغنة الظاهرة، وهذا بـإجماع القراء سواء كانت النون مع الباء في كلمة او كلمتين، والتنوين لا يكون إلا من كلمتين. فحينئذ لا فرق في اللـفظ بين – أن بورك وبين – يعتصم بالله، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، ولا في إظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة.

أعني أنه وقع إختلاف في إخفائها مع إظهار غنتها، فالجمهور إلى ذلك، وإلى إظهارها البعض، لكن مع إخفاء غنتها كما هو، ولا تـشديد في ذلك لأنه بدل لا إدغام فيه إلا ان فيه غنة، لأن الميم الساكنة حرف من حروف التي تصحبها الغنة. ومعنى إخفاء الميم: ليس اعدام ذاتها بالكلية، بل؛ اضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الإعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظـهور ذاته إنما هو بقوة الإعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله تعالى – لا تأمنا – إذ ذلك ليس بإعدام الحركة بالكلية بل؛ تبعيضها.

والميم والباء يخرجان بانـطباق الشفتين، والباء أدخل واقوى انطباقا، فتلفظ بالميم في نحو {ان بورك} بغنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشـفتين جدًّا ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطق من الشفتيـن في الباء ادخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في {ان بورك} اطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظـاهرة حينئذ في الميم، اذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في اخفائه، لكن دون قوة انطباقهما في

الباء، إذ لا غنة في الباء اصلا بخلاف الميم الظـاهرة، فإنها لا تخلوْ من اصل الغنة، وإن كانت خفية والغنة تورث الإعتماد ضعفا.

ووجه قلبهـما ميما عند الباء: أنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من اجل الإحتياج الى إخراج النون والتنوين من مخرجهما على ما يجب لهما من التصويت بالغنة، فيحتاج الناطق بهما الى فتور يشبه الوقف واخراج الباء بعدهما من مـــخرجها يمنع من التصويت بالغنة من اجل انطباق الشفتين بهما اي بالباء، ولم يحسن الإدغام للتباعد في الـمخرج والمخالفة في الجنسية، حيث كانت النون حرفا أغنّ، وكذلك التنوين والباء حرف غير أغنّ، وكذا لم تدغم الميم في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها، فترك إدغام النون فيها مع انها ليست من مخرجها اولى ولم يحسن الإ خفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام لأنه بينهما، ولـما لم يحسن وجه من هذه الأوجه، أبدل من النون والتنوين حرف يؤاخيهما في الغنة والجهر ويؤاخي الباء في المخرج والجهر وهو الميم، فأمنت الكلفة الحاصلة من اظهار النون قبل الباء.

ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما ثم انطباق الشفتين لأجل الباء ولم يدغم لإختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الإخفاء وتوصل اليه بالقلب ميما لتشارك الباء مخرجا والنون غنة. وليتـحرز عند التلفظ به من كز الشفتين على الميم المقلوبة في اللفظ، لئلا يتولد من كزهما غنة من الخيشوم ممططة، فليسكن الميم بتلطف من غير ثقل ولا تعسف.

فصل: والإخفاء: النطق بحرف ساكن عار اي خال من التـشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وهو النون الساكنة والتنوين، وحروفه خمسة عشر، وهي الباقية بعد الحروف المذكورة. وهي: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف. نحو {كنتم، ومن تاب، وجنات تجرى، والأنثى، ومن ثمرة، وقولاً ثقيلاً، وأنجيتنا، ووأن جعل، وخلق جديد، وأنداداً، ومن دابة، وكأساً دهاقاً، وأأنذرتهم، ومن ذهب، وكيلاً ذرية، وتنزيل، ومن زوال، وصعيداً زلقاً، والإنسان، ومن سوء، ورجلاً سالماً، وأنشرنا، وإن شاء، وغفور شكور، والأنصار، وأن صدوركم، وجمالت صفر، ومنضود، ومن

ضل، وكلا ضربنا، والمقنطرة، ومن طين، وصعيداً طيباً، وينظرون، ومن ظهير، وظلا ظليلاً، وفانفلق، ومن فضله، وخالداً فيها، وانقلبوا، ومن قرار، وسميع قريب، والمنكر، ومن كتاب، وكتاب كريم}.

وقد اتفقواْ في اخفائهما عندها بغنة، والعلة لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف، أنهما لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامهما فيهن من اجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عند هنَّ من اجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أعطيا حكما متوسطا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء لأن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معا، والإدغام التام إذهابهما معا، والإخفاء هنا إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان الى الخيشوم، لأنك اذا قلت عـنك واخفيت تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة ولا يرد انتم ونحوه فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون.

قال مكي: "فإذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا ... فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرة واحدة".

وقال الداني: "وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما، وذلك إذا لقيا حروف اللسان غير الراء واللام".

وقال القرطبي: "ومعنى خفائها ما قدمنا من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف، من غير معالجة بالفم ...".

قال واحد: "وواضح من النصوص الثلاثة أن القانون الذي تخضع له ظاهرة إخفاء النون يتلخص في اختصار عملية النطق بالنون الساكنة، لتسهيل النطق والإقتصاد في الجهد، فموضع اعتراض النفس في نطق النون بين طرف اللسان وأصول الثنايا (أي اللثة)، وهو ما يسمى بالمخرج،

ويكون مجرى الصوت من الأنف، وفي الإخفاء ينتقل موضع اعتراض النفس عند اللثة في النطق بالنون إلى مخرج الحرف الذي بعدها، ويستتر فيه، فيكون عمل اللسان فيها وفي الحرف الذي بعدها من موضع واحد، وهو معنى قول سيبويه: (فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم"، والمتبادر إلى الذهن من هذا الوصف أن اللسان عند النطق بالنون المخفاة يتخذ الشكل الذي يتخذه في نطق الحرف الذي بعدها، وبذلك يتحقق معنى الإخفاء، والسهولة أو الخفة في النطق، فموضع طرف اللسان عند النطق بالنون المخفاة في (منذر) هو نفس موضع الذال، وكذلك في (أندادا) نفس موضع الدال، وفي (منقلب) نفس موضع القاف، وهيئته هي نفس هيئته. اهـ.

فصل: وكما قديما علمت: ان كثيرا من الأحكام على منازل فيقتضي على القياس أن الغنة على ذلك، لكن المعهود فيها انها كالمد الطبيعي لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، لأن التلفظ بالغنة الظاهرة يحتاج الى التراخي. ويجب ان يتحرز في حالة اخفاء النون من ان يشبع الضمة قبلها او الفتحة او الكسرة لئلا يتولد من الضمة واو في مثل كنتم ومن الفتحة الف في مثل عنكم ومن الكسرة ياء في مثل منكم كما يقع من بعض القراء المتعسفين. وان يحترز من المد عند الإتيان بالغنة في النون والميم في نحو إن الذين وأما فداء، وكثيرا ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة، فيتولد منها حرف مد فيصير اللفظ إين الذين ومن إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون. وطريق الخلاصة منه ان يجافي اللسان قليلا عن ذلك، وليتحرز عن ترك الغنة في موضعها وعن إظهار النون.

والإخفاء ربما يكون إلى الإظهار أقرب وتارة إلى الإدغام، فهو أوعب وذلك حسب البعد والقرب. فكل حرف هو أقرب إلى النون يكون الإخفاء عنده أزيد وما هو دونه فهو أدنى منه، والغنة عند الأقرب تقل وتقصر زمان إمتدادها، وتكثر عند ما هو دونه، ويطول زمان إمتدادها من الأقرب.

والحق أن الغنة: ميزانـها عند النطق بـها ميزان المد الطبيعي عند النطق به، ولكن الذي ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي، وعن الإقتصار فيه حسب المشافهة.

فصل: واختلفوا في الغنة مراتبها تحديدا وعددا، فمن المتقدمين، من إلى أنها ثلاث، أقواها المشدد، ثم المدغم، ثم المخفي، ولم يعد الغنة في المظهر والمتحرك من حرفَيْها من المراتب، إعتبارا بكمالها لا مجرد الأصل. وجمهوره إلى أنها خمس، الثلاث المتقدم، ثم المظهر ثم المتحرك، إعتبارا بأصلها لا مجرد الكمال. ومن المتأخرين، من إلى أنها ست، أقواها المشدد المتصل بصوره الست، ثم المشدد المنفصل بصوره الست، ثم المدغم الناقص، ثم المخفي، ثم المظهر ثم المتحرك، والأقوال حسنة إلا أن الأحسن الأخير، وعندي أن الخلاف: لفظي وليس بمعنوي، إذ الأقوال الثلاثة كلها، لو اعتبر كل قائل من أصحابها بما اعتبر به صاحبه من أصحاب القولين الذَيْنِ غيرِ قوله، لقال به ولذهب إليه.

ويحذر من إشباع الضمة التي قبل النون وكذلك الفتحة والكسرة: لأن إشباع الضمة أو تمطيط زمنها يتولد منه واو في مثل {منقلبا}، فتصير {مونقلبا}، وإشباع الكسرة يتولد منه ياء في مثل {إن شاء} فتصير {إين شاء}، وإشباع الفتحة يتولد منه ألف في مثل {من جاء} فتصير {مان جاء}.

قال القاضي زكريا الأنصاري: "وينبغي أن تنظر إلى ما قبل الحرف المخفى من الحركات، فلا تخرجه عن حده، نحو فلا تمد الضمة عند إخفاء النون، لئلا يتولد منها واو فتبقى: كونتم".

ويحذر من تحقيق النون من ناحية مخرجها عند أداء الإخفاء والاحتراز من إلصاق طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، وطريق الخلاص منه أن تجافي اللسان قليلا عن ذلك).

قال المرصفي: "من الخطإ في الإخفاء أيضاً إلصاق اللسان في الثنايا العليا عند إخفاء النون الساكنة والتنوين إذ ينشأ عن ذلك. النطق بالنون ساكنة مُظهرة مصحوبة بغنة. فيخرج القارىء بذلك عن الإخفاء المقصود وما سمي الإخفاء إخفاء إلا لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخاصة به. وكيفيته كما صرح به غير واحد من أئمتنا كالحافظ القسطلاني أن يكون هنالك تجاف بين اللسان والثنايا والعليا أو بعبارة أخرى أن يجعل القارىء لسانه بعيداً عن مخرج النون قليلاً فيقع

الإخفاء الصحيح المقصود ويتأكد ذلك عند الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة فوق وكذلك الضاد المعجمة".

وقال القسطلاني: "وليحترز من تثقيل النون بإلصاق اللسان فوق الثنايا عند الإخفاء فذلك خطأ، وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلا عن مخرج النون والله تعالى أعلم".

وقد تقرر التحذير في الكتب الحديثة حتى صرَّح بعضهم في البيان بـ: "أن يظل اللسان عند الإخفاء معلقا في فراغ الفم، ولا يلصق باللثة كما في الإظهار".

ويمكن تمييز ثلاثة مذاهب من ذلك: الأول: وضع اللسان في مخرج الحرف الذي نخفى عنده، سواء في ذلك الدال والتاء والطاء وغيرها، والثاني: إبقاء طرف اللسان معلقا في فراغ الفم شاخصا نحو اللثة عند جميع حروف الإخفاء، الثالث: الجمع بين المذهبين الأول والثاني: وذلك بتخصيص المذهب الثاني بنطق النون قبل الدال والتاء والطاء، وتخصيص المذهب الأول بنطق بقية حروف الإخفاء، والمذهب الأول الأحسن، لأخذ كثير من القراء به، ولدلالة النصوص السابقة عليه، ولتحقيقه الغرض من الإخفاء أكثر من غيره.

فصل: وأداء الغنة من الخيشوم عند الحرف المخفى عنده، يكون مع تجافي اللسان عن مخرج النون، لأن النون تميل ميلا ظاهرا إلى الحرف الذي يليها، فتشم منه شيئا، لأن اللسان يقترب من مخرج الحرف ولا يبيت فيه أثناء أداء الغنة، أو النون والتنوين لا يستقران في طرف اللسان، ما مخرجهما الأصلي، بل ينطق بهما قريبين من مخرج الحرف الذي يخفيان عنده، مع الغنة من الخيشوم، إذ تفخم الغنة عند الإستعلاء حروفه، وذلك عند من يرى التفخيم.

ويكون الإخفاء أيضا في الحروف المقطعة بأوائل السور، والتي آخرها نون ساكنة، وبعدها أحد حروف الإخفاء كما في عين سين قاف، فإن العين آخرها نون ساكنة، وبعدها أحد حروف الإخفاء وهو (السين) والسين آخرها أيضا نون ساكنة وبعدها أحد حروف الإخفاء وهو (القاف) فإننا نطبق الإخفاء في مثل هذا ونحوه.

فصل: الميم الساكنة: لها عند حروف التهجي ثلاثة احوال: إخفاء وادغام واظهار: فالإخفاء: عند الباء بغنة ظاهرة، سواء كان سكونها متأصلا، نحو {يعتصم بالله} أو عارضا نحو {أعلم بالشاكرين، واعلم بالظالمين} في يعقوب وأبي عمرو، وهذا ما عليه نحن وما اختاره الداني وغير واحد من المحققين والذي عليه أهل الأداء بالشام ومصر والأندلس، والى الإظهار اظهارا تاما اي من غير غنة مكي وهو الذي عليه العمل بالعراق. والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا ان الإخفاء الأولى.

ووجه الإخفاء: انهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الإستفال والإنفتاح ثم الإظهار والإدغام المحض، فذهبت الغنة فعدل الى الإخفاء. فالإخفاء على قسمين: اخفاء الحركة وإخفاء الحرف: والأول بمعنى تبعيض الحركة كما في قوله {لا تأمنا}.

والثاني على قسمين: احدهما تبعيض الحرف وستر ذاته في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء، أصلية او مقلوبة من النون الساكنة او التنوين. وثانيهما: اعدام ذات الحرف بالكلية وابقاء غنته كما في اخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة.

فصل: واختلفوا في الإخفاء كيفيته: فعند الجمهور يكون الإخفاء بانطباق الشفتين للميم وإظهار غنتها والنطق بالباء بعدها من غير فصل ومن غير المبالغة في الإنطباق، عند الميم، وعند غيره: بترك فرجة صغيرة بين الشفتين عند النطق بالميم، والأول الأرجح، وقد رد الثاني بما لا طاقة له من المدافعة، وممن ذهب إلى المذهب: سيد جمعه سلّام، في كتابه إحكام الأحكام في تجويد القرآن.

هذا: فمسألة الإطباق بالشفتين، أو ترك الفرجة بينهما عند النطق بالنون أو التنوين إذا جاء بعدهما الباء، أو النطق بالميم إذا جاء بعدها الباء، مسألة لم يتحدث عنها المتقدمون، ولا المتأخرون، إلا المعاصرون، فهي مسألة خلافية بين القوم، فمن ذهب إلى الإنطباق بأن لا يجافي بين شفتيه عند النطق بالميم ويُطبق شفتيه للميم والباء، وهو المشهور في الديار العراقية، ومنهم: الشيخ الحصري، في قول بعض المطبقين، والشيخ البنا والشيخ الشعشاعي والشيخ رفعت، والشيخ عامر عثمان نفسه في أول مرته، وكثير من شيوخ القراءة والإقراء، وعلى رأسهم اليوم: الدكتور أيمن رشدي سويد، والدكتور يحيى عبد الرَّزَّاق الغوثاني، والدكتور غانم قدوري الحمد، ومن ذهب إلى الفرجة، بأن يجافي بين شفتيه

قليلا عند النطق بالميم، ثم يُطبق شفتيه إذا انتقل إلى نطق الباء بعدها، وهو المشهور في الديار المصرية ومن أخذ القراءة عن قرائها، ومنهم: من ذكرهم جمال القرشي في زاد المقرئين كتابه، حيث ذكر أن من صور اللحن في الإقلاب عدم إبقاء فرجة بين الشفتين عند الإخفاء الشفوي، فذكر منهم: مَن مِن المعاصرين كلا بنصه: فقال: "حدثني فضيلة الشيخ العلامة أحمد الزيات قال: الراجح في الإخفاء الشفوي أن تبقى فرجة، وحدثني فضيلة الشيخ رزق خليل حبه: الانفراج أولى، لأننا لما نُطبق الشفتين يصيرُ وكأنَّه مُظهر، فالصواب أن يكون هناك انفراج خفيف بين الشفتين، ليس مُبالغا فيه حتى لا تضيع صفة الحرف، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز القاري قال: الذي قرأت به على مشايخي أنه لا يكون هناك انطباق تام من الشفتين، ولا يكون هناك انفراج بين الشفتين بحيث يُخِلُّ بالنطق بالإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ علي الحذيفي قال: الإخفاء الشفوي قرأناه بحيث يكون هناك فرجة في أول الإخفاء، وإطباق الشفتين في آخر النطق به، وحدثني فضيلة الشيخ عبد الرافع بن رضوان: ينبغي أن تخفى الميم الساكنة عند الباء بحيث تجعل الشفتين لاينطبقان انطباقاً كاملاً عند إخراج الميم، لأنك لو أطبقت الشفتين سينقلب الحكم من الإخفاء إلى الإظهار، وفي الوقت نفسه الإظهار سوف يكون مصحوباً به غنة، وما في التجويد شيء اسمه إظهار بغنة، وحدثني فضيلة الشيخ محمد أبو رواش قال: الرأي الراجح في الإخفاء الشفوي أن تترك فرجة بين الشفتين حتى يمكن أن يتحقق الإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر قال: وجود الإخفاء يستلزم عدم إطباق الشفاه في الإقلاب لأنه انقلب إلى إخفاء شفوي، فلا بد من فرجة بسيطة جداً بين الشفتين، وحدثني فضيلة الدكتور إبراهيم الدوسري قال: أذكر أن من المشايخ من يشدد في هذا { قُلُوبُهُم بِذِكْرِ} ومنهم من يقول يخرج نفس خفيف جداً، أذكر أن الشيخ عبد الحكيم بن عبد اللطيف قرأت عليه من القرآن بالقراءات العشر، وهو شيخ مقرأة الأزهر، كان يقول يخرج نفس خفيف جداً جداً لا يصل إلى حد الانفتاح الكامل، وهذا هو رأي الحُذاقِ، والشيخ إبراهيم الأخضر أيضاً نفسُ الشيء، لا هو إطباق شديد، ولا هو يفتحُ فتحاً شديداً، وحدثني فضيلة الشيخ رشاد السيسي: الإخفاء الشفوي عند النطق به ألا يكز الشفتين لا بد أن يوجد فرجة بين الشفتين، وحدثني فضيلة الشيخ أحمد مصطفى قال: الأولى بقاء فرجة، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز بن عبد الحفيظ: تبقى فرجة خفيفة جداً

بدون مبالغة، وحدثني فضيلة الشيخ أسامة بن عبد الوهاب: أن الراجح في الإخفاء الشفوي إبقاء فرجة صغيرة جداً بين الشفتين". ومن إلى الأخذ بالوجهين، حسب التلقي، ما لا أرى بذلك وجها، إلا إذا عسر التدقيق، وصعب علينا التحقيق، وخفى علينا الإختبار السليم، والوجدان الصادق، ولم يظهر لنا منشأ الخلاف، ولم نجد إلى التوسط بين القولين سبيلا، إن كان ذلك موجودا، إذ الراسخون في العلم لا يعترفون إلا بالحق، وما ذلك إلا لأنهم لم يصلوا إلى نتيجة، بل وقعوا في حيرة، فالنقاش في المسألة قد طال جداً، وطال أيضا، وملّ الناس منه، وكثر فيها المناظرات، وكتبت فيها رسائل، وقال بعض: "ومن المحتمل أنها تطورت عن تأكيد العلماء المتأخرين على تقليل انطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، فبالغ بعضهم في تقليل الانطباق حتى أدى ذلك إلى انفراجهما، وهذا أمر لا نملك القطع به، لأن كلا الفريقين يحتج بالرواية عن الشيوخ والمشافهة عنهم".

قلت: وقد سبقني البعض بالإحتمال، وهو من أحسن الإحتمالات، قبولا ورضا، لولا ما استدرك به، وهو مستدرك به، فكل من القوم متمسك بروايته ومعتقد بصحتها دون ما سواها، ولكل من أصحاب المذهبين: أدلته كثيرة، ما منها ما يقوي وتقوم به الحجة، ومنها ما يضعف ولا تقوم به الحجة، وما قد تقوم به الحجة، فربما نقض وأعترض وأجيب عنه ورد على أصحابه، وما نقض وأعترض وأجيب ورد على أصحابه فممكن وجود مسترجعيه، وآتي من الأدلة بما أرى الوقوف عليه، وأترك ما لا أرى ذلك:-

فصل: أدلة الفارجين:

1. أن القراء ومنهم الإمام: عرّفوا الإقلاب بـ(قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة! ...)، فيقتضي الحكم بأنها (مخفاة) أن تبقى فرجة بين الشفتين، إذ انطباقهما يجعل الميم مظهرة لا مخفاة.

قلت: وهذا الدليل: دليل بذاته وليس دليلا بغيره، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، من حيث أن الإخفاء ستر الموصوف ما هو في حكم الوجود، وبقاء الصفة، وإن ليس في

الإمام فيما يأتون به نص صريحا بالإنطباق ولا بالفرجة، ولكن في أئمة أخرى بعضهم ما بالإطباق، وفي بعض ما بالفرجة، ولكن بالتلويح لا بالتصريح.

قال الإمام في التمهيد: "فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قلبت ميما، من غير إدغام، وذلك نحو أن بورك، أنبئهم، جدد بيض، والغنة ظاهرة في هذا القسم، وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمؤاخاتها النون والباء"، وهذا الكلام عن النون، وقال عن الميم: "وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال الداني، وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره، وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكي، وبالإخفاء أقول، قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون كـ أم بظاهر أو عارضة كـ يعتصم بالله، ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها، إذا كان ألفاً.

وقال في النشر: "وأما الحكم الثالث وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام وذلك نحو (أنبئهم، ومن بعد، وصم بكم) ولابد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين: يعتصم بالله) إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الإخفاء.

قالوا: "فاختيار الإمام هو الإخفاء حيث قال: وبالإخفاء أقول، وفهم من اختياره للإخفاء أن تبقى فرجة صغيرة تسمح بمرور الهواء، لأن إنطباق الشفتين يؤدي إلى عدم ظهور الإخفاء، ولكن هذا الذي فهم يشكل عليه بعض النصوص الواردة في كتب القراء من ذلك: قول ابن غلبون رحمه الله تعالى في التذكرة "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما"، وقول الداني في التحديد: "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر ...".

2. قول المرعشي: "والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة، بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله: "لا تأمنا" إذ ليس بإعدام الحركة بالكلية بل تبعيضها، وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين والباء أدخل وأقوى انطباقا كما سبق بيان المخارج، فتلفظ بالباء في نحو: "أن بورك" بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جدا ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في أن بورك أطول من زمان انطباقهما في الباء، لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتدادٍ، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوى انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة انطباقهما في الباء إذ لا غنة في الباء أصلا بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية، والغنة تورث الاعتماد ضعفا.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

3. أن انطباق الشفتين في الميم المظهرة في مثل {إنهم إلا كالأنعام}، و{وإنهم كانوا}، ليس كانطباقهما في الميم المشددة في مثل {أمّن}، فالإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فإذا كان إنطباق الشفتين عند الإخفاء لا يكون (كالميم المظهرة) ولا (كالميم المشددة) فكيف إذا يكون؟.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

4. أن كلمة (انطباق): لا تدل على الملامسة المحضة في أي حال، وكم من إمام عبر عن الواو مخرجها، بلفظ انطباق الشفتين، من غير ذكر وجود للفرجة التي في الواو، وما ذلك إلا لوضوح الأمر فيه، وهذا الشاطبي يقول: "والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما + يسكن لا صوت هناك فيصحلا" ولم يذكر الفرجة، على أن الإشمام ضم الشفتين مع ترك فرجة إذ هو إشارة للمضموم، ولا يمكن النطق به نطقا صحيحا إلا بالإنطباق مع فرجة.

ومن هنا قالوا: "إن القراء المعاصرين المصريين اجتمعوا وناقشوا المسألة وتبين لهم أن النطق بالضم بدون فرجة لا ينطبق عليه تعريف الإخفاء، إذ الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فالنطق بالضم بدون فرجة، نطق بميم صريحة زيدت الغنة فيها.

وهذا الدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وهو قطعي الورود، وليس بقطعي الدلالة، وقد تقوم به الحجة، وإن كان من أبعد الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

5. أن الإخفاء الشفوي لا يتم بالإطباق، وإلا لكان الصواب أن يسمى بالإطباق الشفوي، إذ اسم الحكم يعبر عن معنى أداء الحكم على الأقل. قلت: فالدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد حسن الإستدلال به.

6. أن هناك مذاهب أخرى ما مرجوحة، تقول بالإظهار الشفوي، ما بغنة أو بغير غنة، إذا فما الفرق بين تأدية الإطباق والإظهار الشفوي، ولو كان الإخفاء الشفوي أداءه بالإطباق، لكان المذهب المؤدي بالإظهار الشفوي هو الأولى والمنتشر بالإطباق. وهذا أيضا دليل بغيره لا بذاته، وهو بالدراية لا بالرواية، وأحسنوا القول به في الإستدلال.

7. أن النصوص لا تخلو من مسامحات، وإطلاقات تحتاج إلى تقييدات، وإطلاق عباراتهم أحيانا يكون على التغليب اعتمادا في ذلك على فهم المخاطب، والمطالع لكتبهم والمتأمل لعباراتهم يجد ذلك كثيرا، وسنذكر هنا بعض الأمثلة توضيحا لذلك، فمن ذلك تعريفهم لصفة الجهر بأنها عدم جريان النفس بالحرف لقوة الاعتماد عليه في مخرجه، وحروف المد من حروف الجهر، وهذه الأحرف ليس لها اعتماد أصلا، لكون مخرجها مقدرا، فهي من أضعف الحروف وخاصة الألف للزومه حالة واحدة، فيقال في ذلك إن قولهم: لقوة الاعتماد، أطلق على التغليب. ومن ذلك أيضا تعليلهم لحروف الاستفال بانحطاط اللسان عند النطق بهذه الأحرف. قال ابن الناظم: "وإنما سميت بذلك" أي الحروف المستفلة لانحطاط اللسان عن الحنك عند لفظها، وهل اللسان ينحط أو ينخفض كما هي عبارة علي القاري إلى قاع الفم في الجيم والشين والياء؟. ومن ذلك تعريفهم بعضهم للإدغام بأنه النطق بالحرفين حرفا كالثاني مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة، وهل كل الحروف المدغمة يعمل فيها اللسان؟!. والأمثلة على ذلك كثيرة يعرفها المطالع لكتبهم، فلا يأتي أحد ويستشهد بظاهر كلامهم أو يعلل في الاحتجاج عدم ذكرهم لأمور بديهة لا تحتاج إلى ذكر لأنهم اعتمدوا في ذلك على فهم المخاطب كما بينت.

والدليل أيضا دليل بغيره لا بذاته، ومن أقوى الأدلة التي بغيرها لا بذاتها في الباب، وما قد تقوم به الحجة في الباب، وهو قطعي الورود، ومن أحسن الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

ويجاب عن الدليل بأن: "القول في عدم الخلو من المسامحات وما في المعنى، من أقطع الأدلة، لولا أن الداني قال في التحديد: "هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما"، فلا يمكن أن يحمل إلا على الإطباق حقيقته.

ويقول القوم: "أين الإخفاء من الإطباق؟"، وقد حاول قائل من المطبقين، أن يأتي بالجواب عن القول، فقال: "أن الأصل أن يقرع اللسان كل حرف على حدة، فعندما نقول" ترميهم بحجارة" نطبق الشفتين على الميم ونفتحهما على الباء – فهذا العمل يشبه الإدغام – فلذلك هل نقول ذلك إدغام بالطبع لا، لأن الإدغام يذهب معه الحرف الأول ويكون النطق بباء مشددة، فلو نطقنا باء مشددة لكان إدغامان ولو قلنا: "ترميهم بحجارة" بإظهار الميم – فهذا يسمى إظهارا – فنحن عندما

ننطق الإخفاء الشفوي: نطبق الشفتين على ميم ونفتحها على باء فهذا عمل بين الإظهار والإدغام اسمه الإخفاء، وتعريف الإخفاء منطبق عليه .... ".

وأجيب عن الشيخ محاولته: ما (نطبق الشفتين على الميم ونفتحها على الباء، بأنه: "كلام ما أنقض أوله آخره، وآخره أوله، وذلك أن الفتح على الباء تنتهي به الغنة إلى الباء، فلا من نزاع إذا، إذ النزاع على الغنة، وأن الفتح نفسه أيضا على الباء، لا تنطق الباء به، بل بالإنطباق، وما الإنفتاح حركة، فتحة أو ضمة أو كسرة، فعند قولنا (ب) نجد أن الصوت اعتمد على مخرج الباء وهو مخرج محقق حيث التقى طرفي المخرج – باطن الشفة العليا بباطن الشفة السفلي – ثم تباعد الطرفان لأجل الحركة التي تكون على الباء، فلا يتأتى النطق بالميم أو الباء ساكنتين مع فتح الشفتين، ويقال إن هذا عمل بين الإظهار والإدغام يسمى الإخفاء، فليس إخفاء، وإنما هي ميم مظهرة مصاحبة للغنة ثم انتقلت إلى مخرج الباء بانطباق الشفتين ثم فتحها لأجل حركة الباء، فالقول بالإنطباق في الميم ثم الإنفتاح على الباء، كلام لا يستقيم.

فصل: أدلة المطبقين:

1. قول طاهر ابن غلبون في التذكرة: "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما".

2. قول الداني: في التحديد "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر... قال أحمد بين يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في جميع القرآن، قال الداني وبالأول أقول ".

وأُجيب عن الدليلين أو عن الدليل الغلبوني، وعن ما في المعنى بأن: "مذهب ابن غلبون في الميم الساكنة مع الباء الإظهار، كما نقل عنه المرادي وغيره ولم يحك في التذكرة شيئًا عن حكم إخفاء الميم الساكنة، لأنه ليس من أوجه الخلاف عنده، والمنقول عنه الإظهار، قال الإمام المرادي عند حكاية حكم الميم الساكنة: أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم في الباء، ثم

اختلفوا هل تظهر، أو تخفى، علي ثلاثة أقوال: أحدها: أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر ابن غلبون، وابن المنادي والإمام شريح، وبه جزم مكي ......"، فكيف يكون مذهبه الإظهار في الصغير ويختار الإخفاء في الكبير؟ هذا لا يصح، بل لا يقبله من يقول بالإطباق أيضًا، لأن الصغير أولى بالحكم من الكبير، ولأن الكبير يصير حكمه كالصغير وما يدلّك على أن الكبير بعد حذف حركته يصير كالصغير، نصٌّ ذكر ابن الجزري في النشر: (الرابع: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو (نؤمن لك، زين للذين، تبين له)، ونحو (تأذن ربك، خزائن رحمة ربي) إذ النون من ذلك تسكن أيضًا للإدغام....".

وأجيب عن لو قيل: فلماذا عبر بالإخفاء في الكبير، إذن ما دام يأخذ بالإظهار في الصغير، بأن: "أجمعوا على التعبير بالإخفاء في الكبير لمن يظهر في الصغير لحذف الحركة فتصير بذلك مخفاة، قال الداني في التيسير: "وأما الميم فأخفاها عند الباء إذا تحرك ما قبلها نحو قوله (بأعلم بالشاكرين) و(يحكم به) وشبهه، والقراء يعبّرون عن هذا بالإدغام وليس كذلك لامتناع القلب فيه، وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم ....، قال عبد المؤمن: وأما الميم فإخفاء بحذف حركته عند الباء فقط، بشرط أن يتحرك قبله نحو(يحكم بينهم)...، فقول الداني: (وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم) وقول عبد المؤمن: (بحذف حركته عند الباء فقط) يبينان هذه المسألة، فالإظهار معناه التفكيك والتقطيع، أي فك حرف عن حرف، وهذا يشقُّ تحقيقه في الميم مع الباء في حال إظهار الميم، فإذا قرأت قوله تعالى (يعتصم بالله) بالإظهار، أي من غير غنة ستجد انطباق الشفتين في الميم والباء واحدًا، بخلاف (هم فيها)، (لهم والذين) ستجد نفسك تطبق شفتيك على الميم، وتفتحهما في الواو والفاء لاختلاف انطباق الواو، والفاء، عن انطباق الميم، أما الباء: فالشفتان تنطبقان انطباقة واحدة لا تنفكان إلا إذا أتيت بحركة الباء، فكأن الميم اختفت في انطباقها مع الباء وبقي منها أثر الغنة فسموه إخفاء، وهناك من سماه إدغامًا، قال ابن غلبون (وأمَّا الميمُ مع الباءِ فهي مُخفاةٌ لا مدغَمة) لأنها تشبه الإدغام، والفرق بينهما وجود أثر الغنة في الخيشوم حال الإظهار، وفي الإدغام يختفي هذا الأثر لأنك ستأتي بباء مشددة.

3. قول المالقي في الدر: "لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها، وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلاً من النون الساكنة، ويُتَحَفَّظُ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخَمْر والشَّمْس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل في الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التَّحَرُّزُ منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وَلْيُحْرَزْ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة".

قلت: ولو صح معنى الدليل لما بقي من المسألة إشكال، ولكن أُجِيبَ عنه بأن: (ليس في حال القلب ذكر للغنة في النص، فالنص نص على الإظهار، حيث ذكر – أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخمر والشمس ... – وهل المثلان فيهما غنة، وإنما يحكي فقط عن الإظهار)، وبأن: (لو قال قائل: إنما وصف الأداء في الميم بالإطباق، وليس فيه أدنى دليل على ترك الغنة أيضا)، بما نص من أن: "فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام الفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، فالتنبيه لا يكون إلا في الإظهار، قال الجعبري: "وليتحفظ في الإظهار من تحريك أو سكت".

وأيضا أن المالقي من متأخري المغاربة الذين قال عنهم ابن الجزري: (فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين يعتصم بالله)، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني).

4. قول الإمام في النشر، ما في الإدغام الكبير للسوسي، عن ذكره المتقاربين في فصل أن: "اعلم ... وفي الفصل آخره ما نص قوله: "ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين..." قالوا: "فماذا يريدون القائلون بالفرجة بعد قول علامة القراءات الذي ولو سمعنا بقراءة غير موجودة في النشر أثبتناها في الشواذ مباشرة، فقوله رحمه الله (من أجل انطباق الشفتين) حسم الخلاف بين الجميع".

وأجيب عن الدليل بأن: "الكلام لا علاقة له بالمسألة على الإطلاق، إذ الميم والباء يخرجان بالإنطباق، والإشارة بالإشمام بروز الشفتين للأمام إشارة للضم ما لا يتأتيان في آن واحد، وعلى القول بقولهم فلا يتأتى الإشمام، قُرأ بالفرجة أو بالإطباق، إذ لا يبرز الشفتان للأمام وهما شبه منطبقان على بعضهما ما هو فوق الطاقة بمكان، وما لا يقدر عليه أحد ألبتة، وعلى التجوز والتنزل لقولهم: ما "إن التعليل من أجل انطباق الشفتين، يدل على أن الميم إذ حذفت حركتها مع الباء تبقى على إطباقها، ما دليل على الإطباق"، أُجيب عنه بأن الإمام: في جميع الصور وبأن: الميم أو الباء لا يمكن معهما بالإشمام، وأما في صورة مخصوصة، وهي كيفية إخفاء الميم عند الباء قال: "المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حال الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها إلى الجوف على الصواب"، والإمام ساوى بين إخفاء النون والميم، وليس كما يقولون بأن إخفاء النون مغاير لإخفاء الميم، وذكر تحول مخرجهما للخيشوم، فكما يتحول النون المخفاة من مخرجه طرف اللسان، فكذا يتحول الميم المخفاة من مخرجه من الشفتين إلى الخيشوم، والتحوّل معناه: ترك مكان والتحول لغيره، كما شبهه بحروف المد، وأحرف المد تبدأ من مخارجها ثم تتحول إلى الجوف، والإمام في الصور الأربع لأبي عمرو لا الميم والباء فقط، وعلى القول بالصحة تجوزا لم يك ليدل على الإطباق، إذ الإمام شرح الإخفاء في الميم والنون على التحول ما ليس إلا بالفرجة!.

5. لو كان التلقي قديما بالفرجة في صوت الميم الساكنة لصرحوا به ولتوافرت النصوص الكثيرة لبيانه، فكيف غاب هذا البيان عن القدماء ويأتي علماء العصر للتصريح به من غير دليل عليه من كتب المتقدمين بل بمجرد استشكال منهم في فهم معنى كلمة إخفاء مع إطباق الشفتين على الميم والتلقي من المشايخ المسندين يفسر النصوص التجويدية وليست النصوص التجويدية يفسر بها كيفية القراءة، فمثلا لو هناك رجل لم يدرس التجويد البتة وأخذ كتابا من السوق ووجد فيه عبارة (الروم والإشمام)، فلن يستطيع فهم معناهما إلا بالتلقي من الشيوخ فكذلك لا يفسر كيفية الإخفاء الشفوي

إلا بالتلقي من المسندين وليست بالتلقي من المصحفيين وجميع من عرفوهم من المجازيين بالقراءة قرأ عليهم بإطباق الشفتين.

قلت: فالدليل من أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطعها دلالة، إن لم يكن أقواها وأثبت وأقطع، وما تقوم به الحجة، وهو دليل دراية ولكن أشبه بدليل رواية.

وأُجيب عن الدليل بأن: "الإستدلال ليس من القوة بشيء، حتى يكون دليلا قاطعا في المسألة، إذ الإخفاء اصطلاحه يكفي للدلالة على الفرجة!، فالإخفاء بين الإظهار والإدغام، والإظهار الذي تثبت فيه ذات الحرف والإدغام الذي تعدم فيه ذات الحرف، فأي كلام أوضح من هذا، فالإخفاء شابه الإظهار وخالفه وشابه الإدغام وخالفه، على سبيل المثال الإخفاء الحقيقي شابه الإظهار في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع بقاء ذات الحرف، وشابه الإدغام في إعدام ذات النون وخالفه في بقاء الغنة، وهذا الأمر لا يمكن أن ينطبق على إخفاء الميم مع انطباق الشفتين، لأن الإخفاء مع انطباق الشفتين شابه الإظهار في ثبوت ذاته وبقاء غنته، وخالفه في امتداد هذه الغنة، ولم يشابه الإدغام في شيء وخالفه في كل شيء، ويتبين لنا من ذلك أن الإخفاء بإطباق الشفتين هو عين الإظهار لكونه لم يخالفه إلا في امتداد الغنة، وهذا كاف لأن يكون إظهارا بغنة" واصطلاح الإخفاء المذكور ينطبق تماما على القراءة مع إبقاء فرجة، فالإخفاء مع بقاء فرجة شابه الإدغام في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع ثمة إعدام قليل جدا لذات الحرف، لكنه ليس كليا، وشابه الإدغام في الإعدام القليل لذات الحرف وخالفه في بقاء الغنة، كما أن هذا الاستدلال يعل باصطلاح الإخفاء الحقيقي، فغالب اصطلاحات العلماء له لم يذكر فيها تجافي طرف اللسان عن لثة الأسنان، فلو قرأ قارئ قوله: "عنك" بقرع طرف اللسان للثة الأسنان العليا احتجاجا بعدم ذكر تجافي طرف اللسان عن اللثة في كتب القدماء لكان لقوله من الصحة مكانا، وهو خطأ مجمع عليه.

قلت: وفي معنى المجاب عنه: قول واحد من المطبقين: أن "يفسر بعض المجودين المعاصرين إخفاء النون عند الباء على نحو لا يتضح له أصل في كلام علماء التجويد الذين اطلعت على كتبهم، وهو أنهم يرون أن الإخفاء هو أن تجافي بين شفتيك حين تنطق بالميم شيئا قليلا، ثم تطبقهما عند

الباء بعدها، وكان الشيخ عامر السيد عثمان، هو أحد علماء القراءة في الأزهر، ومحقق الجزء الأول من كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للقسطلاني بالاشتراك مع الدكتور عبد الصبور شاهين – لا يقبل ممن يقرأ عنده إطباق الشفتين عند نطق الميم قبل الباء ويأبى إلا انفراجهما، وذلك عند ترددي عليه للقراءة سنة 1975 م وقت إقامتي في القاهرة لدراسة الماجستير، ولكني لم أجد في كتب التجويد ما يؤكد هذا الاتجاه في فهم إخفاء الميم".

وقوله: "وقد صرت أسأل قراء العراق الذين ألتقي بهم عن كيفية إخفاء الميم الساكنة قبل الباء، فكانوا يقرؤون بإطباق الشفتين للصوتين معاً، ولا يأخذون بانفراجهما مع الميم، وكان آخر مرة سألت عن ذلك في صيف سنة 1995 عند التقائي بالشيخ إبراهيم المشهداني، أحد مشايخ الإقراء في مدينة الموصل، فقال: نحن لا نعرف إلا إطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، وأن روايتهم للقراءة كانت هكذا عن شيوخهم. ولم أجد في كتب علم التجويد القديمة من أشار لانفراج الشفتين عند النطق بإخفاء الميم الساكنة عند الباء، بل وجدت المؤلفين ينصون على انطباق الشفتين للصوتين معاً... ووجدت المصادر المتأخرة تشير إلى عدم المبالغة في إطباق الشفتين مع الميم قبل الباء".

وأجيب عن القول الذي ما: "إن التلقي يفسر النصوص وليست النصوص التجويدية هي التي تفسر التلقي"، بأن: "الإمام كان يقول "بترقيق الألف مطلقا ثم تبين له بأن الألف تتبع ما قبلها تفخيما وترقيقا"، فعدل الإمام عن ما كان يقرأ به وانظر فيما قاله: "وقد تبين لي بعد ذلك"، فهذا إمام الفن عدل عن قراءته، فإن قلنا كيف له أن يرجع عن قراءة قرأها ؟وكيف قرأها على شيخه ؟ أم كان يقولها من جهة نظرية دون تطبيق ؟ وهذا الإمام بمفرده.

6. الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ

أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

7. جميع العلماء المعاصرين أجمعوا أن القائل الوحيد بترك فرجة عند الميم الساكنة هو فضيلة الشيخ عامر عثمان رحمه الله، وهو من العلماء المتأخرين، أما العلماء المتقدمون المعول على علمهم فهو الحجة الكافية لم يقل أحدهم بذلك.

8. أن الإخفاء إخفاء شفوي وتصاحبه الغنة، وهي ذهب جلها من الفم وكان القليل منها قد عبر من الخيشوم، فبقاء الفرجة مذهب للغمة!.

9. أن المتقدمين وصفوا النون المخفاة بأنّها تزول أي يزول ذاتها إذ لا عمل للسان فيها أي لا يقرع اللسان الحنك الأعلى خلافاً للميم المخفاة فإنّ ذاتها لايزول، فعدم زوال الميم عند الإخفاء يستلزم بالضرورة أنّها تخرج بانطباق الشفتين.

10. أن القوم لم يجعلوا الميم المخفاة من الحروف الفرعية كما هو الحال في النون المخفاة، وما ذلك إلا لخروجها بانطباق الشفتين أي كالأصلية بل هي أصلية خلافاً للنون لزوال ذاتها فصارت فرعية.

11. أن لا فرق في النطق بين {من بعد} بالإخفاء من غير قلب النون ميماً، وبين {من بعد} بالقلب مع ترك فرجة، والنتيجة واحدة، إذن فما الفائدة من الإقلاب الذي يعقبه زوال الميم بجعل فرجة ليخرج الصوت من الخيشوم كما في النون المخفاة.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ومن أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وهو من أولى الأدلة التي في الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، لولا أنه يمكن الإجابة عن الدليل بأن: (قد يختلف الإنفراج بين اللفظين، إذ النون غير الميم، فإخفاء النون من غير القلب، غير إخفاءها بالقلب، فالميم حرف شفوي، وليس النون حرفا شفويا، فيتحدا إنفراجا ويختلفا كيفية).

12. أن القائلين بالفرجة يختلفون في مقدارها: فبعضهم يقول بأنها بمقدار ورقة، أو رأس قلم، أو حتى يرى بياض الأسنان، أو إطباق الشفتين من طرفيهما وفتحهما من الأمام، أو فتحهما بمقدار حركة ثم إطباقهما بمقدار حركة، وبعضهم يقول بقدر شعرة، فتضارب هذه الأقوال دليل على الإطباق، من حيث أن الفرجة حيث وجدت – وجد الاختلاف في مقدارها، وما كان للعلماء أن يدعوا مثل هذا الاختلاف دهورا طويلة دون بيان.

والدليل دليل دراية لا دليل رواية، ودليل بغيره لا دليل بذاته.

13. أن الفرجة أمر ظاهر في الأداء، إذ تعلقه بالشفتين، ولو كانت الفرجة الكيفية لنقلت إلينا، ولم تنقل.

14. أن الأقوال الواردة في الإخفاء الشفوي، أكثرها تدل على أن الإخفاء بالإطباق، حتى اختلف العلماء في حكم الميم عند الباء هل هو الاخفاء او الاظهار، واصل هذا الخلاف انطباق الشفتين هل هو اظهار ام اخفاء، والمدققين من العلماء على انه اخفاء، والعبرة بالرواية والتلقي، لا بالعقل والقياس.

وهذا الدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، ومن أولى أدلة الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، ولو لم يكن للمطبقين دليل إلا الدليل، لكفى به دليلا.

فصل: فأدلة الفارجين سبعة دلائل، حيث أدلة المطبقين أربعة عشر دليلا، وأدلة الفارجين: أدلة ذات دراية، وليس منها دليل برواية، وأدلة المطبقين: أدلة ذات دراية أيضا، إلا دليلا واحدا، فإنه

دليل رواية، وأدلة الفارجين: أربعة منها أدلة بغيرها، وثلاثة أدلة بذاتها، وأدلة المطبقين دليلان بذاتهما، ودليل واحد بغيره.

فالدليل الذي بذاته أقوى من الذي بغيره، والدليل الذي بالرواية أقوى من الدليل الذي بالدراية، والدليل الذي قطعي الورود أقوى من الدليل الذي ظني الورود، والدليل الذي قطعي الدلالة أقوى من الدليل الذي ظني الدلالة.

فأقوى الأدلة: الدليل الذي قطعي الورود قطعي الدلالة، ثم قطعي الورود ظني الدلالة، ثم ظني الورود قطعي الدلالة، ثم ظني الورود ظني الدلالة، وأقوى الجميع: الدليل الذي بالرواية، ثم الدليل الذي بالدراية، وأقوى من ذلك الدليل الذي بذاته ثم الدليل الذي بغيره.

ومن هنا: فيكون الدليل السادس من أدلة المطبقين: ما أن: (الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

وأن: (قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق).

وأن: (قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها). أقوى الأدلة جميعا، غير أنه قد يظن في دلالته.

هذا: وليحترز من كز الشفتين مع الإطباق بشدة، لأن ذلك يولد غنة من الخيشوم إذا أعطيت زمنا في النطق فتكون كالميم المشددة، ومن عدم توسعة المسافة بين الشفتين، فتظهر الغنة بعيدة عن مخرج الميم، بل تكون الشفتان في وضع التلامس الخفيف، ويتأدى الغنة في وضع سكون الميم، وخاصة إذا سبقها ضم.

فصل: والإدغام بغنة عند الميم مثلها وجوبا، سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة او التنوين، نحو {من ماء مهين}، او أصلية نحو {خلق لكم ما في الأرض} ويطلق ذلك في كل ميم مشددة، نحو {دمَّر}، ويلزم أن يأتي بكمال التشديد وإظهار الغنة في ذلك لأن الغنة عندهم للمدغم فيه فلا فرق عندهم بين {ممن، وام من}.

والإظهار وجوبا من غير إظهار غنة عند بقية الأحرف: وهي ما عدا الباء والميم، وهو ستة وعشرون حرفا، سواء وقعت في كلمة او في كلمتين، ولكن عند الواو والفاء أشد اظهارا، لئلا يتوهم انها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء. ومنشأ ذلك اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان الى الإخفاء وذلك، نحو {عليهم ولا تركهم في}.

واذا اظهرتها عند هذه الأحرف فاحذر من احداث الحركة في الميم، ومن السكت عليها كما يفعله العامة خوفا من الإخفاء او الإدغام لما تقدم، ولا تظهر غنتها عند اظهارها قبل حرف من حروف الإظهار، فيقوي الإعتماد على مخرجها ويظهر سكونها بلا إظهار غنة، فزمان اظهار الميم لعدم ظهور الغنة اسرع من زمان إخفائها. واما الميم الساكنة المظهرة التي تظهر فيها الغنة فهي الميم الموقوف عليها بدون الروم.

وتحرك الميم الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين بالضم في ميم الجمع، وبالكسر في الأفعال والحروف، وبالفتح في {الم الله}، أول آل عمران.

فصل: ولام ال المعرفة: تدغم في غير (إبغ حجك وخف عقيمه)، وتظهر عند باقي الأحرف. واختلفوا في اللام للتعريف الداخلة على كلمة في أولها اللام، في مثل: {اليل}، هل هي شمسية: ما الراجح والصحيح، للتماثل، ما يحصل به الإدغام، أو قمرية: ما أظن القائل به والله أعلم، أنه حمله ظهور صوت اللام، خلاف سائر حروف الشمسية، فإن الصوت لا يظهر فيها، والظهور هو الذي في القمرية، فاعتمد على ذلك فقال.... قلت: كفى بالظهور التماثل..

فصل الأصلية حيث هي في الإدغام: الأصلية: تنقسم الى اربعة اقسام بالنسبة: ما لا يدغم في شيء: وهو 7 أحرف الهمزة والألف والخاء المعجم والطاء المطلق + 1 والصاد المهمل والزاي، فالسبعة بمعزل عن التماثل إلا الأربعة الأخيرة باعتبار الإدغام فيها. وقد ادغمواْ الطاء المهمل في التاء المثناة الفوقية في نحو – بسطت – وإن كان ليس بإدغام كامل!.

وما لا يدغم إلا في مثله: وهو 6 أحرف الهاء والعين المطلق + 1 والياء والفاء والواو. هذا ما قالواْ: وقد أدغم الكسائي الفاء في مقاربه الباء الموحد من قوله تعالى – نخسف بهم – في سبأ وليس في القرآن غيره.

وما لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه ولا يدغم في مثله لأنه لم يلق مثله: وهو 5 احرف الجيم والشين والضاد والدال والذال.

وما يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه: وهو 11 حرفا الحاء المهمل والقاف والكاف واللام والنون والراء والباء والتاء والثاء والسين والميم.

فيظهر أن القسم الرابع: أكثر الأقسام إدغاما ويزيده ذلك كثرة حروفه ولكن فانظر هل تحكم له ذلك في جميع القرآن ؟.

وأن القسم الثالث: أكثر القسم الثاني إدغاما، حيث إنه يجانس ويقارب وإن قلّت حروفه من الثاني، ولكن هل تحكم له ذلك في جميع القرآن ؟.

ومقتضى القول بـ - لأنه لم يلق مثله – أن لو لاق؛ لصار من الرابع ولكانت الأقسام 3 فـ 5 × 11 = 16 حرفا.

وأن القسم الثاني: دون الثالث حيث إنه يماثل فقط وإن زاد على الثالث بحرف واحد، ولكن هل تحكم له ذلك في جميع القرآن ؟.

فالذي لا يدغم إلا في مثله: أنت فيه على غنى. والذي لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه: ولا يدغم في مثله لأنه لم يلق مثله: الجيم: ما جاء فيه من ذلك – أخرج شطأه – و المعارج تعرج. والضاد المعجم: مقاربه الشين المعجم الذي يقابل تفشيه إطباق الضاد واستعلائه. والشين المعجم: مقاربها السين المهمل. والدال المهمل: مقاربها عشرة احرف التاء المثناة الفوقية والثاء المثلث والذال المعجم والجيم والزاي والسين والشين والصاد والضاد والظاء. والذال المعجم: مقاربها ستة احرف التاء المثناة الفوقية والجيم والدال المهمل والسين والصاد والزاي.

والذي يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه: الحاء المهمل: فيدغم في العين من – زحزح عن النار – فقط. والقاف: فتدغم في الكاف إذا تحرك ما قبلها نحو – خلق كل شيء – ينفق كيف يشاء – فإن سكن ما قبلها لم تدغم. والكاف: فتدغم في القاف إذا تحرك ما قبلها نحو – لك قصورًا – يعجبك قوله – فإن سكن ما قبلها لم تدغم.

واللام: فتدغم في الراء إذا تحرك ما قبلها نحو – رسل ربك – أنزل ربكم –كمثل ريح – فإن سكن ما قبلها أدغمها مكسورة أو مضمومة فقط نحو – يقول ربنا – الى سبيل ربك، فإن انفتحت بعد الساكن نحو – فعصواْ رسول ربهم امتنع الإدغام لخفة الفتحة إلا لام قال نحو – قال رب – قال رجلان – فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها. والنون: فتدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء واللام نحو – تأذن ربك نؤمن لك، فإن سكن ما قبلها أظهرت عندهما نحو – يخافون ربهم – يكون لهم – إلا

النون من نحن فقط فإنها تدغم نحو – نحن لك – لثقل الضمة مع لزومها ولكثرة دورها، ومن أدغمواْ وقد سبقك حروف (يرملون).

والراء: فتدغم في اللام إذا تحرك ما قبلها، فإن سكن ما قبلها أدغمت في موضع الخفض والرفع ولا تدغم في موضع النصب. والباء الموحد: مقاربها الميم والفاء. والتاء المثناة الفوقية: حرفها عشرة الثاء والجيم والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء. والثاء المثلث الفوقي: حروفها خمسة التاء والذال والسين والشين والضاد.

والسين المهمل: حروفها الشين والزاي. والميم: فلا تدغم إلا في مثلها ولكن تخفى عند الباء بغنة ظاهرة عند من أخفى إذا تحرك ما قبلها فتسكن لأنهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الإنفتاح والإستفال ثقل الإظهار والإدغام المحض بذهاب الغنة عدل الى الإخفاء. فإن سكن ما قبلها نحو – إبراهيم بنيه – فالإظهار وإنما اشترطواْ الحركة لتحقق الثقل والتمكن من الغنة وليس في الإدغام الكبير مخفي غير ذلك، ونبه بتسكين الميم على أن الحرف المخفي كالمدغم يسكن ثم يخفي لكنه يفرق بينهما بأنه في المدغم يقلب ويشدد الثاني بخلاف المخفي.

كتاب المد والقصر

والمد في هذا الباب هو عبارة عن زيادة مط في حرف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه، ولا يتوقف على سبب.

فصل: قال النابلسي محمد راتب الدكتور: "معنى قولهم لا تقوم ذات الحرف إلا به، أي أن ذات الحرف لا تبرز إلى الوجود إلا بهذا المد، فمثلاً تأملوا لو قلت: (قَلَ)، وسألنا سائل ماذا نطقت؟ فيقول نطقت قافاً مفتوحة بعدها لام، لكني لو قلت: (قَال)، وسألت سائلاً ماذا نطقت؟ فيقول نطقت قافاً مفتوحة بعدها ألف بعدها لام، فهذه الألف متى برزت للوجود؟ عند المد الطبيعي. هذا معنى قول العلماء: لا تقوم ذات الحرف إلا به.

ولو سأل سائل ما سبب هذا المد؟، الجواب أنه لا يتوقف على سبب، يعني أنه ليس له سبب، لأن بعض المدود كما سيمر معنا، سببها الهمز، وبعضها سببه مجيء حرف ساكن، أما الطبيعي فلا سبب له، أمثلة هذا المد، وممكن أن نشاهد هذا على الشاشة، مثلاً قوله تعالى: (قال)، هذه الألف التي في وسط كلمة قال، (الرحمن)، هذه الألف التي بعد الميم، (مالك)، أيضاً هذه الألف، (يقول)، الواو، (توبوا)، الواوان في كلمة توبوا، (قلوبهم)، الواو في كلمة قلوبهم، (قيل)، الياء في وسط كلمة قيل، (سينين)، الياء الأولى والياء الثانية، مدان طبيعيان، في حال الوقع، (الذي)، هذا مثال يائي لياء متطرفة في آخر الكلمة، هذه أمثلة المد الطبيعي.اهـ.

قال في القول العذب المورود: "واعلم أن الأصل في المد الألف، إذ لا تتحرك أبدا ولا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها، بخلاف الواو والياء، فإنهما قد يتحركان ويكونان بعد الفتحة، فإذا سكنا بعد حركة مجانسة أشبها الألف، فحينئذ يكونان حرفي مد". وقال: "وقال الإمام مكي: والألف هي الأصل، والياء والواو مشبهتان بالألف، وإنما أشبهتا الألف، لأنهما ساكنتان كالألف، لأن حركة التي قبلهما كالألف، ولأنهما يعربان بهما كالألف، ولأنهما يبدلان من الألف والألف تبدل منهما في أشباه بهذا".

فصل: اختلف العلماء أن: أي حرف أمكن حروف المد ؟. فذهب بعضهم: إلى الواو ثم الياء ثم الألف. وذهب بعضهم: إلى أن أمكن حروف المد الألف، ثم الياء ثم الواو، والذي عليه الجمهور استواء الثلاثة، ذكره في القول.

وعلل العلماء تسمية المد الطبيعي الأصلي أصليًا، بأنه أصل للمد الفرعي، وسمي الفرعي فرعيًا لتفرعه من الأصل، نظرًا لقيام حروف المد بدونه، وإلى توقفه على سبب.أو سمي أصليًا لأصالته بالنسبة إلى غيره من المدود، وذلك لثبوته على حالة واحدة، وهي مده حركتان، ولأن ذات الحرف لا تقوم إلا به، ولعدم توقفه على سبب. ويسمى طبيعيًا لأن صاحب الطبيعة السليمة لا يزيده ولا ينقصه عن حركتين. وسمي المد الذاتي، لأن ذات الحرف لا تقوم إلا به.

والقصر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله، وتقدم ذكر حروف المد وهي الحروف الجوفية: الألف ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوح، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وتلك الزيادة لا تكون إلا لسبب.

والسبب: إما لفظي وإما معنوي. فاللفظي: إما همزة وإما ساكن. أما الهمزة: فإما أن تكون قبل، نحو {آدم، ورأى، وإيمان، وخاطئين، وأوتي، والموءودة}. وإما أن تكون بعد، وهي في ذلك على قسمين: أحدهما: أن يكون معها في كلمة واحدة ويسمى متصلا. والثاني: أن يكون آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى ويسمى منفصلاً. فما كان الهمز فيه متقدماً سيفرد بالكلام بعد إن شاء الله تعالى.

فصل: فالمتصل: نحو {أولئك، وأولياء، ويشاء الله، والسوأى، ومن سوء، ولم يمسهم سوء، ويضيء، وسيئت}، ونحو {بيوت النبيء} في قراءة من همز. والمنفصل: نحو {بما أنزل، ويا أيها، وقالوا آمنا، وأمره إلى الله}، ونحو {عليهم أأنذرتهم أم، ولمن خشى ربه إذا زلزلت}، عند من وصل الميم أو بين السورتين، و{في أنفسكم، وبه إلا الفاسقين}، ونحو {اتبعوني أهدكم}، عند من أثبت الياء، وسواء كان حرف المد ثابتاً رسماً أم ساقطاً منه ثابتاً لفظاً، كما مثلنا به.

فصل: واختلفوا في وجه المد في المتصل: على عدة مذاهب: فقيل الوجه في ذلك: أن حرف المد ضعيف خفي، والهمز قوي صعب، فزيد في المد حرفه إطالة تقوية للضعيف عند مجاورته للقوي، وقيل: وجهه ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها، وقيل: ليستعان به على النطق بالهمزة وليكون صونا لحرف المد عن ان يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز، والخلاف لفظي.

قال في القول العذب المورود: "التوجيه: حرف المد خفي ضعيف والهمز صعب، فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب. .... وأشار عبد الوهاب القرطبي إلى توجيهه بقوله: (إنما مدت لئلا يكون اللسان متثقلا عن الأخف إلى الأثقل دَفْعَةً، فلا يتحقق مخرج الهمزة، فقويت بالمد إرادة لبيان الهمز وقصدا لتحقيق مخرجها وتوقي لتمكن النطق بها) .... ويقول النويري: (توجيه المد مع الهمز ليتمكن من اللفظ بالهمز على حقه). وأضاف محمد مكي نصر قائلا: "ليكون صونا لحرف المد عن أن يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز". "والهمز ثقيلة في النطق لأنها حرف شديد مجهور". وقد يسأل سائل: لم أظهر حرف المد بالمد دون التضعيف؟. والجواب: أن التضعيف تثقيل، ولأن المد مجانس للحرف من حيث إنه لا يخرج من مخرجه إلا به فكان إظهاره به أولى، ولأن الألف لا يمكن تضعيفها.اهـ.

فصل: وأما الساكن، فإما أن يكون لازماً، وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه إما مدغم، أو غير مدغم.

فالساكن اللازم المدغم: نحو {الضالين، ودابة، والذكرين} عند من أبدل، و{اللذان، وهذان} عند من شدد، و{تأمروني أعبد، وأتعداني} عند من أدغم، ونحو {والصافات صفاً، فالزاجرات زجراً، فالتاليات ذكراً} عند حمزة، ونحو {فالمغيرات صبحاً} عند من أدغم عن خلاد، ونحو {فلا أنساب بينهم} عند رويس، ونحو {والكتاب بأيديهم} عند من أدغمه عن رويس، ونحو {ولا تيمموا، ولا تعاونوا، وعنه تلهى، وكنتم تؤمنون، وفظلتم تفكهون} عند البزي.

والساكن العارض المدغم: نحو {قال لهم، وقال ربكم، ويقول له، وفيه هدى، ويريد ظلما، فلا أنساب بينهم، والصافات صفاً وفالزاجرات زجراً، والرحيم ملك} عند أبي عمرو وإذا أدغم.

والساكن اللازم غير المدغم: نحو {لام، وميم، وصاد، ونون} من فواتح السور، ونحو {ومحياي} في قراءة من سكن الياء، ونحو {اللاي} في قراءة من أبدل الهمزة ساكنة، ونحو {آنذرتهم، وآشفقتم} عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً، ونحو {هؤلاء إن كنتم، وجا أمركم} عند من أبدل الهمزة الثانية المفتوحة ألفاً والمكسورة ياء.

والساكن العارض غير المدغم: نحو {الرحمن، والمهاد، والعباد، والدين، ونستعين، ويوقنون، ولكفور}، ونحو {بير، والذيب، والضان} عند من أبدل الهمزة، وذلك حالة الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يصح فيه. ووجه المد الساكن المتمكن من الجمع بينهما فكأنه قام مقام حركة.

فصل: وقد أجمع الأئمة على مد نوعي المتصل وذي الساكن اللازم، وإن اختلفت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم، في قدر ذلك المد على ما يأتي إن شاء الله تعالى، مع إجماعهم على أنه لا يجوز فيهما ولا في واحد منهما القصر، واختلفوا في مد النوعين الآخرين وهما المنفصل وذو الساكن العارض وفي قصرهما. والقائلون بمدهما اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المد كما هو.

فصل: فأما المتصل فاتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مده قدراً واحداً مشبعاً، من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية، نص على ذلك أبو الفتح ابن شيطا وأبو طاهر بن سوار، وأبو العز القلانسي وأبو محمد سبط الخياط، وأبو علي البغدادي وأبو معشر الطبري وأبو محمد مكي بن أبي طالب، وأبو العباس المهدوي، والحافظ أبو العلاء الهمداني وغيرهم، حتى بالغ أبو القاسم الهذلي في قرير ذلك، راداً على أبي نصر العراقي، حيث ذكر تفاوت المراتب في مده، فقال ما نصه:-

"وقد ذكر العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة، كالاختلاف في مد كلمتين، قال: ولم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب والعلماء فلم أجد أحداً يجعل مد الكلمة الواحدة كمد الكلمتين، إلا العراقي، بل فصلوا بينهما".

ولما وقف أبو شامة على كلام الهذلي، ظن أنه يعني أن في المتصل قصراً، فقال في شرحه: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين، ثم نقل ذلك عن حكاية الهذلي عن العراقي، وهذا شيء لم يقصده الهذلي ولا ذكره العراقي التفاوت في مده فقط.

فصل: قال الإمام: "وقد رأيت كلامه في كتابه الإشارة في القراءات العشر، كلام ابنه عبد الحميد في مختصرها البشارة، فرأيته ذكر مراتب المد في المتصل والمنفصل ثلاثة: طولى، ووسطى، ودون ذلك.

ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة، فيمدوا ما هو من كلمتين فيقصر، قال: وهو مذهب أهل الحجاز غير ورش، وسهل ويعقوب، واختلف عن أبي عمرو، وهذا نص فيما قلناه".

فوجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أهل القراء، وقد قال الإمام: "وقد بالغت في تتبع القصر في مد كلمة فلم أجده، لا في قراءة صحيحة ولا في شاذة، بل رأيت النص مده.

فإنه ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنه كان يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل {إنما الصدقات للفقراء والمساكين} مرسلة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: إنما الصدقات للفقراء والمساكين، فمدها. فهذا الحديث: حديث جليل وحجة ونص في هذا الباب، رواه الطبراني في معجمه الكبير".

فصل: وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره آنفاً، إلى تفاضل مراتب المد فيه كتفاضلها عندهم في المنفصل. ولكن اختلفوا على كم مرتبة هو؟ فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وأبو علي الحسن بن بليمة وأبو جعفر بن الباذش وغيرهم، إلى أنها أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر، وهو ترك المد العرضي.

وظاهر كلام التيسير أن بينهما مرتبة أخرى، وأقرأ الإمام بذلك بعض شيوخه عملاً بظاهر لفظه وليس ذلك بصحيح، بل لا يصح أن يؤخذ من طرقه إلا بأربع مراتب، كما نص عليه الداني في غيره، فقال في المفردات من تأليفه: أنه قرأ للسوسي وابن كثير بقصر المنفصل، وبمد متوسط في

المتصل، وأنه قرأ عن الدوري وقالون على جميع شيوخه بمد متوسط في المتصل، ولم يختلف عليه في ذلك. قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في المنفصل.

فصل: وإذا ذكره في جامعه وزاد في المتصل والمنفصل جميعاً مرتبة خامسة، هي أطول من الأولى لمن سكت على الساكن قبل الهمزة، وذلك من رواية أبي بكر طريق الشموني عن الأعشى عنه، ومن رواية حفص طريق الأشناني عن أصحابه عنه، ومن غير رواية خلاد عن حمزة، ومن رواية قتيبة عن الكسائي، لأن هؤلاء إذا مدوا المد المشبع على قدر المرتبة الأولى، يريدون التمكين الذي هو قدر السكت. وهذه المرتبة تجري لكل من روى السكت على المد، وأشبع المد كما هو.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في البسيط، وأبو القاسم بن الفحام وأبو علي الأهوازي وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد، وأبو الفخر الجاجاني وغيرهم، إلى أن مراتبه ثلاثة: وسطى، وفوقها، ودونها، فأسقطوا المرتبة العليا حتى قدره ابن مهران بألفين، ثم بثلاثة، ثم بأربعة.

وذهب أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف، إلى أنه على مرتبتين: طولى، ووسطى، فأسقطوا الدنيا، وما فوق الوسطى. وسيأتي تعيين قدر المرتبة في المنفصل إن شاء الله تعالى، وقد ورد عن خلف عن سليم قال: أطول المد عند حمزة المفتوح نحو {تلقاء أصحاب، وجاء أحدهم، ويا أيها}، قال: والمد الذي دون ذلك {خائفين، والملائكة، ويا بني إسرائيل}، قال: وأقصر المد {أولئك}، وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه، إذ النظر يرده والقياس يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق بين {أولئك، وخائفين}، فإن الهمزة فيها بعد الألف مكسورة.

فصل: وأما المد للساكن اللازم في قسميه. ويقال له أيضاً: المد اللازم، إما على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضاً مد العدل، لأنه يعدل حركةً، فإن القراء مجمعون على مده مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط، ولا نعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً، سوى ما ذكره أبو الفخر حامد بن علي بن حسنويه الجاجاني في حلية القراء: نصاً عن أبي بكر بن مهران، حيث قال: "والقراء مختلفون في مقداره: فالمحققون يمدون على قدر أربع الفات،

ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدون عليه قدر ألفين، إحداهما الألف التي بعد المحرك، والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل.

ثم قال الجاجاني: وعليه يعني وعلى المرتبة الدنيا قول أبي مزاحم الخاقاني في قصيدته:

وإن حرف مد كان من قبل مدغم + كآخر ما في الحمد فامدده واستجر

مددت الســـــــــــاكنين تلاقيا + فصار كتحريــك كذا قال ذو الخبر

وظاهر عبارة صاحب التجريد أيضاً، أن المراتب تتفاوت كتفاوتها في المتصل، وفحوى كلام أبي الحسن بن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه.

فصل: اختلفت آراء أهل الأداء من الأئمة، في تعيين هذا القدر المجمع عليه: فالمحققون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مد للهمز، كما أشار إليه السخاوي في قصيدته بقوله:- والمد من قبل المسكن دون ما + قد مد للهمزات باستيقان.

يعني أنه دون المراتب، وفوق التوسط، وكل ذلك قريب.

فصل: اختلفوا أيضاً في تفاضل ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر، من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزداد الإشباع ميم من أجل الإدغام، وكذلك {دابة} بالنسبة إلى {محياي} عند من أسكن. وينقص عند هؤلاء {صاد ذكر، وسين، وميم، ونون والقلم} عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم.

وهذا قول أبي حاتم السجستاني ذكره في كتابه، ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي ومكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وقبله الحافظ أبو عمرو الداني وجوده، وقال: به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان يعني الانطاكي، وقال: وإياه كان يختار.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك: وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقال: لأن المدغم يتحصن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته. فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف، وذكره أبو العز في كفايته.

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله، إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفصيل بين ذلك وبين الذي عليه جمهور أئمة العراقيين قاطبة. ولا يعرف نص عن أحد من مؤلفيهم باختيار خلافه، قال الداني: وهذا مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأت على أكثر أصحابنا البغداديين والمصريين، قال: وإليه كان يذهب محمد بن علي يعني الأذفوري، وعلى بن بشر يعني الأنطاكي نزيل الأندلس.

فصل: ومجموع أسماء الحروف في أوائل السور: اربعة عشر حرفا، في (نص حكيم له سر قاطع). وعدد الحروف التهجي: هو 29، وهو مثل عدد السور القرآنية التي تبدأ بالأحرف الهجائية، وهي هذه: البقرة – آل عمران – الأعراف – يونس – هود – يوسف - الرعد – ابراهيم – الحجر – مريم – طه - الشعراء – النمل – القصص – العنكبوت – الروم – لقمان – السجدة – يس – ص – غافر – فصلت – الشورى – الزخرف – الدخان – الجاثية – الأحقاف – ق – القلم.

ونوع الحروف المبدوء بها في هذه السور: فعدده نصف عدد حروف الهجاء، أي 14، وهو: (طل صن قام حرك عيسه). فبعض هذه الفواتح: فردي، وذلك في ثلاث سور وهو: "ص، وق، ون"، وثنائي وهو في تسع سور: وهو "طه، وطس - أول النمل، ويس، وحم" في سورها الست، وثلاثي وذلك في ثلاث عشرة سورة، وهو: "الم - أول البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة، والر - أول يونُس وهود ويوسُف وإبراهيم والحجر، وطسم - أول الشعراء والقصص، ورباعي، وذلك في سورتين، وهو: "المص، أول الأعراف، والمر، أول الرعد"، وخماسي، وذلك في سورتين، وهو: "كهيعص، أول مريم، ،حم عسق"، أول الشورى.

وبعض الحروف ثنائي، وهو ما كان واقعا فى فواتح السور من الحروف الثنائية لفظا لا خطا المجموعة فى (حي طهر) نحو طه، ومواضعه فى القرآن واحد وعشرون موضعا، منها سبعة للحاء، وهي

الحواميم السبع، واثنان للياء وهما: بأولى مريم ويس، وأربعة للطاء، وهي: طه والطواسيم الثلاث، وهي: الشعراء، والنمل، والقصص، واثنان للهاء، وهما: بأولى مريم وطه، وستة للراء، وهى: أوائل يونس وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر على التوالى.

وبعض آخر ثلاثي، وهو ما كان واقعا في فواتح السور من الحروف الثلاثية لفظا لا خطا، والمجموعة في (كم عسل نقص)، فالحروف الثمانية، تقع فى القرآن فى أربعة وأربعين موضعا، وهي: مواضع المد اللازم الحرفى: فالكاف، تقع فى موضع واحد، وهو أول مريم، وهو من قبيل الحرفى المخفف، والميم تقع فى سبعة عشر موضعا، وهي: أوائل (البقرة - آل عمران — الأعراف — الرعد — الشعراء — القصص — العنكبوت — الروم — لقمان — السجدة - الحواميم السبع)، وكلها من قبيل الحرفى المخفف، والعين تقع فى موضعين، وهما أولى مريم والشورى، وهما من قبيل الحرفى الشبيه بالمثقل، والسين تقع فى خمسة مواضع، وهي: أوائل الطواسيم الثلاث المتوالية، ويس والشورى، منها موضع مخفف وهو يس، وموضعان مثقلان، وهما الشعراء والقصص، وموضعان شبيهان بالمثقل، وهما النمل والشورى، واللام تقع فى ثلاثة عشر موضعا، وهي أوائل (البقرة - آل عمران — الأعراف — يونس — هود — يوسف — الرعد — إبراهيم — الحجر — العنكبوت — الروم — لقمان - السجدة)، منها خمسة من قبيل المخفف، وهي: أوائل (يونس — هود — يوسف — إبراهيم - الحجر)، وثمانية من قبيل المثقل، وهى: الباقية من مواضع اللام، والنون تقع فى موضع واحد، وهو: أول القلم، وهو من قبيل المخفف، والقاف تقع فى موضعين، وهما أولى الشورى وسورة ق، وهما من قبيل المخفف، والصاد تقع فى ثلاثة مواضع، وهى أوائل (الأعراف — مريم - ص)، وهى من قبيل المخفف.

فصل: ويتلخص من ذلك، أن مواضع الحرفي المخفف ثلاثون، وهي: الكاف فى موضعه الوحيد، والميم فى مواضعها السبعة عشر، والنون فى موضعها الوحيد، والقاف فى موضعيها، والصاد فى مواضعها الثلاثة، واللام فى (يونس - هود — يوسف — إبراهيم - الحجر)، والسين فى يس فقط، وأن مواضع الحرفي المثقل فعشرة، وهي: اللام فى أوائل (البقرة - آل عمران — الأعراف — الرعد — العنكبوت — الروم — لقمان - السجدة)، والسين فى أولى (الشعراء - والقصص)، وأن مواضع الحرفي

الشبيه بالمثقل أربعة، وهي: العين في موضعيها، والسين فى (النمل – والشورى)، كما يتلخص أن الحروف التي وقعت فى فواتح السور أربعة عشر مجموعة فى: (صله سحيرا من قطعك).

فصل: وأما المنفصل: ويقال له أيضاً مد البسط، لأنه يبسط بين كلمتين، ويقال مد الفصل: لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له الاعتبار: لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال مد حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة، ويقال له المد الجائز: من أجل الخلاف في مده وقصره، وقد اختلفت العبارات في مقدار مده، اختلافاً لا يمكن ضبطه ولا يصح جمعه، فقل من ذكر مرتبة لقارئ، إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها، وأقف بكم إن شاء الله تعالى على ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فصل: فأما ابن مجاهد والطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف، وكثير من العراقيين كأبي طاهر بن سوار وأبي الحسن بن فارس وابن خيرون وغيرهم، فلم يذكروا فيه من سوى القصر، غير مرتبتين، طولى، ووسطى.

فصل: وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقلي مراتب غير القصر، وهي المتوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر. وكذا ذكر صاحب الوجيز أنها ثلاث مراتب، إلا أنه أسقط العليا، فذكر ما فوق القصر، وفوقه، وهو التوسط، وفوقه. وتبعه على ذلك ابن مهران والعراقي وابنه وغيرهم. وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا، ولكنه أسقط ما دون العليا، فذكر القصر، وفوقه التوسط، والطولى. فكل هؤلاء ذكر ثلاث مراتب: سوى القصر، واختلفوا في تعيينها.

فصل: وذكر أبو عمرو الداني في تيسيره، ومكي في تبصرته، وصاحب الكافي والهادي والهداية وتلخيص العبارات وأكثر المغاربة، وسبط الخياط في مبهجه وأبو علي المالكي في روضته وبعض المشارقة: أنها أربعة: وهي ما فوق القصر، وفوقه وهو التوسط، وفوقه، والإشباع. وكذا ذكره أبو معشر الطبري إلا أنه لم يذكر القصر المحض، كما فعل صاحبه الهذلي.

فصل: وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان خمس مراتب سوى القصر: فزاد مرتبة سادسة، فوق الطولى، التي ذكرها في التيسير. وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء الهمداني في غايته، وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وزاد مرتبة سابعة وهي إفراط، وقدّرها ست ألفات. وانفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون والحداد يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وهم عليهم في ذلك، ولم يذكر القصر فيه البتة عن أحد من القراء. واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما، أنه لا يجوز قصر المنفصل البتة، وأنه عندهما كالمتصل في التيسير.

فصل: وزاد أبو الأهوازي مرتبة ثامنة دون القصر: وهي البتر عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين. قال: والبتر هو حذف الألف والواو والياء من سائرهن. قال واستثنى الحلواني عن القواس الألف ومدها مداً وسطاً في ثلاث كلمات لا غير. قوله تعالى {يا آدم} حيث كان، و{يا أخت هارون}، و{يا أيها} حيث كان وباقي الباب بالبتر.

واستثناء الحلواني هذه الكلم ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلواني يتوهم أنها من المتصل من حيث أنها اتصلت رسما فمثل في جامعه المتصل بـ{السماء، وماء، ونداء، ويا أخت، ويا أيها، ويا آدم}. قال الداني: وقد غلط في ذلك.

فصل: وليس البتر ما انفرد به الأهوازي، فقد حكاه الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القواس عن الخزاعي عن الهاشمي عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل عن ابن شنبوذ عنهم. ثم قال الداني: وهذا مكروه قبيح، لا عمل عليه ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به. قال: ولعله أرادوا حذف الزيادة لحرف المد، وإسقاطها، فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً.

فصل: ومما يدل على انهم أرادوا حذف الزيادة كما قال الداني: قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس، حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدها مداً وسطاً.

فصل: وأذكر لكم كلا من هذه المراتب على التعيين: ومذاهب أهل الأداء فيها، لكل من أئمة القراء ورواتهم، منبهاً على الأولى من ذلك، ثم نذكر النصوص لتأخذ متقنا بما هو أقرب. وترجع عن التقليد إلى الأصوب.

فالمرتبة الأولى: قصر المنفصل: وهي حذف المد العرضي وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها من غير زيادة. وذلك هو القصر المحض، وهي لأبي جعفر وابن كثير بكمالها من جميع ما علمناه، سوى تلخيص أبي معشر وكامل الهذلي.

فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له على القصر المحض كما هو نصهما، واختلف عن قالون والأصبهاني عن ورش، وعن أبي عمرو من روايتيه، وعن يعقوب، وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص من طريق عمرو بن الصباح.

أما قالون: فقطع له بالقصر أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مهران وأبو طاهر ابن سوار وأبو علي البغدادي وأبو العز في إرشاديه من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس في جامعه والأهوازي في وجيزه وسبط الخياط في مبهجه من طريقيه، وابن خيرون في كفايته وجمهور العراقيين، وكذلك أبو القاسم الطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وبعض المغاربة، وقطع له به من طرق الحلواني ابن الفحام صاحب التجريد، ومكي صاحب التبصرة والمهدوي صاحب الهداية وابن بليمه في تلخيصه، وكثير من المؤلفين كابني غلبون والصفراوي، وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس ابن أحمد.

وأما الأصبهاني عن ورش: فقطع له بالقصر أكثر المؤلفين من المشارقة والمغاربة، كابن مجاهد وابن مهران وابن سوار وصاحب الروضة وأبي العز وابن فارس وسبط الخياط والداني وغيرهم. وهو أحد الوجهين في الإعلان، نص عليهما تخييراً بعد ذكره القصر.

وأما أبو عمرو: فقطع له بالقصر من روايتيه ابن مهران وابن سوار وابن فارس وأبو علي البغدادي وأبو العز وابن خيرون والأهوازي وصاحب العنوان وشيخه والأكثرون، وهو أحد الوجهين

عند ابن مجاهد من جهة الرواية، وفي جامع البيان من قراءته على أبي الفتح أيضاً، وفي التجريد والمبهج والتذكار، إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نص على ذلك سبط الخياط وأبو الفتح بن شيطا والقصاع في طرق التجريد وغيرهم، وهو الصحيح الذي لا نعلم نصاً بخلافه، وقطع له بالقصر من رواية السوسي فقط ابن سفيان، وابن شريح والمهدوي ومكي وصاحبا التيسير والشاطبية وابن بليمة وسائر المغاربة، وكذا ابنا غلبون والفرواي وغيرهم، وهو المشهور عنه، وأحد الوجهين للدوري في الكافي والإعلان والشاطبية وغيرهما.

وأما يعقوب: فقطع له بالقصر ابن سوار والمالكي وابن خيرون وأبو العز وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي وابنا غلبون وصاحبا التجريد في مفردته، وكذلك الداني وابن شريح وغيرهم، وهو المشهور عنه.

وأما هشام: فقطع له بالقصر من طريق ابن عبدان عن الحلواني أبو العز القلانسي، وقطع له به من طريق الحلواني ابن خيرون وابن سوار والأهوازي وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله وكذلك في الوجيز.

وأما حفص: فقطع له بالقصر أبو علي البغدادي من طريق زرعان عن عمرو عنه، وكذلك ابن فارس في جامعه، وكذلك صاحب المستنير من طريق الحمامي عن الولي عنه، وكذلك أبو العز من طريق الفيل عنه، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

فصل: المرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً وقدرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهو مذهب الهذلي، وعبر عنه ابن شيطا بزيادة متوسطة وسبط الخياط بزيادة أدنى، وأبو القاسم بن الفحام بالتمكين من غير إشباع. ثم هذه المرتبة هي في المتصل لأصحاب قصر المنفصل: مثل الدوري والسوسي عند من جعل مراتب المتصل أربعاً، كصاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرهم كما تقدم، وهي في المنفصل عند صاحب التيسير لأبي عمرو من رواية الدوري. ولقالون بخلاف عنه فيه.

وبهذه المرتبة قرأ على أبي الحسن من طريق أبي نشيط: وهي في الهادي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات وعامة كتب المغاربة لقالون، وروى بلا خلاف، وكذا في الكافي، إلا أنه قال: وقرأت لها بالقصر، وهي في المبهج ليعقوب وهشام وحفص من طريق عمرو، ولأبي عمرو إذا أظهر. وفي التذكار لنافع وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمامي عن الولي عن حفص ولأبي عمرو إذا ظهر.

وفي الروضة لخلف وفي اختياره وللكسائي سوى قتيبة. وفي غاية أبي العلاء لأبي جعفر ونافع وأبي عمرو ويعقوب والحلواني عن هشام والولي عن حفص. وفي تلخيص الطبري لابن كثير، ولنافع غير ورش وللحلواني عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب، وفي الكامل لقالون من طريق الحلواني وأبي نشيط، وللسوسي وغيره عن أبي عمرو وللحلواني عن أبي جعفر يعني في رواية ابن وردان، وللقواس عن ابن كثير يعني قنبلاً وأصحابه.

فصل: المرتبة الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدرت بثلاث ألفات، وقدرها الهذلي وغيره بألفين نصف، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطبرائي الذراع قدر ألفين. وهو ممن يقول أن التي قبلها قدر ألف ونصف.

ثم هذه المرتبة في التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات: لابن عامر والكسائي في الضربين، وكذا في جامع البيان سوى قتيبة عن الكسائي. وهي عند ابن مجاهد للباقين سوى حمزة والأعمش وسوى من قصر، وأحد الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقين سوى حمزة وورش أي من طريق الأزرق عند من جعل المد في الضربين مرتبتين، طولى، ووسطى، كصاحب العنوان وشيخه الطرسوسي، وهو اختيار الشاطبي.

وكذلك هي عند هؤلاء في المتصل لمن قصر المنفصل، وهي فيهما عند صاحب التجريد للكسائي ولعاصم من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي، ولأبي نشيط عن قالون وللأصبهاني عن ورش، ولأبي عمرو بكماله من قراءته على الفارسي والمالكي، يعني من رواية

الإظهار، وهي في المنفصل عند صاحب المبهج للكوفيين، سوى حمزة وسوى عمرو عن حفص، ولابن عامر سوى هشام.

وعند صاحب المستنير للعبسي عن حمزة، ولعلي بن مسلم عن سليم عنه ولسائر من يقصره سوى حمزة غير من تقدم عنه، وغير الأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان. وكذا في جامع ابن فارس سوى حمزة والأعشى، وكذا عند ابن خيرون سوى حمزة والأعشى والمصريين عن ورش وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى، ولقتيبة عن الكسائي والمصريين عن ورش، وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى، ولقتيبة عن الكسائي.

وفي الوجيز للكسائي وابن ذكوان وفي إرشاد أبي العز لمن يمد المنفصل سوى حمزة والأخفش عن ابن ذكوان وهي في الكامل بن عامر، وللأصبهاني عن ورش ولبقية أصحاب أبي جعفر وللدوري وغيره عن أبي عمرو ولحفص من غير طريق عمرو، ولباقي أصحاب ابن كثير يعني البزي وغيره في مبسوط ابن مهران لسائر القارئ غير ورش وحمزة والأعشى، وفي روضة أبي علي لعاصم في غير رواية الأعشى.

فصل: المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدرت بأربع ألفات عند بعض من الثالثة بثلاث، وبعضهم بثلاث ونصف، وقال الهذلي مقدار ثلاث ألفات عند الجميع، أي عند من قدر الثالثة بألفين ونصف. ثم هذه المرتبة في الضربين لعاصم عند صاحب التيسير والتذكرة وابن بليمة وكذا في التجريد من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر أيضاً من قراءته على الفارسي سوى النقاش عن الحلواني عن هشام.

وهي في المنفصل لعاصم أيضاً عند صاحب الوجيز والكفاية الكبرى والهادي والهداية والكافي والتبصرة، وعند ابن خيرون لعاصم ولحمزة من طريق الرزاز عن إدريس عن خلف عنه، وفي غاية أبي العلاء لحمزة وحده، وفي تلخيص أبي معشر لورش وحده، وفي الكامل لأبي بكر، ولحفص من طريق عبيد والأخفش عن ابن ذكوان، وللدوري عن الكسائي وفي مبسوط ابن مهران للأعشى عن أبي

بكر، وفي روضة أبي علي المالكي لابن عامر فقط، ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها، بل الداجوني فقط.

فصل: المرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع، بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في الضربين لحمزة ولورش من طريق الأزرق عند صاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات والعنوان وشيخه وغيرهم، وفي جامع البيان لحمزة من رواية خلاد وورش من طريق المصريين وفي التجريد لحمزة وورش من طريق الأزرق، ولهشام من طريق النقاش عن الحلواني، وهي قراءته على الفارسي انفرد بذلك عنه في الروضة لأبي علي لحمزة والأعشى فقط، وهي في المنفصل عند صاحب المبهج لحمزة وحده، وفي المستنير لحمزة سوى العبسي وعلي بن سلم عن سليم عنه ولقتيبة عن الكسائي، وللأعشى عن أبي بكر، قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان.

وفي الروضة لحمزة والأعشى، وكذا في جامع ابن فارس وفي إرشاد أبي العز لحمزة والأخفش عن ابن ذكوان، وفي كفاية لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي على ابن عامر يعني في رواية ابن ذكوان، وفي كتابي ابن خيرون لحمزة والأعشى وقتيبة والمصريين عن ورش، وفي غاية أبي العلاء للأعشى وحده، وفي تلخيص أبي معشر لحمزة وحده، وكذا في مبسوط ابن مهران، وفي الوجيز لحمزة وورش، وفي التذكار لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وفي الكامل لمن لم يذكر لحمزة في المرتبة الآتية، وهم من لم يسكت عنه، وللأعشى عن أبي بكر ولقتيبة غير النهاوندي.

فصل: وينبغي أن تكون هذه المرتبة في المتصل للجماعة كلهم: عن من لم يجعل فيه تفاوتاً، وإلا فيلزمهم تفضيل مد المنفصل إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور، ولا قائل به. وكذا يكون لهم أجمعين في المد اللازم المذكور، إذ سببه أقوى بالإجماع.

فصل: المرتبة السادسة: فوق ذلك: قدرها الهذلي بخمس ألفات ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل بأقل، والصحيح: أنها على ما تقدم، وهي في الكامل للهذلي عن حمزة لرجاء وابن قلوقا وابن رزين وخلف من طريق إدريس والمحفي، وغيرهم من أصحاب السكت عنه، وللشموني عن الأعشى

غير ابن أبي أمية، وللزند ولأبي عن قتيبة ولورش غير الأصبهاني عنه، وغير من يأتي في المرتبة السابعة، وهذه المرتبة أيضاً في غاية أبي العلاء لقتيبة عن الكسائي، وفي مبسوط ابن مهران لورش وهي أيضاً في جامع البيان لحمزة في غير رواية خلاد، ولأبي بكر من رواية الشموني عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، وللكسائي في رواية قتيبة، لأن هؤلاء يسكتون على الساكن، بل الهمزة، فهم لذلك أشد تحقيقاً وأبلغ تمكيناً.

فصل: وقد خالف هذا القول في التيسير ومفرداته: فجعل مد حمزة في رواية خلف وخلاد وسائر رواته واحداً، والصواب والله أعلم، أن هذه المرتبة إنما تتأتى لأصحاب السكت مطلقاً، فإن من يسكت على حرف المد قبل الهمزة، كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز، لابد لهم من زيادة قدر السكت بعد المد، فمن ألحق هذه الزيادة بالمد، زاد مرتبة على المرتبة الخامسة، ومن لم يلحقها بالمد، لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك، فقد عدل عن الأصوب والأقوى.

فصل: المرتبة السابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدرها الهذلي بست ألفات، وذكرها في كامله لورش فيما رواه الحداد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون، وقد وهم عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة، وشذ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم، فالأداء عنهم مستفيض ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة وسيأتي حكاية نصوصهم إن شاء الله.

فصل: واعلم: أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات، لا تحقيق وراءه، بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر، إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة وتوضحه الحكاية ويبينه الاختبار ويكشفه الحسن.

قال الداني: وهذا كله جار على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف، وتلخيص السواكن وتحقيق القراءة وحدرها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره، إسرافاً يخرج عن المتعارف

في اللغة والمتعالم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضح حقيقة ذلك، والحكاية تبين كيفيته.

وربما بالغ الأستاذ على المتعلم في التحقيق والتجويد والمد والتفكيك، ليأتي بالقدر الجائز المقصود. قال حمزة: إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى. وروي عن حمزة أيضاً أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمد فقال له حمزة: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. فالأول لما لم يوف الحق زاد عليه ليوفيه، والثاني لما زاد على الحق ليهديه، فلا يكون تفريط ولا إفراط. ومثل ذلك ما روى الدوري عن سليم، أنه قال: قال الثوري لحمزة وهو يقرئ: يا أبا عمارة، ما هذا الهمز والقطع والشدة؟ فقال: يا أبا عبد الله، هذه رياضة للمتعلم.

فصل: وأذكر من نصوص الأئمة ما حضر. فقال أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة: أن ابن كثير وأبا شعيب وقالون سوى أبي نشيط ويعقوب، يمدون أحرف المد إذا كن مع الهمزة في كلمة واحدة مداً وسطاً، ويتركون مدها زيادة على ما فيهن من المد واللين، إذا لم يكن مع الهمزة في كلمة واحدة. قال: وقرأ الباقون وأبو نشيط عن قالون والدوري عن أبي عمرو بمد حرف المد واللين إذا وقعت قبل الهمز في هذين الضربين مداً واحداً مشبعاً، غير أنهم يتفاضلون في المد، فأشبعهم مداً ورش وحمزة، ثم عاصم دون مدها قليلاً، ثم ابن عامر والكسائي دون مده قليلاً، ثم أبو نشيط عن قالون والدوري عن أبي عمرو دون مدهما قليلاً.

فصل: وقال الداني في التيسير: أن ابن كثير وقالون بخلاف عنه وأبا شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به، ومثل المنفصل، ثم قال والباقون يطولون حرف المد في ذلك زيادة، وأطولهم مداً في الضربين جميعاً ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه.

وقال في جامع البيان: وأشبع القراءة مداً وأزيدهم تمكيناً في الضربين جميعاً من المتصل والمنفصل حمزة في غير رواية خلاد، وأبي بكر في رواية الشموني عن الأعشى عنه، وحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، قال: ودونهم في الإشباع والتمكين حمزة في رواية خلاد، ونافع في رواية ورش من طريق المصريين، ودونهما عاصم في رواية الشموني عن الأعشى وفي غير رواية الأشناني عن حفص، ودونه الكسائي في غير رواية قتيبة وابن عامر، ودونهما أبو عمرو من طريق ابن مجاهد وسائر البغداديين، ونافع من رواية أبي نشيط عن قالون. قال ودونهما ابن كثير من تابعه على التميز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين.

فصل: وقال أبو محمد مكي في التبصرة: أن ابن كثير وأبا عمروفي رواية العراقيين يعني السوسي والحلواني عن قالون يقصرون المنفصل، وأبا نشيط عن قالون وأبا عمرو في رواية العراقيين يعني الدوري بالمد مداً متمكناً، وكذلك ابن عامر والكسائي، غير أنهما أزيد قليلاً، ومثلهما عاصم غير أنه أزيد قليلاً، ومثله ورش وحمزة غير أنهما أمكن قليلاً.

فصل: وقال أبو العباس المهدوي في الهداية: وأطولهم يعني في المنفصل حمزة وورش ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو نشيط والدوري عن اليزيدي ثم الباقون.

فصل: وقال أبو عبد الله بن شريح في الكافي عن المنفصل: فورش وحمزة أطولهم مداً وعاصم دونهما وابن عامر والكسائي دونه وقالون والدوري عن اليزيدي دونهما، وابن كثير وأبو شعيب أقلهم مداً، وقد قرأت لقالون والدوري عن اليزيدي كابن كثير وأبي شعيب، قال: وإنما يشبع المد في هذه الحروف إذا جاء بعدها همزة أو حرف ساكن مدغم أو غير مدغم.

فصل: وقال أبو علي الأهوازي في الوجيز: أن ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وقالون وهشاماً لا يمدون المنفصل، وأن أطولهم مداً حمزة وورش، وأن عاصماً ألطف مداً، وإن الكسائي وابن ذكوان ألطف منه مداً. قال: فإذا كان حرف المد مع الهمزة في كلمة واحدة أجمعوا على مده زيادة ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق. وهذا يقتضي التفاوت أيضاً في المتصل كالجماعة.

فصل: وقال أبو القاسم بن الفحام في التجريد: أن حمزة والنقاش عن الحلواني عن هشام ويونس والأزرق عن ورش يمدون الضربين مداً مشبعاً تاماً، ويليهم عبد الباقي عن عاصم والفارسي عن ابن عامر سوى النقاش عن الحلواني عن هشام، ويليهم الكسائي وعبد الباقي عن ابن عامر وأبو نشيط الأصبهاني عن ورش وأبو الحسين الفارسي يعني من طرق الإظهار، والباقون وهم ابن كثير والقاضي والحلواني عن قالون وأبو عمرو يعني من طرق الإدغام، ومن طريق عبد الباقي وابن نفيس عن أصحابهم عنه مثلهم إلا أنهم لا يمدون حرفا لحرف.

فصل: وقال أبو معشر الطبري في التلخيص: إن حجازياً غير ورش والحلواني عن هشام يتركون المد حرفا لحرف ويمكنون تمكينا، وإن عاصماً والكسائي وابن عامر إلا الحلواني يمدون وسطاً فوق الأولى قليلاً، وإن حمزة وورشاً يمدان مداً تاماً، وإن حمزة أطول مداً. وهو يقتضي عدم القصر المحض.

فصل: وقال أبو جعفر بن الباذش في الإقناع: وأطول القراء مداً في الضربين ورش وحمزة ومدهما متقارب، قال: ويليهما عاصم لأنه كان صاحب مد وقطع وقراءة شديدة، ويليه ابن عامر والكسائي، قال: وعلى ما قرأت به للحلواني عن هشام من غير طريق ابن عبدان من ترك مد حرف لحرف يكون ابن عامر دون مد الكسائي، ويليهما أبو عمرو من طريقي ابن مجاهد عن أبي عمرو وقالون من طريق أبي نشيط من غير رواية الفرضي. ثم قال: وهذا كله على التقريب من غير إفراط.

فصل: وقال ابن شيطا: إن ابن كثير يأتي بحرف المد في المنفصل على صيغته من غير زيادة، وإن مدنياً والحلواني لهشام والحمامي عن الولي عن حفص يأتون في ذلك بزيادة متوسطة وأبو عمر وله مذهبان أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام، والثاني كنافع ومن تابعه، بل أتم منه يخص به الإظهار. قال: وهو المشهور عنه وبه أقرأ ابن مجاهد أصحابه عن أبي عمرو، والباقون بمد مشبع غير فاحش ولا مجاور للحد، وأتمهم مداً حمزة والأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وباقيهم يتقاربون فيه. وهذا صريح في أنه لا قصر في المنفصل لغير ابن كثير.

فصل: وقال الحافظ أبو العلاء في الغاية بعد ذكره المنفصل وتمثيله: فقرأ بتمكين ذلك من غير مدٍ حجازي والحلواني عن هشام والولي عن حفص، وأقصرهم مداً مكي، ثم قال: الباقون بالمد المستوفى في جميع ذلك مع التمكين، وأطولهم مداً حمزة ثم الأعشى ثم قتيبة. قال: وأجمع القراء على إتمام المد وإشباعه فيما كان حرف المد والهمزة بعده في كلمة واحدة، وهذا أيضاً صريح في ذلك كما تقدم.

فصل: وقال سبط الخياط في المبهج بعد ذكره المنفصل: فكان ابن كثير وابن محيض، يمكنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، قال: وقال المحققون في ذلك، بل يقصر أنه قصراً محضاً يعني أنهما ينطقان بأحرف المد في هذا الفصل على صورتهن في الخط. وكان نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون وهشام وحفص في رواية عمرو بن الصباح ويعقوب يمدونها مداً متوسطاً، فينفسون مدها تنفيساً.

قال: وكان لأبي عمرو في مدهن مذهبان: أحدهما القصر على نحو قراءة ابن كثير إذا أدغم المتحركات، نص على ذلك الشذائي. وأما المطوعي فما عرفت عنه عن أبي عمرو نصاً، والذي قرأت به بالمد الحسن كنافع وتابعيه.

ثم قال: وكان أهل الكوفة ا الشنبوذي عن الأعمش وعمرو بن الصباح وابن عامر إلا هشاماً وأبو سليمان وأبو مروان عن قالون يمدون مداً تاماً حسناً مشبعاً من غير فحش فيه، وكان أتمهم مداً وأزيدهم فيه حداً وتمطياً حمزة ويقاربه قتيبة، ويدانيهما ابن عامر غير هشام.

ثم قال: واتفقوا على تمكين هذه الحروف التمكين الوافي، وأن يمد المد الشافي بشرط أن يصحبها معها في الكلمة همزة أو مدغم.

وقال في كفايته: اختلفوا في المد والقصر على ثلاثة مذاهب يعني في المنفصل، فكان عاصم والكسائي وخلف يمدون هذا النوع مداً حسناً تاماً. والباقون يمكنون هذا النوع تمكيناً سهلاً، إلا أن ابن كثير أقصرهم تمكيناً، فإن اتفق حرف المد والهمز في كلمة واحدة فأجمعوا على مد حرف المد من

غير خلاف. ويتفاوت تقدير المد فيما بينهم. والمشافهة تبين ذلك. وهذا صريح في التفاوت في المتصل.

فصل: وقال أبو العز القلانسي في إرشاده عن المنفصل: كان أهل الحجاز والبصرة يمكنون هذه الحروف من غير مد، والباقون بالمد، إلا أن حمزة والأخفش عن ابن ذكوان أطولهم مداً.

وقال في كفايته: قرأ الولي عن حفص وأهل الحجاز والبصرة وابن عبدان عن هشام بتمكين حروف المد واللين من غير مد يعني المنفصل ومثله. ثم قال: إلا أن حمزة والأعشى أطولهم مداً وقتيبة أطول أصحاب الكسائي مداً، وكذلك عن ابن عامر يعني في رواية ابن ذكوان. ثم قال: الآخرون بالمد المتوسط. وأطولهم مداً عاصم. وهو صريح بتطويل مد عاصم على الآخرين، خلاف ما ذكره في الإرشاد.

فصل: وقال أبو طاهر ابن سوار البغدادي في المستنير عن المنفصل: أن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر عن ورش والحلواني عن هشام والولي عن حفص من طريق الحمامي وأهل البصرة، يمكنون الحرف من غير مد، وقال: وإن شئت أن تقول اللفظ به كاللفظ بهن عند لقائهن سائر حروف المعجم، وحمزة غير العبسي وعلى بن سلم والأعشى وقتيبة يمدون مداً مشبعاً من غير تمطيط ولا إفراط كان، وكذلك ذكروا عن أبي الحسن الحمامي في رواية النقاش عن الأخفش الباقون بالتمكين، والمد دون مد حمزة وموافقيه. قال: وأحسن المد من كتاب الله عند استقبال همزة أو إدغام، كقوله تعالى {حاد الله، ولا الضالين، وطائعين، والقائمين}. ثم قال: فإن كان الساكن والهمزة في كلمة فلا خلاف بينهم في المد والتمكين. ويفهم منه الخلاف فيما كان الساكن في كلمتين.

فصل: وقال أبو الحسن علي بن فارس في الجامع: إن أهل الحجاز والبصرة والولي عن حفص وقتيبة يعني من طريق ابن المزربان لا يمدون حرفا لحرف. ثم قال: والباقون بإشباع المد. وأطولهم مداً حمزة والأعشى، وقال أبو علي المالكي في الروضة، فكان أطول الجماعة مداً حمزة والأعشى، وابن عامر دونهما، وعاصم في غير رواية الأعشى دونه، والكسائي دونه، غير أن قتيبة أطول أصحاب الكسائي مداً، وإنما ذكر ذلك في المنفصل.

فصل: وقال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران في الغاية: {بما أنزل إليك}، مد حرف لحرف كوفي وورش وابن ذكوان، ولم يزد على ذلك. وقال في المبسوط عن المنفصل: أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب لا يمدون حرفا لحرف. قال: وأما عاصم وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر ونافع برواية ورش، فإنهم يمدون ذلك، وورش أطولهم مداً ثم حمزة ثم عاصم برواية الأعشى، والباقون يمدون مداً وسطا لا إفراط فيه. ثم قال عن المتصل: ولم يختلفوا في مد الكلمة، وهو أن تكون المدة والهمزة في كلمة واحدة إلا أن منهم من يفرط ومنهم من يقتصر كما ذكر في مذاهبهم في مد الكلمتين. وهو نص في تفاوت المتصل وفي اتفاق هشام وابن ذكوان وورش من طريقيه على مد المنفصل وكلاهما صحيح.

فصل: وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في العنوان: إن ابن كثير وقالون وأبا عمرو بترك الزيادة في المنفصل وبمد المتصل زيادة مشبعة، وإن الباقين بالمد المشبع بالضربين، وأطولهم مداً ورش وحمزة، كذا ذكر في الاكتفاء، وكذا نص شيخه عبد الجبار الطرسوسي في المجتبى.

فهذا ما من نصوصهم: ولا يخفى عليك ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء، إلا وذكر له ما يليها أو تليه، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة ما يليها، وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك.

فصل: وهذه المراتب تجري في المنفصل، ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكم المشافهة حقيقته ويبين الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده ابن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي، ولذلك لم يذكر في قصيدته في الضربين تفاوتاً ولا نبه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهه في الأداء، وبه أيضاً كان يأخذ أبو الجود غياث بن فارس،

وهو اختيار أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يكاد يتحقق غيره.

قال الإمام: "وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعول عليه، فآخذ في المنفصل بالقصر المحض لابن كثير وابي جعفر من غير خلاف عنهما، عملاً بالنصوص الصريحة والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جميعاً بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير، عملاً بنصوص من تقدم، وأجرى الخلاف عنه مع الإظهار لثبوته نصاً وأداء، وكذلك آخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه كما تقدم، وكذا آخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني جميعا بين طريقي المشارقة والمغاربة، اعتماداً على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة.

وأما الأصبهاني عن ورش: فإني آخذ له بالخلاف لقالون لثبوت الوجهين جميعا عنه نصاً، كما هو من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا، لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه.

ثم أني آخذ في الضربين بالمد المشبع من غير إفراط لحمزة وورش من طريق الأزرق على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه كما هو من مذهب العراقيين، وآخذ له من الطريق المذكور أيضاً ومن غيره ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين، وبه آخذ أيضاً في المتصل لأصحاب القصر قاطبة.

وهذا الذي أجنح إليه واعتمد عليه غالباً، مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أرده، كيف وقد قرئ به، وصح نصاً وأداء عمن قدمته لك من الأئمة. وإذا أخذت به كان القصر في المنفصل لمن ذكرته عنه كابن كثير وأبي جعفر وأصحاب الخلاف، كقالون وأبي عمرو ومن تبعهما، ثم فوق القصر قليلاً في المتصل لمن قصر المنفصل وفي الضربين لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي وخلف ولابن عامر سوى من قدمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثم فوقها قليلاً

لحمزة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، وليس عندي فوق هذه مرتبة، إلا لمن يسكت على المد، وسيأتي هذا إذا أخذت بالتفاوت بالضربين كما هو مذهب الداني وغيره.

أما إذا أخذت بالتفاوت في المنفصل فقط كما هو مذهب من ذكرت من العراقيين وغيرهم: فإن مراتبه عندي في المنفصل كما ذكرت آنفاً، ويكون المتصل بالإشباع على وتيرة واحدة، وكذلك لا أمنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت، إلا أني أختار ما عليه الجمهور. اهـ.

فصل: وقد انفرد أبو القاسم بن الفحام في التجريد عن الفارسي عن الشريف الزيدي عن النقاش عن الحلواني عن هشام: بإشباع المد في الضربين، فخالف سائر الناس في ذلك.

ومن ذهب إلى عدم تفاوت المتصل: فإنه يأخذ فيه الإشباع، كأعلى مراتب المنفصل، وإلا يلزم منه تفضيل المنفصل، وذلك لا يصح فيعلم. وبهذا يتضح أن المد للساكن اللازم هو الإشباع، كما هو مذهب المحققين.

فصل: ووجه المد لمنفصل: هو نفس وجه المد المتصل، كصعوبة الهمز وضعف حرف المد، قال النويري : "ووجه مده اعتبار اتصالهما لفظا في الوصل"، ووجه القصر فيه: أن الهمز لما كان فيه بصدد الزوال في حالة الوقف، لم يعط في حالة الثبات حكما بخلاف المتصل، فالهمز لازم وصلا ووقفا. وقال الملا علي القاري: "أن وجه القصر للمنفصل: هو إلغاء أثر الهمز لعدم لزومه، باعتبار حال الوقف، فإن العارض بمنزلة المعدوم، إذن لا يجوز حال الوقف مد المنفصل".

فصل: المد مراتبه تقدر بالألفات، والألفات تقدر بالحركات، وتحكم المشافهة حقيقة ذلك جميعا، ويبين الأداء كيفيته، فالحركتان بمثابة ألف واحد أو حرف هجئي، فالممدود نظير المتحرك من حيث إن زمان النطق بالحرف الممدود أطول من زمان النطق بغيره ، كما أن زمان النطق بالحرف المتحرك أطول من زمان النطق بالحرف الساكن ، فصار المد في كونه فاصلاً كالحركة (المد قائم مقام الحركة، وهو معنى قول سيبويه: إن الإدغام حسن، لأن حرف المد بمنزلة المتحرك من الإدغام، يعني أن

الممدود صار بزيادته وطوله كالمتحرك، فإذا أردنا تطويل الحرف أي زمان شئنا لم يمكن ذلك إلا في حروف المد.

قال النابلسي: "وهذا الكلام يقودنا إلى كيف نضبط أزمنة المدود وكيف نقيسها؟ المعيار يا أخوة، والذي اتخذه علماءنا في ضبط المدود، هو حركة الحرف، واسمعوني جيداً، (قَ)، هذه قاف مفتوحة، و(قَا)، هذه قاف مفتوحة بعدها ألف، كيف نشأت هذه الألف؟، نشأت من تطويل فتحة (قَ)، إذاً طولت فتحة (قَ)، فنشأ حرف الألف، وطولتها بمقدار كم؟ وهنا السؤال طولتها بمقدار (قَ) أخرى، يعني زمن نطق (قَ) ،(قَ)، يساوي زمن نطق (قَا)، هذا معنى قول علمائنا رحمهم الله، إن هذا المد بمقدار حركتين".

وقال: "فالحركتان .... هما الفترة الزمنية اللازمة للنطق بحرفين متحركين متتاليين .... ضبط أزمنة المدود، والمعيار في ضبط أزمنة المدود هو القياس بالحركات، والحركة هي الفترة الزمنية اللازمة للنطق بحرف مفتوح أو مضموم أو مكسور، وعليه فالحركتان، هي الفترة الزمنية اللازمة للنطق بحرفين متحركيين متتاليين، أي أن زمن نطق بحرف (قَا)، يساوي زمن نطق (قَ قَ)، وبهذا نكون قد بينا الميزان والمعيار الذي اتخذه علماؤنا لضبط أزمنة المدود، فعندما نقول إن هذا المد بمقدار أربع حركات، أي أن مقداره مقدار نطق أربع حركات متحركة متتالية، هذا المد بمقدار خمس حركات أي بمقدار النطق بخمسة أحرف متحركة متتالية، المقادير التي في المدود التي ستمر معنا خمسة مقادير، المقدار الأول بمقدار حركتين، يعني هذه المقادير هي التي سوف نستعملها، هي الأوزان هي المعايير التي سوف نستعملها، في الحلقات القادمة. أما أن نقول هذا المد بمقدار حركتين، أو أن يكون بمقدار ثلاث حركات، أو أن يكون بمقدار أربع حركات، أو أن يكون بمقدار خمس حركات، أو أن يكون بمقدار ست حركات، ولا شيء بعد الست حركات.

فالحركتان سماها علماءنا القصر، إذا سمعتم أن هذا المد يقصر أي بمقدار حركتين، وثلاث حركات سماها علماءنا فويق القصر، وفويق تصغير فوق، وبعده أربع حركات سماه علماءنا التوسط، والخمس حركات سماها علماءنا فويق التوسط، والطول أو الإشباع وهو بمقدار ست حركات.

فيمد بالطول، يمد بالإشباع، يعني يمد ست حركات، وقبله فويق التوسط، وقبله التوسط، وفويق القصر، وقبله القصر، فهذه هي المعايير الخمسة التي سنستخدمها في ضبط المدود .... وبهذه الموازين سوف نضبط تلاوتنا ونضبط مدودنا.

وبعد أن شرحنا هذه المقادير، سوف ننتبه ونحاسب عليها، لم نكن نتحدث عن معاير المدود، ومقاديرها، أريد أن ألفت انتباهكم إلى شيء أخير، لاحظوا بأن هذا الميزان ميزان مرن كميزان الغنن الذي مر معنا سابقاً، فما معنى مرن؟ يعني إن طول المد مشتق من سرعة التلاوة، أعيد واقول ما قلناه في حلقات سابقة، إن سرعة القراءة للقرآن العظيم، قد تلقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة مراتب، البطء، التوسط، السرعة. وسبق أن قلنا أن البطء اسمه التحقيق، وأن السرعة اسمه الحدر، وأن التوسط اسمه التدوير، فإذا كنت أقرأ بالتحقيق، فإن ست الحركات سوف تكون ممطوطة وطويلة، لأن الحركة في التحقيق زمنها أطول، لما أسرع في القراءة سوف يقصر زمن الحركة، وبالتالي سوف يقصر زمن المدود ولو بقي اسمها ست حركات أو أربع حركات، يعني لما أمد أربع حركات في التحقيق، فإن مقدارها ليس مساو لأربع حركات في التدوير، لأن الحركة هنا تغاير الحركة هنا في الطول والقصر، وهذه الحركة مشتقة من نفس الميزان والسرعة، كذلك الأمر بالنسبة للحدر، فلاحظوا هذا الضابط المرن، والضابط المتناسب مع سرعة القراءة، الذي يدل على مقدار ضبط علماءنا للقرآن، كما أنزل، وهذا أمر يستحق أن ندعو لهم عليه، جزاهم الله عنا خيراً .... اهـ.

وقال غيره: " ميزانُ المدِّ يتناسبُ طرداً مع ميزانِ القراءة، (فيَنْطَوي متى ما طُويت، ويَنْبَسِطُ متى ما بُسطت، ومقاديرُ المدِّ عند المجوِّدين وتحديدُها بقياساتٍ حسِّيَّةٍ، هي لتقريب الأحكام إلى ذهن المتعلم المبتدئ حتى يضبط، ثم يجاوزُ هذه المرحلةَ إلى السَّجِيَّة بعد الدُّربة، وحصولِ الملَكَة والذَّوق. وتظلُّ المقاديرُ والمعاييرُ الحسِّيَّةُ على ما هي عليه، فعدد الحركات (أو الألفات) في نوع المدِّ المبسوطِ مع القراءة، هو عدد الحركات في نفس النَّوع المطويِّ مع القراءة، إلا أنَّها تُطوى مع طيِّ القراءة، وتُبسطُ مع بسطها، وهكذا ندرك العلاقة المنطقية بين الحروف الهجائية، والأحكامِ التَّجويديَّة التي تَكْسُوها.

فصل: وذهب قوم من المتأخرين، إلى تقدير الحركة بقبض الأصابع أو بسطها، تقريبا للطالب وحده وتسهيلا، لا غير، وذلك حسن، وإن كان غير دقيق، ولا منضبط، وإن كانت المشافهة تحكم حقيقة التقدير، والأداء يبين كيفيته، والتقدير في كثير من كتب المعاصرين، وسرعة الأصبع قبضاً أو بسطاً لا تنضبط من إنسان إلى آخر، بل إنها لا تنضبط في الشخص نفسه في مراحل عمره المختلفة، فحركة إصبع الإنسان وهو شاب، غير حركة إصبعه وهو عجوز، كذلك الأمر بالنسبة لسرعات القراءة، لو قلنا قبضاً أو بسطاً، معناها أننا جعلنا للمدود ميزاناً واحداً، غير مطويا، مهما كانت سرعة القراءة وهذا لا يصح، وربما حمله على التكلف، واشتغله عن القراءة، بالقبض أو البسط.

قال في الميزان: "توصل بعض المشايخ المحدثين في القرن الأخير – ومنهم الشيخ الضباع – رحمه الله– إلى تقدير زمن المد، بجعل وحدة القياس (أي الحركة)، مساوية في زمنها مقدار زمن قبض الإصبع أو بسطه، بحالة تتناسب مع سرعة القراءة (حدرا، أو تدويرا، أو تحقيقا).

ويقول أحد علمائنا المحدثين: "لم يرد قياس علي هذا النحو في كتب شيوخنا الأوائل بل هو محدث فى المائة الأخيرة من السنين، ذكره بعض العلماء المحدثين للمبتدئين للتقريب والتسهيل". ويرى أن هذه الطريقة لقياس زمن المدود لا تصل بالمبتدئ إلي ضبط مقدار المد بشكل عملي دقيق، لأننا نعلم أن حركة قبض الأصابع وبسطها تختلف من شخص لآخر، ما بين مريض ومعافي أو بين نشيط وخامل، ناهيك عن أنها تختلف في سرعتها أو رتابتها عند الشخص الواحد في مراحل عمره المختلفة، فسرعته في قبض إصبعه وبسطها وهو طفل تختلف عنها في صباه وعنها في شيخوخته.

ويفضل بعض العلماء المحدثين وهو منهم، العودة لما وضعه الشيوخ الأوائل من المعايير لضبط مقادير المدود بنفس طريقتهم، وهي الاعتماد علي زمن النطق بحرف متحرك كوحدة لقياس زمن المد". اهـ.

وقال العميد: في مقدار الحركة فى كل من المد، والغنة، والسكتة: ويلاحظ أنه يأتى فى موضوع المد والقصر ذكر الحركة بكثرة مما يتحتم معه بيان مقدارها. وليس مقدار الحركة هو نصف الألف، أو قبض الإصبع، أو بسطه، كما يرى أكثر الباحثين فى هذا الفن، لأن هذه الأمور غير منضبطة فى ذاتها بالإضافة إلى عدم تناسبها مع مراتب القراءة المختلفة سرعة وبطءا، لذلك أرى أن مقدار الحركة

هو مقدار النطق بحرف هجائى على الوجه الذى يقرأ به القارئ من السرعة أو البطء، وعلى هذا فإن ما مقدار مده حركتان يكون مقداره، مقدار النطق بحرفين، وما حقه أن يمد مقدار أربع حركات يكون بمقدار النطق بأربعة أحرف هجائية وهكذا، إذ أنه أضبط فى ذاته وأنسب إلى مراتب القراءة المختلفة سرعة وبطءا.

قلت: فقول العميد ما: " ..... وليس مقدار الحركة هو نصف الألف ...... أرى أن مقدار الحركة هو مقدار النطق بحرف هجائى على الوجه الذى يقرأ به القارئ من السرعة أو البطء ...."، فيه تدقيق حسن، ولكن القوم اكتفوا بالتحقيق في ذلك فسامحوا، والأمر لا مشاهة فيه ولا غبار، وان اعتبر بذلك خلاف، فإنما يكون الخلاف لفظيا لا معنويا، وكما لم يخف ذلك على العميد، لم يخف على القوم التدقيق، وقد قال قوم: (المد أصله للألف)، ثم والألف أخف الحروف وأصلها وأولها.

وقال الجريسي: "فإن قيل ما قدر الألف، فقل: هو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين، إحداهما حركة الحرف الذي قبل حرف المد، والأخرى هي حركة حرف المد، مثاله: (ب – ب). فحركة الباء الأولى هي حركة الحرف الذي قبل حرف المد، والثانية هي مقدار حرف المد، نحو (قال – يقول – قيل)، فحركة القاف في الأمثلة هذه هي إحدى الحركتين المذكورتين، والألف في المثال الأول والواو في المثال الثاني والياء في المثال الثالث هي الحركة الثاني".

وقال: " وكان مشايخنا يقدرون لنا ذلك تقريبًا بحركات الأصابع، أي قبضًا وبسطًا بحالة ليست بسرعة ولا تأن".

هذا: ثم والقائلون بالتقدير بالأصبع، يقولون بأن: "بحالة وسطى"، أو "بحالة تتناسب مع سرعة القراءة (حدرا، أو تدويرا، أو تحقيقا)"، وأما قول البعض انه يقاس بـ (نصف ثانية)، أو ما في معنى، فهذا ليس دقيقا.

فوضع مقياس للحركتين بالثانية لا يمكن ضبطه، لتفاوت السرعة في القراءة، فالحركتان في قراءة التحقيق تأخذا زمنا من الثواني أكبر منه في قراءة الحدر مثلا، وكلاهما صواب، بل؛ ولو قصد بأن يوضع ميزان للمد في كل مرتبة على حدة، لا ميزانا واحدا للجميع .فعلى سبيل التمثيل، إن كان المد

الطبيعي في التحقيق = 1.5 ثانية، فأكيد أنه في مرتبة التدوير سيكون لزاما أقل من ذلك ولنقل إنه = 1 ثانية، وبالضرورة يقل في مرتبة الحدر وليكن = 0.5 ثانية.

فصل: وأما المد للساكن العارض: ويقال له أيضاً الجائز، والعارض، فإن لأهل الأداء من أئمة القراء فيه ثلاث مذاهب: الأول الإشباع: كاللازم، لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، . قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين. قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني، يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري. وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء، وأحد الوجهين في الكافي، واختار بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني التوسط: لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضاً، قال الفاسي : مراعاة جانبي اللفظ والحكم فلم يعط حرف المد فيه حكم ما جاور الساكن اللازم ولا حكم ما جاور الحركة الملفوظ بها بل أعطي حكما بين الحكمين، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه واختيار أبي بكر الشذائي والأهوازي وابن شطيا والشاطبي أيضاً، والداني، قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن وأبي الفتح وأبي القاسم، يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي. قال: وبه حدثني الحسين بن شاكر عن أحمد بن نصر، يعني الشذائي. قال: وهو اختياره. قال: وعلى ذلك ابن مجاهد وعامة أصحابه. وهو الذي في التبصرة، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط وتدوير القراءة، كالكسائي وخلف في اختياره وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامة رواياته.

الثالث: القصر: لأن السكون عارض فلا يعتد به، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف نحو: {القدر، والفجر}، قال القرطبي : « القصر هنا من أجل أن الساكن ها هنا موقوف عليه والجمع بين الساكن في الوقف غير ممتنع فلا تمس الحاجة إلى الفصل بينهما بالمد في الموضع الذي يجوز فيه الجمع بين الساكنين».. وهو مذهب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري قال في قصيدته: وإن يتطرق عند وقفك ســاكن + فقف دون مد ذاك رأيي بلا فخر.

فجمعك بين الساكنين يجوز أن + وقــفت وهــذا من كلامهم الحر.

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره، والوجه الثاني في الكافي، وقد كره ذلك الأهوازي، وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المد في ذلك، فإذا طالبته في اللفظ، قال: في الوقف بأدنى تمكين من اللفظ بخلاف ما يعبر به، وكذلك قال: يرفضه الشاطبي، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر والتخفيف ممن قصر المنفصل، كأبي جعفر وأبي عمرو ويعقوب وقالون.

فصل: قال الداني: وكنت أرى أبا علي شيخنا يأخذ به في مذاهبهم، وحدثني به عن أحمد بن نصر. والصحيح: جواز كل من الثلاثة لجميع القراء لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع، إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم، فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة، وما دونها للقاعدة المذكورة، ولا يجوز ما فوقها بحال.

فصل: وهذا الخلاف لا يجري إلا اذا وقف على الكلمة بالسكون أو بالإشمام، فإن وقف عليها بالروم، فليس غير القصر، لعدم موجب المد وهو السكون، لأن الروم هو الإتيان ببعض الحركة على ما علمت، فلا سكون فيه.

فصل: فالكلمة الموقوف عليها إذا لم يكن آخرها همزًا ولا حرفا مشددا، وكانت مرفوعة وكان قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد او لين، نحو نستعين وخير وخوف، جاز فيها السكون والإشمام والروم، فيحصل فيها الوقف من الإشباع والتوسط والقصر، سبعة اوجه على التخيير، ثلاثة مع السكون المجرد، وثلاثة مع الإشمام، وواحد مع الروم، وهو القصر. فإن كانت الكلمة مخفوضة او مكسورة نحو، {الرحيم، والدين، وحذر الموت}، وكذا {ان يكذبون، واتبعون}، فلا يجوز فيهما الإشمام، بل السكون والروم فقط، فيحصل فيها في الوقف اربعة اوجه: ثلاثة مع السكون، وواحد مع الروم، ولا بد من حذف الياء الزائدة مع الروم، في نحو قوله {إن يكذبون، واتبعون، ودعان}، عند من يثبتها في الوصل، فإنها تحذف مع الروم كما تحذف السكون. وان كانت منصوبة او مفتوحة نحو، {العالمين، والمستقيم، ولا ريب}، فلا يجوز فيها روم ولا إشمام، بل السكون فقط، فيحصل فيها في الوقف ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر مع السكون المجرد، وان كانت الكلمة الموقوف عليها فيها خلاف للقراء، بأن كانت تقرء وصلا بالنصب والرفع مثلا، نحو قوله – كن فيكون –

وقال الله هذا يوم — فينبغي للقارئ إذا قرء بالرفع أن يقف بالروم، ليظهر إختلاف القراءتين في اللفظ وصلا ووقفا.

والمعتبر في جواز الروم والإشمام الحركة الظاهرة الملفوظ بها، سواء كانت اصلية او نائبة عن غيرها، فيجوز الروم فيما جمع بألف وتاء مزيدتين وما ألحق به، نحو {خلق الله السموات، وإن كنَّ أولات}، وإن كان منصوبا، لأن نصبه بالكسرة، ولا يجوز في الإسم الذي لا ينصرف، نحو ابراهيم وإسحاق، لأن جره بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وثمود يجوز صرفه وعدم صرفه وكلاهما جاء نظما ونثرا، ومنع صرفه للعلمية والتأنيث بإعتبار القبيلة، والصرف لعدم التأنيث باعتبار الحي او الأب، فيجري حكم الوقف عليه على هذا.

وإن كان الحرف الموقوف عليه مشددا، نحو {صوّاف، وغير مضارّ، ولا جانّ}، فليس فيه سوى الإشباع، تغليبا لأقوى السببين، وهو السكون المدغم بعد حرف المد، وإلغاء للأضعف. ولو قيل بزيادة المد في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيدا، لإجتماع ثلاثة سواكن.

والوقف على المنصوب منه، فيه السكون فقط، وعلى المجرور، فيه السكون والروم، وعلى المرفوع، فيه السكون والروم والإشمام.

فصل: وإن كان همزا، فله حالتان: الأولى: ان يكون قبله حرف لين كالياء والواو الساكنتين بين الفتح والهمز، نحو {شيء، وسوء}، فهو مثل ما تقدم، أي إن كان مجرورا ففيه اربعة اوجه: القصر، والتوسط، والطول مع السكون المجرد، والروم على القصر. وإن كان مرفوعا: ففيه سبعة اوجه: ثلاثة مع السكون المجرد وثلاثة مع الإشمام، وواحد مع الروم، وهو القصر.

والثانية: ان يكون قبله حرف مد، وهو إما مكسور نحو {من السماء}، او مفتوح نحو {جاء، وشاء}، او مضموم نحو {السفهاء}، فلو وقف لحفص مثلا على المفتوح: وقف بألف او ألفين ونصف او ثلاث ألفات، فهذه ثلاثة اوجه، والمكسور فيه ما مرّ، والروم على الوجهين الأوّلين، فتصير خمسة، والمضموم فيه ما مرّ، والإشمام على كل من الأوجه الثلاثة، فتصير ثمانية.

ولو وقف لأبي عمر مثلا على نحو {السماء} بالسكون: فإن لم يعتد بالعارض، كان مثل حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على الكتاب بالـقصر، وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، كما إذا قرء له وصلا بألف ونصف، فإنه يزاد له التوسط بألفين، والإشباع بثلاثة.

فصل: وإذا وقف للأزرق لم يجز له غير الإشباع، لأن سبب المد لم يتغير، بل؛ ازداد قوة بسكون الوقف. ولو وقف له أعني الأزرقَ على {يستـهـزءون، ومتكئين، ومآب}: فمن روي عنه المد وصلا وقف كذلك، اعتد بالعارض او لا، ومن روي الـتوسط وصلا وقف به ان لم يعتد بالعارض، وبالمد إن إعتد به، ومن روي القصر كطاهر بن غلبون وقـف كذلك إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط والإشباع ان اعتد به.

فصل: وبعضهم فرق بين عروض سكون الوقف، وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو: فأجرى الثلاثة له في الوقف، وخص الإدغام بالمد وألحقه باللازم، كما فعل أبو شامة في باب المد. والصواب أن سكون إدغام أبي عمرو عارض، كالسكون في الوقف. والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان والروم والإشمام.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري: ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله حرف مد، ثلاثة أوجه القصر والتوسط والمد كالوقف، ثم مثله، وقال: نص عليها أبو العلاء. قال: والمفهوم من عبارة الناظم يعني الشاطبي في باب المد.

أما الشاطبي فنصه على كون الإدغام عارضاً، وقد يفهم منه المد وغيره، على أن الشاطبي لم يذكر في كل ساكن الوقف قصراً، بل ذكر الوجهين، وهما الطول والتوسط كما نص السخاوي في شرحه، وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، وهو الصواب في شرح كلامه، لقوله بعد ذلك، وفي عين الوجهان، فإنه يريد الوجهين المتقدمين من الطول والتوسط، بدليل قوله والطول فضلاً. ولو أراد القصر لقال: والمد فضل.

فمقتضى اختيار الشاطبي عدم القصر في سكون الوقف، فكذلك سكون الإدغام الكبير عنده، إذ لا فرق بينهما عند من روى الإشارة في الإدغام، ولذلك كان {والصافات صفاً} لحمزة ملحقاً باللازم، فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في {دابة، والحاقة}، ولذلك لم يجز له في الروم كما نصوا عليه.

فلا فرق حينئذٍ بينه وبين {أتمدوني} له وليعقوب، كما لا فرق لهما بينه وبين {لام، وميم، الم}، وكذلك حكم إدغام {أنساب بينهم} ونحوه لرويس، و{أتعداني} لهشام، ونحو ذلك من {أتأمروني}، وتاآت البزي وغيره.

فصل: أما أبو عمر: فإن من روى الإشارة عنه في الإدغام الكبير، كصاحب التيسير والشاطبية والجمهور، فإنه لا فرق بينه وبين الوقف، ومهما كان مذهبه في الوقف فكذلك في الإدغام، إن مداً فمد، وإن قصراً فقصر. وكذاك لم نرَ أحداً منهم نص على المد في الإدغام، إلا ويرى المد في الوقف، كأبي العز، وسبط الخياط وأبي الفضل الرازي والجاجاني وغيرهم، ولا نعلم أحداً منهم ذكر المد في الإدغام، وهو يرى القصر في الوقف.

فصل: وأما من يرى الإشارة في الإدغام: فيحتمل أن يلحق باللازم لجريه مجراه لفظاً، ويحتمل أن يفرق بينهما، من حيث أن هذا جائز، وذاك واجب فألحقه به، وكان ممن يرى التفاوت في مراتب اللازم، كابن مهران وصاحب التجريد، اخذ له فيه بمرتبته في اللازم وهو الدنيا قولا واحداً، وإن كان ممن لا يرى التفاوت فيه كالهذلي، أخذ له بالعليا، إذ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولذلك نص الهذلي في الإدغام على المد فقط، ولم يلحقه باللازم، بل أجراه مجرى الوقف. والأوجه في ذلك أوجه اختيار لا أوجه اختلاف، فبأي وجه قرأ أجزأ. والاختيار هو الأول أخذاً بالمشهور وعملاً بما عليه الجمهور طرداً للقياس وموافقة لأكثر الناس.

فصل: فإن قيل لم ثبت حرف المد من الصلة وغيرها مع لقائه الساكن المدغم في تاآت البزي وغيرها حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المد لالتقاء الساكنين، وهلا حذف حرف في نحو {ومنهم الذين، ويعلمه الله، ولا الذين).

فالجواب: إن الإدغام في ذلك طارئ على حرف المد، فلم يحذف لأجله، فهو مثل إدغام {دابة، والصاخة}، فلم يحذف حرف المد خوفاً من الإجحاف باجتماع إدغام طارئ وحذف.

وأما إدغام اللام في {الذين، والدار} ونحوه، فأصل لازم، وليس بطارئ على حرف المد، فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مداً ولم يكن، فحذف حرف المد للساكن طرداً للقاعدة، فلم يقرأ {ومنهم الذين}، كما لم يثبت حرف المد في نحو {قالوا اطيرنا، وادخلا النار}، والى هذا أشار الداني حيث قال في جامع البيان: وإذا وقع قبل التاء المشددة حرف مد ولين ألف أو واو أو نحو {ولا تيمموا، وعنه تلهى} وشبههما، أثبت في اللفظ لكون التشديد عارضاً، فلم يعتد به في حذفه، وزيد في تمكينه ليتميز بذلك الساكنان، أحدهما من الآخر ولا يلتقيا، وكذلك الحكم في {اثنا عشر} في قراءة من سكن العين، نص أيضاً على ذلك في الجامع.

فصل: الأوجه الثلاثة للعارض للسكون على التخير، لأنها أوجه دراية لا أوجه رواية، وفي اللين منه رواية ما لورش، وإذ كانت على التخير هذه، فهل يجوز التفاوت فيه في حال اجتماع العارضين أو أكثر في القراءة، أو لا يجوز التفاوت في ذلك، بل؛ التناسب والتسوية بينهما أو بينها ؟.

- فذهب إلى الأول قائل: بما في معنى أن: (لا بأس بالتفرقة بين العارض للسكون ونظيره لكونها أوجه دراية لا أوجه رواية)، وما في معنى ما عن عقب قوله: وما القول: "إذا اجتمع مدان عارضان أو أكثر كأن وقف على (رب العالمين)، وعلى (الرحيم)، لا ينبغي للقارئ أن يمد أحدهما أقل أو أكثر من الآخر، وكذا لو اجتمع حرفا لين كان وقف على (لا ريب) وعلى (بالغيب)، لأن ذلك وإن لم يكن حراما، لكنه مكروه ومعيب يقبح على الفاعل ارتكابه ويعاتب عليه عند أهل الشأن لما فيه من تركيب الطرق وتخليطها ولأن التسوية في ذلك من جملة التجويد" أن: (وهذا إذا كانت الأوجه أوجه رواية أما إذا كانت الأوجه دراية فلا بأس بالتفرقة بين العارض للسكون ونظيره لكونها أوجه دراية).
- وبما في معنى واحد يدافع عنه بأن: لم يكن سبقا، بل هذا ثابت عن الأئمة، ومن جملتهم العلامة ابن الجزري.

- ورده على عبد الدائم الأزهري قوله عند قول الإمام: (واللفظ في نظيره كمثله)، أن يلفظ في نظير ذلك الحرف بمثل ذلك النظير .... وكذا المد .... وعارضا، فكل نظير كنظيره مكملا من غير زيادة ولا نقص في ذلك كله، فالنظير كنظيره من غير تفاوت، فتكون القراءة في ذلك كله على النسبة، حين تناسب الحروف حقها واستحقاقها. بقال ابن الجزرى: عن مسألة الخلط بين القراءات عموما: (نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح ومقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات، من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام. وقال: وقد فهم من هذا الشيخ عبد الله الجوهري أنه لا بأس بالتفرقة بين العارض للسكون ونظيره، لكونها أوجه دراية لا أوجه رواية، قال: "(ولعل السبب وراء هذا الفهم)".
- وبقوله: "أيضا: ما قاله ابن الجزري نفسه: (إن هذه الأوجه ونحوها الواردة على سبيل التخيير، إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها على وجه الإباحة، لا على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قرئ منها جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد، إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد. وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والاشمام. وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً، إذا كان أحدهما حرف مد أو لين، وكذلك كان بعض المحققين لا يأخذ منها إلا بالأصح الأقوى ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعض لا يلتزم شيئاً، بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه، وكان بعض مشايخنا يرى أن يجمع بين هذه الأوجه على وجه آخر، فيقرأ بواحد منها في موضع، وبآخر في غيره ليجمع الجميع المشافهة، وبعض أصحابنا يرى الجمع بينها وبين أول موضع وردت، أو في موضع ما على وجه الإعلام والتعليم وشمول الرواية، أما من يأخذ بجميع ذلك في كل موضع، فلا يعتمده إلا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف)".

قال: وأري ان هذا الفهم ليس صحيحا لعدة أسباب:-

أولا: الإمام ابن الجزري لا يتحدث عن القراءة بوجه واحد فى رواية واحدة، وهذا لا يختلف فيه اثنان، فهو يتحدث عن جمع القراءات بأوجهها، أو القراءة برواية واحدة بكل طرقها، حيث قال: (إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد).

ثانيا: مراعاة المدود من باب قوله: (واللفظ في نظير كمثله)، وهذا ما فهمه تلامذته أنفسهم كما اشرت إليه وهم أدري بقوله.

ثالثا: إليك قوله في آخر تنبيه في باب المدود في كتابه النشر، قال ابن الجزري: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه لا تسوغ، إلا لمن ذهب إلي الإشباع فى حروف المد من هذا الباب.

وليت شعري إذا كان ابن الجزري يعني أنها أوجه دراية لا رواية، كما يستدل المستدل بقول ابن الجزري (وبعض لا يلتزم شيئاً بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه، وكان بعض مشايخنا يرى أن يجمع بين هذه الأوجه على وجه آخر فيقرأ بواحد منها في موضع وبآخر في غيره). فلماذا شدد في مراتبه مع غيره، فدل علي ما أومأت إليه من أنه كان يتكلم عن حال جمع القراءات أو جمع طرق رواية، أما والإنسان يقرأ برواية واحدة فيستحسن أن يقرأ بطريق واحد والله أعلم وأحكم. ولذا قال محمد مكي نصر: (إذا اجتمع مدان عارضان أو أكثر كأن وقف على (رب العالمين)، وعلى (الرحيم)، لا ينبغي للقارئ أن يمد أحدهما أقل أو أكثر من الآخر، وكذا لو اجتمع حرفا لين كان وقف على (لا ريب)، وعلى (بالغيب)، لأن ذلك وإن لم يكن حراما، لكنه مكروه ومعيب لأن التسوية من جملة التجويد .

وأجاب القائلَ واحدٌ عن الجوهري ما يرى القائل فهمه، بأن: "ما ذهب إليه العلامة الجوهري لم يكن سبقا، بل هذا ثابت عن الأئمة، ومن جملتهم العلامة ابن الجزري.

وقال الواحد: "وفصل صاحب الإتحاف القاعدة تفصيلا جيدا، حيث قال: "وأما الأوجه فثلاثة الوقف على (العالمين) ونحوه وثلاثة البسملة بين السورتين لمن بسمل فلا تقل ثلاث قرآت ولا ثلاث روايات ولا ثلاث طرق بل ثلاثا أوجه، وتقول للأزرق في نحو (آدم وأوتوا) ثلاث طرق والفرق بين الخلافين أن خلاف القرآت والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخل القارىء بشيء منهم كان نقصا في الرواية، وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارىء أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالا بشيء منها فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع .....)".

فدعا الواحدُ القائلَ بالنظر إلى كيفية التطابق بين أوجه البسملة في كونها وجه، وليس اختيار قراءة، وبين العارض للسكون، وإلى العبارة الدقيقة في الصدد، إذ هو على سبيل التخيير فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية ولا يكون إخلالا بشيء منها".

وقال: "أما الرواية أي خروج عنها يعتبر نقصا في الرواية إن لم كذبا في الرواية، ولذا قال ابن الجزري: ".... نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح ومقبول.

وقال ابن الجزري ثالثها: إن هذه الأوجه (يقصد الأوجه بين السور)، ونحوها، الواردة على سبيل التخيير، إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها على وجها لإباحة، لا على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قرئ منها.

فالأوجه التي بين السور، عبر عنها ابن الجزري، بأنها علي سبيل الإباحة لا على وجه ذكر الخلف. وأعتقد أنكم تتفقون معي بأن أوجه ما بين السور علي الإباحة.

ثم ألحق العلامة ابن الجزري بعض الأوجه بأوجه البسملة، أي هي في حكمها، فقال بعدها مباشرة: (..... وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والاشمام. وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً إذا كان أحدهما حرف مد أو لين).

ودعاه بالإلحاظ لقوله: (وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين)، أي هي من أوجه الإباحة، وهذا أصل العارض للسكون.

وبقول ابن الجزري: وهو يتحدث عن العارض للسكون: قلت: الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع.اهـ.

وبالنظر إلى كيفية ربط المسألة بالاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد بالعارض، فالخيار في المسألة للقارئ.

وقولِ ابن الجزري أيضا: الثاني: "..... فلو وقف القارئ لأبي عمرو مثلا على {السماء} بالسكون، فإن لم يعتد بالعارض كان مثله في حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على {الكتاب، والحساب} بالقصر حالة السكون، وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع ويكون كمن وقف بزيادة المد في الكتاب والحساب، ..... والله أعلم.))ا.هـ

وبالنظر إلى كيف ربط المسألة بقوله: (فإن لم يعتد بالعارض)، وبقوله: (وإن اعتد بالعارض)، والسبب: لأنه من أوجه الدراية، وهو ما تقدم من قول ابن الجزري (وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً)، فهذا يرجع إلي اختيار القارئ لا إلي وجه رواية أو طريق كما سبق في قول العلامة النبا.

وبذكر ابن الجزري في (قواعد مهمة في المد): (الرابعة) يجوز المد وعدمه لعروض السبب ويقوى بحسب قوته ويضعف بحسب ضعفه، فالمد في نحو: نستعين، ويؤمنون وقفاً عند من اعتد بسكونه أقوى منه في نحو (إيذن، وأوتمن) ابتداء عند من اعتد بهمزة لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف، ولذلك كان الأصح إجراء الثلاثة في الأول دون الثاني كما تقدم، ومن ثم جرت الثلاثة في الوقف على (إيت) حالة الابتداء لقوة سبب السكون على سبب الهمز المتقدم، والله أعلم.)ا.هـ

وبقوله: (ولذلك كان الأصح إجراء الثلاثة في الأول)، أي العارض للسكون كما مثل بـ(نستعين، ويؤمنون)، فأجاز الثلاثة دون تقييد.

وبقوله أيضا: العاشر: تقدم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغير سبب المد فيه على القاعدة المذكورة ويجوز فيما تغير سبب القصر نحو (نستعين) في الوقف، وإن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه.

والفرق بينهما: أن المد في الأول هو الأصل، ثم عرض التغيير في السبب. والأصل أن لا يعتد بالعارض، فمد على الأصل، وحيث اعتد بالعارض قصر، إذا كان القصر ضداً للمد. والقصر لا يتفاوت. وأما القصر في الثاني فإنه هو الأصل عدماً للاعتداد بالعارض، فهو كالمد في الأول. ثم عرض سبب المد، وحيث اعتد بالعارض مد وإن كان ضداً للقصر إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطاً فأمكن التفاوت فيه واطردت في ذلك القاعدة والله أعلم.ا.هـ

قال الواحد: "وبهذا يتضح جليا أن العارض ليس من أوجه الرواية، وهي علي التخيير كما نقلت أقوال الأئمة ".

فكل ما ورد في العارض للسكون من باب الاستحباب والأفضلية لا من باب الرواية.

ودافع الواحد أيضا: عن الجوهري، ما قال القائل: أن: (وأرى ان هذا الفهم ليس صحيحا لعدة أسباب)، بما: ".... أولا: الإمام ابن الجزري لا يتحدث عن القراءة بوجه واحد فى رواية واحدة، وهذا لا يختلف فيه اثنان، فهو يتحدث عن جمع القراءات بأوجهها أو القراءة برواية واحدة بكل طرقها حيث قال: (إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد ....)".

فأجاب أن: "ليس معني قوله: (إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد)، أن ينتفي القراءة المفردة دون جمع روايات أو جمع طرق، والدليل أنه ذكر بعد ذلك عمل الشيوخ وتنوع كل شيخ في كيفية الأخذ في هذا النوع، وانظر إلي قول ابن الجزري: (فبأي وجه قرئ منها جاز ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد). فجواز أي وجه في الجمع كذا في الإفراد. والله أعلم".

وأجاب عن قول القائل: ما "ثانيا: مراعاة المدود من باب قوله: (واللفظ في نظير كمثله)، وهذا ما فهمه تلامذته أنفسهم كما اشرت إليه وهم أدري بقوله.

أجابه بـ"الجواب : قد تقدم ما ذكره ابن الجزري في النشر من جواز الثلاثة أوجه ، وهذا عين ما ذكره في التمهيد".

قال: وقوله: ورد كل واحد لأصله + واللفظ في نظير كمثله.

قال الأزهري: والتجويد هو أيضا: رد كل حرف من الحروف لأصله أي لمخرجه)ا.هـ

والمقصود أن ابن الجزري ذكر ذلك في باب المخارج والصفات، إلا أن شراح الجزرية توسعوا في إطلاق النظير وعمّموه وهذا اختيار منهم وما نقلتموه عن مكي حيث قال: إذا اجتمع مدان عارضان أو أكثر، كأن وقف على (رب العالمين)، وعلى (الرحيم)، لا ينبغي للقارئ أن يمد أحدهما أقل أو أكثر من الآخر، وكذا لو اجتمع حرفا لين كان وقف على (لا ريب)، وعلى (بالغيب)، لأن ذلك وإن لم يكن حراما لكنه مكروه ومعيب لأن التسوية من جملة التجويد. هـ

يجاب عنه بذلك، ولا يلزم منه خرق ما تأصل سابقا والأخذ بقاعدة الاعتداد وعدمه.

فمكي نصر يتحدث هنا عن التسوية بين وقفات العارض للسكون فينبه علي التسوية، وهذا التنبيه لا دلالة فيه علي أن أصل العارض رواية، وهذا يظهر من قوله (وإن لم يكن حراما لكنه مكروه ومعيب).

أما أصل المسألة عند مكي نصر: والصحيح كما في النشر جواز كل من الثلاثة للجميع لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه للجميع).

بل والإمام الأزهري في الطرازات المعلمة قال في أصل المسألة: ...... والذي سببه سكون عارض يجوز فيه المد والتوسط والقصر كما تقدم كل ذلك ....).

وكونهم لا يقبلون التفاوت في العارض هذا اختيار منهم.

قال الواحد للقائل ما في معنى وقلتم: ثالثا: إليك قوله في آخر تنبيه في باب المدود في كتابه النشر قال ابن الجزري: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب إلي الإشباع فى حروف المد من هذا الباب.

وإليك قوله في آخر تنبيه في باب المدود في كتابه النشر قال ابن الجزري: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب إلي الإشباع فى حروف المد من هذا الباب.

فأجابه: أن: "ما نقلتموه عن ابن الجزري ليس في باب العارض مطلقا إنما يتحدث في هذه الجزئية عن اللين خاصة، وفي مذهب الأزرق عن ورش، وقد الأوجه الثلاثة في هذا النوع لجميع القراء فقال {الليل. والميل. والميت. والحسنين. والخوف. والموت. والطول} حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام فيما يسوغ فيه، فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء الثلاثة مذاهب وهي الإشباع والتوسط والقصر.)ا.هـ

فقد حكي في اللين الأوجه الثلاثة للجميع .... ثم قال ابن الجزري: وهي أيضاً لورش من طريق الأزرق في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو (شيء، والسوء) فإن القصر يمتنع في ذلك..) ا.هـ والحديث أصبح يتطرق إلي اللين المهموز، ثم أخذ الإمام ابن الجزري يبين مذهب القائلين بالمد والتوسط والقصر ..... ثم قال ما تفضلتم به ونقلتموه: والتحقيق في ذلك ....

وما في النشر فقد نقله صاحب الإتحاف قريبا فقال: وأما الرابع: وهو العارض المخفف فيه للكل الأوجه الثلاثة أيضا حملا على حروف المد، إلا أنه يمتنع القصر لورش من طريق الأزرق في متطرف الهمز نحو {شيء}، فالإشباع مذهب من يأخذ بالتحقيق، والتوسط اختيار الداني وبه كان يقرىء الشاطبي، وهو مذهب أكثر المحققين، والقصر مذهب الحذاق وحكى الإجماع عليه والثلاثة في الشاطبية كالطيبة).

ثم شرع صاحب الإتحاف في تحقيق المسألة قائلا: والتحقيق في ذلك كما في النشر أن الأوجه الثلاثة لا تجوز هنا، إلا لمن أشبع حروف المد في هذا الباب أما القاصرون فالقصر لهم هنا متعين ومن وسط لا يجوز له هنا إلا التوسط والقصر اعتد بالعارض أو لا، ولا يجوز له الإشباع فلذا كان الأخذ به في هذا النوع قليلا كما نص عليه في الطيبة ولفظه وفي اللين يقل طول وقد تحصل للأزرق في نحو: {شيء وسوء}، وجهان المد والتوسط وصلا ووقفا بالإسكان المجرد ومع الإشمام والروم بشرطهما فقول الشاطبي تعالى بطول وقصر وصل ورش ووقفه.

مراده بالقصر التوسط لقوله بعد وعنهم سقوط المد فيه وصدق القصر عليه بالنسبة للإشباع وللباقين فيهما ثلاثة أوجه المد والتوسط والقصر وقفا على الهمز المتطرفة بالإسكان المجرد عن الإشمام ومعه القصر فقط وصلا ووقفا على غير المتطرفة وعليها بالروم ....)ا.هـ

فدعاه بالإلحاظ بالعبارات (لا تجوز هنا) وعبارة (ولفظه وفي اللين يقل طول وقد تحصل للأزرق في نحو: {شيء وسوء}.

وقال: والحاصل: أن هذه مسألة أخري مختصة بالأزرق لا يقاس علي عبارتها مطلق اللين. ولا يقال بالتسوية بين اللين العارض والممدود العارض لأنها خاصة في مسألة بعينها . والله أعلم.

وقال: وقولك .....): وليت شعري إذا كان ابن الجزري يعني أنها أوجه دراية لا رواية كما يستدل المستدل بقول ابن الجزري: (وبعض لا يلتزم شيئاً بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه، وكان بعض مشايخنا يرى أن يجمع بين هذه الأوجه على وجه آخر فيقرأ بواحد منها في موضع وبآخر في غيره)، فلماذا شدد في مراتبه مع غيره فدل علي ما أومأت إليه من أنه كان يتكلم عن حال جمع القراءات أو جمع طرق رواية، أما والإنسان يقرأ برواية واحدة فيستحسن أن يقرأ بطريق واحد. والله أعلم وأحكم.

فأجابه أن: قولكم فلماذا شدد في مراتبه مع غيره، فقد تبين لكم أن العبارة غير مقصودة فيما ذهبتم إليه، ولو كان هناك ثمة تشدد فلم أجاز الثلاثة أوجه في العارض لحمزة مثلا، مع أنه يقرأ بالمد الطويل في المنفصل؟؟، ولا يخفي عليكم أن ابن الجزري أجاز الثلاثة أوجه لجميع القراء وكذا ما نقلته عن صاحب الإتحاف فيه كفاية. والله أعلم.

فإذا تقرر أن العارض من أوجه الدراية جاز للقارئ أن يقرأ بما شاء، وهو ما قاله ابن الجزري رحمه في النشر: (وبعض لا يلتزم شيئاً بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها)، وقوله: (وكان بعض مشايخنا يرى أن يجمع بين هذه الأوجه على وجه آخر، فيقرأ بواحد منها في موضع وبآخر في غيره ليجمع الجميع المشافهة).

وما السبب في ذلك: قال ابن الجزري: إذ كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه)، والله أعلم.

وأجابه عن قول الجريسي ما: "إذ اجتمع مدان عارضان أو أكثر ..... لأن التسوية من جملة التجويد". بأن: (مذكور في آخر تنبيهات الباب)، فهل الكاتب يضع التنبيهات في آخر الباب ثم لا يأخذ بها وهل يذكرون أقوالا في أول الباب ثم يذكرون تقييدا لها في آخر الباب ولا دلالة على هذا.

قال القائل: ولو قلنا بأن هذا وجه دراية وألزمنا القارئ بوجه واحد، علي سبيل الإلزام وليس علي سبيل الاستحسان، لم يكن هناك معني لقول صاحب الإتحاف: ..... وخلاف الأوجه ليس كذلك إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارىء أجزأ في تلك الرواية ولا يكون إخلالا بشيء منها، فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع ....).

وقال: ولو قلنا: بوجوب المساواة في العارض ..... إذن ما الفرق بين أوجه الرواية وأوجه الدراية ؟؟.

هل نقول: الوجه في أصله دراية، وعند حكم التساوي نقلبها وجه دراية ؟؟.

وأجيب عنه بأن: ما في معنى المساواة والتناسب قضية، وأصل الحكم العام هذا قضية أخرى.

واحتج القائل بقول الشيخ محمد عبد المنعم في كتابه "الروضة الندية شرح متن الجزرية: ما: (النطق في نظير هذا الحرف إذا تكرر كالنطق به أول مرة).

وأجيب عنه: بأن: يدخل فيه حرف المد، على أن كلامه ليس حجة، فالكلام لم يخالف الشراح الأوائل.

- وذهب إلى التناسب والتسوية الجمهور، وأجابوا القائل عن الأزهري وم في معناه، بأن التلامذة هم أدرى وأخبر بقول الإمام.
- فقالوا: قال العلامة عبد الدائم الأزهري في شرحه الطرازات المعلمة في شرح المقدمة: أن يلفظ في نظير ذلك الحرف بمثل ذلك النظير .... وكذا المد في كونها لازما وغير لازم متصلا ومنفصلا وعارضا، فكل نظير كنظيره مكملا من غير زيادة ولا نقص في ذلك كله فالنظير كنظيره من غير تفاوت، فتكون القراءة في ذلك كله على النسبة حين تناسب الحروف حقها واستحقاقها.
- وقالوا: ولا يخفى على مثل الأزهري ما عليه شيخه، على أنه لم يبين مخالفة شيخه ولم يذكر أنه خرج عن شيخه في هذا فلقد تكلم وكأن المسألة بديهية عنده.

- وقال العلامة زكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة شرح المقدمة: (أن تلفظ بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أولا، وإن كان الأول مرققا فنظيره كذلك أو مفخما فنظيره كذلك أو غيره فغيره، لتكون القراءة على نسبة واحدة).

- وقال العلامة الملا على القاري عند قول الإمام: (واللفظ في نظيره كمثله). المراد بالنظير والمثل هنا واحد ...... والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثل ما يتلفظ بمثله .... أو مقصورا أو ممدودا ...... فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد أن يكون النظير على بابه ويراد أن مده بألف (الرحمن) يكون على مقدار مده بياء (الرحيم) وأمثال ذلك.

- وقال الإمام عمر المسعدي في شرح البيت أيضا: (واللفظ في نظير ذلك الحرف بعد لفظك به مثل لفظك به أولا فإن كان الأول .... أو ممدودا فنظيره ممدود .... لتكون القراءة على نسق واحد).

- وقال الشيخ عبد الله الجوهري: ورد كل واحد لأصله + واللفظ في نظيره كمثله أي رد كل مخرج وكل حرف لأصله، فالأصل هو التحقيق أي يجب أن يحقق القارئ في إخراج المخرج ويتحقق في إعطاء الصفة (واللفظ في نظيره كمثله)، (فأولئك) لفظ، و(أولئك) لفظ، وهما نظراء .... والمد مثل المد ....).

- وقال المرعشي: ومن تمام التجويد أيضا التلفظ في نظير الحرف كمثله كما في نظم ابن الجزري.

- وقال: وبالجملة إن المراد بنظير الحرف في كلام ابن الجزري، إما عينه في موضع آخر أو حرف آخر يستحق عين ما يستحقه من الصفات. أقول (المرعشي): والظاهر التعميم فاعرف. ثم أقول (المرعشي) ذلك في قراءة واحدة. وأما إذا قرأ القرآن مرة على هيئة، ثم قرأه على هيئة أخرى فلا بأس به إذا كانت كلتا الهيئتين مما صح عن أهل الأداء والقراء.

- وقال الجريسي: إذا اجتمع مدان عارضان أو أكثر كأن وقف على (رب العالمين)، وعلى (الرحيم)، لا ينبغي للقارئ أن يمد أحدهما أقل أو أكثر من الآخر، وكذا لو اجتمع حرفا لين

كان وقف على (لا ريب)، وعلى (بالغيب)، لأن ذلك وإن لم يكن حراما لكنه مكروه ومعيب لأن التسوية من جملة التجويد.

- وقال المرصفي: إذا اجتمع مدان عارضان للسكون أو أكثر في حالة القراءة، كأن وقف على فواصل سورة الفاتحة مثلاً، فلا ينبغي للقارىء أن يمد أحدها أكثر أو أقل من الآخر بحجة أن كل مد عارض للسكون فيه المدود الثلاثة، فيمد الأول طويلاً والثاني قصيراً والثالث متوسطاً كل هذا لا يجوز، والذي ينبغي فيه هو التسوية بما جاء في العارض الأول من المد وباقي العوارض تابعة له مدًّا وتوسطاً وقصراً، وذلك لأن رواة المد في العارض غير رواة التوسط فيه غير رواة القصر فيه أيضاً. وكذلك الحكم بعينه، فيما إذا اجتمع مدان عارضان للسكون أو أكثر وكان السكون العارض مسبوقاً بحرف اللين، كأن وقف على فواصل سورة قريش مثلاً، فينبغي التسوية في العموم مدًّا وتوسطاً وقصراً، ولا تجوز التفرقة لأن التسوية في مثل هذا وذاك من جملة التجويد. وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن الجزري في المقدمة بقوله "واللفظ في نظيره كمثله".

- وأجاب عن قول المرصفي ما أن: "..... وذلك لأن رواة المد في العارض غير رواة التوسط فيه غير رواة القصر فيه أيضاً ...."، بأن: احتجاجه بأن رواة القصر دون رواة التوسط دون رواة الإشباع فهذا كلام عجيب من العلامة المرصفي لأن المعلوم أن من نقل في هذا الباب ونسب الوجه لقارئ إنما ذلك نسبة استحسان وليست رواية، لأننا متفقون أن العارض للسكون وجه دراية لا وجه رواية، ولألزمنا الداني بوجه الإشباع في التيسير لأنه أخذ به عن الخاقاني.

- فالشيخ المرصفي ظن المنقول عن المشايخ في هذا الباب من قبيل الرواية، كما كان الحال في نقل الأحوال الثلاثة في البدل.

فصل: وأما ما وقع فيه حرف المد بعد الهمز نحو ما مثلنا به أولاً: فإن لورش من طريق الأزرق مذهباً اختص به سواء كانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده أو مغيرة في مذهبه. فالثابتة: نحو {آمنوا، ونأى، وسوآت، وأتيا، ولإيلاف، ودعائي، والمستهزئين، والنبيئين، وأتووا، ويؤوسا، والنبيؤون}. والمغيرة له ما أن تكون بين بين: وهو {ءامنتم} في الأعراف وطه والشعراء، و{أآلهتنا، وجاء آل} في الحجر، و{جاء آل فرعون} في القمر، أو بالبدل: وهو {هؤلاء آلهة} في الأنبياء، و{من السماء آية} في

الشعراء، أو بالنقل: نحو {الآخرة، والآن جئت، والإيمان الأولى، ومن آمن، وبني آدم، وألفوا آباءهم، وقل أي وربي، وقد أوتيت} وشبه ذلك، فإن ورشاً من طريق الأزرق مد ذلك كله على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك.

فروى المد في جميع الباب: أبو عبد الله بن سفيان صاحب الهادي وأبو محمد مكي صاحب التبصرة وأبو عبد الله بن شريح صاحب الكافي، وأبو العباس المهدوي صاحب الهداية وأبو الطاهر بن خلف صاحب العنوان، وأبو القاسم الهذلي وأبو الفضل والخزاعي وأبو الحسن الحصري وأبو القاسم بن الفحام صاحب التجريد وأبو الحسن بن بليمة صاحب التلخيص وأبو علي الأهوازي وأبو عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح وخلف بن خاقان وغيرهم من سائر المصريين والمغاربة، زيادة المد في ذلك كله.

فصل: ثم إنهم اختلفوا في قدر هذه الزيادة: فذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط، كما هو مذهبه عنه في المد المنفصل كما تقدم. قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي وأبي الحسين يعني الخبازي على أبي محمد المصري، يعني عبد الرحمن بن يوسف أحد أصحاب ابن هلال.

وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط، وسووا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضاً ظاهر عبارة التبصرة والتجريد.

وذهب الداني والأهوازي وابن بليمة وأبو علي الهراس، فيما رواه عن ابن عدي إلى التوسط، وهو اختيار أبي علي الحسن بن بليمة، وذكر أبو شامة أن مكياً ذكر كلا من الإشباع والتوسط، وذكر السخاوي عنه الإشباع فقط. وفي مؤلف انتصر فيه للمد في ذلك ورد على من رده، وأحسن من ذلك وبالغ فيه. وعبارته في التبصرة تحتمل الوجهين جميعاً.

وذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون، ورد في تذكرته على من روى المد وأخذ به وغلط أصحابه، وبذلك قرأ الداني عليه، وذكره أيضاً ابن بليمة في تلخيصه، وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه.

فصل: قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق. وهو اختيار مكي فيما حكاه عنه أبو عبد الله الفارسي، وفيه نظر، وقد اختاره أبو إسحاق الجعبري، وأثبت الثلاثة جميعا أبو القاسم الصفراوي في إعلانه والشاطبي في قصيدته وضعف المد الطويل، والحق في ذلك: أنه شاع وذاع وتلقته الأمة بالقبول، فلا وجه لرده وإن كان غيره أولى منه.

فصل: وقد اتفق أصحاب المدني في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين: فالكلمة: {يؤاخذ} كيف وقعت نحو: {لا يؤاخذكم الله، ولا تؤاخذنا، ولو يؤاخذ الله}. نص على استثنائها المهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح، وكل من صرح بمد المغير بالبدل. وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره. وكأن الشاطبي رحمه الله ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق، فقال: وبعضهم يؤاخذكم، أي وبعض رواة المد قصر يؤاخذ، وليس كذلك، فإن رواة المد مجمعون على استثناء يؤاخذ، فلا خلاف في قصره.

قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله {لا يؤاخذكم، ولا تؤاخذنا، ولو يؤاخذ} حيث وقع. قال: وكأن ذلك عندهم من وأخذت غير مهموز. وقال في المفردات: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى {لا يؤاخذكم الله} وبابه. وكذلك استثناها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافا.

وقال أبو عبد الله بن القصاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في {يؤاخذ} حيث وقع وكيف، نص على ذلك الداني ومكي وابن سفيان وابن شريح.

وعدم استثنائه في التيسير: إما لكونه من: {واخذ} كما ذكره في الإيجاز، فهو غير ممدود أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في ترى، فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير التيسير.

فصل: وأما الأصلان المطردان فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح وكلاهما من كلمة واحدة وهو {القرآن، والظمآن، ومسئولا، ومسئولون}، واختلف في علة ذلك، فقيل لأمن إخفاء بعده، وقيل لتوهم النقل، فكأن الهمزة معرضة للحذف. أو لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المد فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلة الصحيحة في استثناء إسرائيل عند من استثناها.

فصل: فلو كان الساكن قبل الهمز حرف مد أو حرف لين كما تقدم في مثالنا، فهم عنه فيه على أصولهم المذكورة، وانفرد صاحب الكافي فلم يمد الواو بعد الهمزة في الموؤدة، فخالف سائر أهل الأداء الراوين مد هذا الباب عن الأزرق.

والثاني: أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف نحو {دعاء، ونداء، وهزؤاً، وملجأ} لأنها غير لازمة، فكان ثبوتها عارضاً، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه.

فصل: ثم اختلف رواة المد عن ورش في ثلاث كلم وأصل مطرد. فالأولى من الكلم: {إسرائيل} حيث وقعت. نص على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه وتبعه على ذلك الشاطبي فلم يحك فيها خلافاً، ووجه بطول الكلمة وكثر دورها وثقلها بالعجمة، مع أنها أكثر ما تجئ مع كلمة {بني}، فتجتمع ثلاث مدات، فاستثنى مد الياء تخفيفاً، ونص على تخفيفها ابن سفيان وأبو طاهر ابن خلف وابن شريح، وهو ظاهر عبارة مكي والأهوازي والخزاعي وأبي القاسم ابن الفحام وأبي الحسن الحصري، لأنهم لم يستثنوها.

والثانية: {آلآن} المستفهم في حرفي يونس {آلآن وقد كنتم به تستعجلون، وآلآن وقد عصيت قبل}، أعني المد بعد اللام، فنص على استثنائها ابن سفيان والمهدوي وابن شريح، ولم

يستثنها مكي في كتبه ولا الداني في تيسيره، واستثناها في الجامع، ونص في غيرهما بخلاف فيها، فقال في الإيجاز والمفردات: إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها، وأجرى الخلاف فيها الشاطبي.

الثالثة: {عاداً الأولى} في سورة النجم، لم يستثنها صاحب التيسير فيه واستثناها في جامعه، ونص على الخلاف في غيرهما، كحرفي {آلآن} في يونس. ونص على استثنائها مكي وابن سفيان والمهدوي وابن شريح، وأما صاحب العنوان وصاحب الكامل والأهوازي وأبو معشر وابن بليمة: فلم يذكروا {آلآن، ولا عاداً الأولى}، ولا نصوا على الهمز المغير في هذا الباب، ولا تعرضوا له بمثال ولا غيره، وإنما ذكروا الهمز المحقق ومثلوا به، ولا شك أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما: أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية آخر الباب، لدخوله في الأصل الذي ذكروه، إذ تخفيف الهمز بالتليين أو البدل أو النقل عارض، والعارض لا يعتد به على ما سيأتي في القاعدة. والاحتمال الثاني: أن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق في اللفظ.

والاحتمالان: معمول بهما عندهم، كما تمهد في القاعدة الآتية، غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء، من حيث إنهم لم يذكروه ولم يمثلوا منه ولا استثنوا منه شيئاً، حتى ولا مما أجمع على استثنائه، وكثير منهم ذكر القصر فيما أجمع على مده من المتصل إذا وقع قبل الهمز المغير فهذا أولى.

فصل: وأما صاحب التجريد فإنه نص على المد في المغير بالنقل في آخر باب النقل، فقال: وكان ورش إذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مد إلى الساكن قبلها، أبقى المد على حاله قبل النقل. وقياس ذلك المغير بغير النقل، بل هو أحرى.

وكذلك الداني في التيسير وفي سائر كتبه، لم ينص إلا على المغير بنقل أو بدل، فقال: سواء كانت محققة أي الهمزة أو ألقى حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت. ثم مثل بالنوعين: فلم ينص على المسهل بين بين، ولا مثل به ولا تعرض البتة إليه، فيحتمل أن يكون تركه ذكر هذا النوع، لأنه لا يرى زيادة التمكين فيه، إذ لو جازت زيادة تمكينه لكان كالجمع بين أربع ألفات، وهي الهمزة المحققة والمسهلة بين بين والألف، فلو مدها لكانت كأنها ألفان، فيجتمع أربع ألفات. وبهذا علل ترك

إدخال الألف بين الهمزتين، فيجتمع أربع ألفات. وبهذا علل ترك إدخال الألف بين الهمزتين في ذلك.

فصل: فإن قيل: لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات. يقال: بأن ذلك غير لازم، لأنه إنما استثني ما هو من جنس ما قدر، وذلك أنه لما نص على التمكين بعد الهمزة المحققة والمغيرة بالنقل أو بالبدل خاصة، ثم استثنى مما بعد الهمزة المحققة، فهذا استثناه من الجنس، فلو نص على استثناء ما بعد الهمزة المغيرة بين بين لكن استثناء من غير الجنس، فلم يلزم ذلك، واستثناؤه ما بعد الهمزة المجتلبة للابتداء، استثناء من الجنس، لأنها حينئذٍ محققة، وكذلك من علمناه من صاحب الهداية والكافي والتبصرة وغيرهم، لم يمثلوا بشيء من هذا النوع، إلا أن إطلاقهم التسهيل، قد يرجع إدخال نوع بين بين، وإن لم يمثلوا به.

والجملة فلا نعلم أحداً من متقدمي الأئمة نص فيه بشيء. نعم عبارة الشاطبي صريحة بدخوله، ولذلك مثل به شراح كلامه، وهو الذي صح أداء وبه يؤخذ، على أنا لا نمنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة، عملاً بظواهر عبارات من لم يذكرها، وهو القياس.

وإجراء الوجهين من المد وضده من المغير بالنقل، إنما يتأتى حالة الوصل، أما حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان، في نحو {الآخرة، والإيمان، والأولى} جاريان، وإن اعتد بالعارض، فالقصر ليس إلا، نحو {الآخرة، والإيمان، والأولى} لقوة الاعتداد بالعارض في ذلك، ولعدم تصادم الأصلين. نص على ذلك أهل التحقيق من الأئمة.

فصل: قال مكي في الكشف: أن ورشاً لا يمد {الأولى} وإن كان من مذهبه مد حرف المد بعد الهمز المغير، لأن هذا وإن كان همزاً مغيراً، أنه قد اعتد بحركة اللام، فكأن لا همز في الكلمة فلا مد.

فصل: وأما الأصل المطرد الذي فيه الخلاف: فهو حرف المد إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء نحو {إيت بقرآن، وإيتوني، وأؤتمن، وإيذن لي}، فنص على استثنائه وترك الزيادة في مده: أبو

عمرو الداني في جميع كتبه، وأبو معشر الطبري والشاطبي وغيرهم. ونص على الوجهين جميعاً من المد وتركه: ابن سفيان وابن شريح ومكي، وقال في التبصرة: وكلا الوجهين حسن وترك المد أقيس، ولم يذكره المهدوي ولا ابن الفحام ولا ابن بليمة ولا صاحب العنوان ولا الأهوازي، فيحتمل مده لدخوله في القاعدة، ولا يضر عدم التمثيل به، ويحتمل ترك المد، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثلوه من غيره، وهو الأولى، فوجه المد وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظاً وإن عرضت ابتداء، ووجه القصر كون همزة الوصل عارضة والابتداء بها عارض، فلم يعتد بالعارض، وهذا هو الأصح.

فصل: وأما نحو {رأى القمر، ورأى الشمس، وتراء الجمعان} في الوقف، فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع والتوسط والقصر، لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها وصلاً عارض، فلم يعتد به، وهذا من المنصوص عليه، وأما {ملة آبائي إبراهيم} في يوسف، و{فلم يزدهم دعائي إلا} في نوح حالة الوقف، و{تقبل دعاء ربنا} في إبراهيم حالة الوصل، فكذلك هم فيها على أصولهم ومذاهبهم عن ورش، لأن الأصل في حرف المد من الأوليين الإسكان، والفتح فيها عارض من أجل الهمزة، وكذلك حذف حرف المد في الثالثة عارض حالة الوصل اتباعاً للرسم، والأصل إثباتها، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم من {وراء} في الحالين، قاسه الإمام. وكذلك أخذه أداء عن الشيوخ في {دعاء} في إبراهيم، وينبغي أن لا يعمل بخلافه.

فصل: ولو قائل هلا مد القراء البدل أكثر من حركتين لأن الهمزة قد أتت قبل حرف المد كما أنها تأتي بعد حرف المد فتحتاج لمد أكثر بسبب الهمز؟ أجيب: بأن المد إذا أتى بعده همزة فإن حرف المد ضعيف أو خفي فنحتاج لابرازه للتمكن في نطق الهمزة وإعطاءها حقها، أما إذا أتت الهمزة قبل حرف المد فقد نطقت الهمزة ولم تتأثر بما بعدها، فلذلك لا يمدها القراء – غير ورش من طريق الأزرق – أكثر من الطبيعي لأن العلة اجتماع حرف المد أولا ثم الهمز ثانية. وفي ذلك يقول النويري: "وجه قصر البدل لأن حرف المد على الهمز قبله للتمكن من لفظ الهمز وهنا قد لفظ بها قبل المد فاستغنى عنه".

وسبب التسمية: سمي بذلك، لأن حرف المد فيه مبدل من الهمز غالبا، إذ أصل كل بدل هو اجتماع همزتين في كلمة أولاهما متحركة والأخرى ساكنة، فتبدل الثانية حرف من جنس حركة الأول. يقول الشاطبي: (وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم + إذا سكنت عزم كآدم أو هلا) مثل: {ءامنوا} أصلها (ءَأْمنوا)، و{إيمان} أصلها (إِأْمان)، و{أوتوا} أصلها (أُأْتوا). وإنما أبدلت الثانية تخفيفا، إذ أن الهمزة حرف صعب، فما بالك إذا اجتمعت.

وتسميته بدلا أيضا: باعتبار الغالب والكثير، لأن هناك أمثلة ما لا يكون حرف المد فيه بدلا من الهمزة نحو {قرءان}، و{إسرائيل}، وهذا يعتبر شبيها بالبدل، لأن حرف المد في مثل ذلك أصلي وليس مبدلا من الهمزة.

ثم: وقد يسأل سائل: أن: كيف أعرف أبدلا أصليا أم شبيها بالبدل؟.

أجيب بأن الفرق بين البدل، أنه يأتي ثاني حرف في الكلمة، ألفا أو واوا أو ياءا، وقبلهم همز. هكذا {ءامنوا}، و{أوتوا}، و{إيمان}، أما ما عدا ذلك، بأن أتى حرف المد بعد الهمز لكن في ثالث حرف أو رابعه أو آخر الكلمة، فإن ذلك حينئذ يسمى شبيها بالبدل، مثل {قرءان}، فتجد الألف بعد الهمزة وهي في رابع حرف، {إسرائيل} الياء بعد الهمزة، وهي هنا خامس حرف فيسمى حينئذ شبيها بالبدل، و{مئاب}، نجد الألف هنا ثالث حرف، فلا يسمى بدلا بل شبيه بالبدل، وقد تختلف هذه القاعدة في نحو (إي وربي)، لكن هذا قليل جدا، وأما كلمة يؤاخذ فمختلف فيها.

فصل: وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم في نحو {لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، ولا إله إلا أنت}، وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى. ونص على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجاجاني وغيرهم. وقرأ به الإمام من طريقهم واختاره، ويقال له أيضاً مد المبالغة.

قال ابن مهران في كتاب المدات له: إنما سمي مد المبالغة، لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه. قال: وهذا معروف عند العرب، لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة. قال: والذي له أصل أولى وأحرى. يشير إلى كونه إذا اجتمع سببان وهما المبالغة ووجود الهمزة، والذي قال في ذلك جيد ظاهر. وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله، إشعاراً بما ذكرناه وبغيره.

قال النوري في الأذكار: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار، استحباب مد الذاكر قوله (لا إله إلا الله) لما ورد من التدبر. قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف في مد هذا، مشهورة.

وروي في ذلك حديثان مرفوعان، أحدهما عن ابن عمر: من قال (لا إله إلا الله) ومد بها صوته، أسكنه الله دار الجلال، داراً سمى بها نفسه: فقال ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه. والآخر عن أنس: من قال (لا إله إلا الله) ومدها، هدمت له أربعة آلاف ذنب. وكلاهما ضعيفان ولكنهما في فضائل الأعمال.

فصل: وقد ورد مد المبالغة لنفي في (لا) التي للتبرئة في نحو {لا ريب فيه، ولا شية فيها، ولا مرد له، ولا جرم} عن حمزة، نص على ذلك له أبو طاهر بن سوار في المستنير، ونص عليه أبو محمد سبط الخياط في المبهج من رواية خلف عن سليم عنه، ونص عليه أبو الحسن بن فارس في كتابه الجامع عن محمد ابن سعدان عن سليم، وقال أبو الفضل الخزاعي: قرأت به أداء من طريق خلف وابن سعدان وخلاد وابن جبير ورويم بن يزيد كلهم عن حمزة.

وقدر المد في ذلك، فيما قرأ الإمام به، وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نص عليه أبو عبد الله ابن القصاع، وذلك لضعف سبب الهمز، وقرأ بالمد أيضاً في {لا ريب} فقط، من الكفاية في الست لحفص من طريق هبيرة عنه.

هذا ما يتعلق بالمد في حروف المد مستوفى، إذ لا يجوز زيادة في حرف من حروف المد، بغير سبب من الأسباب المذكورة.

فصل: وقد انفرد أبو عبد الله ابن شريح في الكافي، بمد ما كان على حرفين في فواتح السور. فحكى عن رواية اهل المغرب عن ورش، أنه كان يمد ذلك كله. واستثنى الراء من (الر، والمر) والطاء والهاء من طه.

وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدراً بحسب الأصل، وذلك شاذ لا نأخذ به. وقد اختلف في إلحاق حرفي اللين بهما، وهما الياء والواو المفتوح ما قبلهما، فوردت زيادة المد فيهما بسببي الهمز والسكون إذا كانا قويين.

وإنما اعتبر شرط المد فيهما مع ضعفه بتغيير حركة ما قبله، لأن فيهما شيئاً من الخفاء وشيئاً من المد، وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المد، ولذلك جاز الإدغام في نحو {كيف فعل} بلا عسر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد، وعوف من نقل في نحو: بكر وعمرو، وتعاقبا مع حروف المد في الشعر قبل حرف الرويفي نحو قول الشاعر:

تصفقها الرياح إذا جرينا + مع قوله: + مخاريق بأيدي اللاعبينا.

وقالوا في تصغير مدق وأصم: مديق وأصيم، فجمعوا بين الساكنين، وأجروهما مجرى حروف المد، فلذلك حملا عليها، وإن كانا دونها في الرتبة لقربهما منها، وسوغ زيادة المد فيهما، سببه الهمز وقوة اتصاله بهما في كلمة وقوة سببية السكون.

فصل: أما الهمز: فإنه إذا وقع بعد حرفي اللين متصلاً من كلمة واحدة نحو {شيء} كيف وقع، و{كهيئة، وسوءة، والسوء}، فقد اختلف عن ورش من طريق الأزرق في إشباع المد في ذلك وتوسطه وغير ذلك، فذهب إلى الإشباع فيه المهدوي، وهو اختيار أبي الحسن الحصري وأحد الوجهين في الهادي والكافي والشاطبية ومحتمل في التجريد.

وذهب إلى التوسط أبو محمد مكي، وأبو عمرو الداني، وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان وأبي الفتح فارس بن أحمد، وهو الوجه الثاني في الكافي والشاطبية وظاهر التجريد، وذكره أيضاً الحصري في قصيدته مع اختياره الإشباع فقال:-

وفي مدِ عين ثم شيء وسوءة + خلاف جرى بين الأئمة في مصر

فقال أناس مده متوســــط + وقال أنـــــــاس مفرط وبه أقري

وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك وهما {موئلا، والموؤدة}، فلم يزد أحد فيهما تمكيناً على ما فيهما من الصيغة، وانفرد صاحب التجريد بعد استثناء {موئلا}، فخالف سائر الرواة عن الأزرق.

فصل: واختلفوا في تمكين واو {سوآت}، من {سوآتهما، وسوآتكم}، فنص على استثنائها المهدوي في الهداية وابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي وأبو محمد في التبصرة والجمهور، ولم يستثنها الداني في التيسير ولا في سائر كتبه، وكذلك ذكر الأهوازي في كتابه الكبير.

ونص على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي، وينبغي أن يكون الخلاف على المد المتوسط والقصر، فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب، إلا وهو يستثني {سوآت}، فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه، وهي قصر الواو، مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيها طريق الداني.

فصل: وذهب آخرون إلى زيادة المد في {شيء} فقط ،كيف أتى، مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، وقصر سائر الباب.

وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي الطاهر صاحب العنوان وأبي القاسم الطرسوسي، وأبي علي الحسن بن بليمة صاحب التلخيص، وأبي الفضل الخزاعي وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قدر هذا المد: فابن بليمة والخزاعي وابن غلبون يرون أنه التوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي وصاحب العنوان يريان أنه الإشباع، وبه قرأ الإمام من طريقهما.

فصل: واختلف أيضاً بعض الأئمة من المصريين والمغاربة في مد {شيء} كيف أتى عن حمزة، فذهب أبو الطيب بن غلبون وصاحب العنوان، وأبو علي الحسن بن بليمة وغيرهم إلى مده، وهو ظاهر نص أبي الحسن بن غلبون في التذكرة.

وذهب الآخرون إلى أنه السكت دون المد، وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون، وبه قرأ عليه، وقال في الكافي: إنه قرأ الوجهين، يعني من المد والسكت هما أيضاً في التبصرة، والمراد بالمد عند من رواه من هؤلاء هو التوسط.

وإذا وقع الهمز بعد حرف اللين منفصلاً: فأجمعوا على ترك الزيادة نحو ({خلوا إلى، وابني آدم}، ولا فرق بينه وبين ما لا همز بعده نحو {عينا، وهونا}، لا خلاف بينهم في ذلك، إلا ما من من نقل حركة الهمز في ذلك.

فصل: وأما السكون: فهو على أقسام المد أيضاً، لازم وعارض، وكل منهما مشدد وغير مشدد.

فاللازم غير المشدد: حرف واحد، وهو (ع) من فاتحة مريم والشورى، فاختلف أهل الأداء في إشباعها في توسطها وفي قصرها، لكل من القراء، فمنهم من أجراها مجرى حرف المد، فأشبع مدها لالتقاء الساكنين، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الانطاكي وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكي وأبي القاسم الشاطبي، وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه عن بعض من ذكرنا. وقال: هو قياس قول من روى عن ورش المد في {شيء، والسوء} وشبههما، ذكره في الهداية عن ورش وحده يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل، ورعاية للجمع بين الساكنين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الانطاكي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي صاحب الروضة، وغيرهم، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في {شيء} وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر، وهو الوجه

الثاني في جامع البيان، وحرز الأماني والتبصرة وغيرهما، وهو أحد الوجهين في كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف. وهذان الوجهان: مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة ومن تبعهم وأخذ بطريقهم.

ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة: فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب أبي طاهر ابن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين قاطبة، وهو الذي في الهداية والهادي والكافي لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش، وقال: لم يكن أحد مدها إلا ورشاً باختلاف عنه.

والقصر في {عين} عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز، لأن سبب السكون أقوى من سبب.

فصل: واللازم المشدد في حرفين: {هاتين} في القصص، و{اللذين} في فصلت، في قراءة ابن كثير بتشديد النون، فيجري له فيهما الثلاثة الأوجه المتقدمة على مذهب من تقدم. وممن نص على أن المد فيهما كالمد في {الضالين، وهذان} الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه في باب المد، وهو ظاهر التيسير، ونص في سورة النساء من جامع البيان على الإشباع في {هذان} والتمكين فيهما، وهو صريح في التوسط، ولم يذكر سائر المؤلفين فيهما إشباعاً ولا توسطاً، فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور.

فصل: وأما الساكن العارض غير المشدد، فنحو: {الليل، والميل، والميت، والحسنين، والخوف، والموت، والطول}، حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام فيما يسوغ فيه، فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء الثلاثة مذاهب وهي الإشباع والتوسط والقصر، وهي أيضاً لورش من طريق الأزرق في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو {شيء، والسوء} فإن القصر يمتنع في ذلك، والإشباع فيه، مذهب بعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم، والتوسط مذهب أكثر المحققين واختيار أبي عمرو الداني وبه كان يقرئ أبو القاسم الشاطبي كما نص عليه أبو عبد الله بن القصاع عن الكمال الضرير عنه.

قال الداني: المد في حال التمكين التوسط من غير إسراف وبه قرأت، والقصر هو مذهب الحذاق، كأبي بكر الشذائي والحسن بن داود النقار وأبي الفتح ابن شيطا وأبي محمد سبط الخياط وأبي علي المالكي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وأكثرهم حكى الإجماع على ذلك، وأنها جارية مجرى الصحيح، وبه كان يقرئ أبو الجود المصري كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضرير عنه، وهو قول النحويين أجمعين، وقد نص على الثلاثة جميعاً الإمام أبو القاسم الشاطبي.

والتحقيق في ذلك: أن يقال أن هذه الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب، وأما من ذهب إلى القصر فيها لا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها لا يسوغ له هنا إلا التوسط والقصر، اعتد بالعارض أو لم يعتد، ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً.

فصل: والعارض المشدد نحو {الليل لباساً، وكيف فعل، والليل رأى، وبالخير لقضى}، عند أبي عمرو في الإدغام الكبير، وهذه الثلاثة الأوجه سائغة فيها كما تقدم آنفاً في العارض. والجمهور على القصر. وممن نقل فيه المد والتوسط أبو عبد الله بن القصاع.

فصل: اختلف القوم في المد العارض للسكون بعد حرف اللين، نحو: (لا خوف)، وما القصر فيه أولى ثم التوسط، خلاف الذي بعد حرف المد واللين فإنه الطول، أن ما معنى (القصر) فيه.

فذهب قوم إلى: أن المراد بالقصر هنا، المد حركتان إجراءً له مجرى المد العارض للسكون، واعتبار حرف اللين كحرف المد عند الوقف.

وعليه أكثر شراح الشاطبية، حيث يقولون في معنى قول الشاطبي "وعنهم سقوط المد فيه" أن المراد به القصر حركتين كذا قال صاحب غاية المريد.

وقوم آخرون إلى: أن المراد بالقصر حذف المد مطلقا، بحيث يكون النطق بحرفي اللين عند الوقف، كالنطق بهما حالة الوصل إجراءً لهما مجري الحروف الصحيحة.

قال المرعشي: ليس بحرفي اللين مد طبيعي، فمعنى القصر فيهما في الإستعمال الأكثر سَلْبُ المد عنهما بالكلية.

قلت: وليس معناه حذف المد أو امتداد الصوت مطلقا، بل المعنى (مد ما) يعني فيهما مد أقل من المد الطبيعي.

والمرعشي أضاف: حرفي اللين من حروف الرخو، وحروف الرخو زمانية، يجري فيها الصوت زمانا كما سبق، فحرفا اللين لا يخلوان عن امتداد الصوت، ما لا يصح به قول أبي شامة: "إن حرفا اللين لا مد فيهما".

وإن كان المد في عرفهم لا يطلق على ما دون مقدار ألف، وامتداد أصوات حروف الرخو ماعدا حروف المد لا يبلغ قدر ألف.

ويقول المرعشي عن سبب التسمية: "حروف اللين تسمى حروف لين لا حروف مد، لأنه لا يتوقف وجودهم على المد، فليس لهما مد طبيعي، فلا يمدان إلا لسبب. ويسمى انتفاء مدهما بالكلية القصر، وقد يسمى مدهما قدر ألف القصر أيضا".

وقال في الإضاءة "في حروف اللين مدا ما يضبط بالمشافهة" وهذا معنى قول مكي: "في حروف اللين من المد بعض ما في حروف المد"، وقول الجعبري: "واللين لا يخلو من أيسر مد فيمد بقدر الطبع".

فلو قال قائل: أجمع القائلون على أنه دون ألف، والمد لا يكون دون ألف. أجيب بأن: الألف إنما هو نهاية المد الطبيعي وهذا لا ينافي أن ما دونها يسمى مدا لا سيما وقد تضافرت النصوص الدالة على ثبوت مدهما.

وقال النويري: "والدليل على أن في حرف اللين مدا ما، من العقل والنقل. العقل: فإن علة المد موجودة فيها والإجماع على دوران المعلول مع علته، وأيضا قوى شبههما بحروف المد لأن فيها

شيئا من الخفاء. وأيضا قراءة ورش بالمد فيهما أتراهم مدوا غير حرف مد. النقل: نص سيبويه – وناهيك به – على ذلك، وكذلك مكي قال في حرفي اللين: "من المد بعض مافي حروف المد" والجعبري يقول: "واللين لا يخلو من أيسر مد". ولا يضرك أن مد اللين مد ما وإنما الألف نهاية الطبيعي". أهـ

فصل: قواعد الباب: تقدم أن شرط المد حرفه، وأن سببه موجبه. فالشرط: قد يكون لازماً، فيلزم في كل حال، نحو: {أولئك، وقالوا آمنا، والحاقة}. أو يرد على الأصل نحو: {أمره إلى الله، وبعضهم إلى بعض، وبه إليكم}. وقد يكون عارضاً: فيأتي في بعض الأحوال نحو {ملجأ} حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل، نحو {أأنتم} عند من فصل، ونحو {أألد، وأأمنتم من، ومن السماء إلى} عند من أبدل الثانية، وقد يكون ثابتاً، فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون مغيراً، نحو {يضيء} و{سوء} في وقف حمزة وهشام، وقد يكون قوياً، فتكون حركة ما قبله من جنسه، وقد يكون ضعيفاً فيخالف حركة ما قبله من جنسه.

وكذلك السبب قد يكون لازماً: نحو {أتحاجوني} و{إسرائيل}، وقد يكون عارضاً، نحو {والنجوم مسخرات}، حالة الإدغام والوقف، و{أوتمن} حالة الابتداء، وقد يكون مغيراً، نحو {الم الله} حالة الوصل، و{هؤلاء إن} حالة الوصل، عند البزي وأبي عمرو، وحالة الوقف عند حمزة، وقد يكون قوياً، وقد يكون ضعيفاً.

فصل: واختلفوا في مراتب المدود قوّة وضعفا: فذهب قوم إلى أن أقوى المدود اللازم، ثم المتصل، ثم العارض للسكون، ثم المنفصل، ثم البدل، أنْ: "أن اللازم يلزمه مده ست حركات للزوم سببه وأصالته وهو السكون، ولا يقع هذا السكون إلا بعد حرف المد، والمتصل: متفق على مده، لجتماع حرف المد والهمز في كلمة، وإن اختلف في مقداره، ولكنه لا يقصر، والعارض: يجتمع سببه وهو السكون مع حرف المد في كلمة واحدة، ولكنه ليس أصليا فكان أضعف من اللازم، والمنفصل: إنفصل سببه عنه في كلمة أخرى، فكان أضعف من المتصل، لأنه لو انفصل المد عن الهمز لصار مدا

طبيعي، والبدل: سببه يقع قبله لا بعده، وهو ليس أصليا كسائر المدود، بل مبدل من الهمز غالبا، فكان أضعف المدود".

وخالف بعض: حيث جعل المنفصل أقوى من العارض، أنْ: "أن المنفصل يمد أيضا ست حركات عند بعض القراء، ويشترك مع المتصل في السبب وهو الهمز، وأنّ الأصل عدم الإعتداد بالعارض".

قلت: وهذا القول الأخير الأحسن، وقد ذهب إليه غير واحد من القوم، وهو مذهبي أيضا.

وتظهر فائدة الترتيب: في أنه لا يجوز مد الأضعف مع قصر الأقوى، فلا يجوز مثلا مد المنفصل خمس حركات مع مد المتصل أربعا، وإلا لزم مد الأضعف مع قصر الأقوى، وهو ما لا يجوز، ويترتب على ذلك ستة أمور: أنه إذا قصر العارض جاز فى المتصل أربعا أو خمسا، فأما جواز الأربع فلأنه أدنى مقدار المتصل، فيتناسب مع أدنى مقدار للعارض وهو القصر، وأما جواز الخمس فلأن المتصل أقوى من العارض فلا مانع من زيادته عليه.

وأنه إذا وسط العارض جاز فى المتصل أربع أو خمس أيضا، فأما جواز الأربع فليتساويا فى المقدار، وأما جواز الخمس فلأنه أقوى من العارض فلا مانع من زيادته عليه، وإذا مد العارض لم يجز فى المتصل إلا خمس حركات فقط لأن ذلك هو أعلى مقدار بالنسبة إلى كل منهما، وإذا قصر المنفصل جاز فى العارض القصر والتوسط، وعلى كل منهما أربع أو خمس فى المتصل لما تقدم، وجاز مد العارض مع خمس فى المتصل فقط، ويجب فى المتصل على قصر المنفصل ست مع قصر العارض وتوسطه ومده لكن من طريق المصباح، وإذا وسط المنفصل جاز فى العارض التوسط، وفى المتصل أربع ليتساوى الجميع، أو خمس لأن المتصل أقوى من العارض والمنفصل فلا مانع من زيادته عليها، وجاز فى العارض أيضا المد لأنه أقوى من المنفصل وفى المتصل خمس لأنه منتهى مقدار مده، وإذا مد المنفصل خمس حركات لم يجز فى العارض إلا المد وفى المتصل إلا خمسا، وإلا فإذا نقص العارض أو المتصل عن ذلك يكون الأضعف قد مد مع قصر الأقوى، هذا وأما إذا كانت المدود من نوع واحد

كالمتصلات والمنفصلات ونحوهما، فلا بد من تسويتها ببعضها عملا بقول الإمام: (واللفظ فى نظيره كمثله).

فصل: فإذا اجتمع في حال القراءة مدان متصلان أو منفصلان أو عارضان أو لازمان أو مشددان أو مخففان او اكثر: كأن وقف على قوله {رب العالمين}، وعلى {الرحمن الرحيم}، لا ينبغي للقارئ ان يمد احدهما اقل او اكثر من الآخر، وكذا إذا اجتمع حرفا لين، كأن وقف على قوله {لا ريب} وعلى قوله – الذين يؤمنون بالغيب – لأن ذلك وإن لم يكن حرام، لكنه مكروه ومعيب يقبح على الفاعل ارتكابه، ويعاتب عليه عند اهل هذا الشأن، لما فيه من تركيب الطرق وتخليطها، ولأن ذلك من جملة التجويد، وذلك موضح في أربع، ذكره الجريسي نقلا عن الغيث الصفاقسي: أنْ:–

"الأولى: أن أوجه الإستعاذة الأربعة تتضمن خمسة عشر وجها: اربعة على قطع الجميع: الأول: قصر الرجيم والرحيم والعالمين، والثاني: روم الرجيم والرحيم مع قصر العالمين، والثالث: توسط الجميع، والرابع: مد الجميع. واربعة على وصل الإستعاذة بالبسملة: الأول: قصر الرحيم مع العالمين، والثاني: روم الرحيم مع قصر العالمين، والثالث: توسطهما، والرابع: مدهما. واربعة على قطع الإستعاذة ووصل البسملة بالقراءة: تفهم مما سبق.

وثلاثة العالمين: على وصل الجميع. ومن بجواز تثليث العالمين على الروم وعليه فتكون الأوجه احدا وعشرين وجها: لأنها تزيد ستة: توسط العالمين، ومده على روم الرجيم والرحيم في قطع الجميع، او الرجيم فقط في وصل البسملة بالقراءة، او الرحيم فقط في وصلها بالإستعاذة. والثانية: لو وقف على العالمين وعلى غير مثلا: تعين قصر العالمين، فإذا وسطت العالمين جاز في غير توسط وقصر، فإذا مددت العالمين جاز التثليث في غير. والثالثة: إذا تقدم اللين على المد كأن وقف على قوله لا ريب والمتقين، جاز لك تثليث المتقين على قصر لا ريب، وتوسطهما، ومد المتقين، ومدهما معا. فيكون في ترتيبهما ستة اوجه: تقدم اللين او تأخر، وإن كانت الكيفية في التقديم ليست كالكيفية في التأخير.

والظاهر: جواز الروم في غير عند قصرها، ولو على توسط العالمين او المد، لأن الروم وإن كان كالوصل إنما هو فيما هو واقع، ألا ترى أنه يجوز وصل غير على توسط العالمين، وعليه فتكون الأجه سبعة، لأن الروم يأتي على قصر غير، وغير تقصر ثلاث مرات.

الرابعة: إذا وصلت الفاتحة بالبقرة من قوله غير المغضوب عليهم الى المتقين لحفص مثلا، يأتي على ما يقتضيه الضرب ثمانية واربعون وجها، وذلك: تضرب خمسة الرحيم: الطول والتوسط والقصر والروم والوصل في ثلاثة الضالين الطول والتوسط والقصر يحصل خمسة عشر. ثم تضرب الـ 15 في 3 المتقين = 45 + المتقين مع وصل الجميع = المجموع ما ذكرنا.

فالصحيح من هذه الأوجه إثنا عشر وجها، وذلك: أنك تأتي بالطول في الضالين والرحيم والمتقين، ثم بروم الرحيم، ووصله مع الطول في المتقين فيهما، فهذه ثلاثة أوجه، ومثلها مع التوسط في الضالين، ومثلها مع القصر = تسعة. ثم تصل الجميع مع ثلاثة المتقين = اثنا عشر وجها. انتهى.

فصل: ولا يجوز مد نحو {خلوا إلى، وابني آدم} كما هو، وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله والسبب بالانفصال، ويجوز مد نحو {سوءة، وهيئة} لورش من طريق الأزرق كما هو، لقوة السبب بالاتصال، كما يجوز مد عين، وهذين، في الحالين، ونحو: {الموت، والليل} وقفا، لقوة السبب بالسكون.

ولا يجوز المد في وقف حمزة وهشام على نحو {وتذوقوا السوء، وحتى تفيء} حالة النقل، إن وقف بالسكون، لتغير حرف المد بنقل حركة الهمزة إليه، ولا يقال أنه إذ ذاك حرف مد قبل همز مغير، لأن الهمز لما زال حرك حرف المد ثم سكن حرف المد للوقف.

فصل: وأما قول السخاوي وتقف على {المسيء} بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة، ثم تسكن الياء للوقف ولا يسقط المد لأن الياء وإن زال سكونها: فقد عاد إليها، فإن أراد المد الذي كان قبل النقل، وهو الزيادة على المد الطبيعي، فليس بجيد، لأنه لا خلاف في إسقاطه، وإن

أراد المد الذي هو الصفة اللازمة، قد عاد إلى الياء بعد، إن لم يكن حالة حركتها بالنقل، فمسلم، لأنه يصير مثل {هو وهي} في الوقف، من نحو قوله: {وهو بكل، وهي تجري}، وكذا قوله في {ليسوؤا}.

ولا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو {أألد، وأأمنتم من، وجاء أجلهم، والسماء إلى، وأولياء أولئك} حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، كما يجوز له مد نحو {آمنوا، وإيمان، وأوتي}، لعروض حرف المد بالإبدال، وضعف السبب لتقدمه على الشرط، وقيل للتكافؤ: وذلك أن إبداله على غير الأصل من أنه على غير قياس، والمد أيضاً غير الأصل، فكافأ القصر الذي هو الأصل، فلم يمد، ويرد على هذا طرداً نحو {ملجأ}، فإن إبدال ألفه على الأصل، وقصره على إجماع، ويرد عليه عكساً، نحو {أأنذرتهم وجاء أمرنا}، فإن إبدال ألفه على غير الأصل ومده إجماع، فالأولى أن يقال أن منع مده من ضعف سببه، ليدخل نحو {ملجأ} لضعف السبب، ويخرج نحو {أأنذرتهم} لقوته.

فصل: واختلف في نحو {أأنتم، وأينا، وأأنزل}، في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفاً، من الألف فيها مفخمة، جيء بها للفصل بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها لقوة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف المد من كلمة، فصار من باب المتصل، وإن كانت عارضة كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون، وهذا مذهب جماعة منهم أبو عبد الله بن شريح نص عليه في الكافي، فقال في باب المد: فإن قيل: أن هشاماً إذ استفهم وأدخل بين الهمزتين ألفاً يمد الألف التي قبل الهمزة، قيل إنما يمد من أجل الهمزة الثانية: فهو كـ{خائفين}، ونحوه {وقال} في باب الهمزتين من كلمة، إن قالون وأبا عمرو وهشاماً يدخلون بينهما ألفاً فيمدون، وهو ظاهر كلام التيسير في مسألة {ها أنتم}، حيث قال: ومن جعلها يعني الهاء مبدلة وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء حقق الهمزة أو لينها، وصرح بذلك في جامع البيان.

وقال أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي، في شرح التيسير، من باب الهمزتين من كلمة عند قوله: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها، أي الألف، قال: فعلى هذا يلزم

المد بين المحققة والللينة، إلا أن مد هشام أطول، ومد السوسي أقصر، ومد قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المد المتصل.

وإنما جعل مد السوسي أقصر، لأنه يذهب إلى ظاهر كلام التيسير من جعل مراتب المتصل خمسة، والدنيا منها لمن قصر المنفصل كما قدمنا، وبزيادة المد قرأ الإمام من طريق الكافي في ذلك كله.

فصل: وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف، لعرضها ولضعف سببية الهمز عند السكون: وهو مذهب العراقيين كافة، وجمهور المصريين والشاميين والمغاربة وعامة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع عن ذلك. قال أبو بكر بن مهران فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه حلية القراء عند ذكره أقسام المد: أما مد الحجز: ففي مثل قوله {أآنذرتهم، وأؤنبئكم، وأإذا} وأشباه ذلك.

قال: وإنما سمي مد الحجز: لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزاً، وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين، فتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما لإحداهما عن الأخرى.

قال: ومقداره ألف تامة بالإجماع، لأن الحجز يحصل بهذا القدر ولا حاجة إلى الزيادة. وهو الذي يظهر من جهة النظر، لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمز بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين فصلاً بينهما، واستعانة على الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد، ثم فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس والأداء.

فصل: ويجوز المد وعدمه لعروض السبب: ويقوى بحسب قوته ويضعف بحسب ضعفه: فالمد في نحو: {نستعين، ويؤمنون} وقفاً، عند من اعتد بسكونه، أقوى منه في نحو {إيذن، وأوتمن} ابتداء، عند من اعتد بهمزة لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف، ولذلك كان الأصح إجراء

الثلاثة في الأول دون الثاني، ومن ثم جرت الثلاثة في الوقف على {إيت} حالة الابتداء، لقوة سبب السكون على سبب الهمز المتقدم.

فصل: ويجوز المد وعدمه إذا غير سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواء كان تغيير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف. فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ واستصحاب حاله فيما كان أولاً وتنزيل السبب المغير كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتداداً بما عرض له من التغير والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصاً وأداء قرأ بهما الإمام جميعاً، والأول أرجح عند جماعة من الأئمة، كأبي عمرو الداني وابن شريح وأبي العز القلانسي والشاطبي وغيرهم، وحجتهم أن من مد عامل الأصل، ومن قصر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس، وهذا اختيار الجعبري.

والمذهب عندي في ذلك: أن يقال فيما ذهب بالتغير احتياطاً هو الثاني، وفيما بقي له اثر يدل عليه وهو الأول، ترجيحاً للموجود على المعدوم، فقد حكى أبو بكر الداجوني عن أحمد بن جبير وأصحابه عن نافع في الهمزتين المتفقتين نحو {السما أن تقع}، قال: يهمزون ولا يطولون {السماء} ولا يهمزونها. وهذا نص منه على القصر من أجل الحذف وهو عين ما قلناه.

ومما يدل على صحة ما ذكرناه واخترنا، ترجيح المد على القصر لأبي جعفر في قراءته {إسراييل} ونحوه بالتليين، لوجود اثر الهمزة ومنع المد في {شركاي} ونحوه، في رواية من حذف الهمزة عن البزي لذهاب الهمزة، وقد يعارض استصحاب الحكم مانع آخر، فيترجح الاعتداد بالعارض أو يمتنع البتة، ولذلك يستثنى جماعة ممن لم يعتد بالعارض لورش من طريق الأزرق {آلآن} في موضعي يونس، لعارض غلبه التخفيف بالنقل، ولذلك خص نافع نقلها من أجل توالي الهمزات فأشبهت اللازم، وقيل لثقل الجمع بين المدين، فلم يعتد بالثانية لحصول الثقل بها، واستثنى الجمهور منهم {عاداً الأولى}، لغلبة التغيير وتنزيله بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء {يواخذ} للزوم

البدل، ولذلك لم يجز في الابتداء بنحو {الإيمان، والأولى، وآلآن} سوى القصر، لغلبة الاعتداد بالعارض.

فصل: ولا يجوز بهذه القاعدة إلا المد على استصحاب الحكم، أو القصر على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية ولا نعلمها، والفرق بين عروض الموجب وتغييره واضح سيأتي إن شاء الله.

فإذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه على نحو {هؤلاء إن كنتم صادقين} بحذف إحدى الهمزتين في وجه قصر المنفصل، وقدر حذف الأولى فيها، على مذهب الجمهور، فالقصر فيها لانفصاله مع وجهي المد، والقصر في {أولاء إن كنتم} لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض، فإذا قرئ في وجه المد المنفصل فالمد في {ها}، مع المد في {أولاء إن} وجهاً واحداً، ولا يجوز المد في {ها}، مع قصر {أولاء إن}، لأن {أولاء} لا يخلو من أن يقدر متصلاً أو منفصلاً، فإن قدر منفصلاً مد مع مد {ها} أو قصر مع قصرها، وإن قدر متصلاً مد مع قصر {ها}، فلا وجه حينئذٍ لمد {ها} المتفق على انفصاله، وقصر {أولاء} المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيها ثلاثة أوجه فحسب.

وإذا قرئ في هذا ونحوه لقالون ومن وافقه بتسهيل الأولى: فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة، فمع قصر {ها} المد، والقصر في {أولاء} ومع مد {ها}، كذلك استصحاباً للأصل، إلا اعتداداً بالعارض، إلا أن المد في {ها} مع القصر في {أولاء}، يضعف باعتبار أن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال، لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل وإن غير سببه دون العكس.

وإذا قرئ {ها نتم هؤلاء} لأبي عمرو وقالون: وقدر أن {ها} في {ها نتم} للتنبيه، فمن مد المنفصل عنهما جاز له في {ها نتم} وجهان لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما ولا يجوز مد {ها} من {ها نتم} وقصر {ها} من {هؤلاء} إذ لا وجه له.

وإذا قرئ لحمزة وهشام في أحد وجهيه نحو {هم السفهاء، ومن السماء} وقفاً في وجه الروم جاز المد والقصر على القاعدة، وإذا قرئ بالبدل وقدر حذف المبدل، فالمد على المرجوح والقصر على الأرجح من أجل الحذف، وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو {هؤلاء} إذا وقف عليها بالروم لحمزة وسهلت الهمزة الأولى لتوسطها بعد الألف جاز في الألفين المد والقصر معاً لتغير الهمزتين بعد حرفي المد، ولا يجوز مد أحدهما وقصر الآخر من أجل التركيب، وإن وقف بالبدل وقدر الحذف كما تقدم جاز في ألف {ها} الوجهان مع قصر ألف {أولاء} على الأرجح لبقاء أثر التغير في الأولى وذهابه إلى الثانية، وجاز مدهما وقصرهما كما جاز في وجه الروم على وجه التفرقة بين ما بقي أثره وذهب.

ولو وقف على زكريا لهشام في وجه التخفيف جاز حالة البدل المد والقصر جرياً على القاعدة،فلو وقف عليه لحمزة لم يجز له سوى القصر للزوم التخفيف لغة، ولذلك لم يجز لورش في نحو {ترى} سوى القصر.

فصل: ولا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة إجراء المد والقصر في حرف المد بعد الهمز المغير، في مذهب ورش من طريق الأزرق، بل القصر ظاهر عبارة صاحب العنوان والكامل والتلخيص والوجيز، ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك، نحو {يؤاخذ} ولا ما اختلف فيه من {آلآن، وعاداً الأولى}، ولا مثل أحد منهم بشيء من المغير ولا تعرضوا له ولم ينصوا إلا على الهمز المحقق ولا مثلوا إلا به، وهذا صريح أو كالصريح في الاعتداد بالعارض، وله وجه قوي، وهو ضعف سبب المد بالتقدم، وضعفه بالتغير، وتظهر فائدة الخلاف في ذلك، في نحو {من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر}، فمن لم يعتد بالعارض في {الآخر} ساوى بين آمنا وبين الآخر مداً وتوسطاً وقصراً، ومن اعتد به مداً توسط في {آمنا} وقصر في {الآخر}.

ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله، سوى ما استثنى من ذلك فيما تقدم، وبه قرأ وبه أخذ، ولا يمنع الاعتداد بالعارض خصوصاً من طرق من ذكرت.

فصل: وآلآن: في موضعي يونس إذا قرئ لنافع وأبي جعفر، وجه إبدال همزة الوصل ألفاً ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها، جاز لهما في هذه الألف المبدلة المد باعتبار استصحاب حكم المد للساكن، والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة. فإن وقفا لهما عليها جاز مع كل واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام ما يجوز لكون الوقف وهو المد والتوسط والقصر، وهذه الثلاثة يجوز أيضاً لحمزة في حال وقفه بالنقل.

وأما ورش من طريق الأزرق فله حكم آخر من حيث وقوع كل من الألفين بعد الهمز إلا أن الهمزة الأولى محققة والثانية مغيرة بالنقل. وقد اختلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى وفي تسهيلها بين بين، فمن رأى إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، فعلى القول بلزوم البدل يلتحق بباب المد الواقع بعد همز، ويصير حكمها حكم {آمن}، فيجري فيها للأزرق المد والتوسط والقصر، وعلى القول الآخر بجواز البدل يلتحق باب {آنذرتهم، وآلد} للأزرق عن ورش، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقصر مثل {أألد}، وعدم الاعتداد به فيمد كـ{آنذرتهم}، ولا يكون من باب {آمن} وشبهه، فذلك لا يجري فيها على هذا التقدير وسط. وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى، فإذا قرئ بالمد في الأولى جاز في الثانية ثلاثة، وهي المد والتوسط والقصر، فالمد على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وعلى تقدير جوازه إن لم يعتد بالعارض. وهذا في التبصرة لمكي وفي الشاطبية ويحتمل لصاحب التجريد.

والتوسط في الثانية مع مد الأولى بهذين التقديرين المذكورين: وهو في التيسير والشاطبية والقصر في الثانية مع الأولى وعلى تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها لتصادم المذهبين. وهذا الوجه في الهداية والكافي في الشاطبية أيضاً ويحتمل لصاحب تلخيص العبارات والتجريد والوجيز.

فصل: وإذا قرئ بالتوسط في الأولى جاز في الثانية وجهان وهما التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها من أجل التركيب، فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد

بالعارض فيها. وهذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان وهو أيضاً في التيسير ويخرج من الشاطبية. ويظهر من تلخيص العبارات والوجيز وقصر الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في جامع البيان ويخرج من الشاطبية ويحتمل من تلخيص أبي بليمة والوجيز.

وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا، لأن قصر الأولى إما أن يكون على تقدير لزوم البدل فيكون على مذهب من لم يرَ المد بعد الهمز كطاهر بن غلبون. فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض كظاهر ما يخرج من الشاطبية، فحينئذٍ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى، فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مد الثانية وتوسطها. فخذوا تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع.

فصل: وإذا قرئ {الم} بالوصل، جاز لكل من القراء في الياء من {ميم}، المد والقصر باعتبار استصحاب حكم المد والاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه عن النقل في {الم. أحسب} الوجهان المذكوران بالقاعدة، وممن نص على ترك المد إسماعيل بن عبد الله النخاس ومحمد ابن عمر بن خيرون القيرواني عن أصحابهما عن ورش، وقال الحافظ أبو عمرو الداني والوجهان جيدان، وممن نص على الوجهين أيضاً أبو محمد مكي وأبو العباس المهدوي، وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة: وكلا القولين حسن، غير اني بغير مد قرأت فيهما وبه آخذ. وإنما رجح القصر من أجل أن الساكن ذهب بالحركة.

وأما قول أبي عبد الله الفاسي، ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً، فإنه تفقه وقياس لا يساعده نقل وسيأتي علة منعه والفرق.

فصل: والوصل يكون بتحرك الساكن الميم بالفتح حركة همز الإستفهام لورش خاصة، وهمز الجلالة، تنقل إليه ويحذف الهمز، في أول آل عمران ونحوه لكل، وإنما كانت فتحة مع أن الأصل في التخلص من إلتقاء الساكنين الكسر، مراعاة لتفخيم لام اسم الله، إذ لو كسرت الميم لرققت لام الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها.

ويدخل في ذلك مثل {أحدٌ الله} في الإخلاص. وقولنا: الأصل في التخلص من إلتقاء الساكنين الكسر: إنما ذلك في غير كلمة (أوْ) بلا خلاف عندهم، وأما في كلمة (اَوْ) فإختلفواْ إلى ثلاثة مذاهب: وذلك باعتبارات: فمن تخلصواْ بالفتحة: لأنها أخف الحركات الثلاث، وإنما أستخلص من ذلك تخفيفا للثقل الحاصل من الإلتقاء، فيكون (أَوَ). ومن بالضمة: لأنـها من جنس الواو او الواو من جنسها، والأولى التخلص بمن هو من جنس المتخلَّص له، او المتخلص له هو من جنس المتخلَّص به، فيكون (أَوُ). ومن بالكسرة: لأنها في الإخاء هي أخت السكون الذي أُخلص منه وأقرب إليه، فيكون (أَوِ).

ولعل الذي يقلقل المقلقل الـساكن من الحروف بالميل الى الكسرة: على ان الكسرة أخت السكون، وإن كان ذلك في كلام العرب فما لنا به من مَستَكرَه إن سمع ذلك. وأما في كلام الخالق: فلا يجوز إلا ما ثبت عندهم. ولم يجأ في القرآن من اجتماع ساكن الكلمة بساكن الجلالة، فلو جاء لكان بالفتحة أو بالضمة، للمراعاة. قلت: ومن ذلك أيضا التخلص بالفتحة في كلمة {مِنْ الله}. وأما فيما سوى ذلك: فلم يسمع غير الأصل الكسر، وذلك مثل عن الله – إن الله.

فصل: قال في الميزان: من عنوان "التقاء الساكنين" تكره العرب تجاور حرفين ساكنين في كلمة واحدة أو في كلمتين. إلا أن ذلك كان يقع أحيانا في كلامهم، فكانوا يتجاوزون عن بعض حالات خاصة منه، بشرط أن يكون ذلك التجاوز قد وقع في كلمة واحدة، فيغتفرون تلك الحالات ويجيزونها.

أما إن كان التقاؤهما قد وقع بسبب تجاور كلمتين، بأن كان الساكن الأول منهما آخر الكلمة الأولي والثاني منهما أول الكلمة الثانية، فلا يكون ذلك جائزا ولا مغتفرا، إلا حال الوقف فقط. فإن وصلوا الكلمتين صار التقاء الساكنين حينئذ غير جائز ولا مغتفر، وأوجبوا ضرورة التخلص من أولهما، إما بحذفه لفظا، وإما بتحريكه. وتفصيل ذلك فيما يلي:–

أولا: (اجتماع الساكنين في كلمة واحدة) إذا تجاور ساكنان في كلمة فإن الأول منهما، لا يعدو أن يكون أحد أنواع الحروف الثلاثة الآتية: – حرف مد 2 – حرف لين 3 – حرفا صحيحا.

أما الثانى فلا يكون إلا حرفا صحيحا فقط.

وهذا التجاور ينقسم إلى قسمين:-

القسم الأول: أن يكون سكون الحرف الثانى منهما، سكونا عارضا بسبب الوقف فقط، (بمعنى أن الثاني منهما عند الوصل يفقد سكونه، بانتفاء الوقف، ويتحرك بالحركة التي تناسب موقعه من الإعراب)، فلا يتحقق حينئذ التقاء الساكنين، إلا وقفا فقط، لا وصلا. كما توضح الأمثلة التالية:-

- الساكن الأول: حرف مدّ نحو: (النهار – يعملون - نستعين).

- الساكن الأول: حرف لين نحو: (البيت – قريش – خوف - قوم).

- الساكن الأول: حرف صحيح نحو: (القدر – خسر – العصر - الفجر).

أما الساكن الثاني فلا يكون إلا حرفا صحيحا فقط.

- حكمه: اجتماع الساكنين في هذه الحالة (جائز ومغتفر)، وكانت العرب تتجاوز عن مثله.

القسم الثانى: أن يكون التقاء الساكنين متحققا وقفا ووصلا، وذلك بأن كان الساكن الأول منهما حرف مد وثانيهما مدغم في مثله، (أي يكون مشددا)، نحو (دآبّة – أتحاجّونّي – الطامّة – الصاخّة – الضّالّين - الم). أو كان الساكن الأول حرف لين كما في (عين) من فاتحتي (مريم، والشوري).

- حكمه: اجتماع الساكنين في هذه الحالة (غير جائز ولا مغتفر).

وكيفية التخلص من ذلك تكون بتطويل المد وإشباعه حتى يصير ست حركات.

ثانيا: اجتماع الساكنين نتيجة تجاور كلمتين: ولا يكون ذلك التجاور متحققا، إلا حال الوصل بين الكلمتين لفظا، لأن الوقف قطع للصوت علي آخر الكلمة الأولي، ثم ابتداء بعده، إما بالكلمة الثانية أو بكلمة أخري تسبقها، فعند الوقف لا يتحقق التقاء الساكنين لفظا، وإنما يكون ذلك حال الوصل فقط، والحرف الأول من الساكنين في هذه الحالة أيضا، لا يعدو أن يكون واحدا من ثلاثة:-

- حرف مدّ: بالألف كما في {إِذَا السَّماءُ، وإِلَّا اللَّهَ، وذاقَا الشَّجَرَةَ}، أو بالواو كما في {قالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ، وأَطِيعُوا اللَّهَ، ووَامْتازُوا الْيَوْمَ}، أو بالياء كما في {وَأُولِي الْأَمْرِ، وحاضِرِي الْمَسْجِدِ، وذِي الْمَعارِجِ}.

- حكم اجتماع الساكنين فى هذه الحالة: (غير جائز ولا مغتفر)، ولا بدّ من التخلص من اجتماعهما.

كيفية التخلص من اجتماع الساكنين:-

في هذا النوع يكون التخلص من التقاء الساكنين بحذف الساكن الأول منهما، أي حرف المد: (الألف أو الواو أو الياء)، ويكون الحذف لفظا فقط، لا خطا، ووصلا فقط لا وقفا. ومعني ذلك أن نسقطه من حسابنا، حال النطق، فنصل الحرف الذي قبله بالساكن الذي بعده، بينما يبقي مثبتا خطا، (أي يبقى مرسوما)، كما يثبت وقفا أيضا، فإذا وقفنا علي الساكن الأول وجب إثباته لفظا كما هو مثبت خطا، لأن التقاء الساكنين حال الوقف يكون قد انتفى، هذا ما لم يكن حرف المد محذوفا أصلا في رسم المصحف نحو: (أيّه المؤمنون)، إذ أصلها (أيها)، و{يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ}، إذ الأصل في الفعل (يدعو)، ولكنه رسم بغير مد، ففي ذلك فقط، ومثله يحذف حرف المد وصلا منعا لالتقاء الساكنين، ووقفا أيضا، التزاما برسم المصحف.

- حرف لين: نحو: ياء اللين {بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وطَرَفَيِ النَّهارِ}، أو واو اللين الدالة على الجمع {وَعَصَوُا الرَّسُولَ وفَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ}.

▪ حرفا صحيحا: نحو {إِذِ الظَّالِمُونَ، ولَمْ يَكُنِ الَّذِينَ، ولِمَنِ ارْتَضى}، أو نحو ميم الجماعة نحو {تِلْكُمُ الْجَنَّةُ وهُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَضَرَبْنا لَكُمُ الْأَمْثالَ}، أو التنوين نحو {أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ}.

- حكم النوعين الثاني والثالث: (غير جائزين)، ولا بدّ من التخلص من التقائهما.

كيفية التخلص من اجتماعهما:

القاعدة العامة عند حفص أنه إذا التقى ساكنان ليس أولهما حرف مد فإنه يحرك الساكن الأول بالكسر، وذلك على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين عنده، وعند من وافقه على ذلك من القراء السبعة.

إلا أن حفصا يستثنى من تلك القاعدة بعض المواضع التي خرجت عن ذلك الأصل، فيحرك الساكن الأول في بعضها بالفتح، وفي البعض الآخر بالضم، وفيما يلي بيان ذلك بالتفصيل:

أولا: ما يحرك بالكسر، على الأصل في القاعدة:

- إذا كان الساكن الأول حرفا صحيحا باستثناء – ميم الجمع – فإنه يحرك بالكسر علي الأصل في القاعدة عند حفص نحو {إِذِ الظَّالِمُونَ، وإِنِ الْكافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ، ولِمَنِ ارْتَضى، وفَارْجِعِ الْبَصَرَ، وفَاقْصُصِ الْقَصَصَ، وفَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ}.
- إذا كان الساكن الأول حرف لين – باستثناء واو اللين الدالة علي الجماعة، ومثال ياء اللين {بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وطَرَفَيِ النَّهارِ}، ومثال واو اللين {وَلَوِ افْتَدى بِهِ، وأَوِ ائْتِنا بِعَذابٍ أَلِيمٍ}، وعلامة واو اللين وياء اللين: أن تكونا ساكنتين، وأن يكون ما قبلهما مفتوحا، فيجب تحريكها بالكسر عملا بالقاعدة.
- التنوين: إذا التقي التنوين همزة وصل بعده، حركناه بالكسر، نحو {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ}، فإذا وصلنا الآية الأولي بالثانية، التقي التنوين في كلمة أَحَدٌ باللام الساكنة من الحرف

المشدد في لفظ الجلالة، فنحرك التنوين، لأن في ذلك خلاف بين القراء، إذ اختلفوا إذا كان الساكن الأول آخر كلمة، والساكن الثاني في كلمة مبدوءة بهمزة وصل مضمومة في الابتداء لضم الثالث ضما لازما، فنافع، وابن كثير، وعامر، والكسائي يخالفون حفص، ويحركون الساكن الأول بالضم تبعا لضم الثالث. (من كتاب غاية المريد/ عطية قابل نصر ص 191) بتصرف.

بالكسر لنتمكن من وصل الكلمتين فننطقه (أحدنِ الله الصمد)، ومثله { لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ}، (فإننا ننطق التنوين هكذا) (قومنِ الله .....)، ومثله {ساءَ مَثَلًا الْقَوْمُ، ووَرَهْبانِيَّةً ابْتَدَعُوها}.

ثانيا: ما يحرك بالفتح استثناء من القاعدة:-

- (من) الجارة (المبنية علي السكون) نحو {مِنَ الْجَنَّةِ، ولَمِنَ النَّاصِحِينَ، وَمِنَ النَّاسِ}.
- (تاء التأنيث) إذا أضيف إليها ألف الاثنين، وأصل تاء التأنيث مبنية علي السكون، ومثال ذلك {قالَتا أَتَيْنا طائِعِينَ}، أصل الفعل (قالت)، بتاء ساكنة، فلما ألحقت بها ألف الاثنين حركنا التاء بالفتح. ومثلها {كانَتا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبادِنا صالِحَيْنِ}، ونحو {كانَتا رَتْقاً}، ..... فالأصل فيهما (كانت).
- {الم . اللَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ ...}، من فاتحة آل عمران إذا وصلنا الم، بلفظ الجلالة اللَّهِ، فيلتقي ساكنان هما الميم الساكنة ولام لفظ الجلالة، فتحرك الميم بالفتح بالإجماع، ومنهم الإمام حفص علي خلاف القاعدة العامة عنده، وهي التحريك بالكسر، فأصبحت من الحالات المستثناة.

وفي قراءتها حال الوصل وجهان: أ - مد الميم (ست حركات)، رغم تحركها بالفتح، بدلا من السكون، وذلك عملا بالأصل (مدا لازما)، وذلك لمن لم يعتد بالفتح العارض واعتد بالسكون الأصلي.

ب – مد الميم (حركتين) فقط، لكون السكون، وهو سبب المد قد زال بالوصل، فجاز مد الميم مدا طبيعيا، مقداره حركتان اعتدادا بالفتح العارض.

ثالثا: ما يحرك بالضم:

- ميم الجمع الساكنة: نحو {عَلَيْكُمُ الصِّيامُ، ولَهُمُ الْبُشْرى، وذلِكُمُ اللَّهُ، وهُمُ الْمُفْلِحُونَ}. والأصل في (ميم الجمع) أنها مبنية علي السكون، فإذا التقت ساكنا بعدها، حركنا الميم بالضم تخلصا من التقاء الساكنين، ولم نحركها بالكسر استثناء من القاعدة.
- واو الجمع اللينة: مثل {دَعَوَا اللَّهَ، وفَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ}، والفرق بين واو الجمع اللينة، وواو الجمع المدية، أن اللينة يكون ما قبلها مفتوحا، أما المدية فيكون ما قبلها مجانسا لها في حركتها، (أي يكون مضموما)، والواو المدية تعامل معاملة الساكن الأول، إذا ما كان حرف مد، فتحذف لفظا، ويوصل الحرف المضموم قبلها بالساكن بعدها. وذلك كما سبق أن أوضحنا. أما واو الجمع اللينة، وهي المعنية بكلامنا هنا، فنحرك سكونها بالضم وتبقي لفظا ورسما ولا تحذف، بل تنطق مضمومة نحو {دَعَوَا اللَّهَ، وفَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ". انتهى من الميزان.

فصل: وإذا قرئ لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين في كلمتين حرف مد وحرف ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلاً، إما لالتقاء الساكنين نحو {لستن كأحد من النساء إن اتقيتن}، أو بإلقاء الحركة، نحو {على البغا إن أردن، وللنبي إن أراد}، جاز القصر إن اعتد بحركة الثاني فيصير مثل {في السما إله}، وجاز المد إن لم يعتد بها، فيصير مثل {هؤلاء إن كنتم}، وذلك على القاعدة.

وقد تقدمنا بك على أنه لا يجوز التوسط فيما تغير سبب المد فيه على القاعدة، ويجوز فيما تغير سبب القصر نحو {نستعين} في الوقف، وإن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه.

والفرق بينهما: أن المد في الأول هو الأصل ثم عرض التغيير في السبب. والأصل أن لا يعتد بالعارض، فمد على الأصل، وحيث اعتد بالعارض قصر، إذا كان القصر ضداً للمد، والقصر لا يتفاوت. وأما القصر في الثاني: فإنه هو الأصل، عدماً للاعتداد بالعارض، فهو كالمد في الأول، ثم عرض سبب المد، وحيث اعتد بالعارض مد، وإن كان ضداً للقصر، إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطاً، فأمكن التفاوت فيه، واطردت في ذلك القاعدة.

فصل: ثم وإذا قرئ نحو قوله: {لا إله إلا الله، ولا إكراه في الدين، ولا إثم عليه} لحمزة في مذهب من روى المد للمبالغة عنه، فإنه يجتمع في ذلك السبب اللفظي والمعنوي. واللفظي أقوى كما تقدم، فيمد له فيه مداً مشبعاً على أصله في المد لأجل الهمزة، كما يمد {بما أنزل} ويلغى المعتدي، فلا يقرأ فيه بالتوسط له، كما لا يقرأ {لا ريب فيه، ولا جرم، ولا عوج} وشبهه، إعمالاً للأقوى وإلغاء للأضعف.

وإذا وقفت على نحو {يشاء، وتفيء، والسوء} بالسكون، لا يجوز فيه القصر على أحد، وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط وفقاً لمن مذهبه الإشباع وصلاً، بل يجوز عكسه، وهو الإشباع، وفقاً لمن مذهبه التوسط وصلاً، إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض، فلو وقف القارئ لأبي عمرو مثلا على {السماء} بالسكون، فإن لم يعتد بالعارض كان مثله في حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على {الكتاب، والحساب} بالقصر حالة السكون، وإن اعتد بالعارض، زيد في ذلك إلى الإشباع، ويكون كمن وقف بزيادة المد في {الكتاب، والحساب}.

ولو وقف مثلا عليه لورش لم يجز له غير الإشباع، ولا يجوز له ما دون ذلك من توسط أو قصر، ولم يكن ذلك من سكون الوقف، لأن سبب المد لم يتغير ولم يعرض حالة الوقف، بل ازداد قوة حالة قوته بسكون الوقف، ولم يجز لورش من طريق الأزرق في الوقف على شيء إلا المد والتوسط، ويمتنع له القصر ويجوز لغيره وسبق.

وإذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو {يستهزئون، ومتكئين، والمآب}، فمن روى عنه المد وصلاً وقف كذلك، سواء اعتد بالعارض أو لم يعتد، ومن روى التوسط وصلاً وقف به إن لم

يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به كما تقدم، ومن روى القصر كأبي الحسن بن غلبون وأبي علي الحسن ابن بليمة وقف كذلك إذا لم يعتد بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع إن اعتد به كما سبق.

وإذا قرئ له أيضاً نحو {رأى أيديهم، وجاؤا أباهم، والسوءى إن كذبوا} وصلاً، مد وجهاً واحداً مشبعاً، عملاً بأقوى السببين، وهو المد لأجل الهمز بعد حرف المد في {أيديهم، وأباهم، وأن كذبوا}، فإن وقف على {رأى، وجاؤا، والسوءى}، جاز الثلاثة أوجه بسبب تقدم الهمز على حرف المد وذهاب سببية الهمز بعده، وكذلك لا يجوز له في نحو {برآء، وآمين البيت}، إلا الإشباع وجهاً واحداً في الحالين، تغليباً لأقوى السببين وهو الهمز والسكون، وألغى الأضعف وهو تقدم الهمز عليه.

وإذا وقف على المشدد بالسكون نحو {صواف، ودواب، وتبشرون} عند من شدد النون، وكذلك {اللذان، واللذين، وهاتين}، فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً، ولو قيل بزيادته في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدد على غير المشدد، وزادوا مد {لام} من {الم} على مد {ميم} من أجل التشديد، فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع من أجل اجتماع هذه السواكن ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرق بين الألف وغيرها وهو مما يقل به أحداً غيره.

فصل: فالمد: اسم جنس تحته انواع، وما هي إلا الألقاب، فلا تنافي تقسيم بعضهم المد الى لازم وواجب وجائز، فأدرج في للازم الكلمي والحرفي وجعل في الواجب المتصل وحده، وجعل في الجائز المنفصل والعارض وفرضواْ ذلك فرعيا، وجـعلواْ ما عدا ذلك أصليا وعنواْ بالأصلي المد الطبيعي الذي تقدم ذكره، وبالفرعي اللازم والواجب والجائز لأن هذه الألقاب لتلك المدود لا يضر فيها تعدد اللقب لشيء واحد. ونورد منها هنا إن شاء الله 21 نوعا.

فصل: الأول: مد الأصل نحو جاء وخاب وخاف وطاب وحاق وزاغ، سمي بذلك لأن حرف المد والهمزة من أصل الكلمة، وإيضاح ذلك أن الأصل جيأ وخيب وطيب وحيق وزيغ بوزن فعل بفتح الفاء والعين في الجميع، فاليـاء من اصل الكلمة لأنها في مقابلة العين من فعل فتحركت الياء

وانفتح ما قبلها فقلبته ألفا، وكذا الهمز فيما همز من هذه الألفاظ من أصل الكلمة ايضا، لأنه في مقابلة اللام من فعل، وأما خاف فهو واوي وأصله خوف إذ المصدر الخوف بالواو بوزن فعل بفتح الفاء وكسر العين تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

فعلم ان مد الأصل: لا يتوقف على ما كان مهموزا من هذا النوع، بل؛ يعم المهموز وغيره، والمهموز من اقسام المتصل.

الثاني: المد المتصل نحو سيئت وذلك لإتصال حرف المد بسبب وهو الهمز.

الثالث: المد الممكن نحو قوله أولئك، وذلك لأن القارئ لا يتمكن من تحقيق الهمزة وإخراجها من مخرها، إلا به، وهو من أقسام المتصل ويدخل أيضا في مد الروم عند همزة في وقفه.

الرابع: المد المتوسط نحو رئاء في نافع، وذلك لتوسط حرف المد بين همزتين محققتين او محققة ومسهلة، لأنه يمد مدا متوسطا كذا قالوهُ، وهو مشكل إذ لا فرق بينه وبين غيره في إجراء المراتب المتقدمة فيه، وهو من أقسام المتصل أيضا.

الخامس: المد المنفصل نحو إنا أوحينا وذلك لإنفصال حرف المد عن كلمة الهمز، ويسمى مد البسط لأنه يبسط بين الكلمتين بساطا، فيفصل به بينهما.

السادس: مد التعظيم نحو لا إله إلا الله عند من يقصر المنفصل.

السابع: مد المبالغة وهو مد لا النافية للجنس، نحو لا ريب فيه عند حمزة فقط.

الثامن: مد الروم في ها أنتم هؤلاء – وها أنتم اولاء عند من سهل همزة أنتم، وادخل الفا قبلها، سمي بذلك لأن القارئ يروم بعده الهمزة، فلا يأتي بها محققة، ويجري ذلك في وقف حمزة في نحو اسرائيل ودعاء.

التاسع: مد الحجز كقوله ءأنذرتهم ونحوه على من ادخل ألفا بين الهمزتين، سواء حققت الهمزة الثانية او سهلت، سمي بذلك لأنه يحجز بين الهمزتين.

فصل: العاشر: مد العدل نـحو ولا الضالين، سمي بذلك لأنه يعدل حركة او لأنه متساو عند القراءِ في المد، ويسمى أيضا باللازم الكلمي المثقل.

الحادي عشر: مد الفرق نحو آلذكرين وآلله وآلسحر وآلآن في من مد، وذلك للفرق بين الإستفهام والخبر، وهو من أقسام المد اللازم الكلمي المثقل او المخفف كما تقدم.

الثاني عشر: المد الخفي نحو أرأيتم وها أنتم على مذهب ورش حيث يبدل الهمزة الثانية المتحركة ألفا ويسكن ما بعدها، كالياء والنون من هذين المثالين، وذلك لإخفاء الهمزة بإبدالها ألفا وهو من أقسام المد اللازم الكلمي المخفف.

الثالث عشر: المد العارض للإدغام في ابي عمرو ويعقوب في نحو الرحيم ملك، فلهما في مثل ذلك المد والتوسط والقصر.

الرابع عشر: المد العـــارض لـــلوقف وهو أن يوجد بعد حرف المد او اللين حرف سكنه القارئ لأجل الوقف نحو المــفلحون ونستعين وخوف وبيت، وتقدم أنه يجوز فيه لكل القراء ثلاثة أوجه، المد والتوسط والقصر.

الخامس عشر: مد التمكين، وهو إذا اجـتـمعت الـواو الساكنة المضموم ما قبلها مع واو أخرى، نحو آمنواْ وعملواْ أو الياء الساكنة المكسور ما قـبلها مع ياء أخرى، نحو في يومين، فيجب الفصل بين الواوين أو اليائين بمدة لطيفة، بمقدار المد الطبيعي حذرا من الإدغام او الإسقاط.

السادس عشر: مد البدل نحو آدم وآزر وأوتواْ وإيمانا، وذلك لأن المد أبدل من الهمزة الساكنة، فأصل آدم أأدم بهمزة مفتوحة فـساكنة أبدلت الهمزة الساكنة ألفا وأصل أوتواْ أؤتواْ بهمزة مضمومة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنـة واوا واصل ايمان ائمان بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة ابدلت الهمزة الساكنة ياء.

السابع عشر: مد الهجاء ويسمى الثابت واللازم وهو الموجود في فواتح السور التي هجائها على ثلاثة احرف أوسطها حرف مد، نحو لام ونون وميم وصاد، وذلك لأن السكون فيه لازم، فإن لم يكن على ثلاثة احرف اوسطها حرف مدّ، بأن كان على حرفين كطاء طه وحاء حم وياء يس سمي مد هجاء لا لازما، واقتصر فيه على المد الطبيعي.

فصل: الثامن عشر: مد اللين نحو شيء والسوء فقد اتفق كل القراء قصره وصلا إلا ورشا من الأزرق، فإن له التوسط والمد وصلا ووقفا، وكيفية مد الياء من شيء ونحوه، ان يرتفع وسط اللسان الى ما يقابله من الحنك كارتفاعه اذا نطقت بالياء من ليث وغيث ونحوهما، ويمكث بقدر ما يحصل التوسط ويزيد في المكث إن كان مشبعا، وكيفية مد الواو من السوء ونحوه، ان تضم شفتيك كانضمامها إذا نطقت بالواو من عتوّا وشروا ونحوهما ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط ويزيد في المكث إذا اراد الإشباع كما تقدم.

التاسع عشر: مد الصلة عند من وصل ميم الجمع الواقعة قبل همزة القطع نحو – عليهم ءأنذرتهم أم لم – وهما ورش وقالون: فمد ورش في هذا النوع من الأزرق بـ3 ألفات، واختلف عن قالون: فروي عنه القصر بألف وهو الإقتصار على الطبيعي، وقرء له بألف ونصف، وبألفين من الحرز، فإن وقع بعدها غير همزة القطع فقالون يقتصر فيه على الطبيعي نحو – انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا. وأما إبن كثير: فيمد مدا طبيعيا مطلقا، سواء وقع بعدها همزة قطع او لا.

المتم للعشرين: مد العوض وهو في كل هاء كناية قبلها فعل مجزوم آخره ياء حذفت لأجل الجازم وعوضت عنها هاء الضمير، وقد اختلف القراء في إسكان تلك الهاء وتحريكها مع القصر والمد، نحو يؤده إليك ونوله ما تولى وهو فيما بعده همز من قبيل المنفصل، وفي ما ليس بعده همز من قبيل الطبيعي عند من يمده.

فصل: واعلم: أن هاء الكناية في عرف القراء عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب، والمراد بها الإيجاز والإختصار واصلها الضم، إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة فحينئذ تكسر. ولها في كتاب الله تعالى اربعة احوال: الأول: أن تقع بين متحركتين نحو

إنه كان وإنه هو وقال له صاحبه وهو ويضل به كثيرا ولقومه يا قوم فلا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو وبعد الكسر بياء، لأنها حرف خفي إلا مواضع اختلف فيها وهي: قوله — بيده موضعان بالبقرة وموضع بالمؤمنين وموضع بيس، ويؤده معا ونؤته معا بآل عمران ونؤته موضع بالشورى ونوله ونصله بالنساء، وأرجه الأعراف والشعراء ويأته بطه ويتقه بالنور وفألقه بالنمل ويرضه لكم بالزمر ويره معا بالزلزلة، وتفصيلها عندك معلوم. والثاني: أن تقع بين ساكنين مطلقا نحو وآتاه الله وتذروه الرياح ويأتيه الموت وإليه المصير. والثالث: أن تقع بين متـــحرك وساكن نحو إسمه المسيح وله الملك وله الحمد، هذان لا خلاف في عدم صلتهما لئلا يجتمع ساكنان على غير حدهما. والرابع: أن تقع بين ساكن ومتحرك نحو فيه هدى وهذا مختلف فيه: فابن كثير: يصل الهاء المضمومة بواو مدية والمكسورة بياء مدية نحو، وشروه بثمن وما أنسانيه إلا الشيطان ووافقه حفص عن عاصـم في حرف واحد وهو ويخلد فيه مهانا بالفرقان، ووافقه هشام أيضا في قوله أرجئه في الموضعين فـإنه قرءهما بهمز ساكن قبل الهاء وبضم الهاء ووصلها بواو ساكنة كما يقرؤه ابن كثير، والباقون بترك الصلة. ويجب المد في هاء الضمير وصلا ويمتنع وقفا، فإنها تسكن لأجل الوقف في نحو قوله وجهه وله وبه وهذه وأمره وفله وما أشبه ذلك، وهذ المد يسمى مدا معنويا واما الهاء من نحو إله وفواكه وما نفقه ومن وجه أبيكم، ونحو وانه عن المـنكر ولئن لم تنته ولئن لم ينته بالفوقية والتحتية فلا تمد، لأن الهاء فيها ليست بهاء ضمير بل هي من نفس الكلمة.

فصل: الحادي والعشرون: المد الطبيعي وهو مد الألف من نحو قال، والواو من نحو يقول، والياء من نحو قيل، وذلك لأن صاحب الطبـيعة السليمة لا ينـقصه عن حده ولا يزيد عليه، وحده مقدار ألف، وله ثلاثة احوال: الأول: يكون ثابتا في كل حال نحو العالمين. والثاني: يكون محذوفا في الوصل ثابتا في الوقف، نحو موئلا وهدى وأمنا، فإن وقف على كل منها يقف بالألف، فيصير مدا طبيعيا، واما في الوصل فهي بالتنوين. والثالث: ما يثبت وصلا ويحذف وقفا نحو هذه وبه وأمه، فإن وقف على هذه الهاآت وقف بالسكون، وإن وصل مدها مدا طبيعيا أي إن لم يكن بعدها همز.

فصل: ولا يرى بعض من القوم في التقسيمات فائدة كبيرة: قال السخاوي: "فهذه عشرة أسماء ما أرى لها كبير فائدة"، وقال الفضالي: "وإذا تأملت وجدت أكثر هذه الألقاب متداخلا، وأكثر التعاليل غير ناهض، ومرجع ما عد منها زيادة على المد الطبيعي، إلى الهمز والسكون، فليتأمل"، وقال المرعشي: "والإشتغال بمعرفة تلك الأسامي قليل الجدوى"، وقد أنهاها بعض المتأخرين إلى تسعة وعشرين لقبا، ومن أكثر من ذلك.

فصل: وليحذر من عدم توفية حروف المد حقها، بزيادة أو نقصان على القدر المحدود أو منه، قال ابن البناء: "وكذلك يحذر من زيادة الممدود الذي يخرجه عن حده، فيعتقد أنه تجويد وأنه فيه من المحسنين، ولا يعلم أنه من المسيئين"، وقال المرادي: "الإفراط في مد حروف المد، وهو تجاوز الحد، يقال: أفرط في الأمر: أي جاوز فيه الحد، وليس من التجويد في شيء، بل هو من اللحن الخفي، وربما خرج إلى حد الجلي، وللمد حد يوقف عنده، ومقدار لا يصح تجاوزه، وقال المرعشي: "وأكثر غلطاتهم أيضا في زيادة المد الطبيعي في غير محل زيادته، وترك الزيادة في محلها، وإحداث مد في ما ليس فيه مد أصلا"، وقال الملا علي القارئ: "ثم اعلم أن الزيادة على المقدار الوارد في حد المد أيضا ممنوع...".

وليحذر من ترعيد الصوت بالمد، قال القرطبي: "وقد بقي الآن أن نبين ما يستكره في المد وننبه عليه ليجتنب، ونمثله في مواضع قريبة ليستدل بالأقل على الأكثر، فنقول: ينبغي أن يكون الصوت في المد سليما عن ترعيد وتمطيط، خالصا من اضطراب وتهزيز، صافيا من إجراء النفس معه وتكدير رونقة به"، وقال ابن البناء: "ومن العيوب الترعيد، وصفته تعليق الصوت بترديد الحنجرة، كأنه يروم منزلة من التطريب"، ومن إشراب المد غنة: فالمد يشبه الغنة، إلا أنه يجري في الفم والغنة تجري في الأنف، فإذا وقع حرف من حروف المد قبل النون، فإنه قد تلحقه غنة بسبب التجاور، قال الأندرابي: "فإن سكنت الياء وانكسر ما قبلها، أو سكنت الواو وانضم ما قبلها، أشبعتهما من غير غنة ..."، وقال المرعشي: "وليحذر عن ... إعطاء الغنة لغير حروفها، كما يفعله بعض الناس في الياء المدية والواو المدية في مثل: {نستعين}، و{طس}، ويستهزءون}، تبعا لغنة النون"، وفي موضع

آخر: "إن الغنة لما أشبهت المد، كما سبق نقلا عن التمهيد، يلائم إحداث الغنة مع تلفظ المد، ولذا يلفظ بعض الناس المد مصحوبا بالغنة في مثل: {نستعين}، وهو لا يشعر بذلك، وذلك لحن، وطريق معرفة حدوثها في مثل ذلك أن تلفظه مرة مع الإمساك على أنفك ومرة بدونه، فإن اختلف صوت المد في الحالين، فاعلم أنه مصحوب بها، وطريق الحذر عنها منع النفس الجاري مع المد عن التجاوز إلى الخيشوم، وامتحان صوته بالإمساك على الأنف وتركه إلى أن يتعود تخليص المد عنها".

فصل: واستحسن قائل في تحريكه الأذهان أن: - بإثارة بعض الإشكالات التخصيصية التي يطويها كثير من المشتغلين بعلم القراءة، إما ركوناً للتقليد، أو خوفاً من سياط النقد، أو لاعتقادهم بأن الأداء المتلقّى عن الشيوخ لا يمكن مناقشته بأي حال من الأحوال، في أسباب أخرى، وبدأ مباشرة بإشكال لاحظه منذ سنوات طويلة، وهو متعلق بمسألة المقدار الزمني للمد.أن: "من المعلوم أن أزمنة المد ثلاثة: قصر، وتوسّط، وإشباع، وتفصيلها في كتب التجويد والقراءات. بالنسبة لزمن القصر لا إشكال فيه بحسب استقرائي، فجُلُّ المشايخ مجمعون على مقدار معين، لا يكاد يختلف من شيخ لآخر. أما التوسّط والمد فيختلف فيهما المشايخ اختلافاً كبيراً، وكل المشايخ الفضلاء يذكر أنه تلقّى عن شيخه بهذه الكيفية، ولو قارنتَ سماعاً بين مقدار القصر ومقدار التوسط عند كثير من القراء = لرأيت تفاوتاً كبيراً في الزمن يصل إلى الإشباع في كثير من الأحيان، والذي ينبغي أن يكون مقدار التوسط كمقدار القصر مرتين، دون زيادة أو نقصان. وينطبق كلامي على مقدار الإشباع، ففيه زيادة كبيرة عند كثير من القراء، فتجد القارئ يمدّ حتى ينقطع صوته، وينتهي نَفَسه، وتكلّ حَنجَرته، لا سيما إن كان يجمع القراءات، أو يقرأ لمن يُشبِع المدود، ولو أنه أتى بالإشباع على وجهه لاستراح كثيراً من هذا العناء. خُلاصة ما أريد التوصّل إليه: أن تتمَّ مراجعة المقدار الصوتي لمدّ التوسط، والإشباع بالمقارنة مع زمن القصر، وأن يُنظَر إلى سبب اختلاف القراء في تحقيق ذلك، هل هو صعوبة ضبط المقدار، أم أمر آخر؟، والله أعلم".

وقال غيره: "........ وأما من حيث التَّفاوت بين أنواع المدود: القصر، والتَّوسُّط، والإشباع (الطُّول)، ومقارنة أزمنة مقدارها، فهي مراحلُ مُتتابعةٌ ومُتتالية، والتَّقدير فيها اصطلاح، ولا يلزمُ أن

يكون (التَّوسُّط) مثلاً ضعفَ (القصر)، و(الإشباع) ضعفيه، أو (التَّوسُّط) يعادلُ ثلثي (الإشباع). فقد قيل في (الإشباع): "وحمزةُ وورشٌ يمُدَّان مدّاً تامّاً، وحمزةُ أطولهما مدّاً" فتأمَّل! وقيل في (التَّوسُّط): "ودونهم (أي: دون أصحاب الإشباع) عاصمٌ، ودونَه ابنُ عامر والكسائي" فتأمل!.. إذاً فما النِّسبةُ بين توسُّط عاصمٍ، وطولِ ورش؟ وما النِّسبةُ بين توسُّطِ ابن عامرٍ والقصر؟ ولرُبَّما وجدنا المدَّ بالمقادير الحسِّيَّة خرَج نصفَ ألِفٍ، أو نصفَ حرَكَةٍ، عن حدِّه المقدَّر، فما هو محلُّ هذا النِّصف الَّذي جاء بين حواجز التَّقْنِين؟.

إنَّ الاصطلاح وُضع في غالب أحواله وأوَّلِ مقصودِه لِلتَّقريب، لا لِلتَّحْجِير والتَّحْدِيد. إذا عُلم هذا، فالضَّابطُ في هذه المسألة الفرعيَّة: (اطِّرادُ ميزانِ المدِّ في نَظِيرِه). وتُلغى الحواجزُ الوهميَّة، بعد الدُّربةِ والسَّجيَّة.

كتاب الوقف والإبتداء

فلما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد ولم يجر التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذٍ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته ما قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قوله: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: قد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم، فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها.

ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم. وتواتر تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو ابن العلاء يعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي نجود وغيرهم من الأئمة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء. وقد صح عن الشعبي وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى، أنه قال: إذا قرأت {كل من عليها فان}، فلا تسكت حتى تقرأ {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام}.

فصل: والناس في الوقف مختلفون: فمن على مقاطع الانفاس، ومن على رءوس الآي، والأعدل أنه قد يكون في اوساط الآي، وإن كان الأغلب في أواخرها وليس آخر كل آية وقفا، بل؛ المعاني معتبرة والأنفاس تابعة لها والقارئ إذا بلغ الوقف وفي نفسه طول يـبلغ الوقف الذي يليه، فله مجاورته الى ما يليه مما بعده، فإن علم أن نفسه لا يبلغ ذلك فالأحسن له ألا يجاوره، فإن عرض له عجز بعطاس او قطع نفس او نحوه عند ما يكره الوقف عليه، عاد من اول الكلام، ليكون الكلام متصلا بعضه ببعض، ولئلا يكون الإبتداء بما بعده موهما للوقوع في محذور كقوله تعالى — لقد سمع

الله قول الذين قالواْ — فإن ابتدا بما يوهم ذلك كان مسيئا إن عرف معناه. واختلفواْ في أقسام الوقف: والـمختار منه بيان اربعة اقسام، تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

ولكنّ أبا يوسف صاحب ابي حنيفة رحمهما الله تعالى: خالف الجمهور بأن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والكافي والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة، ومسميه بذلك ومتعمد الوقف على نحو ذلك مبتدع: قال: لأن القرآن معجز ،وهو كله كالقطعة الواحدة، وبعضه قرآن معجز وكله تام حسن وبعضه تام حسن.

قلت: الأمر ليس كما يزعمه ابو يوسف، لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الوصف العجيب والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات، وقوله إن بعضه تام حسن كما أن كله تام حسن: فنقول له: إذا قال القارئ: (إذا جاء) ووقف، أهذا تام وقرآن ؟ فإن قال نعم: نقول إنما يحتمل ان يكون القائل اراد إذا جاء الشتاء، وكذلك كلما افرد من كلمات القرآن وهو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم وانحاز عن غيره وامتاز ظهر ما فيه من الإعجاز. ففي معرفة الوقف والإبتداء الذي دونه العلمـــاء تبيين معـــاني القرآن العظيم وتعريف مقاصده واظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفوائده، فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه.

فصل: واعلم: أنه يجب على القارئ أن يصل المنعوت بنعته والفعل بفاعله والفاعل بـمفعوله والـمؤكّد بمؤكده والبدل بالمبدل منه والمستثنى بالمستثنى منه، والمعطوف بالمعطوف عليه والمضاف بالمضاف اليه والمبتدآت بأخبارها والأحوال بأصحابها والأجوبة بطالـبها والمميزات بمميزاتها، وجميع المعمولات بعواملها ولا يفصل شيء من هذه الجمل إلا في بعض أجزائها.

فالوقف قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض. ولا بد من التنفس معه ولا يأتي في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسما. فالوقف الى اختياري بأن يقصد لذاته من غير عروض سبب من الأسباب. واضطراري ما يعرض بسبـب ضيق نفس ونحوه كعجز ونسيان، فيجوز على اي كلمة كانت وان لم

يتم المعنى، كعلى شرط دون جوابه وموصول دون صلته، لكن يجب الإبتداء من الكلمة التي وقف عليها إن صلح الإبتداء بها.

وانتظاري بأن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لإختلاف الروايات. واختباري متعلقه الرسم لبيان المقطوع والموصول والثابت من المحذوف ولا يوقف عليه إلا لعذر.

فصل: فالإختياري: هو المختلف في أقسامه تحديدا وعددا، على مذاهب غير منضبطة ولا منحصرة: وكان هذا التقسيم موضع عناية المتقدمين من علماء الوقف والإبتداء، وعلماء التجويد، وتعددت فيه وجهات نظرهم، وذلك لإختلاف القراء والمفسرين والمعربيين، حيث إن الوقف يكون تاما على قراءة أو إعراب أو تفسير أو معنى، وغير تام على وجه آخر. فكل يحدد موضع الوقف مع بيان نوع هذا الوقف حسب فهمه لمعنى الآية:

فذهب الداني إلى أنها أربعة وحدها: تاما مختارا وكافيا جائزا وصالحا مفهوما وقبيحا متروكا، قال: "اعلم أيدك بتوفيقه: أن علماءنا اختلفوا في ذلك: فقال بعضهم: الوقف على أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك.

قلت: والمذهب المختار عند الإمام، وعليه كثير من الأمة جمهورها، ومنهم أبو حاتم السجستاني: وقال: "من المقاطع الوقف التام، والوقف المفهوم وهو الكافي، والوقف الصالح وهو الحسن، ويجتنب الناقص القبيح"، وقال النحاس: "وهذا الكتاب نذكر فيه التمام، وما كان الوقف عليه كافيا، أو صالحا، وما يحسن الإبتداء به، وما يجتنب من ذلك".

وذهب ابن الأنباري: إلى أنه ثلاثة: وحدها: تاما وحسنا وقبيحا، قال: "واعلم أن الوقف على ثلاثة أوجه، وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام".

وذهب بعضهم: إلى أنه ثلاثة: وحدها: تام وكاف وقبيح: قال الداني في المذهب، عقب قوله عن مذهبه: "وأنكر آخرون هذا التمييز، وقالوا: الوقف على ثلاثة أقسام: قسمان أحدهما مختار وهو

التمام، والآخر جائز وهو الكافي الذي ليس بتمام، والقسم الثالث القبيح الذي ليس بتمام ولا كاف.

وذهب بعض: إلى أنه قسمان وحده تاما وقبيحا لا غير.

وذهب السِّجاوندي إلى أنه خمسة وحدها: لازما ومطلقا وجائزا ومجوزا لوجه ومرخصا ضرورة.

فصل: ويجوز أن يضاف له سادسا، وهو ما لا يجوز الوقف عليه، فقد اعتمد السجاوندي في التقسيم على حكم الوقف من وجوب، أو جواز أو عدمه، فجعله ذلك، قال الإمام في السجاوندي: "وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، وخرج في مواضع عن حد ما اصطلحه واختاره".

وذهب الأنصاري إلى أنه ثمانية: وحدها: تاما وحسنا وكافيا وصالحا ومفهوما وجائزا وبيانا وقبيحا.

وذهب الصفاقسي إلى الداني مذهبه، عددا وتحديدا، وزاد تحقيقا: على أن كُلّا إلى قسمين، صارت ثمانية، وهو فاعل وأفعل.

وذهب بعضهم: إلى العدد وحدها: تاما وشبيها به وناقصا وشبيها به، وحسنا وشبيها به وقبيحا وشبيها به.

وذهب آخر إلى العدد وحدها: كاملا وتاما وكافيا وصالحا ومفهوما وجائزا وناقصا ومتجاذبا.

فصل: فالتام على كلمة لم يتعلق ما بعدها بـها ولا بما قبلها لا لفظا، ولا معنى: كالوقف على المفلحون في البقرة. والكافي على كلـمة لـم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظا، بل معنى فقط؛ كالوقف على قوله لا يؤمنون – في أول البقرة لأنها مع ما بعدها وهو ختم الله متعلق بالكافرين. والحسن على كلمة تعلق ما بعدها بـها أو بـما قبلها لفظا، بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة كالوقف على الحمد لله في الفاتحة لأن رب صفة له فتعلق ما بعد الكلمة الموقوف عليها بها

لفظا، وكالوقف على عليهم الأول في الفاتحة لأن غير صفة للذين او بدل منه. والقبيح على لفظ غير مفيد لعدم تمــام الكلام، وقد تعلق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى، كالوقف على بسم من بسم الله وعلى الحمد من الحمد لله لأنه لا يعلم الى اي شيء أضيف او على كلام يوهم وصفا لا يليق به تعالى.

والتعلق اللفظي: هو ان يكون ما بعده متـعلق بما قبله من جهة الإعراب، كأن يكون صفة او معطوفا، بشرط ان يكون ما بعده كلاما تاما. والمعنوي: ان يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب، كالإخبار عن حال المؤمنين في اول البقرة مثلا، فإنه لا يتم إلا الى قوله المفلحون ثم احوال الكافرين تتم عند قوله – ولهم عذاب عظيم – ثم احوال المنافقين عند قوله – إن الله على كل شيء قدير – حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظا ولا معنى.

فصل: ومعنى التام: هو الذي يحسن الوقف عليه والإبتداء بما بعده، واكثر ما يوجد في رءوس الآي وعند انقضاء القصص نحو الوقف على بـسم الله الرحمن الرحيم والإبتداء بقوله الحمد لله رب العالمين ونحو الوقف مالك يوم الدين والإبتداء بإياك نعبد ونحو أولئك هم المفلحون والإبتداء بقوله إن الذين كفرواْ، ونحو – إن الله على كل شيئ قدير – والإبتداء بقوله – يا أيها الناس اعبدواْ ربكم – وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو جعلواْ أعزة أهلها أذلة، هـذا إنقضاء كلام بلقيس ثم قال تعالى – وكذلك يفعلون – وهو رأس آية.

وقد يكون وسط الآية نحو لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جائني – وهو تمام حكاية قول الظالم وهو أبي بن خلف ثم قال تعالى – وكان الشيطان للإنسان خذولا وهو رأس آية، وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة بكلمة نحو لم نجعل لهم من دونها سترا آخر الآية وتمام الكلام، وكذلك أي أمر ذي القرنين كذلك ونحو – وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل – رأس الآية مصبحين والتمام وبالليل لأنه معطوف على المعنى، أي بالصبح وبالليل، ومثله عليها يتكئون وزخرفا رأس الآية يتكئون والتمام وزخرفا لأنه معطوف على ما قبله من قوله سقفا من فضة.

فصل: وقد يكون الـوقف تـاما على تـفسير واعراب وقد يكـون غير تام على آخر نحو قوله: وما يعلم تأويله إلا الله وقـف تام على ان ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود واليه ابو حنيفة وبه نافع والكسائي والفراء والأخفش. وقد يكون الوقـف تاما على قراءة وغير تام على قراءة أخرى، نحو مثابة للناس وأمنا تام على قراءة من كسر خاء واتخذواْ، وكاف على من فتحها.

فصل: وقد يتفاضل التام في التمام نحو مالك يـوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين كلاهما تام إلا أن الأول أتم من الثاني لإشتراك الثاني وما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول. وقد يتأكد الوقف على التمام لبيان معنى مقصود وهو ما لو وُصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي عبر عنه السجاوندي باللازم وبعـضهم بالواجب، فمن ذلك الوقف على ولئن اتبعت أهوائهم من بعد ما جائك من العلم إنك إذا لـمن الظالمين والإبتداء بقوله الذين آتيناهم الكتاب لئلا يوهم أن الذين صفة الظالمين، وهو مستأنف مدح في عبد الله بن سلام واصحابه.

فصل: فلو قال القائل: قال الداني: الوقف التام عند تمام القصص وانقضائها، وهذا يدل على أن جمل القصة الواحدة متعلق بعضها ببعض معنى، فيلزم أن لا يكون في أثناء قصة يوسف عليه السلام وشبهها وقف تام مع أن الداني قال في سورة يوسـف: الوقف على حكيم تام، وكذا الوقف على الخاسرون وعلى لا يشعرون مع أن هذه الوقوف في أثناء قصة يوسف عليه السلام.

قلت: في سورة يوسف عليه السلام قصص متعددة متعلقة بيوسف عليه السلام، فقصة رؤياه تتم عند قوله – عليم حكيم – وقـصة تدبير إخوته وتبعيده عن أبيه تتم عند قوله إذا لخاسرون – وقصة ما فعلوه به تتم عند قوله لا يشعرون، وهكذا إلى آخر ما يتعلق به عليه السلام، وتعد جميع القصص المتعلقة بيوسف عليه السلام بتلك السورة قصة واحدة وحدة، عبارية لا حقيقة ولا يفهم مقاطع القصص في القرآن إلا الأفراد.

فصل: والأصل في الوقف التام: ما الإمام في التمهيد حيث قال: أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن اللبان قال: أخبرتني الشيخة الصالحة زين الدار أم محمد الوجيهية بنت علي بن يحي بن علي

الصعيدي قالت: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن وثيق قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن زرقون قال: أخبرنا الخولاني قال: أخبرنا أبو عمرو الداني قال: أخبرنا أبو الفتح فارس بن أحمد قال: أخبرنا أحمد بن محمد وعبيد بن محمد قالا: أخبرنا علي بن الحسين القاضي قال: أخبرنا يوسف بن موسى القطان قال: حدثنا عثمان بن مسلم قال: حدثنا حماد بن سلمة وسمعته منه قال: أخبرنا علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل: استزده فقال: اقرأ على حرفين فقال ميكائيل: استزده حتى بلغ سبعة احرف كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب، وفي رواية أخرى ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب بمغفرة.

فصل: ومعنى الكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه ايضا، والإبتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى، دون تعلق شيء من جهة الإعراب نحو أم لم تنذرهم لا يؤمنون ثم قال ختم الله على قلوبهم، إخبار عن حال الكفار وقوله إن الذين كفرواْ إخبار عن حالهم أيضا. ومثله الوقف على فواصل سورة الجن والمدثر والتكوير والإنفطار والإنشقاق والشمس وضحاها، والإبتداء بما بعدهن لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض فما بعده كلام مستغن عما قبله لفظا، وإن اتصل معنى لكن لا يوقف على الفاصلة التي قبل الجواب لإتصالها به. وقد يتفاضل في الكفاية: كتفاضل التام نحو في قلوبهم مرض كاف – فزادهم الله مرضا أكفا منه – بما كانواْ يكذبون أكفا منهما. وأكثر ما يكون فيه التفاضل في رءوس الآي نحو ألا إنهم هم السفهاء كاف، ولكن لا يعلمون أكفا منه.

فصل: وقد يكون الوقف كافيا على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو يعلمون الناس السحر كاف إن جعلت ما بعده نافية لا موصولة. فإن جعلت موصولة كان حسنا فلا يبتدي بها لأن ما قبلها غير رأس آية، وكافيا على قراءة وغير كاف على أخرى نحو ونحن له مخلصون كاف على من قرأ أم تقولون بتاء الخطاب، وتام على قراءة من بياء الغيبة. وقد يتأكد الوقف الكافي لبيان المعنى المقصود كما تقدم في التام، فمن ذلك الوقف على لقد كفر الذين قالواْ إن الله

ثالث ثـلاثة والإبتداء بقوله وما من إله إلا اله واحد لأنه يوهم السامع أنه من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث وليس كذلك.

فصل: والأصل في الوقف الكافي: ما الإمام وهو الى الداني حيث قال: حدثنا محمد بن الخليفة الإمام قال: حدثنا محمد ابن الحسين قال: أخبرنا الفريابي قال: أخبرنا محمد بن الحسين البلخي قال: اخبرنا عبد الله بن المبارك قال: حدثنا سفيان عن سليمان يعني الأعمش عن ابراهيم عن عبيدة عن ابن مسعود قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إقرأ علي القرآن فقلت له: اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال: إني أحب أن أسمعه من غيري، قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت: – فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلآء شهيدا — قال: فرأيته وعيناه تذرفان دموعا فقال لي: حسبك.

فصل: ومعنى الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه وفي الإبتداء بما بعده خلاف لتعلقه به من جهة اللفظ، إذ كثيرا ما تكون آية تامة وهي متعلقة بما بعدها ككونها مستثنى والأخرى مستثنى منها لأن ما بعده مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى كما تقدم، او نعتا لما قبله او بدلا او حالا او توكيدا. وسمي حسـنا لأنه يفهم معنى يحسن السكوت عليه ويكون رأس آية وغير رأس آية، فإن كان غير رأس آية حسن الوقف عليه ولا يـحسن الإبتداء بما بعده فندب لمن وقف عليه أن يبتدأ من الكلمة الموقوف عليها فإن لم يفعل فلا إثم عليه. وأما إن كان رأس آيـة نحو الحمد لله رب العالمين — والرحمن الرحيم فوقفه حسن ايضا ويحسن الإبتداء بما بعده لكون الموقوف عليه من رءوس الآي وهو على خلاف في أن الوقف على مثل ذلك أولى او وصله بما بعده.

فصل: ثم إنهم بخلف في الوقف على رءوس الآي: فمنهم كالملا علي القاري من يقول بسنيته لما ذكره الشمس إبن الجزري بسنده هذا: (أخبرنا الشيخ الجليل أبو حفص عـمر بن حسن بن أميلة المزي قال أنبأنا ابو الحسن علي بن أحمد بن البخاري قال أنبأنا أبو حفص بن طبرزد قال أنبأنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي قال أنبأنا أبو نصر عـبد العزيز بن محمد الترياقي وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورجي قالوْ أنبأنا أبو محمد عبد الجبار بن

محمد بن الجراحي أنبأنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي عن ابي عيسى الترمذي أنبأنا علي بن حجر أنبأنا يحي بن سعيد الأموي عن ابن جرير عن ابن ابي مليكة عن أم سلمة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول: الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول: الرحمن الرحيم ثم يقف).

وظاهر هذا الحديث: أن رءوس الآي يستحب الوقوف عليها، سواء وجد تعلق لفظي بما بعده أم لا. قال الداني: وهو أحب الي لكنه خلاف ما ذهب اليه أرباب الوقوف كالسجاوندي، من أن رءوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه لفظا. قال السيوطي: يحسن الإبتداء بما بعد الموقوف عليه في الوقف التام والكافي، ولا يحسن في الوقف الحسن إلا أن يكون رءوس الآي فإنه يحسن الإبتداء حينئذ بما بعد الموقوف عليه في إختيار أكثر أهل الأداء، لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث.

هذا: إذا كان ما بعده مفيد المعنى، وإلا فلا يحسن الإبتداء إذا، ك{لعلكم تتفكرون.في الدنيا والآخرة. فإن تتفكرون رأس آية لكن لا يفيد ما بعده معنى، فلا يحسن الإبتداء به ويستحب العود الى ما قبله. وقول السيوطي في إختيار أكثر أهل الأداء: لأن الداني لم يحسنه حيث صرح لأن الإبتداء بالرحمن الرحيم وبملك يوم الدين لا يحسن عند الوقف على ما قبلهما، لأنه مجرور والإبتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع له.

فصل: ولو قال الحافظ الداني لأنه تابع والإبتداء بالتابع قبيح، لكان أصوب، لأن قبح الإبتداء لا يختص بالمجرور، وإن كان الإمام الداني إنما ذكر الجرور لخصوص المقام، والداني كغيره فيما أصبت، ولكن خوفا من ان يحتمل تقيد ذلك متحامل.

وإذا كان لا يحسن الإبتداء في الوقف الحسن بما بعد الموقوف عليه في إختيار أكثر أهل الأداء، إلا إذا كان ما بعده مفيد المعنى، فلا خلاف إذا بينهم وبين الداني. وأما إذا لم يكن فإذًا.

ومن بأن المراد بالوقف في الحديث السكت: لأن الوقف والسكت والقطع عبارات يطلقها المتقدمون غالبا ويراد بها الوقف. وأما المتأخرون: ففرقواْ بين كل منها. والصحيح أن السكت بالسماع والنقل: فلا يجوز إلا فيما صحت به الرواية لمعنى مقصود بذاته، وإن حمله أبو عمرو بن العلاء البصري على ذلك.

والمختار عندي أنه صلى الله عليه وسلم: إنما كان يقف ليبين للمستمعين رءوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على العالمين ولا على الرحيم لما في الوقف عليهما من قطع الصفة من الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك، فلا دلالة إذا في الحديث على ذلك.

فصل: ثم إعلم انه قد يكون الوقف حسنا على تقدير وكافيا على آخر وتاما على غيرهما نحو، قوله هدى للمتقين يجوز ان يكون حسنا إذا جعل الذين يؤمنون بالغيب نعتا للمتقين، وان يكون كافيا جعل الذين يؤمنون رفعا بمعنى هم الذين أو نصبا بتقدير، اعني الذين وأن يكون تاما إذا جعل الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ خبره أولئك على هدى من ربهم.

وقد يكون الوقف حسنا والإبتداء قبيحا نحو قوله يخرجون الرسول فالوقف حسن والإبتداء بإياكم قبيح لفساد المعنى، إذ يصير تحذيرا عن الإيمان بالله تعالى. وقد يتأكد لبيان المعنى المقصود كما تقدم، كالوقف على الم تر الى الملإ من بني إسرائيل من بعد موسى والإبتداء بـ إذ قالواْ لنبي لهم ابعث لئلا يوهم أن العامل فيه ألم تر. وذكرواْ الوقف على وتعزروه وتوقروه والإبتداء بـ وسبحوه لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الآخر عائد على الله تعالى، ومثله قوله ذلك ربكم خالق كل شيء والإبتداء بقوله لا إله إلا هو لأنه لو وصل صار جملة لا إله إلا هو وصفا لشيء ومثله كثير.

فصل: ومعنى القبيح: نوعان: احدهما: الوقف على كلام لا يفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى، كالوقف على بسم من بسم الله ونحوه فلا يعلم الى اي شيء اضيف فالوقف عليه قبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة او لتعليم او امتحان، فيستحب ويجب ان يبتدأ من

الكلمة التي قبل الموقوف عليها او بها على حسب ما يقتضيه المعنى من الحسن لأن الوقف قد أبيح للضرورة، فلما اندفعت لم يبق مانع من الإبتداء بما قبله.

فصل: والأصل في الوقف القبيح ما الإمام في الكتاب حيث قال: أخبرنا الشيخ عمر بن أميلة قال: أنبأنا ابن البخاري قال: أنبأنا ابن طبرزد قال: أنبأنا أبو البدر ابراهيم بن محمد الكرخي، أنبأنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا ابو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، قال: أنبأنا مسدد قال: أنبأنا يحي عن سفيان بن سعيد قال: أخبرني عبد العزيز بن رفيع عن تميم الطائي عن عدي بن حاتم قال: جاء رجلان الى النبي صلى الله عليه وسلم، فتشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: - قم واذهب بئس الخطيب.

فصل: واختلفوا في الوقف القبيح أن من أي قسم على مذهبين، فذهب الجمهور إلى أنه من قسم الوقف الإختياري ما يعجب ذلك واحدا: وذهب آخرون إلى أنه من قسم الوقف الإضطراري، أن: فإن المعروف أن القبيح وقف اضطراري، لا يجوز تعمد الوقف عليه، إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه.

وأجيب عن الثاني: بأن الوقف القبيح: إذا عمد القارئ إليه بمحض إختاريه وإرادته، فمن قسم الوقف الإختياري، وإذا لم يعتمد القارئ إليه بذلك، فمن القسم الإضطراري، فأرى: أن لو اعتبر الآخرون تعريف الجمهور للإختياري، لما تعرضوا لهم قيد أنملة، والجمهور لا يخالفوهم في أن الوقف القبيح من القسم الإضطراري إذا لم يعتمد القارئ إليه بمحض إختياره وإرادته.

فصل: وقول بعض الآخرين: "لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة" فلا واحد من الجمهور يقول بجواز تعمد الوقف عليه سوى لضرورة. يقول بعضهم: "فالوقف على ذلك اختيارا بدون قصد قبيح، فعلى القارئ أن يرجع إلى استئناف الكلام بما يفيد المعنى التام، ولا إثم بدون قصد، ولا يقصد تغير المعنى بالوقف على مثل هذه الألفاظ مؤمن".

فكل كلمة تعلقت بما قبلها بأن يكون ما بعدها من تمامها لا يوقف عليها، كالمضاف دون المضاف اليه نحو بسم الله وذكر رحمة ربك ولا يوقف على الموصوف دون صفته نحو اهدنا الصراط المستقيم فالصراط موصوف، والمستقيم الصفة ولا على الرافع دون المرفوع ولا الناصب دون المنصوب ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على إنّ واخواتها دون أسمائهن ولا أسمائهن دون أخبارهن ولا على ظننت وأخواتها دون منصوباتها، ولا على صاحب الحال دونها ولا على المستثنى منه دون المستثنى ولا على المفسر دون التفسير ولا على الذي والتي والذين وما من دون صلاتهن ولا على الفعل دون مصدره ولا على حروف الإستفهام واسمائه دون ما استفهم بها عنه، ولا على أدوات الشرط دون المشروط ولا على الشرط دون الجزاء ولا على الأمر دون جوابه فهذه كلها لا يتم بها كلام ولا يفهم منها معنى فلا يجوز الوقف عليها ولا الإبتداء بما بعدها.

فصل: وليس في القرآن من وقف واجب ولا حرام إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى، فإنه يكفر والعياذ بالله! فضلا أن يأثم، وجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشريعة.

والثاني: فيما يوهم الوقف عليه أو الإبتداء وصفا لا يليق به تعالى أو يفهم معنى غير ما أراد الله تعالى كالوقف على قوله إن لا يستحي للأن المعنى يفسد بفصل ذلك مما بعده من قوله أن يضرب مثلا.

ويغتفر الوقف عند طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة، ولا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل وإن لم يكن التعلق لفظيا، وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع وطول المد وزيادة التحقيق وقصد التعليم وما.

فصل: ولتعلم أن لأئمة القراء أصولا في الوقف والإبتداء، فلتعتمد في قراءة كل مذهبه: فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك.

وابن كثير روينا عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله، على قوله: وما يشعركم، وعلى: إنما يعلمه بشر} لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبو عمرو فروي أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول هو أحب إلي. وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام، وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقيل لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي، وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة.

والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي رحمهما الله تعالى.

فصل: ولا يجوز قطع الآية حتى تتم، وقد روى الإمام ما نصه، أن: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزبادي في آخرين مشافهة عن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي، أنا محمد بن أحمد الصيدلاني في كتابه عن الحسن بن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل أنا أبو الفضل محمد ابن جعفر الخزاعي، أخبرني أبي عمرو بن حيويه، حدثنا أبو الحسن بن المنادى، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا الحسين بن محمد المروزي، حدثنا خلف عن أبي سنان هو ضرار بن مرة عن عبد الله بن أبي الهذيل، أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها.

وأن: أخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إذناً، أخبرنا علي بن أحمد جدي، عن أبي سعد الصفار، حدثنا أبو القاسم ابن طاهر، أخبرنا أبو بكر الحافظ، أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، حدثنا أحمد بن نجدة، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا خلف بن خليفة، حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل، قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها. قال الخزاعي في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمها فيركع حينئذٍ - قال- فأما جواز ذلك لغير المصلي فمجمع عليه. قلت كلام ابن الهذيل أعم من ذلك ودعوى الخزاعي الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر. إذ لا فرق بين الحالتين والله تعالى أعلم.

وما أن: وقد أخبرتني به أسند من هذا الشيخة الصالحة أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد البخاري رحمهما الله فيما شافهتني به بمنزلها من الزاوية الأرموية بسفح قاسيون في سنة ست وستين وسبعمائة أخبرنا جدي أبو الحسن علي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا أبو سعد عبد الله بن عمر بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم زار بن طاهر الشحامي، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، حدثنا أحمد بن نجدة، أنا سعيد ابن منصور، حدثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل، قال:كانوا يكرهون أن يقرؤا بعض الآية ويدعوا بعضها. وهذا أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير، وقوله كانوا: يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

فصل: واعلم أنه من واجب أن تقرأ الآيات متصلة بعضها ببعض بترتيبها كما أنزل ولا يترك منها شيء يستأنف ما بعده، لأن ذلك فيه تقطيع نظمه وتعانق آياته وكلماته ولا يخلو من استظهاره على الترتيب الذي أمر الله به بين الآيات والسور لحكم بالغة وأسرار عجيبة، ولم يعهد ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا في عهد الصحابة والتابعين، والتلاوة اتباع لا ابتداع ويعظم الخطب في هذه البدعة إذا كان الحاصل عليها استحسان عدم صدع قلوب السامعين وأسماعهم بتلاوة آيات الوعيد والترهيب بعد آيات الوعد والترغيب، أو أن القارئ أقدر فيها يتخيره من الآيات على تحسين الصوت وإجادة النغم وجعل همه آخر السورة إرضاء العامة دون ما يتركه

منها. فالقرآن: بترتيب الله لا بترتيب العباد، ولقد مر ذات مرة النبي عليه الصلاة والسلام، على صحابي يقرأ بهذه الطريقة، فقال له: (إذا قرأت السورة فأنفذها) أي أنه أمره بقراءة السورة كما أنزلها الله – تعالى – إذ لو شاء لصنفها كل مصنف على حدة، ولكنه مزجها لتصل القلوب بنظام لا يمل.

فصل: الوقف على (كلا) وأخواتها: اعلم: أن (كلا) هي ثلاثة وثلاثون موضعا في خمس عشرة سورة لم تقع إلا وهي مكية، وقد اختلف في الوقف عليها والإبتداء بها، وذلك مبني على اعتقاد أهل العربية. فذهب قوم الى أنها رد لما قبلها وردع له وزجر، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج. وذهب قوم الى أنها بمعنى (حقا) وعلى هذا المذهب تكون اسما لأنها بمعنى المصدر والتقدير أحق ذلك حقا، وهذا مذهب الكسائي وغيره.

قال ابن الأنباري: معناه حقا. وقال الزجاج: حقا توكيد والتوكيد إنما يقع بعد تمام الكلام. وذهب قوم الى أنها بمعنى (ألا) التي لاستفتاح الكلام وهذا مذهب ابي حاتم وغيره. وقال الفراء: (كلا) بمنزلة (سوف) لأنها صلة وهي حرف رد فكأنها (نعم) و (لا) في الإكتفاء قال: فإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك: كلا ورب الكعبة قال الله تعالى: – كلا والقمر – فالوقف على كلا قبيح لأنها صلة لليمين، وتابع الفراء محمد بن سعدان الضرير وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي. وقال أحمد بن يحي فيما ذكره مكي إن أصل كلا (لا) التي للنفي دخلت عليها كاف التشبيه فجعلتها كلمة واحدة وشددت لتخرج الكاف عن معنى التشبيه فهي عنده رد لما قبلها.

فصل: ثم إنهم اختلفواْ في الوقف عليها: فكان بعضهم يجيز الوقف عليها مطلقا. ومنهم من منع الوقف عليها مطلقا. ومنهم من فصل فوقف على بعضها لمعنى ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء كمكي والداني. فمن وقف عليها كلها: كانت عنده بمعنى الردع والزجر أي ليس الأمر كذلك فهو رد الأول. ومن منع الوقف عليها واختار الإبتداء بها مطلقا كانت عنده بمعنى ألا التي للتنبيه يفتتح بها الكلام، كقوله تعالى: ألآ إنهم يثنون صدورهم ليستخفواْ منه ألا حين يستغشون ثيابهم – وأنشدوا على ذلك قول الأعشى بن قيس استشهادا:

كلا زعمتم بأنا لا نقاتلكم + إنا لأمثالكم يا قومنا قتل.

واجتمعوا أيضا بقول العرب: (كلا زعمتم أن العير لا يقاتل) وهو مثل للعرب. قال ابن الأنباري: وهذا غلط منه وإنما معنى ذلك ليس الأمر كذلك. قلت: وما قال ابن الأنباري ظاهر. ومن فصل كانت عنده في مكان بمعنى (ألا) وفي مكان بمعنى (حقا) وفي مكان للرد والزجر وسنبين ذلك موضعا موضعا.

فأما ما وقع من ذلك موضعان في مريم عليها السلام – عند الرحمن عهدا كلا – ليكونوا لهم عزا كلا – قال الداني: فالوقف عليهما تام عند القراء، وقال بعضهم كاف لأنهما بمعنى ليس الأمر كذلك فهو رد للكلام المتقدم قبلهما، وقد يبتدأ بهما على قول من قال إنهما بمعنى حقا أو ألا. وفي المؤمنين – فيما تركت كلا – الوقف عليها تام وقيل كاف ويبتدأ بها بمعنى ألا.

وأما من قال إنها بمعنى حقا فقد أجازه بعض المفسرين، وهو وهم لأنها لو كانت بمعنى حقا لفتحت (إن) بعدها وكذا كل ما يقال فيها أنها بمعنى حقا فإنها تفتح بعد (حقا) وبعد ما هو بمعناها.

فصل: قال سيبويهُ: إذا قلت: أما أنك منطلق إن جعلت أما بمعنى (حقا) فتحت أن، وإن جعلتها بمعنى (ألا) كسرت. وهكذا الكلام في الثاني من الشعراء وموضعي المعارج والأولان في المدثر والأول في عبس والأول والثالث والرابع في المطففين والأول في العلق لأن (أن) مكسورة في كل هذه المواضع بعد كلا فلا تكون بمعنى حقا ويبتدأ (بكلا) فيهن بمعنى (ألا).

وفي الشعراء موضعان – فأخاف أن يقتلون قال كلا – الوقف عليها على مذهب الخليل وموافقيه ظاهر قوي وعلى ذلك جماعة من القراء منهم نافع، ونصير اي ليس الأمر كذلك لا يصلون الى قتلك فهو رد لقول موسى عليه السلام: فأخاف أن يقتلون ولا يبتدأ بكلا في هذا الموضع، لأنها محكية في (قولا) سابق من الله عز وجل لموسى، ولكن يجوز الوقف على {يقتلون} ويبتدأ {قال كلا} على معنى ألا أو حقا، {قال أصحاب موسى إنا لمدركون. قال كلا} الوقف على كلا وهو حكاية عن قول موسى لبني إسرائيل أي ليس الأمر كما تظنون من إدراككم، ويجوز أن يبتدأ بـ {قال كلا} على معنى ألا فقط. قال الداني: ولا يجوز الوقف على (قال) ولا يبتدأ بكلا وهذا ظاهر.

وفي سبأ موضع – شركاء كلا – الوقف عليها مثل ما تقدم والإبتداء بها جائز. وفي المعارج موضعان – ينجيه كلا – جنة نعيم كلا – الوقف عليهما كما تقدم والإبتداء بهما جائز.

وفي المدثر أربعة مواضع – أن أزيد كلا – صحفا منشرة كلا – الوقف عليهما كما تقدم والإبتداء بهما حسن – ذكرى للبشر – لا يحسن الوقف عليها لأنها صلة اليمين الإبتداء بها حسن بالمعنيين – بل لا يخافون الآخرة كلا – لا يوقف عليها ويبتدأ بها.

وفي القيامة ثلاثة مواضع – اين المفر كلا – فاقرة كلا – بيانه كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن على المعنيين. وفي النبأ موضعان – هم فيه مختلفون كلا سيعلمون كلا ثم كلا – لا يوقف عليهما ويبتدأ بهما. وفي عبس موضعان – تلهى كلا – الوقف عليها كاف، وهو رد وزجر لما قبله ويبتدأ بها بمعنى ألا – أنشره كلا – لا يوقف عليها والإبتداء بها جائز.

وفي الإنفطار موضع – ركبك كلا – لا يوقف عليها ويبتدأ بها. وفي المطففين أربعة مواضع – لرب العالمين كلا – تكذبون كلا – يكسبون كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن – أساطير الأولين كلا – الوقف عليها كاف لأنها رد لما قبلها ويبتدأ بها. وفي الفجر موضعان – أهانن كلا – جما كلا – الوقف عليهما كاف والإبتداء بهما حسن.

وفي العلق ثلاثة مواضع – ما لم يعلم كلا – يرى كلا – الزبانية كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن بمعنى ألا وحقا إلا الأول فبالأول فقط. وفي التكاثر ثلاثة مواضع – المقابر كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون كلا – لا يوقف عليهن ويبتدأ بهن. وفي الهمزة – أخلده كلا – الوقف عليه تام وقيل كاف لأن معناه لا ليس الأمر كذلك فهو رد أي لم يجلده ماله ويبتدأ بها على المعنيين.

فصل: بلى: فأصل بلى: ف بل، زيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن، وأنها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها كما تعطف بل، فَبَلْ: دالة على الجحد والألف المزيدة التي

تكتب ياء دالة على الإيجاب لما بعدها، وهي ألف التأنيث ولذلك أمالتها العرب والقراء كما أمالوا سكرى وذكرى.

فصل: الفرق بين بلى ونعم: إعلم أن بلى جواب لكلام فيه جحد ويكون قبلها استفهام، وقد لا يكون قبلها استفهام، فإذا جاوبت ببلى بعد الجحد نفيت الجحد ولا يصلح أن تأتي بنعم في مكانها ولو فعلت ذلك كنت محققا الجحد وذلك نحو – ألست بربكم قالواْ بلى – ألم يأتكم نذير قالواْ بلى – ونحوه، فألست وألم من حروف الجحد فلو جئت بنعم كنت محققا للجحد وبلى نافيه له.

ونعم تكون تصديقا لما قبلها في الكلام وإيجابا له تقول:هل زيد في الدار ؟ فيقول الراد: نعم إن كان في الدار ولا إن لم يكن فيها ولا تدخل هنا بلى لأنه لا نفي فيها فنعم مخالفة لبلى إن كانت ردا لما قبلها كانت نعم إذا وقعت موقعها تصديقا لما قبلها تقول: ما اكلت شيئا فيقول الراد بلى فيزيل نفيه والمعنى بلى أكلت فإن قال الراد نعم فقد صدقه في نفيه عن نفسه الأكل ويصير المعنى نعم لم تأكل شيئا.

وقد اختلف النحويون والقراء في الوقف عليها في مواضع وأنا أذكر ما يختار من ذاك مع ذكري جملة ما ورد منها في القرآن الكريم موضعا موضعا.

فصل: واعلم: أن جملة ما في القرآن من لفظ بلى اثنان وعشرون موضعا في ست عشرة سورة فمن القراء من يمنع الإبتداء بها مطلقا لأنها جواب لما قبلها وهذا مذهب نافع وغيره، ومنهم من يختار الإبتداء بها مطلقا وهذا غريب لا نعرف، وهو ضعيف، لأن الإستفهام متعلق بما هو جواب له كجواب الشرط ونحوه. ومنهم من لا يقف عليها ولا يبتدئ بها بل يصل.

ففي سورة البقرة ثلاثة مواضع – أم تقولون على الله ما لا تعلمون بلى – إن كنتم صادقين بلى – جوز الوقف عليهما الداني في الإكتفاء، وقال: لأنها رد لقول اليهود والنصارى ووافقه على ذلك مكي ومنع الوقف عليهما العماني وغلط من قال به.

– قال أولم تؤمن قال بلى – قال الداني: الوقف عليها هنا كاف وقيل تام لأنها رد للجحد انتهى. قلت: والوقف عليها مذهب أحمد بن جعفر الدينوري وابن الأنباري وغيرهما ومنعه العماني وخطأ من أجازه وليس كما زعم لكن الإختيار الوقف على قوله: – قلبي –.

في آل عمران موضعان – وهم يعلمون بلى – وقف تام عند إبراهيم بن السري لأنها رد للمعنى الذي تقدمها وما بعدها مستأنف وأجاز الوقف عليها مكي والداني – منزلين بلى – وقف تام عند نافع كذا قال الداني لأنها رد للجحد، وهي عند الداني ومكي وقف حسن.

في الأنعام موضع – قالوا بلى وربنا – الوقف على و {ربنا} ولا يوقف على بلى هنا ولا يبتدأ بها لأنها والقسم بعدها جواب الإستفهام الداخل على النفي في – اليس هذا بالحق – ؟. في الأعراف موضع – ألست بربكم قالواْ بلى – وقف تام أو كاف لأنها رد للنفي الذي تقدمها وكلام بني آدم منقطع عندها وقوله: {شهدنا}، وقال قوم: الوقف على شهدنا على معنى بلى شهدنا أنك ربنا وهذا بعيد لأن {أن} تبقى لا ناصب لها، وهي متعلقة بـ{شهدنا} أو بـ{أشهدهم}. في النحل موضعان – من سوء بلى – وقف حسن عند الداني ومكي.

فصل: قال مكي: وهو قول نافع لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قولهم: – ما كنا نعمل من سوء – اي ما كنا نعصي الله في الدنيا – لا يبعث الله من يموت بلى – أجاز الوقف عليها نافع ومكي والداني لأنها رد للنفي الذي قبلها ثم يبتدأ – وعدا عليه حقا – بمعنى وعدهم الله ذلك وعدا حقا. قال مكي: ولا يجوز الإبتداء ببلى لأنها جواب لما قبلها.

في سبأ موضع – وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم – قال نافع: الوقف عليها تام، وهو كاف على قراءته لأنه يرفع {عالم} وكذا ابن عامر فمن قرأ بالرفع على {لتأتينكم} وبالخفض وقف على {بلى} لأنها رد لنفي الساعة ويبتدأ بما بعده لأنه قسم على إتيانها ولا يبتدأ ببلى هنا لأنها جواب لقولهم.

في يس موضع – أن يخلق مثلهم –. قال الداني وقف تام عند نافع ومحمد بن عيسى وابن قتيبة قال: وهو عندي كاف لأنها رد للنفي الذي قبلها والمعنى، وهو يخلق مثلهم انتهى ولا يحسن الإبتداء ببلى وأجازه أبو حاتم، وهو ضعيف. وفي الزمر موضعان – فأكون من المحسنين بلى – يجوز الوقف عليها وقيل التمام {من المحسين}.

وبلى في هذا الموضع من المشكلات لأنها لا تأتي إلا بعد نفي ظاهر ولا نفي هنا إلا من جهة المعنى إذ كان معنى قوله – لو أن الله هداني – ما هداني فقال بلى أي بلى قد هداك الثاني – وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى – الوقف عليها عند الداني كاف وعند مكي حسن وقيل وقف تام لأنها رد للجحد الذي قبلها.

فصل: وقال بعضهم: الوقف على {الكافرين} لأن بلى وما بعدها من قول الكفار فلا يفرق بين بعض القول وبعض ومن جعل – ولكن حقت – من قول الملائكة جاز له الوقف عليها. في المؤمن موضع – قالوا بلى قالوا – قيل الوقف عليها تام، وقال مكي حسن، وقال الداني: كاف لأنه رد للجحد قبله. في الزخرف موضع – ونجواهم بلى – وقف كاف لأنها رد والمعنى بلى نسمع ذلك.

في الأحقاف موضعان – أن يحي الموتى بلى – وقف كاف والمعنى ظاهر – اليس هذا بالحق قالوْ بلى وربنا – الوقف على {وربنا}. في الحديد موضع – ألم نكن معكم قالوْ بلى – وقف كاف لأنها رد. في التغابن موضع – زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن – الوقف هنا وحكي الداني عن نافع أن الوقف على بلى تام واختار السخاوي الوقف عليها والإبتداء بما بعدها لأنها رد لنفي البعث وما بعدها قسم عليه وكذا في سبأ.

في الملك موضع – ألم يأتكم نذير قالوْ بلى – منع الوقف عليها مكي وأجازه الداني، وقال لأنها رد للجحد الذي قبلها. في القيامة موضع – عظامه بلى – منع مكي الوقف عليها وأجازه الداني، وقال: الوقف عليها كاف وقيل تام ثم يبتدأ {قادرين} على معنى بلى نجمعها قادرين فينصب قادرين على الحال وفي تعليل أبي عمرو نظر لأنه إذا كان قادرين منصوبا على الحال كيف يحسن

الوقف على بلى ؟. في انشقت موضع – أن لن يحور بلى – أجاز الوقف على (بلى) مكي وكذا الداني، وقال: الوقف عليها كاف، والمعنى بلى ليرجعن إلى ربه حيا كما كان قبل مماته وقيل تام.

فصل: لا: اختلفوا في قوله تعالى: - لا جرم – فقال الزجاج: إنها نفي لما ظنوه أنه ينفعهم فكان المعنى لا ينفعهم جرم أنهم في الآخرة اي كسب ذلك الفعل لهم الخسران، وإن عنده في موضع نصب فعلى قوله هذا يوقف على (لا) ويبتدأ بجرم، وجرم عند الخليل وسيبويهِ بمعنى حق دون لا ولأبي محمد مكي مصنف في الرد على من جوز الوقف على (لا) دون (جرم) وألزمه بأشياء من اعتقدها فهو كافر. واختلفوا أيضا في قوله: - لا أقسم بيوم القيامة – و – لا أقسم بهذا البلد – ونحوه فقال البصريون والكسائي معناه أقسم بكذا.

وقال الزجاج: لا خلاف في أن معناه أقسم، وإنما الخلاف في (لا) فهي عند البصريين والكسائي زائدة. وقال الفراء: هي رد لكلام تقدم من المشركين كأنهم جحدوا البعث فقيل لهم ليس الأمر كذلك ثم اقسم ليبعثن فعلى هذا يحسن الوقف على (لا).

وأما قوله تعالى: - أفمن كان مؤمنا كمن كان قاسقا – الوقف هنا كاف لأنه كلام مفيد والذي بعده متعلق به من جهة المعنى، ويختار الوقف عليه الشاطبي.

قال العماني: وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: {فاسقا} قال: والمعنى لا يستوي المؤمن والفاسق، قال: وليس هذا الوقف عندي بشيء، ثم قال: والمعنى الذي ذكره هذا الزاعم هو الذي يوجب الوقف على قوله: {لا يستوون}.

وهذا الذي قاله العماني ليس بشيء، والصواب هو الذي ذكرته أولا وأي فرق بين هذا وبين الذي في براءة – وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله – وقد أجاز العماني الوقف على (في سبيل الله) فإذا جاز الإبتداء هنا بقوله: (لا يستوون عند الله) جاز هناك، إذ لا فرق بينهما، وأظنه نسي ما قاله في التوبة.

وأما قوله تعالى في القصص: – قرة عين لي ولك – قال السخاوي: وقف تام في قول جماعة منهم الدينوري ونافع وابن قتيبة. و – لا تقتلوه – نهي، وزعم قوم أن الوقف على (لا) أي هو قرة عين لي ولك لا أي دونك، قال: وهذا فاسد لأن الفعل الذي هو (تقتلوه) مجزوم فأين هو جازم إذا كانت (لا) للنفي لا للنهي ؟. قلت: وما قاله السخاوي ظاهر.

فصل: ثم: كان بعضهم يقف على ما قبلها في جميع القرآن ويقول إنها للمهلة والتراخي. قلت: ولا تطرد هذه القاعدة وإنما تتجه في بعض الأحوال كقوله تعالى: – ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا – وكقوله: – ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين. ثم جعلناه نطفة في قرار مكين. ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه – وكذا قوله تعالى: – إنما أمرهم إلى الله ثم – ولا تزر وازرة وزر أخرى ثم – و – ثم ءاتينا موسى – و – يولوكم الأدبار ثم – هذا كله وقف كاف متعلق بما بعده من المعنى فقط والبداءة بثم.

وأما قوله تعالى في براءة: – أو مرتين ثم – وفي الإسرا – لمن نريد ثم – و – بما كفرتم – وضعف الممات ثم – و – بالذي أوحينا إليك ثم –كل هذا لا يتعمد الوقف عليه لأنه لا يتم المعنى إلا به ولا يقع المراد بدونه.

فصل: أم: وهي تكون للمعادلة، وهي في المعادلة على وجهين: أحدهما: أن تكون معادلة لهمزة الإستفهام. والثاني: أن تكون معادلة لهمزة التسوية ومعنى المعادلة أن أحد الإسمين المسئول عنهما جعل معه الهمزة ومع الآخر أم وكذا إذا كان السؤال عن الفعل. مثال الأول مع الإسم قولك: أشرب زيد أم عمرو ؟ ومعناه أيهما شرب ؟ ومع الفعل قولك: أصرفت زيدا أم حبسته ؟ جعلت الهمزة مع أحدهما و (أم) مع الآخر. ومثال الثاني مع التسوية، وهو أن تكون (أم) مساوية لهمزة الإستفهام نحو: سواء علي أزيد في الدار أم عمرو؟.

واعلم أن التسوية لفظها لفظ الإستفهام، وهي خبر كما جاء الإختصاص بلفظ النداء وليس بنداء ومعنى التسوية أنك تخبر باستواء الأمرين عندك كأنك تقول سواء علي أيهما قام واستوى

عندي عدم العلم بأيهما في الدار قال الله تعالى: - سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم — سواء علينا أجزعنا أم صبرنا.

واعلم: أنها تكون في قسمي المعادلة عاطفة، وقد تكون منقطعة بمعنى بل، وإنما سميت منقطعة لانقطاع ما بعدها مما قبلها لأنه قائم بنفسه سواء كان قبلها استفهاما أو خبرا وليست في هذا الوجه بمعنى الوجه الأول لأنها في الوجه الأول بمعنى (أي) وهي في هذا المعنى بمعنى بل. قال أبو عبيدة: لم يستفهم وإنما أوجب أنه رأى.

فصل: وفي كونها عاطفة أم غير عاطفة خلاف، فالمغاربة يقولون ليست عاطفة لا في جملة ولا في غيرها. قال ابن مالك: قد تعطف المفرد كقول العرب: إنها لإبل أم شاء قال فأم هنا مجرد الأضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها. فإذا كانت منقطعة جاز الوقف قبلها والإبتداء بها وقوله تعالى: - قل أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده. أم تقولون على الله ما لا تعلمون — يجوز الإبتداء بأم إذا جعلت منقطعة، ولا يجوز إذا جعلت للمعادلة. وقوله: - أم تريدون أن تسئلوا رسولكم — قال السخاوي: الظاهر أنه منقطع ويجوز الإبتداء به.

وقول السخاوي حسن لكن قول مكي: هذا بعيد، لأن المنقطع لا يكون في أكثر كلام العرب إلا على حدوث شك دخل على المتكلم قال: وذلك لا يليق بالقرآن. قلت: والذي قاله لا يقدح في كلام السخاوي لأن أم المنقطعة ترك الكلام لكلام آخر، وهي بمعنى بل ولا يلزم أن يكون بعد شك ولا بد. وقوله: - وجعلوا لله شركاء قل سموهم أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض أم بظاهر من القول — يجوز الإبتداء بـ(ام) الأولى لأنها النقطعة و {سموهم} وقف كاف وقيل تام والوقف على {الأرض} حسن ولا يبتدأ بما بعده لتعلقه بما قبله لفظا ومعنى. وقوله: - أفأنت تكون عليه وكيلا — قيل: وقف كاف و(أم) بعده منقطعة يجوز الإبتداء بها. وقوله: - تجري من تحتي أفلا تبصرون — قيل: المعنى أفلا تبصرون أم أنتم بصراء وإلى ذلك ذهب الخليل وسيبويهِ لأن الإستفهام عندهما فيها تقرير والتقرير خبر موجب فامتنع عندهما جعلها متصلة لأن أم المتصلة لا تكون مقررة فعلى هذا يوقف على أم ويبتدأ — أناْ خير — قال أبو زيد: أم زائدة فعلى هذا يوقف {تبصرون}،

وقيل هي أم المنقطعة والتقدير بل أنا خير فعلى هذا يبتدأ بأم على معنى بل. قال الهروي: في قوله تعالى: – تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين. أم يقولون — إن أم بمنزلة همزة الإستفهام والتقدير أيقولون افتراه فعلى هذا يبتدأ بأم وكذا قال في قوله تعالى: – أم تريدون أن تسئلوا رسولكم — وكذا — أم تحسب أن أكثرهم يسمعون — و — أم له البنات — و — أم لهم نصيب من الملك — و — أم تقولون إن إبراهيم — و — أم يقولون شاعر — و — أم اتخذ مما يخلق بنات — و — أم نجعل الذين ءامنوا وعملوا الصالحات — قال: معنى أم في ذلك كله همزة الأستفهام لأنها لم يتقدمها استفهام.

وما قال الهروي: ظاهر لأنهم قالوا في قوله تعالى: – أم زاغت عنهم الأبصار — إنها بهذا المعنى أي زاغت عنهم الأبصار ؟. وأجاز أن تكون هي المعادلة لهمزة الإستفهام في قوله:– اتخذناهم سخريا — على قراءة القاطع وأجازوا أن تكون مردودة على قوله تعالى: – ما لنا لا نرى — على قراءة الواصل، وذهب البصريون إلى أن أم في كل هذه المواضع هي المنقطعة لأنهم يقولون في أم المنقطعة إن فيها معنى بل والهمزة تقول بل أتقولون افتراه ونحو ذلك.

فصل: بل: اعلم: أن بل: تأتي في القرآن على ضربين: ضرب تكون فيه حرف اضراب وضرب تكون فيه حرف عطف كقولك قام زيد بل عمرو. ويجوز الإبتداء بها إذا كان بمعنى الإضراب ومعنى الإضراب ترك الكلام وإضراب عنه، وهي أكثر ما تقع في القرآن بهذا المعنى، قال الله تعالى: – ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون — ثم أخذ في كلام آخر فقال: – بل قلوبهم في غمرة من هذا — وكذا — فأنى تسحرون. بل أتيناهم بالحق — وكذا — قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن بل هم — و — ص والقرآن ذي الذكر. بل الذين — ونحو ذلك الوقف عليه كاف لأنه خروج من كلام إلى كلام آخر لا تعلق بينهما من جهة اللفظ.

فصل: حتى: يجوز الإبتداء بها إذا كانت هي التي يحكي بعدها الكلام كقوله تعالى: – حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة — و — حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج — و — حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها — وكذا التي بعدها و– حتى إذا ما جاءوها — و — حتى إذا جآءنا —

ونحو ذلك. قال الداني وفي قوله تعالى: - حرام على قرية أهلكناهآ أنهم لا يرجعون — هو وقف تام، وقال العماني هو كاف وهو الظاهر.

فصل: الذم والمعاتبة في التعسف والمراقبة: واعلم: أنه ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفا أو ابتداء ينبغي أن لا يتعمد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأجه.

فمن ذلك الوقف على قوله:- أم لم تنذر — والإبتداء بـ:- هم لا يؤمنون — على أنها جملة من مبتدأ وخبر. ومنه الوقف على قوله :- وارحمنا أنت — والإبتداء بـ:- مولانا فانصرنا - على معنى النداء. ومنه ثم جاءوك يحلفون — ثم الإبتداء بالله إن أردنا. ومنه سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي ثم الإبتداء بحق. ومنه ادع لنا ربك - ثم الإبتداء بما عهد عندك. ومنه وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك - ثم الإبتداء بالله إن الشرك، على معنى القسم. ومنه فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح — والإبتداء عليه أن يطوف بهما. ومنه الوقف على قوله:- وهو الله في السموات - والإبتداء وفي الأرض يعلم سركم وجهركم. ومنه الوقف على:- ما كان لهم الخيرة - مع وصله بقوله ويختار - على أن ما موصولة. ومنه فانتقمنا من الذين أجرمواْ وكان حقا - ويبتدئ علينا نصر المؤمنين - بمعنى واجب أو لازم. ومن ذلك قول بعضهم في:- عينا فيها تسمى سلسبيلا - أن الوقف على تسمى أي عينا مسماة معروفة والإبتداء سلسبيلا - هكذا جملة أمرية أي سل طريقا موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله اجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة. ومنه أيضا تعسف بعضهم إذا وقف على:- وما تشاءون إلا أن يشاء - ويبتدئ الله رب العالمين، ويبقى يشاء بغير فاعل. ومنه الوقف على قوله:- وإذا رأيت - ثم ويبتدئ رأيت نعيما - وليس بشيء لأن الجواب بعده وثم ظرف لا يتصرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا وغلط من أعربه مفعولا لرأيت أو جعله محذوفا والتقدير إذا رأيت الجنة رأيت فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. ومنه الوقف على قوله:- كلا لو تعلمون — ثم الإبتداء علم اليقين - فإن

ذلك وما أشبهه نعت وتعسف لا فائدة فيه، فينبغي تجنبه لأنه محض تقليد وعلم العقل لا يعلم به إلا إذا وافق النقل فعليك بمراعاة ما نص عليه أئمة هذا الشأن فهو أولى من اتباع الأهواء.

فصل: والمراقبة أو المعانقة: تعانق الوقفان بأن اجتمعا في محل واحد فلا يصح للقارئ أن يقف على كل من منهما، بل إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر لئلا يختل المعنى. فقد يجيزون الوقف على حرف ويجيز آخرون الوقف على آخر ويكون بين الوقفين مراقبة على تضادّ فإذا وقف على الأول امتنع الوقف على الثاني، كمن أجاز الوقف على قوله لا ريب فإنه لا يجيزه على فيه، والذي يجيزه على فيه لا يجيزه على لا ريب.

وسنذكر لك ما يشفي ونحضر لك ما يكفي: وهو في البقرة أربعة مواضع، وآل عمران أربعة مواضع، والمائدة ثلاثة مواضع، والأعراف أربعة مواضع، والتوبة موضع واحد، ويونس موضع واحد، وإبراهيم موضع واحد، والفرقان ثلاثة مواضع، والشعراء موضع واحد، والقصص موضع واحد، والأحزاب موضعان، والمؤمن، والزخرف، والدخان موضعان، والقتال موضع واحد، والفتح موضع واحد، والممتحنة موضع واحد، والطلاق موضع واحد، والمدثر موضع واحد، والإنشقاق موضع واحد.

وإليك إياها جميعا على التنسيق: الوقف على قوله:– لا ريب — فإنه يراقب قوله:– فيه. وعلى حياة فإنه يراقب ومن الذين أشركواْ. وتهتدون فإنه يراقب تعملون. ولا يأب كاتب أن يكتب فإنه يراقب كما علمه الله. وما يعلم تأويله إلا الله يراقب والراسخون في العلم. وقود النار يراقب كدأب آل فرعون. وما عملت من خير محضرا يراقب وما عملت من سوء. وأجر المؤمنين يراقب القرح. ومحرمة عليهم يراقب أربعين سنة. ومن النادمين يراقب من أجل ذلك. وولم تؤمن قلوبهم يراقب هادواْ. وجاثمين يراقب كأن لم يغنوا فيها. ولا تأتيهم يراقب كذلك. وقالوا بلى يراقب شهدنا. ومن الخير يراقب السوء. ومنافقون يراقب المدينة. وآمنوا يراقب كذلك. وثمود يراقب من بعدهم. وآخرون يراقب وزورا. وجملة واحدة يراقب كذلك. وخبيرا يراقب على العرش. ومنذرين يراقب ذكرى. وإليكما يراقب بآياتنا. وعورة يراقب وما هي بعورة. وإلا قليلا يراقب ملعونين. ويصرفون يراقب رسلنا. وحم

يراقب والكاب المبين. وحم يراقب والكتاب المبين. وطعام الأثيم يراقب كالمهل. وأوزاها يراقب ذلك. وفي التوراة يراقب في الإنجيل. ولا أولادكم يراقب يوم القيامة. والألباب يراقب الذين آمنوا. وأصحاب اليمين يراقب في جنات. وأن لن يحور يراقب بلى.

فصل: الإبتداء: والإبتداء لا يكون إلا إختياريا لأنه ليس كالوقف تدعو اليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة تتفاوت تماما وكفاية وحسنا وقبحا بحسب تمام الكلام وعدم تمامه وفساد المعنى وحالته، نحو الوقف على ومن الناس لأن الإبتداء بالناس قبيح لعدم إفادته معنى. فقبح الإبتداء بالحرف الموقوف عليه إما لعدم كونه مفيد المعنى وإما لكونه موهما للمعنى الفاسد وإما لكونه هو مع ما بعده خطأ منقولا عن كافر.

والقارئ كما يضطر الى الوقف القبيح: يضطر الى الإبتداء القبيح أيضا، وذلك إذا كان المنقول عن بعض الكفرة طويلا لا ينتهي نفس القاري الى آخر المنقول، فيقف في بعض مواضعه بالضرورة فيضطر الى الإبتداء بما بعده إذ لا فائدة حينئذ في العود الى قال او قالواْ لأنه ينقطع نفسه في أثناء المقولة ألبتة وكل القول كفر.

فصل: الألفات في أوائل الأفعال والأسماء: فالألفات التي تكون في أوائل الأفعال: وإنما بدأنا بها قبل الأسماء لأن الأصول في الأسماء مشكلة، وفي الأفعال أبين وأوضح وأقرب على المتعلم. فمثلا لو سأل سائل: لِمَ سميت الهمزة همزة وصل ؟. قلت لأنك إذا وصلت الكلام اتصل ما بعدها بما قبلها، وسقطت هي في اللفظ. فإن قلت: لم ثبتت خطا وسقطت لفظا ؟. قلت: وجه إثباتها في الخط لأن الكتاب وضع على السكوت على كل حرف والإبتداء بما بعده، فثبتت في الخط كما ثبتت إذا ابتدئ بها.

واعلم: أن ألفات الأفعال تنقسم إلى ستة أقسام: ألف الأصل: ويبتدأ بها بالفتح في الماضي، وتعرفها بأن تجدها فاءً من الفعل ثابتة في المستقبل، وذلك نحو {أتى أمر الله}.

فصل: ألف الوصل: وتعرفها بسقوطها في الدرج، وبحذفها في أول المستقبل، وهي مبنية على ما قبل آخر المستقبل، وإن كان مكسورا أو مفتوحا كسرت، وإن كان مضموما ضمت، مثال المكسورة إذا كان الثالث مكسورا {اهدنا} الدليل على أنها ألف وصل لأنها تحذف في الدرج، وتسقط في المستقبل في قولك: {هدى يهدي}، فهذا ما يدل على أنها ألف وصل. فإن قلت: لم دخلت في الإبتداء وسقطت في الوصل ؟. قلت: لأنا وجدنا الحرف الذي بعدها ساكنا، وهو الهاء في {اهدنا} والعرب لا تبتدئ بساكن، فإن أدخلت همزة يقع بها الإبتداء. وأما حذفها في الوصل فإن بعدها اتصل بالذي قبلها، فلم يكن لنا حاجة إليها. فإن قلت: أي شيء تسميها ألفا أم همزة ؟.

قلت: اختلف النحويون في ذلك: فقال الكسائي والفراء وسيبويه هي ألف، وحجتهم أن صورتها صورة الألف، فلقبت ألفا لهذا المعنى. وقال الأخفش هي ألف ساكنة لا حركة لها كسرت في قوله: {اهدنا} وما أشبهه لسكونها وسكون ما بعدها. وضموها في نحو قوله: – اقتلواْ – وشبهه لأنهم كرهواْ أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة، فينتقلون من كسر الى ضم فضموها لضم الذي بعدها. قالواْ: وهذا غلط لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها فمحال أن يدخلها الإبتداء، لأن العرب لا تبتدئ بساكن ولا يجوز أن يدخل للإبتداء حرف ينوى به السكون. وقال قطرب في ألف – اهدنا – وشبهها هي همزة كسرت فتركت، أي حذفت وسقطت وهذا غلط، لأن الهمزة إذا كانت في أول كلمة ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة وصلا كما تهمز ابتداء، نحو – وأخذتم على ذلكم إصري – فالهمزة في – إصري – ثابتة في الوصل إذا كانت عندهم همزة.

فإن قلت: لم كسرت في قوله {اهدنا} ونحوه ؟. قلت: لأنها مبنية على ثالث المستقبل وهو الدال في {يهدى}. فإن قلت: لم لم تنبها على الأول أو على الثاني أو على الرابع ؟. قلت: لأن الأول زائد لا ينبني عليه لزيادته، والثاني ساكن لا ينبني عليه لسكونه، والرابع لا يثبت على إعراب واحد وما قبل الآخر لا تتغير حركته. فإن قلت: كيف تبتدئ بقوله – استطاعواْ – و – اسطاعواْ – ؟. قلت: بالكسر لأن الأصل في المستقبل {يستطوع} فاستثقلوا الكسرة على الواو، فنقلوها الى

الطاء، فصارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقد حذفواْ التاء في – يستطيع – كما حذفوها من – استطاع – . فإن قلت: كيف تبتدئ في – انشقت – ؟. قلت: بالكسر قيل: فأنت تقول في المستقبل – ينشق – فقل: مسلم، ولكن أصلها – ينشق – على وزن ينفعل فاستثقلواْ الجمع بين قافين محركين، والعرب تكره الجمع بين مثلين فاسقطواْ حركة القاف، وأدغموها في الثانية فصارت قافا مشددة.

وإن كان ثالث المستقبل مضموما ضمت الألف في الإبتداء فإنها مبنية على ثالثه، وإن كان الثالث مفتوحا كسرت. فإن قلت: هلا فتحت كما ضمت مع ضم الثالث، وكسرت مع كسر الثالث. قلت: لأنها تلتبس بالخبر وذلك أنك لو قلت في الخبر: – أذهب أنا – وفي الأمر – اذهب أنت – لالتبس فكسرناها لما بطل فتحها، لأن الفتح أخو الكسر.

فإن قلت: كيف تبتدئ بـ{اثاقلتم} و {اداركواْ} ؟. قلت: بالكسر لأن عين الفعل مفتوحة وهي القاف في – يتثاقل – والراء في – يتدارك – لأن وزن – تثاقل – تفاعل فالقاف في – يتثاقل – هي العين من تفاعل فأدغمواْ التاء في الثاء فصارت ثاء ساكنة ولم يصح الإبتداء بساكن، فأدخلوا ألفا يقع بها الإبتداء، والحكم في – اطيرنا – ونحوه كذلك.

فصل: ألف القطع: وتعرفها بضم أول المستقبل ثم لا تخلواْ إما أن تقع في الفعل أو في المصدر، فإن وقعت في الفعل فهي مفتوحة، نحو – أخرج – ونحوه، وإن كانت في المصادر ابتدئت بالكسر نحو – إخراجا – فإن قيل: لم كسروها في المصدر ؟. قلت: لئلا تلتبس بالجمع، لأنهم قالواْ في المصدر – إخراجا – وفي الجمع – أخراجا – و – أبوابا – فلو فتحت لالتبس المصدر بجمع – خرج – فكسرواْ ليفرقواْ بين المصدر والجمع.

فصل: ألف المخبر عن نفسه: وتعرفها بأن يحسن بعد الفعل الذي هي فيه لفظ – أنا – ويكون الفعل مستقبلا كقوله تعالى – سبيلي أدعواْ – و – أربي أنظر – و – أفرغ عليه –. فإن قلت: لم فتحت في – أدعو وأربي وأنظر – وضمت في – أفرغ – وكلتاهما ألف المخبر عن نفسه ؟.

قلت: إذا كان الماضي فيه على ثلاثة أحرف فألفه مفتوح، وإذا جائت فيما لم يسم فاعله فهي مضمومة مطلقا سواء قلّت حروفه أم كثرت نحو – أنظر وأفرغ –.

فصل: ألف الإستفهام: وتعرفها بمجيء أم بعدها أو يحسن في موضعها هل نحو، – أفترى على الله كذبا أم به جنة – و – أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم – وشبه ذلك. وهي مفتوحة أبدا والأصل فيه – أافترى – أاستغفرت – فحذفت الألف الثانية لأنها ألف وصل، ولا تمد الهمزة في هذا مثل – والذاكرين – و – الله خير – ونحو ذلك لأن الإستفهام والخبر في هذا مفتوحان فمدوا الإستفهام ليميزوه من الخبر وفي – افترى – وشبهه الإستفهام مفتوح والخبر مكسور، فجعل الفرق بينهما بالفتح والكسر في هذا وفي ذلك بالمد والقصر.

فصل: ألف ما لم يسم فاعله: وهي مبنية على الضم وتكون في أربعة أمثلة: في أفعل نحو قوله تعالى: – أخرجنا – وألف استفعل نحو قوله تعالى: – استجيب له – وكذلك – استحفظوا – وألف افتعل نحو قوله تعالى: – ابتلي – و – اضطر – و – اجتثت – وكذلك – الذي اؤتمن – والأصل أاتمن فهي ألف افتعل، فجعلت الهمزة ساكنة واوا لانضمام ما قبلها في الإبتداء، وأجاز الكسائي في غير القراءة أن يبتدأ بها محققة، وأما ألف انفعل فلم تأت في القرآن وذلك نحو انقطع فلم نطول فيها لهذا المعنى.

فإن قلت: لم صارت الألف في هذا الضرب مضمومة فقط ؟. قلت: لأن فعل ما لم يسم فاعله يقتضي اثنين: فاعلا ومفعولا، فضمواْ أوله لتكون الضمة دالة على اثنين لأنها أقوى الحركات وأثقلها كما قالواْ: زيد حيث عمرو معناه زيد في مكان عمرو، فلما تضمنت معنى اثنين أعطيت الضمة لقوتها، وكذا قالواْ في – نحن – لتضمنها معنى الجمع والتثنية كذلك فعلوا بألف ما لم يسم فاعله لما تضمن معنى الفاعل والمفعول فضموا أوله في كل حال.

فصل: والألفات التي تكون في أوائل الأسماء الى أربعة أقسام: ألف الوصل: وتأتي في تسعة مواضع: ابن وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة واسم واست.

فهذه الثمانية تكسر الألف فيهن في الإبتداء، وتحذف في الوصل. وأما الألف التاسعة فهي التي تدخل مع لام المعرفة، وهي مفتوحة في الإبتداء. وأما العاشرة فهي وايم الله في القسم، وتبتدئ بالفتح أيضا. أما الثمانية فتمتحن بأن لا توجد في التصغير والألف التاسعة تمتحن بأن تسقطها من الإسم وتنونه، فإنه وجدتها لا يحسن دخولها عليه مع التنوين فهي ألف وصل.

فصل: ألف الأصل: وتعرف بأن تجدها فاء من الفعل ثابتة في التصغير، وتأتي في الأسماء على ثلاثة أضرب: مضمومة نحو قوله: – قل أذن – و – يا أخت هرون – ومفتوحة نحو قوله: – ما كان أبوك – ومكسورة نحو قوله – إصرى – فهذه الألف تبتدئ كما تصل.

فصل: ألف القطع: وتأتي في الأسماء على وجهين: أحدهما: أن تكون في أوائل الأسماء المفردة وتعرفها بثباتها في التصغير، وبأن تمتحنها فلا تجدها فاء ولا عينا ولا لاما، مثال – فتبارك الله أحسن الخالقين – وبهذا فارقت ألف الوصل. والثاني: أن تكون في أوائل الجمع، تعرفها بأن يحسن دخول الألف واللام عليها، ولا تكون فاء ولا عينا ولا لاما مثال ذلك قوله: – مختلف ألوانها –. وامتحانها مثل ألف الإستفهام في الأفعال.

فصل: والسكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، وقد اختلفت ألفاظ الأئمة في التأدية عنه بما يدل على طول السكت وقصره، فقال أصحاب سليم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة، وقال جعفر الوزان عن علي بن سليم عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن كثيراً. وقال الأشناني: سكتة قصيرة، وقال قتيبة عن الكسائي سكت سكته مختلسة من غير إشباع، وقال النقار عن الخياط يعني الأشموني عن الأعشى: تسكت حتى تظن أنك نسيت ما بعد الحرف. وقال أبو الحسن طاهر ابن غلبون: وقفة يسيرة، وقال مكي: وقفة خفيفة، وقال ابن شريح: وقيفة، وقال أبو العز: بسكتة يسيرة هي اكثر من سكت القاضي عن رويس وقال الحافظ أبو العلاء: يسكت حمزة والأعشى وابن ذكوان من طري العلوي والنهاوندي عن قتيبة من غير قطع نفس وأتمهم سكتة حمزة والأعشى وقال أبو محمد سبط الخياط حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة، وقال أبو القاسم الشاطبي سكتاً مقللاً، وقال الداني

سكتة لطيفة من غير قطع وهذا لفظه أيضاً في السكت بين السورتين من جامع البيان قال فيه ابن شريح بسكتة خفيفة، وقال ابن الفحام سكتة خفيفة وقال أبو العز مع سكتة يسيرة، وقال أبو محمد في المبهج وقفة تؤذن بإسرارها أي بإسرار البسملة وهذا يدل على المهلة، وقال الشاطبي وسكتهم المختار دون تنفس وقال أيضاً وسكتة حفص دون قطع لطيفة وقال الداني في ذلك بسكتة لطيفة من غير قطع وقال ابن شريح وقيفة وقال أبو العلاء وقيفة وقال ابن غلبون بوقفة خفيفة وكذا قال المهدوي، وقال ابن الفحام سكتة خفيفة. وقال القلانسي في سكت أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف منها بسكتة يسيرة، وكذا قال الهمذاني وقال أبو العز: ويقف على: ص، و ق، و ن وقفة يسيرة. وقال الحافظ أبو عمرو في الجامع واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة من غير قطع شديدة. فقد اجتمع ألفاظهم على أن السكت زمنه دون زمن الوقف عادة وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحدر والتوسط حسبما تحكم المشافهة، وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلف أيضاً في المراد به آراء بعض المتأخرين، فقال أبو شامة الإشارة بقولهم دون تنفس إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة. وقال الجعبري: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة. وقال ابن بصخان أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس بدليل أن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدل على أن التنفس هنا بمعنى المهلة. وقال ابن جبارة دون تنفس يحتمل معنيين أحدهما سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس أي أقصر منه أي دونه في المنزلة والقصر، ولكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتى يجعل هذا دونه في القصر، قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء.

والصواب حمل دون من قولهم: دون تنفس أن تكون بمعنى غير كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين، من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قل زمنه أو كثر، وإن حمله على معنى اقل خطأ وإنما كان هذا صواباً لوجوه.

منها: ما تقدم من النص عن الأعشى تسكت حتى يظن أنك قد نسيت. وهذا صريح في أن زمنه اكثر من زمن إخراج النفس وغيره.

وقول صاحب المبهج: سكتة تؤذن بإسرارها. أي بإسرار البسملة. والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة اكثر من إحراج النفس بلا نظر.

وأنه إذا جعل بمعنى أقل فلا بد من تقديره كما قدروه بقولهم أقل من زمان إخراج النفس ونحو ذلك وعدم التقدير أولى.

وأن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح، لأن زمن إخراج النفس وإن قل لا يكون أقل من زمن قليل السكت والاختيار يبين ذلك.

فصل: وأن التنفس على الساكن في نحو: {الأرض، والآخرة، وقرآن، ومسؤولاً} ممنوع اتفاقاً، كما لا يجوز التنفس على الساكن في نحو: {والبارئ، وفرقان، ومسحوراً}، إذ التنفس في وسط الكلمة لا يجوز.

ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين، وأما استدلال ابن بصخان بأن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك، فإن ذلك ليس على إطلاقه، فإنه إذا أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعاً، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلم كما قدمنا، وإن أراد السكت بين السورتين من حيث أن كلامه فيه، وإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام يجوز القطع عليها والوقف، فلا محذور من التنفس عليها نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس فلو تنفس القارئ آخر سورة، لصاحب السكت، أو على {عوجاً، ومرقدنا} لحفص من غير مهلة. لم يكن ساكناً ولا واقفاً، إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس، فاعلم ذلك، وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة ومن تبعه.

والصحيح أن السكت مقيداً بالسماع والنقل فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته. وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو، وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو

الفضل الخزاعي إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك وإذا صح حمل ذلك جاز.

فصل: الاختباري: وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها. واعلم أن المراد بالخط الكتابة: وهو على قسمين، قياسي واصطلاحي، فالقياسي ما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحي ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل، وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في أبواب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا، وقد صنف العلماء فيها كتباً كثيرة، قديماً وحديثاً، كأبي حاتم ونصير، وأبي بكر بن أبي داود وأبي بكر بن مهران. وأبي عمرو الداني وصاحبه أبي داود، والشاطبي والحافظ أبي العلاء، وغيرهم.

وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف، فيما تدعو الحاجة إليه اختيارا واضطراراً، فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤول عنها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً نحو {ران} يوقف على كل واحدة منهما، هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار، وقد ورد ذلك نصاً وأداء عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف، ورواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره عن ابن عامر، ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بالنص والأداء، وهو المختار عندنا وعند من تقدمنا للجميع، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه وبه يأخذ لجميعهم.

وإذا تقرر هذا فلتعلم أن الوقف على المرسوم، ينقسم إلى متفق عليه ومختلف فيه، أذكر لك المختلف فيه من ذلك قسماً قسماً، ثم أذكر المتفق عليه آخر كل قسم.

فتنحصر الأقسام خمسة: الأول الإبدال، والثاني الإثبات، والثالث الحذف، والرابع الوصل، والخامس القطع.

فصل: فالإبدال: هو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه، ينحصر في أصل مطرد، وكلمات مخصوصة. فالأصل المطرد: كل هاء التأنيث رسمت تاء نحو {رحمت، ونعمت، وشجرت، وجنت، وكلمت}، وهو على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإفراد وقسم اختلفوا فيه. فالقسم المتفق على إفراده جملته في القرآن أربع عشرة كلمة، تكرر منها ستة، الأول: رحمت، في سبعة مواضع، في البقرة {أولئك يرجون رحمت الله}، وفي الأعراف {إن رحمت الله قريب}، وفي هود {رحمت الله وبركاته عليكم}، وفي مريم {ذكر رحمت ربك}، وفي الروم {إلى آثار رحمت الله}، وفي الزخرف {أهم يقسمون رحمت ربك، ورحمت ربك خير}.

الثاني: {نعمت} في أحد عشر موضعاً، في البقرة {نعمت الله عليكم وما أنزل}، وفي آل عمران {نعمت الله عليكم إذ كنتم}، وفي المائدة {نعمت الله عليكم إذ هم}، وفي إبراهيم {بدلوا نعمت الله كفرا، وإن تعدوا نعمت الله}، وفي النحل {وبنعمت الله هم يكفرون، ويعرفون نعمت الله، واشكروا نعمت الله}، وفي لقمان {في البحر بنعمت الله}، وفي فاطر {نعمت الله عليكم هل من خالق}، وفي الطور {فذكر فما أنت بنعمت ربك}.

والثالث: {امرأت} في سبعة مواضع، في آل عمران {إذ قالت امرأت عمران}، وفي يوسف {قالت امرأت العزيز} في الموضعين، وفي القصص {وقالت امرأت فرعون}، وفي التحريم {امرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون}.

والرابع: {سنت} في خمسة مواضع، في الأنفال {فقد مضت سنت الأولين}، وفي فاطر {فهل ينظرون إلا سنت الأولين، وفلن تجد لسنت الله تبديلاً، ولن تجد لسنت الله تحويلاً}، وفي غافر {سنت الله التي قد خلت في عباده}.

الخامس: {لعنت} في موضعين: أحدهما: في آل عمران {فنجعل لعنت الله على الكاذبين، وأن لعنت الله} في النور. والسادس: {معصيت الرسول} في الموضعين من المجادلة.

وغير المكرر سبعة: وهي {كلمت ربك الحسنى} في الأعراف، و{بقيت الله خير لكم} في هود، و{قرت عين} في القصص، و{فطرت الله} في الروم، و{شجرت الزقوم} في الدخان، و{جنت نعيم} في الواقعة، و{ابنت عمران} في التحريم.

فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافاً للرسم، ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب، هذا هو الذي قرأ الإمام به وأخذ لهم، وهو مقتضى نصوصهم ونصوص أئمته المحققين عنهم، وقياس ما ثبت نصاً عنهم، وإن كان أكثر المؤلفين لم يتعرضوا لذلك فيقتضى عدم ذكرهم له، والكثير من هذا الباب أن تكون الجماعة كلهم فيه على الرسم، فلا يكون فيه خلاف الوقف عليه بالتاء. فإن من حفظ، حجة على من لم يحفظ، وغاية من لم يذكر ذلك السكوت، ولا حجة فيه، وفي الكافي الوقف في ذلك بالهاء، لأبي عمرو والكسائي، وفي الهداية للكسائي وحده، وفي الكنز لابن كثير وأبي عمرو والكسائي، فلم يذكر يعقوب.

فصل: والذي قرئ بالإفراد وبالجمع ثمانية أحرف: وهي {كلمت ربك} في الإنعام، و{تمت كلمت ربك صدقا}، وفي يونس {وكذلك حقت كلمت ربك، وإن الذين حقت عليهم كلمت ربك}، وفي غافر {وكذلك حقت كلمت ربك}، و{آيات للسائلين} في يوسف، و{في غيابت الجب} في الموضعين من يوسف، و{آيت من ربه} في العنكبوت، وفي الفرقان {آمنون}، وفي سبأ {وعلى بينت منه} في فاطر، و{ما تخرج من ثمرات} في فصلت، و{جمالت} في المرسلات.

فمن قرأ شيئاً من ذلك بالإفراد وكان من مذهبه الوقف بالهاء كما تقدم وقف بالهاء، وإن كان من مذهبه الوقف بالتاء وقف بالتاء، ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتاء كسائر الجموع.

فصل: وقد أجمعت المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء، إلا ما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في الحرف الثاني من يونس، وهو {إن الذين حقت عليهم كلمت ربك}، قال: تأملته في مصاحف أهل العراق فرأيته مرسوماً بالهاء، وكذلك اختلف أيضاً في قوله في غافر {وكذلك حقت كلمة ربك}، فكتابته بالهاء على قراءة الإفراد بلا نظر، وكتابته بالتاء على مراد الجمع، ويحتمل أن

يراد الإفراد ويكون كنظائره مما كتب بالتاء مفرداً. ولكن الذي هو في مصاحفهم بالتاء، قرؤوه بالجمع، والله أعلم.

ويلتحق بهذه الأحرف {حصرت صدورهم} في النساء، قرأ يعقوب بالتنوين والنصب على أنه اسم مؤنث، وقد نص عليه أبو العز القلانسي وأبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وغيرهم: أن الوقف عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب، ونص أبو طاهر بن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم، وذلك يقتضى التاء له، وسكت آخرون فلم ينصوا فيه كالحافظ أبي العلاء وغيره، وقال سبط الخياط في المبهج: والوقف بالتاء إجماع، لأنه كذلك في المصحف، قال: ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل كلمة ووجلة، وهذا يقتضى الوقف عنده على ما كتب تاء بها.

فصل: وأما الكلمات المخصوصة فهي ست: {يا أبت، وهيهات، ومرضات، ولات، واللات، وذات بهجة}. أما يا أبت: وهي في يوسف، ومريم، والقصص، والصافات، فوقف عليها بالهاء خلافاً للرسم ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، ووقف الباقون بالتاء على الرسم.

وأما هيهات: وهو الحرفان في المؤمنون، فوقف عليها بالهاء الكسائي والبزي، واختلف عن قنبل فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، وهو الذي في الكافي والهداية والهادي والتجريد وغيرها، وقطع له بالتاء فيهما صاحب التبصرة والتيسير والشاطبية والعنوان والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرها، وبذلك قرأ الباقون، إلا أن الخلاف في العنوان والتذكرة والتلخيص لم يذكر في الأول، وانفرد صاحب العنوان عن أبي الحارث بالتاء في الثانية كالجماعة.

وأما مرضات: وهو أربعة مواضع، موضعان في البقرة، وموضع في النساء، وموضع في التحريم. ولات حين مناص: في ص، و{اللات} في النجم، و{ذات بهجة} في النمل، فوقف الكسائي على الأربعة بالهاء. وهذا هو الصحيح عنه، وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب، فلم يذكر في تلخيص العبارات {اللات، وذات بهجة}، وخص الدوري عنه في {لات} بالهاء، وفي التبصرة روى عن الكسائي في غير {مرضات} الهاء، والمشهور عنه التاء، ولم يذكر في التجريد {ذات بهجة، ولات

حين} ووقف من قراءته على الفارسي يعني في الروايتين على {اللات} بالهاء، ولم يذكر أبو العز ولا كثير من العراقيين {ذات بهجة}، وقطع له في {مرضات} بالهاء، وفي التبصرة حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء، وكذا حكى غيره، وقد ورد الخلاف عنه، والصواب التاء، قال الداني في الجامع: وهذ هو الصحيح عنه، وقول ابن مجاهد في سبعته حمزة وحده يقف على مرضاة بالتاء. والباقون بالهاء.

وقال الداني يعني ابن مجاهد إن النص لم يرد عنهم بالوقف على ذلك بالتاء، إلا عن حمزة ومن سواه غير الكسائي، فالنص فيه معدوم عنه إذا كان نافع وغيره ممن لا نص فيه عنه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه، وذكر صاحب الكافي وصاحب الهداية الوقف على {ذات بهجة، وذات الصدور} وشبهه عن الكسائي بالهاء، والمراد بشبهه {ذات بينكم، وذات الشوكة، وذات اليمين، وذات الشمال، وذات حمل، وذات قرار، وذات الحبك، وذات ألواح، وذات الأكمام، وذات البروج، وذات الوقود، وذات الرجع، وذات الصدع، وذات العماد، وذات لهب}، ووقع {ذات الصدور} في موضعي آل عمران وفي المائدة والأنفال وهود ولقمان وفاطر والزمر والشورى والحديد والتغابن والملك، وهو ضعيف لمخالفته الرسم، ولأن عمل أهل الأداء على غيره، وزعم ابن جبارة أن ابن كثير وأبا عمرو والكسائي ويعقوب يقفون على {ذات الشوكة، وذات لهب، وبذات الصدور} بالهاء تفرق بينه وبين أخواته، ونص عمن لا نص عنه، ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث، وليس بصحيح، بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع اتباعاً للرسم.

فصل: والمتفق عليه من الإبدال نوعان: أحدهما: المنصوب المنون غير المؤنث، يبدل في الوقف ألفاً مطلقاً كما علمت، نحو: {أن يضرب مثلاً، وكنتم أمواتاً، وكان حقاً، وللناس إماماً}. والثاني الاسم المفرد المؤنث ما لم يرسم بالتاء، تبدل تاؤه وصلا، هاء وقفاً، سواء كان منوناً أو غير منون نحو: {ومن يبدل نعمة الله، وتلك الجنة، ومن الجنة، وعلى أبصارهم غشاوة، ومثلاً ما بعوضة، وكمثل جنة بربوة}.

وشذ جماعة من العراقيين: فرووا عن الكسائي وحده الوقف على منات بالهاء وعن الباقين بالتاء. ذكر ذلك ابن سوار وأبو العز وسبط الخياط وهو غلط، وأحسب أن الوهم حصل لهم من نص نصير على كتابته بالهاء. ونصير من أصحاب الكسائي فحملوا الرسم على القراءة وأخذوا بالضد للباقين. ولم يرد نصير إلا حكاية رسمها كما حكى رسم غيرها في كتابة مما لا خلاف في رسمه ولا تعلق له بالقراءة، والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصاحف على كتابتها منوة بواو، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء. فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم.

فصل: وأما الإثبات: فهو على قسمين: أحدهما: إثبات ما حذف رسماً، والثاني: إثبات ما حذف لفظاً. فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين، الأول: وهو من الإلحاق كما تقدم في الباب قبله هاء السكت، والثاني: أحد حروف العلة الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك.

أما هاء السكت: فتجئ في خمسة أصول مطردة وكلمات مخصوصة. فالأصل الأول: (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، ووقعت في خمس كلمات {عم، وفيم، وبم، ولم، ومم}، فاختلفوا في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي. فأما يعقوب فقطع له في الوقف بالهاء أبو محمد سبط الخياط وأبو الفضل الرازي، والشريف عن الشرف العباسي. وقطع له الجمهور كأبي العز وابن غلبون والحافظ أبي العلاء وابن سوار والداني بالهاء في الحرف الأول، وهو {عم}، وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني، وهو {فيم}، نحو {فيم كنتم، وفيم أنت}، وهو الذي في الإرشاد والمستنير، وزاد أيضاً الحرف الثالث، وهو {بم}، نحو {فبم تبشرون}، وقطع له الداني بالهاء في الحرف الأخير، وهو {مم}، وقطع من قراءته على أبي الفتح في {لم وبم وفيم}، وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة في الأحرف الخمسة، كأبي بكر بن مهران، وقطع أبو العز بذلك لرويس في الأحرف الثلاثة الأخيرة وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله كما هو، ولم يذكره عنه في الكامل ولا في الجامع ولا في كثير من الكتب. وبالوجهين يأخذ افمام ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتها عنده عنه من روايتيه.

وأما البزي: فقطع له بالهاء في الأحرف الخمسة صاحب التيسير والتبصرة والتذكرة والكافي وتلخيص العبارات وغيرها، ولم يذكره أكثر المؤلفين وهو الذي عليه العراقيون، وانفرد في الهداية بالهاء

عن ابن كثير بكماله في {عم، ولم} فقط، وأطلق للبزي الخلاف في الخمسة أبو القاسم الشاطبي والداني في غير التيسير، وبالهاء قرأ على أبي الحسن بن غلبون وبغير هاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد وعبد العزيز بن جعفر الفارسي، وهو من المواضع التي خرج صاحب التيسير فيها عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي هذا، وقطع فيه بالهاء عن البزي، ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نص عليه في جامع البيان. وهاء السكت: مختارة في هذا الأصل عند علماء العربية عوضاً عن الألف المحذوفة.

والثاني: (هو، وهي) حيث وقعا وكيف جاءا، نحو {وهو، ولهو، وأن يمل هو، وفإنه هو، ولا إله إلا هو}، ونحو {ماهي، ولهى، وهي}. فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غير خلاف عنه.

والثالث: النون المشددة من جمع الإناث، سواء اتصل به شيء، أو لم يتصل، نحو {هن أطهر، ولهن مثل الذي عليهن، وأن يضعن حملهن، ومن الأرض مثلهن، وبين أيديهن وأرجلهن}، فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء، فقطع في التذكرة بإثبات الهاء عن يعقوب في ذلك كله، وكذلك الحافظ أبو عمرو الداني، وذكره أبو طاهر بن سوار وقطع به أبو العز القلانسي لرويس من طريق القاضي وأطلقه في الكنز عن رويس وقطع به ابن مهران لروح.

والوجهان ثابتان عن يعقوب بهما قرأ الإمام وبهما يأخذ. وقد أطلقه بعضهم، والصواب: تقييده بما كان بعد هاء كما مثلوا به، ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك فإن نص على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه وإلا فالأمر كما ظهر.

فصل: والرابع: المشدد المبنى: نحو {أن لا تعلوا عليّ، وإلا ما يوحى إليّ، وخلقت بيديّ، وما أنتم بمصرخيّ، وما يبدل القول لديّ}، اختلف فيه عن يعقوب أيضاً، فنص على الوقف عليه بالهاء ليعقوب بكماله أبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وأبو طاهر بن سوار وأبو بكر بن مهران عن روح وحده، والأكثرون على حذف الهاء وقفاً، وكلاهما ثابت عن يعقوب.

والظاهر: أن ذلك مقيد بما كان بالياء كما مثلنا به ومثل به المثبتون فإن ثبت غير ذلك. وانفرد الداني بالهاء في لكن وإن يعنى المفتوحة والمكسورة، وقياس ذلك كأن.

فصل: الخامس: النون المفتوحة نحو {العالمين، والذين، والمفلحون، وبمؤمنين}، فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كله بالهاء، وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره ورواه ابن مهران عن رويس، وهو لغة فاشية مطردة عند العرب، ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، فإنه مثل بقوله {ينفقون}، وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، ومثله بقوله: {وتكتمون الحق وأنتم تعلمون، وبما كنتم تدرسون}. قال: ومذهب أبي الحسن بن أبي يعنى شيخه ابن مقسم، إن هاء السكت لا تثبت في الأفعال. والصواب تقييده عند من أجازه، كما نص عليه علماء العربية، والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل وعليه العمل.

فصل: والكلمات المخصوصة: فهي أربع {ويلتي، وأسفي، وحسرتي، وثم الظرفية}. فاختلف فيها عن رويس فقطع ابن مهران له بالهاء وكذلك صاحب الكنز ورواه أبو العز القلانسي عن القاضي أبي العلاء عنه، ونص الداني على {ثم} ليعقوب بكماله، ورواه الآخرون عنه بغير هاء كالباقين. والوجهان صحيحان عن رويس قرأ الإمام بهما، وانفرد الداني عن يعقوب بالهاء في {هلم}، وانفرد ابن مهران بالهاء في {إياي} وقياسه {مثواى، ومحياى}، وكذلك في {أبي}، وقياسه {أخي}، ولا يتأتى ذلك إلا مع فتح الياء، وليست قراءة يعقوب، وروى عن أبي الحسن بن أبي بكر المذكور {تستفتيان} بالهاء من الأفعال خاصة، فخالف في ذلك سائر الرواة مع ضعفه. وهاء السكت في هذا كله وما أشبهه جائزة عند علماء العربية سماعاً وقياساً.

فصل: والنوع الثاني: هو أحد أحرف العلة الثلاثة: الياء، والواو، والألف. فأما الياء: فما حذف لالتقاء الساكنين وما هو لغير ذلك كما يأتي في الزوائد، فالمحذوفة رسمً للساكن على قسمين: أحدهما: ما حذف لأجل التنوين، والثاني ما حذف لغيره: فالذي حذف للتنوين ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً، وهو: {باغ، ولا عاد}، وكلاهما في البقرة والأنعام والنحل، و{من موص} في البقرة، و{عن تراض} في البقرة والنساء، و{لا حام} في المائدة، و{لات} في موضعين في الأنعام

والعنكبوت، و{من فوقهم غواش، ولهم أيد} كلاهما في الأعراف، و{لعال} في يونس، و{أنه ناج} في يوسف، و{هاد} في خمسة مواضع اثنان في الرعد، وكذلك في الزمر، وآخر في المؤمن، و{واق} في ثلاثة مواضع، اثنان في الرعد، وآخر في المؤمن، و{مستخف} في الرعد، و{من وال} فيها، و{واد} في موضعين، و{بواد} في إبراهيم، و{واد} في الشعراء، و{ما عند الله باق} في النحل، و{أنت مفتر} فيها، و{ليال} في ثلاثة مواضع، مريم والحاقة والفجر، و{أنت قاض} في طه، و{إلا زان} في النور، و{هو جاز} في لقمان، و{بكاف} في الزمر، و{معتد} في ثلاثة مواضع، ق ونون والمطففين، و{عليها فإن} في الرحمن، و{بين حميم آن} فيها، و{دان} فيها أيضاً، و{مهتد} في الحديد، و{ملاق} في الحاقة، و{من راق} في القيامة، وتتمة الثلاثين {هار} في التوبة، على أنه مقلوب.

فأثبت ابن كثير الياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع وهي: {هاد} في الخمسة، و{واق} في الثلاثة، و{وال، وباق}، وهذا هو الصحيح عنه، وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء في موضعين آخرين، وهما: {فان} في الرحمن، و{راق} في القيامة، فيما ذكره الداني في جامع البيان، وقد خالف فيهما سائر الناس، وكأن الداني لم يرتضه فإنه لم يعول عليه في التيسير ولا في غيره مع أنه أسند رواية قنبل في هذه المؤلفات من هذه الطرق.

فصل: وانفرد الهذلي في الكامل عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على سائر الباب. وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل في جامعه، وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفا، ولا أعلمه رواه غيره، وانفرد الهذلي أيضاً عن ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي عدي عن ابن سيف كلاهما عن الأزرق عن ورش، بإثبات الياء في {قاض} وفي {باغ} مخير فخالف سائر الرواة.

فصل: والذي حذف لغير تنوين أحد عشر حرفاً في سبعة عشر موضعاً: وهي {يؤت} في موضعين، {يؤت الحكمة} في البقرة في قراءة يعقوب، و{سوف يؤت الله} في النساء، و{اخشون اليوم} في المائدة، و{يقض الحق} في الأنعام، في قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، {وننج المؤمنين} في يونس، و{الواد} في أربعة مواضع: {بالواد المقدس طوى} في

طه والنازعات، و{على واد النمل، والواد الأيمن} في القصص، و{هاد} في موضعين، و{لهاد الذين} في الحج، و{بهادي العمى} في الروم، و{يردن الرحمن} في يس، و{صال الجحيم} في الصافات، و{يناد المناد} في ق، و{تغن النذر} في اقترب، {والجوار} في موضعين: {الجوار المنشآت} في الرحمن، و{الجوار الكنس} في كورت.

فصل: وأما {آتان الله} في النمل، و{فبشر عباد الذين} في الزمر، فسيأتيان في الزوائد من أجل فتح يا أيها وصلا. وأما {يا عباد الذين آمنوا} أول الزمر: فلا خلاف في حذفهما في الحالين للرسم والرواية والأفصح في العربية، إلا ما ذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما هو. فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء، وهذا هو الصحيح من نصوص الأئمة في الجميع، وهو قياس مذهبه وأصله، وقد نص على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي وأبو عمرو الداني.

فصل: ونص على {يؤت الحكمة} صاحب المبهج والمستنير والإرشاد والكفاية والكنز وأبو الحسن بن فارس والحافظ أبو العلاء وغيرهم. ونص على {يؤت الله} هؤلاء المذكورون وسواهم. ونص على {واخشون اليوم} في المبهج والتذكرة والجامع والمستنير وغاية الاختصار والإرشاد والكفاية والكنز وغيرها. ونص على {يقض الحق} هؤلاء المذكورون وغيرهم، إلا أنه جعله في الكفاية قياساً مع تصريحه بالنص في الإرشاد. ونص على {ننج المؤمنين} سبط الخياط وابن سوار وأبو العز وأبو الحسن الخياط وأبو العلاء الهمداني وغيرهم. ونص على {بالواد المقدس} في الموضعين، أبو الحسن ابن غلبون وأبو محمد سبط الخياط وأبو طاهر بن سوار وذكره الحافظ أبو العلاء قياساً. ونص على {واد النمل} صاحب المستنير والإرشاد والكفاية والمبهج والتذكرة والغاية وغيرهم. ونص على {الوادي الأيمن} أبو الحسن بن غلبون وذكره في المبهج والمستنير وغاية الاختصار قياساً.

ونص على {لهادي الذين آمنوا} أبو طاهر بن سوار والحافظ أبو العلاء وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسي وغيرهم. ونص على {بهادي العمى} في الروم صاحب المستنير وصاحب غاية الاختصار وصاحب التذكرة وصاحب الكنز وغيرهم. ونص على {يردن الرحمن} الجمهور، كابن سوار وأبي العز وأبي العلاء والسبط وغيرهم ولم يذكره له في التذكرة، وسيأتي ذكره في الزوائد من

أجل أبي جعفر وصلاً. ونص على {صال الجحيم} ابن سوار وسبط الخياط وأبو العلاء الهمداني وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسي وغيرهم. ونص على {ينادي المناد} هؤلاء المذكورون وسواهم. ونص على {تغن النذر} صاحب المستنير وابو الحسن الخياط صاحب الجامع وذكره أبو العلاء الحافظ قياساً. ونص على الموضعين في الكفاية والإرشاد والكنز وغيرها وذكره في غاية الاختصار قياساً، وكل من لم ينص على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت، ولا يلزم من سكوته ثبوت رواية ولا عدمها، والنص يقدم على كل حال، لاسيما وقد عضدها القياس وصح بها الأداء فوجب الرجوع إليها.

ووافقه على {وادي النمل} الكسائي: فيما رواه الجمهور عنه، وهو الذي قطع به الداني وطاهر بن غلبون وأبو القاسم الهذلي وأبو عبد الله ابن شريح وأبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن سفيان وأبو علي بن بليمة وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي.

فصل: وزاد ابن غلبون وابن شريح وابن بليمة عن الكسائي أيضاً {الواد المقدس} في الموضعين، وذكر الثلاثة في التبصرة عنه، وقال: والمشهور الحذف وبه قرأت، وزاد ابن بليمة وابن غلبون {الوادي الأيمن} ولم يذكر كثير من العراقيين في الأربعة سوى الحذف. والأصح عنه: هو الوقف بالياء على {وادي النمل} دون الثلاثة الباقية وإن كان الوقف عليه بالحذف صح عنه أيضاً، لأن سورة بن المبارك روى عنه نصاً، أنه قال: الوقف على {وادي النمل} بالياء.

فصل: قال الكسائي: ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء. قال الداني في جامعه: وهذه علة صحيحة مفهومة، لأنها تقتضي هذا الوضع خاصة، قال: وقال عنه: يعني سورة ابن المبارك {الواد المقدس} بغير ياء، لأنه غير مضاف. ووافقه أيضاً على {بهادي العمى} في الروم الكسائي على اختلاف عنه، فيقطع له بالياء أبو الحسن بن غلبون وأبو عمرو الداني في التيسير والمفردات وصاحب الهداية والهادي والشاطبية وغيرهم، وقطع له بالحذف أبو محمد مكي وابن الفحام وابن شريح على الصحيح عنده، وأبو طاهر ابن سوار والحافظ أبو العلاء وغيرهم، وذكر الوجهين أبو العز القلانسي والداني في جامعه، ثم روى عنه نصاً، أنه يقف عليه بغير ياء، ثم قال: وهو الذي يليق

بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه. والوجهان صحيحان نصاً وأداء، وعلى الحذف جمهور العراقيين.

فصل: واختلف فيه أيضاً عن حمزة مع قراءته له {تهدي العمى} فبالياء قطع له أبو الحسن في التذكرة والداني في جميع كتبه، وابن بليمة والحافظ أبو العلاء وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي، وقطع له بالحذف المهدوي وابن سفيان وابن سوار وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين. وأما الذي في سورة النمل: فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين من أجل رسمه كذلك.

ووافقه ابن كثير على {ينادي المنادي} فوقف بالياء على قول الجمهور، وبه قطع صاحب التجريد والمبهج وغاية الاختصار والمستنير والإرشاد والكفاية وابن فارس وغيرهم، وهو الذي في التيسير، وروى عنه آخرون الحذف، وهو الذي في التذكرة والتبصرة والهداية والهادي والكافي وتلخيص العبارات وغيرها من كتب المغاربة. والوجهان جميعاً في الشاطبية والإعلان وجامع البيان وغيرها، والأول أصح وبه ورد النص عنه.

فصل: وانفرد أبو العلاء الهمداني عن رويس بإثبات {يا عباد الذين آمنوا}، أول الزمر في الوقف، وخالف سائر الرواة وهو قياس {يا عباد فاتقون}.

وانفرد الهذلي عن ابن عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في {لصال الجحيم} مثل يعقوب، فخالف سائر الرواة.

فصل: وأما ما حذف من الواوات رسماً للساكن وهو أربعة مواضع {ويدع الإنسان، وفي سبحان، ويمح الله الباطل} في الشورى، و{يوم يدع الداع} في القمر، و{سندع الزبانية} في العلق. فإن الوقف عليها للجميع على الرسم، وقد قال مكي وغيره لا ينبغي أن يعتمد الوقف عليها ولا على ما يشابهها، لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل، وإن وقف بالأصل خالف الرسم، ولا يخفي ما فيه فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار، والفرض أنه لو اضطر إلى الوقف

عليها كيف يكون، وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصح فيه رواية، وإلا فكم من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل، ولا حرج في ذلك إذا صحت الرواية، وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل، وقال: هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً وبذلك جاء النص عنه. وهو من انفراده وقد قرأ الإمام به من طريقه. وانفرد ابن فارس في جامعه بذلك عن ابن شنبوذ عن قنبل فخالف سائر الناس ذكره في سورة القمر.

فصل: وأما نسوا الله فنسيهم}: فقد ذكر الفراء أنه حذف أيضاً رسماً، وسائر الناس على خلافه وعدوا ذلك وهماً منه، فيوقف عليه بالواو للجميع. وأما {وصالح المؤمنين}: فليس حذف واوه من هذا الباب إذ هو مفرد، فاتفق اللفظ والرسم والأصل على حذفه.

وحكم {هؤم اقرؤا} كذلك، فيوقف عليهما بالحذف بلا نظر كما يوقف على {أولم يرى الذين} بحذف الألف وعلى {ومن تقي السيآت، ومن يهدي الله} بحذف الياء.

فصل: وأما ما حذف من الألفات لساكن: فهو من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي {أيه} وقعت في ثلاثة مواضع: {أيه المؤمنون} في النور، و{يا أيه الساحر} في الزخرف، و{أيه الثقلان} في الرحمن، فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث على الأصل خلافاً للرسم، أبو عمرو والكسائي ويعقوب، ووقف عليها الباقون بالحذف اتباعاً للرسم، إلا أن ابن عامر ضم الهاء على الإتباع لضم الياء قبلها.

فصل: والثاني من الإثبات: وهو من الإلحاق أيضاً، وهو إثبات ما حذف لفظاً، وهو مختلف فيه ومتفق عليه. فالمختلف فيه: سبع كلمات، وهي {يتسنه} في البقرة، و{اقتده} في الأنعام، و{كتابيه} في الموضعين، و{حسابيه} كذلك و{ماليه} و{سلطانيه} الأربعة في الحاقة، و{ماهيه} في القارعة.

أما يتسنه، واقتده}: فحذف الهاء منهما لفظاً في الوصل وأثبتهما في الوقف للرسم حمزة والكسائي ويعقوب وخلف، وأثبتها الباقون في الحالين، وكسر الهاء من اقتده وصلا ابن عامر،

واختلف عن ابن ذكوان في إشباع كسرتها، فروى الجمهور عنه الإشباع، وهو الذي في التيسير والمفردات والهادي والهداية والتبصرة والتذكرة والتجريد والتلخيصين والغايتين والجامع والمستنير والكفاية الكبرى وسائر الكتب إلا اليسير منها، وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع كرواية هشام، وهي طريق زيد عن الرملي عن الصوري عنه كما نص عليه أبو العز في الإرشاد ومن تبعه على ذلك من الواسطيين كابن مؤمن والديواني وابن زريق الحداد وغيرهم وكذا رواه ابن مجاهد عن ابن ذكوان فيكون ذلك من رواية الثعلبي عن ابن ذكوان. وكذا رواه الداجواني عن أصحابه عنه، وقد رواها الشاطبي عنه ولا نعلمها وردت عنه من طريق، ولا شك في صحتها عنه.

فصل: وأما كتابيه فيهما، وحسابيه}: كلاهما فحذف الهاء منهما وصلا وأثبتها وقفاً يعقوب، والباقون بإثباتها في الحالين. وأما ماليه وسلطانيه}: الأربعة في الحاقة، و{ماهيه} فحذف الهاء من الثلاثة في الوصل حمزة ويعقوب، وأثبتها الباقون في الحالين، وبقي من المختلف فيه سبعة أحرف، وهي: {لكنا هو} في الكهف، و{الظنونا، والرسولا، والسبيلا} في الأحزاب، و{سلاسلا، وقواريرا قواريرا} في الإنسان، فكما علمت.

فصل: والمتفق عليه لفظ (أنا) حيث وقع، نحو {أنا لكم، وأنا نذير، وإني أنا الله لا إله إلا أنا}، فأجمعوا على حذف ألفه وصلاً وإثباتها وقفاً، وهذا ما لم يلقه همزة قطع، فإن لقيه همزة قطع فاختلفوا في حذفها في الوصل.

فصل: ومن المتفق عليه: ما حذف من الياءات والواوات والألفات لالتقاء الساكنين وهو ثابت رسماً نحو: {يؤتي الحكمة، ويأتي الله بقوم، وأوفي الكيل، وبهادي العمى} في النمل، و{ادخلي الصرح، وحاضري المسجد الحرام، وآتي الرحمن، وأولي الأيدي، ويا أولي الألباب، ويا أولي الأبصار، ومحلي الصيد، ومهلكي القرى}، ونحو {يمحو الله ما يشاء، وقالوا الآن، وأن تضلوا السبيل، فاستبقوا الخيرات، وإذ تسوروا المحراب، وجابوا الصخر، ولا تسبوا الذين، وفيسبوا الله، وملاقو الله، وألو الفضل، وصالو الجحيم، وصالو النار، ومرسلو الناقة}، ونحو: {وقالا الحمد لله، واستبقا الباب،

وأدخلا النار، وأنا الله}، فالوقف على جميع ذلك وما أشبهه بالإثبات لثبوتها رسماً وحكماً ،وهذا أيضاً مما لم يختلف فيه.

فصل: وأما ثمود}: من قوله تعالى {ألا إن ثمود} في هود، و{عاداً وثمود} في الفرقان وفي العنكبوت والنجم في قراءة من لم ينونه فكما علمت.

فصل: وأما الحذف: فهو أيضاً على قسمين، أحدهما: حذف ما ثبت رسماً، والثاني: حذف ما ثبت لفظاً، فالأول: من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي: {وكأين} وقعت في سبعة مواضع، في آل عمران ويوسف، وفي الحج موضعان وفي العنكبوت والقتال والطلاق، فحذف النون منها ووقف على الياء أبو عمرو ويعقوب، ووقف الباقون بالنون وهو تنوين ثبت رسماً من أجل احتمال قراءة ابن كثير وأبي جعفر.

فصل: ومن المتفق عليه: ما كتب بالواو والياء صورة للهمزة المتطرفة وهو: {يتفيؤا، وتفتؤا، وأتوكؤا، ويعبؤا}، وما في حكمه، وكذلك من {نبائ، وتلقائ، وإيتائ، وما في حكمه، فلم يختلف في الوقف بغير ما صورة الهمزة به إلا ما عن حمزة.

فصل: والقسم الثاني: وهو حذف ما ثبت لفظاً لم يقع مختلفاً فيه، ووقع من المتفق عليه أصل مطرد وهو، الواو والياء الثابتتان في هاء الكناية لفظاً مما حذف رسماً، وذلك فيما وقع قبل الهاء فيه متحرك نحو، {إنه، وبه} كما هو، ويلتحق بذلك ما وصل بالواو والياء مما اختلف فيه في مذهب ابن كثير وغيره وكذلك صلة ميم الجمع.

فصل: وأما وصل المقطوع رسماً: فوقع مختلفاً فيه في {أياما} في قوله تعالى {أياما تدعوا} في آخر سورة سبحان، و{مال} في أربعة مواضع {مال هؤلاء القوم} في النساء، و{مال هذا الكتاب} في الكهف، و{مال هذا الرسول} في الفرقان، و{مال الذين كفروا} في سأل، و{آل ياسين} في الصافات.

فصل: فأما {أياما}: فنص جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه كالحافظ أبي عمرو الداني في التيسير وشيخه طاهر بن غلبون وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، ورووا الوقف على {أيا} دون {ما} عن حمزة والكسائي، وأشار ابن غلبون إلى خلاف عن رويس، ونص هؤلاء عن الباقين بالوقف على {ما} دون {أيا}.

وأما الجمهور: فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلاً بوقف ولا ابتداء أو قطع أو وصل، كالمهدوي وابن سفيان ومكي وابن بليمة وغيرهم من المغاربة، وكأبي معشر والأهوازي وأبي القاسم بن الفحام وغيرهم من المصريين والشاميين، وكأبي بكر بن مجاهد وابن مهران وابن شيطا وابن سوار وابن فارس وأبي العز وأبي العلاء وأبي محمد سبط الخياط وجده أبي منصور، وغيرهم من سائر العراقيين.

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف، فيجوز الوقف على كل من {أيا}، ومن {ما}، لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً، وهذا هو الأقرب إلى الصواب وهو الأولى بالأصول وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه، وقد تتبع الإمام نصوصهم فلم يجد ما يخالف هذه القاعدة ولاسيما في هذا الموضع وغاية ما وجد النص عن حمزة وسليم والكسائي في الوقف على {أيا}، فنص أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الضرير صاحب سليم واليزيدي وإسحاق المسيبي وغيرهم على ذلك.

فصل: قال ابن الأنباري: ثنا سليمان بن يحيى يعني الضبي، ثنا ابن سعدان قال: كان حمزة وسليم يقفان جميعاً على {أيا}، ثم قال ابن سعدان: والوقف الجيد على {ما}، لأن {ما} صلة لأي. ونص قتيبة كذلك عن الكسائي. قال الداني: ثنا أبو الفتح عبد الله يعني عبد الله بن أحمد بن على بن طالب البزاز ثنا إسماعيل يعني ابن شعيب النهاوندي، ثنا أحمد يعني أحمد بن محمد بن سلمويه الأصبهاني، ثنا محمد بن يعقوب بن يزيد بن إسحاق القرشي الغزالي، ثنا العباس ابن الوليد بن مرداس، ثنا قتيبة قال: كان الكسائي يقف على الألف من {أيا}.

وهذا غاية ما وجد الإمام وغاية ما رواه الداني. ثم قال الداني بأثر هذا: والنص عن الباقين معدوم في ذلك والذي نختاره في مذهبهم الوقف على {ما}، وعلى هذا يكون حرفا زيد صلة

للكلام، فلا يفصل من {أي}، قال: وعلى الأول يكون اسماً لا حرفاً، وهي بدل من {أي}، فيجوز فصلها وقطعها منها.

فقد صرح الداني بأن النص عن غير حمزة والكسائي معدوم، وأن الوقف على {ما} اختيار منه من أجل كون {ما} صلة لا غير، وذلك لا يقتضي أنه لا يجوز لهم الوقف على {أي}، وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسماً وما الفرق بينه وبين {مثلاً ما، وأين ما كنتم تدعون، وأين ما كنتم تشركون} وأخواته، مما كتب مفصولاً، وقد نص الداني نفسه على أن ما كتب من ذلك وغيره مفصولاً يوقف لسائرهم عليه مفصولاً وموصولاً، هذا هو الذي عليه سائر القراء وأهل الأداء، فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي {أيا، وما} كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا الذي نراه ونختاره ونأخذ به تبعاً لسائر أئمة القراءة.

فصل: وأما {مال}: في المواضع الأربعة، فنص على الخلاف فيه أيضاً الجمهور من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين، كالداني وابن الفحام وأبي العز وسبط الخياط وابن سوار والشاطبي والحافظ أبي العلاء وابن فارس وابن شريح وأبي معشر، فاتفق كلهم عن أبي عمرو على الوقف على {ما}، واختلف بعضهم عن الكسائي فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها أو على اللام بعدها أبو عمرو الداني وابن شريح وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على {ما}.

فصل: وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس فذكر في جامعه عن يعقوب أيضاً وعن ورش الوقف على {ما} كأبي عمرو والكسائي. وانفرد أيضاً أبو العز فذكر في كفايته الوقف على {ما} كذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس، ولم يذكر ذلك في الإرشاد، واتفق هؤلاء على أن الباقين يقفون على اللام، ولم يذكرها سائر المؤلفين ولا ذكروا فيها خلافاً عن أحد ولا تعرضوا إليها، كأبي محمد مكي وأبي علي بن بليمة وأبي الطاهر ابن خلف صاحب العنوان وأبي الحسن بن غلبون وأبي بكر بن مهران وغيرهم.

وهذه الكلمات قد كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء اتباعاً للرسم، حيث لم يأت فيها نص، وهو اظهر قياس، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها.

وأما الوقف على {ما}: عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم والأقيس على أصولهم، وهو الذي يختاره أيضاً ويأخذ به، فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نص يخالف ما ذكرنا.

فصل: أما الكسائي: فقد ثبت عنه الوقف على {ما} وعلى اللام من طريقين صحيحين، وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنص على الوقف على {ما} أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابنا اليزيدي، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على اللام، ولم يأت من روايتي الدوري والسوسي في ذلك نص. وأما الباقون فقد صرح الداني في جامعه بعدم النص عنهم، حيث قال: وليس عن الباقين في ذلك نص سوى ما جاء عنهم من اتباعهم لرسم الخط عند الوقف، قال: وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على اللام.

ففيما قاله آخراً نظر: فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على {ما}؟ بل؛ هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسماً، على أنه صرح بالوجهين جميعاً عن ورش، فقال إسماعيل النخاس في كتابه كان أبو يعقوب صاحب ورش يعني الأزرق يقف على {فمال، وقالوا مال} وأشباهه كما في الصحف، وكان عبد الصمد يقف على {فما} ويطرح اللام. فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه وكذا حكم غيره.

فصل: وأما آل ياسين}: في الصافات، فأجمعت المصاحف على قطعها، فهي على قراءة من فتح الهمزة ومدها وكسر اللام كلمتان مثل {آل محمد، وآل ابراهيم} فيجوز قطعهما وقفاً، وأما على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللام فكلمة واحدة ،وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً اتصلت لفظاً، ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة.

فصل: والمتفق عليه من هذا الفصل: جميع ما كتب مفصولاً، سواء كان اسماً أو غير، فإنه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء. واعلم: أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً أن تكتب منفصلة من التي بعدها، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً، إلا آل المعرفة، فإنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء مما دخلت عليه فوصلت، وإلا يا وها، فإنهما لما حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد فانفصلا بما بعدهما، وإلا أن تكون الكلمة الثانية ضميراً متصلاً فإنه كتب موصولاً بما قبله للفرق، وإلا أن يكونا حرفي هجاء، إنهما وصلا رعاية للفظ وسيأتي ذلك كله مبيناً في فصل بعده، إن شاء الله تعالى.

فصل: والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في ثمانية عشر حرفاً وهي: (أن لا، وأن ما، وإن ما، المخففة المكسورة، وأين ما، وأن لم وإن لم، وأن لن، وعن ما، ومن ما، وأم من، وعن من، وحيث ما وكل ما، وبئس ما، وفي ما، وكي لا، ويوم هم).

فصل: فأما {أن لا}: فكتب مفصولاً في عشرة مواضع: في الأعراف {أن لا أقول على الله}، وفيها أيضاً {أن لا يقولوا على الله}، وفي التوبة {أن لا ملجأ من الله}، وفي هود {أن لا إله إلا هو}، وفيها {أن لا تعبدوا إلا الله} في قصة نوح، وفي الحج {وأن لا تشرك بي شيئاً}، وفي يس {أن لا تعبدوا الشيطان}، وفي الدخان {أن لا تعلوا على الله}، وفي الممتحنة {أن لا يشركن بالله}، وفي ن {أن لا يدخلنها اليوم}، فهذه العشرة لم يختلف فيها.

واختلف المصاحف في قوله تعالى في سورة الأنبياء: {أن لا إله إلا أنت سبحانك}، ففي أكثرها مقطوع وفي بعضها موصول.

فصل: و{إن ما}: المكسور المشدد، كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو في الأنعام {إن ما توعدون لآت}، واختلف في موضع ثان، وهو {إن ما عند الله} في النحل، فكتب في بعضها مفصولاً.

فصل: و{أن ما}: المفتوحة المشددة، فكتب مفصولاً في موضعي الحج ولقمان {وإن ما تدعون من دونه}، واختلف في موضع ثالث، وهو {أنما غنمتم} في الأنفال، فكتب في بعضها مفصولاً أيضاً.

فصل: و{إن ما}: المكسورة المخففة، فكتب مفصولاً في موضع واحد {إن ما نرينك} في الرعد، و{أين ما} كتب مفصولاً نحو {أين ما كنتم تدعون، وأين ما كنتم تشركون}، إلا في البقرة {فأينما تولوا فثم وجه الله}، وفي النحل {أينما يوجهه لا يأت بخير} فإنه كتب موصولاً.

واختلف في {أين ما تكونوا يدرككم الموت} في النساء، و{أين ما كنتم تعبدون} في الشعراء، و{أين ما ثقفوا} في الأحزاب. ففي بعض المصاحف مفصولاً وفي بعضها موصولاً.

فصل: و{أن لم}: المفتوح، كتب مفصولاً في جميع القرآن نحو {ذلك أن لم يكن ربك، وأن لم يره أحد}، وكذلك {إن لم}: المكسور ،كتب أيضاً مفصولاً نحو: {فإن لم تفعلوا، وفإن لم يستجيبوا لك} في القصص، إلا موضع واحد، وهو {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، ووهم من ذكر وصل موضع القصص.

فصل: و{أن لن}: كتب مفصولاً حيث وقع، نحو: {أن لن يقدر، وأن لن يحرر}، إلا في موضعين وهما {ألن نجعل لكم موعداً} في الكهف، و{ألن نجمع عظامه} في القيامة.

فصل: و{عن ما}: كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو {عن ما نهوا عنه} في الأعراف.

فصل: و{من ما}: كتب مفصولاً في موضعين، وهما {من ما ملكت أيمانكم} في النساء، و{من ما ملكت أيمانكم} في الروم، واختلف في موضع ثالث، وهو {مما رزقناكم} في المنافقين، فكتب في بعضها مفصولاً وفي بعضها موصولاً.

فصل: و{أم من}: كتب في أربعة مواضع مفصولاً وهي {أم من يكون عليهم} في النساء، و{أم من أسس بنيانه} في التوبة، و{أم من خلقنا} في الصافات، و{أم من يأتي آمناً} في فصلت.

فصل: و{عن من}: كتب مفصولاً في موضعين، وهما {عن من يشاء} في النور، و{عن من تولى} في النجم. وحيث ما}: كتب مفصولاً حيث وقع، نحو {وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم، وحيث ما كنتم فولوا}.

فصل: و{كل ما}: كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو {من كل ما سألتموه} في ابراهيم، واختلف في {كل ما ردوا إلى الفتنة أركسوا فيها} في النساء، ففي بعض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول، وكتب في بعضها أيضاً {كل ما دخلت أمة} في الأعراف، و{كل ما جاء أمة} في المؤمنين، و{كل ما ألقى فيها} في تبارك. والمشهور الوصل.

فصل: و{بئس ما}: كتب موصولاً في خمسة مواضع، وهي في البقرة {ولبئس ما شروا}، وفي المائدة {وأكلهم السحت لبئس ما كانوا} في الموضعين، و{عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا، ويتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت}، واختلف في {قل بئس ما يأمركم به إيمانكم} في البقرة، ففي بعضها موصول وفي بعضها موصول.

فصل: و{في ما}: كتب موصولاً في أحد عشر موضعاً، منها موضع واحد لم يختلف فيه، وهو {في ما ههنا آمنين}، في الشعراء، وعشرة اختلف فيها، والأكثرون على فصلها، وهي {في ما فعلن في أنفسهن} وهو الثاني من البقرة، و{في ما آتاكم} في المائدة والأنعام، و{في ما أوحى إلى} في الأنعام أيضاً، و{في ما اشتهت أنفسهم} في الأنبياء، و{في ما أفضتم} في النور، و{في ما رزقناكم} في الروم، وفي الزمر موضعان {أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون، وفي ما هم فيه يختلفون}، و{في ما لا تعلمون} في الواقعة.

فصل: و{كي لا}: كتب مفصولاً، نحو {لكي لا يكون على المؤمنين حرج، وكي لا يكون دولة}، إلا أربعة مواضع وستأتي في الآتي.

فصل: و{يوم هم}: مفصول في موضعين {يوم هم بارزون} في غافر، و{يوم هم على النار} في الذاريات، وتقدم فصل لام الجر في مال الأربعة مواضع.

فصل: وأما {ولات حين}: فإن تاءها مفصولة من {حين} في مصاحف الأمصار السبعة، فهي موصولة بلا، زيدت عليها لتأنيث اللفظ، كما زيدت في (ربت وثمت)، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه والكسائي وأئمة النحو والعربية والقراءة، فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها كما تقدم.

وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام إن التاء مفصولة من (لا) موصولة بحين. قال: فالوقف عندي على {لا}، والابتداء {تحين}، لأني نظرتها في الإمام {تحين} التاء متصلة، ولأن تفسير ابن عباس يدل على أنها أخت ليس، والمعروف: لا-لا-لات، قال: والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان حين والآن وأو وأن، فتقول كان هذا تحين كان لك، وكذلك تاوان ذاك واذهب تالان فاصنع كذا وكذا ومنه قول السعدي.

العاطفون تحين لا من عاطف + والمطعمون زمان أين المطعم.

قال: وقد كان بعض النحويين يجعلون الهاء موصولة بالنون فيقولون: العاطفونه، قال: وهذا غلط بين، لأنهم صيروا التاء هاء ثم أدخلوها في غير موضعها، وذلك أن الهاء إنما تقحم على النون موضع القطع والسكون، فأما مع الاتصال فلا وإنما هو تحين، قال: ومنه قول ابن عمر حين سئل عن عثمان رضي الله عنه ذكر مناقبه، ثم قال اذهب بهذه تالان إلى أصحابك، ثم ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة وهو مع ذلك إمام كبير وحجة في الدين وأحد الأئمة المجتهدين.

ويؤيد ذلك قول الإمام في النشر: إني رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه (لا) مقطوعة والتاء موصولة بحين ورأيت به أثر الدم وتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية من القاهرة المحروسة.

ويؤيده ايضا: قول المقدسي ان: وأنا رأيته ايضا ورأيت اثر الدم فيه.

فصل: وأما قطع الموصول: فوقع مختلفا فيه في {ويكأن، ويكأنه}، وفي {ألا يسجدوا}. فأما {ويكأن، وويكأنه}، وكلاهما في القصص، فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة،

واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف {كأن، وكأنه}، وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة {أن، وأنه}، وهذان الوجهان محكيان عنهما في التبصرة والتيسير والإرشاد والكفاية والمبهج وغاية أبي العلاء الحافظ والهداية وفي أكثرها بصيغة الضعف وأكثرهم يختار اتباع الرسم، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح في جزمه بالخلاف عنهما، وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما، وروى الوقف بالياء نصاً الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري عن شيخه عبد العزيز، وإليه أشار في التيسير وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح وروى أبو الحسن بن غلبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة ولم يذكر عن أبي عمرو في ذلك شيئاً، وكذلك الداني لم يعول على الوقف على الكافي عن أبي عمرو في شيء من كتبه، وقال في التيسير: وروى بصيغة التمريض ولم يذكره في المفردات البتة ورواه في جامعه وجادة عن ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو من طريق ابي طاهر ابن أبي هاشم، وقال: قال أبو طاهر لا أدري عن أي ولد اليزيدي ذكره، ثم روى عنه من رواية اليزيدي أنه يقف عليهما موصلتين، وروى من طريق أبي معمر أبا عمرو يقول: {ويكأن الله، وويكأنه مقطوعة في القراءة، موصولة في الإمام.

فصل: قال الداني: وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة. ثم روى ذلك صريحاً عن أبي حاتم عن أبي زيد عن أبي عمرو، والآخرون لم يذكروا شيئاً من ذلك عن أبي عمرو ولا الكسائي، كابن سوار وصاحبي التلخيصين وصاحب العنوان وصاحب التجريد وابن فارس وابن مهران وغيرهم، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح. وأما أن لا يسجدوا}: فكما علمت.

فصل: والمتفق عليه من هذا الفصل: جميع ما كتب موصولاً سواء كان اسماً أو غيره، كلمتين أو أكثر، فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه من أجل الاتصال الرسمي، وهذا أصل مطرد في كل ما كتب موصولاً فإنه لا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، ولذلك كان المختار عند أكثر

الأئمة عدم فصل {ويكأن، وويكأنه} مع وجود الرواية بفصله، والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينصر في أصول مطردة، وكلمات مخصوصة مطردة، وغير مطردة.

فالأصول المطردة أربعة: الأول: كل كلمة دخل عليها حرف من حروف المعاني وهو على حرف واحد، نحو {بسم الله، وبالله، ولله ولرسوله، وكمثله، ولأنتم، وأأنت، وأبا لله، وآياته، ورسوله، وسيذكر، وفلقا، وتلوكم، وسل، وفسل، وأمر، وفآت ولقد، ولسوف}.

والثاني: كل كلمة اتصل بها ضمير متصل، سواء كان على حرف واحد أو أكثر مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو {قلت، وقلنا، وربي، وربكم، ورسله، ورسلنا، ورسلكم، ومناسككم، وميثاقه، وفأحياكم، ويميتكم، ويحييكم، وأنلزمكموها}.

الثالث: حروف المعجم المقطعة في فواتح السور، سواء كانت ثنائة أو ثلاثية أو أكثر من ذلك، نحو {يس}، و{حم}، و{الم}، و{الر}، و{المص}، و{كهعص}، إلا أنه كتب {حم عسق} مفصولاً بين الميم والعين. والرابع: إذا كان أول الكلمة الثانية همزة وصورت على مراد التخفيف واواً وياء كتبت موصلتين، نحو {هؤلاء، ولئلا، ويومئذ، وحينئذ}.

فصل: الكلمات المطردة ال: التعريفية وياء النداء، وها التنبيه، وما الاستفهامية، إذا دخل عليه حرف جر، وأم مع ما، وأن المفتوحة المخففة، مع ما، وإن المكسورة المخففة مع لا، وكالوهم، ووزنوهم.

فصل: أما {أل}: فإنها إذا دخلت على كلمة أخرى كتبتا موصلتين كلمة واحدة، سواء كانت هي حرفاً نحو: {الكتاب، والعالمين، والرحمن، والرحيم، والأرض، والآخرة، والاسم}، أو اسماً، نحو {الخالق والبارئ، والمصور، والمقيمين، والمؤتون، والمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، والقانتين، والقانتات}.

فصل: وأما {يا}: وهي حرف النداء، فإنها حذفت الألف منها في جميع المصاحف، فصارت على حرف واحد فإذا دخلت على منادى اتصلت به من أجل كونها على حرف، نحو {يبنى،

ويموسى، ويادم، ويأيها ويقوم، وينساء، يابنؤم}، وكتبت الهمزة في {يابنؤم} واواً، ثم وصلت بالنون فصارت كلها كلمة واحدة.

فصل: وأما {ها}: وهي الواقعة حرف تنبيه، فإن ألفها كذلك حذفت من جميع المصاحف ثم اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرف واحد ووقعت في القرآن في {هؤلاء وهذا} وبابه، و{ها أنتم} وبابه، وقد صورت الهمزة في {هؤلاء} واواً، ثم وصلت بالواو فصارت كلمة.

فصل: وأما {ما}: الاستفهامية، فإنها إذا دخل عليها حرف الجر حذف الألف من آخرها واتصل بها فصارت كلمة واحدة، سواء كان حرف الجر على حرف واحد أو أكثر ووقعت في القرآن {لم، وبم، وفيم، ومم، وعم}، وكذلك إذا دخل عليها (إلى أو على أو حتى)، فإن الألف المكتوبة ياء في هذه الأحرف الثلاثة تكتب ألفاً على اللفظ علامة للاتصال، وتجيء الميم بعدها مفتوحة على حالها مع غيرها، فتقول علام فعلت كذا، وإلام أنت كذا، وحتام تفعل كذا، وإنما كتبت على اللفظ خوف الاشتباه صورة.

فصل: وأما {أم مع ما}: فإنها كتبت مصوولة في جميع القرآن، نحو {أما شتملت، وأماذا كنتم، وأما تشركون}. وأما إن المكسورة المخففة مع لا}: فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو {إلا تفعلوه، وإلا تنصروه}.

فصل: وأما {كالوهم، ووزنوهم}: فإنهما كتبتا في جميع المصاحف موصولين بدليل حذف الألف بعد الواو منهما. وقد اختلف في كون ضميرهم مرفوعاً منفصلاً أو منصوباً متصلاً، والصحيح أنه منصوب، لما بيناه في غير هذا الموضع، ولاتصالهما رسماً بدليل حذف الألف بينهما فلا يفصلان.

فصل: والكلمات التي هي غير مطردة: فهي: (ألا، وإنما، وأنما، وإن المكسورة المخففة مع ما، وأينما، وإن المكسورة المخففة مع لم، وأن لن، وعما، ومما، وأمن، وعمن، وكلما، وبئسما، وفيما، وكيلا، ويومهم.

فصل: فأما {ألا}: فإنه كتب متصلاً في غير العشرة المتقدمة في الفصل قبله، نحو {ألا تعلوا علي} في النمل، و{ألا تعبدوا} أول هود، واخلف في موضع الأنبياء كما تقدم. وإنما}: كتب موصولاً في غير الأنعام نحو: {إنما نملى لهم، وإنما أنت منذر}، واختلف في حرف النحل.

فصل: و{أنما}: كتب متصلاً في غير الحج ولقمان، نحو: {إلا أنما أنا منذر} في ص، و{كأنما يساقون}، واختلف في {أنما غنمتم}. وإما}: موصول في غير الرعد، نحو {وإما تخافن، وإما نرينك، وفإما تذهبن، وفإما ترين من البشر أحداً}. وأينما}: كتب موصولاً في موضعين، {فأينما تولوا} في البقرة، و{أينما يوجهه} في النحل. واختلف في النساء والشعراء والأحزاب كما تقدم.

فصل: و{إن لم}: موصول في موضع واحد وهو {فإلم يستجيبوا لكم} في هود. وألن}: كتب موصولا في موضعين: الكهف والقيامة كما تقدم. وعما}: موصول في غير موضع الأعراف، نحو {عما تعملون، وعما جاءك}. ومما}: كتب موصولاً في غير النساء والروم، نحو {مما أمسكن عليكم، ومما رزقكم الله}، واختلف في المنافقين كما تقدم. وأمن}: كتب موصولاً في غير المواضع الأربعة المتقدمة، نحو {أمن يملك السمع، وأمن خلق السموات، وأمن يجيب المضطر}.

فصل: و{عمن}: موصول في غير النور والنجم، ولا أعلمه وقع في القرآن. وكلما}: كتب موصولاً في غير سورة إبراهيم، نحو {كلما دخل عليها، وكلما خبت}، واختلف في النساء والأعراف والمؤمنين وتبارك كما تقدم. وبئسما}: كتب موصولاً في موضعين {بئسما اشتروا به} في البقرة، و{بئسما خلفتموني} في الأعراف، واخلف في {قل بئسما يأمركم} كما تقدم. وفيما}: كتب موصولاً في غير الشعراء، نحو {فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف}، وهو الأول من البقرة، و{فيما إن مكنا كم فيه)، واختلف في العشرة المواضع كما تقدم.

فصل: و{كيلا}: كتب موصولاً في أربعة مواضع، في آل عمران {لكيلا تحزنوا على مافاتكم}، وفي الحج {لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً}، وفي الأحزاب {لكيلا يكون عليك حرج}

وهو الموضع الثاني منها، والقول بأن الأول موصول ليس بصحيح، وفي الحديد {لكيلا تأسوا على مافاتكم}. ويومهم}: موصول في غير غافر والذاريات، نحو {يومهم الذي يوعدون}.

فجميع ما كتب موصولاً لا يقطع وقفاً إلا برواية صحيحة، ولا أعلمه ورد إلا فيما تقدم التنبيه عليه في {ويكأن، وويكأنه وألا يسجدوا}، وقد ورد عن الكسائي التوسع في ذلك والوقف على الأصل، فنقل الداني عن قتيبة عنه الوقف على {أن ما غنمتم} بالقطع، و{أمن هو قانت، وأمن هذا الذي} الوقف على ميم أم.

فصل: قال الداني: وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير نون ولا ميم، وأصلها الانفصال على ما ذهب إليه فيها الكسائي، قال: وقد خالف قتيبة عن الكسائي في {أنما غنمتم} خلف، فحدثنا محمد بن أحمد، قال حدثنا محمد بن أحمد، قال حدثنا محمد بن القاسم، عن أصحابه عن خلف، قال: قال الكسائي: في قوله {أنما غنمتم} حرف واحد، من قبل من شيء، قال خلف: وقد قال الكسائي {نعماً} حرفان، لأن معناه نعم الشيء، قال: وكتبا بالوصل ومن قطعهما لم يخطئ، قال خلف: وحمزة يقف عليهما على الكتاب بالوصل، قال خلف: واتباع الكتاب في مثل هذا أحب إلينا إذ صار قطعه ووصله صواباً.

وهو يقتضى أن مذهب الكسائي التوسعة في ذلك بحسب المعنى كما ذكر، ويقتضى أن ذلك غير محتم عند خلف، وأنه على الأولوية والاستحباب، وذلك غير معمول به عند أهل الاتقان ولا معول عليه عند أئمة التحقيق، بل الذي استقر عليه عمل أئمة الأداء ومشايخ الإقراء في جميع الأمصار، هو ما علمت، فإنه هو الأحرى والأولى بالصواب وأجدر باتباع نصوص الأئمة قديماً وحديثاً، وقد روى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم {كالوهم أو وزنوهم} حرف واحد، وروى سورة عن الكسائي حرف، مثل قولك ضربوهم.

قال الداني في جامعه: وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم، ثم روى عن حمزة بجعلهما حرفين، ثم قال الداني: ولا أعلم أحداً روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العجلي، قال: وأهل الأداء على خلافه.

فصل: وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكر، وقد نص في غير موضع من كتبه وصرح به في غير مكان، وكذلك من بعده من الأئمة وهلم جرا ولا نعلم له مخالفاً في ذلك، وهذا معنى قول الجعبري في المنفصلين: وقف على آخر كل منهما، وفي المتصلتين: وقف آخر الثانية، ثم قال: ووجه الوقف على كل من المنفصل أصالة الاستقلال، ووجه منع الوقف على المتصل آخر التنبيه على وضع الخط. قال: واختياري استفسار المسؤل السائل عن غرضه، فإن كان بيان الرسم وقف كما تقدم أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلين والمتصلين ليطابق. قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلين وإلا لخالف، وأصل المنفصلتين واللازم منتف. ولعل ما حكى عمن أجاز قطع المتصل أن يكون مراده هذا.

فما ذكرناه لك من المختلف فيه والمتفق عليه وما يشبهه، لا يجوز أن يتعمد الوقف عليه لكونه غير تام ولا كاف ولا حسن ولا يجوز أن يتعمد الوقف إلا على لما كان بهذه الصفة، وما خرج عن ذلك كان قبيحاً كما هو، وإنما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختيار.

وهذا معنى قول الداني في الوقف على مرسوم الخط من جامع البيان: وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفس عنده، لخبر ورد عنهم أو لقياس بوجبة قولهم لا على سبيل الإلزام والاختيار، إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدمناه في الباب تام ولا كاف، وإنما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير.

فصل: وليس معنى قول صاحب المبهج وغيره عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان على {ما}، من {مال} في المواضع الأربعة، ويبتدئان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء، وعن الباقين أنهم يقفون على {مال} باللام، ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة، من الجار أَنْ يتعمد الوقف عليها ويبتدأ بما بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية، بل المعنى أن الابتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه، أي فلو ابتدأ ذلك لابتدأه على هذا الوجه عند هؤلاء، فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختيار، كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه لهذا الكتاب، لا أنه يجوز الوقف على {ما}، ثم يبتدئ {لهذا الكتاب}، أو يجوز الوقف على {مال}، ثم يبتدئ {هذا

الرسول}، كما يوقف على سائر الأوقاف التامة أو الكافية، وهذا مما لا يجيزه أحد، وكذلك القول في {ويكأن، وويكأن} وفي سائر ما ذكر من الباب، إذا وجد فيه قول بعضهم يوقف على كذا ويبتدأ بكذا إنما معناه ما ذكرن.

فصل: وقد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة، متصلتين على قراءة أخرى، وذلك نحو {أو من أهل القرى} في الأعراف، و{أو آباؤنا} في الصافات والواقعة، فإنهما على قراءة من سكن الواو منفصلتان، إذ {أو} فيهما كلمة مستقلة حرف عطف ثنائية كما هي في قولك – ضربت زيداً أو عمراً – فوجب فصلها لذلك، وعلى قراءة من فتح الواو متصلتان، فإن الهمزة فيهما همزة الاستفهام دخلت على واو العطف كما دخلت على الفاء في {أفأمن أهل}، وعلى الواو في {أولم يهد، وأو كلما عاهدوا}، فالهمزة والواو على قراءة السكون كلمة واحدة، وعلى قراءة الفتح كلمتان ولكنهما اتصلتا لكون كل منهما على حرف واحد.

فصل: وإذا اختلفت المصاحف في رسم حرف، فينبغي أن تتبع في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذ كان مكتوباً مثلاً في مصاحف المدينة، أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصرى فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفي فقراءة الكوفيين، وهذا هو الأليق بمذاهبهم والأصوب بأصولهم.

فصل: وقول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره، إنما يعنون بذلك الحذف المحقق لا المقدر مما حذف تخفيفاً لاجتماع المثلين أو نحو ذلك أجمعوا على الوقف على نحو {ماء، ودعاء، وملجأ} بالألف بعد الهمزة، وكذلك على الوقف على {تراء، ورأي} ونحوه، مما حذفت منه الياء، وكذا الوقف على نحو {يحيى، ويستحي} بالياء، وكذلك يريدون الإثبات المحقق لا المقدر، فيوقف على نحو {وإيتاء ذا القربي} على الهمزة، وكذا على نحو {قال الملوا} لا على الياء والواو، إذ الياء والواو في ذلك صورة الهمزة.

ومن وقف على اتباع الرسم في ذلك وكان من مذهبه تخفيف الهمز وقفاً، يقف بالروم بالياء وبالواو على اتباع الرسم كما هو، ولهذا لو وقفوا على نحو {ولؤلؤا} في سورة الحج، لا يقف عليه بالألف إلا من يقرأ بالنصب، ومن يقرأ بالخفض وقف بغير ألف، مع إجماع المصاحف على كتابتها بالألف، وكذا الوقف على نحو {وعاداً وثموداً}، لا يقف عليه بالألف إلا من نوّن، وإن كان قد كتب بالألف في جميع المصاحف فأعلم ذلك.

فصل: وكل ما كتب موصولاً من كلمتين وكان آخر الأولى منهما حرفاً مدغماً، فإنه حذف إجماعاً واكتفى بالحرف المدغم فيه عن المدغم، سواء كان الإدغام بغنة أم بغيرها كما كتبوا {أما اشتملت، وإما تخافن، وعما تعملون، وأمن يملك السمع، ومما أمسكن} بميم واحدة، وحذفوا كلاً من الميم والنون المدغمتين، وكتبوا {إلا تفعلوه، وفإلم يستجيبوا لكم، وألا تعلوا على، وألن نجمع} بلام واحدة من غير نون، فقصد بذلك تحقيق الاتصال بالإدغام، ولذلك كان الاختيار في مذهب من روى الغنة عند اللام والراء حذفها مما كتب متصلاً عملاً بحقيقة اتباع الرسم كما علمت.

فصل: ولا بأس بالتلبيه على ما كتب موصولاً لتعرف أصول الكلمات وتفكيك بعضها من بعض، فقد يقع اشتباه بسب الاتصال على بعض الفضلاء فكيف بغيرهم؟ فهذا إمام العربية أبو عبد الله محمد بن مالك، جعل {إلا} في قوله تعالى: {إلا تنصروه فقد نصره الله} من أقسام (إلا) الاستثنائية، فجعلها كلمة واحدة، ذكر ذلك في شرح التسهيل وذهل عن كونهما كلمتين: إن الشرطية، ولا النافية.

والأخفش إمام النحو: أعرب: {ولا الذين يموتون وهم كفار} أن اللام: لام الابتداء، والذين مبتدأ وأولئك الخبر. وأبو البقاء في إعرابه ذكره أيضاً، ولا شك أنه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف، فإنها كتبت ولا فهي لا النافية دخلت على {الذين}، و{الذين} في موضع جر، عطف على {الذين} في قوله {وليست التوبة للذين يعملون السيئات}.

وأعرب ابن الطراوة {أيهم أشد على الرحمن}، فزعم أن {أيا} مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن {هم أشد} مبتدأ وخبر، وهذا غير صحيح لرسم الصحيح متصلاً بأي، ولإجماع النحاة على أن أياً إذا لم تضف كانت معربة.

وأعرب بعض النحاة: {إن هذان لساحران} على أن {ها}، من {هذان} ضمير القصة، والتقدير حينئذ – أنها ذان لساحران – ذكره أبو حيان، ولولا رسم المصاحف لكان جائزاً، وأعرب بعضهم {ومما رزقناهم ينفقون}، ما مصدرية، وهم ضمير مرفوع منفصل مبتدأ، وينفقون الخبر، أي – ومن رزقناهم ينفقون – ولو لا رسم المصاحف محذوفة الألف متصلة نونها بالضمير لصح ذلك.

فصل: وقد يقع في الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة واحدة وأن يكون كلمتين، ويختلف فيه أهل العربية نحو {ماذا} يأتي في العربية على ستة أوجه: الأول: ما}: استفهام، وذا}: إشارة. والثاني: ما}: استفهام، وذا}: موصولة. والثالث: أن يكون كلاهما استفهام على التركيب. والرابع: ما ذا}: كله اسم جنس بمعنى شيء. والخامس: ما}: زائدة، وذا}: إشارة. والسادس: ما}: استفهام، وذا}: زائدة.

وتظهر فائدة ذلك في مواضع منها قوله تعالى {ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو}، فمن قرأ {العفو} بالرفع، وهو أبو عمرو، يترجح أن يكون {ماذا} كلمتين، ما استفهامية وذا بمعنى الذي، أي الذي ينفقون العفو، فيجوز له الوقف على ما وعلى ذا. وعلى قراءة الباقين: يترجح أن يكون مركبة كلمة واحدة، أي ينفقون العفو فلا يقف إلا على ذا.

وقوله في سورة النحل {ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين}، فهي كقراءة أبي عمرو {العفو} أي ما الذي أنزل، قالوا: الذي أنزل أساطير الأولين، فتكون كلمتين يجوز الوقف على كل منهما لكل من القراءة.

وقوله تعالى: {وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً}، هي كقراءة غير أبي عمرو {العفو} بالنصب، فيترجح أن تكون كلمة واحدة فيوقف على {ذا} دون {ما}.

وأما قوله تعالى: {وأما الذين كفروا فيقولون ماذا}، نذكر فيها قولين، أحدهما: أن {ما} استفهام موضعها رفع بالابتداء، و{ذا} بمعني الذي، وأراد صلته، والعائد محذوف، والذي وصلتها خبر المبتدأ.

والثاني: أن {ما} اسم واحد للاستفهام وموضعه نصب بأراد. ويحتمل أن يكون {ما} استفهاماً و{ذا} إشارة، كفولهم ماذا التواني، وكقول الشاعر:

ما ذا الوقوف على نار وقد خمدت + يا طال ما أوقدت للحرب نيران.

فعلى هذا وعلى الأول: هما كلمتان يوقف على كل منهما، وعلى الثاني: يوقف على الثاني، لأنهما كلمة واحدة، وذلك حالة الاضطرار والاختيار لا على التعمد والاختيار، وعلى التقدير الثالث: يجوز اختياراً، ويكون كافياً على أن يكون في موضع نصب بيقولون ويكون أراد الله استئنافاً وجواباً لقولهم.

قال العماني: {ومالي لا أعبد الذي فطرني} في سورة يس، {ما} كلمة واحدة وهي حرف نفي، و{لي} كلمة أخرى، فهما كلمتان، و{مالي لا أرى الهدهد} {مالي} كلمة واحدة للاستفهام.

وقال العكبري في إعرابه في سورة يس: {ومالي} الجمهور على فتح الياء، لأن ما بعدها في حكم المتصل بها، إذ كان لا يحسن الوقف عليها والابتداء، و{مالي لا أرى الهدهد} بعكس ذلك. وكلا الكلامين لا يظهر فليتأمل، ولكن لكلام أبي البقاء فيما ذكره في الوقف والابتداء.

فصل: ياآت الزوائد: هي الزوائد على الرسم، تأتي في أواخر الكلم، وتنقسم على قسمين، أحدهما: ما حذف من آخر اسم منادى، نحو {يا قوم لقد أبلغتكم، ويا قوم إن كنتم، ويا عبادي، ويا أبت، ويا رب إن هؤلاء، ورب إني نذرت}.

وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين، والياء من هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها، استغني بالكسرة عنها، ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف، وهما {يا عبادي الذين آمنوا} في العنكبوت، و{يا عبادي الذين أسرفوا} آخر الزمر، وموضع بخلاف وهو {يا عباد لا خوف عليكم} في الزخرف، فالقراء مجمعون على حذف سائر ذلك إلا موضعاً اختص به رويس وهو {ياعباد فاتقون}.

والثاني: تقع على الياء فيه الأسماء والأفعال، نحو {الداعي، والجواري، والمنادي، والتنادي، ويأتي، ويسري، ويتقي، ويبغي) فهي في هذا وشبهه لام الكلمة وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجر والنصب {دعائي، وأخرتني}، وهذا المخصوص بالذكر في هذا الباب.

وضابطه أن تكون الياء محذوفة رسماً: مختلفاً في إثباتها وحذفها وصلاً أو وصلاً ووقفاً، فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلا متحرك. وضابطه ما ذكر في باب الوقف على أواخر الكلم أن تكون الياء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط، إذ لا يكون بعدها إلا ساكن.

فصل: ثم إن هذا القسم ينقسم أيضاً قسمين، الأول: ما يكون في شحو الآي. والثاني: يكون في رأسها. فاما الذي في حشو الآي: فهو خمس وثلاثون ياء، منها ما الياء فيه أصلية: وهي ثلاث عشرة ياء، وباقيها وهو اثنان وعشرون ياء، وقعت الياء ياء المتكلم زائدة. فالياء الأصلية {الداعي} في البقرة موضع، وفي القمر موضعان، و{يوم يأتي} في هود، و{المهتدي} في سبحان والكهف، و{ما كنا نبغي} في الكهف، و{البادي} في الحج، و{كالجوابي} في عسق، و{المنادى} في ق، و{نرتعي} في يوسف، و{من يتقي} فيها أيضاً.

وياء المتكلم ثنتان وعشرون ياء: وهي في البقرة يآن {إذا دعاني، واتقون يا أولى الألباب}، وفي آل عمران يآن {ومن اتبعن وقل، وخافون إن}، وفي المائدة {وأخشون ولا}، وفي الأنعام {وقد هدان ولا}، وفي الأعراف {ثم كيدون فلا}، وفي هود يآن {فلا تسألن ما} عند من كسر النون، و{لا تخزون}، وفي يوسف {حتى تؤتون}، وفي إبراهيم {بما أشركتمون}، وفي الإسراء {لئن أخرتن}، وفي الكهف أربع، وهي {أن يهدين، وإن ترن، وأن يؤتين، وأن تعلمن}، وفي طه {إلا

تتبعن}، وفي النمل موضعان {أتمدونن، وفما آتان الله}، وفي الزمر موضعان {يا عباد فاتقون، وفبشر عباد}، وفي غافر {أتبعون أهدكم}، وفي الزخرف {أتبعون هذا}.

والتي في رؤوس الآي فست وثمانين ياء منها خمس أصلية: وهي {المتعال} في الرعد، و{التلاق، والتناد} في غافر، و{يسر، وبالواد} في الفجر.

والباقي وهو إحدى وثمانون: الياء فيه للمتكلم وهي: ثلاث في البقرة {فارهبون، وفاتقون، ولا تكفرون}، وفي آل عمران {وأطيعون}، وفي الأعراف {فلا تنظرون}، وفي يونس مثلها، وفي هود {ثم لا تنظرون}، وفي يوسف ثلاث {فأرسلون، ولا تقربون، ولولا أن تفندون}، وفي الرعد ثلاث {متاب، وعقاب، ومآب}، وفي إبراهيم ثنتان {وعيد، وتقبل دعاء}، وفي الحجر ثنتان {فلا تفضحون، ولا تخزون}، وفي النحل ثنتان {فاتقون، وفارهبون}، وفي النبياء ثلاث {فاعبدون} موضعان و{فلا تستعجلون}، وفي الحج {نكير}، وفي المؤمنين ست {ما يكذبون} موضعان، و{فاتقون، وأن يحضرون، ورب أرجعون، ولا تكلمون}، وفي الشعراء ست عشرة {أن يكذبون، وأن يقتلون، وسيهدين، وفهو يهدين، ويسقين، وفهو يشفين، وثم يحيين}، و{أطيعون} ثمانية مواضع، اثنتان في نوح، ومثلها في هود، وصالح، وموضع في لوط، ومثله في شعيب قصصهم، و{إن قومي كذبون}، وفي النمل {حتى تشهدون}، وفي القصص ثنتان {أن يقتلون، وأن يكذبون}، وفي العنكبوت {فاعبدون}، وفي سبأ {نكير}، وفي فاطر مثله، وفي يس ثنتان {لا ينقذون، وفاسمعون}، وفي الصافات ثنتان {لتردين، وسيهدين} وفي ص ثنتان {عقاب، وعذاب}، وفي الزمرة {فاتقون}، وفي غافر {عقاب}، وفي الزخرف ثنتان {سيهدين، وأطيعون}، والدخان ثنتان {أن ترجمون وفاعتزلون}، وفي ق ثنتان {وعيد} كلاهما، وفي الذاريات ثلاث {ليعبدون، وأن يطعمون، وفلا تستعجلون}، وفي القمر ست جميعهن {نذر} موضع في نوح، وكذا في هود، وموضعان في صالح، وكذا في لوط، وفي الملك ثنتان {نذير، ونكير} وفي نوح {واطعيون}، وفي المرسلات {فيكدون}، وفي الفجر ثنتان {أكرمن، وأهانن}، وفي الكافرين {ولي دين}.

فالجملة مائة وإحدى وعشرين ياء: اختلفوا في إثباتها وحذفها كما سنبين وإذا أضيف إليها {تسئلني} في الكهف تصير مائة واثنتين وعشرين ياء، ولهم في إثبات هذه اليآت وحذفها قواعد نذكرها.

فصل: فأما نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو جعفر فقاعدتهم إثبات ما يثبتون به منها وصلاً لا وقفاً. وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما الإثبات في الحالين. والباقون وهم ابن عامر وعاصم وخلف فقاعدتهم الحذف في الحالين، وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد.

فصل: فأما اختلافهم في ذلك ونبدأ أولاً بما وقع في سبط الآي فنقول: إن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وأبا جعفر ويعقوب، اتفقوا على إثبات الباء في أحد عشرة موضعاً وهي {أخرتن} في الإسراء، و{يهدين، وتعلمن، ويؤتين}، وثلاثتها في الكهف، و{الجوار} في عسق، و{المناد} في ق، و{إلى الداع} في القمر، و{يسر} في الفجر، وكذلك {ألا تتبعن أفعصيت} في طه، وكذلك {يأت} في هود، {ونبغ} في الكهف، وهم في هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدمة، إلا أن أبا جعفر فتح الياء وصلا من {ألا تتبعن} وأثبتها في الوقف.

ووافقهم الكسائي في الحرفين الأخيرين: وهما {يأت، ونبغ} على قاعدته في الوصل. ووقعت الياء في هذه المواضع العشرة في وسط الاي إلا {يسر} فإنها من رؤوس الآي.

واتفق الخمسة المذكورون أولاً ومعهم حمزة على إثبات الياء في {أتمدونني بمال} في النمل، على قاعدتهم المذكورة، إلا أن حمزة خالف أصله فأثبتها في الحالين، مثل ابن كثير ويعقوب.

واتفق الخمسة أيضاً سوى الأزرق عن ورش على الإثبات في حرفين: وهما {إن ترن} في الكهف، و{اتبعون أهدكم} في غافر، على قاعدتهم المذكورة.

واتفق الخمسة أيضاً سوى قالون على الياء في موضع واحد، وهو {الباد} في الحج على أصولهم.

واتفق هؤلاء سوى أبي جعفر – أعني ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وورشا – على إثبات الياء في حرف واحد، وهي {كالجواب} في سبأ، على أصولهم، وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها، وقد تابعه الأهوازي على ذلك فخالف سائر الرواة في ذلك.

واتفق ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على الإثبات في {تؤتون} في يوسف على ما تقدم من أصولهم، إلا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قنبل حذفها في الوقف وهو وهم.

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش والبزي على الإثبات في {يدع الداعي إلى}، وهو الأول من القمر، وذكر الهذلي الإثبات أيضاً على قنبل وهو وهم.

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش على الإثبات في {الداع إذا دعاني} كليهما في البقرة، واختلف الذى في التيسير والكافي والهداية والهادي والتبصرة والشاطبية والتلخيصين والإرشاد والكفاية الكبرى والغاية وغيرها، وقطع بالإثبات فيهما من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء وفي غايته وأبو محمد في مبهجه، وهي رواية العثماني عن قالون وقطع بعضهم له بالإثبات في {الداع}، والحذف في {دعان}، وهو الذي في الكفاية في الست والجامع لابن فارس والمستنير والتجريد من طريق أبي نشط وفي المبهج من طريق ابن بويان عن أبي نشط، وعكس آخرون فقطعوا له بالحذف في {الداع}، والإثبات في {دعان}، وهو الذي في التجريد من طريق الحلواني وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب العنوان. والوجهان صحيحان عن قالون إلا أن الحذف أكثر وأشهر.

وذكر في المبهج الإثبات في {الداع} من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ عن قنبل وفيه نظر. وذكر ابن شنبوذ عن ورش من طريق الأزرق الحذف في {دعان}. قال الداني: وهو غلط منه. قاله في الكامل ولا يؤخذ به.

فصل: واتفق نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على الإثبات في {المهتد} في الإسراء والكهف على أصولهم. وذكر في المستنير والجامع لابن شنبوذ عن قنبل إثباتها فيهما وصلا وعدوهما.

واتفق أبو جعفر ويعقوب وورش على الإثبات في {تسئلن} في هود، وانفرد في المبهج بإثباتها عن أبي نشيط فخالف سائر الرواة عنه، وهم في الإثبات على أصولهم.

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على إثبات ثمان ياآت: وهي {واتقون يأولى الألباب} في البقرة، و{خافون إن} في آل عمران، و{اخشون ولا} في المائدة، و{قد هدان} في الأنعام، و{ثم كيدون} في الأعراف، و{لا تخزون} في هود، و{بما أشركتمون} في إبراهيم، و{اتبعون هذا} في الزخرف، وهم فيها على أصولهم.

ووافقهم هشام في {كيدون} على اختلاف عنه، فقطع له الجمهور بالياء في الحالين وهو الذي في الكافي والتبصرة والهداية والعنوان والهادي والتلخيصيين والمفيد والكامل والمبهج والغايتين والتذكرة وغيرها، وكذا في التجريد من قراءته على الفارسي يعني من طريقي الحلواني والدجواني جميعاً عنه، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه كما نص عليه في جامعه، وهو الذي في طرق التيسير، ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه وإن كان قد حكى فيها خلافاً عنه فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية، ومما يؤيد ذلك أنه قال في المفردات ما نصه: قرأ يعني هشاماً {ثم كيدون فلا} بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول نأخذ.

وإذ كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ، وكذا نص عليه صاحب المستنير والكفاية من طريق الحلواني، وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في الجامع سواه، وهو الذي قطع به في المستنير والكفاية عن الداجوني عنه وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في المفردات، حيث قال بياء ثابتة في الوصل والوقف. ثم قال: وفيه خلاف عنه إن جعلنا ضمير وفيه عائد على الوقف كما هو الظاهر، وعلى هذا ينبغي أين يحمل الخلاف المذكور في التيسير أن يأخذ به وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط.

قال الإمام: وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين: ولا أعلمه نصاً من طرقي لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر التجريد من قراءته على عبد الباقي يعني من طريق الحلواني، نعم هي رواية ابن

عبد الرزاق عن هشام نصاً ورواية إسحاق بن أبي حسان وأحمد بن أنس أيضاً وغيرهم عنه. وكلا الوجهين صحيحان عنه نصاً وأداء حالة الوقف. وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا.

وروى بعضهم إثبات الياء فيها وصلاً عن ابن ذكوان وهو الذي في تلخيص ابن بليمة وجهاً واحداً، فقال فيه: وابن ذكوان كأبي عمرو، وقال في الهداية: وعن ابن ذكوان الحذف في الحالين والإثبات في الوصل، وكذا في الهادي، وقال في التبصرة: والأشهر عن ابن ذكوان الحذف، وبه قرأت له، وروى عنه إثباتها.

وإثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف، وروي عنه، أنه قال: أخبرني بعض أصحابنا أنه رأى على أيوب بإثبات الياء في الكتاب والقراءة، وبعض أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بكار الدمشقي صاحب أيوب ابن تميم شيخ ابن ذكوان، وقوله في الكتاب يعني في المصحف، فإن الياء في هذا الحرف ثابتة في المصحف الحمصي، نص على ذلك أبو عمرو الداني، والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل.

وروى بعضهم أيضاً إثبات الياء في هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن قنبل واضطربوا عنه في ذلك، فنص سبط الخياط في كفايته على الإثبات عنه وصلاً في {واتقون}، ونص في المبهج على إثباتها له في الحلين، وكذلك قطع في كفايته على إثبات {أشركتمون} في الوصل، واختلف عنه في المبهج، وكذلك قطع في المبهج عنه بإثبات {كيدون} في الحالين ولم يذكرها في كفايته، وقطع له بإثبات {وتخزون} في الحالين في الكفاية ولم يذكرها في المبهج.

فصل: واتفق نَص المبهج والكفاية على الإثبات عنه في الحالين: في {خافون، واخشون}، وعلى حذف {واتبعون}، واتفق ابن سوار وابن فارس على إثبات {خافون، واخشون، وهدان، وكيدون، وتخزون} في الحالين، و{اتبعون} على إثبات، و{أشركتمون} وصلا وفقاً، واختلفا في {فاتقون} فإثبتها في الحالين، وحذفها ابن سوار، وكذلك اختلفوا عنه في {المهتد}، وفي {المتعال، وعذاب، وفاعتزلون، وترجمون}، فبعضهم ذكرها له وبعضهم وصلا وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا

على شيء من ذلك، ولا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلال والاضطراب، وقد نص الداني على أن ذلك في هذه اليآت غلط قطع بذلك وجزم به، وكذلك ذكره غير وقال الهذلي كله فيه خلل. والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل وصح عن قنبل ونص عليه الأئمة الموثوق.

وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في {واتبعون}، فخالف سائر الناس عنه وعن أبي نشيط، وإنما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان وأبي سليمان.

واختص رويس بإثبات الياء من المنادى في قوله {يا عباد فاتقون} في الزمر، أعني الياء من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في الإرشاد والكفاية وغاية أبي العلاء والمستنير والجامع والمبهج وغيرها، ووجه لإثباتها خصوصاً مناسبة {فاتقون}.

وروى الآخرون عنه الحذف وأجروه مجرى سائر الناس المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهران في غايته وابن غلبون في تذكرته وأبو معشر في تلخيصه وصاحب المفيد والحافظ وأبو عمرو الداني وغيرهم وهو القياس.

واختص قنبل بإثبات الياء في موضعين: وهما {نرتعي، ونلعب، ويتقي، ويصبر}، كلاهما في يوسف، وهما من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما، وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب من كون حذف الياء منها لازما للجازم، وإنما أدخلناهما في الباب، لأجل كونهما محذوفي الياء رسماً، ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً، فلحقا في الباب من أجل ذلك، وقد اختلف في كل منهما عن قنيل: فأما :نرتعي}: فأثبت الياء فيها عنه ابن شنبوذ من جميع طرقه وهي رواية أبي ربيعة وابن الصباح وابن بقرة والزينبي ونظيف غيرهم عنه، وروى عنه الحذف أبو بكر بن مجاهد وهي رواية العباس ابن الفضل وعبد الله بن أحمد البلخي وأحمد بن محمد اليقطيني وإبراهيم بن عبد الرزاق وابن ثوبان وغيرهم.

والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل وهما في التيسير والشاطبية وإن كان الإثبات ليس من طريقهما وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه.

فصل: وأما {يتقى}: فروى إثبات الياء فيها عن قنبل ابن مجاهد من جميع طرقه إلا ما شذ منها، ولذلك لم يذكر في التيسير والكافي والتذكرة والتبصرة والتجريد والهداية وغيرها سواه، وهي طريق أبي ربيعة وابن الصباح وابن ثوبان وغيرهم كلهم عن قنبل، وروى حذفها ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي وابن عبد الرزاق واليقطيني وغيرهم عنه. والوجهان صححان عنه، إلا أن ذكر الحذف في الشاطبية خروج عن طرقه مجري الصحيح، وذلك لغة لبعض العرب، وقيل إن الكسرة أشبعت فتولد منها الياء، وقيل غير ذلك.

فهذا جميع ما وقعت الياء في وسط آية قبل متحرك، وبقي مع ذلك ثلاث كلمات وقع بعد الياء فيهن ساكن، وهي {آتان الله} في النمل، و{إن يردن الرحمن} في يس، و{فبشر عباد الذين يستمعون} في الزمر.

فصل: أما {آتان الله}: فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلا نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وحفص ورويس، وحذفها الباقون في الوصل لالتقاء الساكنين، واختلفوا في إثبات الياء في الوقف فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قنبل، واختلف عن أبي عمرو وقالون وحفص، فقطع في الوقف بالياء أبو محمد مكي وأبو علي بن بليمة وأبو الحسن بن غلبون وغيرهم، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي طاهر بن أبي هاشم وأبي الفتح فارس لمن فتح الياء، وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في الإرشادين والمستنير والجامع والعنوان وغيرها، وأطلق لهم الخلاف في التيسير والشاطبية والتجريد وغيرها، وقد قيد الداني بعض أطلاق التيسير في المفردات وغيرها، فقال في المفردات في قراءة أبي عمرو وأثبتها ساكنة في الوقف على خلاف عنه في ذلك بالإثبات، وقرأت به وبه آخذ.

قال في رواية حفص: واختلف علينا عنه في إثباتها في الوقف، فروى لي محمد بن أحمد عن ابن مجاهد إثباتها فيه، وكذا روى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لي عبد العزيز عن أبي غسان عن أبي طاهر عن أحمد بن موسى يعني ابن مجاهد، وروى لي فارس بن أحمد عن قراءته أيضاً حذفها فيه. وقال في رواية قالون: يقف عليها بالياء ثابتة ولم يزد على ذلك.

قال ابن شريح في الكافي: روى الأشنائي عن حفص إثباتها في الوقف، وقد روى ذلك عن أبي عمرو وقالون. وقال في التجريد: والوقف عن الجماعة بغير ياء، يعني الجماعة الفاتحين للياء وصلا، قال: إلا ما رواه الفارسي أن أبا طاهر روى عن حفص أنه وقف عليها بياء، قال: وذكر على عبد الباقي أن أباه أخبره في حين قراءته أن من فتح الياء وقف عليها بياء، ولم يذكر سبط الخياط في كفايته الإثبات لغير حفص، ووقف الباقون بغير ياء، وهم ورش والبزي وابن مجاهد وحفص وقنبل وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف.

وانفرد صاحب المبهج من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلا أيضاً كرويس، ولم يذكر لابن شنبوذ في كفايته إثباتاً في الوقف فخالف سائر الرواة.

فصل: وأما {إن يردن}: فأثبت الياء مفتوحة في الوصل أبو جعفر وأثبتها ساكنة في الوقف أبو جعفر أيضاً، هذا الذي توافرت نصوص المؤلفين عليه عنه، وبعض الناس لم يذكر له شيئاً في الوقف، وبعضهم جعله قياساً وتقدم مذهب يعقوب في الوقف عليها بالياء من باب الوقف وحذفها الباقون في الحالين.

فصل: وأما {فبشر عباد الذين}: فاختص السوسي بإثبات الياء وفتحها وصلاً بخلاف عنه في ذلك، فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه، وبه قرأ على فارس أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، لا من طريق ابن جرير كما نص عليه في المفردات، فهو في ذلك خارج عن طريق التيسير، وقطع له بذلك أيضاً الحافظ أبو العلاء وأبو معشر الطبري وأبو عبد الله الحضري وأبو بكر بن مهران، وقطع له بذلك جمهور العراقيين من طريق ابن حبش، وهو الذي في كفاية أبي العز ومستنير ابن سوار وجامع ابن فارس وتجريد ابن الفحام وغيرها، ورواه صاحب المبهج عنه من طريق المطوعي وهذه طريق أبي حمدون وابن واصل وابن سعدون وإبراهيم بن اليزيدي ورواية شجاع والعباس عن أبي عمرو.

فصل: واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلا: فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضاً في الوقف، كالحافظ أبي العلاء وأبي الحسن بن فارس وسبط الخياط وأبي العز القلانسي

وغيرهم، وروى الآخرون حذفها وبه قطع صاحب التجريد وغيره، وهو ظاهر المستنير وقطع به الداني أيضاً في التيسير وقال هو عندي قياس قول أبي عمرو في الوقف على المرسوم، وقال في المفردات بعد ذكره الفتح والإثبات في الوصل: فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء ويجوز حذفها والإثبات أقيس، فقد يقال أن هذا مخالف لما في التيسير وليس كذلك.

وقال ابن مهران وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء، ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدي أنه يقف بغير ياء لأنه مكتوب بغير ياء، وذهب الباقون عن السوسي إلى حذف الياء وصلا ووقفاً وهو الذي قطع به في العنوان والتذكرة والكافي وتلخيص العبارات، وهو المأخوذ به من التبصرة والهداية والهادي وأبو علي الأهوزي، وهو طريق أبي عمران وابن جمهور كليهما عن السوسي وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون في رواية السوسي وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير. وكل من الفتح وصلا والحذف وفقاً ووصلا صحيح عن السوسي ثابت عنه رواية وتلاوة ونصاً وقياساً. ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله، والباقون بالحذف في الحالين.

والمحذوفة من رؤوس الآي جملتها بمافيه أصل وإضافي ست وثمانون ياء، ذكرنا منه ياء واحدة استطراداً وهي: {يسرى} في الفجر، فبقي خمس وثمانون ياء أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحالين على اصله، ووافقه غيره في ست عشرة كلمة وهي {دعاء، والتلاق، والتناد، وأكرمن، وأهانن، وبالواد، والمتعال، ووعيد ونذير، ونكير، ويكذبون، وينقذون، ولتردين، وفاعتزلون، وترجمون ونذر}.

فصل: أما {دعاء}: وهو في إبراهيم، فوافقه في الوصل أبو عمرو وحمزة وورش ووافقه البزي في الحالين واختلف عن قنبل، فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل والحذف في الوقف، هذا الذي هو منا.

وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ وعن ابن شنبوذ الإثبات في الوقف أيضاً ذكره الهذلي وقال هو تخلط. وبكل من الحذف والإثبات قرأ الإمام عن قنبل وصلا ووفقا وبه يأخذ.

فصل: وأما {التلاق، والتناد}: وهما في غافر، فوافقه في الوصل ورش وابن وردان، ووافقه في الحالين ابن كثير، وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات في الوقف وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه وأثبته في التيسير كذلك، فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس ولا يعلمه الإمام ورد من طريق من الطرق عن أبي نشط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً وسائر الرواة عن قالون على خلافه، كإبراهيم وأحمد ابني قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضي والحسن بن علي الشحام والحسين بن عبد الله المعلم وعبد الله ابن عيسى المدني وعبيد الله بن محمود العمري ومحمد بن عبد الحكم ومحمد بن هرون المروزي ومصعب بن إبراهيم والزبير بن محمد الزبيري وعبد الله بن فليح وغيرهم.

فصل: وأما {أكرمن وأهانن}: وهما في الفجر، فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلا نافع وأبو جعفر وفي الحالين البزي، واختلف عن أبي عمرو، فذهب الجمهور عنه إلى التخيير وهو الذي قطع به في الهداية والهادي والتلخيص للطبري والكامل، وقال فيه: وبه قال الجماعة، وعول الداني على حذفهما، وكذلك الشاطبي، وقال في التيسير وخير فيهما أبو عمرو، وقياس قوله في رؤوس الآي يوجب حذفهما وبذلك الوصل والمشهور عنه بالحذف، وقطع في الكافي له بالحذف وكذلك في التذكرة لابن فرح وكذلك سبط الخياط في كفايته لابن مجاهد عن أبي الزعراء من طريق الحمامي ولم يذكر في الإرشاد عن أبي عمرو سوى الإثبات، وكذلك في المبهج من طريق ابن فرح، وزاد فقال: وهاتين الياءين عن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه، وكذلك أطلق الخلاف عن أبي عمرو وأبو علي بن بليمة في تلخيصه. والوجهان مشهوران عن أبي عمرو والتخيير أكثر، والحذف أشهر. وفي الجامع لابن فارس إثباتهما في الحالين لابن شنبوذ عن قنبل.

فصل: وأما {بالواد}: وهي في الفجر أيضاً، فوافقه على إثباتها وصلا ورش وفي الحالين ابن كثير، واختلف عن قنبل عنه في الوقف، فروى الجمهور حذفها وهو الذي قطع به صاحب العنوان

والكافي والهداية والتبصرة والهادي والتذكرة، وهو اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم وبه كان يأخذ وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون وهو ظاهر التيسير حيث قطع به أولاً ولكن طريق التيسير هو الإثبات فإنه قرأ به على فارس بن أحمد وعنه أسند رواية قنبل في التيسير، وبالإثبات أيضاً قطع صاحب المستنير من غير طريق أبي طاهر، وكذلك ابن فارس في جامعه وكذلك سبط الخياط في كفايته ومبهجه من غير طريق ابن مجاهد من أنه قطع بالإثبات له في الحالين في سبعته، وذكر في كتاب الياءات، وكتاب المكيين، وكتاب الجامع عن قنبل، الياء في الوصل، وإذا وقف بغير ياء.

قال الداني وهو الصحيح عن قنبل. وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصاً وأداء حالة الوقف بهما قرأ الإمام.

فصل: وأما {المتعال}: وهو الرعد، فوافقه على الإثبات في الحالين ابن كثير من روايتيه من غير خلاف، وقد ورد عن ابن شنبوذ عن قنبل من طريق ابن الطبر حذفها في الحالين ومن طريق الهذلي حذفها وقفاً والذي يأخذ الإمام به هو الأول.

فصل: وأما {عيد}: وهي في إبراهيم وموضعي ق و{نكير} في الحج وسبأ وفاطر والملك، و{نذير}، وهي في الستة المواضع من القمر، و{أن يكذبون} في القصص، و{لا ينقذون} في يس، و{لتردين} في الصافات، و{أن ترجمون، وفاعتزلون} في الدخان، و{نذير} في الملك، فواقفه على إثبات الياء في هذه الثماني عشرة ياء من الكلم التسع حالة الوصل ورش، واختص يعقوب بما بقي من الياءات في رؤوس الآي.

فصل: وأجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسة عشر موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً مختلفاً فيه مذكور في الباب: وهي {واخشوني ولأتم} في البقرة، و{فإن الله يأتي بالشمس} فيها أيضاً، و{فاتبعوني} في آل عمران، و{فهو المهتدي} في الأعراف، و{فكيدوني} في هود، و{ما نبغي} في يوسف، و{من اتبعني} فيها، و{فلا تسئلني} في الكهف، و{فاتبعوني، وأطيعون} في طه، و{أن يهديني} في القصص، و{ياعبادي الذين آمنوا} في العنكبوت، و{أن اعبدوني} في يس، و{يا عبادي الذين أسرفوا} آخر الزمر، و{أخرتني إلى} في المنافقين، و{دعائي إلا} في نوح، فلم

تختلف المصاحف في هذه الخمس عشرة ياء إنها ثابتة، وكذلك لم يختلف القراء في إثباتها أيضاً ولم يجيء عن أحد منهم خلاف إلا في {تسئلني} في الكهف، اختلف فيها عن ابن ذكوان، ويلحق بالباب {بهادي العمى} في النمل، لثبوتها في جميع المصاحف لا شتباهها بالتي في سورة الروم، إذ هي محذوفة من جميع المصاحف.

وبني جماعة من الأئمة الحذف والإثبات في {فبشر عباد}، عن السوسي وغيره عن أبي عمرو على كونها رأس آية، فقال عبيد بن عقيل عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية وقفت على عباد و إن لم تكن رأس آية ووقفت قلت: {فبشر عبادي}، وإن وصلت قلت: {عبادي الذين}. قال: وقرأته بالقطع، وقال ابن مجاهد في كتاب أبي عمرو في رواية عباس وابن اليزيدي: دليل على أن أبا عمرو كان يذهب في العدد مذهب المدني الأول، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين، حذف الياء في قراءة أبي عمرو من عد عدد المدني الأول، التي فتحها واتبع أبا عمروا في القراءة والعدد.

وقال ابن اليزيدي في كتابه في الوصل والقطع: لما ذكر لأبي عمرو الفتح وصلا وإثبات الياء وقفاً: هذا منه ترك لقوله إنه يتبع الخط في الوقف. قال: وكأن أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية.

وقال الداني بعد ذكره ما قدمنا قول أبي عمرو لعبيد بن عقيل: دليل على أنه لم يذهب على أنه رأس آية في بعض العدد إذ خيره. فقال: إن عددتها فأسقط الياء على مذهبه في غير الفواصل، وإن لم تعدها فأثبت الياء وانصبها على مذهبه في غير الفواصل، وعند استقبال الياء بالألف واللام.

والذي لم يعدها آية هو المكي والمدني الأول فقط وعدها وغيرهما آية، فعلى ما قرروا يكون أبو عمرو اتبع في ترك عدها المكي والمدني الول، إذ ما كان من أصل مذهبه اتباع أهل الحجاز، وعنهم أخذ القراءة أولاً واتبع في عدها أهل بلدة البصرة وغيرها، وعنهم أخذ القراءة ثانياً فهو في الحالتين متبع القراءة والعدد ولذلك خير في المذهبين.

وليس إثباتاً هذه اليآت في الحالين أو في حالة الوصل مما يعد مخالفاً للرسم، خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ لما بيناه في الركن الرسمي أول الكتاب.

فصل: أنواع الوقف على أواخر الكلم: فاعلم: أن للوقف في كلام العرب أوجهاً متعددة والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

فالإلحاق: لما يلحق آخر الكلم من هاآت السكت، وقد سبق.

والإثبات: لما يثبت من اليآت المحذوفات وصلا وسبق.

والحذف: لما يحذف من اليآت الثوابت وصلا وسبق.

والإدغام: لما يدغم من اليآت والواوات في الهمز بعد إبداله.

والنقل: لما من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً.

والبدل: ما يكون في ثلاثة أنواع: أحدهما: الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين، والثاني: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفرداً، والثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف، وقد سبقنا بك ما سبقنا، ولم يبق لك إلا بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام.

فصل: فالسكون: فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً، لأن معنى الوقف الترك والقطع، من قولهم وقفت عن كلام فلان. أي تركته وقطعته.

ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث، وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء.

والروم: عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وكلا القولين واحد. وعند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي. وقال الجوهري في صحاحه: روم الحركة الذي ذكره سيبويه، هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف. قال: وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع وهي بزنة الحركة، وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين.

والإشمام: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد. ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه، وحكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً، والروم إشماماً.

قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم، لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً، وما سميناه إشماماً روماً.

وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح: أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت، وهو الذي يسمع لأنه عندهم بعض حركة. والروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به. قال: والأول: هو المشهور عند أهل العربية. ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق.

فصل: وأما قول الجوهري في الصحاح: إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن. وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام، وفي محله فلم يوافق مذهباً من المذهبين.

فصل: وقد ورد النص في الوقف إشارتي الروم والإشمام عن أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف بإجماع أهل النقل، واختلف في ذلك عن عاصم، فرواه عنه نصاً الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، وكذلك حكاه عنه ابن شيطا عن أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصاً عن أصحابه عن أبي جعفر.

وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نص: إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء، بشروط مخصوصة في مواضع معروفة، وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام: قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا إشمام وهو خمسة أصناف: أولها: ما كان ساكناً في الوصل نحو {فلا تنهر، ولا تمنن، ومن يعتصم، ومن يهاجر، ومن يقاتل، وفيقتل، وأو يغلب.

وثانيها: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة، نحو {لا ريب، وإن شاء الله، ويؤمنون، وآمن، وضرب}.

وثالثها: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التأنيث، نحو {الجنة، والملائكة، والقبلة، ولعبرة، ومرة}.

ورابعها: ميم الجمع في قراءة من حركه في الوصل ووصله، وفي قراءة من لم يحركه ولم يصله، نحو {عليهم، وأنذرتهم، وأم لم تنذرهم، وفيهم، ومنهم، وبهم، وأنهم، وعلى قلوبهم، وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم}.

وشذ مكي: فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياساً على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقواه، وهو قياس غير صحيح، لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون، فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

وخامسها: المتحرك في الوصل بحركة عارضة، إما للنقل، نحو {وانحر إن، ومن استبرق، وفقد أوتي، وقل أوحى، وخلوا إلى، وذواتي أكل}، وإما لالتقاء الساكنين في الوصل، نحو {قم الليل، وأنذر الناس، ولقد استهزئ، ولم يكن الذين، ومن يشاء الله، واشتروا الضلالة، وعصوا الرسول}، ومن {يومئذ، وحينئذ}، لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف

رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة {هؤلاء}، وضمة {من قبل، ومن بعد}، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف لأنه من نفس الكلمة.

والثاني: ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ولا يجوز بالإشمام: وهو ما كان في الوصل متحركاً بالكسر، سواء كانت الكسرة للإعراب أو البناء، نحو {بسم الله الرحمن الرحيم، ومالك يوم الدين، وفي الدار، ومن الناس، وفارهبون وارجعون، وأف وهؤلاء، وسبع سموات، وعتل، وزنيم}، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة، نحو {بين المرء، ومن شيء، وظن السوء، ومن سوء}، وما لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى نحو {ارجع إليهم}، أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى، نحو {وقالت اخرج} في قراءة مَن كَسَر التاء، و{إذا رجت الأرض}، في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى، كالتنوين في {حينئذ}، فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون.

والثالث: ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام: وهو ما كان في الوصل متحركاً بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب وحركة البناء والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: {الله الصمد، ويخلق، وعذاب عظيم}. ومثال حرف البناء: {من قبل، ومن بعد، ويا صالح}. ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: {دفء، والمرء}. ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى: ضمة اللام في {قل أوحى}، وضمة النون في {من أوتى}. ومثال حركة التقاء الساكنين ضمة التاء في {وقالت أخرج}، وضمة الدال في {ولقد استهزئ}، في قراءة من ضم، وكذلك الميم من {عليهم القتال، وبهم الأسباب} عند من ضمها، وكذلك نحو {ومنهم الذين، وأنتم الأعلون}.

فصل: وأما هاء الضمير: فاختلفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام، فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقاً، وهو الذي في التيسير والتجريد والتلخيص والإرشاد والكفاية وغيرها

واختيار أبي بكر بن مجاهد، وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً من حيث إن حركتها عارضة وهو ظاهر كلام الشاطبي. والوجهان حكاهما الداني في غير التيسير، وقال الوجهان جيدان: وقال في جامع البيان إن الإشارة إليها كسائر المبنى اللازم من الضمير وغيره أقيس.

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة، نحو {يعلمه، وأمره، وخذوه، وليرضوه}، ونحو {به، وبربه، وفيه، وإليه، وعليه}، طلباً للخفة لئلا يخرجوا من ضم أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة أو إشارة إليها، وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك نحو {منه، وعنه، واجتباه، وهداه، وأن يعلمه، ولن تخلفه، وأرجئه}، لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب، و{يتقه} لحفص، محافظة على بيان الحركة حيث لم يكن ثقل، وهو الذي قطع به أبو محمد مكى وأبو عبد الله بن شريح والحافظ أبو العلاء الهمذاني، وأبو الحسن الحصري وغيرهم، وأشار إليه أبو القاسم الشاطبي والداني في جامعه وهو أعدل المذاهب عندي.

وأما سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها نحو، {منه، وعصاه، وإليه، وأخيه، واضربوه} ونحوه. قال: واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها، نحو {ليفجر أمامه، وفهو يخلفه} ونحو ذلك، فانفرد في هذا المذهب فيما نعلم.

وفائدة الإشارة في الوقف بالروم والإشمام: هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها، وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام، لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك علم بصحة عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي الأستاذ هل أصاب، فيقره أو أخطأ فيعلمه، وكثير ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيان الإشارة، أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله

تعالى {وفوق كل ذي علم عليم، وإني لما أنزلت إلى من خير فقير}، فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤن {عليم، وفقير} حالة الوصل هل هو بالرفع أم بالجر.

والتنوين في {يومئذ، وكل، وغواش}، تنوين عوض من محذوف، والإشارة في {يومئذ} ممتنعة، وفي {كل، وغواش} جائزة، لأن أصل الذال من {يومئذ} ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين، فلما وقف عليها زال الذي من أجله كسرت، فعادت الذال إلى أصلها وهو السكون، وذلك بخلاف {كل، وغواش}، لأن التنوين فيه دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف عليه بالروم حسناً.

وتظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الروم في المفتوح والمنصوب غير المنون. فعلى قول القراء: لا يدخل على حركة الفتح لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والروم عندهم بعض حركة.

وعلى قول النحاة: يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في هاء {يهدى}، وخاء {يخصمون} المفتوحين، ولم يجز الروم عندهم في نحو {لا ريب، وأن المساجد}، وجاز الروم والاختلاس عند النحاة في نحو {أن يضرب}، فالروم وقفاً والاختلاس وصلا وكلاهما في اللفظ واحد.

فصل: قال سيبويه في الكتاب: أما ما كان في موضع نصب أو جر، فإنك تروم فيه الحركة. فأما الإشمام فليس إليه سبيل. فالروم عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء أيضاً. والاختلاس والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر كما ذكروا في {أرنا، ونعما، ويهدى، ويخصمون}، وربما عبروا بالإخفاء عن الروم أيضاً كما ذكر بعضهم في {تأمنا} توسعاً. ووقع في كلام الداني في التجريد أن الإخفاء والروم واحد وفيه نظر.

فصل: وقولهم لا يجوز الروم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث إنما يريدون به إذا وقف بالهاء بدلاً من هاء التأنيث، لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب.

أما إذا وقف عليه بالتاء اتباعاً لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء، فإنه يجوز الوقف عليه بالروم والإشمام بلا نظر، لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الروم والإشمام.

ويتعين التحفظ في الوقف على المشدد المفتوح بالحركة نحو {صواف، ويحق الحق، ولكن البر، ومن صد، وكأن، وعليهن}، فكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد على الجمع بين الساكنين، إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً. وإذا وقف على المشدد المتطرف وكأن قبله أحد حروف المد أو اللين: نحو {دواب، وصواف، واللذان}، ونحو {تبشرون، واللذين، وهاتين}، وقف بالتشديد كما يوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين ومد من أجل ذلك، وربما زيد في مده وقفاً لذلك، كما سبق في آخر المد، وقد قال الداني في سورة الحجر من جامع البيان عند ذكره {فبم تبشرون} ما نصه: والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت، والتقائهن ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله، نحو {الدواب، وصواف، وغير مضار، ولا جان} وما أشبهه، وكذلك {اللذان، وهذان} على قراءته، أن الألف للزوم حركة ما قبلها قوى المد بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواو والياء بتغير حركة ما قبلهما وانتقالهما خاص السكون بهما، فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو والياء لخلوص سكونهما، وكون الألف بمنزلة حرف متحرك ، وهو مما انفرد به، ولم يعلم الإمام أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة ولا يعلم له كلاماً نظير هذا الكلام الذي لا يخفي ما فيه.

والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم، فلا يجتمع السواكن المذكورة، على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره وإن كان في زنة الساكنين، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة، فيسع النطق به لذلك، وذلك مشاهد حسا، ولذلك ساغ الوقف على نحو {صواف، ودواب} بالإسكان، ولم يسغ الوقف على {أرأيت} ونحوه، في وجه الإبدال.

فصل: فهذا ما أسأل الله فيه أن يكرمني به في العلم كرامة، ويضمن لي فيه ضمانا، ويلطف بي لطفا خفيا، ويفتح لي فتحا كاملا، ويكشف لي كشفا مبينا، ويشرح لي صدري، وينور قلبي، ويرزقني فيه همة عالية، ودرة غالية، والتعميق في الفهم، والتحقيق في المسائل والتدقيق، والإختبار السليم، والوجدان الصادق، والحصول على الصواب والوصول إلى الحق، ولا من باب في العلم ولا فصل، ولا موضوع ومبحث، ولا أصل ولا فرع، ولا حكم ولا علة، ولا دليل ولا مدلول، ولا قضية ولا قاعدة، ولا مسألة ولا جواب، ولا اتفاق ولا اختلاف، ولا قول ولا إشارة، ولا نص ولا عداء، ولا تصريح ولا تلويح، ولا شيء قل أو كثر، إلا وأتيت به في الكتاب بإذن الله تعالى، وحتى إذا جيئ ويطلب في الكتاب، وجد بعنوان أو في عنوان كامل بارز يشفي العليل ويروي الغليل، ويغني عن غيره من الكتب، وأتتبع القوم كتبهم القديمة والمتأخرة والحديثة، فأكاد أجمعها لكم، أصحاب الخير، في البر والبحر، وأحباب الخير للبِر والغير(بني صنبوا، من منكم أولاد جاج ومن ببوا، ومن فيهم آل معاذ كل منهم فطابوا، وعلى رأسهم سمية الأم وسنية الجدة، ألآ وهما فاطمة نانة، ومن خديجة أيضا نانة)، والحمد لله أولا وآخرا، وبنعمته تتم الصالحات، وكفى بالصالحات نعمة، وصلى الله على سيدنا وسيدنا، ثم سيدنا وسيدنا، وسيد الخلق أجمعين، وحبيبنا ومولانا وشفيعنا وقائدنا إلى الخيرات وإلى جنات النعيم، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الأكرمين، وسلم تسليما كثيرا طيبا مباركا فيه. والسلام.

فهرس المجلد الثاني